شرح منطق بو علی سینا

گل برده که کسند از رخ آن یاره [illegible]

گل برده که کسند از رخ آن یاره [illegible]

[illegible]

عمل عمل عمل عمل [illegible] علت

در [illegible] علت

در ملک [illegible]

[illegible] عالم [illegible]

در [illegible] اعلام [illegible]

[illegible] الله

یا محمد یا معصوم یا دائم یا باقی

گل برده که کسند از رخ

گل برده که کسند از رخ آن یاره کلش

آآم ااااهو

از ما بماند در جهان [illegible]

در ۱۲ شوال ۱۱۰۴ [illegible]

محمد صالح [illegible]

[illegible]

تو با این ناز با در جلوه آغوش مرا

طمع میکنند [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

الحمد لله رب العالمين وهو حسبنا وحده ونعم المعين قال بهمنيار
بن المرزبان ره وبعد فاني محصل في هذه الرسالة للخال الرئيس الاجل ابي منصور
بن بهرام بن خورشيد بن كيار ادام الله تمكينه لباب الحكمة التي اشتهر بها الشيخ — هذبها خ
الرئيس ابو علي الحسين بن عبد الله بن سينا ره مقتديا في الترتيب بالحكمة
العلائية وفي استيعاب المعاني بعامة تصنيفاته وبما جرى بيني — مصنفاته خ
وبينه محاورة مضيف اليه ما حصلته بنظري من الفروع التي تجري
مجرى الاصول وبدلك على هذه الفروع نظرك في كتبه وينقسم
هذا الكتاب الى ثلثة كتب فالكتاب الاول في المنطق ويشتمل على ثلث مقالات — ثلثة
فاما المقالة الاولى فيشتمل على ثلثة ابواب فالباب الاول في الابانة عن الغرض في
ايساغوجي والباب الثاني في الابانة عن الغرض في قاطيغورياس والباب — قاطيغورياس خ
الثالث يشتمل على الابانة عن الغرض في باري ارمينياس والمقالة الثانية
يشتمل على كتاب القياس وهو باب واحد والمقالة الثالثة يشتمل على معاني كتاب
كتاب البرهان والكتاب الثاني في المقدمات التي يحتاج اليها في جميع — وهي ابواب خ
العلوم وهي العلم الموسوم بعلم ما بعد الطبيعة ويشتمل على ست
مقالات والكتاب الثالث في الاشارة الى اعيان الموجودات وهو يشتمل على
مقالتين فالمقالة الاولى في الدلالة على الموجود الذي لا سبب له ولا
علة وفيها الابانة عن الغرض في اثولوجيا والمقالة الموسومة بالالف الصغرى — له خ

وهي باب واحد والمقالة الثانية يشتمل على الموجودات المعلولة و
هي ينقسم الى اربعة ابواب فالباب الاول في المقدمات التي يحتاج
اليها في الامور الطبيعية وفيه الابانة عن الغرض في السماع الطبيعي
والباب الثاني في معرفة الاجسام الفلكية ونفوسها وعقولها وساير
احوالها وفيه الابانة عن الغرض في السماء والعالم والبعض من الكون والفساد — الف الصغرى وباثولوجيا خ
والباب الثالث في معرفة العناصر وما يتركب منها من المركبات وهي الابانة
عن الغرض في الكون والفساد والاثار العلوية والباب الرابع في علم النفس
وبقائها وحال المعاد والطريق الى تعلم هذا الكتاب ان يبتدئ بالحكمة
العلائية ويتعلم منها المنطق خصوصا ثم يعرج على هذا الكتاب
ليحصل لطالب العلم مطلوبه في مدة تقصر عن تحفظ كتاب الحماسة
بمشية الله وعونه والمطلوب من الحكمة معرفة الموجودات والموجود — من العلوم الحكمية خ
اما ان يكون بلا سبب او موجودا بسبب فالموجود الذي لا سبب له يقتضي
حقيقته ان يكون واحدا من كل جهة وان يكون ليس بجسم ولا قوة — حقيقته خ
في جسم وان يكون ماهيته انيته وان يكون علمه بذاته وجوده وان
يكون علمه بالموجودات لوازمه وان يكون ارادته وقدرته وحيوته بعينها
علمه وكل ذلك له بذاته وان يكون علمه علما غير متغير ولا فاسد ولا علما
على سبيل الانفعال بل علمه علم فعلي وانه الفاعل والغاية جميعا وساير
ما ياتي من ذكر خواصه والموجود الذي له سبب لا يقتضي ذاته ان يكون — ذاته خ
واحدا من كل جهة وان كان واحدا بوجه آخر سنحققه في موضعه والمشاهد

٣

والقياس دال على انه كثير وان منه ما هو جسم ومنه ما ليس بجسم والذي
ليس بجسم فاما ان يكون عرضا او جوهرا والجوهر الذي ليس بجسم هو
العقل والنفس والصورة والمادة والاجسام كثيرة فمنها اجسام
فلكية وهي كثيرة والرصد النجومي دل على عدتها ومنها اجسام عنصرية
وضرب من القياس دل على انها اربعة ومنها اجسام مركبة من هذه العناصر
ولا سبيل الى حصر عددها بالقياس ولا بالحس وذلك لانها تابعة
لحركات سماوية غير مضبوطة وانما وقف على ما اقتضى فيها
بالحس وانتهت المشاهدة اليه وهذه اما سحاب او رياح او معدنيات
واما نباتات واما حيوانات وما يجري مجراها ولهذه الجملة نظام وترتيب
ولها ايضا احوال ينتسب بعضها الى الخير وبعضها الى الشر والعقول ايضا
كثيرة والنفوس اما نفوس فلكية واما نفوس نباتية واما نفوس حيوانية
واما نفوس انسانية والنفس الانسانية تبقى بعد هذا البدن بقاء ولها
احوال في معادها وهذا العلم يتولى بيان هذه المعاني **الكتاب الاول**

في المنطق المقالة الاولى يشتمل على ثلثة ابواب الباب الاول

في الساغوجي فصل كل علم هو اما تصور واما تصديق والتصور هو
العلم الاول ويكتسب بالحد وما يجري مجراه كالرسم مثل تصورنا ماهية الانسان والتصديق
انما يكتسب بالقياس او ما يجري مجراه كالمثال والاستقراء مثل تصديقنا بان للكل
مبدا وبالحد والقياس تكتسب المطلوبات التي تكون مجهولة فتصير معلومة
بالروية وكل واحد منهما منه ما هو حقيقي ومنه ما هو دون الحقيقي ولكنه نافع

٤

منفعة بحسبه ومنه ما هو باطل ومشبه بالحقيقي والفطرة الانسانية في
الاكثر غير كافية في التمييز بين هذه الاصناف ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء
اختلاف ولا اوقع الواحد في ارائه تناقض وكل واحد من القياس والحد
فانه معمول ومؤلف من معاني معقولة بتاليف محدود فيكون لكل
واحد منهما مادة منها الف وصورة بها التاليف وكما انه ليس عن اي مادة
اتفق يصلح ان يكون بيت او كرسي بل لكل شيء مادة تخصه وصورة بعينها
تخصه كذلك لكل معلوم تعلم بالروية مادة تخصه وصورة بعينها تخصه
منهما يصار الى الحقيقة وكما ان الفساد في ايجاد البيت قد يقع من جهة الصورة
وان كانت المادة صحيحة وقد يقع في جهتيهما جميعا كذلك الفساد العارض
في الحد والقياس قد يقع من جهة الصورة وقد يقع من جهة المادة وقد يقع
من جهتيهما جميعا والمنطق هو الصناعة النظرية التي تعرفنا من اي الصور
والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى حدا بالحقيقة والقياس الصحيح الذي
يسمى برهانا وعن اي الصور والمواد يكون القياس الاقناعي الذي يسمى
ما قوي منه واوقع تصديقا مشبها باليقين جدليا وما ضعف منه
واوقع ظنا غالبا خطابيا وتعرفنا عن اي صورة ومادة يكون الحد الفاسد
وعن اي صورة ومادة يكون القياس الفاسد الذي يسمى مغالطيا وسوفسطائيا
وعن اي صورة ومادة يكون القياس الذي لا يوقع تصديقا البتة ولكن يخيل
بان يرغب النفس في شيء او ينفرها او تقززها او يبسطها او يقبضها وهو
القياس الشعري فهذه فائدة صناعة المنطق ونسبتها الى الروية نسبة النحو الى

الكلام والعروض الى الشعر لكن الفطرة السليمة والذوق السليم ربما
اغنينا عن تعلم النحو والعروض وليس شيء من الفطرة الانسانية في الاكثر بمستغن
في استعمال الروية عن التقدم باعداد هذه الالة والمنطق يصح ان يقال انه جزء
من العلوم وعلى انه جزء من العلم المطلق وهو البحث عن المجهول ويصح ان يقال انه الة
على انه يستعمل في غير المنطق حيث هو الة يحمل عليه معنى اعم منه وهو العلم كما
ان الانسان من حيث هو انسان يحمل عليه معنى اعم منه وهو الحيوان فيقال الانسان
حيوان فان تراقي كونه جزءا وكونه الة هو افتراق معنيين احدهما اخص والاخر
اعم فان كل ما هو الة للعلم كذا فهو جزء من علم المطلق وليس ينعكس والمنطق تعيين
في معرفة لغوي على ان سكيال الالهي والمكيال الايم قد يكون بوجه مادة اذا كان
الكلام منطقيا فاذا قلنا كل متحرك جسم والنفس ليس بجسم فالنفس ليس
بمتحرك فليس في هذا مادة منطقية البتة ومعونة المنطق في هذا الموضع هو
ان يعرفنا ان هذا التاليف منتج وفائدة المنطق في هذا من حيث هو
مكيال فان قلت وهذا الكل منتج فقد استعملت المنطق على انه مادة في
هذا المكان واعلم ان افادة المجهول قد يكون بشيء متقدم معلوم
وقد يكون على سبيل التنبيه والتذكير والقسم الاول قد يكون متسقا
بحيث لا يقع فيه الغلط كعلم العدد وقد يكون بحيث يقع فيه الغلط
كالعلم الطبيعي وتعلم المنطق بعضه على سبيل التذكير وبعضه على سبيل
التنبيه وبعضه على سبيل العلم المتسق الذي لا يقع فيه الغلط وبعضه
على سبيل ترتيب معان لو لم يكن مرتبة لما كان تدرك منفعتها

5

والاختلاف

والاختلاف الذي يقع فيه انما هو بسبب الالفاظ وتصور كل فرقة
منها معنى مخالفا للاخر لو اجتمعوا على الغرض الواحد لما تنازعوا
والاحتجاج الذي يورد في تصحيح ما يجب ان يفهم من معاني تلك
الالفاظ انما هو على سبيل الاحتجاجات التي لا يقع فيها غلط فالجزء
البرهاني من المنطق مستنبط من العلوم التي لا يقع فيها غلط كما ان
الجزء الجدلي والخطابي والشعري مستنبط من العلوم محاورات الناس
وبالجملة فانهم توصلوا الى استخراج المنطق كما توصلوا الى استخراج علم الموسيقى
من الصناعة والعروض من الشعر فكان ذلك بيانات بطابق بين بيانات العلوم
التي لا يقع فيها غلط وبين بيانات العلوم التي يقع فيها الغلط فلم
يمكن الا بعد تجريد البراهين عن المواد فيسهل الامر في مقايسة بيانات العلم
التي يقع فيه الغلط الى بيانات العلوم التي لا يقع فيها الغلط بل اقول
ان الانسان لا يسوغ له بما يرد عليه من الحس او يستشهد به الحس
مثال الاول العلم بوجود الشمس ومثال الثاني علم الهيئة مثلا
وحيث لم يكن سبيل الى شهادة الحس كالعلم بالاله وبقاء النفس
دبوغي تحصيل ميزان قوليس به بين مثل هذا العلم وبين تحصيل
الهيئة ليتصل به اليقين ويجوب النفس وتصير كالمحسوس
وعلى ان الحجج المستعملة من المنطق شبيهة بحجج الهندسة وعلم الهيئة
فصل لما كانت المخاطبات المنطوية بالفاظ مولفة والافكار العقلية
من اقوال عقلية مولفة وكان المفرد قبل المولف وجب لنا ان نتكلم

6

والمفرد فنقول ان لفظ المفرد هو الذي يدل على معنى ولا جزء من اجزائه
يدل بالذات على جزء ذلك المعنى مثل قولنا الانسان فانه يدل بكليته على معنى
لا محالة وحده ولكن الان وسان اما ان لا يدل بها على معنى او يدل بها
على معنيين ليسا جزئي معنى الانسان وان اتفق ذلك مثلا ان كان الان
يدل على النفس والسان على البدن فليس يقصد ان في جملة قولك الانسان
فيكونان كانهما لا يدلان اذا اخذا جزئي قولنا الانسان لان الالفاظ يدل
بحسب قصد القاصد والتواطؤ فاذا كان قصد القاصد ان يدل
على معنى واحد من غير ان يدل بكل واحد من اجزائه على شيء
لم يكن حكم للفظ الا ما يقتضي قصد القاصد فقولنا عبد الله يدل به بالذات
على شخص معين قد سمي به وبالعرض على كونه عبد الله لان ذلك يقع
منه عند مسموع اللفظ واللفظ المؤلف والمركب هو الذي يدل به على
معنى وله اجزاء منها يلتئم مسموعه ومن معانيها يلتئم معنى الجملة
كقولنا الانسان يمشي واللفظ المفرد الكلي هو الذي يدل على كثيرين
بمعنى واحد متفق في الوجود كالانسان او كثيرين في جواز التوهم كالشمس
وبالجملة الكلي هو اللفظ الذي لا يمنع مفهومه ان تشترك في معناه كثيرون
فان منع ذلك شيء فهو غير نفس مفهومه واللفظ المفرد الجزئي هو الذي
لا يمكن ان يكون معناه الواحد لا في الوجود ولا بحسب التوهم لاشياء
فوق واحدة بل يمنع نفس مفهومه ذلك كقولنا زيد المشار اليه فان معنى زيد
اذا اخذ معنى واحدا هو ذات زيد فهو لا في الوجود ولا في التوهم يمكن ان يكون

جزء من ه

اذا اخذا جزئي

اما كثيرين ه الذي

بغير

لغيره ذات زيد الواحدة **فصل في الذاتي** اعلم ان الذاتي هو الذي ليس
نعني به ما يفتقر الشيء اليه في وجوده ككون الانسان موجودا بل
يعني به ما قوله وهو ان ذلك قد يكون بحسب الحمل والوضع هو
ان يكون الذاتي بعينه هو ما هو ذاتي له فان للمقدار الذي يحل
على السطح ليس هو الا السطح والمعنى به في هذا الموضع هو ما يكون
بحسب الحمل والوضع وقد لا يكون على سبيل الحمل والوضع مثل
الصورة والهيولى للجسم والبياض والجسم الابيض فان كل واحد
من البياض والجسم والهيولى والصورة له ذات حاصلة فالاول مثل
الحيوان والناطق واللون والسواد للمقدار والسطح فان الحيوان
انما يصير حيوانا بالفعل بوجود الفصل له لان الحيوان المطلق
لا ذات له ثابتة بل انما يصير له قوام ذات بالفصل واللون ليس له ذات
ثابتة بل يصير له قوام وثبات ذات بان يصير سوادا او بياضا او
المقدار والسطح والفرق بين اللون والسواد والحيوان وفصوله
ان للحيوان مناسبة ما مع المادة وللفصول مناسبة ما مع الصورة
واللون ليس كذلك اذ هو بسيط وليس لجنسه مناسبة مع شيء هو
المادة للسواد لا يتحصل منه هو مناسب للصورة بل كل ذلك في
العقل فالذاتي هو الذي يقوم ماهية ما يقال عليه ولا يكفي في
تعريف الذاتي ان يقال ان معناه ما لا يفارق فكثير مما ليس بذاتي
لا يفارق ولا يدفع في التوهم تبطل الموصوف به في الوجود فكثير مما

مولودا

ليس للالوان فصل جوهري نسبته الى البياض والسواد كنسبة النطق الى الانسان ولا للبياض فصل جوهري ايضا بل يكون ذلك المركب الجوهري

ولا لفصله شيء ه

لا يكفي ان يقال معناه ما لا يفارق في الوجود ولا يصح مفارقته حتى ان

في التوهم

ليس بذاتي هو بهذه الصفة مثل كون الزوايا من المثلث مساوية
لقائمتين فانه صفة لكل ولا يفارق في الوجود ولا يرفع في الوهم
حتى ان يقال لو رفعناه وهمًا وجب ان يحكم ان المثلث من لوازم
الشيء الذي يلزمه بعد تقرر ماهيته يكون بينة اللزوم كالمحاذاة
للنقطة بل الذاتي ما اذا فهم معناه واخطر بالبال وفهم معنى ما هو ذاتي
له واخطر بالبال معه معًا لم يمكن ان يفهم ذات الموصوف الا ان يكون
قد فهم ذلك المعنى اولًا كالانسان والحيوان فانك اذا فهمت ما الحيوان وفهمت
ما الانسان فلا تفهم الانسان الا وقد فهمت اولًا انه حيوان فاما
ما ليس بذاتي فقد تفهم ذات الموصوف مجردًا دونه فاذا فهم فربما
لزم ان تفهم وجوده له كالمحاذاة للنقطة او يفهم ببحث ونظر كتساوي
الزوايا لقائمتين في المثلث او يكون جايزًا ان يرفع وان لم يرتفع كحركة
كالسواد للزنجي او يرتفع وجودًا او توهمًا معًا كالشباب فيما يبطئ زواله و
القعود فيما يسرع زواله وقد يمكن ان تبين معنى الذاتي بما نقول وهو
انه اذا فهم الشيء وفهم الجزئيات التي تحته فهمت معها تلك الاشياء او الحال
ان ذلك الجزئي له ذلك المعنى مثلا اذا فهمت معنى الحيوانية وفهمت الانسانية
او فهمت العدد وفهمت الاربعة علمت ضرورة ان الاربعة عدد وان
الانسان حيوان فانك ان وضعت بدل العدد والحيوان شيًا اخر
لم تعلم من اخطارك اياه بالبال ان الاربعة موجود او الانسان هو و
ثانيهما ان يكون المعنى الذاتي متقدمًا على ما هو ذاتي له من جزئياته

مثلث
معدوم وليس بذاتي ولا ايضا ان يكون وجوده للموصوف به شيئًا ملازمًا بينًا فان كثيرا
توهما
تحته

مثلا

مثلا ان يجب للشيء حيوانا حتى يكون انسانا وان يكون عددا حتى
يكون اربعة وان يكون انسانا حتى يكون زيدًا وثالثهما ان
لا يكون الشيء قد استفاد المعنى الذي هو ذاتي له من غيره فان
الانسان لم يستفد الحيوانية من غيره بل لا يكون الانسان انسانا
حتى يكون حيوانا بلا سبب من خارج فانه لو كانت الحيوانية للانسان
بسبب من خارج لكان يصح ان يعقل انسان غير حيوان عند عدم
السبب نعم الشيء الذي افاد وجود الانسانية افاد معه وجود الحيوانية
فاما ان يصير الانسان حيوانا بسبب فكلا وكذلك الاربعة والعدد فان
الاربعة لم يصر عددًا بسبب وليس الامر كذلك في بياض الانسان او وجود
الانسان فان الانسان لم يصر موجودًا لانه انسان ولا ابيض لانه انسان
بل كل واحد منهما مستفاد من الغير فكل ما له هذه الاحكام الثلاثة فهو
ذاتي للشيء وما ليس له هذه الاحكام الثلاثة فهو عرض واعلم ان كل ماهية
فانما يتحقق موجودًا في الاعيان ومتصورًا في الاذهان بان يكون اجزاؤه
حاضرة معه فاذا كان لذلك الشيء حقيقة غير كونه موجودًا باحد الوجودين
اي الوجود في النفس والوجود في الاعيان غير مقوم بهما اي بالوجود
بالوجود معنى مضاف الى حقيقته مثل الانسانية فانها في نفسها
حقيقة ما والوجود خارج عن تلك الحقيقة فانه لو كان الوجود
مقوما للانسانية لاستحال ان يتمثل الانسانية خارجة عن جزئها
اعني الوجود بجميع مقومات الماهية داخلة مع الماهية في التصور العقلي

فالوجود

11

فهو مثل الزوجية للاثنينية ومساواة الزوايا الثلث من المثلث لقائمتين

واما بالقوة القريبة من الفعل وان يخطر بالبال مفصلا فهذا هو الذاتي
بحسب هذا المكان وهو الذي يدخل في حد الموضوع واما الذاتي
التي تدخل الموضوع في حده فستعرفه في البرهان في العرضي
واما العرضي فهو كل ما عددناه مما ليس بذاتي ويغلط فيه فيظن
ان العرض الذي هو المقابل للجوهر اللذين سنذكرهما بعد وليس
كذلك فان العرضي قد يكون جوهرا كالابيض وقد لا يكون جوهرا
كالبياض والعرضي قد يكون لازما لحقيقة الشيء وقد يكون لازما
لوجوده فاما اللازم لحقيقة الشيء فمثل الضاحك في الانسان اعني
ان له قوة الضحك وكون الزوايا من المثلث مساوية لقائمتين
وهذه عرضيات لازمة لمهية الانسان والمثلث والفرق بين العرضي
اللازم والذاتي ان العرضي يكون بعد تحقق الشيء والذاتي يكون
متقدما على حقيقة الشيء فان الضاحك وصف للانسان بعد
تحققه انسانا والحيوان وصف له متقدم على كون الانسان
انسانا واما اللازم في الوجود فكسواد الحبشي وكون الانسان
مولودا والعرضي قد يكون غير لازم ولا في التوهم لجواز زواله
اما سريعا كالقيام واما بطيئا كالسواد دلالة اللفظ على المعنى
على ثلثة اقسام فاولها تسمى المطابقة كدلالة الحيوان على ماتحته
من انواعه والثاني على سبيل التضمن كدلالة البيت على الحائط
ودلالة النوع على الجنس والثالث دلالة الالتزام كدلالة السقف

12

على الحائط ودلالة الفصل على الجنس ومن الذاتي ما هو مقول
في جواب ما هو ومنه ما ليس بمقول في جواب ما هو فالذاتي
المقول في جواب ما هو مشكل ويكاد اكثر الشروح يغفل
عن تحقيقه ويكاد يرجع ما يراه الظاهريون من المنطقيين
في المقول في جواب ما هو الى انه هو الذاتي لكن الذاتي اعم منه وتحقيقه
بحسب ما اشتهر هو ان الشيء الواحد قد يكون له اوصاف كثيرة
كلها ذاتية لكنه انما هو ما هو لا بواحد منها بل بجملتها فليس الانسان
انسانا بانه حيوان بل لانه مع حيوانيته ناطق ومائت وشيء
اخر فاذا وضع لفظ مفرد يتضمن جميع المعاني التي بها يتقوم
الشيء فذلك الشيء مقول في جواب ما هو مثل قولنا الانسان
لزيد وعمرو فانه يشتمل على كل معنى مفرد ذاتي له مثل الجوهرية
والتجسم والتغذي والنمو والتوليد وقوة الحس والحركة
والنطق وغير ذلك فلا يشذ مما هو ذاتي له شيء وكذلك الحيوان
للانسان وحده لكن للانسان والفرس والثور وغيرها بمجال
الشركة فانه يشتمل على جميع الاوصاف الذاتية التي لها بالشركة على سبيل
المطابقة وانما يشذ منه ما يخص واحدا واحدا منها فالمقول في
جواب ما هو هكذا يكون واما الداخل في جواب ما هو فيليه وحده
مهية الشيء وكمال وجوده الذاتي كالانسان المحمول على زيد
وعمرو بالشركة فانه يدل على حقيقة وجودهما الذاتي المشترك

فكل ذاتي وايضا المقول في جواب ما هو

الحيوان المحمول على الانسان والفرس والحمار بحال الشركة فانه يدل على كمال
وجود هذه الاشياء المشتركة لا الخاص بكل واحد واحد واما المقول
من طريق ما هو الذي لا يستغنى عنه مهية الشيء وان كان لا يتم به جملة
مهية الشيء كجسمية الانسان فقد بان ان المقول في جواب ما هو هو
ما يدل على كمال حقيقة الشيء وعلى جميع ذاتياته والمقول من طريق ما هو
والداخل في جواب ما هو هو ما يدل على كل ذاتي واما المقول في جواب اي
شيء هو فهو الذي يقال على معنى يتميز به اشياء كثيرة مشتركة في معنى
واحد فمنه عرضي مثل الابيض الذي تميز الثلج عن القار وهما جسمان
جماديان ومنه ذاتي مثل الناطق الذي تميز الانسان عن الفرس وهما
حيوان وقد اصطلح قوم ان يسموا الذاتي مقولا في جواب اي ما هو
فيكون المقول في جواب اي ما هو بحسب اصطلاحهم هو المميز بعد مهية
مشتركة تميزا ذاتيا مثل الناطق للانسان عن الحيوان دون الابيض
للقار عن الثلج **فصل في المحمول** اذا قلنا الانسان حيوان فليس معناه ان
حقيقة الانسان حقيقة الحيوان بعينها بل معناه ان الشيء الذي
يقال له الانسان فهو بعينه يقال له انه حيوان وهذا الشيء على الاطلاق
بل شيء ما وليس الشيء الذي يختص بالانسان بل الشيء الذي قد
يختص بالانسان وقد يختص بالحيوان فلهذا لا يصح ان يقال
ان الشيء الذي يوصف بانه انسان يوصف بانه مثلث **فصل في الموضوع**
والموضوع يكون على وجهين احدهما كما يقال الانسان حيوان فان

وجهين

المميز

دون الابيض للثلج عن القار

ليس هو الشيء

الانسان

قائم الانسان امر واحد والثاني كما يقال المتحرك متغير فان
المتحرك محمول وموضوع فانه ذو الحركة **فصل** اعلم ان الكلام
في اثبات المعنى الكلي والجزئي واقسام الكلي ونحو وجودها يتعلق
بعلم ما بعد الطبيعة فانها مبادي للمنطق ومبادي العلم لا تثبت
في العلم الذي تلك مبادي له وانما يوضع وضعا ويحد في ذلك
العلم فقط وقد حد الكلي والجزئي في هذا المكان وسنبين
اقسامهما على سبيل التحديد ونثبت كل ذلك في علم ما بعد
الطبيعة وقد حاول نصاري بغداد اثبات ذلك في هذا الكتاب
وتبيين اقسامه وغلطوا لجهلهم بما ذكرنا على انهم ما توفقوا لتصحيح
تصحيح الالفاظ الخمسة وانها خمسة لا غير وكتاب الشفا
يدل على ذلك والالفاظ الكلية خمسة جنس وفصل ونوع
وخاصة وعرض فالجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالانواع
في جواب ما هو وقولنا مختلفين بالانواع اي بالصور و
الحقائق الذاتية معلوم متصور وان لم يعرف بعد
النوع الذي هو مضاف الى الجنس فانه اذا كان المعنى بالنوع
ما تحت الجنس او ما فوقه جنس كان مضافا اليه وبالوجه الاول
لا يكون له اعتبار الى الجنس وقولنا في جواب ما هو اي قولا بحال
الشركة لا بحال الانفراد كالحيوان للانسان والفرس لا كالحساس
للانسان والفرس فان الحساس لا يدل على مهية مشتركة للانسان

والنوع بهذا المعنى وهو المراد به الصور والحقائق الذاتية

وللفرس فان الحساس وان كان يدل على معنى ماذاتي وهو كونه ذا حس على
على سبيل المطابقة فانه يدل على ما سوى كونه ذا حس على
سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن وفرق بين الالتزام والتضمن
فان السقف يلزم الحائط ولا يتضمنه والبيت يتضمن الحائط
ومعنى الالتزام ان يعرف الشيء من خارج على سبيل انتقال الذهن
اليه ثم اعلم ان الحيوان الذي يحمل على الانسان والفرس والحمار
بحال الشركة غير الحيوان المحمول على الانسان على الانفراد فان
المحمول على الانسان بشرط الانفراد لا يحمل واستعمال قولنا المقول
على كثيرين في حد الجنس ليس يلزم منه ان يقال ان الجنس اخذ في حد
نفسه فان الجنسية عارضة للمقول على كثيرين لا محمولة عليه
حمل المقول على كثيرين على الجنس حين اخذ في حد نفسه
حتى يلزم منه ان يكون المجهول قد عرف بالمجهول وقولنا مقول
على كثيرين معنى يحمل على الجنس بالتواطي والجنسية لا يحمل على
ذلك حمل التواطي بل هي عارضة له فالمعاني كالانسان هو
انسان فقط فاذا حصل في النفس وعرض الحمل على كثيرين فهو
كلي ثم الكلي اذا كان مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب
ماهو جنس وههنا فقولنا مقول على كثيرين هو بازاء الانسا
هناك والكلية والجنسية عارضتان له كما كانتا عارضتين
للانسانية هناك فصل في النوع واما النوع فهو الكلي الذاتي الذي

يقال

يقال على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ماهو ويقال ايضا
انه كلي يحمل عليه الجنس وعلى غيره حملا ذاتيا اوليا مثل الحيوان
فانه يقال على انسان وفرس في جواب ماهو بالشركة ويقال الجسم
عليه اي على الحيوان وعلى غيره بالشركة ايضا في جواب ماهو وقد
يكون الشيء جنسا للانواع ونوعا للجنس مثل الحيوان للجسم
بلا شرط اخر فانه نوعه وللانسان والفرس فانه جنسهما لكنه ينتهي
الارتقاء الى جنس الاجناس فوقه ويسمى جنس الاجناس والا
والانحطاط الى نوع لا نوع تحته ويسمى نوع الانواع فيرسم بانه المقول
على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ماهو كالانسان
لزيد وعمرو والفرس لهذه وتلك والامور العامة اما ان يكون
مشتركا فيها كالفرس والانسان في الحيوانية واما ان يكون غير
مشترك فيها كالجوهر والكم في الموجود وكالوجود والوحدة
في الفصل واما الفصل فهو الكلي الذاتي الذي يقال به على
نوع تحت جنسه بانه اي شيء منه كالنطق للانسان فيقال
انه اي حيوان هو والفرق بين الناطق والانسان ان الانسان
حيوان له نطق والناطق شيء ما لم تعلم اي شيء هو وله نطق
والنطق فصل مجرد والناطق فصل مركب وهو الفصل المنطقي
في الخاصة والخاصة المقولة على نوع واحد في جواب اي شيء
هو لا بالذات بل بالعرض اما نوع هو جنس كمساواة الزوايا

من المثلث لقائمتين فانه خاصة للمثلث الذي تحدها القائمة
والحادة والمنفرجة واما نوع ليس هو بجنس مثل الضاحك للانسان
وهو خاصة ملازمة مساوية واما الكتابة وهي خاصة غير ملازمة
ولا مساوية بل انقص والمبحوث عنه في العلوم هو الخواص اعني
الاعراض الذاتية **في العرض** واما العرض العام فهو كل لفظ
مفرد عرضي غير ذاتي يشترك في معناه انواع كثيرة فهو كالبياض
للثلج والققنس واعلم ان العرض يشار به في هذا المكان الى العرضي والعرضي
بازاء الذاتي وبازاء الجوهر والذاتي قد يكون عرضا كاللون للبياض
وقد يكون جوهرا كالحيوان للانسان والعرضي قد يكون عرضا وقد
يكون جوهرا كالابيض فهو جوهر اذ هو جسم ذو بياض ولفظ الابيض
فهو جوهر ليس بجنس للجص والثلج ولا فصل ولا نوع ولا خاصة
فهو اذن عرض عام فمنه ما هو غير لازم كالحركة والسكون ومنه ما هو
لازم كالبياض للثلج والجص وقد يكون شيء واحد بالقياس الى شيئين
خاصة وعرضا عاما فان الحركة بالقياس الى الجسم خاصة وبالقياس
الى انواع الجسم عرض عام بل قد يمكن ان يكون شيء واحد جنسا
ونوعا وخاصة وعرضا عاما مثل اللون فانه نوع من الكيف وجنس
للسواد والبياض وخاصة للجسم وعرض عام لانواع الجسم ونحن
اذا اخبرنا عن النوع قلنا انسان واذا اخبرنا عن الفصل قلنا ناطق
واذا اخبرنا بالخاصة قلنا ضاحك واذا اخبرنا عنه بالعرض

عن زيد بالجنس قلنا حيوان واذا اخبرنا عنه

العام

العام قلنا ابيض **فصل** واعلم ان الجنس ليس جنسا للفصل البتة ولا الفصل
نوعا للجنس والا لاحتاج الى فصل آخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس
فان الناطق ليس هو حيوان بل شيء ذو نطق بل يلزم ان يكون ذلك الشيء حيوانا
واما الحيوان ذو النطق فهو الانسان ولو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق
لكان اذا قلت حيوان ناطق فقد قلت حيوان حيوان ذو نطق فان ذا النطق
والناطق شيء واحد فاذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم
على الشيء الذي يقال عليه ولا يدخل فيه ولكنه كالمادة للفصل ونسبة الفصل
اليه من وجه كنسبة الخاصة التي توجد في البعض لكن الفصل تقرره بالفعل
وان لم يدخل في ماهيته وحده دخوله في انيته ومعنى قولي دخوله في انيته انه
يقوم الجنس من حيث يوجد لا من حيث يتحقق جنسا كما كثير من العلل
والجنس يكون نسبته الى الفصل كنسبة عرض عام وهذه اشيا تحصل
لك في الفلسفة الاولى والحيوان نسبته الى هذا الحيوان من حيث هو مشار اليه
غير معتبر فيه النطق نسبة النوع الى الاشخاص وليس هو جنسا له بل انما هو جنس
لما يعتبر فيه الفصل وكذلك الناطق بالقياس الى هذا الناطق غير ماخوذ معه
الحيوانية فانه كنوع له لا كفصل بل هو فصل الحيوان من حيث هو حيوان
والضاحك ايضا فانه كنوع لهذا الضاحك من غير ان يعتبر انسانا وانما هو خاصة
للانسان واشخاص الناس وكذلك الابيض من غير ان يعتبر انسانا وانما هو
خاصة للانسان واشخاصه ايضا لهذا الابيض من حيث هو ابيض مشار اليه
كالنوع له وكونه عرضا عاما انما هو عرض عام للشيء الذي هو موضوع

لكون هذا الابيض لهذا الابيض من حيث هو ابيض **فصل** كل فصل مقوم للجنس
العالي فهو مقوم للجنس الذي دونه ولا ينعكس والفصل المقسم للجنس
الاعلى تقوم للجنس الاسفل ولما الاجناس المختلفة التي لا يكون بعضها تحت
بعض فان فصولها مختلفة مثل العلم والحيوان فان العلم من الكيف
والحيوان من الجوهر وفصول العلم غير فصول الحيوان والجنس جزء
من معنى النوع والنوع جزء من عموم الجنس فالجنس اعم من النوع من حيث
يحمل عليه وعلى غيره والنوع اعم من الجنس فانه يشتمل على الجنس وغيره
والشخص متميز عن الشخص باوصاف لا يخرج اضدادها ذلك الشخص
عن النوع كانسان ابيض وانسان اسود والنوع يتميز عن النوع
باوصاف لو توهم غيرها لما وجد ذلك النوع بل كان اما ان يوجد نوع
اخر او لا يوجد ذلك النوع ولا جنسه اذ لا يوجد جنس مطلقا كما لا
يوجد حيوان مطلقا واللون في السواد اذا انتقل بياضا فرق اللونية
من السواد في البياض وبالجملة فالسبب الذي تعرض الشخصية لا يفيد
وجود النوع الذي ذلك الشخص شخصه والذي يفيد النوعية هو بعينه
يفيد الجنسية ومعلوم ان الفصل اذا دخل على الجنس فانه يقسم الجنس
ويقوم نوعا تحته فكل نوع فله فصل واحد فاذا دخل فصل اخر عليه فانه
يقسم هذا النوع الى نوع اخر تحته اذ الفصل انما هو مقول قولا اوليا على
نوع واحد وانما يقال على انواع كثيرة في جواب اي شيء هو قولا ثانيا بتوسط
مثلا الناطق فانه اذا اضيف الى الجنس وهو الحي قوم نوعا تحته ويكون

عروض

ذلك النوع جنسا اخر لنوع تحته فيكون حمل الناطق اولا على ما هو جنس
ونوع وثانيا على ما تحته ويكون مقوم النوع الثاني فصل اخر
وذلك لان ذات كل شيء واحدة لا تزيد ولا تنقص فانه ان ازداد بانضمام
شيء اخر اليها فاما ان تكون تلك الذات الاولى يبقى على جهتها او لا تبقى
على جهتها فان بقيت على جهتها فما ازدادت الذات على الاطلاق وان لم يبق
على جهتها حصل من الزايد والناقص ثالث وبعبارة اخرى ان كان ماهية
الشيء وذاته هي الانقص والازيد غير الانقص فالازيد غير ذاته وكذا من
جهة الزيادة وكذلك ان كان الاوسط واما المعنى المشترك للثلثة
التي ليس واحدا بالعدد بل بالعموم فليس هو ذات الشيء الواحد بالعدد
بل بالعموم فليس لنا ان نقول ان الزايد والناقص والوسط يشترك
في امر واحد هو ذات الشيء ومعنى قولنا المعنى المشترك للثلثة هو كونه
ذاتا يمكن ان يحمل على الازيد تارة وعلى الانقص تارة وعلى الوسط تارة فانه
معنى عام فاني ذات الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان فما كان مقوما
للذات اعني الفصل فانه لا يحتمل الزيادة والنقصان ~~فما كان مقوما~~ فانه
ان كان اذا ازداد قوم ذاته بزيادته فذاته هو الازيد وان كان لا يقوم
ذاته بزيادته ويقومه بنقصانه فذاته هو يكون بالمعنى العام
وعلى ان هذه المعاني لا يكون يبقى فيها عند الزيادة ان الاصل
موجود وقد اضيف اليه شيء بل اذا ازداد فقد بطل الموجود اولا
وفي بطلانه بطلان المقوم كان وفي بطلان المقوم كان ففي

الناطق وان كان لا يقوم في احد الاحوال فليس يقوم من حيث يزيد وينقص اللهم الا ان ه
بطلان المقوم كان فقد بان ان الفصل الذي من ه

بقال ان المقوم لا يقبل الزيادة ولا النقصان بل كل فصل يدخل فانه يقوم
نوعا غير الاول وحينئذ يقوم غير الاول كيف اثبتان ذات كل
شئ واحدة ثم ان ما يقوم الواحد واحد ثم ان هذه المعاني لا يمكن
ان يقال ان الاصل موجود وقد اضيف اليه شئ اخر

الباب الثاني في قاطيغورياس فصل في مناسبة المعاني والاسامي

المشتركة اسماؤها هي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم
منها يختلف اختلافا لا تشابه فيه كالعين لمنبع الماء
والعضو الباصر والمتشابهة اسماؤها هي التي لها اسم واحد والمفهوم
من ذلك الاسم منها يختلف اختلافا فيه تشابه كقولنا رجل الثور
ورجل الحيوان والحيوان الطبيعي والحيوان المصور فان احد الاسمين
وضع له الاسم وضعا والثاني نقل اليه اسم المشبه به نقلا ويشترك
المشتركة اسماؤها والمتشابهة اسماؤها في اسم يقال له المتفقة
اسماؤها واما المشككة اسماؤها فهي التي لها اسم واحد والمفهوم
من ذلك الاسم واحد الا انه ليس على السواء في جميعها بل يتقدم لبعضه
اولا ويقع على الثاني بسبب الاول ولبعضها اشد واولى و
لبعضها اضعف وليس باولى مثل الوجود الواقع على الجوهر
اولا واولى وعلى العرض ثانيا ولا اولى والواحد الواقع اولا على ما لا ينقسم ما لا
بوجه ثم على ما ليس بمنقسم بالفعل ثم ينقسم بالقوة مثل المقادير
وثالثا على ما هو منقسم بالفعل والقوة لكن الاجزاء واحدة نفسها

فيكون

فيكون فيها صورة الكل فانه لم تعتبر وحدة في الاجزاء لم يكن
كل وجملة كالعشرة وسائر الاعداد جملة وقد يعني بالواحد وقد يعبر
اذا كان الشيئان او اكثر يشترك في النسبة الى مبدأ واحد كقولنا
الطبي للكتاب والمبضع والدواء والى غاية واحدة كقولنا صحي المبضع
للطب والكتاب والدواء وربما يكون للمعاني مختلفة في شئ اختلافا المباضع جمع
بالعموم والخصوص ثم يقال عليها اسم واحد فيكون ايضا باشتراك
مثل الممكن على الغير الضروري وفرق بين قولنا اولى وبين قولنا الممتنع وعلى الغير
اولى فليس كل ما هو اولى لشئ فهو قبل بل يكون اولى به اذا كانت
لو لحوق الشئ وكالانه يكون له اكثر مما لغيره او اقدم له في الوجود اذا اقدم
مما لغيره واما المتواطية اسماؤها فهو التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك
الاسم واحد لا يختلف الاختلاف المذكور كقولنا حيوان للانسان
والفرس اذ لا تختلفان في حمله عليهما والكليات كلها يقع على
الجزئيات التي يشترك فيها بالسوية على التواطي كالجنس
والفصل والنوع وحدها لان التواطؤ لم يكن تواطؤا بسبب كون المعنى
ذاتيا بل بسبب كونه واحدا في المعنى غير مختلف وهذه الوحدة
قد توجد فيما هو ذاتي وفيما هو عرضي والمترادفة اسماؤها هي
التي لها معنى واحد والالفاظ الدالة على ذلك المعنى غير واحد كقولنا
انسان و بشر و المتباينة اسماؤها التي لها اسماء مختلفة والمفهوم
من تلك الاسماء من فيها مختلفة كقولنا انسان وفرس و

الاسامي

وحوده

التباين قد يقع على وجوه في اشياء مختلفة الموضوعات مثل
الحجر والفرس وقد يقع في شئ واحد متفق الموضوع مختلف
الاعتبار فمن ذلك ان يكون احد الاسمين له من حيث موضوعه
والاخر من حيث هو له وصف كقولنا سيف وصارم فان السيف
يدل على ذات الالة والصارم يدل على حدتها واما ان يكون كل واحد
من الاسمين يدل على وصف خاص مثل الصارم والمهند فان
الصارم يدل على حدته والمهند يدل على نسبة وفي جملة المتباينات
ما يسمى مشتقة ومنسوبة وهي التي من جهة ما ليس اسمها واحدا
ولا معناها واحدا متباينة لكن من حيث ان بين الاسمين و
المعنيين مشاكلة ما لا يبلغ ان يجعلهما اسما واحدا ومعنى واحدا
فهي مشتقة والمشتق له الاسم هو الذي كانت له نسبة ما اي
نسبة كانت الى معنى من المعاني سواء كان المعنى موجودا فيه كالفصاحة
او له كالملك او موضوعا لعمل من اعماله كالحديد فان بيانه يدل على وجود
هذه النسبة له بلفظ يدل على اللفظ الذي لذلك المعنى الاول والاكثر
هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب اليه ولا
مباينا له على كل وجه واذ قد خولف بين اللفظين بالشكل والتصريف اللفظين
مخالفة يدل على الاصطلاح اللغوي على النحو من التعلق الذي بينهما
فقيل فصيح او متمول او حداد او تزيد فيه زيادة يدل على النسبة
فقيل نحوي او قرشي او يفعل به فعلا اخر بموجب اصطلاحات اللغات

ومنسوب بالاشتقاق

ومن شان هذا اللفظ الثاني ان يقال انه مشتق من الاول ومنسوب
اليه كما لو كان ماخوذا بعينه لكان منقولا بالاشتباه مثل العادل
والعدل فالمشتق يحتاج الى اسم موضوع لمعنى والى شئ اخر له نسبة
الى ذلك المعنى والى مشاركة لاسم هذا الاخر مع الاول والى تغيير يخصه
وبعبارة اخرى فانه يكون دالا على امر واحد وعلى موضوع له غير معين
وعلى نسبة بينهما كقولك ماشي **فصل في نسبة المحمولات الى الموضوعات**
الموضوع يوصف بمحموله على وجهين احدهما بانه هو اسما ومعنى كقولنا
الانسان حيوان او يوصف بمحموله لا بانه هو ولكن بانه ذو وهو اوله
هو القسم الثاني يشتق لذلك الموضوع من محموله اسم فيقال شجاع
ولا يقال هو شجاعة وقد يمكن ان يكون على سبيل النقل كما يقال رجل
عدل والموضوع لما يحمل عليه اذا اعتبر ماخوذا بنفسه في غير الحاق شئ به
للشئ اما ان يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا فالمحمول عليه اما ان يكون
كليا او جزئيا فان كان جزئيا لم يكن ذلك الجزئي غيره فان الجزئيين
المتباينين لا يحمل احدهما على الاخر اذ المحمول والموضوع واحد والمتباينان علم
لا يكونان واحدا ومثل هذا على الحقيقة لا يكون محمولا او موضوعا
كما يقال ان زيدا هو ابو القسم فلا يكون احدهما اولى بان يجعل موضوعا
او محمولا من الاخر واما ان كان الموضوع كليا فان المحمول لا يكون
الا كليا فان طبيعة الكلي لا يكون موضوعة للشخصية والا لكانت
الطبيعة الكلية مستحقة لان يكون ذلك الجزئي وذلك وهذا

محمولاً والمحمول يجب ان يكون صفة تعرّف الموضوع والجزئي لا يعرّف الكلي
فاذن كل ما يقال على موضوع يلزم ان يكون كليا واذا كان شي محمولا على
موضوع ويحمل على ذلك الشي محمول اخر حمل محمولا على موضوع فانه محمول
على الثالث ايضا كالحيوان على الانسان ثم الجسم على الحيوان فالجسم ايضا محمول
على الانسان ولكن يجب ان يكون الواسطة كما يوخذ محمولا يوخذ موضوعا من موضوعا صح
دون تغيير الحيوان الجنس اذا حمل على الحيوان ثم حمل الحيوان على الانسان تغيير الا ترى
لم يجب ان يكون الجنس محمولا على الانسان فان الحيوان الجنس
المخصص بالجنسية غير محمول على الانسان فان الحيوان الجنس
المخصص بالجنسية غير محمول على الانسان بل الحيوان المطلق بلا شرط
والحيوان المخصص بالجنسية هو حيوان بشرط وكل كلي قد يخصص
بشرط فقد خرج عن كونه كليا ولم يصح حمله على الجزئي الا ترى الحيوان اذا ان صح
اخذ بشرط انه حيوان فقط لم يصح حمله على الانسان فان الانسان بشرط صح
ليس هو حيوان فقط بل هو حيوان وشي اخر وانما الحيوان الذي يصح
حمله على الانسان فان الانسان ليس هو حيوان فقط بل هو حيوان و
شي اخر وانما الحيوان الذي يصح حمله على الانسان هو الحيوان المجوز
فيه ان يكون انسانا وغير انسان وهو الحيوان المطلق بلا شرط فالواسطة
في هذا المكان وهو الحيوان غير موضوع للجنسية كما هو محمول على الانسان
ثم الجنسية في مثل ذلك يكون موجودة في الحيوان المحمولة عليه
واذا وجد شي في شي وحمل الثاني على ثالث لم يجب ان يحمل الاول

على الثالث

على الثالث لم يجب ان يحمل الاول على الثالث بل عسى ان يكون موجودا
فيه فاما ان كان موجودا في موضوع وشي محمول على الموجود في ذلك
الموضوع فلا يجب ايضا ان يحمل على موضوعه كالبياض في الجسم واللون
على البياض فان الجسم ذا البياض لا يجب ان يكون لونا وهذا القسم
اعني الموجود في موضوع هو العرض المقابل للجوهر على ما نبينه فلفظة
الموضوع في القسمين ماخوذة باشتراك الاسم على ما ستعرفه وبعبارة
علم اخرى صح المتفقة الاسماء هي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك
الاسم مختلف كقولنا رجل الحيوان ورجل السرير والحيوان الطبيعي
والحيوان المصور والمشككة الاسماء التي هي لها اسم واحد والمفهوم
على من ذلك الاسم واحدا لا على السواء في جميع ما يقع عليه بل في بعضه
اولا ويقع على الثاني بسبب الاول مثل الوجود الواقع على الجوهر اولا
وعلى العرض ثانيا والمتواطية الاسماء هي التي لها اسم واحد والمفهوم
من ذلك الاسم لا يختلف البتة بل وقوعها على ما تحتها بالتساوي
كقولنا حيوان للانسان والفرس كذلك ساير الكليات بالقياس الى
الجزئيات التي تحتها والمترادفة الاسماء هي التي لها معنى واللفظ
الدال على ذلك المعنى غير واحد كالحسام والسيف والمتباينة
الاسماء هي التي لها اسماء مختلفة والمفهوم من تلك الاسامي ايضا
مختلف كقولنا انسان وفرس ومن جملة المتباينات ما يسمى مشتقة
استكمل صح كالفصيح والحداد والموضوع قد يعني به ما قد استكمل ثم صار بحيث يعرض

لا صفة ولا يفيده تلك الصفة كمالا في ذاته وحقيقته وذلك كالانسان
الذي تكاملت انسانيته بالاجزاء التي بها يتم الانسانية ثم يصير
معروضا لوجود البياض والسواد فيه ويسمى كل شيء هذا حاله موضوعا هذه
واما ما يحتاج في القياس الى ما يقوم ذاته وحقيقته فلا يسمى موضوعا والفرق بين
الموضوع بهذا المعنى والموضوع بالمعنى المتقدم ان الموضوع بهذا المعنى يوجد
فيه الشيء وبالمعنى الاول يحمل عليه الشيء والموضوع اذا وجد فيه الشيء لا
يوصف بانه هو فلا يقال ان الجسم هو البياض والموضوع بالمعنى الاخر يوصف
بانه المحمول فانه يقال ان الانسان حيوان والاجناس العالية التي لا
جنس فوقها عشرة ويسمى المقولات اذ المحمول يعبر عنه بالمقول وهذه
الاجناس لا يحمل عليها شيء مقوم لها لانها اجناس عالية بل انما يحمل ما يحمل
عليها على سبيل ما يحمل اللوازم على الشيء كالوجود ولا سبيل الى تحديد
شيء منها اذ لا جنس لها ولا فصل بل يدل عليها برسوم فمنها
الجوهر وهو ما وجوده ليس في موضوع وذلك كالاجسام ومعنى ذلك
انه الشيء الذي اذا وجد كان وجوده لا في موضوع ومنها الكم وهو
الشيء الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزي و
بسببه يقبل غيره هذه الصفات وبسببه يصير في الجسم شيء
غير شيء والكم اما ان يكون متصلا وهو الذي يمكن ان يفرض لاجزائه
حد مشترك يتلاقى عنده تلك الاجزاء ويتحد به كالنقطة
للخط لا ان يكون تلك الاجزاء بالفعل بل على سبيل الفرض ونعلم

وجود هذا

وجود هذا المعنى للجسم بان تاخذ قطعة شمع فتشكلها باشكال مختلفة
ومقادير متفاوتة ويبطل اللاحق منها الاول فيعلم ان حقيقة الشمع
باقية غير مختلفة في جميع تلك المقادير التي تتعاقب عليه ونعلم
ان جسمية الشمع باقية لا تختلف مع اختلاف المقادير فيعلم من هذا ان
تعاقب ما يختلف فيه حال الشمع عند التجزي وعند اتحاد المقادير المختلفة
عليه حتى يكون الجزء فيه مخالفا للكل هو امر غير الشمع وغير الجسمية وهذا
هو الكم المتصل وهو المقدار المتصل وكذا مخالفة رجل لعشرة رجال يكون
بغير الانسانية بل لا يكون الا بامر اخر وهو العدد واما ان يكون منفصلا
لا يمكن ان يفرض من اجزائه حد مشترك يتلاقى عنده الاجزاء ويتحد به
وذلك هو العدد واختلاف الاعداد ليس في العددية والكمية فليس العشرة
اولى بالعددية من العشرين بل في امر اخر وهو الوجود ولهذا لم يكن الوجود
جنسا للمقولات لان الجنس هو ما يحمل على مختلفة بالتواطؤ ومع ذلك يكون ذاتيا
ومقوما والمتصل قد يكون ذا وضع وقد يكون عديم الوضع وذو الوضع
هو الذي يوجد لاجزائه اتصال وثبات وامكان ان يشار الى كل واحد
من الاجزاء اين هو من الاخر ومن ذلك ما يقبل القسمة في جهة واحدة
وهو الخط ومنه ما يقبلها في جهتين متقاطعتين على قوايم
وهو السطح ومنه ما تقبلها في ثلث جهات قائم بعضها على بعض وهو الجسم
والزمان مقدار الحركة وهو من الكمية المتصلة ولكنه عديم الوضع فان
اجزاء الزمان هو الماضي والمستقبل ولا يوجدان معا ومنها الاضافة

وهو المعنى الذي اذا وجد او عقل كان معقولا بالقياس الى اخر ومع ذلك الماهية ليس
وجود غيره وذلك مثل الابوة بالقياس الى البنوة لا كالابن الذي وجود اخر غيره وهو
الانسانية ومنها الكيف وهو كل هيئة قارة في جسم لا يوجب اعتبار وجودها فيه
ان ينسب الجسم الى نسبة من خارج او نسبة واقعة في اجزاء الزمان ولا بالجملة اعتبار
ان يكون به ذا جزء وذلك مثل البياض والسواد وانما قيل قارة فرقا بينه وبين
مقولة ان ينفعل وهي الحركة وقولنا لا يوجب اعتبار وجوده فيه ان ينسب
الجسم الى نسبة من خارج فرق بين العرض الذي هو الكيفية وبين مقولة
الوضع والاضافة وما يشاكلها فانك ستعلم ان مثل هذه الامور
لا حقيقة لها الا بالقياس الى امر خارج وقولنا ولا بالجملة اعتبار ان يكون به ذا
جزء فرق بينه وبين الكم وانواعه اربعة فان الكيف اما ان يكون
مختصا بالكم وهو اما ان يكون محسوسا يتأثر عنه الحواس فالراسخ منه
كحلاوة العسل وصفرة الذهب يسمى كيفيات انفعاليات وما
لا يكون راسخا سمي كيفيات انفعالات لسرعة زوالها مثل حمرة الخجل وصفرة
الوجل واما ان يكون غير محسوس وذلك اما ان يكون استعدادات
تتصور في النفس بالقياس الى كمالات فان كان ذلك الاستعداد
استعدادا للمقاومة واللاانفعال سمي قوة طبيعية كالمصحاحية
والصلابة وذلك هو الهيئة التي بها صار الجسم لا يقبل المرض ويابى
على الانغماز لا ان لا ينغمز او لا يمرض وان كان استعدادا لسرعة
الاذعان والانفعال سمي لا قوة طبيعية مثل الممراضية واللين واما

الآخر صح
مع
فرقا صح
وجودها
كالتربيع بالسطح لانه عارض للسطح والاستقامة بالخط والفردية بالعدد واما ان لا يكون مختصا بالكم صح

ان يكون

ان يكون في نفسها كمالات لا يتصور انها استعدادات لكمالات اخرى
ويكون مع ذلك غير محسوسة بذاتها فما كان منها ثابتا سمي
ملكة مثل العلم والصحة وما كان سريع الزوال سمي حالا مثل غضب
الحليم ومرض المصحاح وذلك لان العلم والصحة ليس باستعدادات
لامور اخرى بل هما بخلاف ما كان الامر في القوة واللاقوة وملكة
العلم مثل ملكة الخلق وملكة الصناعة لان ملكة الخلق ليست هي الافعال
الحسنة بل ان يكون النفس بحيث يصدر عنها الافعال الحسنة من
غير روية وملكة الصناعة ليست ان يصنع الانسان بل ان يصدر
عنه الصناعة من غير روية كمن يكتب شيئا من غير ان يروي في حرف حرف
او من يضرب بالطنبور من غير ان يروي في نقرة نقرة وكذلك ملكة
العلم ليس ان يحضر الانسان المعلومات بل ان يكون مقتدرا على احضار
معلوماته من غير روية ولا شك ان جميع ذلك يكون بهيئات في النفس
وكذا الصحة هي ان تصدر عن الانسان الافعال التي تصدر عن البدن بالاعتدال
لغير تعب ولا محالة انها يكون بهيئة في البدن وفرق بين المصحاحية والصحة
فان المصحاح قد لا يكون صحيحا والممراض قد يكون صحيحا فانواع الكيفيات
اربعة اولها ما يختص بالكميات وثانيها كيفيات انفعاليات وانفعالات
وثالثها القوة واللاقوة ورابعها الحال والملكة ومنها الاين وهو كون الجوهر في مكانه
الذي يكون فيه ككون زيد في السوق وليس هذا الكون وجود الجوهر في
المكان فقد عرفت ان الوجود ليس من جملة الاجناس والجوهر موجود في غيره

صح
هي صح
احضار صح
انفعالات صح
واللاقوة صح

اعتبار كونه في الزمان او المكان بل هذا الكون هو حالة توجد للجسم
كالسواد الموجود له ووجود هذا الكون له غير حقيقة الكون لان الوجود
ليس من جملة الاجناس على ما نقله وليس الكون في المكان هو الكون في
الاعيان فان كون الجوهر في الاعيان هو وجوده لا غير وكذا كون
العرض في موضوعه هو بعينه وجوده فيه ولو كان كون الجوهر
في المكان هو وجوده بعينه موجود في المكان هو وجوده بعينه
لكان كونه في الزمان هو وجوده ايضا فكان للجوهر واحد وجودات
كثيرة فاذا قلنا ان زيدا موجود في المكان فمعناه موجود كونه
في المكان وليس الاين هو ما يكون الجسم في المكان بل هو نفس كونه
في المكان والا كان محالا وكذا ليس الكون في الاعيان فانه لو كان
كذا لما صح وجود شي ومنها كون الجوهر في زمان الذي يكون فيه
مثل كون هذا الامر امس ويسمى هذه المقولة مقولة متى ومتى ليس
هو نفس الزمان كما ان اين ليس هو نفس المكان بل الكون الموجود
المتمكن ومنها الوضع وهو كون الجسم بحيث يكون للاجزائه
بعضها الى بعض نسبة في الانحراف والموازاة والجهات ولاجزاء
المكان مثل القيام والقعود وبالجملة هو كون الجسم بحيث يكون
للاجزائه نسبة الحاوية او محوية وبعبارة اخرى الوضع هيئة كون
الشي ذا نسبة لبعضه الى بعض في الجهات المختلفة تلك النسبة
للاجزاء اضافة وللكل كون الجسم مقابلا لا المقابلة والوضع ههنا

هو ما يكون به الشي في الاعيان م

في المكان م

بلغ

ووضع للكل وهو كون الجسم مقابلا غير المقابلة لهم

غير ما ذكر

غير ما ذكرنا في باب الكم المتصل فان ههنا يعتبر الحاوي والمحوي ولم
يكن يعتبر هناك ذلك وليس هو نفس النسبة فان النسبة من باب
الاضافة وليس هو الكون في المكان فانه لو كان الوضع الكون في
المكان لكان متمكن واحد مقابلا في مكان واحد لشي وغير مقابل
له فاذن انما يصير المتمكن مقابلا لشي دون شي بامر زايد على الكون
في المكان يختلف بسببه النسبة الى الحاوي والمحوي وذلك الشي
هو الوضع فكانه هو بالحقيقة في الامور المكانية هيئة تعرض للكون
وذلك اذا كان ذو الوضع موجودا في مكان ثم الوضع قد يكون بالطبع
وذلك حيث يكون الكون في المكان بالفعل كوضع السماء من الارض
فان مكان الارض متميز بالطبع عن خير السماء وقد لا يكون بالطبع
كوضع بيت من بيت وذلك حيث لا يكون مكان المتمكن بالفعل وايضا
حيث لا يكون الجسم متميزا عن جسم اخر بالفعل حتى يكون له مكان
بالفعل مثل ما يتخيل قوم من قرب الدائرة التي حول القطب منه
وبعد الدائرة التي هي الطوق في الرحى وليس هناك دائرة الا بالفرض
وقد لا يكون بالفعل بل بالفرض ولا متميز عن مكان عمرو بالفعل
الا بالفرض وكذلك مكان عمرو فان تميز المكانين انما صار بحصول
المتمكنين فيهما وليس كذا حال الارض مع السماء ومنها الملك والجدة
وهي كون الجوهر في جوهر اخر يشمله وينتقل بانتقاله مثل التلبس
والتسلح ومنها ان يفعل وهو نسبة الجوهر الى امر موجود منه في غيره غير

الكون في المكان م

بالفعل

بالطبع

وقد لا بالفعل

بالفعل

مثل مقابلة زيد لعمرو فان مكان زيد ليس له بالطبع ولا بالفعل بل بالفرض م

المتمكنين

التلبس والتسلح م

كالتسخين والتبريد

هاو الذات بل لا يزال يتجدد ويتصرم كالتسخين والتبريد وهو التحريك ومنها
ان ينفعل وهو نسبة جوهر الحالة فيه بسبب الصفة مثل القطع والتسخن
وهو التحرك بل هو حركة بعينها فان الحركة هي كون المتحرك فيما بين المبداء
والمنتهى بحيث لا يكون قبل ولا يكون بعد فيه لا في حد بين المبدء
والمنتهى بعد ان لا يكون قبل ولا يكون بعد فيه ولا يظن ان
المتحرك يكون بهذا الكون في الحركة بل هذا الكون هو نفس المتحرك فلهذا
كان هو الحركة بعينها والحركة هي التغير ويعرض التغير في المكان وهو
المعروف بالحركة وفي الكيف كالتسخن ويسمى استحالة وفي الكم كالصبي اذا
تحول الى الرجلية وهو النمو وفي الوضع كالانتقال من اعلى الى اسفل فهذه
هي المقولات التسع وهي اعراض وليس العرض بجنس لها للسبب الذي نذكره
في موضعه بل لازم لها **فصل** في المتقدم والمتاخر ومعا والقوة والفعل
والاسباب الاربعة والمتقابلات المتقدم يحمل على اصناف اربعة حمل
التشكيك لا حمل التواطؤ يشترك في التشكيك في معنى واحد وهو انه لا شيء
للمتاخر الا وهو للمتقدم وما للمتقدم فليس للمتاخر المتقدم
يقال بالطبع وهو الذي اذا ارتفع شيء ارتفع بارتفاعه الثاني ولا يرتفع
بارتفاع الثاني الاول وذلك مثل الواحد والاثنين فان الواحد متقدم
على الاثنين بالطبع ولو وجدا معا في زمان واحد وبالجملة تقدم الجزء
على الكل ويقال بالوجود وذلك كتقدم وجود الحركة في يد زيد على وجود
حركة القلم في الكتب فان الحركة لا يتقدم الحركة ههنا ولكن وجود حركة

[Margin notes, right page:]
هي المقولات التسع وهي
فهذه اعراض وليس العرض بجنس لها
للسبب الذي نذكره في موضعه
بل لازم لها

التحرك م
يتسخن صح

يعني انه اذا احضر واحد منها
الذهن وعرض لها في الذهن
الوجود في موجود صح

العلل م

بالعقل يعني انه اذا احضر
واحد منها الذهن
عرض لها في الذهن ان وجدها
في موضوع وذلك م

القلم ولو كانتا ايضا موجودتين في زمان واحد ويقال متقدم الزمان
وهو معلوم ويقال في الرتبة وهو ما كان اقرب من مبداء محدود وله
اقسام وذلك مثل من هو اقرب الى القبلة مثلا من صف المصلين ومن جملته
المتقدم في المكان ويقال متقدم بالشرف كما يقال ان ابا بكر قبل عمر وعثمان
هذه الاقسام في المتاخر وفي العلل اربع الفاعل كالنجار للباب والصورة
كصورة الباب الموجودة في الخشب والمادة كالخشب في الباب والغاية كالغا[ية]
التي تحصل بوجود الباب القوة في حوار الوجود وقد يكون قريبة كقوة الصبي
على الرجلية وقد يكون قريبة كقوة المني على الرجلية وقد يكون بعيدة
كقوة المني على الرجلية والقوة قد يعني بها شيء اخر وهو ما بسببه يحصل
عن جسم فعل لا يصدر عن جسم اخر مثله وهذه القوة قد يسمى مبداء
لذلك الفعل المتقابلات اربعة الاولى الموجبة والسالبة كقولنا كل
انسان حيوان وهو الموجبة وليس كل انسان وليس كل انسان حيوانا
وهي السالبة وليس لهذا الوجه من التقابل وجود في الاعيان بل ان
يحضر الذهن شيئين فينفي احدهما عن الاخر ويوجب احدهما للاخر
والثانية المتضايفان وقد عرفت حالهما والثالثة المتضادان وهي
كل ذاتين بينهما غاية الخلاف يتعاقبان على موضوع واحد ومن شانهما
ان يتفاسدا وجنسهما القريب واحد وذلك كالحرارة والبرودة تحت
الكيفيات الانفعاليات والبياض والسواد تحت اللون والرابعة العدم
والملكة وليس يعني بالعدم العدم المطلق بل عدم شيء من شيء ممكن

[Margin notes, left page:]
وفي الفرق القسم القسم الاول
فان وجود الواحد ليس بعلة
لوجود الاثنين ولا وجود
الاثنين مستفاد من الوجود
الواحد ووجود المعلول مستفاد
من وجود العلة صح

هي م

المقابل

ان يكون في جنسه او نوعه او شخصه ولكن لما الذي يمكن ان يكون في جنسه
فكالنطق في الحمار بالقياس الى الحيوان واما الذي يمكن ان يكون في نوعه
فكاللحية للناس واما بالقياس الى الشخص فكالمرد قبل اوان نبات الشعر
فهذا هو القدر الذي يحتاج اليه المبتدي من قاطيغورياس للاعلى ان
هذه المعاني من المنطق ولكنها يحتاج اليها في الامثلة وسنشرح حالها
في مكانها ان شاء الله تعالى **الباب الثالث في بارمينياس** فصل في معرفة
التناسب بين الامور والتصورات والالفاظ والكتابات ان الانسان قد
اوتي قوة حسية ترتسم فيها صور الامور الخارجة ويتادى عنها الى الخيال
ويرتسم فيها ارتساما ثانيا وان غاب عن الحس ثم يرتسم بعد ذلك في النفس
الموجود في الاعيان الذي تلك هيئته والمدرك بالحقيقة وبالذات هو
الاثر الذي في النفس وبالعرض الامور التي من خارج فلهذا نقول ان هذا
الشي موجود او معدوم اي هذا الاثر الحاصل في الذهن له وجود في الاعيان
او ليس له وجود في الاعيان والالفاظ هي حكاية للاثر الذي في النفس ولا يكون
الا بالتواطؤ والوضع اذ ليس في الاسماء اسم يختص بامر ما بالطبع والكتابة
هي حكاية لذلك الاثر وكان يجوز ان يكون لكل اثر في النفس حكاية خاصة
لكنه كان يطول الامر فدبر في ان اقتصر على الالفاظ وركب فيها كتابات يحاكي
الالفاظ تجنبا للتطويل والكتابة والالفاظ يصح ان تختلفا لانهما ليستا طبيعية
لما في النفس بل على سبيل الوضع واما الاثر الذي في النفس فهو حكاية طبيعية
للامر الموجود من خارج فالكتابة دلالة وضعية مختلفة بحسب الاوضاع على

Margin: للناس م — تاما م — وكتابة م — الالفاظ

حروف الكلام والالفاظ واللفظ دلالة وضعية مختلفة بحسب الاوضاع على
تصورات النفس فتصورات النفس دلالة غير بينة على اعيان الاشياء فاعيان
الاشياء مدلول عليها غير دالة والكتابة دالة غير مدلول عليها
والاعيان والتصورات لا تختلف والكتابة والالفاظ تختلف وبالجملة
فالامور يكون محسوسة وذلك يكون بحصول المحسوس عند الحس ثم
يكون متخيلة وذلك قد يكون مع غيبوبة الامر والمتخيل من الامر لا يخالف
في نفسه النسبة ويكون معقولة من الشي لا يطابق محسوسا بعينه بل يطابق
كل شي شخصي مجانس لذلك المحسوس كالانسان المعقول فانه يطابق زيدا او عمرا
او خالدا ولهذا قيل ان المعقول يطابق شيئا مشخصا او اما المتخيل من زيد
فلا يطابق عمرا وكذا المحسوس منه **فصل** الاسم لفظ مفرد يدل على معنى
من غير ان يدل على زمان وجود ذلك المعنى من الازمنة الثلثة وقد عرفت
ان عبد الله من حيث انه مقصود بان يدل على اسم مفرد فهو مفرد اذ الدلالة
يكون بقصد القاصد لا بغيره واما امس وغدا وما اشبه ذلك فهي اسماء
للزمان لا اسماء لمعان اخر يدل مع دلالتها على تلك المعاني على الزمان
فان الشي يدل على الزمان بوجوه ثلثة احدها ان يكون الزمان نفس
المعنى والثاني ان يكون الزمان من حد المعنى والثالث ان يكون الزمان
شيئا خارجا عن المعنى ملحقا فيقترن به ومعنى التجريد من الزمان في حد
الاسم هو ان غير المدلول عليه من زمان يلحق فانه اذا قيل جرح فعله
من ثوبه عني به انه ابيض صبغة الثوب الذي لو لم يبين لكان ذلك النوع

Margin: وتصورات النفس الالفاظ كل واحد منها دالة غير مدلول عليها م — والمعقول م — منتشرا له — يبرأ له — ويبين م — عني م

للحق الدلالة والجزء منه فلفظ الزمان يدل على معنى هو الزمان ومجرد
عن زمان يدل اللفظ على انه كان فيه الزمان ولفظ المتقدم يدل على معنى موجود
في حد الزمان لكن بمجرد الدلالة على الزمان اللاحق اياه من خارج فليست
لفظة المتقدم كلفظة متكلم فان قولنا تقدم قد اخذ فيه الزمان مرتين احدهما
الداخل في حد التقدم والثاني الملحق من خارج وانما قيل الملحق من خارج
لانه يدل على ان هذا المتقدم موجود في زمان مضى الوجود لم يلحق من
خارج والزمان الماضي لحق الوجود وليس شيء من الاسماء بالطبع لشيء
بل انما يصير اسما اذا جعل اسما وذلك عندما يراد الدلالة والاسم منه
محصل كما يقال انسان ومنه غير محصل كما يقال لا بصير وحكم ما هو غير
محصل في ان يكون موضوعا او محمولا كحكم المحصل واما الكلمة فهي لفظة
مفردة تدل على معنى وعلى الزمان الذي كان ذلك المعنى موجودا فيه لموضوع
ما غير معين كقولنا مشى فانه يدل على مشي لماش غير معين في زمان
مضى وليس كل ما يسمى في اللغة العربية فعلا فهو كلمة فان قولهم
امشي وتمشي فعل عندهم وليست كلمة لانه دل به على موضوع
خاص وقد كان للموضوع في حد الكلمة غير معين وللموضوع في تمشي
غير معين من وجه ومعين من وجه فان غير المعين يقال على وجهين
احدهما ان يكون غير المتعين حتى يكون على سبيل تجويز اي واحد
اتفق والثاني متعين في نفسه وعند القائل ولكنه لم يصرح ولم يعين
بدلالة اللفظ والامر موقوف على التصريح وهو غير متعين عند السا

مع علمه

مع علمه بانه متعين عند القائل هو متوقف في مصيره بحيث يصدق
او يكذب الى ان يصرح بذلك المضمر فاذا قيل يمشي لم يعني بيان شيء
في العالم يمشي اي شيء كان بل انما يعني ان شيئا معلوما عند القائل غير مصرح
به يمشي فمتى صرح بذلك المضمر المستوي في النفس صار القول صدقا او كذبا
وليس كذلك تعين وتمشي ولهذا لا يصح ان يقال ان يمشي في قوة قولنا شيء يمشي
فقد خلا الصدق والكذب ويخرج من ان يكون كلمة مفردة والمفرد لا صدق
فيه ولا كذب ولقائل ان يقول ان كانت لفظة امشي مفردة فلا ينبغي ان يكون
صادقا او كاذبا وان كانت مركبة فيجب ان يكون لها اجزاء دون فيه فهب
ان الهمزة من قولنا امشي دلت على معنى والياء من قولك يمشي دلت
على معنى والباقي جزء ليس يدل على معنى بوجه من الوجوه فان قولنا
اما ان لا يكون بنفسه ان كان حقا ما يقال ان الساكن لا يبتدا به او بالسا
والجواب عن ذلك اما اولا فلم يكن في حد الكلمة انما هي التي لا يدل جزءها
كل واحد على معنى بنفسه بل ان لا يوجد لها جزء يدل فاذا وجد لها
جزء يدل وان لم يدل الاخر فقد انثلم الحد ولم يكن ذلك كلمة
وههنا قد وجد جزء يدل واما ثانيا فانه كان ان اللفظ يدل فاذا
صار جزءا لم يدل من حيث هو جزء في مثل عبد الله ككل قد يجوز
ان اللفظ يدل من حيث هو ولم يدل عند الانفراد وانت تعلم
انه اذا قيل امشي دلت الهمزة على شخص القايل ثم باقي اللفظ يدل على باقي
المعنى وان كان لا يدل وحده فاذن امشي ويمشي من الالفاظ المركبة

والكلمة منه محصلة وغير محصلة الا انه لا يوجد في كلام العرب كلمة غير محصلة
واما المصدر فانه يجي على وجهين احدهما ان يكون موضوعا وضعا اوليا كالفرح
فيكون على صورة الاسم والثاني ان يصرف الاسم المطلق تصريفا يدل
على ان معنى الاسم المطلق منسوب الى موضوع بانه حادث منه او فيه و
اللفظ الدال على المصدر محلى بالحقيقة هو هذا كالتحريك والابيضاض واما
الادوات كقولك من وعلى والكلمات الوجودية كقولنا كان وصار واي كان
اي كان مما شيئا فانها نواقص الدلالات والدليل على ذلك انه اذا قيل ماذا فعل
فيقال صار او قيل ابن زيد فقيل في لم يقف الذهن معهما على شي وهذه
الكلمات توابع الاسماء والافعال ونسبة الادوات الى الاسماء كنسبة
الكلمات كنسبة الوجودية الى الافعال ويشتركان في انها لا يدل بانفرادها
على معنى يتصور بل انما يدل على نسب لا تعقل الا بعد ان تعقل الامور
التي هي نسب بينها واما القول فهو اللفظ المولف الذي قد يدل جزؤه
على الانفراد دلالة اللفظ اي اللفظ التام وان كان لا يدل على ايجاب وسلب
فان دلالة الايجاب والسلب اخص من دلالة اللفظ كقولنا الانسان
كاتب فان الايجاب والسلب من لوازم القول والقول ايضا يدل بالتواطؤ
من حيث اجزائه لانه اذا تغير التواطؤ على اجزائه تغير المركب عنها ولما
التاليف منها على هيئة مخصوصة وبحسب محاذاة المعنى فليس
بتواطؤ بل امر يوجبه المعنى نفسه وان كانت هيئة التركيب قد يتغير بحسب
لغة لغة كالمضاف الذي يؤخر في بعض اللغات ويقدم في بعض الاقوام

وجهين

صار او قيل ابن زيد فقيل

ارمو لوازم ول الاكارد

التواطئ

قد يتركب على سبيل التقييد وذلك بان يصلح ان يورد بين اجزائه لفظة
الذي كقولنا الحيوان الناطق فانه يصلح ان يقال فيه الحيوان بل يصلح
الذي هو الناطق الذي هو الميت وقد يتركب على انحاء اخر وذلك لان
الحاجة الى الاقوال بسبب الدلالة على ما في النفس والدلالة اما ان يراد
لذاتها واما ان يراد لشي اخر يتوقع من المخاطب يراد شي من المخاطب
ان يكون منه والتي يراد لذاتها هي الاخبار اما على وجهها واما محرفة تحريف
التمني والتعجب والذي يراد لشي من المخاطب فاما ان يكون ذلك دلالة له
او فعلا غير الدلالة فان اريدت الدلالة كان استعلاما وان اريد
لفعل غير الدلالة كان من المساوي التماسا ومن الاعلى امرا او نهيا
ومن الادون تضرعا ومسئلة وهذه تنفع في الخطابة والشعر واما المنتفع
به في العلم فهو ما يكون على سبيل التقييد وذلك في اكتساب التصورات
بالحدود والرسوم وما يكون على سبيل التركيب الخبري وذلك
في اكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها ومن هذا النحو
جنس يسمى قولا جازما او قضية جازمة وهو الذي يدخل فيه
فيه الصدق والكذب ولا يكون المحمول هو الموضوع بعينه كما
يقال زيد كاتب فالقول الجازم يحكم فيه بنسبة معنى الى معنى بايجاب
او سلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه ايضا مثل هذه النسبة او لا يكون
يكون فان كان وكان النظر فيه لا من حيث هو جملة بل من حيث يعتبر
تفصيل فان القول الجازم ليس بجملي كقولنا ان كانت الشمس

الميت م
والتركيب التصديقي يؤدي
الى وضع من المركب لو ان
الحيوان الناطق المائت
هو معنى واحد هو الانسان م

الناطق الذي
هي م

اما م

ههنا

طالعة فالنهار موجود فقد حكم ههنا بايجاب نسبة الاتصال بين قولنا الشمس
طالعة وقولنا النهار موجود فاوجب تلو الثاني للاول وكقولنا اما ان يكون الشمس
طالعة واما ان يكون النهار موجودا فقد اوجب ههنا نسبة عناد بين قولين لا م
وفي اجزاء كل واحد من القولين تركيب يحكم فيه بهذه النسبة الجاعلة للقول اي النسبة م
جازما فان قولنا الشمس طالعة قد اشتمل على ايجاب نسبة بين الطالعة و بين م
الشمس وكذلك في ساير الاجزاء وجميع ما كان على هذا الوجه يسمى شرطيا
فالاول يسمى متصلا والثاني منفصلا واما ان يكون كان التركيب بين معنيين
لا تركيب فيهما اصلا كقولنا زيد حيوان او تركيب بين معنيين كل واحد منهما
يعبر عنه بجملة يمكن ان يعبر عن تلك الجملة مفرد كقولنا الحي ناطق حرك بلفظ م
بدنه بالعلم على الطرفين يسمى قولا حمليا وخاصية ذلك ان المنسوب اليه
يقال في ايجابه انه هو ما جعل منسوبا كقولنا الانسان حي وفي السلب
خلافه واما في الشرطي فغاية في ايجابه ان هذا لازم لذلك او معاند
له ولا يقال احد الجزئين انه الاخر ههنا والشرطيات بالحقيقة قضايا
كثيرة لا قضية واحدة وانما صارت واحدة برباط الشرط الذي لحقه وحرفه
فجعله غير صادق ولا كاذب فان قولنا الشمس طالعة يدخله الصدق
والكذب فيما دخل قولنا ان كان لم يدخله الصدق والكذب فاول
القضايا الحملي واول الايجاب لانه مؤلف من منسوب يسمى محمولا و
منسوبا اليه يسمى موضوعا على نسبة وجود واما السلب فانه يحصل
من منسوب اليه ومنسوب ورفع وجود النسبة فالسلب لا يتصور

الا ان يكون عارضا على الايجاب رافعا له لانه عدمه واما الايجاب
فهو مستغن عن ان يعرف بالسلب وليس يعني بهذا ان الايجاب
موجود في السلب وفرق بين ان يكون الشي داخلا في حد الشي
وبين ان يكون الشي جزءا من الشي فان الشي الذي يكون جزءا من
الشي يكون معه ويجب ان يكون الايجاب مع السلب واما اذا كان جزءا
من حد الشي فذلك الشي يكون في الذهن لان الحد كما ستعرفه امر في
العقل وفيه احكام عقلية وتفصيلات واجزاء يفرضها العقل في الوجود ليس م
الخارجي تلك الاجزاء كما عرفته في امر اللون والسواد فالقول الجازم
البسيط هو الحملي ان عنيت بالبسيط اخر ما ينتهي اليه التحليل في جنس
فالجنس ههنا هو القول حتى اذا حلل مرة اخرى خرج عن ذلك الجنس
وان عنيت بالبسيط ما يقابل بالقياس الى المركب كان الحملي ايضا جازما
بسيطا لانه اول جازم يتركب عنه جازمات كما ان الاجسام البسيطة
اول اجسام تتركب عنها اجسام ثم الايجاب الحملي هو البسيط بوجه اخر لانه
اقل جزءا من اجزاء السلب **فصل في تعريف القول الجازم البسيط**
الاول والذي ليس باول وتعريف الايجاب والسلب واعطاء الشرائط
في تقابلهما اعلم ان القضية الحملية تتم بامور ثلثة فانها تتم بمعنى
الموضوع ومعنى المحمول ونسبة بينهما اما اللفظ اذا اريد ان يحاذي
به ما في الضمير يجب ان يتضمن دلالة على الموضوع واخرى على المحمول
واخرى على العلاقة التي بينهما فليس يجب من اجتماع الانسان و

ليصوان من الذهن ان يكون احدهما موضوعا والاخر محمولا فاذا تركت
اللفظة الدالة على العلاقة التي بينهما فالاعتماد على الذهن والعادة
والتركيب في الحدود ايضا ينوي فيه اللفظة الذي على ماذكرنا ولولا هذا
لما كان تركيب ما كان يحصل من ذلك التركيب الوحدة التي يفيدها
الحد ليدل على حقيقة الشيء وحقيقة الشيء واحدة والشيء الذي يدل
على هذه العلاقة يسمى رابطة وحكمها حكم الادوات كما يقول زيد هو
كاتب فانك اذا قلت زيد كاتب فقد نويت لفظة هو فيما بينهما وهذه
القضية اذا صرح فيها بلفظة هو سميت ثلاثية واذا لم يصرح بها سميت
ثنائية ثم ان ذكر فيها مع ذلك يجب او يمكن او يمتنع سميت رباعية والرابط
هو الذي يحدث من الكثرة وحدة اما الحملي فان يدل على ربط واحد و
الربط في الحمل ان يقول ان الموضوع هو المحمول والروابط يتغير حكمها
بحسب الموضوعات والمحمولات فاذن انما يكون واحدا اذا كان المحمول
واحدا والموضوع لا في الاسم وحده بل في المعنى لا كقولك العين جسم العين من
الاسماء المشتركة فلما كثر معنى لفظة المحمول او الموضوع صارت الرابطة ايضا
لفظة مشتركة واما وحدة الشرطية فيكون بحرف يسلب تلك القضايا
الكثيرة مثل ان كان ولما وغير ذلك ثم تدخل الصدق والكذب بسبب
اقتران التالي او بسبب التعاند والايجاب هو الحكم بوجود شيء لشيء
مثل قولنا الانسان حيوان فان معناه ان الشيء الذي يفرض في الذهن
انسانا كان موجودا في الاعيان او غير موجود فيجب ان يفرض حيوانا

تقييد ولما م

من غير زيادة متى وفي اي حال والسلب الحملي مثل قولنا الانسان
ليس بحيوان وحالة تلك الحال والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء
اخر بل نقول ان الايجاب هو موضوع ومحمول ونسبة بينهما والسلب
محمول وموضوع ونسبة بينهما او رفعها ولما كان كل ما يوجبه
موجب فغير متعذر ان يسلبه سالب وما يسلبه سالب فغير
متعذر ان يوجبه موجب فمن البين ان لكل ايجاب سلبا يقابله ولكل
سلب ايجابا يقابله لكن هذا التقابل متعذر اذا كان المعنى في الايجاب
محصلا من كل جهة فيكون السلب قد تناوله كله بعينه
اعني ان يكون الموضوع معنى واحدا وان يكون المحمول كذلك وان يكون
الجزء الذي يتوجه اليه القصد في الموضوع والمحمول محفوظا
بعينه لا كما اذا قيل الانسان بصير اي بعينه ثم قيل الانسان
لا بصير اي بيده وان اخذ احد المعنيين في احدهما بالقوة فيجب
ان يوخذ في الاخر بالقوة وان يكون المكان ان كان واحدا والزمان
ان كان زمانا واحدا والاعتبار والجهة والاضافة ان كانت واحدة
مثال الجهة ان يقال الجسم كيف اي اللون وليس بكيف اي المقدار
ومثال الاضافة ان يقال ان الثلثة نصف اي الستة وليس نصف
اي العشرة والقضية لا يكون متصورة ولا مسلمة اذا لم يحصل جميع
ماذكرنا واذا كان كذلك فالسلب الواحد يقابل الايجاب الواحد و
ذلك هو مبدأ التناقض والقضية اما مهملة واما محصورة وكل

ويكون هذا التقابل م

شرائط التقابل

القضية المهملة

قضية لم يتبين فيها كمية الحكم سميت مهملة كقولنا الانسان ابيض
اذا لم يذكر فيه عموم او خصوص والانسان الذي هو موضوع اذا لم يكن
مخصصا صلح ان يكون شخصيا وان يكون كليا اذ قد اخذ الانسان بلا شرط
العموم والخصوص بلحقان الانسان من خارج والذي يجب ان يصدق
في القضية المهملة هو الحكم في البعض واما ان يصدق الحكم في الكل فممكن
فلهذا جعلت المهملة في قوة الجزئية المحصورة وذلك لان ما يصدق
جزئيا كان ممكنا ان يصدق كليا وهذه حال المهملة وكانت حال الجزئية
المحصورة ايضا هذه الحال واعلم ان في لغة العرب يدل بالالف واللام على العموم
نحو المهمل ولا يدل بهما على حصر الطبيعة فلذلك لا يكون موقعهما موقع
كل الا ترى انك تقول الانسان نوع وعام ولا يتضمن ولا تقول كل انسان نوع
وعام اذ معنى قولنا كل انسان اي كل واحد من الناس وقولنا الانسان
لا يتضمن هذا الحصر فالمهمل لا يوجب الحصر لانه اذا لم يوجب طبيعة يصلح
ان يؤخذ كلية فيصلح ان يؤخذ جزوية فكل قضية شخصية الموضوع
يسمى مخصوصة وهي اما موجبة او سالبة وكل قضية قد بين فيها
كمية الحكم من عمومها وخصوصها حتى عرف ان الايجاب والسلب في
الكل من الموضوع او البعض سميت محصورة واللفظ الذي به البيان
يسمى سورا والمحصور اما ان يقع كلية موجبة وسورها كل وكلية
سالبة وسورها لا واحد وجزئية موجبة وسورها بعض او واحد
وجزئية سالبة وسورها ليس بعض وليس كل والحكم بالكل والجزء

صح
العموم والخصوص
في ان المهملة في قوة الجزئية المحصورة
في الفرق بين الالف واللام ولفظة كل
الحصر
في القضية المحصورة
والمحصورات اربع كلية موجبة

يكون

فما يمكن من اجزاء القضية

يكون في الحمل لا في كمية الموضوع او المحمول لان الحكم على الموضوع
فكانه في ترتيب القضية المبدأ ثم يتلوه المحمول ولان الربط
يدل على نسبة المحمول فكانه مقارن للمحمول ولان السلب
في الثنائيات برفع المحمول فكان له ان يتقدم ويقرن بالمحمول
وفي الثلاثيات فكان له ان يقرن بالرابطة لان يرفع السور فكان
السور والسور يدل على كمية الموضوع فكانه الموضوع وقد
يزال هذه عن مواضعها حتى السور فيقول رايت الناس كلا
ومعناه كل انسان فقد رايته واذا ازيلت عن مواضعها
فعلى سبيل التوسع واما كل منها فيستحق المكان الذي
كانه ذاتي له ويعني بالمكان الحد في الترتيب فصل في حصر
الشرطيات واهمالها في احكام الشرطيات
والشرطيات ايضا قد يوجد فيها اهمال وحصر فانك اذا قلت
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او قلت دائما اما ان
يكون العدد زوجا او يكون فردا فقد حصرت الحصر الكلي
الموجب واذا قلت ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة
فالليل موجود او قلت ليس البتة اما ان يكون الشمس
طالعة واما ان يكون النهار موجودا فقد حصرت الحصر الكلي
السالب واذا قلت قد يكون اذا طلعت الشمس فالسماء مغيمة
او قلت قد يكون اما ان يكون زيد في الدار واما ان يكون

كما ان الايجاب والسلب كان حكما في الحمل لا في المحمول والموضوع
لانه يرفع الربط وفي الرباعيات بالجهة وان كان سورا فانما يكون
متغيمة

فيها عمر فقد حصرت الحصر الجزئي الموجب واذا قلت ليس كلما
كانت الشمس طالعة فالسماء متغيمة او قلت ليس دائما اما ان
يكون الحمى صفراوية واما دموية فقد حصرت الحصر الجزئي السالب
لانه اذا كان الاتصال المحكوم به على اي اشتراط ووضع للموضوع
كيف كان فالشرطية المتصلة كلية وان كان العناد كذلك
فالشرطية المنفصلة كلية وان لم يحكم بذلك فالقضية مهملة كما ان
الحملية لم يكن كلية لاجل كلية الموضوع والمحمول بل لاجل
كلية الحكم الذي هو هناك حمل المحمول ونظيره ههنا اتصال
وعناد للمتصل وللمعاند والمهمل كما يقال ان كان اب فجد
واذا كان اب فجد فقولنا كان ج ب فهذا ليس يراد به تعميم
المراد بل تعميم كل حال يقترن بقولنا كل ج ب فانه يجوز ان
لا يكون للمقدم امر العوذ بل هو امر ثابت موجود لا مراد له ومع
ذلك فانه قد يمكن ان يقترن به شروط تخصصه لان هذا التعميم
قد يمكن ان يخصص في بعضها بغير المراد كما يخصص طلوع الشمس
بالمراد اما في غير المراد فكما نقول كلما كان واجب الوجود بذاته
بريا عن المادة فهو يعقل ذاته والشرط المخصص هنا كونه
بريا عن المادة ولا يمكن ان يعتبر هنا المراد وقد يكون اتباع
التالي للمقدم على سبيل اللزوم كما يقال ان كان الانسان ناطقا
فالحمار ناهق والخلف يجب ان يكون فيما هو على سبيل اللزوم

متغيمة – موضوع ومحمول – يقترن – عدد – بالمراد في بعض الامور ويخصص – او كما تقول كلما كانت الاربعة زوجا فانها تنقسم بمتساويين اي مع اي حال وضعت

فاما ان يكون على سبيل موافاة الوجود فسواء كان للمقدم حقا او
باطلا فان التالي يكون حقا في نفسه وقد يكون للمقدم باطلا
والازم حقا كما يقال ان كانت الخمسة زوجا فانه ينقسم بنصفين فلما وضع
للمقدم امر محال الا لزم امر صح بالوجوب لان اللزوم في مثل ذلك واجب
فمثل هذا يكون حقا بحسب الالتزام ولا يكون حقا في نفس الامر
واعلم ان المتصلات والمنفصلات من الشرطيات قد يكون مؤلفة من
حمليات وشرطيات ومن خلط فانك اذا قلت ان كان كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار
موجودا فهذا المتصل مركب من متصل ومنفصل واذا قلت اما ان
يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون ان
كانت الشمس طالعة فالليل معدوم فقد ركبت المنفصل من متصلين
وان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد فقد ركبت المتصلة
من حملي ومنفصل ولك ان تعد بنفسك سائر التركيبات
والجزء الاول من كل قضية شرطية وهو الذي تقرن به حرف الشرط
يسمى مقدما والثاني يسمى تاليا والمنفصلات منها حقيقية
وهي التي يراد فيها بانه لا يخلو الامر من احد الاقسام بل يوجد فيها
واحد فقط فربما كان الانفصال الى جزئين وربما الى اكثر وربما
كان غير داخل في الحصر ومثال الآخر اما ان يكون هذا العدد اما
واحدا واما اثنين الى ما لا نهاية ومنها غير حقيقية وهي التي يراد

كان

فيها بل اما منع الجمع ولا يمنع ان يكون شيئا غيرها ومثال هذا ان يقال اما ان
يكون هذا الشي حيوانا واما ان يكون حجرا ليس الغرض في هذا انه
لا يخلو عن احدهما بل الغرض انه لا يصح ان يكون حيوانا وحجرا ومن جملة
ذلك ما يورد بدل احد القسمين بعض اللوازم كما يقال اما ان
يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق فاما ان لا يكون في البحر ويلزمه
ان لا يغرق وهذا القسم يمنع الخلو عن احد القسمين ولا يمنع الجمع
فانه يصح ان يكون في البحر ولا يغرق والمقدم في الشرطيات يجري
مجرى الموضوع في الحمل والتالي كالمحمول واعلم انه كثيرا ما يكون المتصلة
والمنفصلة مشتركة الاجزاء في جزء كما يقال في المتصل ان كان اب
فاج فهنا الاشتراك في ا او تقول ان كان اب فج ا او تقول
اما ان يكون اب واما ان يكون اج او تقول اما ان يكون
اب واما ان يكون ج ب وربما لم يكن اشتراك في شي كقولنا
ان كان اب فج د وكقولنا اما ان يكون اب او ج د فاذا كانت
متصلة مشتركة الاجزاء فانها ترجع في القوة الى الحملية كقولنا
اذا وقع خطان على خط فصيرا الزاويتين اللتين يتقابلان
كذا فالخطان متوازيان والاشتراك ههنا في الخطين وقوة
ذلك حملية وكانه قال كل خطين واعلم ان المنفصل قد يكون ذو جزء
واحد وقد يكون ذا جزئين وقد يكون ذا اجزاء كثيرة كما ذكرنا واما
المتصل فلا يكون الا ذا جزئين مقدم وتال وربما كان المقدم

وذلك لان التالي الواحد قد يلزم
اشياء كثيرة يوجد على انها مقدم
واحد واما التوالي الكثيرة فقد يلزم
مقدما واحدا ولا يخرج تلك التوالي
من الكثرة

قضايا

قضايا كثيرة بالفعل او بالقوة ومع ذلك فيكون جملة مع التالي
قضية واحدة بالفعل كقولنا ان كان هذا الانسان به حمى
لازمة ووجع ناخس وضيق نفس وكذا وكذا فيه واما اذا
وقعت الكثرة من جانب التالي لم يكن القضية واحدة بل كثيرة
بالفعل فانك اذا قلنا انه ان كان به حمى فيه كذا وكذا يكون قد تم
الكلام التالي الاول **فصل في المعدول والتحصيل واحكام
اجزاء القضايا** اعلم انه ربما كان التركيب من حرف السلب مع غيره
فيكون جملة بحيث لا يجعل مكانه اسم بسيط موجب يكون موضوعا
للايجاب او السلب كما يقال غير بصير فيكون حرف السلب جزءا من المحمول
فيدخل في السلب حرف السلب على قولك زيد ليس اعمى والايجاب كما
عرفت يكون بلفظ ثالث يدل على ارتباط المحمول بالموضوع وان كان
يحذف ذلك اللفظ في بعض اللغات اعتمادا على العادة فاذا دخل حرف
حرف السلب على الرابطة فقيل مثلا زيد ليس هو بصيرا فقد دخل
حرف النفي على الايجاب فيرفعه واذا دخلت الرابطة على حرف السلب
كان السلب جزءا من المحمول وكانت القضية ايجابا كما يقول زيد هو
غير بصير فالاول دخل حرف السلب على الرابطة والثاني دخل
الرابطة على حرف السلب ومثل هذه القضية يسمى معدولا ومغيرا
وغير محصل واعلم ان لفظة الرابطة قد يكون دالة على معنى كما تقول
زيد هو حي وقد يكون غير دالة كما يقول زيد كان حيا والرابطة

تدل على نسبة المحمول والسور تدل على كمية الموضوع فلذلك ما كانت
الروابط معدودة في جانب المحمول كان السور معدودا في جانب
الموضوع والقضية اما ان يكون ثنائية مطلقة كما تقول زيد كاتب
واما ان يكون ثلاثية بغير تعيين كما تقول زيد كان كاتبا او
بتعيين كما يقول زيد هو كاتب ولفظة ليس ادل على السلب
ولفظ ادل على العدول ثم انه يفرق بين السلب
والعدول باحكام نذكرها اعلم ان الفرق بين الموجبة المعدولة كقولنا
كذا يوجد غير كذا وبين الموجبة المعدولة كقولنا كذا يوجد غير كذا وبين
السالبة البسيطة كقولنا كذا ليس يوجد كذا ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة
المعدولة لانه يصح ان يقال ان زيدا المعدوم ليس هو بصيرا ولا يصدق ان يقال
هو غير بصير واعلم ان كل محمول بسيط محصل فاما ان يكون له ضد ولا
يكون فان كان له ضد فاما ان يكون بين الضدين متوسط او لا يكون والموضوع
لا يخ اما ان يكون موجودا او معدوما مأخوذا من حيث هو معدوم فان
كان موجودا فرض بازائه شئ كالمحمول فاما ان يكون ذلك موجودا فيه
او ضده او واسطة ان كانت او يكون كلاهما جميعا بالقوة او يكون
غير قابل ولا الواحد منهما ولا للوسائط فاذا قلنا زيد ليس يوجد عادلا
فانه يكذب اذا كان عادلا فقط ويصدق في سائر ذلك مما احصيناه
اعني القوة والوسائط وما يجري معها مثلا اذا كان بالقوة عادلا او كان
معدوما او كان في حالة بين ان يكون عادلا وبين ان يكون جائرا واذا قلنا

غيره
غيره
في ان السالبة تصدق على المعدوم ولا يصدق الموجبة المعدولة
للواحد

زيد يوجد

كلاهما
زيد يوجد لا عادلا فانه يصدق اذا كان جائرا او متوسطا او بالقوة او غير قابل
لهما ويكذب اذا كان عادلا او معدوما وقد جرت العادة بان يسمى نفس المتقابلين
في مثل هذا الموضع عدما سواء كان الحقيقة عدما كالعمى والظلمة او كان ضدا
كالجور وهذا لوح الانسان يوجد عادلا — الانسان ليس يوجد عادلا
الانسان يوجد جائرا — موجبة بسيطة — سالبة بسيطة
موجبة عدمية — الانسان ليس يوجد جائرا
الانسان يوجد لا عادلا — الانسان ليس يوجد لا عادلا — سالبة
عدمية — موجبة معدولة — سالبة معدولة
فاذا تاملت في الكتب البسيطة المقايسات بين هذه
القضايا عرفت الاختلاف بين الموجبة المعدولة والسالبة
البسيطة وقد يلحق القضايا هيئات تجعل لها احكاما في الحصر وغيره
كما يزاد في الحمليات لفظة انما فيها زيادة في المعنى لان هذه الزيادة
يجعل الحمل مساويا او خاصا بالموضوع كما يقال انما يكون الانسان حيوانا او
انما يكون بعض الناس كاتبا وكل الالف واللام في لغة العرب يدل على
ان المحمول مساو للموضوع كما تقول الانسان هو الضحاك وكذا تقول
ليس انما يكون الانسان حيوانا ويدل على السلب للكلام الاولى في الايجاب
وتقول ايضا ليس الانسان الا الناطق ويفهم منه معنيان احدهما انه ليس
معنى الانسان الا معنى الناطق وانه ليس يقتضي الانسانية معنى
اخر والثاني انه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل انسان ناطق

يصدق واحد ويكذب اثنان
يصدق واحد صدق نقيضه والصدق والكذب
يصدق الاربعة ويكذب واحد
يصدق الاثنين ويكذب الاربعة
البسيطة
سلب

واما في الشرطي فكما يقول لما كان النهار ههنا كانت الشمس طالعة وفي قولك
لما ههنا تسليم المقدم ووضعه لتسلم منه وضع التالي كذلك تقول ليس
يكون النهار الا والشمس طالعة فيفيد هذا القول حصر كلما كان النهار
موجودا فالشمس طالعة وتقول ايضا لا يكون النهار موجودا او يكون الشمس
طالعة وهو قريب من هذا وتقول ايضا لا يكون هذا العدد كذا وهو فرد
وهذا في قوة قولنا اما ان لا يكون هذا العدد كذا واما ان لا يكون فردا
وقد علمت ان الايجاب والسلب الواحد ليس هو بسبب كون المحمول او الموضوع
واحدا باللفظ بل واحدا بالمعنى ثم انه ليس كل ما صلح ان يحمل على الشي
متفرقا صلح ان يحمل عليه مجتمعا على انه معنى واحد ومحمول واحد
انه ليس يجب ايضا ان ما يصلح حمله مجتمعا حمله متفرقا فانك اذا قلت
زيد طبيب وزيد ابيض وكنت اصبت وصدقت في كليهما حمله متفرقا فاذا لك
ان تقول زيد طبيب ابيض على ان يكون الطبيب الابيض معنى واحدا بل قوة
المقدمة قوة مقدمتين اذ ليس حكم الطبيب الابيض حكم الحيوان الناطق ولا
ايضا الطبيب لا يتصل بالعرض اي ان الشي الذي عرض له انه طبيب عرض له
انه ابيض وكذلك اذا كان زيد طبيبا غير فاره ذلك كان فارها في شي اخر
فقلت زيد طبيب فاره كان كذا على انه محمول واحد فانك ان قلت
زيد طبيب غير فاره في الطب صدقت وان قلت زيد فاره اي في شي
اخر صدقت فان قلت زيد طبيب فاره كذبت وقد يجي من مثل
هذه الاجتماعات هذر فانك اذا قلت زيد انسان يكون صادقا

حصر متصل

او الموضوع

سلب

يصلح

فليس لك

بالذات

الذي يحصل من اجتماعه وحده هو ما يصح
ان يدخل فيما بين اجزائه الذي كما ذكرنا
وليس يصح ذلك في الطبيب الابيض لان
الشي الذي عرض له ان صار طبيبا وسر
عرض له ان كان ابيض لا كذلك قول
الحيوان الناطق فانك لست تعني بهذا
ان الشي الذي عرض له الناطقية بل
الناطقية عرضت للحيوانية بعينها واذا قلت
زيد حيوان ناطق فمعناه زيد هو الشي الواحد
الذي يجتمع من الحيوانية والناطقية
واذا قلت زيد طبيب ابيض فلست تريد به
ان زيدا هو بعينه ما يجتمع من الطبيب
والابيض صح

واذا قلت

كنت ايضا صادقا واذا قلت زيد انسان حيوان صح

واذا قلت زيد انسان حيوان كان هذرا لان الحيوان في ضمن
الانسان وربما كان الشي يسمى محمولا بالذات بل محمولا بالعرض
لانه جزء من محمول فاذا اخذ وحده لم يصح ان يكون محمولا كما
تقول الانسان معدوم القرن وصدقت فاذا قلت الانسان معدوم
لم يصح وكذلك لا يمكنك ان تحمل القرن على الانسان وقد فرغنا من الكلام
في صورة القضايا فلنتكلم الآن في مواد القضايا واعلم ان المنطقي ينظر
في الالفاظ المفردة من حيث يأتلف ولما يأتلف في الالفاظ المركبة
من حيث صور اللغات فكان نسبة المنطقي الى الالفاظ نسبة
الموسيقي الى الاصوات ونسبة النحوي اليها نسبة العروضي الى اوزان
الشعر الكلام في مواد القضايا فصل في اصناف المواد والفرق
بينها وبين الجهات وللقضايا مواد فانه لا بد للمحمول سواء كان موجبا
او سالبا من ان يكون نسبته الى الموضوع نسبة الضرورة في الوجود كقولك
الانسان حيوان او الضرورة في اللاوجود اعني ضرورة العدم وهو
الممتنع كما تقول الانسان جماد او نسبة ما ليس ضروريا لا وجوده ولا
عدمه مثل الكتابة للانسان في قولنا كاتب والانسان ليس بكاتب
فجميع القضايا اما واجب او ممكن او ممتنع واذا استعمل شي من
هذه المواد في القضايا سمي جهة فهذه الامور ملحوظة في المنطق
ومحدودة فيه واما الدلالة على خواصها ونحو وجوداتها فالى
علم اخر والجهة لفظة تدل على وثاقة الرابط وضعفها او نيابة

ليس له

لان صاحب الموسيقي ينظر في الاصوات
من حيث يأتلف اي يتفق ومن
حيث لا يأتلف اي لا يتفق فالعروضي
ينظر في اوزان شعر العرب فقط
والنحوي ايضا ينظر فيما يختص الفاظ
العرب فقط لا بما يشترك اللغات
صح

الانسان

بحسب م

معناها معنى المادة الا ان بينهما فرقا اما اولا فانها يكون مادة بحسب
اعتبار الامر في نفسه وجهة بحسب المعقول لانك اذا قلت زيد واجب
ان يكون كاتبا كانت الجهة هي الوجوب والمادة الامكان واما
ثانيا فان المادة يعني بحسب الروابط الموجبة فانك اذا قلت زيد
ممتنع ان لا يكون حيوانا فان الامتناع في هذا المكان صادق واما المادة
فواجبة لان الحيوان اذا نسبته الى الانسان بالايجاب كان دائم
الصدق وثالثا انه يمكن ان تنقل القضية بحسب الجهة عن صدق الى
كذب وعن كذب الى صدق فانك ان تقول زيد واجب ان يكون كاتبا
وكذبت ثم قلت ممكن ان يكون كاتبا وصدقت وهذا النقل لا يمكن
في المادة **فصل في الجهات والفرق بين القضية والضرورية**
والممكنة والدائمة والممتنعة القضية المطلقة قال بعضهم انها هي
ان تخلو عن الجهة عنها قولا وتصور المعنى انه لا يلتفت الى الجهة
التي يجب لها في التصور حتى ان قولنا كل انسان حيوان وان
كان يجب في التصور ان يكون ضروريا بمعنى ما دام ذاته موجودة
فلا يلتفت الى ذلك وكذلك قولهم كل مستيقظ نائم وكل متنفس فانه
لا يلتفت الى انه كل وقتا لا دائما وبالجملة لا يعتبر في المحمول زيادة جهة
او شرط فيكون المطلق بهذا المعنى اعم من الضروري وقوم يجعلون
المطلق من ذلك ما لا يكون الحمل موجودا فيه دائما او ما لا يجب
الحمل في كل واحد وان اتفق والتبعيض بل ما يكون الحمل وقتا ما او لا

تعتبر م — حيوان م — في البعض م

ان يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودا وقوم قالوا ان المطلق
هو مثلا كل ب قد دخل وقتا في الوجود غير معين فانه اما دائما
ما هو دام الموضوع موجودا وقوم لم يعتبروا الوجود بل رأوا
ان كل ما يوصف بانه ب سواء كان دخل وقتا في الوجود او لم يدخل
فانه أو يسمى ما لم يعتبر فيه الوجود المطلق الخاص وما اعتبر فيه
الوجود سمي الاخص فيكون الكلية الموجبة المطلقة على الرأي
الاول معناه ما ذكرناه وعلى الرأي الثاني معناه كل واحد مما يوصف
عند العقل بالفعل انه ب دائما او غير دائم موجود فهو ج بانه
او وقتا ما لا محالة سواء كان الوقت معينا او غير معين من غير
وجوب في دوام وقد يخص المطلقة باسم الوجودية فالموجب الكلي
المطلق وهو المقول على الكل هو قولنا كل ب ا ومعناه كل واحد
واحد مما هو ب حتى لا يشذ منه شيء فانه ليس الحكم على الجملة هو
الحكم على الافراد فربما قيل على الجملة ما لا يقال على الافراد ويجب ايضا
ان يعلم انه ليس معنى قولنا كل واحد واحد مما هو ب معناه
كل واحد واحد مما هو ب من حيث هو ب كقولنا كل ابيض
ليس معناه كل ما هو ابيض من حيث هو ابيض فقط بل كل ما
يوصف بانه ابيض وكل شيء يقال له ابيض من حيث هو ابيض او كان
شيئا موصوفا بانه ابيض كانسان او خشبة وايضا فقولنا كل
ابيض ليس معناه كل ما يوصف بانه ابيض دائما فان الابيض وقتا

واحد — موصوف م — اعم من الابيض م

او دائما بل قولنا كل ابيض يعني كل ما يوصف بانه ابيض دائما او غير دائم
كان موضوعا للابيض ونفس الابيض بعد ان يكون بالفعل وليس يراد بالفعل
الوجود في الاعيان فقط فربما لم يلتفت في الموضوع الى الوجود كقولنا كل
كرة تحيط بذي عشرين قاعدة مثلثات فهو كذا بل من حيث هو معقول
بالفعل على ان العقل يصفه بوجوده بالفعل انه ابيض دائما او في وقت
او وقت كان ويظهر من هذا انه ليس المعني بقولنا كل ج ب ان كلية
ج ب او الجيم الكلي ب هذا في جانب الموضوع واما في جانب المحمول فقد تبين
ان المطلق هو الذي يحكم فيه بسلب المحمول او ايجابه وقتا ما في مذهب
وفي مذهب ان لا يشترط دوام ولا دوام وهذا في جانب المحمول واما
لفظ الضرورة وهي للدوام فانها تستعمل في مواضع من ذلك انا نقول
ان الله حي اي دائما لم يزل ولا يزال والثاني ان يكون ما دام ذات
الموضوع موجودا لم تفسد كقولك كل انسان بالضرورة حيوان اي كل واحد
من الناس دائما حيوان ما دام ذاته موجودة ليس دائما بلا شرط واذا استعمل
في كتاب القياس ايجاب او سلب ضروري فانه يعني به هذان وكذلك
الامر في كتاب البرهان كما سنبينه ونعنيهما بوجه ما معنى واحد وهو
الضرورة ما دامت ذات الموضوع موجودة اما دائما ان كانت الذات
يوجد دائما واما مدة ما ان كانت الذات قد يفسد واما الثالث فمثل قولنا
كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة لا دائما ولا ما دام ذات الشيء الابيض
موجودة بل ما دام ابيض فاذا زال عن ذلك الشيء البياض بطل هذا المعنى

عشرين م

مسلم

والشرط

والشرط في هذا المكان ان يكون الموضوع على وضعه اي كما يوضع والرابع
ان يكون الضرورة بالشرط اي ما دام الحمل موجودا كقولنا زيد بالضرورة
ماش ما دام ماشيا اذ ليس يمكن ان لا يكون ماشيا وهو ماش والفرق
بين الرابع والثالث ان الشرط في الثالث ما ذكرناه وفي الرابع في جانب
المحمول والخامس ان يكون الضرورة وقتا ما معينا لا بد منه كقولنا
ان القمر ينكسف بالضرورة لا دائما بل وقتا بعينه معينا وضرورية هذا
ليس بشرط الموضوع فانك لا تقول القمر ينكسف ما دام موصوفا بانه
قمر ولا ايضا بشرط المحمول وان امكن ان يشترط ذلك فيقال ان القمر
ينكسف بالضرورة ما دام منكسفا لان الضرورة وان
لم يشترط هذا الشرط ليس كالمعقود الذي لا ضرورة له ما لم يشترط
فالامر ههنا بوضع الواضع وليس الامر في الاول كذلك وليس صدق
ضروريا انكساف القمر باشتراط المحمول دليلا على انه لا ضرورة في
وقت ما ولكن غير معين كقولك كل انسان فانه بالضرورة يتنفس اي
وقتا ما ليس دائما ولا وقتا بعينه وهذه الاربعة اذا لم يشترط
فيه شرط فان الحمل فيها يسمى مطلقا الاطلاق بالراي الثاني فان
اشترط فيها بجهة الضرورة كانت الجهة جزءا من المحمول داخلة
على المحمول فان المحمول في هذه الاربعة ما لم يعقل مع الشرائط
المذكورة لم يكن المحمول بحيث يكون مستقلا بنفسه والجهة لم
يفعل فيه شيئا من حيث هو محمول اي لم يجعل المحمول مع

وهو يمشي م

ضروري م

لا غيره وكذلك الكلام في القسم الذي يليه والسادس ان يكون الضرورة م

مسلم

داخلة

في ان يجعل حملا ضروريا واما في ما تقدم كان المحمول مستقلا بنفسه م

شيئا واحدا لما كانت الجهة مؤثرة في الربط فقد كان المحمول مستقلا والجهة داخلة عليه وهذه الزوائد م

الشرائط والزوائد لا تصح ان يكون جزاء من الموضوع فانه اذا قيل
الحيوان من جهة ما هو حيوان ناطق او قلنا من حيث هو حيوان
ليس بناطق لزم ان لا يكون حيوان ناطقا اصلا واذا اخذ جزء من
المحمول صح الكلام فيقال ليس من حيث هو ناطق بل قد يكون
وقد لا يكون وايضا فان هذه الزوائد ان اخذت جزء من الموضوع
افادت التقييد ولم تصلح ان يكون الكلام جزاء وهو ترجع الى ما كنا
فيه فيقول ههنا قضية دائمة غير ضرورية مثل ان تتفق لشخص
من الاشخاص ايجاب عليه او سلب عنه صحيحة ما دام موجودا من غير
وجوب الصحة كما يتفق ان يوجد في الكليات حمل غير ضروري اي
للحيوان بلا شرط فقد اخطاء فانه جائز ان يكون في الكليات ما يلزم
كل شخص منه ان كانت له اشخاص كثيرة ايجاب او سلب وقتا بعينه
ما للكواكب الشرق والغرب وللنيرين الكسوف وللانسان التنفس و
للممتنع هو الضروري اللاوجود وتمكنك ان تنقل حكم الضروري اليه
واما للامكان فعلى وجوه احدها ما لا يكون ممتنع الوجود وهذا القسم
يدخل فيه المطلق والضروري والممكن يقع على هذا المعنى وعلى
ما يجي بعده بالاشتراك فلهذا يصح ان يؤخذ في حد المعنى الثاني
والثاني بمعنى ليس بضروري اي ما يمكن ان لا يكون واذ قد عرفت
معنى الضروري فانك تعلم ان الكسوف والتنفس يدخلان
في هذا القسم والثالث بمعنى اخر وهو ان يكون الحكم غير ضروري

متعين كالتنفس م

البتة لا في وقت معين كالكسوف ولا في وقت غير معين كالتنفس
ولا كالتعين المتحرك بل مثل الكتابة للانسان والرابع ان يعتبر فيه
استقبال غير مخصوص ولا معين بل اي استقبال كان الا ان استقبا
مبتداه ان محدود والا كانت الموضوعات مخصصة وانت
تعلم ان الموضوع يجب ان يكون غير مخصص لا في المطلق ولا في
الضروري ولا في الممكن وهذا الوجه من الممكن يخرج عنه المطلق
فلا يكون يجد كما كان تحتا لاقسام الاخر على انه يمكن ان يشارك
الاطلاق الامكان بهذا الوجه في مادة بجا واحدة باعتبارين
وفي وقتين مختلفين فانه اذا اعتبر القعود لزيد بحسب الاستقبال
كان ممكنا واذا كان بحسب اعتبار الوقت المعين الداخل في الوجود
اعني ان يكون قد وجد وقتا ما كان مطلقا ولا يكون احد الاعتبا
رين داخلا في الاخر المتغيرين او مقولا عليه على ان القعود باعتبار
اخر في الامكان لا يوجد فيه الاستقبال وهو القسم الثالث اذ ليس
القعود كالتنفس ولا كالكسوف بل كالكتابة فان زيدا يجوز ان
لا يقعد البتة ولا يجوز ان لا ينكسف القمر فيكون عدم الضرورة
المطلقة وعدم الضرورة التي يقتضيها وقت لا يخرج هذا الامكان
اعني القعود فالممكن اذا جعل ما ليس ضروريا حقيقيا دخل المطلق
الخاص فيه ومن ظن ان الشرط في الامكان اعتبار العدم في الحال
فقد اخطأ لان الشرط يخرجه عن ان يكون ممكنا الى ضرورة العدم

لان الاعتبار المطلق يجوز ان يكون قد دخل في الوجود وقتا غير متعين في المطلق م

استقبال م

كما انه اذا جعل موجودا الخرجه الى ضرورة الوجود فالممكن هو الذي
يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون من دون اعتبار شرط الوجود و
العدم واعلم ان الوجوب لا الضرورة الامكان وكيف والوجوب مدخل ممتنع
تحت الامكان بالمعنى الاول واعلم ان السلب الضروري والسلب المطلق
والسلب الممكن غير سلب الضرورة وسلب الاطلاق وسلب الامكان
فالامور بحسب الممكن العامي ينقسم الى ممكن وممتنع وبحسب الممكن
الخاص الى واجب ممتنع وممكن فقول الممكن العامي على الواجب هو
كقول الجنس على النوع لا من حيث انه واجب بل من حيث هو غير ممتنع
والممكن العامي من لوازم الغير الممتنع وبحسب الممكن الاخص ينقسم
الامور الى واجب ~~بل من حيث هو غير ممتنع والممكن العامي من لوازم~~
~~الغير الممتنع وبحسب الممكن الاخص ينقسم الامور الى واجب~~ دائما
وموجود غير ضروري وممكن وممتنع وهذا الوجه يعتبر فيه
الاستقبال **فصل في تمام الكلام في القضايا المطلقة والممكنة والفرد**
وقد قال قوم ان المعنى لقولنا كل ج ب بالاطلاق كل ج قد حصل
في الوجود وقتا ما متعين فانه ب ومتى اعتبر في الاطلاق ذلك غير
كان قولنا كل ج ب بالضرورة وهو ما يشتمل على الازمنة الثلثة
واذا قلنا كل ج ب بالامكان الاخص فمعناه كل ج اى وقت من
المستقبل فرض فيصح ان يكون ~~لا~~ ب وقوم قد قالوا وان لا يكون
ان المعنى لقولنا كل ج ب في المطلق هو كل ما يصح ان يكون ج فانه ب

وقولك يصح مثل قولك يمكن فيخرج عن ان يكون مطلقا
لانه اخص وقد عرفت ان الكلية المطلقة الموجبة بالحقيقة
هو قولك كل ج في الفرض الذهني او في الوجود على اي حال كان
فهو ب من غير زيادة وقتا او حالا او دائما فان زدنا شيئا
مثل كل ج باي صفة كانت فانه بالضرورة او بالامكان ب فقد
صارت القضية ذات جهة اذ قد عرفت ان هذه الزوايد
يكون في جانب المحمول والوجه الاخر في المطلقات اعني
الاطلاق الخاص ان يقول لكل واحد مما يقال له ج فانه ب وقتا
معينا او غير معين كالكسوف والتنفس واما القضية الفرد
فان تزيل فيها جهة الضرورة فيقول كل واحد مما يوصف
بج دائما او غير دائم فانه ما دام موجود الذات بالضرورة ب واما
القضية الممكنة فقولنا كل واحد مما يقال له ج على اي الاحوال الممكنة
كان من المطلقات بعض ب بمعنى ما يوصف بانه من
غير زمان ولا شرط دائما وفي الضروري اي قيام يقول بعض
يوصف بانه على اي الاحوال المذكورة فانه يوصف دائما
وبالضرورة بانه ما دام الذات الموصوفة موجودة وهكذا
وبهذا يعلمون ان كل بعض اذا كان بهذه الصفة لم يتناول الايجاب
بعضا دون بعض بل اي بعض كان صدق عليه واذا صدق الايجاب
في كل بعض صدق في كل واحد فانه ليس من شرط الايجاب المطلق

عدم

عموم كل [illegible] في كل وقت ومعنى هذا انه لا يتناول كلية الموضوع
في وقت معين بل كل واحد مما هو ج مثلا من غير تعيين وقت
كما كان في الجزئي الذي هو بعض واعلم انه ليس اذا صدق بعض
ج ب بالضرورة يمتنع صدق قولنا بعض ج ب بالاطلاق الغير الضروري
اي بالامكان ولا بالعكس من هذا اعني اذا صدق البعض امكانا
او اطلاقا لم يمتنع صدق البعض الاخر ضروريا فانك تقول
بعض الاجسام بالضرورة متحرك اي ما دام ذات ذلك البعض موجود
وبعضها بوجود غير ضروري وبعضها بامكان غير ضروري
واما الكلية السالبة المطلقة فهي ان يتناول كل واحد واحد
من الموصوفات بالموضوع الوصف المذكور نفيا ولا غير معين
الحال والوقت فيكون معناه كل واحد واحد مما هو ج سلب عنه
ب من غير بيان وقت النفي واولى الالفاظ بان يستعمل في
السلب المطلق قولنا كل ب فانه لا يوجد كانا قلنا كل واحد
مما هو ب فانه لا يوجد او سلب عنه ا معنا غير ضروري
دائم وهذه القضية ليست بموجبة فان حرف السلب فيها
قبل الربط وشرط ان يكون لفظ كل واحد لا يدل على ايجاب
النسبة بل يدل على عمومه فان كان الحمل موجبا دل على ايجاب
محصل او معدول كقولك كل انسان يوجد لا عادلا في المعدول
وان كان الحمل سالبا دل على سلب كقولك كل انسان ليس

متحرك م

يوجد

يوجد عادلا اما قولك لا شيء من ج ب مطلقا فانه لا يدل على السلب
المطلق كما يدل في الضروري على السلب الضروري الا ترى انه اذا قيل
كل انسان يتنفس ويرى انسانا لا يتنفس في ساعة من الساعات
لم يترك الكلام فدل بعض الفهم الا ان يصرح فيقال لا واحد من الناس
يتنفس دايما وهي هذا انما نعلمه كقولك دائما من استعمال الشرط
في المطلق واما في الضرورة بعد من العبارتين المذكورتين الا ان
بينهما فرقا لان قولك كل ج بالضرورة ليس ب يجعل الضرورة تحت
السلب عند كل واحد وقولنا بالضرورة لا شيء من ج ب يجعل الضرورة
لكون السلب عاما على سبيل الحصر من غير ان يتعرض بواحد واحد
لا بالقوة وعليك ان يعرف الحال اذا كانت القضية جزئية ولان
قولك كل ا ب في المطلقات نعم كل الا اتفاق زمان دون
زمان فذلك في الحقيقة بعض ما هو ا فلذلك يستعمل الفيلسوف
كليات مطلقة ويعلمها من اطلاق كلي موجبا الى اطلاق كلي سالب
كما يعقل في الممكنات فالمذهب الصحيح اما ان يكون المطلق الكلي
بالحكم فيه على كل واحد يحكم من غير بيان وقت مع جواز ان دائم
الوجود ضروريا في كل واحد واحد من الكل مع جواز كونه في
وقت كل واحد واحد من الكل واما ان يكون المطلق الكلي هو
الذي حكم على كل واحد في وقت ما الا ما دام ذات الموضوع
موجودة وليس هذا الوقت وقتا يشترك في الجملة معا فقد

معناه هذا بل قولنا كل ا ب اي كل واحد مما يوصف بانه ا فانه في وقت الحكم
لذلك الواحد بانه موصوف ب ب والواحد الآخر وقتا آخر والضروري الكلي
هو الذي فيه سلب المحمول او ايجاب دائما على كل واحد مما يوصف بالموضوع
وصفا كيف كان دائما او غير دائم والممكن الكلي هو الذي الحكم فيه غير ضروري
الوجود والعدم على كل واحد مما يوصف بالموضوع كيف وصف به دائما او كان
من جانب السلب ويلزم ان يكون الممكن بهذا المعنى يجمع موجب كل واحد منه
على سالبة مما يمكن ان يكون ان لا يكون اولا ضرورة في ان يكون وان لا يكون
فما كان يمكن ان يكون لكل واحد ممكن ان لا يكون لكل واحد وما يمكن ان
يكون لبعض ان لا يكون لبعض وهذا معنى قلب النقيضة **فصل في**
الكلام في المتلازمات قولنا بالضرورة يكون في قوة قولنا لا يمكن
ان لا يكون بالمعنى العام الذي هو في قوة ممتنع ان لا يكون وقولنا
بالضرورة لا يكون في قوة قولنا ليس يمكن ان يكون بالامكان العام الذي
هو في قوة قولنا ممتنع ان يكون وهذه ومقابلاتها كل طبقة
متلازمة تقوم بعضها مقام البعض واما الممكن الخاص والاخص
فلا متلازمات مساوية لها من ما في الضروريات بل لها لوازم من جهات
الجهة اعم منها لا ينعكس عليها وليس يجب ان يكون كل لازم مساويا
فان قولنا بالضرورة يكون يلزمه ممكن ان يكون بالامكان العام ولا
ينعكس عليه فانه ليس اذا كان ممكنا ان يكون وجب ان يكون بالضرورة
بل ربما كان ممكنا ايضا ان لا يكون وقولنا بالضرورة ايضا ان لا يكون وقولنا

بالضرورة لا يكون يلزمه انه ممكن ان لا يكون بالامكان العام ومن غير
انعكاس بمثل ذلك ثم اعلم ان قولنا ممكن ان يكون الخاص
والاخص انما يلزمه ممكن ان لا يكون من بابه ومساويه واما
من غير بابه فيلزمه ما هو اعم منه مثل ممكن ان يكون بالامكان
ومثل ممكن ان لا يكون بالامكان العام ليس بواجب ان يكون ويلزمه
ايضا ليس بواجب ان لا يكون وليس بممتنع ان لا يكون وبالجملة
ليس بضروري ان يكون وان لا يكون وهذا الفرق ويجب الصفات

واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد	ليس بممتنع ان يوجد
ممتنع ان لا يوجد	ليس بممتنع ان لا يوجد	ليس بواجب ان لا يوجد
ليس بممكن العامي ان لا يوجد	ممكن ان لا يوجد	ممكن ان يوجد العامي

واجب ان لا يوجد	ليس بواجب ان لا يوجد
ممتنع ان يوجد	ليس بممتنع ان يوجد
ليس بممكن ان يوجد العامي	ممكن ان يوجد العامي

ليس بواجب ان يوجد	ممتنع ان يوجد مثل قولنا واجب
ليس بممتنع ان يوجد	ان لا يوجد ممتنع ان لا يوجد مثل
ليس ممكنا ان لا يوجد الخاص	قولنا واجب ان يوجد ممكن ان لا
ممكن ان لا يوجد العامي	يوجد العامي مثل قولنا ليس بواجب ان يوجد

ليس بممتنع ان يوجد مثل قولنا ليس بواجب ان لا يوجد

ممكن ان يوجد الخاص كقولنا ممكن — ليس بممتنع ان لا يوجد مثل قولنا ليس

ان لا يوجد — الخاص لزم وبعكسه ليس بواجب ان يوجد ليس ممكن ان يوجد

ممكن ان يوجد الخاص كقولنا — ليس بممكن ان لا يوجد العامي مثل قولنا

ممكن ان لا يوجد الخاص — واجب ان يوجد ليس بممكن ان لا يوجد

ليس بواجب ان لا يوجد — الخاص مثل قولنا واجب ان يوجد او

ليس بواجب ان يوجد — ممتنع ان يوجد الخاص

ليس بممتنع ان يوجد

ليس بممتنع ان لا يوجد

ممكن ان يوجد العام

ممكن ان لا يوجد العام

ممكن ان لا يوجد الخاص

ممكن ان يوجد الخاص

وقد يستعمل مكان ممكن ان يكون محتمل ان يكون الا ان قولنا
هو بحسب ذاتيا وممكن هو بحسب الامر في ذاته ومن هذا نعلم
ان الواجب هو ممكن بالمعنى العام ولا ينعكس فليس الممكن هو
الواجب ان الممكن ان يكون بالمعنى بالمعنى العام ينعكس على ممكنه

ان لا يكون فالواجب ممكن ان لا يكون وان لم يكن ممكنا وما ليس ممكنه
فهو ممتنع فالواجب ممتنع لانا اذا قلنا ان الواجب هو ما ليس بممكنه
فاما نريد به المعنى الممكن الخاص لا الممكن العام فالواجب ممكن بالمعنى
العام وليس بممكن بالمعنى الخاص فقولنا ليس بممكن بهذا المعنى ليس يلزمه
الامتناع لان ما ليس بممكن بهذا المعنى فهو ضروري اما ايجابا او سلبا
وقد فرغنا من الكلام في مواد القضايا فلنتكلم في تناقض القضايا

الكلام في تناقض القضايا

التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب
والسلب على جهة يقتضي ذاتهما ان يكون احدهما بعينهما او بغير
عينهما صادقة والاخرى كاذبة ومعنى قولي بغير عينهما ان الممكن لا
يتعين في احدهما والتقابل في الايجاب والسلب هو اذا كان السلب
فيهما السلب الموجب كما وجب فانه اذا اوجب شي وكان لا يصدق
فان معنى لا يصدق هو ان الامر ليس كما وجب وبالعكس اذا سلب
شي فلم يصدق فمعناه ان مخالفة الايجاب كاذب ومراعات التقابل
هو ان يراعى في كل واحدة من القضيتين ما لو اعتبر في الاخرى
حتى يكون اجزاء القضية في كل واحد منهما هي التي في الاخرى
وعلى ما في الاخرى حتى يكون المحمول والرابط والاضافة والجهة
والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان وغير ذلك
مما ذكرنا في باب السلب غير مختلف والاضافة كما تقول العشرة
اكثر اي بالقياس الى التسعة واقل اي بالقياس الى احد عشر

فاذا كانت القضية شخصية كفى ما ذكرنا من الشرائط واما في المحصورات

فانه يجب ان يختلفا بعد الشرائط المذكورة في الشخصيات كما وكيفا

وبيان ذلك ان المتفقين في الكم اذا اختلفا في الكيف فليس يجب

ان يقتسما في الصدق والكذب في كل مادة بل يقتسمان الصدق يقتسمان

والكذب في الواجب والممتنع واما في الممكن فان الكلية اذا كانت كلية كذبا

جميعا كقولنا كل انسان كاتب ولا واحد من الانسان بكاتب وهذا

النحو من التقابل يسمى تضادا وانما سمي تضادا لان الضدين قد يكذبان

معا لكنهما لا يصدقان معا كقولك زيد ابيض زيد اسود واما ان كانت

الكلية جزئية صدقا جميعا كقولنا بعض الناس كاتب ليس كل الناس

بكاتب ولان الجزئي داخل تحت الكلي سميت هاتان القضيتان ما تحت

التضاد واما المتفقان من الكمية المختلفان في الكيفية فيسميان

متداخلين لان احدهما تحت الاخرى بسبب ان الكلي تحت الجزئي

فان كانت الكيفية ايجابا سميتا متداخلين في الايجاب كقولنا كل مه

وبعض وفي السلب متداخلين في السلب كقولنا لا واحد ولا كل

والمتداخلتان في الايجاب يصدقان معا في الواجب ويكذبان

معا في الممتنع وتصدق الجزئية منهما في الممكن وتكذب الكلية

والمتداخلتان في السلب يكذبان في الواجب ويصدقان في الممتنع

والجزئية منهما تصدق وفي الممكن بحسب المواد واما اذا اختلفا

في الكمية والكيفية معا اقتسما الذاتيهما لا بسبب المادة الصدق والكذب

اما في الواجب فالصادق منهما الكلي الموجب والكاذب الجزئي السالب

واما في الممكن فالصادق هو الجزئي في الموجب وبالجملة فان القول اذا

كان يوجب العموم واردت رفعه فيجب ان يرفع على نحو ما اوجب ورفعه

فيجب ان يرفع على نحو ما اوجب ورفعه من جهة ما هو عام لان يرفع رفعا

وان وضع خاصا فيجب ان يمنع الخصوص لان يمنع خاصا يحكم بخلافه

وتبين من هذا ان المهملات لا يتناقض

كل انسان كاتب

متضادان

ليس كل انسان بكاتب

بعض الناس كاتب

ليس ولا واحد من الناس بكاتب

ومتداخلان

ومتداخلان

متناقضان

واعلم ان نقيض كل ذي جهة يكون بسلب تلك الجهة فكما ان التناقض

في باب المحصورات كان برفع العموم والخصوص فهنا يكون برفع فهيهنا

الامكان والضرورة والواجب فحرف السلب في ذوات الجهة ان يرتبط

بالجهة والا صارت القضية معدولة فقولك يمكن ان يوجد ماشيا

وقولك يمكن ان لا يوجد ماشيا غير متناقضين فانهما قد يصدقان

وقولك واجب ان يكون واجب ان لا يكون يكذبان في مادة الممكن فهما

غير متناقضين فهما معدولتان بل يجب ان يكون نقيض قولنا مثلا

ممكن ان يوجد لا يمكن ان يوجد وكذلك في الواجب والممتنع واما قولك يمكن ان
لا يوجد فنقيضه ليس يمكن ان لا يوجد ونظيره يمكن ان لا يوجد في الثلاث
ب يوجد غير عادل من كونها معدولتين والمطلق ليس له من الاطلاق
مناقض فانك تعلم ان قولك كل ج ب فقولك بعض ج ب واذا لم يراع
الوقت والزمان لم يتم التناقض ومراعاة الوقت والزمان في المطلق يخرجه
الى الضرورة فانه على الكم من جملة المطلقات اذ الدائم قد يكون غير
ضروري اذا اتفق اتفاقا ان يكون بعض ب ليس ا دائما كان الحكم
ما نقول من البعد فالمطلقة بالمعنى العام الموجبة الكلية كقولك كل
ب ا يخرج عنه شيئان احدهما الاخص بعض ب ليس ا وهذا خارج يخرج
عن غرضنا في هذا المكان فان طلبنا هاهنا ان نجد المطلق مناقضا مطلقا
والثاني اتفاقا بعض ب ليس ا بالشخص وهذا لا يكون ضروريا بل يجوز
ان يكون الممكن مسلوبا عن البعض دائما في مدة وجوده بل السلب
الضروري الدائم ما يكون بحسب كلية الموضوع لا بحسب شخص ما فان
المسلوب عن شخص ما دائما قد يكون غير ضروري فاذن هذا السلب
عن البعض هو مطلق يشتمل على الضروري وغير الضروري واما ان يكون المطلق
ماخوذا بالمعنى الخاص فنقيضه سلب ذلك الاطلاق لا السلب المطلق
فيجوز ان يكون المطلق الواجب انما هو كاذب لا لايجابه بل لاطلاقه
اذ هو ضروري للايجاب ويجوز ان يكون كاذبا لان الحق ضرورة
السلب ويجوز ان يكون كاذبا لان الحق امكان سلب دائم في البعض

وجميع هذا اشتراك في سلب الاطلاق لا الايجاب فيكون ج بعض قولنا
كل ب بالاطلاق ا ليس كل ب بالاطلاق ا بل هو بالضرورة موجب
موجود في البعض او دائم السلب عن البعض وليس هذا سلبا مطلقا
بل سلب الاطلاق واما ان كانت الكلية سالبة مطلقة عامة فنقيضها
جزئية موجبة دائمة الايجاب في البعض على الوجه الذي ذكرنا في نقيض
الكلية الموجبة واما ان كانت الكلية سالبة مطلقة خاصة فمقابلها
احد الامور الثلثة اما ضرورة السلب في البعض او ضرورة الايجاب
او ايجاب دائم في البعض غير ضروري وليس لهذه الثلثة شيء يعمها
كما كان في نقيض الكلية الموجبة واما الجزئية الموجبة بالمعنى العام فنقيضه
ان يكون نقيض الدائم فنقيض قولنا بعض ب ا ليس شيء من ب ا
البتة دائما ونقيض قولنا ليس ا ب ان كل ب ا دائما على هذا المفهوم
من الدوام غير الضروري وان كانتا مطلقتين بالمعنى الخاص
فمقابلها الضروري الموافق في الكيف والدائم المخالف في الكيف
بعد ان يكونا مخالفين في الكم واما قولنا بالضرورة كل ج ب
فنقيضه ليس بالضرورة كل ج ب بل ممكن بالامكان العام ان لا يكون
بعض ج ب واما قولنا بالضرورة لا شيء من ج ب فنقيضه ليس
بالضرورة لا شيء من ج ب بل يمكن ان يكون بعض ج فمقابله على
ذلك القياس ممكن ان يكون كل ج ب بالاعم وهذا الامكان
لا يلزم سالبة موجبة وهذا الوجه ذلك

المتقابلات	المتقابلات	اللوازم
بالضرورة كل ج ب	ليس بالض كل ج ب	ممكن ان لا يكون بعض
لا ممكن ان لا يكون	ليس ممتنع ليس بالض	ج ب ليس بممتنع
اي ممتنع ان لا يكون	لا شيء من ج ب	ممكن ان يكون بعض
بالض لا شيء من ج ب	ليس بالض لا شيء من ج ب	ج ب ممكن ان يكون بعض
ليس بممكن ان يكون اي ممتنع		ج ب
بالض بعض ج ب		
ممكن ان يكون بعض	ليس بالض ج ب	غير ممتنع ان يكون
بالض ليس بعض ج ب	ليس بالض ليس	ممكن ان يكون
ليس ممكن ان يكون بعض		كل ج ب
	بعض ج ب	غير ممتنع ان يكون

واما الممكن الحقيقي فليس له من باب الضرورة مساو ومناقض وقد ظن اما اذا قلنا بالض كل مناقضه يمكن ان يكون بعض الذي يلزمه يمكن ان يكون بعض بعض وكيف يصح هذا وما يكذب بان اذا صدق بالض لا واحد من الناس حجر فانه يكذب معه بالض كل انسان حجر ويمكن ان لا يكون بعض الناس حجر الذي كان يلزمه ان يكون بعض الناس حجرا وط ايض ان نقيض قولنا بالض لا واحد يمكن ان يكون بعض الامكان الحقيقي وهذا ايض ط فانهما يكذبان مع صدق قولنا بالض واما الممكن العام فانه يرفع احد الضرورتين في السلب والايجاب فلهذا كان مساو ومناقض من باب الضرورة فقولنا

ممكن ان يكون كل ج ب ما الامكان الخاص مقابله ليس بممكن ان يكون كل ج ب فمقابله ليس وليس يلزمه هذا المقابل ممتنع ان يكون ولا واجب ان يكون وقولنا ممكن ان لا يكون من شيء ج ب فمقابله ليس ممكن ان لا يكون شيء من ج ب بل واجب ان يكون شيء من ج ب او ممتنع كانه تقول بالض بعض ج ب وليس يجمع هذين ما يعبر عنه بعبارة الحاية حتى يكون النقيض السالبة الممكنة كلية موجبة واما قولنا ممكن ان يكون بعض ج ب فنقيض ليس ممكن ان يكون من ج ب بل اما ضرورة اي يكون كل ج ب او ضروري ان يكون شي من ج ب وقوله ممكن ان لا يكون بعض ج ب او بالض لا شيء من ج ب ويلزمه بالض ليس بعض ج ب وقولنا ممكن ان يكون شيء من ب فمقابله ليس يمكن ان لا يكون شي من ج ب ويلزمه بالض بعض ج ب وقولك يمكن ان يكون بعض ج ب مقابله ليس يمكن ان يكون بعض ج ب ويلزمه بالض لا شي من ج ب قولك يمكن ان لا يكون بعض ج ب مقابله ليس يمكن ان لا يكون بعض ج ب ويلزمه بالض كل ج ب واللوح المعمول لمقابلات الضرورة يدل على ذلك بعد ان يوحد الامر بالعكس فهذا حال التناقض الكلام في نقيض القضايا معنى هو تصيير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع بقاء الكيفية اعني الايجاب والسلب والصدق والكذب على حاله اعني ان يكون حكم العكس كحكم الاصل هذا في الحملي واما في الشرطي فان يجعل المقدم تاليا والثاني مقدما مع

الشرائط الاخر والمقضية المنعكسة ما يلزم عكسه لزوما من جهة الصورة لانا
ننعكس في مادة من المواد وجرت العادة بان يعدوا السالبة الكلية المطلقة
فيقولون ان قولنا لا شيء من ج ب حقا والا يكن فلنك البعض فيكون موضوعا
بانه ب لكن ومع انه ج هو ب هف وقد طعن على هذا البيان بانه استعمل
فيه قياس الخلف ولم يعلم ذلك فالجواب ان قياس الخلف موجود صحته
في الطباع وحيث من فانه سعو على سبيل التذكير لا على سبيل التعليم
ثم هذا العكس يجوز ان يكون كالاصل فانه كما لا يكون شيء من الابيض
اسود اي ما دام ابيض كذلك لا شيء من الاسود ابيض اي ما دام اسود كما
انه لا شيء من الحيوان بحجارة فهو على حكم الاصل والقول الحق هو ان
السالبة الكلية انما تنعكس اذا اخذ المطلق على انه هو الضروري
فينعكس بعينه اذا اخذ على ان المطلق ما يكون الحكم فيه على ما وجد في
زمان ما من الموضوع او دائما غير ضروري فينعكس الشرائط المذكورة
وانت تعلم ان المطلق لا يعتبر فيه شيء من هذه الشرائط فليس يجب ان
ينعكس السالب المطلق فيه دائما بل ربما ينعكس في مادة ولا ينعكس
في اخرى ومثال ذلك لا شيء من الحيوان بمتحرك بالارادة اي لا شيء
من الحيوان الا وهو ليس بمتحرك وقتا ما بالارادة وكذلك لا شيء من الحيوان
بمستيقظ ولا شيء من الحيوان بنائم وهذه كلها لا ينعكس واما
من طريق البيان فان المحمول في المطلقات اما ان يكون اعم من الموضوع
واما ان يكون خاصا به او مساويا فان كان اعم مثل المتحرك للانسان

لم يصح

لم يصح ان يقال ولا شيء مما هو متحرك بانسان فان بعض ما يوصف
ما به متحرك مثل ناطق ما معين فهو انسان اذن فقد ثبت ان السالبة
المطلقة لا تنعكس فان قيل ان السالبة الكلية على الوجه الاول ايضا
لا ينعكس كما يقال لا شيء من الحيطان في الوتد ولا انه لا شيء من الاوتاد
من الحيطان والجواب عن هذا ان المحمول ليس هو الوتد
بل في الوتد فاجعلها محمولهما موضوعا ينعكس ويبطل بهذا رأي
من قال الذي الموضوع في المطلق يجب ان يكون موجودا وذلك لانه ليس
ليس من شرط المحمول ان يكون موجودا فاذا جعل المحمول موضوعا
والموضوع محمولا لم يكن ح حكم العكس كحكم الاصل واما الكلية
الموجبة المطلقة فلا ينعكس كلية فربما كان المحمول اعم من الموضوع
فلا ينعكس مثل الحيوان ومثال هذا كل انسان مستيقظ ولا
يقول كل مستيقظ انسان ولا يجب ان يكون العكس مطلقة صرفة
بل يجب ان يكون مطلقة عامة يحتمل ان يكون ضرورية ويحتمل
ان يكون ممكنة كقولك كل كاتب مستيقظ فانه ينعكس بعض
ما هو مستيقظ كاتب وربما كان المحمول غير ضروري للموضوع
والموضوع ضروري المحمول كقولك كل ذي رئة من الحيوان
متنفس ورد والرئة من الحيوان ليس بدائم اللزوم للتنفس
حتى يكون ضروريا لكن التنفس للحيوان ذي الرئة فان كل متنفس
فانه بالض فان كل متنفس فانه بالض حيوان ذو رئة والبيان

فلنا الموجبة الكلية ينعكس جزئية هو ان ان لم يكن قولك من
عكس كل ح ب بعض ب ح حقا فنقيضه حق وهو لا شئ من
ب ح فينعكس فيصير لا شئ من ح ب وقد قلت كل ح ب وهف
واما الموجبة الجزئية فانما ينعكس جزئية وحكم العكس في هذا
في الاطلاق والضرورة والامكان كحكم الكلي والبرهان انه ان لم
يكن حقا ان بعض ب ح فلا شئ من ح ب وقد كان بعض ح ب
واما الجزئية فانها لا ينعكس مثل انه ليس بعض الناس لضحاك
بالفعل وليس يلزم وان لا يكون شئ مما هو ضحاك بالفعل
انسانا وههنا نوع اخر من العكس يسمى عكس النقيض وهو ان
يجعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا فيقال اذا قلنا
كل ح ب لزم منه ان ليس ب ليس ج والا فليكن بعض ما ليس
ب ح فينعكس ما هو ح ليس ب لان الموجبة الجزئية ينعكس الجزئية
وقلنا كل ح ب واذا قلنا لا شئ من ح ب لا يلزم لا شئ ما ليس ب
ليس ج فانك اذا قلت لا شئ من الناس بحجارة لم يلزم انه ليس
شئ مما ليس بحجارة ليس بانسان وليس شئ مما ليس بحجارة هو
انسان بل يلزم بعض ما ليس بحجارة هو انسان والا فلا شئ مما
ليس بحجارة هو انسان فلا شئ من الناس ليس بحجارة وقد قلنا
لا شئ من الناس بحجارة واذا قلنا بعض ج ب لزم بعض ما ليس
ب ليس ح كما يقول بعض الحيوان انسان يلزم بعض ما ليس بانسان

ليس بحيوان واذا قلنا ليس كل ح ب فيلزمه ليس كل ما ليس ب
ليس ج فكل ما هو ح فهو ب الذي هو عكس نقيضه واما السالبة
الكلية الضرورية فعكسها سالب كلي ضروري ومثال ذلك لا شئ
من ح ب ابدا فيجب ان يكون ابدا لا شئ من ب ح والا امكن ان
يكون بعض ب ح فليعرض هذا الممكن موجودا فلا يلزم منه
مح بل غايته ان يكون كذبا والكذب لا يلزم منه المح فينعكس
بعض ب ح وقد كان لا شئ من ح ب ابدا فقولنا بعض ح ب
كذب ومح وهذا البيان توهم فيه ان لا ينعكس الممكنة الجزئية الموجبة
قبل ان يتعلم حكمها وهذا العكس هو مثل الاصل في الضرورة واما
الموجب والكلي الضروري فعكسه موجب جزئي بالاطلاق العام
وبيان ذلك من طريق التحقيق ما كان في المحمولات الغير ضرورية
الضرورية كما يقول كل انسان يمكن ان يحمل فكانت عكوسها ضرورية
كما تقول كل ما تحمل فهو انسان ابدا فاذا جعلت تلك العكوس
اصولا كانت عكوس تلك الاصول غير ضرورية واما من طريق
المثال فكقولنا كل كاتب انسان ابدا ولا يصح ان يقول بعض الناس
كاتب ابدا وكان يقول با مطوحطا انه كاتب بالفعل ما دام كاتبا
وانت تعلم تعلم ان الضروري ليس هو بهذا الشرط والا فكل
ممكن ضروري وهو ايضا تناقض نفسه في بعض المباحث ويقول
كل انسان حيوان ابدا وبعض الحيوان انسان بالضرورة فاده

الكلي الضروري الموجب ينعكس مطلقا عاما يشتمل بالضرورة
والامكان واما الجزئي الموجب الضروري فانه ينعكس جزئيا
مطلقا عاما وبالجملة فقد يصح ان يحمل شي على شي بايجاب لا
يكون حمل الثاني على الاول مانعم واما السالب الجزئي الضروري فانه
لا ينعكس ومثاله بانه ليس كل حيوان انسانا ثم كل انسان حيوان
واما الممكن فالسالبة منها بحيثها لا ينعكس فانه اذا لم تمتنع بل
امكن ان لا يكون احد فمتى يكتب انسانا وبعض من يكتب انسانا
وهذا استمر في الممكن والاخص فان الشي قد يجوز ان ينفي عن الشي
وذلك الشي لا يجوز ان ينفي عنه لانه موضوع الخاص الذي لا العرض
الاله واما في الايجاب فلا عكس الى الممكن العام ويتبين هذا
انما القول وهو انه اذا قلنا كل ا ب بالامكان العام الذي يلزمه
بايضا لا شي من ا ب وكان بايضا ان شي من ب ا وكنا قد وضعنا
كل ب ا وانت تعلم انه لا يلزم من باب الضرورة شي الامكان الخاص
فاذن هذا البيان يتم مع الامكان العام واما من طريق المثال
فكقولنا كل انسان ممكن ان يحمل وكل محمل فهو انسان بالعم
وكقولنا كل سار كاتب بالامكان وبعض الكتاب سار ما بالامكان
فاذن الامكان الذي يشمل ذلك هو الامكان بالمعنى والسالبة
الجزئية ايضا لا ينعكس والذي ادعى انه ينعكس بسبب الممكن
الموجب الذي في قوله وجوده الممكن الموجب الى السالبة بان تعلب

السالب

السالب الموجب ثم يعكس الموجب موجبا ثم يعلب المنعكس الى
السالب فيبطل بما علمت من انه يعكس الموجب في الامكان يكون ممكنا
عاما لا يرجع السلب منه على الايجاب ومن طريق المثال يمكن ان
يكون بعض الناس ليس بضحاك ولا يقول يمكن ان يكون بعض
ما هو ضحاك ليس بانسان **فصل في القضايا من جهة ما يصدق
بها ونحوه** اصناف القضايا المستعملة فيما بين القايسين وما يجري
مجراهم مسلمات ومظنونات وما معها ومشبهات وشبهات بغيرها
ومخيلات والمسلمات اما معتقدات واما ماخوذات والمعتقدات
اصنافها ثلثة الواجب قبولها والمشهورات والوهميات والواجب
قبولها اوليات ومشاهدات ومجربات وما معها من الحدسيات
والمتواترات وقضايا قياساتها معها فلنعد ونعرف الواجب
قبولها وانواعها من هذه الجملة فاما الاوليات فهي القضايا التي يوجبها
العقل الصريح لذاته ولغريزته لا لسبب من الاسباب الخارجة عنه فانه
كلما وقع للعقل التصور لحدودها لكنه دفع التصديق فلا يكون
للتصديق فيه توقف على التصور والفطانة للتركيب ومن هذه
ما هو جلي للكل لانه واضح تصور الحدود ومنه ما ربما خفي وافتقر الى التامل
الخفاء في تصور حدوده فانه اذا التبس التصور التبس التصديق وهذا
القسم لا يتوعر على الاذهان المستقلة النافذة في التصور واما المشاهدات
فكالمحسوسات وهي القضايا التي انما يستفيد التصديق بها من الحس

مثل حكمنا بوجود الشمس وكونها قضية وحكمنا بان النار حارة وقضايا
اعتبارية لمشاهدة قوى غير الحس مثل معرفتنا بان لنا فكرة وان لنا
خوفا وغضبا وانا نشعر ذاتنا وافعال ذواتنا واما المجربات فهي قضايا
واحكام نحكم بها تبع مشاهدات منا تتكرر فيتاكد منها عقد قوي
لا شك فيه وليس على المنطقي ان يطلب السبب في ذلك بعد ان لا شك
في وجوده فربما اوجبت التجربة قضايا كلية وجزئية ولا يخلو عن قوة ما
خفية تخالط المشاهدات والقياس المستعمل في التجربة هو انك اذا
شاهدت دايما فانه لما يكون بالاتفاق فاذن هذا العقل ليس بالاتفاق
وهذا مثل حكمنا ما يحسبه هو لم وانما ينعقد التجربة اذا امنت
النفس كون الشيء بالاتفاق ومضافا اليه احوال الهيئة فينعقد التجربة
ومايجري مجرى المجربات الحدسيات وهي قضايا مبدأ الحكم بها
حدس من النفس قوي جدا فزال معه الشك واذعن له الذهن فلو ان
جاحدا جحد ذلك لانه لم يتول الاعتبار الموجب لقوة ذلك الحدس
او على سبيل المذاكرة لم يتات ان تحقق له ما تحقق عند الحادس مثل قضايا
ان نور القمر من الشمس بحسب اشكال النور فيه وفيها ايضا قوة
قياسية وهي شديدة المناسبة للمجربات وكذلك القضايا المتواترة
وهي التي تسكن اليها النفس سكونا تاما يزول معه الشك لكثرة الشهادات
مع امكانه بحيث يزول الريبة عن وقوع تلك الشهادات على سبيل الاتفاق
بالتواطؤ وهذا مثل اعتقاد بالوجود مكة ووجود جالينوس واقليدس

وغيرهم

وغيرهم ومن حاول ان يحصر هذه الشهادات في مبلغ عدد فقد احال
فانه ليس متعلقا بعدد موثر النقصان والزيادة فيه وانما المرجوع
فيه الى مبلغ تقع معه الثقة فاليقين هو القاضي بتوافي الشهادات
لا عدد الشهادات وهذه ايضا لا يمكن ان يقنع جاحدها او يسكت
بكلام وليس يحتاج في المتواترات الى التعبير عمن سمع منه الحكم وبالجملة
فلا بد في المتواتر من ان يكون فيه قوة قياسية فاما اذا قال قايل
لك بغداد موجود تعتقد معه انه ليس تقول عن غرض او تعصب
وكل من تقول شيئا لا عن غرض ولا تعصب معه فهو صحيح وكل
تواتر يحتاج الى ان يتبين الى الحكم فيه كالحكم في غيره من المتواترات
وجود المصطفى بهذه الحجة بل لم يكن متواترا بعينه سماعه وبعضهم
للمناسبة الى متواترات اخر واما القضايا التي معها قياساتها فهي قضايا
انما تصدق بها لاجل وسط لكن ذلك الوسط ليس مما يعزب عن الذهن
فيحوج فيها الذهن الى طلبه بل كلما اخطر بالبال احدى معه حتى
اخطر الوسط بالبال مثل قضايانا بان الاثنين نصف الاربعة
قد استقصينا الكلام في تعديد اصناف القضايا الواجب قبولها من
جملة المعتقدات من جملة المسلمات وهذه المقدمات يستعمل في
القياسات البرهانية والغالية في البرهان اليقيني فاما المشهورات
من هذه الجملة فمنها ايضا هذه الاوليات ونحوها مما يجب قبوله
لا من حيث هو واجب قبولها بل من حيث عموم الاعتراف بها

وفي المشهورات فوائد منها ان يقع بها من يدعي المعرفة حيث
لا يكون الى استعمال الاوليات وما يتفرع منها سبيل لغموضها و
الثانية ان يتصور بها المبتدي ما يكون في مبادي العلوم تصور
المقنع الى ان يقع التمكن من تحقيقه عليه وربما يلوح باستعمال
القياسات التي مقدماتها مشهورة ان يعارضها الحق ومنها
الاراء المسمات بالمحمودة وربما خصصناها باسم المشهورة اذ لا
عمدة لها الا الشهرة وهي اراء لو خلي الانسان وعقله المجرد ووهمه وحسه
ولم يؤدب بقبول قضاياها والاعتراف بها ولم الاستقراء بظنه
القوي الى حكم لكثرة الجزئيات ولم يستدع اليها ما في طبيعة الانسان
طاعة لعقله او وهمه وحسه مثل حكمنا ان سلب مال الغير قبيح والكذب
قبيح لا ينبغي ان يقدم عليه ومن هذا الجنس ما يسبق الى وهم كثير
من الناس فيستقبح ذبح الحيوان اتباعا لما في الغريزة من الرقة ان يكون غريزته
كذلك وهم اكثر الناس وليس شي من هذا الوجه العقل الساذج ولو توهم
الانسان نفسه وانه خلق دفعة تام العقل ولم يسمع ادبا ولم
يطع انفعالا نفسانيا او خلقيا لم يقض في امثال هذه القضايا بشي
بل امكنه ان يجهله ويتوقف فيه وليس كذلك حاله في قضائه بان الكل اعظم
من الجزء وهذه المشهورات قد يكون صادقة وقد يكون كاذبة واذا
كانت صادقة ليست تنسب الى الاوليات ونحوها اذا لم يكن بينة
الصدق عند العقل الا بنظر وان كانت محمودة عنده والصادق غير المحمود

وكك الكاذب غير الشنيع ورب شنيع حق ورب محمود كاذب والمشهورات
اما من الواجبات واما من التاديبات الصلاحية وما يتطابق
عليها الشرايع الالهية ومنها خلقيات والانفعاليات ومنها استقرائيات
وهي اما بحسب الاطلاق واما بحسب اصحاب صناعة وملة واما
القضايا الوهمية الصرفة فهي قضايا كاذبة الا ان الوهم الانساني
يقضي بها قضاء شديد القوة لانه ليس يقبل ضدها ومقابلها
بسبب ان الوهم تابع للحس فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم
ومن المعلوم ان المحسوسات فان لم يكن محسوسة ولم يكن
وجودها على نحو وجود المحسوسات فليس يمكن ان يتمثل
ذلك الوجود في الوهم ولهذا كان الوهم بنفسه واقعا لا يمثل
في الوهم ولهذا ما يكون الوهم مساعدا للعقل في الاصول التي
ينتج وجود تلك المبادي فاذا انتقد بما هو من المشهورات التي
ليست باولية ويكاد ت كالاوليات ويدخل في المشتبهات
بها وهي مثل اعتقاد المعتقد انه لا بد من خلاء ينتهي اذا انتهى
وانه لا بد في كل موجود ان يكون مشارا الى جهته وجوده وهو من الوهميات
لولا مخالفة الشرايع لها لكانت مشهورة وانما تسلم في شهرتها الشرايع
والعلوم الحكمية على ان ما يدفعه الوهم ولا يقبله اذا كان من الامور
المحسوسة فهو قد يقع بسبب شنيع بل كاد ان يكون الاوليات
والوهميات التي لا يبطل بمقدمات اخرى مشهورة ولا ينعكس واعلم

ان الوهم لا يخالف العقل في الاوليات بل يعرف واما العقل فربما يخالف
الاحكام الوهمية بالبديهة فان لم يكن تلك الاحكام مما يخالفه فيها
بالبديهة توقف وسلك الى تأليف قياسات من المقدمات التي تعترف
بها الوهم فيبطل تلك القياسات الاحكام الوهمية التي كانت عند الوهم
اولية واما الموجودات فمنها مقبولات ومنها تقريرات فان المقبولات
من جملة الماخوذات فهي اراء ماخوذة من جهة عدة كثيرة من اهل
التحصيل او امام يحسن به الظن واما التقريرات فانها المقدمات
الماخوذة بحسب تسليم المخاطب والتي يلزم قبولها والاقرار
بها في مبادي العلوم اما مع استنكارها ويسمى مصادرات واما
مع مسامحة بها وطيب نفس ويسمى اصول موضوعة وهذه موضع
منتظر واما المظنونات فهي اقاويل وقضايا وان كان يستعملها
المتبع جزما فانه انما ينبغي فيها مع نفسه غالب الظن من دون ان
يكون جوهر العقل منصرفا عن مقابلها او صنف من جملتها المشهورات
بحسب ما دعا الاراي غير المتعصب وهي التي تناقض المشهورات سلفه
عن لفظ لكونها مظنونة ولكونها مخالفة للمشهورة الى في الحال
وكان النفس تدعي بها في اول ما يطلع عليها فاذا رجعت الى ذاتها
عاذ ذلك الا وعان ظنيا او تكذيبا او اعني بظن هاهنا ميلا في النفس
مع شعور بامكان المقابل ومن هذه المقدمات قولنا القائل انصر
اخاك ظالما او مظلوما وقد يدخل المقبولات في المظنونات اذا

كان الاعتبار به من جهة ميل نفس يقع هناك مع شعور با
لمقابل ومثل هذه المقدمات يستعمل في السياسات وفروع الشرع
والمواعظ وبالجملة في الخطابة واما المشبهات وهي التي تشبه شيئا
من الاوليات ولا يكون هي باعيانها وذلك الاشتباه يكون اما
بتوسط اللفظ واما بتوسط المعنى بحسب فيضع اللفظ في نفسه
كما يكون اللفظ فيهما واحد والمعنى مختلفا وقد يكون المعنى
مختلفا بحسب وضع اللفظ في نفسه كما يكون في المفهوم
من اللفظ وربما خفي حالا كما يخفى في النور اذا اخذ تارة نعني
البصر واخرى بمعنى الحق عند العقل وقد يكون بحسب ما عرض
اللفظ في تركيبه اما في نفس تركيبه مثل قول القائل غلام حسن
بالسكون ونحو او بحسب اختلاف دلايل الصلات فيه التي لا دلايل له
بانفرادها بل انما يدل بالتركيب وهي الادوات باصنافها مثل
ما يقال انما يعلم الانسان فهو كما يعلمه فتارة هو يرجع الى ما وتارة
الى الانسان وقد يكون بحسب ما يعرض اللفظ من تصريفه وقد يكون
على وجوه اخرى قد يثبت في مواضع اخرى من حقها ان يطول
فيها الفروع ويكثر واما الكائن بحسب المعنى فمثل ما يقع بسبب
ايهام العكس مثل ان يوجد كل ثلج ابيض فيظن ان كل ابيض ثلج وكذ
اذا احد للازم الشيء فظن ان حكم اللازم حكمه مثل ان يكون الانسان
يلزمه انه متوهم ويلزمه انه مكلف مخاطب ويتوهم ان كل

ماله وهم وفطنة مافهو مكلف وكذا اذا وصف الشيء بما وقع منه على
سبيل العرض مثل الحكم على السقمونيا بانه مبرد او اشبه ما يرد
من جهة ولذلك اشياء اخر شبيه هذه وبالجملة كل ما يروج من
القضايا على انه بحال يوجب تصديقا لانه شبيه او مناسب
لما هو تلك الحال او قريب منه والمشبهات تقل الا استعمال الا حيث
يمتحن بها من يدعي علما والقياسات التي تولف عنها يسمى امتحانية
او تصور ليعلم القاس جهله ويسمى القياسات التي تولف منها
عنادية والمقدمات الوهمية ايض سمع بها في هذا المكان فهذه
هي المشبهات اللفظية والمعنوية وقد بقيت المخيلات والمخيلات
هي قضايا يقال قولا فيوثر في النفس تاثيرا عجيبا من قبض وبسط
وربما زاد على تاثير التصديق وربما لم يكن معه تصديق مثل ما يفعله
قولنا وحكمنا في النفس ان العسل مرة متهوعة على سبيل محاكاته للمرة فتأباه
النفس وسعص عنه واكثر الناس يقدمون ويحجمون على ما يفعلون
وعما يذرون صادقا ما او محاما صادرا عن هذا النحو من حركة النفس
لا على سبيل الروية ولا الظن والمصدقات من الاوليات ونحوها
والمشهورات قد يفعل فعل المخيلات من تحريك النفس او
قبضها او استحسان النفس لورودها عليها الا انها يكون اولية
ومشهورة باعتبار وليس بحسب في المخيلات ان يكون كاذبة
كما لا يجب في المشهورات ما يخالف الواجب قبوله ان يكون الحق

كاذبة

كاذبة وبالجملة المتخيل المحرك من القول متعلق بالتعجب منه
اما بجودة منه او قوة صدقه او قوة شهرته او حسن محاكاته لكنا
قد نخص باسم المخيلات ما يكون تاثيره بالمحاكاة وربما عرات النفس
من الهيات الخارجة عن التصديق ونقول ان اسم التسليم يقع على الحال
القضايا من حيث يوضع وضعا او تحكم حكما كيف كان فربما كان التسليم
من العقل الاول وربما كان من اتفاق الجمهور وربما كان من كخصم
اعلم ان الاستدلال صنعة نظرية
للعرض وكل صنعة فانها متعلق بمادة وصورة وتختلف المصنوع في
الصنعة باختلاف المادة واختلاف الصورة وكذلك الاستدلال تختلف
اما باختلاف ما يولف عنه او باختلاف التاليف الحاصل وغير
الحاصل والعرض في الاستدلال حصول علم او تسليم او ظن على سبيل
الاكتساب والعمدة في جميع ذلك هو القياس ومادة هي ما سلف
او تسليم او ظن للتاليف بها التصديق وصورته هي التي صنف والتاليف
الذي يقع فيها وانت تعلم انه ليس يمكن ان يكتسب العلم المجهول
من اي علم كان بل يعلم له الى المجهول نسبة مخصوصة ولذلك
بتاليف مخصوص وبالجملة فلا بد من مصدقات اولم يكتسب
بالروية والا لم يكن سبيل الى كسب الحواليي وجميع ما يكتسب بالقياس
وقد يضر مقدمة في قياس اخر ومعني في ذلك الى ما عسى ان
لا يتناهى وجرت العادة بان يسمى علم القياس التحليل وهو

معنية التركيب وذلك لان القياس انما يكون قياسا اذا كانت
نحو ذلك مطلوب محدود فتطلب ما ينتج لك ذلك المط وهو اليري شيين
لك ذلك المط لم جزاء يسمى وسطه وطرفان فيكون بالحقيقة تحليلا
بالعكس كان مقابله يسمى التركيب فان انعقد قياس على سبيل الاتفاق
يؤدي الى نتيجة لم تطلب لم يكن بالحقيقة قياسا والمقدمة قول جازم جعل
جزء قياس وليس هذا اصلا يلحق المتقدمة والا لو اذيل عن المتقدمة
هذه الصفة لكان يفسد وانه فلا يكون قولا جازما وكان القضايا
محصورة ومهملة وشخصية فكذلك للمقدمات والحد ما اليه يحلل المقدمة
اعني اذا حل المقدمة فلا ينبغي الا ما كان محمولا او موضوعا و يسمى عند الانحلال
حدا واما الرابطة فانها لا تبقى للامور يكون من جملة ما يحلل اليه المتقدمة
وفي الشرطيات حروف الشرط والجزاء وحروف العناد والقياس قول
اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد لزم ان تلك الاشياء الموضوعة
بذاتها لا بالعرض شيء ما اخر غيرها بالاضطرار فالقول ههنا كالجنس
للقياس وليس نعني بالقياس المسموع منه بل هو مقول على
القياس من حيث هو مسموع ومعقول جميعا والقياس البرهاني
يكفي ان يكون معقولا واما الجدلي والسوفسطائي والخطابي فان
من شرائطه ان يكون مسموعا واما قوله اذا وضعت فيه اشياء يعني
اذا سلمت فانها وان كانت في نفس الامر منكرا فاذا سلمت تلك الاقوال
لزم عنها غيرها واذا قيل قياسات سوفسطائية فانه اما ان يعني

به مقدماتها سوفسطائية والتاليف صحيح ويقال ايضا سوفسطائية
اذا كانت الصورة ايضا غير صحيحة وسيلة كما يقال انسان نابت والشعر
ايضا فان مقدماتها ايضا كالمسلمة ويلزم عنها قياس فيقال فلان
وسهم وكل وسم فمن يلزم عنه فلان فمن واما قال الاشياء فرقا بين
ما يلزم عن القياس وبين ما يلزم عن العكس المستقيم والمنسوب
الى النقيض والا شياء القضايا الا المقدمات والا كان فلا حد
القياس في حد نفسه فان المقدمة يجعل ما تهما جزء قياس وقوله
الموضوعة يعني من حيث هي موضوعة فيه وضعها يعني على ترتيبها
وقوله بذاتها اي ان تلك الموضوعات لا يحتاج في ان يلزم الا ان
تقرن بها شيء يتم بذلك لزوم ما يلزم عنها سواء كان تلك الموضوعات
مصرحا بها او غير مصرح بها فانك اذا قلت ح مساو لب و ب مساو له
ع مساو له فانك لم يصرح باحدى المقدمتين فان صورة هذا
القياس يجب على انه احرى يكون قياسا اما فيقوله ح سى مساو لب
الذي هو شيء مساو له و مساويات المتساويه متساوية فاذن
و مساو يحه كانه قال ح مساو لمساو له وكل مساو لمساو فهو مساو له
ومثل قولنا القائل فلان يطوف بالليل فهو متلصص فلم يصرح
فهذه بمقدمة وهي وهو كل من يطوف بالليل فهو متلصص
واعلم ان معنى اللزوم هو انك واذا سلمت تلك الاشيا فيجب
ان يسلم القول الثاني وليس يجب في هذا ان يكون القول الثاني

صادقا فان قولنا كذا اعم من قولنا يصدق لزومه عنه وقولك مفصل
به القياس عن الاستقراء والمثال والعلامة وما اشبه ذلك فانه يلزم
من عن تلك الاشيا بالاضطرار وايضا فلانه ان كان اللازم عنها نفسه ثم عمل
عليه قياس من مقدمات مثل في البيان لم يكن قياسا حقيقيا وقوله
لا بالعرض يعني ان اللزوم اللازم ليس بسبب مقدمة اخرى لم يوردها الفرق
بين ما لم يورد وهي المحذوف ان المحذوف يكون حذفه على سبيل
الاقتصار وما لم يورد ان يجب ان يكون في القياس وقولنا شئ ما
اي شي محدود معينا محصلا عند الذهن لا يجهل القياس وقولنا اخر غيرها
معنى ان النتيجة لم يكن في نفسها احدى ما سلم فان ذلك ان كان مسلما
فما كان يحتاج ان القياس ليلزم تسليمها وقوله بالاضطراري دائما يلزم
عن صورة ذلك القياس النتيجة فان المسلم لا بسبب مادة مخصوصة فان
فان من الضرب العقيمة ما ينتج في بعض المواد ويكون السبب في النتيجة لا الصورة
بل المادة والضرب العقيم من القياس هو ما ينتج في مادة موجبة وفي مادة
سالبة وليس يجب ان يكون النتيجة ضرورية بل لزوم النتيجة يكون
ضروريا والقياسات الشرطية فليس المسلم فيها النتيجة فان المسلم
فيها هو ما يكون فيه صدقا او كذب والصدق والكذب بعرض المقدمة
الشرطية كما هي والمسلمة انما هو حال النسبة من المقدم والتالي لا الحد
جزئية الذي هو النتيجة فان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود هو المسلم والنتيجة احد جزئية فالمسلم غير النتيجة ثم من القياسات

مايكون

ما يكون كاملا وهو الذي يلزم النتيجة من دون يعتبر فيه اذا غيبار
اخر فانه كالثاني المقدمات ما هو بين بذاته لا يحتاج الى بيان
فلذلك في المقاس والا ما كان يمكن بتبيين سى بقياس ومنه
ما هو غير كامل وهو الذي يحتاج الى تعيين بلغة حتى يلزم
عنه ما يلزم واللازم عن القياس اما ان يكون غير مذكور ولا
نقيضه في القياس بالفعل وسمي ذلك اقترانيا حمليا كقولك
كل حيوان جسم وكل جسم جوهر فكل حيوان جوهر واما ان يكون
اللازم او نقيضه مذكورا فيه بوجه ما كقولك ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود ويسمى ذلك استثنائيا او كقولك في الشرطي كلما
كان الانسان حيوانا كان الحيوان كذا ثم كل قياس اقتراني بسيط
حملي فانه يوجد فيه شي مشترك مكرر ويسمى الحد الاوسط مثل
قولك كل ج ب وكل ب ا فالنتيجة انما يحصل من اجتماع الطرفين
كقولنا فكل ج ا وما صار منهما في النتيجة موضوعا او مقدما مثل
ج في هذا المثال يسمى الاصغر وما كان محمولا او تاليا مثل ا فانها
يسمى الاكبر والمقدمة التي فيها الاصغر يسمى الصغرى والتي فيها الاكبر
يسمى الكبرى وما يليهما يسمى اقترانا وهيئة التاليف من كيفية
وضع الحد الاوسط عند الحدين الطرفين يسمى شكلا والقرينة التي
يجب عنها لذاتها قضية اخرى يسمى قياسا وتلك القضية ما دام المساق
اليها تاليف القرينة يسمى مطلوبا فاذا لزمت سمي نتيجة والقضية

يوجبان يكون الحد الاوسط اما محمولا على الاصغر موضوعا للاكبر او
بالعكس او يكون موضوعا لهما جميعا او محمولا عليهما جميعا فالقسم
الاول يسمى الشكل الاول والثاني ينبغي فانه بعيد عن الطبع قياسه والقسم
الثالث يسمى شكلا ثانيا والرابع يسمى شكلا ثالثا ويعم للاشكال
الثلثة انه لا قياس عن جزئيتين ولا عن سالبة صغرى وجزئية كبرى
والنتيجة تتبع اخس المقدمات يتبين الكم والكيف واما عن سالبتين
ففيه نظر سنذكره لك فالشكل الاول لما كان صغراه موجبة صار
الحد الاوسط فيه داخلا فيما يقال عليه الاوسط فاذا كان في الكبرى
ايجاب كلي على كل ما يقال عليه الاوسط او سلب كلي كل ما يقال عليه الاوسط
كيف قيل دخل فيه الاصغر فان لم يكن كليا امكن ان لا يتعدى الى الاصغر ويجوز
ان لا يكون هو البعض الذي عليه الحكم وسواء كان ضروريا او ممكنا
فاما اذا لم يكن الاوسط محمولا على الاصغر فيسمى سورا يحمل على كليهما
وهما متباينان واما سور السلب عن كليهما وهما متباينان فلا يلزم ان
يكون الحكم على الاوسط كان سلبا او ايجابا حكما على الاصغر فان
كان الاكبر ضروريا فذلك ابعد لانه فرق كان الحكم ضروريا على الاوسط
والاوسط موجود للاصغر لم يجب ان يتعدى الى الاصغر حكم الاكبر
اذ يجوز ان يكون الاوسط اعم من الاصغر فلا يكون الحكم من الاكبر على الاوسط
على ما يحمل من الاوسط على الاوسط فتبين انه اذا كانت الصغرى
سالبة او الكبرى جزئية لم تنتج وجميع المطالب يتبين في الشكل الاول

فالضرب

فالضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج كلية موجبة كقولك كل
ج ب وكل ب ا فتبين ان كل ج ا ومثاله من الحدود كل جسم مولف
وكل مولف محدث فكل جسم محدث والضرب الثاني من كليتين
والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولك كل ج ب ولا شي مما هو ب ا
فتبين انه لا شي من ج ا ومثاله كل جسم مولف ولا شي مما هو مولف
قديم فلا شي من الاجسام قديم الضرب الثالث من موجبتين
والصغرى جزئية موجبة مثاله بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا
ومثاله بعض الفصول مقادير وكل مقدار مكية فبعض الفصول
مكية والرابع من الجزئية صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية
سالبة مثاله بعض ج ب ولا شي من ب ا ينتج ليس كل ج ب ومثاله
من الحدود بعض الفصول بحيه فلا شي ما هو بحيه بكميه فليس كل
فصل بكيفية وقد يلزم نتائج القياسات الثلثة من هذه عكوسها
فان جعلت هذه القياسات قياسات على تلك العكوس لم يكن
كاملا بالقياس اليها بل انما يتبين بالعكس لم يجب ان يعلم انه
اذا كانت المواد ضرورية في هذا الشكل فسبيل النتائج سبيل
ما ذكرنا من المطلقات لا يتغير في الضروريات حكم واما اذا كانت
المواد ممكنة فضروبه بانواعه فالضرب الاول كل ج ب بالامكان وكل
ب ا بالامكان فتبين ان كل ج ا بالامكان وذلك لان ج داخلة بالقوة

يجب ب فلها بالقوة ما لب والقوة يراد بها ههنا غير ما يراد بها
في الشكلين الاخرين اعني الثاني والثالث فان هناك يراد بالقوة ان
الاصغر انما يدخل تحت الاوسط بالقوة اي انما يكون تحته بعد العكس
او بعد بيان وههنا اي بالامكان تحت الاوسط وجميع ما قيل في هذا
الضرب فانه غير كامل قياس على الضروب التي في الشكلين الاخرين
فهو بط فان القوة منها غير التي هناك اذ الحكم هناك بالقوة
وههنا الحكم بالفعل والاعتبار بالحكم وفرق بين ان يحكم بالفعل
على شيء هو في نفسه بالقوة وبين ان يحكم على شي حكما بالقوة هو في
في نفسه اما بالقوة واما بالفعل والضرب الثاني من كليتين والكبرى
سالبة كقولك كل ج ب بالامكان يمكن ان لا يكون شيء من ب ا فيمكن
ان لا يكون شي من ج ا والضرب الثالث بعكسه فهو ان يكون الكبرى
موجبة ومثاله لا شي من ج ب بالامكان وكل ب ا بالامكان فهذا
لما كان صغراه سالبة وكبراه موجبة ولم يصرح بان بالقوة يجب ب
ولكن بالقوة انه ليس يجب ب لم يكن بيانه بيان الاول اذا كان
قد حكم شيء يلزمه قوة الدخول ولم يحكم بقوة الدخول فكان غير
كامل وكان الذي يلتفت الى ان يخطره بالبال ويتامله ليعلم المطلوب
فان مطلوبه هو ان يعلم ان ج يجب ب بالقوة وانما يعلم ذلك
من مقدمة كلية يتذكرها ويخطرها بالبال وهو ان كل ما هو بالامكان
الحقيقي كذا فاذا خطر ذلك بالبال وتامله وصح ان ج يدخل
بالقوة تحت ب وبيان هذا الضرب انما يكون بالعكس الذي يخص

للمكن وهو ان يكون الحدود بحالها والجهة بحالها لكنه قد غيرت
الكيفية فنقل الايجاب الى السلب ونقل السلب الى الايجاب فاذا
فعلنا ذلك بالصغرى صار بالامكان كل ج ب وبالامكان كل ب ا
فبالامكان كل ج ا فبالامكان ان لا يكون شي من ج ا فهذا بعكس وعلى
هذا ساير ما بعده والضرب الرابع من سالبتين كليتين ممكنتين
ينتج ممكنة سالبة بتعين بعكس الصغرى الى الايجاب وهذا العكس
يسمى فيسا ذلك ان توجب ضروريا اربعة من جزئية صغرى
وكلية كبرى سالبتين او موجبتين وموجبة سالبة وسالبة
ليس اذا وجب ان يكون عكس الاصل امكانا وقلنا تخرج عن الامكان و
اذا لم يخرج عن الامكان كان القياس صحيحا وقولنا امكانا احلما هو انه
اذا قلنا الامكان الاكثري جاء من العكس امكان اقلي واذا قلنا امكان اقلي
جاء القلب امكانا اكثريا **الشكل الثاني** هذا الشكل يظهر فيه ان
الاوسط منه محمول على الافق وخاصيته انه لا ينتج الا سالبة كلية جزئية
وان الصغرى تخالف الكبرى في الكيفية ان يكون الكبرى كلية اما
الشرط الاول فلان المحمول الواحد بان الجاي كالجسم يحمل على متباينين
كالحجر والحيوان فيكون النتيجة سالبة وعلى متفقين كالانسان
والضحاك فيكون النتيجة موجبة وهذا هو العقم اعني ان يكون
النتيجة تارة موجبة وتارة سالبة وقد يسلب عن متباينين كالانسان
والفرس وعن متفقين كالانسان والناطق واما الشرط الثاني وهو

ان يكون الكبرى كلية فلانها اذا كانت جزئية وتحمل الاوسط على بعضه
او يسلب عنه فيجوز ان يكون الاكبر جنسا للاصغر ضروري الايجاب
له ويحكم على بعضه بايجاب او سلب يكون ذلك البعض غير الاصغر ويجوز
ان يكون الاصغر مباينا للاكبر والاوسط عامة للاكبر وبالقياس
الى الاصغر لا يوجد في كلية فان اوجب الاوسط على بعض الاكبر وسلب
عن الاصغر كله ولا يوجد في بعض الاكبر كالبياض المعقفس والانسان ثم
لو يجب السلب الاكبر عن الاصغر واعلم انه اذا كانت السالبة الكلية الماخوذة
في مقاييس هذا الشكل مطلقة على حسب ما يفهم من السلب الكلي للمطلق
فيما يحسب اللام في نفسه سوكان بالمعنى العام او بالمعنى الخاص فانه
لا يا ملف منها قياس في هذا الشكل وذلك لان القياس في هذا الشكل
انما يتم كما سيعلم بعكس او خلف اذ القياسات في هذا الشكل غير كامله
وانت تعلم ان المطلق اذا لم يكن بشرط الدوام اذ الدوام غير ضروري كما
عرفت لم ينعكس وانه لا يمكن ان يوجد لهذا المطلق نقيض من المطلق
والخلف يتم بالنقيض فليستعمل بحق على النحو المشهور فان ذلك اجمع
للغرض ولنذكر الضروب المنتجة فالضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة
ينتج كلية سالبة مثاله كل ج ب ولا شي من اب فلا شي من ج ا برهانه انا
نعكس الكبرى فيصير لا شي من اب فيتسع القياس على هذا النظام كل
ج ب ولا شي من اب فلا شي من ج ا وهو الضرب الثاني من الشكل الاول
ومن طريق الخلف انه ان كان قولنا لا شي من ج ا كاذبا فليكن بعض ج ا

حقا وكان لا شي من اب ينتج من الشكل الاول ليس كل ج ب وكان الماخوذ في
هذا القياس كل ج ب فاذن الاحالة في هذا القياس لما كان التاليف منتجا
بسبب ان المقدمات كاذبة والقايلة لا شي من اب كانت موضوعة حقا
فبقي ان السلب كذب قولنا بعض ج ا فلا شي اذن من ج ا والضرب
من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة ومثاله لا شي من ج ب وكل
اب فلا شي من ج ب وبيان هذا بان نعكس الصغرى وهو لا شي من
ج ب فيستقر على ما نقوله وهو كل اب ولا شي من ج ا ينتج لا شي
من اج ثم نعكس النتيجة ليصير لا شي من ج ا او بالخلف وهو انه
ان كان ما ذكرناه غير حق فليكن بعض ج ا وكل اب فبعض ج ب
وكان لا شي من ج ب والضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى
سالبة كلية مثاله بعض ج ب ولا شي من اب فليس كل ج ا بيانه
بعكس السالبة وبالخلف انه ان كان كل ج ا الذي هو نقيض النتيجة
ولا شي من اب فلا شي من ج ب وكان بعض ج ب والضرب
الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة مثاله ليس كل
ج ب وكل اب فليس كل ج ا وبيان هذا لا يمكن بالعكس
اذ السالبة الجزئية لا ينعكس والموجبة ينعكس جزئية ولا يتم
قياس من جزئيتين فبيان ذلك يكون بالخلف والافتراض اما الخلف
فهو انه ان لم يكن النتيجة كما قلنا فليكن كل ج ا وكل اب وكان
ليس كل ج ب واما الافتراض فانما هم معاسين من الشكل

بعينه وقياس من الشكل الاول وصورته كما نقول ع هذا انما
بعين او يفرض بعض ج ا الذي ليس ب وليكن ونقول لا شئ
من د ب وكل ا ب فلا شئ من د اكلما فيه في الشكل الثاني وليكن
بعض ج وفسطم على ما نقول بعض ج ولا شئ من د ا فبعض ج
ليس ا و يشبه ان يكون لا في افتراض الشكل الاول في الموجب
مقدما وفي السالبة موخرا واما الضروري فسبيله ما ذكرنا
في المطلق الا ان البيان يختلف في الضرب الرابع وذلك لما بينا
ههنا ذلك الضرب اما الخلف ولا يمكن استعمال الخلف فيها فانه
يجب ان يوجد النقيض من باب الممكن فيكون القياس من ممكن
عامي وفي ضروري ونحن بعد لم نعرف هذا الضرب من القياس
فيمكن ان يكون بيانه بالافتراض ان يقول بالضرورة ليس كل ج ب وبالضرورة
كل ا ب ينتج بالضرورة ليس كل ج ا فليعين بعض ج الذي ليس ب
بالضرورة وليكن د فاكان بالضرورة لا شئ من د ب وبالضرورة كل ا ب فبالضرورة
لا شئ من الذي هو بعض ج ا و بعض ج د ولا شئ من د ا فبعض ج
ليس ا واما الممكن فانه لا قياس في هذا الشكل من ممكنتين فانه يمكن
طبيعتان يحمل احدهما على الاخرى كالحيوان على الانسان ثم يسلب
عن احدهما شئ هو الوسط بالامكان و يوجب على الاخرى فيكون
النتيجة لا محالة موجبة ويمكن ان يكون كذلك طبيعتان مختلفان كالانسان
والفرس وليكن الحد الاوسط في جميع ذلك الحركة فيكون النتيجة

سالبة وهذا هو المقدم ثم لا يمكن ان يستعمل في هذا العكس وقد
عرفت ان السالبة الممكنة فلا يمكن ان يبين فيه شئ واما احد
نقيضها وهو انه ليس ممكن ان لا يكون شئ من ج ا وذلك يصدق
اما الان بعض ج بالضرورة ليس ا فاذا قلنا بعض ج ا بالضرورة فاما ان ما جعلها
صغرى او كبرى فليكن اولا صغرى ولنضف اليه ويمكن ان لا يكون
من ا ب او يمكن ان يكون كل ا ب فينتج بعض ج بالامكان هو شيئا وليس
ب وهذا هو الذي كان وضع اولا وليجعلها كبرى ولنضف اليها مقدمة
ج ب ينتج من الثالث بعض ب ا او ليس ا وكيف ما كانت جهة فلا
تناقض شيئا من المقدمات فاذن لا يمكن ان يتبين بالخلف ولا
بالافتراض فقد عرضت القياس احدهما من الشكل بعينه والثاني
من الشكل الاول فاذن لا قياس من ممكن في الشكل الثاني فلا يمكن ان
يتبين بالافتراض واما الشكل الثالث فخاصيته موجبة واحدى
المقدمتين في تأليفه ما عملت وفي نتائجه لا ينتج الاخص بيانا وشرطه ان
ينتج هو ان يكون الصغرى موجبة واحد المقدمتين فيه موجبة
لانه لو كان سالبتين لجاز ان ينتج تارة موجبة وتارة سالبة او قد
يسلب امران وهما الطرفان عن شئ واحد وهو الوسط فيكون الامران
تارة متساوين وتارة مختلفين واما وجوب كون الصغرى خصوصا
موجبة فلانه اذا سلب شئ اعني الاصغر عن امر اعني الوسط لم يجب ان يوجد
له ما يوجب بالامر اعني الوسط او سلب عنه واما انه لابد من كلي فلانه

قد يتفق ان يكون الطرفان مثل الانسان والفرس والوسط كالحيوان
كل منهما مسلوب عن الاخر وقد يتفق ان يكونا مثل قولك بعض الحيوان
ضاحك وبعض ناطق ضاحك وبعض الاجسام حيوان وبعضها
حجر ولا شي من الحجر بحيوان فليعد الان الضروب المنتجة فالضرب
الاول من كليتين يلح جزئية مثاله كل ب ج وكل ب ا لا يلزم من هذا
ان كل ج ا فانه يجوز ان يكون ج اعم من ب ويكون الموجود لكل ب
ما مساويا له واما دون ج في العموم ولكن يجب ان يكون بعض ج ا
وليكن ذلك البعض هو ب فهذا هو افتراض ولعكس الصغرى فيكون
كل بعض ج ب وكل ب ا ومما يخلف انه ان لم يكن بعض ج ا صادقا
فيقيضه هو لا شي من ج ا صادقا فيكون كل ب ج ولا شي من ج ا
فلا شي من ب ا وقد كان كل ب ا هذا الضرب الثاني من كليتين
والكبرى سالبة يلح جزئية سالبة مثاله كل ب ج ولا شي من ب ا
لا يلزم من هذا ان لا شي من ج ا فربما كان ج اعم منهما لكن يلح فليس كل
ج ا اما بالافتراض او بعكس الصغرى ولنقل ان لم يكن كذا فكل ج ا ولا شي
من ب ا فلا شي من ب ج هذا الثالث من جزئية موجبة صغرى
وكلية موجبة كبرى مثاله بعض ب ج وكل ب ا ينتج بعض ج ا بالبرهان
من الضرب الاول الرابع من كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى
مثاله كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا يتبين بان نعين البعض
الذي هو ب وهو ا وليكن ذلك د فيكون كل د ا ولكن كل د ب وكل د ج

وكان

وكان كل د ا فبعض ج ا ويتبين بعكس الكبرى ثم بعكس النتيجة
فيكون بعض ا ب وكل ب ج فينتج بعض ا ج فينعكس
بعض ج ا ويتبين ايضا بالخلف انه كان لا شي من ج ا وكل ب ج فلا شي
من ب ا وكان بعض ب ا الخامس من كليتين موجبة صغرى وجزئية
سالبة كبرى مثاله كل ب ج وليس كل ب ا فليس كل ج ا يتبين بالعكس
او الكبرى لا ينعكس لانها سالبة جزئية والصغرى تنعكس جزئية
بل يتبين بالافتراض بان نعرض الشي الذي هو ب وليس هو ا
وليكن فيكون ولا شي من د ا ثم نقول كل د ج وبعض ويلح من هذا
الشكل بعض ج د ثم لو لف قياسا اخر من الشكل الاول وهو بعض ج د
ولا شي من د ا فينتج بعض ج ليس ا د بالخلف انه كان كل ج ا وكان
ليس كل ب ا فليس كل ب ج هذا السادس من جزئية موجبة صغرى و
سالبة كلية كبرى مثاله بعض ب ج ولا شي من ب ا فليس كل ج ا
يتبين لعكس الصغرى بان يقع بعض ج ب ولا شي من ب ا
فبعض ج ليس ا وبالخلف والا فكل ج ب وكان لا شي من ب ا
فلا شي من ب ج وكان بعض ب ج واما الصغرى الضرورية
فسبيله سبيل المطلقات الا في الضرب الخامس بيانا لا يتيجة
فانه يتبين بالافتراض وصورة الضرب كل ج ب بالضرورة ليس كل
ب ا فليعين وبعض ب ا الذي هو ايضا بعض ج الذي هو من ب
ليس ا فيكون ذلك البعض من ج ليس ا بالضرورة فيكون من د ا فليس

كل ح ا واما في الممكن فليذكر الضروب المنحصة فالضرب الاول كل ب ج
بالامكان وكل ب ا بالامكان فبعض ح ا بالامكان العام كما عرفته
وفيكون كبراها حملية حقيقية والعبرة من النتيجة للكبرى فيكون
النتيجة ممكنة حقيقية وكذا ان كانت الكبرى سالبة ممكنة نتيج
جزئية سالبة ممكنة حقيقية وان كانتا المقدمتان سالبتين
انقلبت السالبة الصغرى موجبة جزئية نانتج ما ذكرنا في الضرب
الثاني وان كانت الصغرى جزئية فكذلك سواء كانتا موجبتين
او سالبتين فان جعلنا الصغرى كلية والكبرى جزئية وهو موجبتان
لم يجب من طرف العكس ان يكون النتيجة ممكنة حقيقية اذ لا يمنع
العكس ان يكون ضرورية كما عرفنا وليس يجب ان يكون عكس الممكن
ممكنا حقيقيا لكن للافتراض بين ان النتيجة يجب ان يكون ممكنة
حقيقية ومثاله كل ح ب بالامكان وبعض ح ا بالامكان فلنعرض من
ذلك الذي هو ايضا بعض ب وليكن د فيكون كل د ا بالامكان
وكل د ب فبعض ا ب بالامكان وكذا ان كانت الجزئية سالبة
او كانتا سالبتين بان يجعل السالب موجبا ويكون البيان بما ذكرنا
فهذه هي الامكان الستة واستعملنا في المطلق المحصورات لان
المهملة في قوة الجزئية ولا يصلح في الشكل الاول مقدمة صغرى
فان جعلت المقدمتان كلاهما محصوصتين فان الكلام لا يكون علميا
ولكن كان قولا ما يلزم عنه محصوصة ففي الشكل الاول شريطة واحدة

وهي ايجاب المقدمة الصغرى فقط واما في الشكل الثاني فاختلاف
الكيفية مع ان المقدمتين محصوصتان ثم رجع الى الاول وبين
بالخلف فقط واما في الشكل الثالث فالشرط ايجاب الصغرى
والبيان بالعكس وللكل من الثاني والثالث خاصية واحدة
وهي ان بعض السوالب لغا الطبيعي فيها والسابق الى الذهن
اولا منتجها هو ان يكون احد الامرين منها موضوعا والاخر محمولا
فان عكس لم يكن طبيعيا كان غير السابق الى الذهن مثال ذلك
ان يقول ليس السماء بثقيل او خفيف وليس النفس ثمانية و
ليست النار المجردة بمرئية فان عكوس هذه لا شيء من الخفيف
والثقيل بسماء وليس شيء من الماسة اسعس وليس المرئي بنار
وهذه وان كانت حقا فانها ليست الامر الطبيعي والسابق الى الذهن
فان النار اولى بان يكون موضوعا ويسلب عنها المرئي من ان
يكون المرئي موضوعا ويسلب غيرها وفي الجزئيات هذه احوالها
فاذا وضعنا الانسان والحيوان وسورنا جزئيا كان الاولى ح
ان يكون الحيوان موضوعا في القضية والانسان محمولا لا عكسه
وان كان حقا مثل قولك بعض الحيوان انسان وقولك الانسان
بعض الحيوان فالسالب في مثل هذه الاشياء انما سيعمم على هيئة
الشكل الثاني والجزئي يستقيم على هيئة الشكل الثالث هذا ولسو
في التعاليم يجي على الضرب الثاني من الشكل الاول فلهذا الاسوس

الفصل في التصديق بتلك البراهين
والعبرة في الجهة بالكبرى على ما ستعرف ولنبدأ بالضرب الاول
من الشكل الاول من كليتين موجبتين صغراهما مطلقة وكبراهما ضرورية
مثاله كل ج ب بالاطلاق وكل ب ا بالضرورة فينتج ان كل ج ا دائما وقد
عرفت ان معنى قولنا كل ب ا بالضرورة ان كل ما يوصف بب وموضوع ب
ويكون ب وقتا ما فذلك الشيء موصوفا دائما في كل وقت بانه ا ككل
اذا كان سالبا فيكون ج الموصوف بب كيف وصف به داخلا
في هذا الحكم   الضرب الثاني لذلك لكن الكبرى مطلقة
ينتج مطلقة مثاله كل ج ب بالضرورة وكل ما هو ب فهو ا ما بالاطلاق فكل
لانه قد حكم على كل ما هو ب بالضرورة او بغير الضرورة انه ا ما بالاطلاق ولكن ههنا
شيء يجب ان يعلم هو انه اذا كانت الكبرى مطلقة ووقت الاطلاق فيها
ما دام ذات الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة يكون ضرورية
لان ج ب دائما وقد وضع ان ب ما دام ب فهو ا ج دائما فههنا
قد يكون النتيجة ضرورية والكبرى مطلقة مثال ذلك الثلج ابيض
بالضرورة وكل ابيض فانه مفرق للبصر دائما فانه ان لم يكن النتيجة ضرورية لم
ما للقياس وذلك لانه اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى وجودية
صرفة من جنس الوجودي بمعنى ما دام ذات الموضوع موصوفا بما يوصف
به لم ينتظم قياس صادق المقدمات لان الكبرى يكون كاذبة لانا اذا قلنا
كل ج ب بالضرورة ثم قلنا وكل ب فانه يوصف بانه ا ما دام موصوفا

بب لا دائما حكمنا ان كل ما يوصف بب لا دائما وقتا ما لا دائما وهذا
اخلاف الصغرى بل يجب ان يكون الكبرى اعم في هذا حتى يصدق
و ج نتيجتها ضرورية لا يمتنع الكبرى دائما يكون ضرورية لان ج يلزم
ب فيلزم ا بالضرورة لان الوسط انما يكون مستكفيا اذا كان بهذا
الاعتبار فالواجب ج ب ان لا يشترط فيه انه ما دام موصوفا بب
لا دائما ما دام موصوفا بب من دون شرط حتى يصح ان يدخل تحته
فانه متى شرط فيه لا دائما لم يدخل تحته الضرب الثالث صغراه
موجبة مطلقة وكبراه كلية سالبة ضرورية ومثاله كل ج ب بالاطلاق
ولا شيء من ب ا بالضرورة ينتج لا شيء من بالضرورة من ج ا الرابع عكسه في الضرورة
والاطلاق مثاله كل ج ب بالضرورة ولا شيء من ب ا بالاطلاق ينتج لا شيء
من ج ا بالاطلاق على ما عرفت الخامس صغراه جزئية موجبة مطلقة
وكبراه موجبة ضرورية والسادس عكسها في الضرورة والاطلاق
والشرائط مانعة للكبرى في الجهة واعلم ان الجزئية المطلقة لا تمنع الضرورية
ولا المحكوم الضرورية تمنع الاطلاق فان الجزئيين اذا كانتا متباينتين
في السلب والايجاب فكيف هما تعادل في الضرورة والاطلاق واما الشكل
الثاني فالحق فيه انه اذا اختلفت القضيتان في الضرورة والاطلاق
الخاص وكانتا كليتين فحمل الاوسط بالضرورة على كل واحد من اي طرف
ثم حمل على كل واحد من الطرف الاخر بغير الضرورة فكان حكم الطرفين
الاوسط على كل موصوف به هو انه دائم له على الاخر انه ليس دائما له اي

لكل واحد منه كان الحكم سلبيا او ايجابيا فان الطرفين متباعدان يجب سلب
واحد منهما عن الاخر بالضرورة وكذا اذا كانت الصغرى جزئية فان البعض
الذي فيه ما مسلوب عن الطرف الاكبر اذا كان ذلك البعض مخالفا في الحكم
وانت تعلم اذا جعلت الدوام او غير الدوام جزءا من المحمول كقولك
يقال لح فهو شيء ذلك الشيء يسلب عنه دائما انه ب ينتج ليس اب وذلك
بالضرورة فاما ان اخذت المطلقة عامة فانه اذا كان من سالبتين او موجبتين
في هذا الشكل ما ينتج فانه يمكن ان يصدق هذا المطلق على الضروري وفي
تلك المادة لا يجب نتيجة لان القياس يصير مركبا من ضروريتين متساويتين
في الكيفية وقد عرفت ان الشكل الثاني يجب ان يختلف فيه المقدمتان
واما الشكل الثالث فالضرب الاول من كليتين موجبتين والكبرى
ضرورية كقولك كل ب ح بالاطلاق وكل ب ا بالضرورة فيها الاضطرار
بعض ج ا ويبين بعكس الصغرى الثاني عكس هذه الجهة ويكون
النتيجة الاطلاق العام وذلك لانك اذا عكست بحيث بعض ا ح
بالاضطرار ثم ينعكس بعض ح ا وانت قد عرفت ان الضرورية تنعكس
مطلقة عامة الثالث من كليتين والكبرى سالبة ضرورية كقولك
كل ب ج مطلقا وبالاضطرار لا شيء من ب ا مثالا فالاضطرار لا شيء كل ح ا
يتبين بعكس الصغرى الرابع بخلاف هذا والنتيجة بالاطلاق العام
لسبب ما ذكرنا في الضرب الثاني الخامس ان يكون التأليف من صغرى
موجبة جزئية مطلقة وكبرى كلية ضرورية سالبة والنتيجة ضرورية

السادس

السادس ان يكون الكلي الضروري صغرى والنتيجة مطلقة والسابع
ويتبين بالافتراض بان يعين البعض من ب الذي هو ا دليكن
بعض ب ج بالاضطرار وكل ب ا بالاطلاق نتيجة مطلقا عاما لما ذكرنا في
الثاني الثامن كل ب ح بالاطلاق وبعض ب ا بالضرورة ويكون النتيجة
ضرورية ويتبين بالافتراض التاسع ان يكون السالبة الكلية اضطرا
ويكون النتيجة لا محالة اضطرارية كقولنا بعض ب د وبالاضطرار
لا شيء من ب ا ويتبين بعكس الصغرى ان بالاضطرار ليس كل ح ا
العاشر ان يكون الصغرى موجبة كلية اضطرارية والكبرى سالبة
مطلقة والنتيجة بعكس وبالحدود كقولنا كل انسان بالضرورة
حي وليس كل انسان بمستيقظ ويبين ايضا بالافتراض الحادي عشر
ان يكون الصغرى موجبة جزئية اضطرارية والكبرى سالبة كلية
مطلقة فيكون النتيجة سالبة مطلقة الثاني عشر ان يكون الصغرى
كلية موجبة مطلقة والكبرى جزئية سالبة اضطرارية والنتيجة
اضطرارية مثاله من الحدود وكل ذي رجلين حي بالاطلاق وليس
بالضرورة كل ذي رجلين متحركا واعلم ان هذا الاطلاق لا يمنع صدق
الضرورة اذ لا شك في صدق قولنا بعضها هو متحرك فهو بالضرورة
ليس انسانا كالفرس والسماء فالعبرة للكبرى في الجهة فليتامل اختلاط
الممكن والمطلق في الشكل الاول فالضرب الاول كل ح ب بالامكان
فظاهر ان كل ح ا بالامكان والثاني كل ح ب ويمكن ان لا يكون شيء من

انه يمكن ان لا يكون شي من ج ا واما ان كانت الكبرى مطلقة والصغرى
ممكنة فالنتيجة حقيقة وهذا لا يتبين الا بعد ان وهو ان لو عرض الصغرى
الممكن موجودة مطلقة فانه وان كان كل ج ب بالامكان والا فليكن عن
ممكن وغير ممكن هو بالضرورة ليس يكون ولا محال ان هذا هو الممكن العامي حتى
يلزمه باب الضرورة ما ذكرنا فلنا ان مدانه موجود او ليس ذلك محالا بل قضا وراه
ان يكون كذبا فيقول بالضرورة ليس كل ج ا وبالامكان كل ج ب نتج من الشكل
الثالث بالضرورة ليس كل ا ب هذا محال لزم لا عن التاليف ولا عن الكذب
الغير المحال بل عن المقدمة الضرورية وقد يمكن ان يتبين بوجه اخر من الخلف
وهو ان يقال بالضرورة اليس كل ج ب مكان ممكنا ان يكون كل ج ب
هف والضرب الذي بعد هذا هو ان يكون الكبرى سالبة مطلقة
ومثاله كل ج ب بالامكان ولا شئ من ب ا بالاطلاق فلا شي من ج ا بالامكان
العامة ويجب ان يوجد الامكان ههنا حقيقيا الا انه ان لم يكن قولنا
لا ضرورة من انه يكون او لا يكون ج ا صادقا فليكن كون ج ا او لا كونه
بالضرورة صادقا فانعمل عملنا وقد اوردنا من التعليم الاول من الحدود مثال
ضروريه مكان الاطلاق فظن ان النتيجة ضرورية ودفع ايهم تقديم
وتاخير كما تعرفه في اللفظ والضرب الذي بعده ان لا يكون شي من ج ب
وكل ب ا ينتج يمكن ان لا يكون شي من ج ا بعكس رجوع السالبة في الصغرى
الممكنة الى الموجبة يعكس النتيجة وكذا ان كانتا من سالبتين كليتين بان
يرجع الصغرى سالبتها على موجبتها ثم يعكس النتيجة فان جعلنا الصغرى

سالبة

سالبة مطلقة لم يجب عنه قياس والعلة فيه ان السالبة في صغريات
الممكن يصح ان يرجع على الموجبات وفي المطلق لا يصح وقد كان لا ما يلف
من الضربات في المطلق قياس وان جعلنا الصغرى موجبة جزئية
مطلقة والكبرى كلية موجبة كانتا او سالبة فالعبرة للكبرى بلا شك
فان كانت الصغرى ممكنة جزئية موجبة والكبرى مطلقة فالنتيجة
على ما سلف لك في باب الكلي وان كانت الصغرى سالبة جزئية
ممكنة يتبين بالعكس الى الكلام ثم يعكس النتيجة واما اختلاط
الممكن والضرورة في الشكل الاول اما اذا كانت الصغريات ضرورية
والكبريات ممكنة فلا شك ان النتيجة يكون ممكنة بسبب المقول على
الكل واما اذا كانت الكبرى ضرورية فانه يجب ان يكون النتيجة ضرورية
فيتبين هذا بوجه قريب الى الافهام فيقول لانه اذا كان كل ب ا بالضرورة
اي كل ما يقال له ب فذلك الشئ وانما هو ا فهو اذا قيل له ب كان دائما
لا ما دام موصوفا بانه ب بل ما دام ذات ح الموصوفة بانها ب موجودة
فاذا صادح كل انسان ممكن ان يتحرك وكل متحرك جسم بالضرورة فكل انسان
جسم بالضرورة فلما كان كل متحرك ما دام ذاته موجودة تحرك او لم يتحرك موصوف
بانه جسم وكل انسان عند ما يتحرك صادقا عليه انه جسم بالضرورة ما دام ذاته
موجودة كيف كانت احواله يلزم ان يكون وان لم يتحرك جسما ما دام ذاته
موجودة لا عنه ما هو متحرك فقط وهو قبل الحركة جسم وبعدها جسم
لانه انما يستفيد هذا عند ما حركه فان الشئ لا يستفيد امرا من امر عنده

وجوده يكون ذلك الامر حاصلا قبل وجوده حتى لو لم يوجد لم يكن له ذلك
ولكن ان كانت الكبرى سالبة ضرورية فان النتيجة سالبة ضرورية كما مضى
وانت تعرف المعاني الجزئية من هذا والعبرة للكبرى فانها ان كانت ممكنة
فالنتيجة ممكنة او ضرورية فالنتيجة ضرورية **واما اختلاط الممكن
والمطلق في الشكل الثاني** فالحق انه لا قياس لما عرفت من امتناع العكس
في المطلقات الحقيقية وفي الممكنة اذا كان سالبة الا ان يوجد المطلقة بحسب
بعض ضرورية وح ويكون الاختلاط اختلاطا اخر بالحقيقة واما اختلاط
الممكن اذا كان سالبة الا ان يوجد المطلقة والضروري في الشكل الثاني
فالنتيجة دايما كما عرفت في الاختلاط من المطلق والضروري ضرورية
سالبة ولو عن سالبتين او موجبتين او كيف كانا بعد ان يكون الكبرى
كليا **واختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث** واما الحق في
هذا الاختلاط فهو ان النتايج كلها ممكنة فان كانت المطلقة صرفة فممكنة
حقيقية وان كانت غير صرفة فممكنة فممكن عام وبين ذلك بعكس
واحد ولما ما يحتاج الى عكسين فبالافتراض والاصارات الممكنة سالبة
لم ينتج ولما الاختلاط من الممكن والضروري في الشكل الثالث فالنتيجة
تابعة للكبرى فان الكبرى نص كبرى الشكل الاول اذا كانت ضرورية
فالنتيجة وحيث يحتاج الى عكسين فالبيان يكون بالافتراض ولما
ان كانت الصغرى سالبة ضرورية فلا ينتج وضروب ذلك **فصل
في القياسات الشرطية في تعديد الاقترانات المتصلة للشرطي**

واقترانات من شرطيات وحمليات تلتج حمليات لا انتج اما ان
يقع الاقتران بين متصلين او تقع بين منفصلين او يقع بين حملي
ومتصل والشركة في المقدم او يقع بين حملي ومتصل والشركة في التالي
او يقع بين حملي ومنفصل او يقع بين متصل اما الاقتران الكائن
بين المتصلات ت ساعحما شرطيات متصلا وهذا اما ان يكون
الشركة بينهما في جزء تام اعني مقدما او تاليا او جزءا الكائن من متصل
غير تام غير جزء مقدم او جزء تال ولنتوجه الكلام في هذا القسم الاخير
فان حكمه وحكم الاقتران الكائن من متصل وحملي حكم واحد وسنشرح
ذلك فاما اذا كان الاشتراك في جزء تام فاما ان يكون المقدم في احدهما
تاليا في الاخر كقولك كلما كان **اب** فجده وكلما كان جزء فهو وهذا
يشابه الشكل الاول في الحمليات وسبيله وضروبه في الانتاج وشرايطه
كما كان في الشكل الاول وقد يكون الشركة بينهما في التالي كقولك ان
كان **اب** فجد وليس البتة اذا كان ه وجد وهذا الشكل الثاني في
الحمليات واحواله في الانتاج كاحوال الحمليات وقد تكون الشركة
في المقدم كقولك كلما كان **اب** فجد **ده** كلما كان **اب** فره وضروب هذا
كضروب الثالث في الحمليات وقد يكون صورة النتيجة في الشكل الثالث
مثلا ليس البتة اذا كان **اب** فره وفي الشكل الثالث فقد يكون
اذا كان **اب** فره في الاقتران الكائن من المنفصلات اما هذا الاقتران
فلا يمكن في جزء تام بل في جزء هو جزء تال او مقدم ويكون ح على هذا

المثال اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا
ثم ناخذ الزوج حدا اوسط وهو جزء غير تام ونضعه للجزء الانفصال
في المنفصل الثانية فيقول اما ان يكون كل زوج زوج الزوج او زوج
الزوج والفرد فسينتج منه فكل عدد اما فرد واما زوج الزوج واما زوج
الفرد واما زوج الزوج والفرد واما شرط الانتاج فان يكون الصغرى
الصغرى وهي مثل المنفصل الاولى موجبة كانت جزئية او كلية ويكون
الجزء المشترك فيه موجبة والانفصال في الكبرى كليا والقرائن بحسب
ما يوجب الصغرى مع الكبرى اثنا عشر وذلك لان الكبرى اما ان يكون سالبة
واجزاها سالبة او سالبة واجزاها موجبة او سالبة وبعض اجزائها موجب وبعضها
سالب او موجبة على احد الاقسام الثلثة فيكون ستة اقسام فيعرض في قسمين وهذان
القسمان يجب ان يكون احدهما الصغرى جزئية موجبة والقسم الاخر اما ان يكون الصغرى
كلية موجبة فانه لا يجب ان يكون في هذا القياس الكبرى كلية لامحة مثال الاخر لها
ان يكون ح وليس النسبة ح اما دوما فاما ان يكون ب واما ان يكون ما دوما

في الاقتران الكائن من حملي ومنفصل والشركة الثاني هذا قد
يكون على صورة الاشكال الثلثة فالذي على صورة الشكل الاول
هو ما يكون منه الثاني الى الحملي فيه نسبة الشكل الاول في الحملي وشرطية
ان كانت المتصل موجبة ان يكون الثاني موجبا والحملي كليا وان كانت
المتصل سالبة لم يصح ان يكون الثاني موجبا وصح سالبا الا ان مثلا ان
القضية المتصل التي تاليها موجبة متصلة سالبة تاليها سالبة والحملي

يكون كليا لامحة ويجوز ان يكون الثاني والحملي كلاهما سالبتين فالضرب
الاول من ذلك كلما كان اب فكل ح د وكل ده فكلما كان اب فكل
الضرب الثاني كلما كان اب فكل ح د ولا شيء من ده فكلما كان اب
فلا شيء من ح ه وضروب هذا الشكل ستة عشر ضربا وهي مذكورة في
الكتب البسيطة واما الشكل الثاني فاشرط في انتاجهما والمتصلة موجبة
كشرطها في الحمليات واما اذا كانت سالبة فان سعو الثاني والحملي من
الكيف مثال الضرب الاول كلما كان اب ح د ولا شيء من ه اب فلا شيء
من ح ه وضروبها ستة عشر واما الشكل الثالث اما ان يكون كانت
المتصلة موجبة فاشرط كما في الحمليات وان كانت المتصلة سالبة
وجب ان يكون الثاني سالبا فالضرب الاول كلما كان اب فكل ح د وكل
ح ه فكلما كان اب بعض د ه وضروب هذا الشكل اربعة عشرون
ضربا واما قلب الحملي وجعل مكان الصغرى كان ايضا اشكال الثلثة اما
ان كان المتصل موجبا فيجب ان يكون تالية جزئية فالضرب الاول
كل ده وكلما كان اب فكل ه ز وكلما كان اب فكل د ز والثاني كل ده
وكلما كان اب فلا شيء من ه ز فكلما كان اب فلا شيء من د ز وضروب
هذا القياس مشروحة في الكتب البسيطة واما الشكل الثاني
اما ان كان المتصل موجبا فالشرط كما كان في الحمليات وان كان سالبا
فيجب ان يكون الثاني جزئيا موافقا للحملي في الكيفية ومثاله كل ده
وكلما كان اب فلا شيء من ده فكلما كان اب فلا شيء من در وضروبها

ستة عشر الشكل الثالث لا العادم من شرائطها ما قيل من الحمليات
الا انه يجوز ان كانت المتصل سالبة ان يكون الثاني والحملي كلاهما
جزئيتين مثاله كل ده كلما كان اب فكل در كلما كان اب فبعض
دز في الاقتران الكاين من حملي ومتصل استعمالا في العلوم وابعد
عن ان يعلم بالنظر فالشكل الاول خاصية في الانتاج ان ينتج جميع المطالب
المتصل ويكون النتيجة كلية كلي المقدم لا محالة ان كان المتصل كليا
سواء كان كلي المقدم او جزئية ولما اذا كانت الشرطية جزئية كانت
النتيجة جزئية ومقدمها في الكلي والجزئي كمقدم الشرطي واما
السلب والايجاب فالنتيجة كالشرطية دائما ومقدمها كمقدمها في
هذا الشكل وغيره فالضرب الاول من كلية موجبة حملية وكلية المقدم
مثاله كل ح ب وكلما كان ح د ا وبعض ح د ود ينتج فكلما كان كل ب د فه
وضروبها في الكتب البسيط وهي اربع واما الشكل الثاني وهو ما كانت
الشركة في شيء هو موضوع المقدم ومحمول الحملي وخاصية في الانتاج
الضرب كل ح ب واذا كان كل ب د وب د ينتج قد يكون اذا كان كل ح د ب
وهذا الشكل هو ما كانت الشركة في شي هو موضوع المقدم محمول الحملي
واما الشكل الثاني وهو ان يكون الشركة في محمول المقدم ومحمول
الحملي فخاصيته في الانتاج ان ينتج دائما جزئية ولا ينتج الا ان يكون المقدم في
الشرطي كليا سالبا وضروبها ايضا اربع وصورته ما كان الشركة في محمولها ولا بد
في جميع الاشكال من ان يكون الحملية كلية موجبة واما ان الحملية يكون صغرى

ومثاله

ومثاله كل ح ب وكلما كان لا شيء من اب ه د ينتج فقد يكون اذا كان
لا شيء من ح ا ه د ومثال الشكل الثالث ح ب واذا كان كل ح ب ه
فصل الاقتران الواقع بين منفصل وحملي واحد انما يكون هذا اذا
كانت الحملية في الصغرى ويكون موجبة ومحمولها موضوع في الانفصال
كله ويكون الشرطية كلية وعلى قياس الشكل الاول ويكون تاليفاتها
اربعا وينتج المطالب الاربع المنفصل وينتج النتيجة الكبرى في الكيفية
والصغرى في الكمية فالضرب الاول كل اب ودائما كل ب اما ح واما و ينتج
اما ح واما والضرب الثاني كل اب ولا يكون البتة ب اما ح ولما وينتج
كل لا يكون البتة اما ح وعلى هذا في الاقتران الواقع بين منفصل
وحمليات وقد يقع بين منفصل صغرى وحمليات كبرى ويكون
حمليات بعدد اجزاء الانفصال ويكون شيء مشترك لكل حملي مع
كل جزء فيكون جميع اجزاء المنفصل المشتركة من شيء وقد يكون
علمت سبل تاليف الشكل الاول ويسمى الاستقراء التام
كقولك كل متحرك اما ان يكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما ان يكون
جمادا وكل حيوان جسم وكل جسم نبات وكل جماد جسم فاذن كل متحرك
جسم ويجب ويجيء ان يكون المنفصل واجزاءها موجبة والحمليات
كليا فقد يكون على سبيل الشكل الثاني والشرط بين اجزائه
واجزاء الحمليات هو الشرط الكاين بين حمليين في الشكل الثاني ومثاله
كل متحرك اما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا ولا شيء من المعقولات

بنات ولا بجماد ولا حيوان ولا يكون على سبيل الشكل الثالث فصل
في الاقتران الواقع بين متصل ومنفصل جزء تام ينبغي ان يكون
المتصل صغرى والمنفصل كبرى والمنفصل موجبة واحد بهاهـ
كلية واما لم يكن كليتين لم يكن النتيجة كلية ويجوز ان يقول انها نتيجة متصلة
ويجوز ان يقول انها نتيجة منفصلة اما ان جعلت النتيجة متصلة فان
يجعل نقيض غير المشترك فيه من المنفصل تاليا للمقدم المتصل
مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون النهار موجودا
او الليل موجودا فان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا واما ان
جعلت النتيجة منفصلة وهو الاولى جعلت منفصلة من مقدم المتصل
والغير المشترك فيها بين المنفصل فيقول اما ان يكون الشمس طالعة
واما ان يكون الليل موجودا وهي نتيجة القياس المذكور وقياسات
هذا الاقتران مذكورة في الكتب البسيطة في الاقتران
الواقع من متصل ومنفصل في جزء غير تام بحث في الطبع منه
ان يكون محمول الثاني موضوعا في اجزاء الانفصال والثاني كليا
موجبا نتيجة الانفصال على الناس الثاني ويكون نتيجة متصلة منفصلة
الثاني مثاله ان كان هذا الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل ذي عدد فهو اما
زوج واما فرد نتيجة ان كان هذا الشيء كثيرا فهو اما زوج واما فرد
ويكون ضروبه ثمانية لان الانفصال قد يكون كليا وقد يكون جزئيا
والمتصل احد القضايا والاربع وكل اقتران امكن بين حملية وشرطية

فان مثله يمكن بين متصل وبين تلك الشرطية اذا كان جزء الشرطي
متصلا مثل المتصل فيشاركه في تقديره او تاليه مثال ذلك في القياس
الاستثنائي القياس الاستثنائي مولف من مقدمتين احدهما
لا محالة شرطية ذات مقدم وتال والثانية يجوز ان يكون حملية او شرطية
ذات مقدم وتال والثاني يجوز ان يكون حملية او شرطية لكنها
بالجملة توضع احد اجزاء الشرطية او نقيضها فاذا وضع لزوم وضع
او رفع الجزء الثاني وهذه التي يوضع سمى المستثناه والمستثناة
يلزمها النتيجة والشرطية الموضوعة يدل على اللزوم والعناد و
كان موضعها في القياس الاستثنائي شبيها بموضع الكبرى من الاقتراني
اما ان كان حمل الاستثناء من المقدم فيجب ان يستثنى نفي المتصل
عنه لا يقتضيه الا انه لم ينتج مثاله ان كان زيد يمشي فهو يحرك رجله
فان قلت لكن زيد يمشي ينتج فهو يحرك رجله فان قلت لكن زيد
ليس يمشي لم يلزم ان يحرك او لا يحرك رجله واما ان كان
المستثنى من الثاني فيجب ان يكون نقيض الثاني لا غير الثاني و
الا لم ينتج فانك ان قلت زيد ليس يحرك رجله انتج ان زيدا ليس
يمشي وان استثنيتها فعلت لكن زيد يحرك رجله لم يلزم شيء فا
المستثنى من عين المقدم ينتج عين الثاني والمستثنى من نقيض
الثاني نقيض المقدم في الاستثنائي والشرطي منفصل اما ان
كانت ذات ضربين فاما استثنيت عينه انتج نقيض الثاني وانما

استثنيت نقيضه انتج عين الثاني مثاله هذا العدد اما زوج واما
فرد لكنه زوج فليس بفرد ولكنه فرد فليس بزوج ولكنه ليس بزوج
فهو فرد ولكنه بفرد فهو زوج وان كان احد الجزئين او كلاهما
سالبا لم ينتج الا استثناء النقيض كقولك اما ان لا يكون هذا الشخص
حيوانا واما ان لا يكون نباتا لكنه حيوان فليس بنبات فليس
بحيوان وان كانت المنفصلة ذات اجزاء كثيرة متناهية فانها
استثنيت نقيضه انتج البواقي على انفصالها وانها استثنيت عينه
انتج نقيض البواقي ولا تنتج لك عين كل واحد منها الا استثناء
نقيض الجميع لا غيره مثاله ان كل عدد فهو اما زوج الزوج واما
زوج الفرد والزوج او فرد اول او فرد مركب فان قلت لكنه زوج
زوج الزوج انتج فليس كذا ولا كذا فان قلت لكنه لكن بزوج الزوج
انتج فهو اما زوج كذا واما زوج واما فرد كذا واما فرد كذا الى ان ينبغي
حد ثان فيكون على حكم ما قلنا واما ان كانت الاجزاء غير متناسبة فلا
فائدة في استعمالها الا ان رفع الكل لوضع الواحد لدفع الكل لا يفيد لانه
ان كان الغرض هو ما يوضع فموضعه ليس من القياس على انه بديهة
وان كان الغرض ما يروح فذلك غير حاصل عند التصور والتوهم وقد يمكن
ان الاستثنائي المتصل الى الحملي بان يجعل المسمى وسطا كما يقول فيما
يكون مشتركا والمستثنى غير المقدم ان كان هذا انسانا فهو حيوان
لكنه انسان فهو دون حيوان بان يقول هذا انسان وكل انسان

فهو حيوان

فهو حيوان فهذا حيوان واما اذا لم يكن فيه الشركة كما يقول ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود
فيقول هذا الزمان وقت فيه الشمس طالعة وكل وقت فيه الشمس
طالعة فهو نهار فهذا الزمان نهار فان قيل ان الزمان غير مذكور
في الاستثناء قلنا ان القول يتضمن للزمان فكانا يقول ان كانت
الشمس طالعة في هذا الزمان واما المثال مع استثناء نقيض الثاني
وفيما فيه شركة كقولك ان هذا حجرا فليس بناطق لكنه ناطق فليس
بحجر فيقول هذا ناطق ولا شيء مما هو ناطق بحجر فهو ليس بحجر ولما ليس
فيه شركة فكما يقول ان كان الانسان ناهقا فالحمار ناطق لكن الحمار
ليس بناطق والانسان ليس بناهق فيقول عند او رده الى المستقيم
الانسان

قياس الخلف

صورة قياس الخلف من اقتراني
متصل وحملي جميعا والمؤلف من الاقتراني متصل وحملي عرفته في
باب القياسات الشرطية ومن استثنائي يستثنى فيه نقيض الثاني فينتج
نقيض المقدم الذي هو الدعوى كاذبة في مثال هذا في دعوى موجبة
كلية ان كانت كل اب كاذبا فليس كل اب صادقا فكل حب بالاتفاق
صحيح فيجعل هذا مقدمة فقولنا ان لم يكن اب صحيحا فليس كل اب
هو شرطي متصل وهو احدى مقدمتي القياس وقولنا كل حب
حملي وهو احدى مقدمتي القياس وقد علمت في باب القياسات
الشرطية ان هذا على صفة الشكل الثاني ونحن اذا ان كان كل ب

كاذبا فليس كل ا ح اليس لو الجئنا من القياسي قولنا ان كان كل ا ب
كاذبا فليس كل ا ب صادقا واقتصرنا على ان قلنا ليس كل ا ب
وكل ح ب كانت النتيجة من الشكل الثاني ليس كل ا ح فاذا اضيف
اليه هذا الشرطي خرج ان كان كل ا ب كاذبا فليس كل ا ح ثم جعل
هذا مقدما وثانيا فقلنا ان كان كل ا ب كاذبا فليس كل ا ح لكن قولنا
كل ا ح حق باتفاق من الخصم فقولنا كل ا ب كاذب محال فهو اذن كل ا ب
حق وهو الدعوى والاولى فقد بان ان قياس الخلف تبيين الدعوى
بابطال نقيضه بان يلزم النقيض محال وان ذلك يكون بقياسين
احدهما مؤلف من اقتراني من متصل وحملي والثاني من استثنائي
يستثنى نقيض الثاني فيبطل به المقدم فيثبت به نقيض المقدم ولو كان
معلوم اللزوم قولنا ليس كل ا ب ح كقولنا ان كان كل ا ب كاذبا
لكان القياس استثنائيا بسيطا ولكنا احتجنا الى ان بيين
لزوم هذا الثاني لذلك المقدم فيسا بالقياس الذي ذكرناه
والمطلوبات الاربعة كلها الا الكلي الموجب يمكن ان من كل شكل
بالخلف فاما الكلي الموجب فانه يبين من الشكلين الاخرين فقط لانك
اذا اردت ان تبين صدق قولنا كل ح ا بكذب نقيضه وهو قولنا
ليس كل ب ا قلت ان كان قولنا كل ب ا كاذبا فنقيضه وهو قولنا
ليس كل ب ا صادقا وينتج من هذه المناقضة صادق وينتج من هذه
المناقضة وفي مقدمة اخرى مسلمة نتيجة بينة الاستحالة وتلك

المقدمة لا يشاركها من الشكل الاول لان هذا التناقض لا يجوز ان يكون
صغرى لانها سالبة ولا كبرى لانها جزئية ولا يمكن ان يوجد الصد بدل
النقيض وليس ينفع في انتاج المهم واما السالبة الكلية فتبين
في الشكل الاول بان يوجد نقيضه وهي الموجبة الجزئية ويضاف
اليه كبرى فينتج محالا ولا يمكن ان يضاف اليها المقدمة الاخرى وهي
الصغرى فيكون الكبرى جزئية فالسالبة الكبرى يتبين في الشكل
الاول بادخال مقدمة هي كبرى لا غير فاما الموجبات الجزئية فاما
اذا اخذنا نقيضها وهي السالبة الكلية لم يكن ان يضيف اليها مقدمة
من الاصغرى في الانتاج المهم واما السالبة الجزئية فاذا اخذنا نقيضها
في الشكل الاول امكن صغرى وكبرى معا لانه كلي موجب **الخلف**
الشكل الثاني اما الكلية الموجبة فانه اذا اخذ نقيضها وهو
ليس بعض ب ا لم يمكن الا ان يضاف اليها كبرى كلية موجبة لان
الشكل الثاني يجب ان يكون صغرى مخالفة للكبرى ويجب ان
يكون الكبرى كلية السالبة فانا اذا اخذ نقيضها وهو بعض ب ا
لم يمكن ان يضاف اليها الا كبرى سالبة كلية تلاوسي واما الجزئية الموجبة
فنقيضها وهو السالبة الكلية يمكن ان يضاف اليها صغرى وكبرى
لان هذا المضاف اليه في الجزئيتين معا يكون كلية والكلية تصح في
الشكل الثاني صغرى وكبرى كيف كانت اذا اخذ الضد في هاتين
فبطلت لم يجب بطلان الضد فانه يصح ان يكونا معا كاذبين ولكن

لم يصلح ان يكون الا صغرى لانها جزئية والكبرى في الشكل الثاني يجب
ان يكون كلية **الخلف في الشكل الثالث** اما الكلية الموجبة فانها
اذا ثبت واحد نقيضها وهو السالبة الجزئية لم يصلح الا كبرى لان
صغرى الشكل الثالث يجب ان يكون موجبة واما الكلية السالبة
فنقيضها وهو الموجبة تصلح كبرى وصغرى واما الجزئية الموجبة
فنقيضها اذا اخذ لم يصلح الا كبرى لانها سالبة كلية واما السالبة الجزئية
فنقيضها نقيض النتيجة واما السالبة فليس بوجهي من الشكل
الثالث والفرق بين المستقيم والخلف ان المستقيم يقصد من
الاول الامر فيعيس على الشيء الذي يريد ان يبينه واما الخلف فانه يقصد
في الاول لان ينتج شيئا غير المط فاذا بان كذبه عاد وانتج كذب ما هو نسبته
فانتج صدق نقيضه ذلك وبينهما خلاف غير ذلك فلهذا اذا اردت
ان ترد الخلف الى المستقيم عكست القياس فاخذت نقيض المح لعني
النتيجة المحالة واضفت اليه المقدمة الصادقة فتنتج المقدمة الاخرى
وهي المط وهذا هو حد عكس القياس من المح وقرينة بالصادر فانتج لك
نقيضه فهو المط فاذا كان القياس الاقتراني الذي في قياس الخلف من الشكل
الاول سالبا كليا مثال ان كنا اردنا ان نبين انه لا شيء من **ب ا** فاخذنا
نقيض هذا وهو ان بعض **ب ا** فلا بد من ان يكون هذه صغرى والتي
يضاف اليها اما قولنا وكل **ا ح** ولا شيء من **ا ح** لانهما كليتان حتى ينتج
لنا المح فان انتج موجبا لكان بعض **ب ح** واخذنا نقيضها الرد الى

استقامة عاد الى الشكل الثاني وذلك لان نقيضه لا شيء من **ب ح**
واضعنا اليها لا شيء من **ا ح** ان كان سالبا فكان ليس كل **ب ح**
وكان نقيضها كل **ب ح** واضعنا اليها لا شيء من **ا ح** كان انتم الشكل
الثاني واما ان كان المطلوب سالبة جزئية واخذنا نقيضها
وهي الكلية الموجبة فان اضعنا اليها كبرى موجبة او كبرى سالبة
كان بعينه كما قلنا اي في رجوعه الى الشكل الثاني وفيما الاما باحد
نقيضه وهو كل **ب ح** وكان لا شيء من **ج ا** فنتج لا شيء من **ب ا**
وباحد نقيضه وهو بعض **ب ا** وكان لا شيء من **ج ا** فنتج من
الشكل الثاني ليس كل **ب ا** او باحد نقيضه وهو بعض **ب ا** وكان
لا شيء من **ب ا** وكان لا شيء من **ج ا** فنتج من الشكل الثاني ليس
ليس كل **ب ح** او يقول كل **ب ح** وكان كل **ح ا** فنتج كل **ب ا**
ونقيضه ليس كل **ب ا** وكان كل **ح ا** فنتج من الشكل الثاني
ليس كل **ب ا** فان اضيفنا اليها صغرى موجبة جزئية او كلية
فان النتيجة يكون موجبة لان الكبرى موجبة ونقيضها اما
كلية سالبة ان كانت النتيجة موجبة جزئية واما جزئية سالبة
ان كانت موجبة كلية وجميع ذلك يجوز ان يبين باقتران نقيض
النتيجة موجبة جزئية واما جزئية بالصغرى على تاليف الشكل
الثالث لان يكون النقيض والصغرى جزئيين اذ لا يجي من جزئيين
قياس واما الموجب الكلي مثل قولنا كل **ا ب** فانه لا يمكن ان يبين في

الشكل الاول لما ذكر واما الجزئي فيتبين بالشكل الاول وذلك بان يأخذ
نقيضه ولا يمكن ان يكون نقيضه الاكبرى للاول لانه سالب كلي ويجب
ان يكون الصغرى موجبة فلا يمكن ان يتبين برد القياس الى المستقيم
الا في صغرى ونقيض النتيجة وهما موجبتان والشكل الثاني يجب
ان يكون الصغرى مخالفا للكبرى في الكيفية واما رد الخلف الى
المستقيم في الشكل الثاني فانه اذا عكس قياس الخلف الى الاستقامة
يرجع الى الشكل الاول في كل موضع اما الكلي الموجب فلانه اخذ نقيضه
فصار صغرى فيحتاج الى ابطال الصغرى وقد بان ان ذلك للشكل
الاول ولذلك الكلي السالب لان نقيضه ايضا لا يكون كبرى واما الجزئي
الموجب فان نقيضه يصلح صغرى وكبرى فيصلح في الاول والثالث
وكذلك من الجزئي السالب فاذن جميع قياساته يمكن ان يعكس الى
الاول واما الشكل الثالث فان موجباته كلها يتبين في الشكل
الاول وسالباته يتبين في الشكل الثاني اما الموجبات فقد ذكرنا ان
نقيضها في الخلف يكون كبرى واما ان قلنا في الخلف في الشكل الثالث
فيبطلان بالشكل الاول وذلك لان النتيجة يكون سالبة جزئية وابطالها
يكون اما موجبة الكلية ويكون بالشكل الاول وذلك لان النتيجة
يكون سالبة جزئية واما السالبتان فان نقيضها يكون صغرى وكبرى
لا يكون اما موجبة جزئية او موجبة كلية والنتيجة يكون موجبة
جزئية ونقيضه يكون سالبة فيمكن ان يبطلان في الثاني ايضا **فصل**

اعلم

اعلم ان كل قياس يتم بمقدمتين فيكون في كل قياس مقدمتان
وثلثة حدود والنتيجة دائما يكون نصف المقدمة فاذا تبين
المط بمقدمات كثيرة فهناك قياسات مختلفة بعضها يتبين
صغرى القياس المؤلف على المؤلف وبعضها يتبين كثرة وهذه
يسمى قياسات مركبة وقد يكون استثنائيات يقال قد يكون
اقترانيات وليس يقال مركب القياس لما يكون المط والنتيجة
في كل قياس شيئا واحدا بل ذلك يسمى بكثرة القياس واما تركيب
القياس فان يكون القياسات المجموعة اذا حللت الى افرادها
كان ما ينتج كل واحد منها شيئا اخر الا ان نتائج بعضها مقدمات
لبعض وقد اختصرت وربما لم يصرح بها وقد يكون القياس القريب
من المط الاول قياسا من مقدمتين وانما دخلت القياسات لسيتين
المتقدمتين ثم القياس المركب من المط الاول قياسا من مقدمتين
والمداخلة قد يكون موصولا وهو ان لا يطوي فيه النتائج بل
يذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل ج ب وكل ج
وكل ب ده فكل ج د وعلى هذا القياس قد يكون مفصولا وهو
الذي فصلت عنه النتائج فلم يذكر كقولك كل ج ب وكل ه د كل
د فكل ج د في الاستثنائيات التي نظمها المحدثون شرطها
وهو بط لكن هو قياس مركب كقولك ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر والشمس

فاذن الا عشى ينصر واعلا ان كل هيهن لشكل واحد فهو اصعب ابانه
مما يتبين فى اشكال والذي يتبين بضرب واحد من الشكل الواحد
اصعب اثباته من الذي يتبين بضروب والكلي الموجب يتبين بضرب
واحد من شكل واحد فاثباته صعب وابطاله سهل لان نقيضه
يبين فى الاشكال الثلثة وفى ستة ضروب وضده يتبين فى شكلين
فى ثلثة ضروب وابطاله بتسعة اوجه وبينة الكلى السالب لان اثباته
فى شكلين فقط بثلثة ضروب وابطاله بوجهين بضده وهو فى شكل
واحد وبنقيضه ويتبين فى شكلين باربعة اضرب ثم الجزئى
الموجب ثم الجزئى السالب وهو اسهل الجميع اثباتا واصعبه ابطالا
والكلى بالجملة اصعب اثباتا من الجزئى لان الكلى ان صح الجزئى الذي
تحته ولا ينعكس واسهل ابطالا لان ضده ونقيضه معا يبطلانه
والجزئى لا يبطله الا النقيض فى اكتساب المقدمات قد علمت
ان اربعة وان الموجبة الكلية يتبين فى الشكل بان ملحوق وان
لاحق هو ملحوق ايض ومثاله كل ب ح ا فب ملحوق وح لاحق وملحوق
واللاحق فقط وان كانت السالبة الكلية تبين فى الشكل الاول
والثاني اما فى الاول فملحوق واللاحق غير ملحوق واللاحق لكن
ما يكون غير لاحق يكون غير ملحوق لان هذا هو صفة السالبة
الكلية وكان سواء كان غير لاحق او غير ملحوق فانه ينعكس
وتبين ايض فى الشكل الثاني فاعتبر ايض هناك اما السالبة الكلية

فيما اعتبرت ههنا واما الموجبة الجزئية فتبين بلاحق لبعض الشي
ملحوق من الاخر كما يقول بعض ب وكل اج ملحوق وذلك يكون بالشكل
الاول او ملحوق يتبين حتى يكون صورة الشكل الثالث كقولك
كل ب ح وكل ب ا ف ملحوق من ا ح وكل ب ا وبعض ح فاذا عرفت
المحمولات والموضوعات امكنك ان تستخرج الحدود الوسطى بانفسه
وذلك هو اكتساب القياس فليضع الحدين اعنى موضوع النتيجة
ومحمولها وتضع خواصها وحد كل واحد منهما ثم ما لحوق كل واحد
منهما من الاجناس والفصول وفصول الاجناس والاعراض الذاتية
وغير الذاتية العامة لها لجنسها وايض الاسماء التى تحمل عليها الفظ فان
هذا صورة الشكل الثالث ويصح ان يكون الطرفان موجبين ولذلك
الاشياء التى لا يمكن ان يوجد لكل واحد منهما او احدهما ولا يطلب بالعكس
اعنى لا النقل يطلب لا يمكن ان يلحقه الشئ كما ذكرنا فانهما واحد والسالبة
الكلية ينعكس كلية ولا فى الايجاب يجاب مطلقا جميع الان
محمول الشئ وموضوعا به الحقيقة ثم فى الايجاب والاعرف
اللواحق والملحوقات وما يدخل فى الماهية وما لا يدخل فيه وايض
ما هو لاحق بالحقيقة وما هو كاللواحق بحسب الراي المشهور
ويجب ان يطلب هذه الامور كلية فان القياس يكون بها اذا وجد
بحسب لواحق كلية ومسلوبات عنه غير لاحقة له فاعلم انها كك
للحد المطلوب لواحقه وما لا يلحقه اعنى الحد الذي يلحقه وذلك

الجنس ولطلب خواص ذلك الحد الذي تخصه دون جنسه ولا يستعمل
عواحق الاجناس المتوسطة التي هي اجناس لحدهما الاحق للمتحد
الحد بل يكفيك ان ينظر بل الحد لاحق له فان لاحق اللاحق ولا يطلب
ما هو لاحق للطرفين فان للموجبتين في الشكل الثاني لا ينتجان فان كان
المط موجبا كليا فالمط بل شيء واحد بعينه لاحق وملحوق فان وجدا
بعد قياس وان اردنا ان نبين موجبة جزئية كفانا ان نجد موضوعا
لكليهما فان هذا يكون صورة الشكل الثالث وان اردنا ان يتبين سالبا
كليا طلبنا ما فيما لا يلحق احدهما شيء يلحق الاخر فيكون من الشكل الاول او الثاني
واما السالبة الجزئية فتبين بالضرب الرابع من الشكل الاول ويكون
الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية فيكون بيانه بغير ملحوق
من اللاحق لبعض غيره كقولك بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج غير ملحوق
من اللاحق لبعض ج واما في الشكل الثاني فتبين بضربين بشرط ان يكون
ملاحق لبعض الشيء غير لاحق لشيء من الاخر كقولك بعض ج ولا شيء
من ا ح فيكون لاحقا لبعض ب وغير لاحق لشيء من ا ح وكذا العكس
واما في الشكل الثالث فتبين بضروب اوضحها الضرب الثاني السادس كقولك
كل ب ج ولا شيء من ب ا فب هو ملحوق من احد الطرفين غير ملحوق
من الاخر والضرب السادس لا شيء من ب ا وبعض ب ج فيكون ب
غير ملحوق من احد الطرفين وهو ا وبعض ب ملحوق من الطرف الاخر
وهو ج والخامسة كقولك كل ب ا وبعض ليس ح فيكون بعض ب

ملحوقا

ملحوقا من احد الطرفين وهو ا وبعض غير ملحوق من الاخر وهو ح
واما اللواحق لا ينفع فان سالبتين تطلب لاحقا للطرفين فيكون
موجبتين من الشكل الثاني او غير لاحق ولا للطرفين فيكون سالبتين
من الشكل الثاني او موضوعا لمحمول المط وهو غير لاحق للطرف الثاني
فيكون الصغرى سالبة واعلم ان القسمة غير داخلة في اكتساب
القياس دخولا يعتد به فان الحد الاكبر في قياس يكون اما اعم من
الاوسط او مساويا له وفي القسمة يكون الحد الاكبر اخص كقولك
كل انسان حي وكل حي اما ثابت واما ازلي فكل واحد من الناس
الازلي اخص من الاوسط والنتيجة ان كل انسان اما ماس واما
انه فكل واحد المائت ثم ما احدا ما مسلما او كل انسان مائت
او برهان فان احد مسلما نا فالقسمة غير مفيدة وان
بقياس حملي فيكون القياس ذلك لا القسمة او ما استثناء انه ليس
بازلي فيكون بتوسط بين الانسان والازلي سلب عن احدهما
ويحمل على الاخرى وليكن ح فان كان القياس ان كل انسان
ح ولا شيء من ج بازلي فهو في قوة ان كل ح مائت وبالجملة فيكون
القياس غنيا عن القسمة فيكون المط غنيا عن القسمة فصل
في تحليل القياس تحليل القياس هو ان تمن المط وينظر في القول
المسح لمن يد الحد شيئا يشاركه فان وجدت فانظر هل هو محمول له او موضوعه
فاذا فاذا وجدت الصغرى والكبرى وجدت الاوسط وبالجملة

فاذا وجدت قياسا فاطلب اولا المقدمتين دون الحدود واعدد اولا
مقدمات القياس واعرف الصغرى والكبرى بمشاركة النتيجة وبالجملة
فالقاعدة في تحليل القياس هو الاعتبار بالمط فاذا كان المط موجبة
فاطلبه على ترتيب الشكل الاول واذا كانت سالبة كلية ففي الاول و
الثاني واذا كانت موجبة جزئية ففي الاول والثالث والسالبة
الجزئية والاشكال الثلثة وبالجملة فان تحليل القياس انما يصعب
بسبب ما يقع فيه من المركبات وتداخل الاقيسة وحذف احدى
المقدمتين والاقتصار على الاخرى والتحريفات في الالفاظ عما
تعلمه لم يثبت للمقدمات والاسقاط وادخال ما لا يحتاج اليه فكثيرا ما
يقع انا ان كان جـ ح اولما كان ب فهو ر د الصغرى ا ج وربما يقال لان ج
فهو ر د الكبرى فاعتبر مثل ذلك والتمييز بين الاكبر والاصغر انه
اذا كان موضوع النتيجة في المقدمة كان صغرى وان كان محمول
النتيجة كان كبرى ومثال ذلك اذا قال البيان على ان الانسان
جوهر ان الانسان حيوان كان هذا صغرى القياس واذا
قال لان الحيوان جوهر كان كبرى القياس فاذا صادفت
الصغرى فاطلب الكبرى تعرفه ومن جملة النقصانات ما يقال
ان بطلان اجزاء الحيوان الجوهر يبطل الجوهر وبطلان ما ليس
بجوهر لا يبطل به الجوهر فيصح ان اجزاء الجوهر وهذا ينبغي
بان يقال ان اجزاء الجوهر يبطل ببطلانه الجوهر وما يبطل ببطلانه

الجوهر

الجوهر وما يبطل ببطلانه الجوهر فاذن اجزاء الجوهر جوهر وقد قال
بعض الناس ان صورة هذا القياس اجزاء الجوهر يبطل ببطلانها الجوهر
وما ليس بجوهر فليس يبطل ببطلانه الجوهر فهو من الشكل الثاني
ان ليس شيء من اجزاء الجوهر ليس بجوهر على ان هذا الذي نفس النتيجة
بل انما يكون تمام القياس بانه مضاف الى هذا ان ما ليس غير جوهر وكذلك
اذا قلنا ايضا ان كل انسان موجود فالحيوان موجود وان كان الحيوان
موجودا لزم فالجوهر موجود فاذن الانسان جوهر وهذا لازم عنه لا على سبيل
القياس وحين كان هذا القول لزمه شيء بالاضطرار حسبوه قياسا
والقياس وان كان هو ما يلزم عنه شيء بالاضطرار فليس كلما يلزم عنه
شيء بالاضطرار قياسا وقد تقع الخديعة من جهة مشابهة التاليف
للتاليف القياسي من غير استيفاء الشرط كقول القائل زيد مساو لزيد
او المتوهم زيدا يمكن ان يكون اوليا فالغلط في هذا ان الكبرى ليست
بكلية ومما يغلط ايضا الحروف التي تصرف الاسامي مثل في وربما كان اجزاء
من المحمول كقولنا في الدار زيد وربما يوجد مكان الاسم قول ومكان
القول اسم فاحذر ان تظن ان القول المأخوذ مكان الاسم حدود اكثرة
او مقدمات كثيرة وربما يقع في المسامحة التي في اللفظ خلاف كثير
في المقصود ففرق بين قولك اللذة خير وبين قولك اللذة هي الخير
واذا اختلطت القياسات وافردت الحدود فلا تشتغل بان تحل
كلية الى شكل واحد بل ربما كانت من اشكال مختلفة وربما كان اللفظ

في النتيجة غير الذي في المقدمة فاستعمل بالمعنى والقصد وربما يكون
في احدهما اسم في الاخر اسم اخر في احدهما قول وداع انوق بين العدول
والسلب فلا باحد المعدولة على انها سالبة فكثيرا اما باحد الصغريات معدوله
فظن انها سالبة ويستعمل ذلك في حلال العلوم وداع قياس المساواة فهذه
امثلة في تحليل القياس مثال قيل في كتاب النفس لما بين ان جميع القوى
الحيوانية لا فعل لها الا بالبدن ووجود القوى ان يكون بحيث تفعل
فالقوى الحيوانية اذن انما يكون بحيث يفعل وهي بدنية فوجودها
ان يكون بدنيا فلا يقام لها بعد البدن في قوة قولك يعدم مع عدم
البدن فتحليل هذا القياس جميع القوى الحيوانية استثناء فعلها بالبدن
وكل ما كان فعله بالبدن كان تطهه فيه فجميع القوى الحيوانية تشخصها
بالبدن وفي تصحيح الكبرى وحل ما كان فعله بالبدن فهو هم فعله
بشيء آخر وكل شيء هو فعل شيء اخر فتشخصه بذلك الشيء فكل ما كان
فعله بالبدن فتشخصه بالبدن وكل ما كان تشخصه بالبدن فوجوده
في البدن فكل ما كان وجوده في البدن فانه يعدم مع عدم البدن وفي تصحيح
الصغرى كل ما كان تشخصه بالبدن فهو شيء تشخصه بشيء اخر وكل شيء
تشخص بشيء اخر وجوده فيه فكل ما كان تشخصه بالبدن فوجوده فيه
مثل فحصل ا فيه الشكل الاول من اقليدس تلومه ان نعمل مثلثا يتساوى
الاضلاع على خط اب فلنفعل نقطة ا مركزا الدائرة ندير ها على بعد ب ح
كذلك نقطة ب مركزا الدائرة ندير ها على بعد او لنجعل النقطة التي يتقاطع

عليها

عليها الدائرتان نقطة ح ولنصل بينه وبين بخط مستقيم وكذلك
بينه وبين الخط مستقيم فنقول انا قد عملنا مثلثا متساوي
الاضلاع على خط اب برهان ذلك ان خط اب مساو لخط اح لانهما
خرجا من المركز الى المحيط وكذلك ب ا مساو لخط بح وخط اح وبح متساويان
لان كل واحد منهما مساو لخط اب فهو القياس مؤلف من اربعة معانٍ
كلها من الشكل الاول احدها ان خطي اب واح خطان مستقيمان خرجا
من المركز الى المحيط وكل خطين مستقيمين خرجا من المركز الى المحيط متساويان
ينتج ان خطي اب واح متساويان والثاني ان خطي با وبح متساويان
والبرهان عليه كما تقدم والثالث ان خطي اح وبح متساويان لخط اب
والاشياء المساوية لشيء واحد متساوية ينتج ان خطي بح واح متساويان
والرابع ان الخطوط المحيط لشكل ابح متساوية وكل شكل يحيط
به خطوط ثلثة متساوية فهو مثلث متساوي الاضلاع ينتج ان
مثلث ابح متساوي الاضلاع فهذه هي المقاييس الاربعة التي تألف
منها هذا القياس هو على تحليل سائر الاقيسة المركبة مثال ذلك ان كان الولد
شبيه فانه شبيهها لسبب عام لهما وان كان الولد يشبه والديه لسبب
علة لهما فاما ان يكون متساويا واما ان يكون وما لكن ليس والا لكان
لا تسمية الاب فهو مني والاولاد يشبهون والديهم جميعا والذين يشبهون
والديهم قبلهم اصل ومبدأ وهو المشبه لهم لوالديهم فالاولاد لهم
اصل ومبدأ التشبه بوالديهم ثم قال لكنه ليس لسبب دم

الطمثية فهو سبب المني فالقياس مولف من ثلثة معانيس احدها انه ان
كان يشبه والديه فانما يشبههما السبب عام لهما فلا يخلو اما ان يشبههما السبب
المني او لسبب المني او لسبب دم الطمث فيسمح من هذا ان كان الولد يشبه
والديه فهو اما سبب دم الطمث او لسبب المني لكنه ليس لسبب الطمث
فهو اذن سبب المني وهذا في التي قياسان احدهما يصح به الاستثناء
الاول وهو انه لو كان الولد يشبه والديه لسبب الدم لكان لا يشبه
الا الام او كان يوجد المذكر دم الطمث ثم نستثني نقيض الثاني وقياس اخر
وهو فاذا كان الشبه بالوالدين لسبب المني فلكل واحد منهما مني فيستثني
عين المقدم لتليح له عين الثاني وهو ان لكل واحد منهما منيا وان ما القياس
الاخر فتحليله مشابهة الاولاد والوالدين انما يكون لسبب اصل ومبدا له
علم المذكر والانثى واذا كان كك فاما ان يكون الدم او المني لكن لكنه ليس وما
فانه لو كان وما لكان يشبه دايما ابه ولكنه لا يشبه دايما امه فاذن هو المني
مثال قال ان النفس الانسانية انما يتشخص من جملة نوعها باعراض لاحقة
ليست لازمة والا لاشتراك فيها جميعا فكانه قال لو كان تشخص نفس ما من
النفوس الانسانية باحوال لازمة لكان يجب ان يكون جميع النفوس مشتركة
في اللوازم لكنه ليس الامر كك فعلا يستثني نقيض الثاني ويجب عنه نقيض
المقدم وهو انه ليس تشخص النفس لسبب لازم واما انه كيف لزم هذا الثاني
للمقدم فانك تعلم اوليا وقد يكون لزوم الثاني للمقدم بيان الا ان
هذا المكان ليس يحتاج اليه   المقاييس التي ينتج الكليات

ينتج الكلي الجزئي بحد وعكسها المستوي وعكس النقيض ولكن ينتج الاول
بالذات وهذه بالعرض على سبيل اللزوم ومثال عكس النقيض انه اذا كانت
النتيجة كل ب ا كان عكس نقيضه ما ليس او الجزئية الموجبة يستتبع
عكسه وعكس نقيضه واما السالبة الجزئية فليست تستتبع شيئا لانها
لا تنعكس واعلم ان القياس الكلي في الشكل الاول او انما بالفعل على الحد
الاصغر قائم بالقوة على ما شاركه بحسب الاوسط اعني كل موضوع مثله
للاوسط وعلى كل موضوع للاصغر فاذا احضرت هذه الموضوعات في الذهن
الفعل بين قياسات اخرى في الحقيقة كانها القياس الاول لاتصالها به في
الذهن معا فالوجه الاول يكون نتيجة والثاني ملحقة واما في الشكل
الثاني فلا تستتبع النتيجة ما تحتها ولا ما معها الا ان الاكبر بالفعل
غير منقول على الاوسط واما القياسات الجزئية فلا تستتبع شيئا تحتها
كما كان الحال في الكلي وذلك لانه حيث كانت النتيجة كلية كان حكم النتيجة
حكم الكبرى فكان يصح ان يكون ما تحتها صغرى والان الكبرى بحسبانه يكون
وكلية واما اذا كانت النتيجة جزئية فلا يصح ان يقوم مقام الكبرى ولما
التي مع النتيجة فيمكن واذا كانت الجزئية في الشكل الاول لا يستتبع شيئا تحتها
لكم ما عرفت ان يكون الحال في الشكلين الاخرين كك وخصوصا والحكم على
الاوسط غير مبرهن على غير موضوع بالفعل شيئا بالجملة فانما يكون النتيجة
يصح ان يصير كبرى فصل في انساج الصادقة من مقدمات كاذبة
لما كان القياس كالمقدم والنتيجة كالثاني وجب وضع للمقدم وهو

صحة القياس اي صدق مقدماته وصواب تاليفه ان يكون النتيجة
ولا صحة وليس يجب من فساد المقامات وفساد التاليف كذب
النتيجة لا صحة كما ليس يجب من رفع المقدم بطلان التالي مثلا ان
كان هذا الابيض فهو جسم لكنه ما بابيض لا يلزم انه ليس بجسم فاذن يصح
ان يكون من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة لا ان المقدمات او حده
بالاسهوان كانت صادقة لذاتها وعارضة لتلك المقدمات الكاذبة اما
في الشكل الاول فاما ان يكون احدى المقدمتين كاذبة او كلاهما فان
كانت الكبرى وحدها كاذبة بالكل والقياس كلي امتنع ان يكون
النتيجة صادقة وذلك لان يكون ضدها صادقا وينتج ضد تلك
النتيجة صادقا فلا يصدق النتيجة الاولى واما ان كانت الصغرى
كاذبة فالكل امكن ان ينتج صادقة ومثاله ان يكون في د ب نوعين تحت
جنس واحد وليكن ا فيكون ب الحد الاصغر والحد الاكبر فيكون حمل ا
على ب لذاته صادقا فاذا قيل كل ب ج وكان كاذبا فقيل كل ج ا صدقا نتج
كل ب ا وفي السالبة اذا كان ج د ب غيرهما من او كان سلب ا عن ب صادقا
في ذاته فقيل كل ب ج فكان كاذبا ولا شي من ج ا نتج لا شي من ب ا والنتيجة
صادقة مع كذب الصغرى ثم اعتمد هنا في الوقوف على ضروب هذا الشكل
والشكلين الاخرين فلزوم الدور بيان الدور هو بوجيه النتيجة
وعكس احدى المقدمتين فينتج المقدمة الثانية مثل قولك كل ج ب ا
فينتج كل ج ا فاذا الحد ب كل ب ا حتى يكون عكس الكبرى ا ينتج كل ج ب

وان

وان اخذ كل ب ج حتى يكون عكس الكبرى وكل ج ا ينتج كل ب ا وانما
يكون اذا كانت الحدود في المقدمات متعاكسة متساوية تنعكس
فلا تتغير الكمية وذلك في الموجبة مثل قولنا كل انسان متفكر فكل
ضحاك فكل انسان ضحاك واينه ضحاك متفكر وا ندرط كل متفكر
ضحاك حتى يكون منعكسا بعضها الى بعض واما في السالبة فالعكس فيها
ان يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب غير عنه كما كان
في الايجاب خاص الايجاب على الموضوع فلا يوجب عن غيره ومثال
هذا لا شي من الجوهر بعرض فالعكس الخاص الذي هو هنا لا شي من العرض
بجوهر ويلزم ما قلنا وهذا كما كان يلزم عكس مقدمه فهو يلزمه
المقدمة ايضا واما الحرو ته السالبة فكقولنا ليس بعض ج ا وعكسه
ما ليس بعض ا فهو ج وان كانت احدى المقدمتين منعكسة دون
الاخرى كانت هي التي ينضم الى النتيجة في انتاج الاخرى ولا كما فا
ويتمثل مثالا في الشكل الاول وعليك ان تستقري الضرب هذه
فيه من سائر الاشكال فالضرب الاول من الشكل الاول انه مقدمه
انعكست ايضا مع النتيجة المقدمة الاخرى لكن ان كانت المعكوسة
كبرى نعت كبرى في القياس والصغرى تقسب صغرى في القياس
الثاني فان كانت الكبرى سالبة كقولنا ولا شي من ب ا وعكسه الذي
يخص هذا الموضع ان كل ما ليس ا فهو ب وانت تعلم انه اذا كانت الكبرى
سالبة كانت النتيجة سالبة الا يمكن ان يكون النتيجة صغرى لان

النتيجة سالبة والصغرى في القياسات بحيث يكون موجبة
فيعدل من السلب الكلي الى العدول فيقول كل ما هو ج ليس ا فهو ب
فكل ج ب فالبيان الدوري في الشكل الاول للموجبات لا يخرج من
الشكل الاول حقيقة او الحنا لا واما السوالب فقد يكون البيان
من الشكل الاول كما ذكرنا ولكن يحصل كانه من الثالث لانك اذا قلبت
المقدمة السالبة فقلت كل ما لا يوجد فيه ا يوجد فيه ب فقد
جعلت ا د ب محمولين واما الشكل الثاني فانك اذا استقريته
كان البيان فيه من الشكل الاول عند التحصيل وان كان من الشكل
الثاني واما على الوجه الذي يحصل في الشكل الثالث واما في الشكل
الثالث فانه يمكن ان يكون البيان الحقيقي بينه وان كان يحيل
انه في غيره مما كان من هذا الشكل تبيين بالرجوع الى الاول فيحتاج
الى عكس النتيجة فان بيان الدور فيه اما ناقص واما معدوم او
كان من شرط بيان الدور ان يكون بعكس مقدمة اذا اضافها
الى النتيجة **فصل** في انعكاس القياس عكس القياس هو ان ياخذ
مقابل النتيجة اما نقيضها او اما ضدها ويضاف الى احدى المقدمتين
وينتج مقابل المقدمة الاخرى ومن الضرورة ان يقابل النتيجة
اذا اجتمع لاحدى المقدمتين ابطلت الاخرى والا فان كانتا تبقى
فالنتيجة لم يبطل لان الحكم في احد المتقابل بالتضاد والتناقض
مختلف فلنضع مثالا من الشكل الاول ليكن كل ج ب وكل ب ا

فالنتيجة

فالنتيجة كل ج ا فاذا اخذنا الضد وقلنا لا شيء من ج ا وكان
كل ب ا ينتج من الثاني لا شيء من ج ب وكان كل ج ب فاحدا الضد
وانتج ضد الصغرى وان اخذنا النقيض انتج الصغرى ويكون
ايضا بالشكل الثاني فان اضعنا نقيض الصغرى فقلنا لا شيء من ج ا
ليس كل ج ا ب ينتج من الثالث ليس كل ب ا فاذن لا سبيل الى انتاج
مضاد الكبرى لانه لا يتم الا بالثالث والثالث لا ينتج عاما كليا واما اذا
ما تليت ضروب المقاييس في الاشكال الثلثة وجد ب العكاسات
القياس من الشكل الاول يكون الى الثاني والثالث لكن اذا ابطل
الكبرى كان من الثالث او الصغرى كان من الثاني واما في الثاني
فانه يبطل صغراه بالاول وكبراه بالثالث وفي الثالث يبطل
صغراه بالثاني وكبراه بالاول **في القياسات من مقدمات**
متقابلة هذا القياس هو قياس مولف من مقدمتين مشتركتين
في الحدود يوجدان مختلفين بالكيف يروح له بل الاسم في
بعض الحدود حتى لا يفطن للحيلة فيه مثلا يوجد الانسان
مرة انسانا ومرة بشرا فينتج ان الشيء ليس هو ذلك الشيء وهذا
ليستعملها المغالطون على سبيل السكست وربما استعمل في
الجدل لان يتسلم من قول ينتج من اصول اخرى فيوجد النتيجة و
نقيضها الاول على القول المسلم ويعمل قياس من متقابلين ينتج
ان الشيء هو وليس هو مثال هذا ان يقول كل انسان ناطق

ولا شي من البشر ناطق نلح من هذا الاشي من القياس ببشر و هذه
القياسات لا يمكن ان يكون في الشكل الاول فانه يحسبان باحد
شيا و وحدا على انه شي ما ن لم له الحلية فلا يمكن هذا من الشكل
الاول فانه باحد في الثاني الموضوع كشين والمحمول واحدا و واحد
في الثالث المحمول كشين والموضوع واحد في المصادرة على
المط الاول المصادرة على المط الاول هو ان يجعل المط نفسه مقدمة
في قياس يراد فيه اثباته بكن يقول كل انسان بشر وكل بشر ضحاك
والنتيجة شي واحد ولكن ابدال الاسم احسالا التوهم المخالف
فانه مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل اسمها فالمقدمة الاخرى
يكون طرفا بامعنى واحد اذا اسمين مترادفين كقولنا الانسان
بشر و هو كقولنا الانسان انسان اذا كانت المصادرة على المط
الاول قياس واحد واما في الاكبر فانما يقع ذلك في قياسات مركبة
سالبة بان يكون يحسن بعدية تلك المقدمة انما ابحث
لقياس بعض مقدماته المط نفسه و كلما كان العبد كان
من القول اقرب مثل الشكل الذي في كتاب اقليدس ان الخطوط
متوازية اذا وقع عليها خط قاطع كانت الزوايا و كذا و كذا من
مقدمات برهان ذلك ان الخطين اذا وقع عليهما خط فيصير الزاويتين
اللتين من جهة واحدة معادلتين لقائمتين لم يلتقيا وهذا
موضوع في مصادرات اقليدس فانه لا اجل ان يبقى هذا بان

يقول لانها ان التقيا كانت مثلث من الخطين والخط الواقع وكانت الزوايا
الثلث اعظم هف فاذن يلتقيان فقد صادر على المطلب الاول
من حيث لا يشعر لان يكون الزوايا في المثلث اعظم من قائمتين انما
يتبين بعد صحة كون زوايا الخطوط الثلثة تلك الاحوال فيكون
عرف شان الزوايا في الخطين زوايا المثلث وبيان المثلث بها فيكون
عرف شان الزوايا في الخطين زوايا المثلث وبيان المثلث بها فيكون
استعمل كون زوايا الخطين مع الخط الواقع عليهما مقدمة في بيان نفسه
فتامل انه كيف يمكن في كل شكل **فصل في انه كيف يمكن ان يقع**
في شي واحد علم وظن متقابلان اعلم ان الانسان الواحد قد
يعلم الشي بعلم لا يخصه بل يعمه وغيره ويجهله فيما يخصه فلا يعلمه
النسبة او يعتقد في خاصته رايا او ظنا باطلا وهو لا يشعر وقد يعلم
الانسان شيا على وجه ويجهله على وجه والسبب في ذلك ان يعلم
الكلي ويجهل جزئيا تحته او يكون عند العالم ذلك الجزئي بالقوة
تحت ذلك الكلي او يكون يجهل النتيجة بسبب جهله ملزومها
عن المقدمات التي عنده وقد كان بعض المغالطين غالب سقراط
بان قال له ان المط عندك بالقياس معلوم او مجهول فان كان
معلوما فالطلب مح وان كان مجهولا فكيف يعرفه اذا وجدته
وهل يكون ان يظفر بالاثر من لا يعرف عينه فنص في ذلك سقراط
واعتمد فلك اراه شكلا من اقليدس و يبرهن عليه ولم يعلم

ان الشبهة بعلمنا فيه فان الشبهة في ذلك الشكل كالشبهة في جميع
المجهولات والنحو فلاطون الحان قال بان العلم تذكر والجواب عن هذا
ان المعلوم لو كان معلوما من كل جهة لما كان يطلب ولو كان مجهولا
من كل جهة لما كان يطلب ايضا فهو معلوم لنا من وجه مجهول من وجه
واحد فاحد الوجهين هو انه مقصود والثاني انه معلوم لنا التصديق
بالقوة وانما هو مجهول لنا من حيث هو مخصوص بالفعل واو قد
سبق منا العلم بان كل ما هو كذا فهو كذا سطرة القول او حس او غير
ذلك من الوجوه فقد احطنا بالقوة علما باشيا كثيرة فلما شاهد
ما بالحس بعض تلك الجزويات من غير طلب فانها في الحال يدخل بالفعل
بحسب العلم الاول وهذا كالذي من وجه مثال الايقاف فاما تعلم
المط بالتصور اولا كما لا يعلم الايقاف بالتصور اولا ويعلم ما قبل المط
مما يوصل الى معرفته بالتصديق كما يعلم الطريق قبل معرفة
مكان العبد الابق فاذا سلكنا الى المط وكان عندنا منه تصور
وطريق موصل اليه وانتهينا اليه فلابد ان يكون قد ادركنا المط
كما اذا سلكنا الطريق الى الابق وكان عندنا منه تصور سابق
له وطريق موصل اليه فاذا انتهينا اليه عرفناه ولو انا كنا لم نشاهد
الابق البتة وكان تصورنا علامة كان يكون على تلك العلامة
فهو الغنائم الصم الى ذلك علم واقع لا يكتسب بل اتفاق المشاهدة
او يكتسب وطلب وامتحان وتعرف فوجدنا تلك العلامة على عبد

لتلك
علمناه ابقا فيكون العلامة كالحد الاوسط في القياس وافضا ما
العلامة فهو ا بعينها في عند لحصول الصغرى عنه نادعلمنا بان كل
من ب تلك العلامة فهو ا بعينها لحصول الكبرى فوجبا عندنا
وهذا الابق ايضا لم يكن معلوما لنا من كل وجه والا ما كنا نطلبه
فانه كان معلوما لنا من جهة التصور ومجهولا من جهة المكان
فيحق طلبه من جهة ما هو مجهول لنا من جهة ما هو معلوم فاذا
علمنا وظفرنا احدث لنا بالطلب علم فيه لم يكن وانما احدث
باجتماع بين العلمين احدهما السبيل وسلوكها اليه والثاني وقوع
الحس عليه كذلك المطلوبات المجهول يعرف باجتماع شيئين احدهما
شيء متقدم عندنا وهو ان كل ا ب وهو نظير السبب الاول
في مثال الابق والثاني امر واقع في الحال وهو معرفتنا ان ج ب
بالحس وهو نظير السبب الثاني مثال الابق وكما ان السببين
هناك موجبان لادراك الابق فكذلك السببان هاهنا موجبان
لادراك المط وليس ما هو ورد عليه سقراط ان كل ما لا يعلم فلا
يعلم اذا اصيب يسلم بل كل ما يجهل من كل وجه فلا يعلم اذا اصيب
وهذا مثال اخر حقا وهو ان الانسان يعلم ان كل اثنين هو عدد
زوج ولا يعلم ان الاثنين الذي في يدي هو زوج او ليس بزوج
فهو عاطية فرد الا انه لا يعلمها اثنين وعندنا يعلم اثنين ليس
يخطر بالبال ان كل اثنين زوج وهذا الجهل لا تناقض فيه وذلك لانه

انا علمنا ان كل شي يكون اثنين فهو زوج ولم يعلم كل اثنين زوجا وبهما
علم ان هذا الشي اثنان علمنا انه ج انه زوج بعلمه الاول الكلي فيكون
هذا علما كليا لا انا قصه الجهل الجزوي بالجملة فان كل اثنين علمناه او لم
يعلمه زوج علمناه او لم يعلمه وكل اثنين علمناه فانا نعلم انه زوج وما
اشبه ا كتاب المجهول بان نسبة رجلا يعرف اسمه ويجهل عينه برجل
يعرف اسمه وقد يكون ان يعلم الشي بالقوة ويجهل بالفعل بان
يكون ليس انما يعلم المقدمة الكبرى الكلية بل الصغرى ايضا ولا
يعلم النتيجة وذلك لان العلم بهما شي غير العلم بالنتيجة ولكنه
علة للعلم بالنتيجة وليس علة كيف اتفق بل اذا اقترنا بالفعل
عند الذهن فاما اذا كانا معلومين على الافتراق ولم يخطر بالبال
معا يوجهي نحو النتيجة فلت علة بالفعل فلا يلزم معلوم لها وهو
العلم بالنتيجة بالفعل مثل ان يكون انسان يعلم ان كل بغلة
عاقر علما على حدة ويعلم ايضا ان هذا الحيوان بغلة ويراه منتفخ
البطن فظن انه حامل ولو اقترن عنده العلمان معا لما كان يظن هذا
الظن وقد يمكن ان يتناقض الفكر والوهم فان الوهم يتبع الحس
وكل شي يخالف المحسوس فاما ان تمنع الوهم وجوده واما ان يجعل
وجوده على نحو وجود المحسوسات فلهذا ما كنا نعقل ان الكل
منتاه الى خلاء ولا الى ملا لكنا نتوهم ملاء او خلاء بلا نهاية ونعقل
ايضا ان للكل مبدا غير مشار اليه ولا في مكان ولا هو في الجهة لكن

الوهم يوجب وجوده على احد هذه الاحوال اليه فصل في الاستقراء
والتمثيل وغير ذلك ههنا اصناف من الاحتجاجات يشبه
بوجه ما حجة الصورة القياس ويجب ايرادها جملة في هذا
الكتاب واحدها يسمى الاستقراء وهو الحكم على كلي لما وجد
في جزويات الكثيرة كما نحكم على كل حيوان بانه يحرك عند المضغ
فكه الاسفل لان الثور والفرس كذلك وربما اختلف فيما لم يحس كالتمساح
والاستقراء غير موثوق به في اكتساب اليقين والمتيقن موضوعات
البينين له الحكم كالكلي المحمول والمسلوب يكون مثل الطرف الاكبر وتلك
الموضوعات كالطرف الاصغر والكلي المحكوم عليه كالاوسط فيكون
قد بين باحد الطرفين وجود الطرف الثاني للاوسط ويكون ما حقه
ان يكون حدا اصغر قد صار اوسط وحقه ان يكون اوسط قد صار
اصغر فليكن مثلا الحد الاصغر وهو ج انسان وفرس وبغل والحد
الاوسط فهو ب حيوانا طويل العمر والحد الاكبر وهو ا قليل المرارة
فان اردنا ان نستعمل هذا على سبيل الاستقراء تبينا ان كل طويل
العمر قليل المرارة قلنا الاوسط اصغر والاصغر اوسط وحفظنا الاكبر
بحاله فقلنا كل حيوان طويل العمر فهو اما انسان او فرس او بغل
ثم قلنا وكل انسان وفرس وبغل هو قليل المرارة فكل حيوان طويل
العمر اما انسان او فرس او بغل ثم قلنا وكل انسان وفرس وبغل
هو قليل المرارة والاستقراء انما يضطر اليه في انتاج المقدمات

التي ليس من مجموعها وموضوعها واسطة وانما يبين لموضوعات
الموضوع فانه اذا كان هناك وسط كان وجب البيان بالقياس
بتلك الواسطة لا الاستقراء فقد بان من هذا ان استقراء
يخالف القياس من جهة ان الشيء الذي يجب ان يكون القياس
حدا اصغر نصيه الاستقراء اوسط فتبين ما يجب ان يكون
حدا كبرى الاوسط لو كان قياسا وفي القياس لا يكون هكذا و
ايضا القياس اقدم وابين بالطبع والاستقراء فابين واعرف
عندنا وكثيرا ما يكتسب الاوليات بالاستقراء واما التمثيل
فهو الحكم على غائب بما هو موجود في مثال الشاهد وربما
اختلفوا في نص ما يكون الممثل به المشترك فيه علة الحكم
في الشاهد لاجل ما هو شاهد وربما كان المشترك معنى كليا
ينقسم الى حدين فيكون الغائب والحاضر احد الحدين ويكون
ههنا خلاف غير ما ذكرنا على ما يفصل هذا اذا كان الحكم كليا واما
اذا كان الحكم جزئيا جزئيا كان المثال قياس من الشكل
الثالث مثلا والبيت جسم والبيت محدث فبعض
الجسم محدث وهو صحيح وانما يكون صحيحا اذا طلب نتيجة
كلية واهل زماننا يعرفون التمثيل قياسا ويسمون المحكوم
عليه فرعا والسماء اصلا واما الشيء كا فيه معنى عله مثال هذا
ما يتمسك به كلموا الوقت في اثبات الحدوث للسماء قياسا

على حلوب البيت

على حلوب البيت فاحد واما سموه اصلا كالبيت وحصول صفات
له كالست وكفنا منه بنفسه وكونه جسم مصورا او وجوده فقالوا
ليس حدوثه لانه موجود والا كان كل موجود حادثا ولا لكونه ايضا الا لكنا
فاذن هو لانه جسم مصور فهو محدث فالسماء محدث وانت تعلم
ان يحصل المجهول بمثل هذه السابات غير موثوق به فربما يكون
في بعض الامور مطردا ولا يؤمن ان يكون في بعضه غير مطرد
وهب ان الامر كذلك ما الذي وهم على ان كل حادث له سبب او ان الاسبا
لا يصح ان يتسلسل الى غير نهاية والسلب في هذا ان لزوم
هذه النتيجة ليس عن صورة القياس كما عرفت فلينظر عن
هذا البيان من المثال بعينه فربما يكون الحكم على الذي اخذناه
ايضا اصلا ليس من قبل السبب بل ربما يكون ذلك الحكم لاجل
انه بيت وليس يشارك البيت في حقيقته شيء اخر وايضا فان
احصار صفات البيت حتى لا يشذ عنها شيء مما يحتاج فيه الى بيان
ولو كان لهم بيان لما احتاجوا الى هذه التشخط والعجب انهم
يقولون انه لو كان للبيت صفة اخرى لكنت نعرفها يشبهها بقبل
قايم نصب المعين وانت تعلم ان المسل ذا كان بالحداء نبصره
كل من يكون بحذائه وصفات الشيء وقد يخفي بعضها على بعض
الناظرين وربما يكون الاختلاف في لا من افراد صفات البيت بل من
تركيب صفة في صفة وهذا لم يشتغل به احد ولا سبيل الى الاستقصال

بكا انا اذا احدنا بليه وسبق كان الحكم المجتمع منهما غير حكم كل واحد منهما
والرابع ان كل واحد من هذه الصفات ربما ينقسم الى اقسام يختلف
بكل واحد من الاقسام حال الشيء المشترك في الصفة الكلية فتمثيل
هذه الاشياء يعلم ان طريق التمثيل غير موثق في افادة اليقين وان كان
عند القوم حسنا ثم احسب الامر في هذا المثال بعينه كما قيل فمن
يدري ان الحكم مستمر في جميع المواضع ومن جملة ما يسمى القياس
الضمير وهو قياس تذكر صغراه فقط وتطوى الكبرى اما لظهورها
او للاستغناء عنها كقولك في التعاليم خط اب واح خرجا من المركز
الى المحيط فهما اذن متساويان فقد حذفت الكبرى واما الاحقاد [?]
كذب الكبرى اذا صرح بها كلية كقول الخبط في هذا الانسان يطوف
بالليل فهو اذن مخلط ولو صرح بالكبرى لعلم ما كان بحيث هذه النتيجة
ومن جملة ما يشبه القياس الراي وهي مقدمة كلية محمودة في ان كذا
كاين او غير كاين وموجود او غير موجود صواب او غير صواب ويوجد وانما
في الخطابة موجود واذا اخذ بها قياس ففي الاغلب يراد تلك المقدمة
على انها كبرى ويطوى الصغرى كقولنا الحساد يبغضون والاصدقا
يفرحون ومن جملة الدليل وهو في هذا الموضع قياس اضماري حده
الاوسط شيء وجد في الاصغر ذاتا سعه [?] وجود شيء للاصغر دائما كيف
كان يكون على نظام الشكل الاول لو صرح بمقدمته في مثال هذه المراة
ذات لبن فهي ذات قد ولدت وربما يسمى القياس نفسه دليلا وربما

يسمى

يسمى الحد الاوسط ومن جملة العلامة وهو قياس اضماري حده الاوسط
ما اعم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمته كان قياسا منتجا من موجبتين
في الشكل الثاني كقولك هذه المراة مصفارة فهي اذن حبلى فانك
لو صرحت بمقدمته كانت صورته هذه المراة مصفارة والحبلى مصفارة
واما اخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمته كان الشكل الثالث كقولك
الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا وصورته لو صرحت بالمقدمتين
الحجاج شجاع والحجاج ظالم ومن جملة القياس الفراسي وهو شبيه
بالدليل من وجه الحد الاوسط فيه امر يوجد للانسان المتفرس
فيه وللحيوان اخر غير ناطق ويعتقد ان من تلك الهيئة انما تنبع [?]
مزاجا فيتبعه ما ويكون حدوده اربعة كحدود التمثيل مثل زيد
والاسد وعرض الصدر للموجود فيهما وهو مسلم والشجاعة الموجودة
للاسد وهي مسلمة وللزيد بالحجة فيقال ان زيدا عريض الصدر
شجاع لان الاسد عريض الصدر وشجاع

المقالة الثالثة من المنطق في التسليم البرهان ويشتمل على ما بين الباب الاولى البرهان

فصل كل علم يكتسب بفكرة او حاصل يعني اكتساب
فكري قسمان احدهما التصور والاخر التصديق والمكتسب
بالفكرة من باب التصديق يحصل بقياس ومن باب التصور بالحد
والرسم وعدد الصناعات القياسية بحسب عدد المواد وهو البرهان
والجدل والخطابة والسوفسطائي والشعري لكن السوفسطائي

في البرهان

والشعري من حملها لا الفعل ان مجهولا من معلوم والبرهان في الجملة
ما يكون مولفا من يقينيات لانتاج يقيني واليقين هو ان يتصور
ان الشيء كذا ويتصور معه بالفعل او بالقوة القريبة من الفعل
انه لا يمكن ان لا يكون كذا واليقين بالحقيقة تابع لهذا التصور
الثاني لانه هو بعينه واليقينيات اما اوليات واما تجربيات
واما محسوسات واما متواترات وكل هذا يدخل في البرهان وما
سوى هذه المقدمات مما عددنا فيما تقدم فلا يدخل في البرهان
وكما ان التصديق بالشيء يتفاوت بحسب المقدمات فكذلك
التصور ايضا متفاوت بالحد والرسم فان الحد اقوى من الرسم
والرسم والحد هو الدال على المهية والمعنى بالمهية كمال حقيقة
الشيء التي بها هو ما هو والتصديق سعة لا محالة تصور فان
معاني الالفاظ المفردة متصورة غير مصدق بها وكذلك
الالفاظ المركبة التي تركيبها تركيب تقييد والاقوال الجازمة في وجودها
وعدمها في الاعيان كما هو متصور في النفس اي كما حصلت منه صورة
معقولة من نسبة او جعلت بين احد بها في النفس كذلك الحال
في الوجود والاعيان والوجه ما في نفس الامر وكل تعليم وتعلم
فتعلم قد سبق الاشعار ما يتأمل سمعا ذاتيا حتى الصناعات
ايضا فان النجارة انما ان يتعلم بعد سبق المعرفة بالحسب والمنشار
وما يجري مجراها والتعليم والتعلم الذهني انما يكون بعد قول

المراد بالمهية

قد يتقدم مسموع او معقول وبحسب ان يكون ذلك القول
المعقول او لا يعقل الوجه يؤدي الى العلم ما بعده ان لم
يكن بالفعل فبالقوة وفي التصديق يتقدم معلومات
بينه تصور المطلوب وتصور القول الذي يتقدمه في المرتبة
والتصديق بالقول الذي يتقدمه في المرتبة واما التصور
فيجب ان يتقدمه تصور اجزائه الحد والرسم لا غير والشيء
الذي اذا وقع التصديق به كان تصديقا بالقوة شيء اخر
فهو اما بلزوم كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فان وجود الشمس طالعة هو يلزمه وجود النهار واما معاندة
والمعاند اذا علم بالفعل كان ذلك علما بالقوة بمعاند اما
برفعه عند ذلك او لوضعه عند رفع وذلك من شرطيات
منفصلة اما كلي فوقه واما جزوي تحته او جزوي معه فان الكلي
اذا علم وجود حكم عليه كان ذلك علما بالقوة بالجزوي الذي
تحته بطريق القياس والجزوي اذا حكم عليه كان ذلك ظنا بالقوة على الكلي
الذي فوقه ذلك يكون بالاستقراء والجزوي اذا علم وجود
حكم عليه ظن بالقوة انه كذلك في جزوي يشاركه في معنى وذلك
بالتمثيل والعلم بان الاوسط موجود للاصغر ليس علما بالقوة
بان الاكبر موجود له اذا كان مجهولا فان كون الاصغر ليس
درجا في كون الاوسط للاصغر ولكن اذا فرضت حد الاكبر

اوسط واصغر وكان الاوسط حاصل الوجود للاصغر ولنت تنظر
هل الاكبر للاوسط المستلزم منه الاكبر للاصغر فانه اذا بان انه
للاوسط بان في الحال انه للاصغر ايضا من دون سبق زماني بل ذلك
فيكون العلم بوجود الاكبر للاوسط والاوسط للاصغر علما بالقوة
القريبة من الفعل بوجود الاكبر للاصغر **فصل** المطالب بالقسمة
الاولى ثلثة مطلب هل ومطلب لم ومطلب ما ومطلب ما ينقسم قسمين
احدهما طلب معنى الاسم كقولك ما الخلاء وما العنقاء والثاني طلب
حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان ومطلب هل قسمين
احدهما كقولك هل الشيء موجود او ليس بموجود وهذا هو الهل
البسيط والثاني ان يقال هل الشيء موجود كذا او ليس بموجود كذا
كقولك هل الانسان موجود ناطق وهو الهل المركب ومطلب لم ايضا على قسمين
احدهما طلب علة الاعتقاد لقول التصديق به في قياس ينتج مطلوبا
والثاني علة الامر في نفسه وعلة وجوده في نفسه ومطلب لم هو
بالقوة ايضا مطلب ما لانك اذا قلت لم ح ب فكان ما السبب في ان
ح ب واما الوسط فان ح ب الا انه مطلب لم بالقياس الى النتيجة
ويكون بالفعل ومطلب ما بالقياس الى حد الاوسط ويكون بالقوة
ومطلب اي داخل تحت هل المركب ومطلب ما الذي هو بحسب
الاسم متقدم على جميع المطالب ومطلب ما الذي بحسب حقيقة
الذات فهو متاخر عن مطلب هل البسيط فان شرح الاسم

المطالب بالقسمة الاولى مطلب هل ومطلب لم ومطلب ما

يجوز ان يكون لمعدوم الذات واما طلب ما حقيقة الذات
واما طلب ما حقيقة الذات فهو متاخر عن مطلب هل البسيط
فان شرح ذلك لا يصح الا بعد اثبات الذات وهو بالحقيقة الحد
ما لم تثبت الامر كان ذلك شرحا الاسم فاذا جعلت وجوده
كان حد الحقيقة الذات وحدودها يوضع في اوائل العلوم
وضعا ويبين وجوده في ذلك العلم انما يكون التحديد بل كان
على سبيل شرح الاسم لا على سبيل تحديد الذات واذا ثبت
كان شرح الاسم حدا له فطلب ما بحسب الاسم معرفة وبحسب
حقيقة الذات علم كان الحس معرفة والعقل علما واما
مطلب لم فانه على كل حال متاخر عن مطلبي ما وهل ذلك
مطلب العلم بحسب الاعتقاد وربما كان متقدما عند المعتقد
على مطلب اللم بحسب الامر في نفسه كثيرا ما يتفق ان يكون الحد
الاوسط في القياس وهو علة الاعتقاد علة الامر في نفسه **فصل**
ونقول ان لكل واحد من الصناعات وخصوصا النظرية مبادي
وموضوعات ومسائل المبادي هي المقدمات التي منها يبرهن
تلك الصناعة ولا يبرهن عليها في تلك الصناعة اما لوضوحها واما
لجلالة شانها عن ان يبرهن عليها فيها وانما يبرهن في علم فوقها واما
لدنو شانها عن ان يبرهن في ذلك العلم بل في علم دونه وهذا قليل
والموضوعات هي الاشياء التي انما يبحث في الصناعة عن احوالها

البها والعوارض الذاتية لها والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض
ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه وعوارضه وهي المشكوك فيها المبحوث
عنها في العلم والمبادي منها البرهان والمسائل البرهان والموضوعات
عليها البرهان والعرض فيما عليه البرهان الاعراض الذاتية والتي
لاجل ذلك هو الموضوع والذي منه هو المبادي وبالجملة فالعلوم
لها مقدمات لها مبادي ولها مسائل يتبين في ذلك العلم الكل
للمبادي والمسائل موضوع ومحمول والعرض في هذا الفصل
ان تبين محمولات المبادي ثم يتكلم في الموضوعات ثم في المسائل

فصل الكلام في المبادي والمقدمات المبادي على وجهين
اما مبادي خاصة بعلم مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم الطبيعي
واعتقاد امكان انقسام كل مقدار الى غير النهاية للعلم
الرياضي واما مبادي عامة وهي على قسمين وما عامة على
الاطلاق لكل علم كقولنا كل شي اما ان يصدق عليها الايجاب
او السلب واما عامة لعدة علوم مثل قولنا الاشياء المتساوية
لشي واحد متساوية فيشترك فيه علم الهيئة وعلم الحساب
وعلم الهيئة وعلم الحروف وغير ذلك ثم لا يتقلدي مالم تقدير
اذ المسافرة لا تنفاد يعني ما هو كم او ذو كم والمبادي التي موضوعها
بنا موضوع الصناعة او انواع موضوعها او اجزاء موضوعها لها
او عوارضها الخاصة فهي المبادي الخاصة بالصناعة كانت محمولاتها

خاصة

خاصة بالموضوع او بجنسه مثل المساواة واللامساواة في مقدمات
في الهيئة سنة والعدد وان كان استعمالها في الصناعة بخصها
بها الان المبادي في الهيئة سه مساوي مقدار وفي العدد مساوي
عدد وكلاهما خاص بالصناعة ومعنى الصناعة العلم الذي يتكلم
فيه والمصادر في مقدمات من العلم الطبيعي والحلق على ذلك
الوجه بعينه فان المساواة غير خاصة بموضوع الهيئة سه
ولا موضوع الحساب ولا المصادرة ايضا لموضوع العلم الطبيعي
لكن ان كان محمولين على موضوع العلم او نوع من موضوعه
او جزء من موضوعه في المبادي كانت المبادي خاصة كقولنا
كل عدد زوج ينقسم بمتساويين والمنقسم بالمتساويين
خاص بجنس موضوع الزوج فان قولنا كل عدد ينقسم بمتساويين
فهو زوج كان المجهول خاص بنفس الموضوع فاما اذا كان الموضوع
في المبدا خارجا عن موضوع الصناعة او اعم منه فهو مبدا
غير خاص والمبادي العامة تستعمل في العلوم على وجهين اما
بالفعل واذا استعملت بالقوة لم تستعمل على انها مقدمة
وجزء قياس بل استعملت بالقوة فقيل ان لم يكن كذا وكذا فكذا بله
وهو كذا احق ولا ايضا الا ان لكل شي اما ان يصدق عليه السلب
او الايجاب لان هذا استغني عنه لا العقد يتكسب للغالطين
والمتشككين واذا استعملت بالفعل حقيقتها اما في جزويا

معاد غير الموضوع والمحمول كقولنا في تخصيص هذا المقدار المذكور
في العلم الهندسي كل مقدار اما مشارك واما مباين فقد خصصنا
الموضوع كان في المبدا العام بالمقدار وخصصنا الايجاب والسلب
بالمباين والمشارك وقد يخصص الموضوع ولا يخصص المحمول
كما يخصص في قولنا الاشيا المساوية لشي واحد متساوية بان
يقول المعادي للمساوية لمقدار واحد متساوية فخصصنا
الشي بالمقدار وتركنا المحمول على حاله والمبادي الخاصة بمسائل
علم ما على قسمين اما ان يكون خاصة بحسب ذلك العلم كله او
بحسب مسئلة والمبادي التي بحسب العلم مطلقا يجب ان
يكون غير ذات وسط بل يكون اوليا والتي بحسب علم ما قد
يكون ذات وسط في نفسه لكنه يوضع في ذلك العلم وضعا
ويكون بيانها بوسط في علم قبله او معه وكلا المبداين منفعان
فان كل واحد منهما احد طرفي النقيض بعينه ولا يكون الطرف
الاخر برهان والمقدمة التي لا وسط لها يسمى العلم المتعارف
والواجب قبوله وما بعد ذلك ينبغي في امساحات العلوم العلوم
تلقيا فاما ان يكون جدا ويسمى وضعا واما ان يكون قضيته مما
يكون عند المتعلم فيه ظن بصدقه يسمى اصلا موضوعا وما
يظن المتعلم خلافه ويكون عنده ظن يقابله يسمى مصادرة
وقد تعرض المحرو تحاكي ضعها قضيه كما يقال الوحدة ما لا تنقسم

والنقطة

والنقطة شي لا جزء له وليس الغرض في هذا التصديق بل الدلالة
على شرح الاسم والامور والموضوع في مبادي العلوم منها معان
مفردة ومنها معان مركبة والمفردة اما ان يكون اعراض
موضوع الصناعة او يكون موضوع الصناعة او يكون داخلا
في موضوع الصناعة مقوما له فما كان من اعراض موضوع
فهو المط في الصناعة فلا يصح ان يوضع وجوده فانه كان بين وجوده
لما كان مطلب في الصناعة لكنه يجب ان يوضع شرح اسمه في
المبادي وما كان داخلا في موضوع الصناعة فلا بد من ان يفهم
حقيقته ويعرف وجوده فانه ان لم يفهم ماهيته لم يمكن ان
يعرف شي من امره وان لم يوضع وجودها لا صحة وهذه
العصية واما مصادرة واما اصول موضوعة ولما كانت المقا
البرهانية يجب ان دفع بعينها مجهول بسبب مبادي البرهان
فيجب ان يكون تصديقنا بالمبادي اكثر واولا من تصديقنا
بالنتيجة لا بسبب نقيض النتيجة بل بمعنى ان يكون شيان
متساويان في معنى واحد لكن احدهما اللازم في نفسه اولا
والاخر بعده واذا صدق بالحال اللازم من قبل وبالاخر بعد
كانت النفس يصدق بالثاني لمعينه الى الاولى ولا يصدق
بالاول ملتسبة الى الثاني فصل في تناهي المقدمات وامتناع
وجود الدور فيها وبيان الضرورة في كتاب البرهان وقد ظن

لما كان تلك دعوى كلية كلى

وجود الدور فيها وبيان الضرورية
في كتاب كتاب البرهان وقد ظن

ان المبادي متسلسل الى غير النهاية او يدور راجعا ان يتبين الاول
بالثاني والثاني بمقدمات انت لهم موصوفة في الكتب المشروحة
ونحن نقول الحق ههنا هي المقدمات الاوليات فانه اما ان يكون كل شي
مجهولا او يكون كل شي معلوما اما بذاته او ببرهان ولكن ليس
كل شي مجهولا ولا كل شي معلوما ببرهان ولو كان كل شي يعلم ببرهان
لكان كل برهان يعلم ببرهان فكيف يكون كل شي ببرهان وقد
علمت ان البرهان قياس والقياس يكون بوسط بين حدين
ولا يصح ان يكون الوسط بغير النهاية فلو كان بين ح د ب
متوسطات بلا نهاية للزم منه محالان احدهما ان يكون بين
كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدها بين الطرفين
فانه لا نهاية له مع وجود الترتيب فيكون البعض المحصور مثل
الكل الحاصر وهذا محال والثاني ان المتوسطات وان كانت تذهب
الى غير نهاية فلكل واحد من جانبيه حاشيتان اللاوسط بينهما
لامحة فيكون بعض المقدمات لا وسط له وهو الذي في الوسط
وتلك هي مبادي البرهان لا محالة وقد وضح ان كل علم فانما
يتبين بالوسط فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان غير معلوم
لانه ليس معلوما بوسط فهم كيف علم هذه الدعوى
ان كانت الاوسط بغير نهاية فقد بان من هذا ان جميع
المقدمات ينتهي الى مقدمات يعلم بذاتها لا بتوسط واما

ابطال

ابطال قول القائل بالدور فبان يعلم ان لو كان تصحيح
المقدمات كلها بالدور لكان مصادرة على المطلوب الاول ولكان يعلم الشي
بذاته ويجب ان يكون مقدمات البرهان ضرورية والضروري ههنا
قد يعني به ما كان المحمول دايما له او وضع موضوعا لا ما دام موجودا فقط
موصوفا كانما وصف به مثل قولنا كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون
مفرق للبصر ما دام ذاته موجودا بل ما دام ابيض فان كثيرا من اشكال
اقليدس غير موجودة ثم لا تمنع من البرهان عليها والقول على الكل
في المقدمات البرهانية ليس كما ذكرناه في كتاب القياس بل ان كان
واحد مما يوصف الموضوع في كل زمان يوصف به لا في كل زمان مطلقا
فانه موصوف بالمحمول او مسلوب عنه به مثلا كل ب فانه ما دام موصوف
ب ب وفي جميع اوقات وصفه ب ب فانا وذلك لان المقدمات ههنا
بحسب ان يكون ضرورية والضرورية تبطل كلية بشيئين احدهما
واحد من الموضوع ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا او وقتا ان من
الموصوف بالموضوع ما ليس يوصف في زمان بالمحمول وقد يحذف
جهة الضرورة في العلوم من المقدمات استعارا الى الذهن والعادة
فصل في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها
وساير شرايطها اعلم ان مقدمات البرهان علل النتيجة والعلل
اقدم بالذات فمقدمات اقدم بالذات فكذلك هي اقدم عندنا
من النتيجة واعرف من جهة ان النتيجة لا يعرف الا بها والاقدم

عندنا هو الاشياء التي نحصيها اولا والاقدم في الطبع هو الاشيا
التي اذا رجعنا رفعنا رفع ما بعدها من غير انعكاس والاعرف عند
الطبيعة هو الاشياء التي يقصد الطبيعة قصدها في الوجود في المحسوسات
الجزوية اذا ربت بازاء الكليات العقلية كانتا اقدم عندنا واعرف
معا وذلك لانها اول شيء يحس بحس والكلية النوعية اذا ربت
بازاء الكليات الجنسية كانت الكليات الجنسية اقدم بالطبع لانه يرفع
بارتفاعها ما بعدها واعرف عند عقولنا لان العقل يدرك اولا
المعنى العام ثم منه يتوقل الى ما بعده ولهذا ما اكثر الناس مشتركين
في معرفة الاشياء بنوع اعم والكليات النوعية اقدم عند الطبيعة
لان الطبيعة قصدها من الاتحاد الانواع لا الشخص المعنى
الا فيما يجري مجرى الشمس التي نوعها في شخصها ومعنى الشخص
هو ما يمنع نفس تصوره وقوع الشركة فيه فمن الموجودات
ما يتشخص بلزومه بذاته ولا تشخص له غير ذاته وهو واجب
الوجود بذاته ومنها ما يتشخص بلوازم ذاته ونوعه كالشمس ومنها
ما يتشخص باعراض غريبة كزيد فان الاعراض التي تشخصه توجد
في عمرو فلو كان المقصود الشخص المعنى لا انتقض نظام الموجود
بعدم ذلك الشخص كما انه لو كان المقصود للطبيعة العام لتم
الوجود بوجود جسم كيف كان فتعين المقصود اتحاد طبايع
النوعيات اشخاصها في الاعيان فاذا قايسنا بين الامور العامة

والخاصة

والخاصة في العقل وجدنا الامور العامة اعرف عند العقل واذا
قايسنا بينهما في الامر المقصود في الطبيعة الكلية وجدناها بالامور
النوعية اعرف عند الطبيعة واذا قايسنا بين الشخصيات المعينة
وبين الامور النوعية العقل لم نجد لتلك الشخصيات عند العقل
مكان بعلم وتاخر الان لشرك القوة الحاسة في تكون
الشخصيات اعرف عندنا من الكليات فان الشخصيات ترتسم
في القوة الحاسة ثم تنتقش منها العقل الطبايع العامة على ما ستعرف
في علم النفس فاذا استدللنا من الامور العامة وسلكنا الى ما بعدها
من الانواع كنا مبرهنين واذا استدللنا من المحسوسات وسلكنا
الى الكليات كنا مستدلين ونحن نبين الفرق بين الاستدلال
والبرهان من بعد وههنا مقايسة بين العلل والمعلولات
المركب والبسيط فان اجزاء المركب اقدم في الطبع من المركب واعرف
واقدم عندنا وعند الطبيعة من اجزائه فان الطبيعة يقصد
المركب واذا سلكنا من الاجزاء الى المركب كنا مبرهنين وبالعكس
يكون مستدلين واما العلل لا الاجزاء كالفاعل المطلق والغاية
فانها اقدم في الطبع واعرف ايضا عند الطبيعة لان الطبيعة يفعل
ما يفعل لاجل الغاية واذا كان السلوك في التعليم من مثل
هذه العلل الى ما بعدها كان برهانا وبالعكس كان استدلالا

فصل في الذاتي في الذاتي بحسب هذا المكان وفي كون المقدمات

اولية ومناسبة المقدمات البرهانية يجب ان يكون ذاتية
ومع الذاتي شيئان احدهما ان يكون المحمول ماخوذا في حد الموضوع
مثل الحيوان في حد الانسان والثاني ان يكون الموضوع ماخوذا في
حد المحمول او جنس الموضوع او موضوع المعروض له ومثاله الجسم
الذي هو موضوع الابيض بالقياس الى ما يعرض للابيض من حيث
هو ابيض او موضوع جنسه كموضوع اللون بالقياس الى الابيض فالاول
من القسم الثاني كالعطوسة التي يوجد في حدها الانف والثاني كا
لمثلث الذي يوجد في حده السطح وانما هذا ذاتيا لانه خاص بشي من
موضوع الصناعة فهو تبع ذلك الشي او الموضوع الصناعة فلا يكون
داخلا عليه غريبا عنه واما يوجد في حد جنس موضوع المسئلة
فانه ان كان ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة
على الوجه العام بل خصصت بموضوع الصناعة كالمناسبة التي تخصص
بالمقدار في المهندسة وبالعدد واما ما خرج من موضوع الصناعة
وليس يوجد في حد موضوع بل جنسا او امر اعم منه ولكن يوجد في
حده الموضوع الصناعة اخر الامر فهو مما يدخل في البرهان والمقدمة
الاولية يقال لها اولية من وجهين احدهما ان يحصل التصديق
بها في اول الامر مثل ان الكل اعظم من الجزء والثاني من جهة ان الايجاب
والسلب منهما لا يقال على ما هو اعم من الموضوع اما الايجاب فمثل
قولك كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين فان هذا ان يحمل على ما هو اعم

من المثلث حملا كليا وليس من الشرط الاول المعنى الثاني ان لا يكون بينه
وبين الموضوع واسطة بين المثلث والعارض المذكور حد وذاتي
وسائط كلها اقرب فيه بل الشرط ما ذكرنا ومثل ح ايضا يسمى مقدمة
محمولها اول والمقول على الكل في البرهان ان يكون محمولا على كل
واحد في كل زمان من الاعراض الذاتية ليس بخاص للنوع الذي يوجد له
فهو ذاتي للنوع بان جنسه يوجد في حده وذاتي للجنس بانه يوجد
في حده وقد يكون بخواص الاعراض الذاتية ذاتية للموضوع مثل
ان يقع الزوج كانه عرض ذاتي او ما للعدد وكذلك جنسه وهو
الزوج وقد يكون ذاتية لا للموضوع ولكن بجنسه مثل ان جنس
الزوج وهو المنقسم بمتساويين عرضا ذاتيا للعدد فقط بل الحكم
الذي هو جنس العدد والمحمولات الاولية المقومة المنتهية المشتى منها
ما هي خاصة كالحدود وبعض الفصول كالحساس للحيوان ومنها
ما هو غير خاصة وان كانت اولية كالجنس وبعض الفصول مثل
الناطق للانسان عند من يرى الناطق مشتركا للانسان والملك
بالجنس فمن غير خاص لان الجنس ليس يحمل على الشي الحمل من النوع
الذي تحته ثم يحمل على النوع الا ان يكون جنس الاجناس
والحد ان وخاصي واما المحمولات التي هي اعراض ذاتية فمنها
اولية خاصة كحال الزوايا للمثلث ومنها اولية غير خاصة مثل كون
الزاويتين الحادثتين من جهة واحدة متساوية لقائمتين

فانه اول الخط الواقع على الخطين المبصرة زوايتيهما اللتان داخلتين
متساويتين متساويتين والخط الواقع على الخطين المتقص
الزوايه الداخله مثل الخارجة المقابلة ولكن ليس بخاص لاحدهما
واعلم انه قد يكون البرهان ولا على ما ليس يحمل اولى فان
الاوسط اذا كان اعم من الاصغر في القياس فان الاكثر لا يكون
حمله على الاصغر اولا يكون البرهان عليه لامحة اولا فم ثم يكون
البرهان على جزئيات الاصغر ثانيا وقد يجمع الامران جميعا
وذلك حين يكون الاوسط مساويا للاصغر سواء كان الاكبر مساويا
للاوسط واعم منه وقد يكون العرض الذاتي الاولي مساويا للموضوع
كمساواة الزوايات الثلث بقائمتين فانها مسلوبة للمثلث وقد
يكون النقص من الشئ على الاطلاق مثل الزوج للعدد وقد يكون
اخص من وجه واعم من وجه مثل المساواة فانها من الاعراض الذاتية
للعدد لان الجنس العدد يوجد في حده وهو الكم ولكنه اخص
من العدد لانه يوجد في البعض العدد واعم منه لانه يوجد فيما
ليس بعدد كالمقادير وما كان من الاعراض الذاتية على هذه
الجهة وكان الموضوع لا يخ عنه وعن مقابله فانه يقسم موضوعه
كالزوج والفرد في العدد وذلك لان قسمة الاعم الى الاخص
اما ان يكون بالفصول كالحيوان الناطق وغير الناطق ثم الحيوان
الناطق بالمائت وغير المائت واما الا يكون بالفصول حيث لا يشعر

بالفصل فيكون القسمة بمثل هذه الاعراض لئلا يقع اخلال
او نقصان او زيادة فاذا انتهت القسمة الى الانواع الاخير
وهي الحد ومن اراد ان يصل في معرفة ان الحكم اولي وكان الحكم
مع بطلان البواقي واذا ارتفع ارتفع الحكم مع بقاء البواقي
فالحكم له اولا مثاله تساوي الساقين في مثلث من نحاس وهو ايضا
شكل فان رفعت تساوي الساقين وكونه نحاسا واثبت
المثلث وحدث كون زوايا المثلث متساوية لقائمتين باقيا
ولو امكن ان يرتفع معنى الشكل ويبقى المثلث كان الحكم ثابتا
ولكن انما لا يبقى لان المثلث يرتفع اذا رفع الشكل ثم اذا رفعت
المثلث وبقي الشكل لم يبق هذا الحكم فتجمع من الامتحانين
ان الحكم اولي للمثلث لا لغيره والذاتي بمعنى المقوم قد يكون اوليا
كنسبة الجسم الى الحيوان وقد يكون غير اولي كنسبة الجسم الى
الانسان فانه يحمل عليه بواسطة الحيوان كما سنبين والقسمة
المتوفاة الاولية اما ان يكون بالفصول او الاعراض الذاتية
والتي يكون بالاعراض الذاتية اما ان يكون متقابل كقولك
كل خط اما مستقيم واما منحني واما ان يكون بغير تقابل
كقولك الحيوان اما طائر واما ماشي واما زاحف وقد يكون
بعوارض هي للجنس ايضا اولية مثل كل كم اما مساو واما غير مساو
ولا يكون للجنس اولية وان كانت القسمة بها اولية ومثل هذا

انما يعرض للجنس اذا تعين نوعا كقولك كل عدد اما زوج واما
فرد فانما لا يعرضان اولا للعدد بل ما لم يصير العدد نوعا
مثل خمسة او ستة لم يكن زوجا ولا فردا والذاتي قد يكون بحسب
الامكان كالضاحك بالفعل للانسان وقد يكون بالضرورة
كالضاحك بالقوة للانسان ولما كان واجبا في المقدمات ان
يكون ذاتية واولية لزم ان لا يكون من علم غريب بل يجب ان
يكون مناسبة فان تلك المقدمات يكون من العلم بعينه او من
علم يناسبه كما يوضع من اول المقالة السابعة من كتاب اقليدس
مقدمات عددية لان العدد مناسب للمقادير وهما من باب
الكم وايضا فلان المقدمات البرهانية للنتيجة والعلة مناسبة
للمعلول بوجه ما ومن هذا بين انه اذا كان الاوسط للاصغر
ذاتيا والاكبر للاوسط ذاتيا لم يكن ان ينتقل من علم الى علم اخر
بل بين كل علم بمقدمات خاصة مثل الهندسة ببراهين
خاصة بها والعدد ببراهين خاصة به ولم يدخل في شيء من
العلوم بيان منقولا وبيان غريبا الا في علوم يشترك في شيء
على ما سنبينه فيكون المقدمات مناسبة للنتيجة ولهذا من زعم
ان بين اي الجمع المستدير اعشى براء بان الدايرة اسع الاشكال
لم يوف البرهان حقه وكان البيان فوسا فيحصل من جميع هذا
ان المقدمات البرهانية يجب ان يكون ضرورية واعرف

من النتيجة وان يكون ذاتية واولية ومناسبة وبيين ايضا
معنى القول على الكل في كتاب البرهان والكلام في الموضوعات
فصل نقول انه قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل العدد وبعلم
الحساب وقد يكون عن مفرد بل يكون موضوعات كثيرة
يشترك في شيء واحد وذلك الشيء اما جنس كالخط والسطح
والجسم للهندسة فانها يشترك في المقدار ومناسبة كدخول
النقطة في موضوعات علم الهندسة فان النقطة وان لم
يكن مقدار فانها حد ونهاية وتشارك الخط والسطح في هذا
واما ان تشترك في غاية واحدة كموضوعة علم الطب اعني
الاركان والمزاجات والاخلاط والاعضاء القوى والافعال
ان احدث هذه موضوعات الطب لاجزاء الموضوع فانها
يشترك في نسبتها الى الصحة فان الصحة كالجنس فهذه
وان لم يكن صبا بالحقيقة وموضوعات العلم الخلقي في نسبتها
الى العادة والاشتراك مبداء واحد مثل موضوعات علم الكلام
فانها يشترك في نسبتها الى مبداء واحد الى ما طاعة الشريعة
او كونها الهية وايضا فان موضوع العلم اما ان يكون قد اخذ
على الاطلاق من جهة هو بنية غير مشروط فيها زيادة معنى
ثم طلبت عوارضها الذاتية مثل العدد للحساب واما ان يكون
قد اخذ لا على الاطلاق ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى

على طبيعة من غير ان يكون فصلا لنوعه ثم طلبت عوارضها
الذاتية التي يلحقه من تلك الجهة مثل النظر في عوارض الاكر
المتحركة بل نقول ان اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعاتها
وذلك السبب اما الاختلاف الموضوعات واما الاختلاف موضوع
واحد ولنفصل اقسام الوجه الاول فنقول ان اختلاف موضوعات
العلوم اما على الاطلاق من غير مداخلة مثل اختلاف موضوعي
الحساب والهندسة فليس شيء من موضوع هذا في موضوع ذاك
واما مع مداخلة مثل ان يكون احدهما يشارك الاخر في شيء وهذا
على وجهين اما ان يكون احد الموضوعين اعم كالجنس والاخر
كالنوع والاعراض الخاصة بالنوعية واما ان يكون في الموضوعين
شيء مشترك وشيء متباين مثل علم الطب والاخلاق في
قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان ثم يختص
الطب بالنظر في جسد الانسان واعضائه ويختص علم الاخلاق
بالنظر في النفس الناطقة واما القسم الاول من هذين القسمين
فاما ان يكون العام فيه عموم الجنس او عموم اللوازم مثل الواحد
والموجود ولنوخر الان هذا القسم فاما الذي عموم احد الموضوعين
عموم الجنس للنوع فكالنظر في المخروطات على انها من المجسمات
على انها من المقادير واما الذي عمومه كالجنس لعارض النوع
فمثل موضوع الطبيعي لموضوع الموسيقى فان موضوع الموسيقى

عارض

عارض من موضوع العلم الطبيعي وهو الصوت ومن هذا القسم
قسم يجعل الاخص من جملة الاعم وفي علمه حتى يكون النظر فيه
جزءا من النظر في الاعم وقسم يفرد الاخص من جملة الاعم وان يجعل
النظر فيه جزءا من النظر في الاعم ولكن يجعل علما تحته وذلك الذي
الاخص اما ان يكون قد صار اخص بفصول ذاتية ثم طلبت عوارضه
الذاتية من جهة ما صار نوعا وذلك مثل المخروطات للهندسة
فيكون العلم بالموضوع الاخص جزءا من العلم الذي ينظر في
الموضوع الاعم واما ان يكون نظره في الاخص وان كان بفصل
مقوم فليس من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهة
نوعيته مطلقا بل من جهة عوارض ذلك الفصل ولواحقه
مثل نظر الطبيب في بدن الانسان فان ذلك من جهة ما يصح
ويمرض فقط وهذا يفرد العلم الاخص عن العلم الاعم ويجعله
علما تحته واما ان يكون الشيء الذي صار به اخص عن العام
ليس يجعله نوعا بل يفرد وضعيا يعارض ويشطر فيه من جهة
ما صار وهذا ايضا يفرد العلم عن العلم الاعم ويجعله علما تحته
وبالجملة فان اقسام الموضوعات المخصصة التي العلم بها ليس
جزء من العلم بل تحته اربعة واحدة ان يكون الشيء الذي به صار
اخص عرضا من الاعراض الذاتية ويجعل معينا فينظر في اللواحق
التي يلحق الموضوع المخصص من جهة ما اقترن به ذلك العارض

فقط كالطب تحت العلم الطبيعي فان الطبيب ينظر في بدن الانسان
وكذا جزو من العلم الطبيعي ينظر على الاطلاق واما الطبيب فينظر
فيه من جهة ما يصح ويمرض وبحث عن عوارضه من هذه الجهة و
القسم الثاني ان يكون الشي الذي به صار اخص عارضا عرض له ليس
ذاتيا ولكنه هيئة في ذات الموضوع لا نسبة مجردة وقد اخذ الموضوع مع
ذلك العارض الغريب شيا واحدا ونظرت في العوارض الذاتية التي
يعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به مثل النظر في الاكر المتحركة تحت
النظر في المجسمات تحت الهندسة والقسم الثالث ان يكون الشي الذي
صار به اخص من الاعم عارضا عرض له ليس هيئة ولكنه نسبة مجردة
وقد اخذ مع تلك الهيئة شيا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي
يعرض له من جهة اقترانه بتلك النسبة مثل النظر في المناظر فانه يأخذ
الخطوط مقرونة بالبصر فيضع ذلك موضوعا فينظر في لواحقه الذاتية
وهي لذلك ليست من الهندسة بل تحت الهندسة وهذه الاقسام
الثلثة تشترك في ان الشي المقرون به العارض الموصوف من جملة
طبيعة الموضوع للعلم الاعلى فيحمل موضوعه الاعلى على والقسم الرابع
ان لا يكون الاخص يحمل عليه موضوع الاعم بل هو عارض لشي
من انواعه كالنغم فانا قلنا ان موضوع العلم الطبيعي فانها من جملة
عوارض تعرض لبعض انواع موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم
من حيث متحرك وساكن وقد اخذ النغم في علم الموسيقي من حيث

اقترن به امر غريب منها ومن جنسها وهو العدد فيطلب
اللواحق لها من جهة ما اقترن به ذلك الغريب لا من جهة ذاتها
وذلك هو الاتفاق والاختلاف المتصل المتنغم بحسب ان يوضع
لا بحسب العلم الذي في موضوعه يعرض النغم بل بحسب العلم الذي
منه ما اقترن به ذلك مثل وضعنا الموسيقي تحت علم الحساب
وانما قلنا لا من جهة ذاتها لان النظر في النغم من جهة ذاتها في
عوارض موضوع العلم الاعم او عوارض انواعه هو الصوت وذلك
جزء من العلم الطبيعي لا علم تحته والفرق بين هذا القسم الذي
قبل اعني القسم الذي جعلنا مثاله الاكر المتحركة ان ذلك العلم
ليس موضوعا تحت العلم الناظر في العارض المقرون به بل تحت الذي
ينظر في عام موضوعه او علم الاكر المتحركة ليست تحت الطبيعيات
بل تحت الهندسة واما هذا هو موضوع تحت العلم الناظر في العارض
المقرون به لان الموسيقي ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب
والاعتبار في هذا انما يكون ما الكبري منه ح اما الذي عمومه
عموم الموجود والواحد فلا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي تحته
فردا من علمه لانها ليست ذاتية له من احد وجهي الذاتي فلا العام
يوجد في حد الخاص ولا بالعكس بل يجب ان يكون العلوم الجزوية
ليست اجزاء منه ولان الموجود والواحد عامان لجميع الموضوعات
فيجب ان يكون سائر العلوم بحسب العلم الناظر فيهما وهو علم

مابعد الطبيعة والعلم والفلسفة الاولى ولانه لاموضوع اعم
منها فلا يجوز ان يكون العلم الناظر فيها تحت علم اخر واما
ماهو المبدا لجميع الموجودات فلا يصح ان يكون النظر فيه بعلم
جزئي والا يضر يصح ان يكون بنفسه موضوعا بعلم جزوي اخر
لانه يقتضي نسبته الى كل موجود ولا يصح ايضا ان يكون موضوعا
للعلم الكلي لانه امرا عاما فيجب ان يكون العلم به جزءا من هذا
العلم فكما ان علم النفس من حيث ان النفس مبدا الحركة
جزء من العلم الطبيعي ولما النظر فيما يخصها من حيث هي
مفارقة فانه يتعلق بالعلم الناظر في المفارقات كذا النظر في
مبدا جميع الموجودات من حيث هو مبدا جزء من العلم
الاعلى ولما النظر فيما يخصه من حيث هو فانه يتعلق بالنظر
في العلم الذي هو موضوعه المفارقات وهو العلم الذي ينظر
في الامور المجردة عن المادة ولا ناقة وصعنا ان مبادي العلم
ما لا يتبين بنفسه ويجب ان يتبين في علم اخر اما جزوي
مثله او اعم منه فينتهي لا محالة الى اعم العلوم فيجب ان يكون مبادي
سائر العلوم يصحح في هذا العلم واما موضوع المنطق فهو
المعقولات الثانية المستندة الى المعاني المعقولة الاولى من جهة
كيفية ما يتوصل بها من معلوم الى مجهول لا من جهة ما هي
معقولة مطلقا ولها الوجود العقلي فان الشيء له معقولة كالا

ويعرض

ويعرض له من حيث هو معقول فان كالكلية والجزوية و
الجنسية والنوعية وهذه ايضا لها نحو من الوجود في العقل
كما بيتين في المعقولات الثانية فينحصر موضوعه بعلم المنطق
لا من حيث وجودها ولا من حيث مقصوديتها بل من حيث
يتوصل من معلوم الى مجهول الكلام في المسائل اعلم ان
المط في العلوم هو الاعراض الذاتية وانما سميت ذاتية
لانها خاصة بذات الشيء او جنسه اما على الاطلاق فمثل
ما يتمسك من كون الزوايا الثلث مساوية لقائمتين واما
بحسب المقابلة فهو ان لا يخرج الشيء عنه او عن مقابلة كما بينا
لو كانت الاعراض الغريبة يبحث عنها في العلوم لكان يدخل كل علم
في علم وصار النظر ليس في موضوع مخصص ولكان العلم الجزوي
علما كليا ولما كانت العلوم متباينة والمسئلة اما بسيطة حملية
واما مركبة والمركب ينتفع التسطه فيما الورده فنقول كل بسيط
فهي تنقسم الى محمول وموضوع فلنتأمل اولا جهة الموضوع فنقول
ان الموضوع في المسئلة الخاصة بعلم اما ان يكون داخلا في
جملة موضوعه او في جملة الاعراض الذاتية له والداخل في جملة
موضوعه اما نفس موضوعه سواء كان واحد الموضوع او كثير
الموضوع كقولك بل الجسم ينقسم الى ما لا نهاية له وكذلك
في مسائل العلم الطبيعي وما نوع له كقولنا هل الهواء المحسوس

في المائية اندفع الى مافوق بالطبع او بالضغط القاسر واما
ان يكون من جملة اعراضه وذلك اما ان يكون من عرض اولي
الموضوعة كقولنا هل حركة كذا متضادة لحركة كذا او عرض
ذاتي لانواع موضوعه كقولنا هل الاضاءة الشمسية مسخنة
او عرض ذاتي لعرض ذاتي له كقولنا هل الزمان يعد السكون
فان الزمان عارض للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم او عرض ذاتي
النوع عرض له كقولنا هل ابطاء الحركة لتخلل السكنات فان
الابطاء من عوارض بعض الحركات دون الحركات بعض
المستوية السريعة كالفلكية لا السطحية البتة وقد يكون موضوع
المسئلة كنوع من نوع العلم كما تقول في المسائل المنطقية
بل ما تألف من كليتين قياس وهل ما تألف من الجنس والفصل
حد فان الكليين والجنس والفصل كالانواع الموضوع المنطق
الذي هو المعقولات الثانية كما يقول في المسائل الطبيعية
هل ما تألف من الخل والسكر والبزر يصلح لكذا فان الخل والسكر
تحت موضوع الطب وهو طلب الصحة الذي هو موضوع الطب
وهو طلب الصحة الذي هو موضوع الطب وكما يقول في مسائل
علم ما بعد الطبيعة هل وجود جوهري وليقصد الان ناصية
المحمول فنقول المحمول في المسئلة اذا كان لفظ هو الانه
دون اللمية وستعرف الفرق بينهما لا يجوز ان يكون طبيعة

جنس

جنس او فصل ولم يجتمع منهما اذا كان طبيعة الموضوع
محصلة فان المحمولات الذاتية التي توجد في حد الشيء
يجب ان يكون بينة الوجود للشيء اذا تحقق الشيء لما علمت وان
كان يمكن في بعضها ان تبين بحد اوسط لكن ليس كل بيان بحد
اوسط فهو قياس فان الاوليات قد تبين بوجه ما بحد اوسط مثل
ان يجعل الحد الاوسط حد المحمول متوسطا بينه وبين الموضوع ولا
يكون بالحقيقة قياسا اذا كان على حق البيان دون اللم واما مطلبات
هذا المحمول هل هو حد او جنس او فصل فهو مما يجوز ان يكون مطلوبا
لان كون الشيء طبيعة ما وكونه جنسا او فصلا يختلفان فان
الحساس من جهة ما هو حساس طبيعة وربما بالقياس الى الانسان
فصل وجنس فنسبته ان يكون انما المشكل في مثل هذا انه هل هو
جنس للانسان او ليس بجنس فلا يشكل انه موجود للانسان
من جهة ما هو معنى من شانه ان يكون جنسا او فصل جنس
اذا اعتبر باعتبار العموم وقد بينه ايضا على وجود امثال هذه
المحمولات المقومة بيانا من ليس سليم الفطرة كما بينه على
الاوليات وايضا قد يبرهن على وجودها للشيء اذا كان عرف ذلك
من الشيء بعوارضه ولم يحقق الجوهر مثلا من جهة ما هو منسوب
الى الشيء ولم يكن عرف ذاته مثل اما مطلب هل النفس جوهر او
ليست بجوهر والجوهر جنس الجنس للنفس ولكنا مطلب هذا

اذا لم يكن بعد عرفنا النفس لذاتها ولكنا عرفناها من جهة
ماهو مضاف الى البدن وكالاله وبالجملة اذا عرفناها من جهة
انه مبداء الكذا فلا يكون قد عرفنا ذاتها فوضعناها في طلبنا
حمل جنسها عليها بل يكون المحمول لجهة انه مبداء الكذا فلا يكون
قد عرفنا ذاتها في طلبنا بالحقيقة ليس جنسا للموضوع في المسئلة
بل هو جنس لشيء اخر محمول يعرض له هذا الذي يطلب المحمول
له وكثيرا ما يتفق هذا الطلب حيث لا يكون قد حصلنا معنى
الموضوع واللفظ والمحمول ولا يكون بعد عندنا منهما اسم فقط
كما يطلب هل الصورة جوهر فاذا عرفنا بالحقيقة ما الجوهر وعرفنا
بالحقيقة ما الصورة عرفنا ان الصورة جوهر ولم يحتج الى وسط ولكن
اذا كان عندنا من الصورة خيال ومن الجوهر خيال الحد بالحج
وقيس من غير حاجة الى القياس بل المطلوبات والمسائل اذا كانت
موضوعاتها من موضوع الصناعة كانت محمولاتها من الاعراض الذاتية
واجناس اعراضها وان كانت موضوعاتها من اعراض موضوعات
الصناعة الذاتية جاز ان يكون محمولاتها من اجناس الموضوع
وفصوله واعراضه واعراض اعراضه واجناس اعراض اخرى
وفصول تلك الاعراض وما يجري مجراها بعد ان يكون الاعراض
ذاتية للعرضية وقد يكون محمولات الصنفين اللذين ذكرناهما
هما من الموضوعات عوارض ذاتية للجنس كالمساواة في علم الهندسة

والعدد

والعدد وعوارض ذاتية لما هو نسبة جنس كالمضادة في علم
الطبيعي فان المضادة من عوارض الموجود الذي هو نسبة و
للمضادة انما لا يكون محمولا في مسائل العلوم الرياضية لان موضوعات
العلم الرياضي اما غير متحرك واما جنسا به الحركة لا مضادة فيها
وان لم يتفق حركاتها من كل جهة واما موضوعات العلم الطبيعي
وهي الجسم بما هو متحرك وساكن فمنها التغير بين الاضداد
ولما اذا كان المطالب اللمية دون الانية فانه يصلح ان يجعل مقوم
ما حد الاوسط يتبين به مقوما اخر اذا كان ما الاوسط علة لوجود
الاخر له او يكون الاخر او الاوسط ونسبة يكون للاصغر كما
يتبين الحيوانية للضاحك بواسطة الانسانية فيحصل من جميع
هذا انه يصح ان يكون احدى المقدمتين ذاتية بمعنى المقوم
والاخرى ذاتية بالمعنى الاخر ويصح ان يكون كلتا المقدمتين
ذاتية لا بمعنى المقوم ولا يصح ان يكون ذاتيتين بالمعنى المقوم
وذلك لان مقوم المقوم مقوم فكما لا يخفى الاوسط اذا كان
مقوما للاصغر فكذلك لا يخفى الاكبر اذا كان مقوما للاوسط وكان
الاوسط مقوما للاصغر

فصل في اقسام البرهان

القياس البرهان على قسمين قسم يكون الاوسط علة لوجود الاكبر في ذاته وعلة
للاعتقاد ان الاكبر للاصغر وهذا القسم برهان لم مثاله هذه الخشبة
مستها النار وكل جسم مسته النار فانه يحترق فهذه الخشبة تحترق فالاوسط

مسها

البرهان الان

في هذا المكان علة لاحتراق الحشيشة وعلة لاعتقادنا ان الحشيشة تحترق
وقسم لا يكون الوسط علة لوجود الامر في نفسه بل لاعتقاد وجود الاكبر
في الاصغر ويسمى برهان ان فاذا كان الاوسط معلول الاكبر ولكنه
يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر وكان الاوسط والاكبر معلولا
علة واحدة ولكن الاوسط يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر سمي دليلا

الدليل

اما مثال كان الاوسط والاكبر معلولا علة واحدة فقولك ان هذا المحموم
قد عرض له بول ماتر ابيض في علة الحادة وكل من يعرض ذلك خيف عليه
السرسام فهذا المحموم والبول الابيض والرسام معلولان بحركة الاخلاط
الصاعدة الى الراس وبالجملة في هان ان هو ان يكون الاوسط علة لوجود
في ذاته واما مثال الدليل فقولك هذا المحموم ينوب حماة المحموم
من عفونة الصفراء والاوسط اذا كان معلولا لوجود الاكبر
في الاصغر فانه يكون في اثبات جوهر الاكبر دليلا ويكون في
اثبات اينه الاكبر للاصغر برهان ان فانك اذا قلت هذه الحشيشة
محرق وكل محرق قد مسته النار فهذه الحشيشة مستها النار
كان دليلا ولكن اذا قلت هذه الحشيشة محترق وكل محترق
فله محرق فانه برهان لان النتيجة ان له محرقا وهو دو محرق
واما اذا قلت هذا الجسم متحرك فله متحرك ضد الجسم له محرك
برهان ان فان الذي الله بهذا البرهان هو ان لهذا المتحرك
محركا وان اثبت به جوهر المحرك كان دليلا وجوهر المحرك مثل

انسان او ريح ومثال ما كان الاوسط فيه معلولا للاكبر ولكنه
يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر لهم فقولك زيد انسان وكل
انسان حيوان فزيد حيوان لان الحيوان اولا محمول على
الانسان ثم على زيد وايضا مثل قولك الانسان حيوان والحيوان
جسم فالانسان جسم والجسم والجسم اولا محمول على الحيوان
ثم على الانسان اعني الجسم الذي يصح ان يحمل وهو الجسم بمعنى
الجنس اذا اخذ بشرط انه ليس الا ان له طول وعرض وعمق
لم يصح حمله لان الجسم بهذا الوجه جزء من اجزاء الحيوان
وهو جزء المساوي والجزء لا يحمل على الكل واذا اخذ الجسم بمعنى
ان يشترط فيه الشرط المذكور بل يجوز ان يكون مع هذه
الصفة واصفات اخرى كان جنسا وصح حمله فان الجسم
اذا كان كذا صح ان يكون حيوانا انسانا او جمادا ولا تناقض بين قولنا
ان هذا معلول الشيء ثم يكون علة لوجود ذلك الشيء في غيره فان حركة
النار معلولة لطبعها ثم هي علة لحصول طبيعها علة الشيء الذي
حصلت فيه واعتبار برهان لم وان في القياسات الاستثناء
المتصلة يكون بالمستثنى فانك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود واستثنيت المقدم كان برهان لم فان المستثنى هو
بازاء الاوسط في الحمليات الا ترى انك اذا اردت ان الاستثنائي الى
الحملي جعلت المستثنى وسطا كما ذكرناه في كتاب القياس ومثال برهان

ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة مع استثناء المقدم فلذلك قلت فاللم
النهار سببه طلوع الشمس وكل شي سببه طلوع الشمس فانه يوجد مع
وجودها وكانك قلت في اللان الشمس شي يوجد عنه النهار وكل شي يوجد
عنه النهار فانه يوجد مع وجوده وايضا لو كان الفصل يدرك مالا جسمانية
لكان المعقول وضع فاذا استثنيت نقيض التالي كان برهان ان وفي برهان
لم لو كان الفصل لا يدرك ذاته لكان وجوده مادة مع استثناء نقيض التالي
وبالجملة فالاوسط ليس بالحقيقة علة لوجود اليقين بالنتيجة والا كان
المعلول في برهان ان سببا لوجود العلة وهذا خلف وعلى ان اليقين قد
يكون بالتواتر والتجربة وبالحس والعلة غير مستغن عنها بل السبب
في افادة النتيجة التعيين اما خرسه في علم النفس لكن الاوساط سائرها يتوصل
الى معرفة المجهولات معدات لوجود النتائج وبنسبة ان يكون البراهين
معدات بل هو معدا والتجربة وما يجري مجراها معدات فقط واعلم انه
قد يكون الاكبر للاصغر لكنه لا يكون بين الوجود له والاوسط كذلك للاصغر
لانه بين الوجود له ويكون الاكبر بين الوجود للاوسط والبرهان الذي
مستقل من هذا يكون تعينا ويكون برهان ان واذا قلنا كل جسم مولف
من هيولى وصورة وكل مولف فله مولف كان الاوسط المولف والاكبر
ان له مولفا والاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر فان كون الجسم مولفا
معلول لكونه مولفا واما نسبة المولف الى الجسم فنسبة مقدم او لازم
وله بلا وسط واما قياس الخلف فانه يستعمل برهان ان لانه يبين صدق

شي الكذب

شي الكذب نقيض لا بخلاف الحج وهذه كلها الامور خارجة لكنه في قوته
ان يعود الى المستقيم فيكون منه ما في قوته ان يكون برهان لم واما
حال الاصغر من الاوسط في البراهين فانه يجوز ان يكون علة للاوسط
كالنوع لعوارضه المسببة عنه لكونه الاوسط عللا ان صغر في ذاته بل في بعض
احكامه وخواصه التي هي تابعة للاوسط مثل كون الزوايا من المثلث
مساوية لقائمتين بالقياس الى الاصغر وليكن المثلث وليكن كون الزوايا
من المثلث نصف زوايا المربع بواسطة كون الزوايا الثلث مساوية
لقائمتين ويجوز ان يكون الاصغر من خواص الاوسط ثم الاوسط يكون علة
الحكم للاصغر واعلم انه لا يصح ان يستعمل وسط من او غريب وذلك لانه
اذا جعل مثل هذا العارض وسطا كان الاكبر اما مساويا له او اعم منه وكيف
ما كان امرا غريبا عن موضوع الصناعة وذلك الاكبر وسط كان الاكبر اما
مساويا له او اعم منه وكيف ما كان امرا غريبا موضوع الصناعة فهو ايضا
خارج فضلا عما هو اعم منه واذا كان كذلك لم يكن الاكبر ابطا من الاعراض
الذاتية فان كان الاكبر عرضا ذاتيا وكان الاوسط غريبا منه ولكن
بل العلامات **فصل** في اختلاف العلوم واشتراكها وفي انه ليس
على الفاسلات برهان واحد وفي تركيب برهن على الاشياء الواحد
الموضوع المتكثرة بالعدد والاشارة الى كيفية توسيط العلل الاربع في
المقاييس البرهانية وبيان امر الجهل البسيط والمركب وكيفية دخول
الممكنات في البرهان اعلم ان اختلاف العلوم المتعلقة في موضوع

١

واحد يكون على وجهين اما ان يكون احد العلمين ينظر في الموضوع على
الاطلاق والاخر في الموضوع من جهة ما مثل ما ان الانسان قد ينظر في جزو
من العلم الطبيعي على الاطلاق وقد ينظر فيه الطب وهو علم تحت العلم
تحت العلم الطبيعي ولا ينظر فيه على الاطلاق بل ينظر فيه من جهة ما يصح
ويمرض واما ان يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة
التي ينظر فيه الاخر مثل ان له مبدا حركة وسكون بالذات وينظر فيه المنجم
بشرط ان له حكما فانهما وان اشتركا في البحث عن كون ذلك الجسم فهذا
نظره من جهة ما هو كم وذلك من جهة ما هو طبيعة بسيطة هي مبدا
حركته وسكونه على هيئة ولا يجوز ان يكون هيئة الشي الذي يكون عليها
السكون المقابل للفساد والاستحالة هيئة في احوالة فيكون في بعضه
زواية ولا يكون في بعضه زاوية لان القوة الواحدة في مادة واحدة
تفعل صورة متشابهة واما المهندس فانه يقول لان الفلك كبرى
لان مناظره كذا والخطوط الخارجة اليه كذا يوجب كذا فيكون الطبيعي
انما ينظر من جهة القوى التي فيه والمهندس من جهة الكم الذي له
فسبق في نقيض المسائل ان مسائل الموضوع واحد وفي الاكثر تختلفان
ويقول ان العلوم المشتركة اما ان يشترك في المبادي واما ان يشترك
الموضوعات واما ان يشترك في المسائل ونسا نعني بالمشترك في المبادي
المشترك في المبادي العامة لكل علم بل المشتركة في المبادي العامة لكل
علم بل المشتركة في المبادي التي تعم علوما ما مثل العلوم الرياضية المشتركة

فان الاشيا

فان الاشياء المساوية لشي واحد متساوية وتلك الشركة اما ان يكون
على مرتبة واحدة كالهندسة والعدد في المبداء الذي ذكرناه واما ان
يكون المبداء للواحد منهما اولا وللثاني بعده مثل ان علم الهندسة
وعلم المناظر بل الحساب وعلم الموسيقى لشي كان في هذا المبداء لكن الهندسة
اعم موضوعا من علم المناظر فكذلك يكون له هذا المبداء اولا وبعده للمناظر
وكذلك حال الحساب من حال الموسيقى واما ان يكون ما هو مبداء في علم
مسئلة في علم اخر وهذا على وجهين اما ان يكون العلمان مختلفين في الموضوع
بالعموم والخصوص ليس شي في علم اعلى ويوجد مبداء في علم الاسفل
وهذا يكون مبداء حقيقيا او تبين ويبين شي في علم اسفل
والوحد مبداء في العلم الاعلى وهذا يكون مبداء بالقياس الى الثاني
اما ان يكون العلمان غير مختلفين في العموم والخصوص بل مثل الحساب
والهندسة فان كثيرا من مبادي المقالة العاشرة من اقليدس عددية
قد برهن عليها قبل في المقادير العددية وهذا لا يمكن اذا لم يكن بين
العلمين شركة في موضوع او جنس موضوع واما الشركة في المسائل
فهي ان يكون المطلوب فيها جميعا محمولا لموضوع واحد والا فلا شركة
وهذا ايضا لا يمكن ان يكون الا مع اشتراك العلمين في الموضوع
فاذن الشركة الاولية الاصلية التي للعلوم هي على موجب القسم الثالث
وهو الشركة في الموضوع على وجه من الوجوه المذكورة هي ثلثة
اما ان يكون احد الموضوعين اعم والاخر اخص كالطب والطبيعي

وما اشبههما واما ان يكون لكل واحد من موضوعي علمين شيء
خاص وشيء تشارك فيه الاخرى كالطب والاخلاق واما ان يكون
ذات الموضوع فيهما واحدة ولكن لحدث باعتبارين مختلفين فصار
باعتبار موضوعا لهذا او باعتبار اخر موضوعا لذلك كان جسم
العالم موضوع لعلمي الهيئة والطبيعي ولما نقل البرهان فقد يكون
لاحد المبتدا على نحو ما ذكرنا وقد تكون كما يبرهن على المخروط
والمناظر برهانا سلبيا لوجود المخروط عن الاضافة الى البصر لكان
عليه ذلك البرهان بعينه وذلك لان الاوسط يكون من الهندسة
والاصغر من الكلام في المناظر وهذا الضعف الهيئة الانسانية
وقصورها عن الوفاء بما يحتاج ان يستعد له والا كان من الحق بان يبرهن
على الخطوط الشعاعية كما يبرهن على الخطوط الهندسية ثم يجعل تلك
المقدمات اوساطا في علم المناظر فهذا لا يمكن الا ان يكون احد العلمين
تحت الاخر وبالجملة ان يكون في الموضوعين اشتراك ومن هذا القبيل
ان يكون في احد العلمين برهان حد الاوسط علة ما وفي الثاني
برهان اخر حد الاوسط علة اخرى قبل تلك العلة وهو علة
العلة فيكون الاسفل لم يعط العلة بالتمام ومثال ان العلم
الطبيعي والفلسفة الاولى يشتركان في النظر في تناهي الحركة
الاولى وسائرها لكن العلم الطبيعي يأخذ الاوسط من الطبيعة التي
لا ضد لها والمادة البسيطة التي لا اختلاف فيها فيمتنع ان يعرض

فسادا

فسادا ويفرد الفيلسوف يعطي العلة المفارقة التي هي الخير المحض
والعقل المحض والعلة الغائية الاولى التي هي الوجود المحض فا
لطبيعي يعطي برهانا ما دامت المادة والطبيعة التي لا ضد لها فلا
مقتضاها وبالجملة فاذا اعطي البرهان من العلل المقارنة كان من
العلم السافل فان اعطي من العلل المفارقة كان من العلم الاول و
العلل المقارنة هي الهيولى والصورة والعلل المفارقة هي الفاعل
والغاية وقد يفيد العلم الاسفل العلم الاعلى مقدمات ثابتة في
ان سفل من مباديه بانفسها او ثلثة بالحس او بالتجربة فلا
يكون البيان في العلم دورا واعلم ان الامور الجزئية الحسية و
التجربية هي اقرب الى العلوم الجزئية كان العلوم الغاية العقلية
اولى بان يكون مبادي للعلوم الكلية واما العلوم التي ليس بعضها
تحت بعض فكثيرا ما يكون في مسئلة واحدة بعينها برهان ان
من احد العلمين ومن الاخر برهان لم كان العلم الرياضي يعطي
برهان كروية الفلك بالدليل والطبيعي يعطي برهان لم والاتفق
في العلوم الجزئية ان يكون على مسئلة واحدة برهان لم من علمين
مختلفين والبرهان يعطي اليقين الدائم وليس في شيء من القياسات
عقد دائم لان المقدمات الصغرى في القياسات على الفاسدات
لا يكون دائمة الصدق فلا يكون برهانية فتبين انه لا برهان
عليها ولا حد ايضا فاما سنوضح ان البرهان والحد متشاركان

في الاجزاء فما لا برهان عليه فلا حد له وكيف يكون احد وانما
تميز بالعوارض الغير المستقومة فاما المتقومات فمشتركها
والاشياء الواجبة الوقوع المتكررة بالعدد كالكسوف فقد يبرهن
عليها من الاسباب ويحد فان مثل ذلك قد يدرك بالمشاهدة
كما يدرك كسوفا في وقت ما بالمشاهدة وقد يدرك من الاشياء
فاذا ادركت بالمشاهدة كانت معرضة للتغير فلم يكن ذلك العلم
غير متغير واما اذا ادركت من الاسباب لم يكن متغيرا وعلى وغاية
وصورة ومادة في الاشيا ما لا يجمع هذه الاسباب ومنه ليس له الا
الفاعل والغاية والصورة كالعقول الفعالة والعلوم المختصة
بمثل هذه يسمى علوم المفارقات وما يختص بما له جميع الاسباب
ولكن المادة لا يكون معينة فيه بل يجوز اقتران الصورة باي مادة
كانت وهي التي لا يدخل المادة في حد صورتها كالمثلث الذي يكون
في خشب وفي نحاس فان ذلك العلم يسمى رياضيا ومنه ما يكون
للصورة مادة مخصوصة لا يمكن ان توجد الصورة مفارقة لها حدا
وقواما ومثل ذلك يدخل المادة في حدوده وهذا العلم مخصوص
بالعلم الطبيعي فما يكون ان يجتمع فلا يكن فيه جميع الاسباب ويكون
الفاعل والغاية خارجين من موضوع الصناعة امكن ان يكون عليه
برهان باللم من علمين مختلفين وقد يصح ان يكون الفاعل الغاية
ايضا غير غريبين عن الصناعة كالانسان الذي السبب الفاعل فيه

اما الانسان

اما الانسان او نطفة او قوة في نطفة وهذه الثلثة لا يخرج عن العلم
الطبيعي والسبب المادي اما الاركان او الاخلاط والاعضاء وسبب الصورة
النفس وسببه الكمال وجود الكمال جوهرها يكون هو من حصول مبادي كلية
فاسدة حصولا سعيدا من نفس وبدن حتى يكون من شأنه ان يبقى
نفسه للسعادة ومثل هذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعي كما كان
مثل هذا فلا يمكن ان يكون عليه برهان بان من باب اللم واختلاف
برهان ان ولم في علم واحد يمكن على وجهين احدهما ان يكون قد
اعطي في احد القياس علة بعيدة فيكون تمام اللم بان يعطى العلة
القريبة اما في الموجب كمن يعطي العلة في ان فلانا محموم لانه انسد
مسامه لان عفن خلط فان انسداد المسام علة لعفونة الخلط
ب للحمى وفي السالب كمن يصح العلة في جواب من يسأل لان الحائط
لا يتنفس انه ليس بحيوان لا انه ليس به سارية فان وجود الرية
علة متعاكسة وسلبها النفس والوجه الثاني ان يكون احد
القياسين فيه علة دون الاخر وذلك مثل قياس من نقول
ان الكواكب الثابتة بعيدة جدا لانها يلمع وكل ملمس تلمع فهو
بعيد جدا ثم يقول المجرات قريبة وكل قريب جدا فانه لا يلمع
فالمجرات لا تلمع على انه يجوز ان يعلم الان بالمعلول ثم تلفت
فنعلم اللم بالعلة فلا يكون دورا لان الاول لم يطلب فيه ان
والجهل قد يكون بسيطا وذلك ان لا يكون عند الحامل بالشيء رأي

لكن يجهل وجود الاله وقد يكون مركبا لكن تعيقد وجود الجسمية للاله
ويكون قد عرفت ذلك بوسط وهذا الجهل ليس هو عدم العلم
فقط بل هو عدم العلم مع وجود راي متضاد للحق واعلم ان الممكنات
الاكثرية كوجود الاصابع الخمس للانسان فلها لا محالة على اكثريه
اذا جعلت حدودا وسطى او قعطت علما وظنا غالبا واما العلم فيا
النتيجة الاكثرية وذلك يقين واما الظن فيانها يكون الامر اذا
صح ان لدعلة اكثرية توقع كونه من هذا القبيل ثبات الشعر على
الذقن عند البلوغ على ان الاكثريات فيها ضرورة ما من وجه فلذلك
يتميز وجودها عن وجود مباينها واما الاتفاقيات فقد يمكن
ان يبرهن عليها انها اتفاقية وانها من جملة الممكنات الاقلية
وبرهان عليها من جهة انها يكون او لا يكون او لا يكون والا لترجح
احد الطرفين وصار اكثريا **الباب الثاني في الحد فصل**
لا يمكن اكتساب الحد بالبرهان لانه لابد من حد اوسط مساو
للطرفين لان الحد والمحدود متساويان وذلك الاوسط لابد اما
ان يكون حدا اخر ويكون رسما او خاصة واما الحد الاخر فان السؤال
في اكتسابه ثابت فان اكتسب بحد ثالث فالامر بانت الى غير النهاية
وان اكتسب بالحد الاول فذلك دور وان اكتسب بوجه اخر غير
البرهان فلم لا يكتسب ح الحد وعلى انه لا يجوز ان يكون للشي
الواحد حدان تامان على ما سنوضح بعد فان كانت الاوساط غير حد

فكيف

فكيف يقال ما ليس بحد انه عرف وجود المحدود ومن الامثلة التي الحقو
له وطلب الحد حتى يكتسب وهل يكتسب وهل يكون الحد انما حمل
في الكبرى على الوسط على انه محمول مطلق وحمل على انه محمول مطلق
وحمل على انه حد له فان حمل على الوسط على انه محمول مطلق انتج انه
محمول مطلق انتج انه محمول على الاصغر فقط ولم يعرف من ذلك
انه حد له ولم يكن الى ذلك القياس حاجة فانا يقنا وان حمل الحد ولم
انه على الحد وحده ما لا يحتاج الى برهان وان حمل على انه حد للاوسط
هو كاذب فانه ليس حد النوع هو بعينه حد خاصة فليس حد الانوع
هو بعينه حد الضحاك الا ان يقول قائل انه حمل على الاوسط
بانه حد الموضوع اي ان ما هو موضوع للاوسط فهذا حده فان هذا
ايضا كاذب فان الباكي والضحاك وسائر الخواص والفصول المساوية
يحمل عليها الخاصة وليس حد النوع حد الها فانك اذا جعلت
الخاصة والفصل حدا اوسط فعلت كل ح ب وكل ب كذا من طريق
ما هو اي يحدود بكذا وكذا ما تحتاج كل ح فهو كذا وكذا من طريق
ما هو لكنه من ذلك ان يكون حد الخاصة او حد الفصل حد النوع
فايضا فان حد الفصل والخاصة وان كانا يقالان على النوع فانه
يحمل لا من طريق انه حد للنوع بل من طريق انه موجود للنوع وفرق
ان يكون هذا الشي موجودا للشي وبين ان يكون حدا له فالنا
قلنا انه يحمل على الاوسط على انه حد ما هو موضوع للاوسط

وصفا حقيقيا وضع النوع لخواصه فيكون قد احد الغلط في بيان نفسه
فانه لو كان هذا معلوما لما احتيج الى البرهان فانه اذا قيل كل انسان
ضحاك وكل ضحاك حيوان ناطق ميت فكل انسان حيوان ناطق
ميت فاما ان معنى ان كل ضحاك من حيث هو ضحاك كذا وليس الامر
كذلك فان حد الضحاك ليس الحيوان الناطق الميت بل هذا حد شيء
ما يعرض له انه ضحاك وهو الانسان واما ان يعني بذلك ان كل ما هو موضوع
للضحاك وضعا حقيقيا هذا حده هو الانسان فلو كان هذا بينا
لما احتيج الى البيان الكبرى يتبين اذا كان هذا بينا والحد لا يكتسب
بالقسمة فان القسمة يضع اقساما ولا يحمل من الاقسام شيء
بعينه الا ان يوضع وضعا من غير ان يكتسب بالقسمة فيه مدخل
كما انا اذا قسم القاسم فنقول الانسان اما حيوان واما غير حيوان
ثم يضع انه حيوان ثم يقول والحيوان اما طائر واما زاحف واما ماش
والانسان ماش ثم نقول والماشي اما ان يكون ناطقا او غير ناطق
والانسان ناطق فيصح الانسان ماش ناطق مثلا والغلط الثاني في
هذا انه اذا جمع متفرقا بالموضوع فقد يمكن ان يصدق متفرقا و
يكذب مجتمعا او لا يجتمع من متفرقات طبيعية واحدة بالذات
او وقع هو الجمع لا على الترتيب المحمود وايضا فانه قد جمع فقط
ولم يدل على انه حد فليس كل مجموع واثبات على الصواب في الترتيب
حدا او يعتبر لا معنى في القسمة تطفره او يدخل في القسمة ما ليس بذاتي

فان تكلف

فان تكلفنا امانه وقوع الاحتراز عن هذا فقد جاوز مقتضى القسمة
وان تعدى القسمة الى القياس بان قسم ثم استثنى نقيض قسم
او اقسام وابقى واحدا هو الباقي من الاقسام فيجتمع اجزاء الحد
ثم فاهش بان هذا المجموع قول مفصل دال على الجهة مساوية
كل ما كان كذا فهو حد فهذا احد قياس سماه فائدة القياس الاول ليس
بالحقيقة قياسا لان اجزاء الحد بينة بانفسها للمحمود واذا اخذ ذاته في
الوهم مجملة فلا يحتاج الى بيان فان ظن ان بيانه هو برفع سائر الاقسام
كان محالا فانه ابين من رفع سائر الاقسام او مساويها في الخفاء
فان الناطق بين للانسان من انه ليس غير ناطق والاستثناء يحتاج
الى ان يكون ابين من النتيجة لا مثلها او اخفى منها واما الغلط في القياس
الثاني فهو ان طلبنا ان الحيوان الناطق الماشي حد الانسان فطلبنا انه
قول مفصل مساو للانسان دال على ماهية متنسا وبان في الخفاء والوضوح
فصادره على المطلوب الاول بالقوة من وجه اذ هو كتوسط الحد الاكبر ولا
يكتسب الحد بالاستقراء لان الاستقراء لا يفيد علما كليا فكيف نفيد
الحد لان الاستقراء يكون من الجزئيات المحسوسات وهذه الحدود
لها ولا تمكن الاستقراء ان الحد حد لكل شخص حتى يجعله للنوع فقد
كذبت لان لكل شخص حدا لو كان يصح لا يشاركه فيه الاخر فما كان يمكن
ان ننقل الى النوع كله ولان الاشخاص تختلف بالامور الذاتية بل بالاعراض
وان قلت ان الحد حد النوع لكل واحد من تلك الاشخاص فقد صارت

على المطلوب الاول وكان الاستقراء باطلا وايضا فان الحد لا يكتسب من حد الضد
فليس لكل محدود ضد ولا ايضا احد الضدين اولى بذلك من حد الضد
الاخر وكيف يحد الضد المطلق الواقع على الطرفين والذي ليس له ضد يبطل
وبالجملة فان صاحب الصناعة يجب ان يكون عنده قانون في معرفة
الحد الصحيح وغير الصحيح كما يجب ان يكون عنده قانون في معرفة القياس
وكما انه ليس يبرهن على انه قياس وان القول الذي اورده هو القا
نون القياسي فكذلك الحد وليس عليه ان يبرهن على انه قد حد فان
الذي يكون كذا وكذا ليس بقياس او ليس بحد فليس يحصل اذا ورد عليه
شي على انه برهان هو على ابيه الشي وابنه الشي عن بيته عن مهيته قبلا
يبطلان بجهل واما الحد فهو على جهة الشي ولا يصح ان يجهل الشي نقيض
بالتركيب وذلك ان تعمد في ان الاشخاص التي لا تنقسم وينظر من اي جنس
هي من العشرة التي ذكرناها فيأخذ جميع المحمولات المقومة لها التي
في ذلك الجنس او في الشي الذي يقوم مقام الجنس من الامور العامة
فيجمع العدة فيها بعد ان تعرف ايها اول لايها مثل الجسم فانه اولا
للجسم فانه دون للحيوان ثم للناطق فتحرى ان يكون في المجموع شي
يتكرر كما تقول جسم ذو نفس حساس ثم تقول معها حيوان فيكون
الحيوان مكررا مرة بالتفصيل والحد وتارة بالاجمال والتسمية فاذا
جمعنا هذه المحمولات ووجدنا منها شيا مساويا للمحدود من وجهين
اثنين فهو الحد اما احد الوجهين فالمساواة في الحمل اعني ان يكون

كل ما يحمل عليه هذا يحمل عليه ذاك وكل ما هو ذاك فيحمل عليه الكل
والثاني المساواة في المعنى وهو ان يكون دالا على كال حقيقته وانه
لا ينسد منها فيه شي فان كثيرا فما الذات يكون قد اخل ببعض
الاجناس او ببعض الفصول فيكون مساويا في الحمل ولا يكون
مساويا في المعنى كقولك في حد كقولك في حد الانسان انه جسم
ناطق ثابت مثلا فان هذا ليس بحد حقيقي بل هو ناقص لان الجنس
القريب غير موضوع فيه او قولك في حد الحيوان انه جسم ذو نفس
حساس من غير ان يقول ومتحرك بالارادة فان هذا مساو في الحمل
وناقص في المعنى ولا يلتفت في الحد الى ان يكون قولا وجيزا بل لا تتم الحد
حدا بان تميز على ان يجاز ما لم ثم يوفي بعدة بجميع الفصول الذاتية
وان كان العادة بواحد منها كفاية في التمييز فانك اذا تركت بعض
الفصول فقد تركت بعض الذات والحد عنوان الذات وبيان له
فيجب ان يقوم للنفس صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة
هما ما يعرض لمان يميز ايضا للحدود والحكماء لا يطلبون في الحدود
التمييز فان لحقها التمييز بل يطلبون تحقيق ما الوجود له اذا ذلك قول
وحتى تشرح الاسم ولذلك ما حد الفيلسوف بانه قول دال على
الماهية ولم يقل قول وجيز مميز كما هو عادة الجدليين ان يقولوا ولهذا
اما ادام يحده من احد في تحديد العنصر فقط وحد كما الطبيعيين في
تحديدهم الغضب بانه غليان دم القلب او الصورة فقط وحد كلاس

لكن في تحديدهم الغضب بانه شهوة الانتقام لا لانهم اهملوا لانهم لم يوفوا
كمال التسمية بل قد امران يحد حد النوع من الجنس القريب والفصل فعلى هذا
يجب ان تقيض الحدود للانواع ولما للاجناس فان يوجد الفصول للذي
بعض الانواع وتجذف فيما يبقى ان كان اسما مفردا فصل باعتبار المحمولات
كما يفصل الحيوان بانه جسم حساس مفيد متحرك بالارادة ان كان له
فهو الخط والقسمة ايضا معينة في الحد اذا كانت القسمة بالذاتيات اعني الفصول
فكانت القسمة للاهم قسمة من طريق ما هو فان قسمة الحيوان الذي
احليين وكسر الاجل لسبب قسمة له من طريق ما هو حيوان بل من طريق ما هو
ماش فانه لكونه ماشيا استعد لهذه القسمة لا لكونه حيوانا فان الحيوانية
لا يكفي هذا الاستعداد ما لم يحصل لها طبيعة الماشي فلو كان الحيوان
غير ماش لم تستعد لهذه القسمة النسبية واذا جعلت هذا حفظت
الترتيب ويجب ان تراعي شرطا ما ليا وان لا يقف في الوسط بل تقسم
حتى تنتهي الى الذاتيات التي اذا قسمتها وقعت في عرضيات او اشخاص
فان القسمة من الجوهر اذا انتهت الى الانسان وقعت ولم ينقسم بعد
ذلك بالذاتيات وبعد ذلك اما ان ينقسم الشيء الى الاشخاص والى
فصول عرضية كالكاتب والامي والمحترف والقاصب ونحو ذلك **فصل**
ان كما لا تطلب لم الا بعد مطلب هل كذلك لا يطلب ما الحقيقة الا بعد مطلب
بل وعن كل واحد منهما جواب لكن الحقيقي في السؤال عن لم هو الجواب
بالعلة الذاتية التي هي الوسط وايضا فان العلة الذاتية مقومة

للشيء

للشيء فهو اذن داخل في الحد وفي جواب ما هو فتعين اذن الداخل في
الجواب مثاله انكسف القمر فيقول لما انه توسط بينه وبين الشمس الارض
فمحى نوره ثم نقول ما كسوف القمر فيقول هو امحاء نور القمر لتوسط
الارض لكن هذا الحد الكامل للكسوف لا يكون عند التحقيق حدا واحدا
في البرهان بل حدين لا يكون جزء من مقدمة البرهان بل يكون حدين
والذي يحمل في البرهان مما يكون في الحد محمولا اولا انك تقول في
البرهان ان القمر قد توسط الارض بينه وبين الشمس وكل
مستضئ من الشمس يتوسط بينهما الارض فانه ينمحي صورة فيصح
ان القمر ينمحي صورة ثم تقول والمنمحي صورة منكسف فالقمر اذن
منكسف فاولا حملت التوسط ثم الامحاء وفي الحد التام فوردا اولا الا
لمحاء ثم التوسط لانك تقول ان انكساف القمر هو انمحاء ضوئه
لتوسط الارض فان جعلت كل واحد من توسط الارض والانمحاء ضوء
القمر حدا اذا كان ايتفق ان كان مميزا فكان حدا ما وان لم يكن
حدا تاما سمي الحد الذي يكون بينهما الحد الاوسط في القياس
مبدا برهان كما تقول في مثال الرعد انه صوت انطفاء النار
في الغمام والغضب شهوة الانتقام ويسمى الذي يكون منهما طرفا
اكبر نتيجة برهان كقولك ان الكسوف امحاء ضوء او الغضب
غليان دم القلب هذا انما يتفق اذا كان بعض اجزاء الحد التام
علة للجزء الاخر فان كان لم يسمى نتيجة برهان والحد التام وهو

بمجموعهما مع الجنس والحد يتم بالتشكك على خمسة اشيا فمن ذلك الحد الشارح
بمعنى الاسم ولا يعتبر به وجود الشي فان كان وجود الشكل احد الحد او لا على
انه شارح للاسم كتحديد المثلث المتساوي الاضلاع في افتتاح كتاب فاذا صح
للشي وجود علم ان الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ويقال حد لما كان بحسب
الذات فمنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو مبدا برهان ومنه ما هو
حد تام مجتمع منهما ومنه ما هو حد للامور لا علل لها او لا اسباب لها او اسبابها و
عللها غير داخلة في جواهرها مثل تحديد النقطة والواحدة والحد وما اشبه
ذلك فان حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدا برهان ولا نتيجة
برهان ولا هو مركب منهما ويقال علة للفاعل ومبدا الحركة مثل النجار الكرسي
سي والاب للصبي ويقال علة للمادة وما يحتاج ان يكون حتى يقبل مهيته
الشي مثل الخشب وهم الطيب ويقال علة للصورة في كل شي يكون فانه
لم يقترن الصورة بالمادة لم يكون الشي ويقال علة للغاية والشي
الذي نحوه ولاجله الشي مثل الكن للبيت وكل واحدة من هذه اما
قريبة كالعفونة للحمى واما بعيدة كالسدة واما بالقوة واما بالفعل
واما خاصة كالبناء للبيت واما عامة كالصانع للسيف واما بالذات
مثل السقمونيا فانه يسخن بذاته واما بالعرض مثل السقمونيا او برد
لانه يزيل المسخن اعني الصفراء او شرب الماء البارد ويسمى لانه يجمع
المسخن ولما يجب ان يعطى في البرهان العلة التي بالذات الخاصة القريبة
التي بالفعل حتى ينقطع سوال اللم والا فغير ثابت حدا بعد العلل

الاربع فقد يقع حدودا اوسطي في البراهين لانتاج قضايا محمولاتها
اعراض الذاتية واما العلة الفاعلية والغائية فلا يجب من وضعها
وضع المعلول وانتاجه ما لم يقترن بذلك ما يدل على صيرورتها
علة بالفعل مثل اقتران الفعال الانفعال عن الحرارة الغريزية التي في
الابدان بالقوة المبردة التي فيه فانه يجب عن قوتها التوليد وكذلك يجب عليها
في كثير من المواد ولكن كثيرا من الامور الطبيعية عن اتفق يلزم ان فوادها يفيد
ان يوجد المعلول ضرورة بل هذا في كلها وكثير منها لا يوجد ما فيها
على الطالع اي تمام الاستعداد الذي ان يوجد للكاين كنطفة الانسان
وكانه لا فرق بين القسمين وهذه الضرورة يجب ان يكون الغاية كما
ستوضح بعد فان الامور الموجودة في عالم الطبيعة اذا لم يعتبر
فيها المواد والفاعل انوس والصورة كانت ضرورة فاذا تحقق
وجود مبدا اول صارت الضرورة غايات فلا يمنع اذن استعمال
الغاية في براهين مثل ذلك وما لم يكن هذا من الكائنات الغير
الطبيعية فلا مانع النسبة عن استعمال الغاية في براهينها بل
لا بد فيها فحسب يكون المعلول انما يجب باجتماع الفاعل والقابل
معا فان الواحد منهما لا يكفي حدا اوسط ما لم يجتمعا مثلا لم كانت
الاضراس الطواحن عريضة فيقول لان المادة كانت بانه الاستعد
او للفاعل التام للقوة وقد تلاقيا ويقول لان الاضراس اريد منها
الطحن وكل ما يرد ومنه الطحن يعرض ولما الصورة المادية فلا

يحتاج الى شرط فى ادخاله حدا اوسط كما يقول لم هذا الجسم يحرق فيقول
لان له الصورة النارية وكان الغاية فى الاكثر الامر يفيد اللم دون
الان وقد يجتمع فى الشئ علل فوق واحدة وحتى الاربعة كلها
قد يكون لبعض الاشياء بعض العلل دون بعض فلذلك لا تدخل
فى حدود التعليمات ولا براهينها علة مادية فقد قلنا فى العلل
ودخولها فى البراهين واما فى دخولها فى الحدود فلما اوضحنا ان
العلل الذاتية مقوية واذا كان للشئ علة مساوية او اعم وكانت
ذاتية فدخولها ط ولما العلل التى هى اخص من الشئ مثل ان للحمى
عللها كالعفونية وكالحركة الضيقة للروح او اشتعال من غير عفونة
وللصوت ايضا علل منها انطفاء وانكسار فيه ووقوع بعضا واما
اشبه ذلك فليس شئ منها يدخل فى الحد ويدخل فى البرهان اما
فى الحد فيطلب الشئ الجامع لها ان وجد مثل القرع المقاوم الذى
هو جامع الانواع الصوت فيكون هو العلة التى يدخل فى الحدود ولما
العلل الخاصة فلحدود انواع الشئ مثل انطفاء النار لحد الرعد
للحد الصوت المطلق وقد يجد الشئ الجميع علة الاربع ان كانت
ذاتية له مثل حد القدوم بانه الة صناعية من حديد شكلها كذا للقطع
المحسوس فالالة جنس والصناعة على المبدا الفاعل والشكل على
الصورة والقطع على الغاية والحديد على المادة وفى هذه الابواب
كلام طويل لا يليق بهذا الموضع فى الكائنات امورا بعضها علل

لبعض فى الوجود وكذا القياسات التى منها انه دور دورا مثل انه
لو كان السحاب فقيل لانه كان بخار فقيل لم كان فقيل لان الارض
كانت نديه فعل فيها الحر فقيل لم كانت الارض ذات نداوة قيل لانه
كان مطر فقيل لم كان مطر قيل لانه كان فيستنتج من هذا انه كان
سحاب ومن اوساط انه كان سحاب وان كان هناك وسائط
اخرى ولكن لا فرق فى البرهان الدوري بين ان يوجد حد
وقع مكررا بلا اوسط طرفى تكراره او وقع تكراره بين طرفى
تكراره وسائط لكن المثال الذى اوردناه ليس فى الحقيقة
دورا لان السحاب الواقع حدا اكبر والسحاب الواقع حدا اوسط
ليس واحدا بالذات بل بالنوع وليس هذا مما يجعل القياس
دورا لان الدور هو ان يوجد الشئ فى بيان نفسه لان يوجد
مساوية فى النوع فى بيانه وهو غيره بالذات وتحليل هذا
القياس السحاب شئ سببه البخار وكل شئ سببه البخار فانه يوجد
مع وجود البخار فالسحاب يوجد مع وجود البخار والبخار شئ
سببه نداوة الارض وكل شئ سببه نداوة الارض فانه يوجد مع
وجود المطر والمطر شئ سببه السحاب وكل شئ سببه السحاب فانه
يوجد مع وجود السحاب العلل التى هى اخص ويكون حدودا
وسطى فى البرهان مثل كون السحاب عن تكثيف الهواء بالبرد
وعن انعقاد البخار والزلزلة عن حدوث ريح او عن الحطا

وهذه او اندفاع سبيل في باطن الارض والرعد من الريح وعن انطفاء د
خان ناري والحمى عن عفونة وعن حرارة روح بلا عفونة فقد
يمكن ان يجتمع لهذه العلل معنى عام محمولا عليها وقد لا يجتمع لانه
منذ هب الامر في خلل المعنى الى النهاية لكن لا تقف عند عام بلا واسطة بينه
وبين تلك الخواص ومعلوم انه لا يمكن ان يوجد علة مساوية للحد
الاكبر فما كان من العلل الخاصية لا يوجد بينها وبين الحد الاكبر اما
هو اعم منه او مساوي للاكبر فلا يمكن ان يجعل حدود الا للموضوعات لها
اخص ايضا من الاكبر فلا يكون علل وجود الاكبر على الاطلاق بل علل
وجوده للاصغر الاخص فان الحمى المطلقة ليست معلولة للعفونة
بل حمى هذا الانسان او حمى هذا الانسان او حمى اصحاب الغب وكذلك النوع
ليس علة وجود الجنس مطلقا بل لما هو تحت النوع شخص او نوع
دونه وما كان يوجد له معنى عام فان حمل الاكبر على الحدود الوسطى
التي هي اخص لا يكون اولا ولكن بتوسط العام مثل ان هذه الشجرة
منتثرة ورقها وهي نبت ذو اخرى وهي جزوع وهي كرم ويكون العلة
لانتثار الورق فيها جمود رطوبتها وانعقادها شيئا ولكن ليسا
لهذه الوسطيات الخاصة التي هي نبت وجزوع وكرم اولا ولكن
لعريض الورق فالنسبة والكرم والجزوع عريضة بلا وسط بل لانها
عريضة الورق وهي عشرة ورقها الا انها تلك علة العرض الورق ولكن
لانفشاش الرطوبة وجمودها فقد بان اين ينعكس على الاوسط

العلة

العلة على الاكبر المعلول وابن لا ينعكس واعلم ان الرسم هو ان يعرف
الشي بقول مؤلف من اعراضه وخواصه واجود الرسوم ما يكون
للجنس منه قريبا مثاله في رسم الانسان انه حيوان ضحاك عريض
الاظفار ويجب ان يكون الخواص بينة للشي الا من يعرف المثلث
بانه الشكل الذي زواياه مثل قائمتين فان هذه خاصة برهين
على وجودها للمثلث في اقليدس **فصل** فيما يجب مراعاته في الحدود
ومنها مواضع يجب ان يراعى في الحدود حتى لا يقع باغفالها سهو فمن
ذلك ما يقع جانب الجنس ومنه ما يقع في جانب الفصل ومنه ما هو
مشترك ايضا مشترك الحد والناقص والرسم عن الخطاء في الجنس
ان يضع الفصل مكانه كقول القايل ان العشق افراط المحبة المفرط
ومن ذلك ان يوضع المادة مكان الجنس كقول القائل للكرسي انه خشب
يجلس عليه وللسيف انه حديد يقطع به فان هذين قد اخذ فيهما
المادة مكان الجنس ومن ذلك ان يوجد الهيولي مكان الجنس
كقولك الرماد خشب محترق ومن ذلك اخذهم الجزء مكان الجنس
كقولهم ان العشرة خمسة وخمسة واورد في التعليم الاول
لهذا مثالا اخر وهو قولهم ان الحيوان جسم ذو نفس والجسم
منهما مادة لا جنس كما عرفت ومن ذلك ان يوضع الملكة مكان القوة
والقوة مكان الملكة وكذلك في الاجناس المقدمة من اجزاء الحدود
وكقولك ان الضعيف هو الذي يقوى على احتساب اللذات

الشهوانية ولا الفعل اذا الفاجر ايضا يقوى فقد وضع ان القوة مكان
الملكة لا سيما الملكة بالقوة لان الملكة قوة ما ثابتة وكقولهم ان القادر
على الظلم هو الذي من شانه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من
يد غيره فقد وضع الملكة مكان القوة لان القادر على الظلم قد يكون
عادلا ولا يظلم ولا يكون طباعه هكذا ومن ذلك ان ياخذ اسما مستعارا
او مشتبها كقولهم ان الفهم موافقة وان النفس عدد ومن ذلك ان
يضع النوع مكان الجنس كقولك ان الشر هو ظلم النفس والظلم نوع
من الشر واما من جهة الفصل فان يجعل الانفعالات فصولا
والانفعالات اذا اشتدت بطل الشيء والفصول اذا اشتدت
ثبت الشيء وقوي وان ياخذ الاعراض فصولا للجواهر وان ياخذ
فصول الكيف غير الكيفية وفصول المضاف غير المضاف فاما القوانين
المشتركة فمثل ان يعرف الشيء بما هو اخفى منه كمن حد النار بانه
جسم بالنفس والنفس اخفى من النار ومثل تحديد الشيء بما هو
مساوله في المعرفة او متاخرة عنه في المعرفة مثال المتساوي
في المعرفة العدد كثرة من الاحاد العدد والكثرة شيء واحد فهذا
احد اخذ نفس الشيء في حده ومن هذا الباب ان ياخذ الضد في حد
الضد كقولهم الزوج عدد يزيد على الفرد بواحد ثم يقولون ان الفرد
عدد ينقص عن الزوج بواحد وكذا اذا اخذ المضاف في حد المضاف
اليه كما اذا اخذ الجنس في حد النوع والنوع في حد الجنس وقد ظن

انه لما كان المتضايفان لا يعلم كل واحد منهما الا مع الاخر انه يجب من ذلك
ان يعلم كل منهما بالاخر فيوجد كل واحد منهما في تحديد الاخر فهذا
الجهل بالفرق بين ما لا يعلم الشيء الا معه وبين ما لا يعلم الشيء
الا به فان ما لا يعلم الشيء الا معه يكون مجهولا الا معه مع كون الشيء
مجهولا او يكون معلوما مع كونه معلوما وما لا يعلم الشيء الا به يجب
ان يكون معلوما قبل الشيء لا مع الشيء واما المتقابلات بحسب السلب
والعدم فلا بد من ان يوجد الموجب والملكة في تحديدهما من غير عكس
وذلك لان الوجود معلوم بذاته والعدم يعلم بالوجود وكذا
السلب بالايجاب واما الذي باخذ المتاخر عن الشيء في حده فكقولهم
الشمس كوكب تطلع نهارا ثم النهار لا يمكن ان يوجد الا بالشمس
لانه زمان طلوع الشمس وكذا التحديد المشهور للكمية بانها قابلة
للمساواة واللامساواة والكيفية بانها قابلة للمشابهة وغير المشابهة
فان المساواة تعرف بانها اتفاق في الكيفية فهذا وما اشبهه من
المعاني الصارفة عن الاصابة في فصل الظن الحق هو راي في شيء بانه
كذا ويمكن ان لا يكون ذلك والعلم اعتقاد بان الشيء كذا وانه
لا يمكن ان لا يكون كذا بواسطة موجبة والشيء كذلك في ذاته
وقد يقال لتصور المهية بالقدية والعقل فيهما وبان الشيء كذا
وبانه لا يمكن ان لا يكون كذا طبعا بلا واسطة كاعتقاد المبادئ
الاول للبراهين وقد يقال لتصور المهية بذاتها بلا تحديدها

كتصور المبادي الاول الحد والذهن قوة للنفس هي معدة نحو
اكتساب العلوم والذكا وقوة استعداد الحدس والحدس حركة النفس
الى اصابة الحد الاوسط اذا وضع المطلوب اذا ما الحد الاكبر اذا ارضب الاوسط
وبالجملة سرعة انتقال من معلوم الى مجهول لكن يرى شكل استنارة القمر
عند احوال القرينة وبعده من الشمس فيحدس انه شيء من الشمس والحس
انما يدرك الجزويات الشخصية والذكر والخيال يحفظان ما يوديه الحس
على شخصيته اما الخيال فيحفظ الصورة واما الذكر فيحفظ المعنى المأخوذ معه
وذلك كالمعنى الذي صار به الذيب مهروبا عنه واذا تكرر الحس كان
ذكرا واذا تكرر الذكر كان تجربة والفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي
للمطالب فيصير منها الى المطالب والصناعة ملكة نفسانية تصدر عنها
افعال ارادية بغير روية الحكمة خروج نفس الانسان الى كماله الممكن في
حدي العلم والعمل اما في جانب العلم فان يكون متصورا للموجودات كما هي
ومصدقا بالقضايا كما هي واما في جانب العمل جودة فانه يدرك الانسان
المشترك لا زيد العينه والحس والخيال والذكر يعقل الجزئيات فالحس
الجنس لا ينال الانسان المقول على كثيرين وكذلك الخيال فانك
اي صورة احضرتها في التخيل وفي الحس الانسانية لم يمكنك
ان يشترك فيها سائر الصور الشخصية لان ما ارتسم في الحس
والخيال يكون مع عوارض من الكم والكيف والاين والوضع غير ضرورية
في الانسان مطلقا ولا مسار بها فالكليات من التصديقات

والتصورات

والتصورات الواقعة فيها غير مدركة بالحس ولا بالخيال وانما تدرك
للعقل اما من جهة التصور فلان الحس تعرض على الخيال امورا
مختلفة والخيال تعرض على العقل ثم العقل يعقل فيها التمييز
والتجريد وياخذ كل واحد من المعاني مفردا وترتيب الاخص و
الاعم والذاتي والعرضي ويرتسم في العقل المعاني الاولى اعني
الاوليات للتصور ثم يركب منها الحدود واما من جهة التصديق
فقد تعين الحس والخيال بالتجريد وبالحدس وقد تعين بالاستقراء
والفرق بين الاستقراء والتجريد معلوم والاستقراء اما على
سبيل الاحتجاج واما على سبيل التنبيه كمن يستقري جزئيات من
امور لحكامها منه لتصدقا الا ان بالنفس عنها غفلة وقد تعين
على العرض تعيين اولا في اعطاء التصورات ثم المتصورات ما الف
ما يجلب وسلوب فيلوح للعقل ما يجب ان يصدق به انه ويلوح
له القياس فيما يجب ان يكتسب التصديق واما سائر العلوم اعني ما بعد
الاوليات فتستفاد واما بحجته واما توسط اذا كان نفس تاليف
البسائط لا يقتضي التصديق فيكون العلوم المكتسبة لسبعها شيا
احدهما عدم التصور والثاني عدم الوسط والاولى لا يسبقه قبل
ان يعقل الا عدم التصور واحسن انسانا ويودي بالحس الى النفس
سعر الحلو وانسانا لا انسان منتشر مخالطا العوارض الانسان
ثم العقل يعشره ويسقط هذه العوارض اعني الاعراض الغريبة

فهو له الانسان المجرد والذي لا تتفاوت به سقراط فلاطن ولولا
الحس لم يكن ادرك بوجه الانسان لكان الوهم فينا وفي الحيوان لا
يميز بين الاشخاص نوعي ما لم يكن عقل والحس يميز ايضا ذلك بل
الوهم وهذا كما تدرك الحلاوة في العسل فكلما ادركتها منه عرفتها فان
ادركتها في السكر عرفتها ايضا وهي غير المعقول من الحلاوة فانما تدركها
فيهما مع عوارض عرضية ولا كلي المعقول منها وكذلك الخيال في صورة الانسان
مثلا فانك يدرك زيدا ويدرك ما يشبهه من عمرو ولا يشبه منه
ولا يظن انك لا تدرك صورة رجل فيطابق كل شخص انسان وهذا
لا اخلا فساد للاوليات شبيه مما جد تركيب الحدود او ليس بالتصديق
بالاوليات وسطه بل يكفي فيها التركيب والقعدة التي يصطاد ذلك
هي العقل النظري داعا ثم فعل حتى يقوى الخيال والذكر و
والوهم والفكر قوة تنتفع بها العقل الا ان يقوى بحيث يتسلط
على العقل كما يذكر في كتاب النفس **فصل** في ابانة المواضع المغلطة
للباحث يقول ان افعال السوفسطائيا اما في القياس المطلوب به
انتاج الشيء واما في اشياء خارجة عن القياس مثل تخجيل وترويل
قوله والاستهزاء به وقطع كلامه والاغراب عليه في اللغة و
استعمال ما لا يدخل له في المطلوب وما يجري مجرى ذلك وهي عشرة
واما اللواتي في القياس المطلوب به انتاج الشيء فاما يذكره وذلك اما
ان يقع في اللفظ واما ان يقع في المعنى واما ان تقع في مادته

وان يكون مغالطا ونحن نعلم انه اذا ارتبت الاقاويل القياسية
ترتيبا على شكل من الاشكال المقدمة وكان هناك اجزاء اولى
متمايزة اعني الحدود واجزاء ثوان متمايزة اعني المقدمات و
كان الضرب من الشكل منتجا والمقدمات صادقة وغير النتيجة
واعرف منها مما كان يلزم لزوما حقا فالقول الذي لا يلزم عنه
الحق اعني القياس السوفسطائي لما ان لا يكون ترتيبه بحسب شكل
من الاشكال او لا يكون بحسب ضرب منتج او لا يكون او عرف منه اما الاول
من هذه الشرائط فهو اما ان لا يكون تاليفه من اقاويل جازمة او يكون من
جازم واحد فقط او يكون من جوازم فوق واحد الا انها عرية الاشتراك
التاليفي وذلك على وجهين اما ان يكون عدمها الاشتراك الحقيقة
والظاهر جميعا واما ان يكون في الحقيقة بل لها في الظاهر اشتراك
فان كان لها في الظاهر فهناك يفهم منه معان فوق واحد فيكون اما
بحسب بساطته واما بحسب تركيبه واذا كان بحسب بساطته فاما ان
يكون لفظا مشتركا وهو الواقع على عدة معان ليس بعضها احق
به من بعض كالعين الواقع على المطر والينبوع والبصر والدينار ومن جملة
ذلك قد يسمى مشككا وهو المتناول للشيء وضده كالجلل يقع على
الكبير والصغير واما ان يكون لفظا متشابها وهو الواقع على عدة
متشابهة الصور مختلفها في الحقيقة لا يكاد يوقف على تخالفها
كالناطق الواقع على الانسان والفلك والملك والحي الواقع على الله

والانسان والبيان كل ما الدليل وحركة في جوهره واما اللفظ المنقول وهو
الواقع على علة ولكن وقوعها على احدها اقدم على ان الناس يسمى به
على الحقيقة كلفظة المنافق والفاسق والكافر ولفظ الصوم والصلوة
واما اللفظ المستعار وهو الذي احد شي من غيره من غير ان يستعمل في اللغة
بجعل اسماله على الحقيقة وان كان في الحال يراد به معناه كقول القايل ان
الارض ام البشر واما اللفظ المجازي وهو الذي يطلق في الكلام على الشي
والمطلق به عليه في الحقيقة غيره كقول القائل سل القرية اي اهلها
وربما كان اللفظ المشترك لا في جوهره بل في صنعه واحواله كاللفظ المشترك
من الفاعل والمفعول والذكر والانثى وما يجري مجراه ولهذا الحق يعني صنفا
العقلان الهيولي للاول قد يستحق ان يقال انها تفعل فعلا لانها قابلة
للتاثير والقبول فعل واما الذي يكون بحسب التركيب فقد يكون لاسما
وحروف النسق الى اشيا مختلفة كقول القائل ما علم الحكيم فهو كما علمه
فان هو ههنا يسقط على كل ما او على الحكيم وتحته تختلف المعنى وقد
يكون لتغير الترتيب الواجب وقد يكون المواضع الوقف والابتداء
وقد يكون لاشياء حروف النفس ودلالتها على عدة معان في النفس ولهذا
قد يصدق الشي مجتمعا فيظن انه يصدق متفرقا فيقال ان الخمسة
زوج وفرد لان الخمسة زوج الخمسة ايضا فرد اذ هو اثنان وثلثة و
السبب فيه استباه دلالة الواو فانه يدل على الجميع الاجزاء وقد يدل
على جميع الصفات وقد يصدق الشي متفرقا ولا يصدق مجتمعا

كقول

كقول القائل زيد طبيب ويكون جاهلا في الطب وزيد بصير وقد يكون
كك في الحماقة فاذا قال زيد طبيب بصير اوهم الغلط الا سيما الحالين
اشتراط البصر في الطب بحسب هذا اللفظ وبين انفراده صفة زيد
واما السبب الثاني فهو عدم التمايز في اجزاء القول القياسي فانه
لا يتم الا فيما يكون الفاظا مركبة الا وفيه سائط ثم ينقسم قسمين
فاما ان يكون اجزاء المحمول والموضوع متمايزة في الوضع ولكن غير
متمايزة في الاتساق واما ان لا يكون متمايزة في الوضع فيكون هناك
شي هو من الموضوع فتوهم انه من المحمول او من المحمول فتوهم
انه من الموضوع مثال المتمايز في الوضع دون الاتساق قول القايل
كل ما علمه الفيلسوف كما علمه والفيلسوف يعلم الحجر فهو اذن حجر
ومثال الغير المتمايز في الوضع قولك الانسان بما هو الانسان اما ان يكون
ابيض او لا يكون ابيض فقوله بما هو انسان يشكك هو جزء من المحمول
او من الموضوع فلا يبعد ان تقع من هذا ومثاله مغالطات يصعب
حلها وقد تعرض هذه المغالطات من جميع انحاء التركيب المتشابهة
واما الكذب في المقدمات فلان الطبع اذا ذعن الكاذب فانما يذعن
لشبه شبه الصدق في حال ومن تمنع الى ان يصدق باي شي اتفق
بلا سبب فقد انخلعت عنه الغريزة البشرية فاذن السبب اما في لفظه
واما في معناه والذي في اللفظ فيظهر ما سيذكر وذلك مثل اشتراك
معنيين في لفظ توهم التساوي بينهما في الحكم ومثل اشتراك

لفظين في معنى وافترقا فيما في معنى معتبر في لفظ فاذا كان كك
اوهم وذلك ان الحكم في اللفظين واحد وربما كان الحد للفظين
زيادة معنى يتغير به الحكم ومثال هذا الخمر والسلافة فان معنى واحد
قد اشترك فيه هذان الاسمان ثم السلافة زيادة معنى واما
الذي من جهة المعنى فلانه اما ان يكون الكاذب كاذبا بالكل وهو
الذي لا يصدق الحكم فيه على شيء من موضوعه ولا في حال من الاحوال
ولا في وقت من الاوقات واما ان يكون كاذبا في الجزء وهو ان يكون
الحكم له شركة مع الصادق في المعنى وخلك في المعنى قد يكون جنسا
او فصلا او اتفاقا في عرض او اتفاقا في مساواة النسبة وانت تعلم
انه قد يكون شركة عامة فيما سوى الفصل والجنس فانه قد يكون المشترك
فيه عارا كليا للموضوعين وقد يكون كليا لاحدهما وفي بعض الاخر وقد يكون
في بعض كل واحد منهما والذي يصدق لا في الكل فاما ان يكون في بعض
الموضوع فقط او يكون في كل واحد من الموضوع ولكن في وقت دون
وقت او يكون في كل وقت ولكن بشريطة لا على الاطلاق او يكون
على الاطلاق ولكن بشريطة وتلك الشريطة اما تاليف في
القول او غير التاليف في القول فان لم يكن التاليف فيه فاما ان يكون
افرادا فيه ولا غير افراد فيه وان كان ايضا عارضا لبعض الموضوع فاما
طبيعي واما اتفاقي وجميع توهم العكس فانه اذا اتفق ان رءى
سبالا اصفر وكان فراغي المرة ثم اتفق ان رءى سبالا اصفر غيره ظن

انه مر وربما كان حلوا كالعسل وسبب ذلك انه اذا وجدت المرة
مرة ظن ان كل اصفر مرة فاما الذي يكون من جهة ان المقدمات
ليست غير النتيجة فهو البيان الذي يكون بالمصادرة على المط
الاول في المستقيم بالمصادرة على نقيض المط في الخلف وقد اشير
ذلك فيما سلف واما الذي يكون من جهة ان المقدمات ليست
باعرف من النتيجة فيكون بالاشياء التي تساوي النتيجة
في المعرفة والجهالة وبالاشياء التي تتاخر عنها في المعرفة ويكون
سبيلها سبيل القياس الدوري وقد اشير الى ذلك فيما سلف
ويجتمع من جملة هذا ان جميع اسباب المغالطة في القياس اما لفظي
واما معنوي واللفظي اما اشتراك في جوهر اللفظ المفرد او اشتراك
في هيئة وشكله اذا اشتراك يقع بحسب التركيب لفظ مفرد
او لاجل صادق مجتمع قد انفصل فظن صادقا او لاجل صادق تفاريق
قد تركب فظن صادقا واما اما الاستثناء الاعراب والبناء الشكل
والاعجام واما المعنوي فاما ان يكون لا بالعرض وهو ان يوجد ما
لعرض فكان بالذات كمن يقول ان الشجر تحتمل القسمة المقدار
به وانما القابل للقسمة المقدار به مقدار جسميتها او قد يكون نسبة
احد ما بالقوة مكانا بالفعل كمن يقول ان الجزء من الوحى الذي بالقطب
البطء حركة وهذا السبب اخذ الجزء الذي هو بالقوة مكانا بالفعل
واما من جهة سوء اعتبار شروط النقيض في الحمل وقد عرفت الشرائط

التي يعتبر من النقيض واما القيم القرينة واما الايهام عكس اللازم كما ذكر من
من امر السبال والاصغر والمرة واما المصادرة على المطلوب الاول واما من اخذ
ما ليس بعلة علة على ما هو مذكور في كتاب القياس واما الجمع المسائل
في مسئلة واحدة فلا يتميز المطلوب واحدا بعينه واما بان ما اخذ لاحق الشي
مكان الشي فهذا القدر كاف في المعاني المنطقية ولنشتغل الى المعاني
الحكمية مبتدئين بعلم ما بعد الطبيعة تم الكتاب الاول في المنطق ويتلوه

الكتاب الثاني في المقدمات التي يحتاج اليها في جميع العلوم والعلم الموسوم بعلم ما بعد الطبيعة المقالة الاولى فصل في الوجود

قد عرفت ان موضوع هذا العلم هو الامر العام لجميع الامور وهو
الموجود بما هو موجود اعني الوجود وبيان ذلك ان الجسم قد يبحث عن احواله
من حيث هو متحرك وساكن في الطبيعيات والمقدار يبحث عن احواله من حيث
هو مقدار في الرياضيات وليس يبحث عن نحو وجودهما في تلك العلوم وانما يبحث
عن نحو وجودهما ونحو وجود جميع الامور التي لنا كلها في هذا العلم فيكون
موضوعات سائر العلوم كالاعراض الذاتية لموضوع العلم ومعلوم ان موضوع العلم
موضع اوائل كل علم تحده مصدقا به وموضوع هذا العلم لا يمكن تحديده لانه اول
في التصور اذ ليس له جنس ولا فصل وبالجملة لا شي اعرف منه حتى تعرف
الاشياء ثم منه حتى يوجد في حده ومن رام بيان الوجود على انه يتبين اهل
مجهولا فقد اخطأ فان القائل اذا قال حقيقة الموجودات يكون فاعلا او
منفعلا فقد اخطأ من جهة ان هذين من اقسام الموجود اعرف من

الفاعل

الفاعل والمنفعل وهذا شبيه قول من قال ان الشي هو الذي
يصح عنه الخبر وانما يعرف الصحة والخبر بان يستعمل في بيان كل واحد
منهما انه شي او انه امر او ما او الذي وهذه من اوقات لاسم الشي فاذن
مثل هذه الرسامات بشبهات مع فساد المأخذ وجد في نسخة هكذا
وبيان هذا ان ما يعرف فينا اما ان يعرفه بالحس او يعرفه بالفصل وما يعرف
عامه
فلا حاجة لما يعرف بالحد او يعني الحد والاحاجة يكون الحد من اهم من امور
وكل ما يعرف يعني الحد من الرسم ولما شابهه وفي كلا العلمين تنتهي
الامر الى العام لا عام فوقه اما جنس واما لازم مخصوص بكليته والا النسبة
الى غير النهاية ثم الامور التي تقع تحت العام تتميز بعضها عن بعض اما بفصل
واما بامر مستفاد من الحس واما بالعرض وخاصة واما اثبات نحو وجود
مستغن عنه لانا اذا قلت كذا موجود المعنى بيان الوجود معنى خالع
عنه فان كون الوجود معنى الخارج عن الماهيات عرفناه بالبيان وبرهانه
وذلك حيث يكون ماهية ووجود كالانسان الموجود ولكنا معنى بان كذا
في الاعيان او في الذهن وهذا على قسمين فمنه ما يكون في الاعيان او في
النفس بوجود لعارية ومنه ما لا يكون كذلك فالوجود الذي هو الكون
في الاعيان وانه في الاعيان ليس يحتاج في ان يكون في الاعيان الى كون
اخر في الاعيان يقترن به فان ما به يصير الشي في الاعيان هو اولى
بان يكون لذاته في الاعيان وفرق بين قولنا بذاته في الاعيان
وبين قولنا لذاته في الاعيان فان ما يكون لذاته في الاعيان يصح

ان يكون له سبب وما يكون بذاته في الاعيان لا يكون له سبب وبالجملة
فالوجود حقيقته انه في الاعيان لا غير وكيف لا يكون في الاعيان ما هذه
حقيقته والفاعل اذا افاد الوجود فانه يوجب الوجود وايجاب الوجود
افادة حقيقته لا افادة وجوده فان للوجود حقيقة ومهية وكل
مهية مركبة فلها سبب في ان يتحقق تلك الحقيقة لا في حمل تلك
الحقيقة عليها مثلا الانسان له سبب في تحققه وتقومه انسانا واما
في حمل الانسانية عليه فلا سبب له وشبيه ان يكون الوجود الذاتي
لا علة يجب ان يكون مركبا حتى يصح ان يكون معلولا وايضا لان الوجود الذي
المعلول في ذاته ممكن فيحتاج الى ما يخرجه الى الفعل ونعني بالمعلول ان حقيقته
بذاته ومع اعتبار ذاته ليس بالفعل فكما انك اذا تصورت معنى المثلث
تصورت معه الخطوط الثلثة لا محالة فكذلك اذا تصورت الوجود المعلول
تصورت معه العلة لا محالة وبان ان ههنا وجودا بسيطا ظهر من امره
انه غير معلول اذ الحقايق البسيطة لا علة لها لسنا نقول انه لا علة
لوجودها بل اعني بهذا انه لا علة لها في تحققها واما كالبياض الذي لا علة
له في كونه ماهوا اذ ليس البياض كالمثلث الذي مهيته عليه هي الخطوط
فالوجود اذا تحققت مهيته كان لذاته موجودا فيبين من جميع ذلك ان
الوجود لا يحتاج الى يحتاج الى تحديده ولا الى اثباته وحقيقته انه
في الاعيان وما هذه حقيقته فلا يحتاج الى اثبات وجود وجود
فان الفاعل يعيد حقيقته الوجود بل يقول ان الموجود اما ان يكون

كالشي

كالشيء الى المهيات وكان الشيء من لوازم المهيات فالوجود من
لوازم صفات لا اسم لها بها يوصف الشيء ما به في الاعيان واما كون
اللون بالقياس الى البياض والحمرة والسواد وليس في الوجود
يصح ان يكون جنسا في الصفات في الموجودات المعلولة واما في الوجود
الذاتي لا سبب له فلا شك انه لازم لا غير على ما نستعمله ونحن اذا
قلنا كذا موجود فلنا نعني به الوجود العام بل يحتاج ان يخصص كل موجود
بوجود خاص والوجود اما ان يخصص بالفصول ويكون الوجود
على هذا الوجه جنسا او يكون الوجودات المعلولة جنسا لما تحتها واما
في الواجب الوجود فانه فلا يصح ان يكون جنسا وكل موجود ذي مهية
فله مهية فيها صفة بها صارت موجودة وتلك الصفة حقيقتها
انها وجب في تلك الهيئة بها وسائر اسبابها والواجب الوجود
بذاته معنى يلزمه الوجود وحقيقة ذلك المعنى هو انه بحسب وجوده
بذاته لا في مهية ولا بسبب ونحن اذا قلنا وجوده كذا فانما نعني به
موجوديته فانا ان عنينا به غيرها احتيج الى وجود اخر فكان بينه وكذا
قلنا الوجود هو الذي لا سبب له فمعناه الموجود الذي لا سبب له ولو كان
الوجود ما به يصير الشيء موجودا لكان يحتاج الى وجود اخر فالوجود
الوجود هو نفس صيرورة الشيء في الاعيان لا ما به يصير الشيء في
الاعيان فاما اثبات وجود موضوع هذا العلم اعني الموجود
فمستغنى عنه فاما اذا قلنا كذا موجود فانما نعني به امرين احدهما

نفس صيرورة ٢

انه ذو وجود كما يقول الراس مضاف الى ذي الراس وهذا كلام مجازي
وفي الحقيقة فان الموجودة هو الوجود والمضاف هو الاضافة و
ذلك لان الوجود ليس هو ما يكون به الشي في الاعيان بل كون الشي
في الاعيان ولو كان الشي يكون في الاعيان بكون في الاعيان ليست
الى غير نهاية فما كان يصح كون الاشياء في الاعيان فاذن الوجود الذي
هو الكون في الاعيان هو الموجودة والوجود الواجب بذاته هو موجود
به ثم ليس يتبين من هذا ان يكون في الاعيان هو كون الشي ولكن
البرهان والحس اوصلا الى بعض الكون في الاعيان هو شي ما يوجد فيه
لا يقترن به شي وذلك لان الكون في الاعيان الذي لا سبب له لو كان
متعلقا بشي لكان ذلك الشي اسبابا ما لذلك الكون وقد فرضنا
انه لا سبب له ثم تعلم ان الوجود يحمل على ما تحته حمل التشكيك لا الحمل التواطي
ذلك ان الوجود الذي سبب له متقدم بالطبع على الوجود الذي له
سبب وكذلك وجود الجوهر متقدم على وجود العرض وايضا فان بعض
الوجود اولى وبعضه اضعف وهذا انه لا يصح ان يقال ان الوجود عام
بعرض مثلا للانسان والحمار والفلك بالتساوي كالصفرة والحمرة
وستعلم ان بعض الاجسام متقدم على وجود غيرها الا ان الحسية
وكذا اذا قلنا ان العلة متقدمة على المعلول فمعناه ان وجوده
متقدم على وجود المعلول وكذا اذا قلنا ان الاثنين متقدم على
الاربعة وامثالها فانه لو بغيره وجود لم يكن بتقدم ولا بتاخر

فالمتقدم هو المتاخر وكذلك الاقوى والاضعف كالمعوين للموجودات
فقد بان ان الوجود امر عام يحمل على ما تحته لا بالتواطي بالتشكيك
فاذن حمله على ما تحته حمل اللازم لا على حمل المقوم فليس عمومية
الجنس ولو كان الوجود يحمل على ما تحته بالتواطي اعني حمل المقوم
لكان وحينئذ يكون حمله على واجب الوجود بذاته على ساير
الموجودات حمل مقوم ولكان وحينئذ تنفصل واجب الوجود
بذاته عن غيره بفصل وهذا محال فلهذا لم يجب في بدو
النظر ان يكون الوجود وجود الشي وحمل اللازم مثل حمل
العرض على المقولات التسع والوحدة على اقسامها والتقدم
والتاخر على اقسامها والمتقابلات على اقسامها والشي على
ما تحته وغير ذلك مما يشاكله واذا كان الوجود امرا عاما فيجب
ان يكون وجوده في النفس فان الوجود يوجد في النفس موجود
اذ هو كساير المعاني المتصورة والذي في الاعيان منه
هو موجود ما وليس يعني كل موجود بموضوعه كمعنى الحمرة مثلا
وانما يتخصص كل منه بما يجري مجرى الفصل ثم يقترن بالموضوع
فيكون وجود الانسان نوعا ووجود الفلك نوعا ولو كان الوجود
المطلق جنسا فكل موجود نوعي او كالنوعي او معنى المجهول الاسم
مخصص بفصل مثلا كالنوع من الحيوان او شخص مجهول يحمل عليه
الوجود المطلق حمل اللازم فالموجودات معان مجهولة الاسم

شرح اسما لها انه موجود كذا او الموجود الذي لا سبب له ثم يلزم
الجميع في الذهن الوجود والعام كما انا لو نعرف الكم والكيف
وساير الاعراض باساميها ورسومها لكنا نقول الكم مثلا هو عرض
ما او موجود ما في موضوع وسبة الوجود الى اقسامه كنسبة
الشي الى ما تحته لكن اقسام الشي معلومة الاسامي والخواص ولا
كذا اقسام الوجود وهذا كما ان انواع الاعداد معان مجهولة الاسامي
فنعبر ببعض لوازمها فيقال عشرة اي العدد الذي من خواصه
او لوازمه الانقسام الى عشرة احاد ثم يبين من جميع ما قلنا ان الموجود
الذي لا سبب له ليس مقوم ذاته من جنس هو الموجود المطلق وفصل
يقترن به فانه لو كان كذلك لكان الوجود المطلق جنسا الا لان ما
ولو كان جنسا لكان يحمل ما تحته بالتواطي والتاني مع والقاعل
اذا افاد وجودا فانما يفيد حقيقة وحقيقة موجودية وقد ظن
قوم ان الوجود يقع على المقولات العشر بالاشتراك ولو كان
كذلك لكان معنى قولنا ان الجوهر موجود ان الجوهر وكذلك في سائر
المقولات ثم ما معنى قول القايل الجوهر موجود بذاته والعرض موجود
بغيره فانه قد اشترك هذين الامرين في شي وهو لفظ الموجود
ثم فرق بعد ذلك بانه بذاته او لغيره فالموجود الامر يجمع معنى
الجوهر والعرض فانه ان لم يكن جايعا لم يصح ان يفارق احدهما
الاخر ولولا ان الموجود يحمل على ما تحته لا بالاشتراك لما صح

قولنا ان الشي لا يخرج من احد طرفي النقيض والموجود ينقسم
الى موجود واجب بذاته بغيره اعني الممكن والموجود الواجب بذاته
اعني الذي لا سبب له سيبين انه واحد من جميع الجهات
والموجود الممكن او الواجب لا لاعتبار وان يكون كثيرا وان تنقسم
الى جوهر وكم وكيف ومضاف واين ومتى ووضع وجدة
وان يفعل وان ينفعل وهذه هي المقولات العشر والامكان
ليس بجنس لها بل لازم وهذه المقولات هي الاجناس العالية وتحتها
انواع وانواع انواع حتى ينتهي والموجود المطلق اعراض كالوحدة
والكثرة والتقدم والتاخر والعلية والمعلولية والكلي والجزئي
وتحتهما الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض وغير ذلك
مما ياتي شرحه ونحن نريد ان نتكلم في خواص هذه المعاني ودل
على نحو وجودها في هذا الكتاب **فصل في الشي والفرق**
بينه وبين الوجود وبيان ان العلم الشي من المعقولات
الثانية المستندة الى المعقولات الاولى وحكمه حكم الكلي والجزئي
والجنس والنوع فليس في الموجودات موجودة هو الى اقسام الذات
واعلم ان حقيقة كل شي الخاصة به غير الوجود الذي يرادف
الاثبات فانك اذا قلت حقيقة كذا موجود هو شي بل الموجود
اما انسانا واما ملكا ثم يلزمه معقولية وكذا ان يكون شيا كذلك
الوجود بالقياس الى اقسام الذات واعلم ان حقيقة كل شي الخاصة

بمعنى الوجود الذي يرادف الاثبات فانك اذا قلت حقيقة كذا
موجودة فقد عنى محصل مفهوم واذا قلت حقيقة كذا وحقيقة
كذا او حقيقة كانت غير مفيد واذا قلت حقيقة كذا شي كان
ايضا غير مجهول فالشيء غير الوجود ولكنه لا ينفك من ان يقارنه
الوجود اما في الاعيان واما في الذهن فان لم يكن كذا لم يكن شيئا
والذي يقال يكون معدوما على الاطلاق فهو مع اللهم الا ان
يعني المعدوم بالمعدوم في الاعيان فيجوز ان يكون ثابتا في الذهن
معدوما في الاشياء الخارجية وان عنى غير ذلك كان لغطا ولم
يكن عنه حتى انه ولا كان معلوما الا على انه متصور في النفس
فقط واما ان يكون في النفس صورة تشار بها الى شيء من خارج
فكلا وكيف يكون عن ذلك خبر والخبر دائما عن شي متحقق
في الذهن والمعدوم المطلق لا يخبر عنه لا بالايجاب ولا با
لسلب فان السلب ايضا يكون حكما على شي مشار اليه فالاشارة
الى المعدوم حكم ومعنى قولنا ان المعدوم كذا ان وصف كذا
ان وصف كذا حاصل للمعدوم اي ان وصف كذا موجود للمعدوم
فان كان ذلك الوصف موجود للمعدوم فلا يخلو اما ان يكون
في نفسه موجودا او معدوما فان كان موجودا فيكون للمعدوم
صفة موجودة فالموصوف بها موجود لا محالة فالمعدوم موجود
وان كانت الصفة معدومة كيف يكون للمعدوم في نفسه موجودا

لشي فان ما لا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا للشي
ثم ان لم يكن هذه الصفة موجودة للمعدوم كانت منفية عنه
وكون الصفة منفية عنه ايضا حكم موجود بل اذا قلنا ان الشيء والمعلوم
فمعناه ان الشيء موجود في العلم وهذا كله بط كما تدري فالمعنى اذا
تحصل في النفس فقط ولم يشر فيه الى الخارج كان المعلوم ما في النفس
فقط والتصديق الواقع بين المتصور من حيث المعلوم على المجهول
والموضوع هو انه جائز في طباع هذا المعلوم ان يكون له نسبة معلومة
الى الخارج لكنه في الوقت الذي هو فيه معدوم لا نسبة له الى خارج فلا
معلوم غير ما في النفس وانما وقع اولئك فيما وقعوا فيه بسبب
جهلهم بان الاخبار انما يكون عن معان لها وجود في النفس وان كانت
معدومة في الاعيان ويكون معنى الاخبار عنها ان لها نسبة ما الى
الاعيان اما بالسلب واما بالايجاب وعلى هذا يقال ان الزمان
الماضي متقدم على المستقبل والماضي متقدم على الحال فان التقدم
والتاخر من باب المضاف ولا يتضايف موجود في معدوم من هذا
العلم ان المعدوم لا يعاد لانه اول شي يخبر عنه بالوجود لانه اذا قيل
يعاد فقد اخبر عنه بامر وجودي والا لم يكن بين المعاد وبين
المستانف خلقه فرق لان المعاد هو ما كان في العدم موصوفا
بانه كان موجودا ثم عدم وهو موصوف بانه يعاد ولا محالة
يكون اليه اشارة والمستانف خلقه هو ما لم يكن له في حال العدم

هذه الصفة وانت تعلم ان هذا كله يوجب ان المعدوم موجودا **فصل**
في الكلام في الممكن والواجب والمح والحق والباطل وقد تعسر
علينا ان نعرف حال الواجب والممكن والممتنع الا على سبيل الهيئة وبدلال
يجري مجرى العلامة فنقول ان الممكن هو غير الضرورة واذا فرض
موجودا لم يعرض منه محال ثم نقول الضرورة هو الذي لا يمكن ان يعرض
معدوما او الذي اذا فرض بخلاف ما هو عليه كان محالا ثم نقول
هو نقول المح هو الضروري العدم او الذي لا يمكن ان يوجد والممتنع
هو الذي لا يمكن ان يكون وهو الذي يجب ان لا يكون او ليس يمكن
ان لا يكون والممكن هو الذي ليس بممتنع ان يكون وان لا يكون
او الذي بواجب ان يكون او لا وهذا كله كما تراه وذوظ واولى ما يتصور
من ذلك اولا هو الواجب هو ما كذا الوجود والوجود اعرف من العدم
لان الوجود يعرف بذاته والعدم يعرف بوجه ما بالوجود واما الحق
الحق فيفهم منه الوجود في الاعيان مطلقا ويفهم منه الوجود الدائم
ويفهم منه حال القول والعقد الذي يدل على حال الشيء الخارج اذا
كان مطابقا فيقول هذا قول حق وهذا اعتقاد حق وهذا المعنى
من الحق مطابق من الحق الصادق فهو صادق باعتبار نسبته الى
الامر وحق باعتبار نسبة الامر اليه واحق الاقاويل ان يكون حقا
ما كان صدقه دايما واحق من ذلك ما كان صدقه اوليا وهو القول
بانه لا واسطة بين الايجاب والسلب واليه ينتهي كل قول في التحليل

وهذه الخاصة من العوارض الموجودية بما هو موجود العموم في كل
موجود ثم ان انكر منكر هذا فانه يلتفت بان يقال انه هل اذا تكلمت
بوضد بلفظك نحو شي من الاشياء او لا تقصد فان قال اذا تكلمت
لم يفهم سبا فقد باقض الحال في نفسه وان قال اذا تكلمت فهمت باللفظ
كل شي فقد له خرج عن الاشرساد فان قال اذا تكلمت فهمت به شيئا
بعينه او اشياء كثيرة محدودة فعلى كل فقد وقف موقف المسترشد
فان كان تلك الكثرة تتفق في معنى واحد فقد دل اللفظ على معنى
واحد وان لم يكن كذلك فالاسم مشترك ويمكن ان يفرد لكل واحد
من تلك اسمائه اسم واذا كان الاسم دليلا على شي واحد كالانسان
مما هو مباين للانسان لا يدل عليه وذلك الاسم لانه لو كان الانسان
يدل على الانسان كان الانسان والفيل سيا واحدا فيلزم ان يكون
ان يكون كل شي او لا يكون ولا شي من الاشياء نفسه ودعا الى
ان لا يكون للكلام فهوم ويعرض للكلام والخطاب والاشبهة
والحجة فتمثيل هذا يدفع في صدره من هذا كلام واما المتعنت
فيسعى ان يكلف شروع النار اذ النار واللانار شي واحد وان فولم
حوما اذ الوجع واللاوجع واحد **فصل في تحديد الجوهر والعرض**
ثم اعلم ان الوجود للشي قد يكون بالذات مثل وجود الانسان انسانا
وقد يكون بالعرض مثل وجود زيدا ابيض فلنشتغل بالموجود الذاتي
بالذات فنقول ان الموجود بالذات ان الموجود بالذات منقسم

قسمين احدهما الموجود في شي اخر وذلك الشي الاخر متحصل القوام والنوع
في نفسه لا كوجود جزء منه غير ان يصح مفارقته ولذلك الشي وهذا يخص
باسم الوجود في موضوع وهو العرض والثاني الموجود من غير ان يكون في شي
من الاشياء بهذه الصفة فلا يكون في موضوع البتة وهذا هو المخصوص
باسم الجوهر فلان كان العرض موجودا في عرض كالسرعة في الحركة والاستقامة
في الخط والشكل في السطح كان ايضا آخر الامر مقدم العرضين موضوع هو
الجوهر وقد رسم العرض بانه الموجود في شي لا كجزء منه ولا يصح قوامه
من دونما هو فيه وهذا الرسم هو بحسب كتاب قاطيغورياس وعلى الوجه
المشهور والتحقيق ما ذكرناه متقدما فقولنا انه موجود في شي يقع على
اشياء كثيرة بعضها بالتواطؤ وبعضها بالتشكيك وبعضها بالاشياء
وليس وقوع هذا اللفظ على هذه الاشياء الا وقوع لفظ مشترك اعني
اذا قيس الجميعها وهذا نوع من البيان كما يبين باسم باسم اشهر واعرف
وما حد ذلك الا ان الجمهور يعرفون اشياء يقال لاتفاق شي وبين الاشيين
ان قولنا الموجود في شي ههنا ليس كذا ولا كذا الا لتسهيل رسم العرض فان ازاله
النسبة باشتراك الاسم اما بالحد والرسم او بسائر المعاني الداخلة تحت اشتراك
الاسم حتى يدل على الثاني لا في ذاته بل السبب ما ليس هو وقوله الموجود في
الشي فرق بين العرض وبين حال الكل في الاجزاء ووجود الكل في الاجزاء
قوله لا كجزء يخاف الكل لا يجوز ان يقال ان في جملة الاجزاء الا انه بنفسه جملة
ان الاجزاء فان للكل صورة ثانية توجد في اجزائه لا في واحد واحد

منها

قف
منها فان العشرة كليتها ولا توجد في واحد واحد فانه اذا توا
الاجزاء اجتمعت صورة العشرة وقوله لا كجزء منه نوف بين
ذلك وبين وجود الجزئي الكل وبين طبيعة الجنس في طبيعة
النوع الواحد من حيث هما طبيعتان وبين وجود عمومية النوع في
عمومية الجنس من حيث هما عامان وبين وجود المادة في المركب و
الصورة في المركب وقوله ولا يمكن قوامه مفارقا لما هو فيه بين العرض
في موضوعه وبين كون الشي في الزمان وكون الشي في المكان على ان
الشي الزماني لا يفارق الزمان المطلق والشي المكاني لا يفارق المكان
المطلق وبعض الاجسام لا يصح ان يوجد الا في المكان الذي هو فيه كالقمر
في فلكه لكنا نعني قولنا ولا يمكن مفارقته لما هو فيه هو ابدا في موجود
فيه معين احدية في الشي المعين الذي هو فيه موجود لو عرض معارضة لذلك
المعنى بل علة قوامه هي انه فيه لا ان يكون ذلك امرا لزمه بعد تقومه
بالفعل ما الاعتبار ههنا الموجود فان وجود العرض في ذاته هو وجوده
في موضوعه وكذلك وجود القمر في فلكه والشي في زمانه ومكانه على ان
الشي انما يكون في الزمان المطلق بحسب الوهم وكذا انما بحسب الوجود
وليس في الوجود اب كما يعلم الا عاما موجودا في اعيان كلها شخصية
ولو اعتبر بالوهم كالسطح الذي يوجد في الوهم من دون الموضوع
واما القمر في فلكه فليس علة وجود طبيعة القمرية من حيث هي طبيعة
القمرية هي كونه في مكانه كان علة وجود العرض كونه في موضوعه

والكون في المكان والزمان غير الوجود في الشيء وليس كون العرض في
الموضوع الا وجوده فيه ولا كذلك الكون في المكان والزمان فان الكون
في المكان والزمان هو عرض كالبياض لعرض له الوجود من خارج فان البياض
يوجد للموضوع بعرض له من خارج وكذا الكون في المكان والزمان يوجد
لموضوعها الوجود من خارج او ليسا نفس الوجود وقوله لا كجزء منه اي
لا كجزء من الشيء الذي هو فيه لكجزء في المركب منه ومن موضوعه كالبياض
مع الابيض ووجود الصورة في قابلها ليس كوجود العرض في الموضوع
فان حامل الصورة يخص باسم المحل والمحل هو الذي لم يتم نوعيته وقام
موجودا بل انما هو يتقوم بالفعل بما حل او يصير نوعا بما حله فلهذا
لم يكن الصورة بل ضامع وجودها في المحل ولما الرائحة التي يظن انها
يفارق التفاحة وينتقل الى الهواء والحرارة التي يظن انها يفارق النار
ويحصل في الماء فليس الامر فيه كما يظن لان مثل هذه الاستحالة انما
يكون بوجود حرارة اخرى في الماء من عند معتد الحرارة وبرائحة اخرى
يحدث في الهواء من مفيد الصور وبالجملة فان ان يتحقق ما ذكرنا
فليس بمسلم انه على سبيل الانتقال واذا قيل بان انه اذا كان للشيء
وجود في نفسه غير مفتقر الى موضوع فهو جوهر فاذا كان مفتقرا الى
موضوع فهو عرض فلا يصح ان يكون شيء شيء جوهرا بالقياس الى شيء
وعرضا بالقياس الى اخر نعم قد يكون الشيء جوهرا في الشيء بمعنى
الذاتي بر فهذا الشيء قد يكون جوهرا وعرضا وقد يكون عرضا

في الشيء

في الشيء معنى العرض الذي بازاء الجوهري لا بمعنى العرض الذاتي بازاء الجوهر
وانما غلط هذا من غلط بجهله بهذا العرض الآخر ثم العرض ليس بجنس
للمقولات التسع فانه لو كان جنسا لكان يوجد في حدودها فما كان فيشك
مع تصورها بالحد انها اعراض ولكن ليس الامر على هذا فكثير من الاعراض
كالكيفية يظن انها جوهر الى ان يتبين عرضيته بالبراهين فاذن وجود
الشيء في الموضوع من لوازم المقولات التسع لا من مقوماتها وانت تعلم
ان حد العرض هو ما يكون وجوده في موضوع فهو يعرف بنسبته الى موضوعه
في باب الوجود والوجود ليس يدخل في حدود الماهيات وظن قوم انه قد يكون
الشيء الواحد تحت اجناس كثيرة باعتبارات مختلفة وذلك بجهلهم
بان لكل شيء ماهية واحدة ويستحيل ان يكون الذات الواحدة من حيث
هي تلك الذات الواحدة يدخل في مقولة ما وفي مقولة اخرى وليست
هي لانهم ان يقولوا في ذاتها بانها جوهر ممتنع ان مقومها بانها ليست بجوهر
بل يصح ان يدخل في مقولة بالذات وفي اخرى بالعرض فلم يدخل في الاخرى
دخول النوع في الجنس لان الامر الذي بالعرض لا يقوم جوهر الشيء
فلا يكون جنسا له وما لا يكون جنسا للشيء لا يكون مقولة وههنا
شيء وهو انه ليس لكل مجتمع مقولة بل انما يكون المقولة مقولة لما له
وجود نوعي بانضمام الفصل الى الجنس وكون الشيء ذاتيا امر ليس على هذه
الصفة فان البياض لا ينقسم الجسم بالفعل كما كانت الناطقة ينقسم
الحيوان **فصل** في التقدم والتاخر العارضين في حمل الجوهر على الانواع

والصورة والجسم وفي الوجود الماخوذ في حد الجوهر وفي كون كليات
الجواهر جواهر وفي اقسام الجوهر ولقائل ان يقول انكم قد قلتم ان الموجود
ليس بجنس لوقوعه على ماتحته بتقدم وتاخر فيجب ايضا ان لا يكون الجوهر
جنسا للهيولي والصورة والجسم فان الهيولى والصورة اقدم في
الطبع من الجسم فقول الجوهر عليها بالسوية بل بتقدم وتاخر فنقول
ان التقدم والتاخر في معنى ما اما ان يكون في المفهوم من ذلك المعنى
او في مفهوم اخر اما الاول فمثل تقدم الجوهر على العرض في المعنى المدلول عليه
بلفظ الوجود فان الوجود للجوهر قبل العرض والجوهر علة لان كان
العرض موجودا حاصلا له المعنى المفهوم من الوجود واما الثاني فمثل تقدم
الانسان الذي هو الاب على الانسان الذي هو الابن اللذين مما يجب
نوع الانسان معا فان الاب يتقدم بالزمان بالوجود وليس الزمان ولا
الوجود نوعين داخلين في معنى الانسانية فاما حد الانسان فهو
لهما بالسوية وان كان وجود الانسانية لهذا قبل بالزمان ولا في انها
انسانية بل في انها انسانية موجودة بالجملة فليس شيء يجعل زيد الذي
هو ابن عمرو انسانا فانه لم يتاخر انسانا ولا علة له في انه انسان الا ابواه ولا
غيره وليس يستحيل ان لا يكون موجودا فلذلك لا علة في انه موجود
ومن حق الجنس ان يقال على انواعه بالسوية ويشترك في المعنى المفهوم
عنه وان اختلفت بالتقدم والتاخر في مفهوم اخر غيره والحال في نسبة
الهيولي والصورة الى الجسم كذلك فان الهيولي والصورة ليسا سببين

يكون الجسم جوهرا فان الجسم لذاته لا بسبب جوهر ومقول عليه معنى
الجوهر كله في وجوده لا يحتاج الى الاسباب ولا جوهر شيء في انه جوهر
علة لجوهريته شيء بل الجسم جوهريته لذاته والصورة جوهر السبب
اقول جوهرا موجودا فالهيولي والصورة بالدخول الوجود من الجسم ولا
الحلق بان يكون موجودا لا في موضوع من الجسم ولا اسد فيه والشك
يكون في الذات الاصلية في الوجود وقولنا في رسم الجوهر الموجود لا
في موضوع ليس المعنى بالوجود فيه حال الوجود من حيث هو موجود
له لانه لو كان كذلك استحال ان يكون الكليات جواهر وذلك لانه وجودها
في الاعيان على ما بينه وانما وجودها في النفس كوجود شيء في
موضوع على ما ذكره بل المعنى بالوجود لا في موضوع المهية
التي يلزمها اذا وجدت في الاعيان ان يكون وجودها فيه لا ان
موضوع الا يرى انك يحكم بنوع من الجواهر مع الشك في وجوده
انه مهية اذا كانت موجودة في الاعيان لا في موضوع ويعلم ان هذا
مفهوم حقيقته ولا يعلم انه بل هو موجود في الاعيان بالفعل
ثم لا تغلط لك اذا كان شيء مهية هي الوجود منزها عن الموضوع
البتة والنوعيات الجوهر بالشركة اذ ليس هناك مهية يلحقها
الوجود والوجود لا في موضوع لا يحمل عليه وعلى الجوهر حمل الجنس
على ما تحته فان الوجود تقع على الاشياء بالتواطي بل بالتشكيك
ولانه موضوع العلم الوجود للتواطي ولا يزيل عنه التشكيك

فالجواهر هو الشيء الذي ماهيته ان يكون اذا وجدت في الاعيان
لا في موضوع فانت تعلم في هذا ان الجوهرية من لوازم ماهيتها
كما ان العرضية ايضا من اللوازم واذا كان كذلك كان الانسان بحقيقته
جوهرا ولا انه انسان مما يلحقه من اللواحق من التشخصية والعموم
والتقرير في الذهن لوازم واعراض لا يبطل معها الجوهرية فيبطل
ذاته فالاشخاص في الاعيان وفي الاعيان في الجواهر والمقول
الكلي ايضا جوهر او صحيح عليه انه ماهية حقها في الوجود في الاعيان
ان لا يكون في الموضوع ليس لانه معقول الجوهر فان معقول الجوهر
كما ستعرف فعرض يعرض للانسانية واما ماهيته فماهية الجوهر
والمشارك للجوهر لماهيته جوهر وكذلك فان حد النوع من حيث هو
طبيعته وحد الجنس من حيث هو ايضا طبيعته محمولا على اشخاص
لا شك في انها جواهر فما شاركها من حدها فهو جوهر ولو كانت
انما هي جواهر لانها موجودة في الاعيان لكانت جوهريته الامور
عارضة لماهياتها وقد بين ان الوجود عارض ولكانت العوارض
يجعل ما ليس في نفسه بجوهر جوهرا فيكون الجوهر منه بعرض
لما ليس بجوهر او اذا هذا مستحيل فكليات الجواهر جواهر
في ماهياتها لا في كونها كليا او جزئيا ولو كانت جوهرية
الانسان لانه زيد لما كان عمرو جوهرا فاذن جوهرية زيد لانه
انسان فهذا يعلم ان الاجناس التي للجواهر فانه مولا وجوده هو

والفصول

والفصول لماهياتها هذا الانسان وذلك لان العقل المنطقي كا
لناطق يحمل على ما تحته بانه هو اما الفصل البسيط كالنطق
فانه اجزاء للجوهر يجب ان يكون اقدم من الجوهر وما يكون له قدم
من الجوهر فلا يصح ان يكون عرضا اذ الجوهر كما علمت يقوم العرض
وما يقوم شيئا فهو اقدم منه فالجوهر اقدم من العرض ولهذا يعلم
انه لا يصح ان يكون عرض سببا لوجود جوهر لان العلة يجب ان يكون
اقدم من المعلول ثم الجوهر اما بسيط واما مركب والبسيط اما ان
يكون غير داخل في تقويم المركب بل هو مفارق بريء عن المادة
واما ان يكون داخلا في تقويمه والداخل في تقويمه اما ان يكون
له وجود محل كشكل الباب في المادة في الباب ويسمى الصورة واما
ان يكون محلا من محل الخشب في الباب ويسمى المادة والمادة هي
ما لا يكون باعتباره وحده للمركب وجود بالفعل بل بالقوة والقوة ذات
انما يصير للمركب هو ما هو بالفعل بحصولها ونحن من وراء اثبات
محل هذا السرية من المادة **فصل** في الجواهر الاولى والثانية
والثالثة وخواص الجواهر واعلم ان الاشخاص هي الجواهر
الاولى بمعنى انها اولى بالجوهرية لا بمعنى انها متقدمة على سائر
الجواهر فيكون معلوما ان هذا القسم الثاني غير جائز في حمل
الاجناس على ما تحتها وكونها اولى بالجوهرية هو بالقياس الى
تقرر ذلك الامر الذي باعتبار كان الجوهر جوهرا الكمال والفصل

لان القصد في الطبيعة متوجه الى وجود هذه الاشخاص والافعال
والاحوال التي بحسبها يحصل فانما يحصل ههنا وههنا فان الافعال
يصدر عن الاشخاص لما شرحه وايضا ما سبق الى التسمية فلان
اول ما عرف انه موجود لا في موضوع الاشخاص الجزئية والانواع سمي
جواهر وذلك لانها تدل على الجواهر الاولى ولانه اعم ولا الجنس
لانك اذا سئلت ما زيد وعمرو فقلت انسان كان جوابا اتم من قولك
حيوان والاجناس على هذا القياس يسمى جواهر ثانية ومن
خواص الجوهر بالقياس الى كثير من المقولات لانه لا يقبل الاشد
والاضعف فلا الزيادة والنقصان في طبيعة النوع فلا يكون انسانا
اولى بان يكون انسانا من الاخر والنوع من الكم يشاركه في هذا وكذا
المباين والنوع من الكيفيات ولعل جميع المعقولات تشاركه في هذا
على ما ستعرفه ومن خواص الجوهر انه مقصود اليه بالاشارة فان الاشارة
دلالة حسية او عقلية الى شي مما يشاركه فيها غيره والاعراض اذا
اشير اليها فانما يمكن ان يشار اليها اشارة حسية اذا تميزت وتكثرت
وكل متميز ومتكثر فانما يكون بالمادة هي التي لها سنبينه واما الاشارة
المشهورة بانها عقلية فانها لا يتناول الاعراض المتشخصة بالقصد
الاول بل بالقصد الثاني على ما ذكرناه في كتاب البرهان حيث تكلمنا
في العلم بالكسوفات ومثل هذا لا يكون اشارة حقيقة فان المشار اليه
لا يشترك فيه غيره وهذا المعقول يصح حمله على كثيرين فلا عرض اليه

بان يحمل

بان يحمل عليه من غيره واما الجوهر الثاني والثالث فلا اشارة اليه
فلا نطق انك اذا اشرت الى زيد فقلت هذا اشرت الى الانسان فانه لو كان
الانسان محمولا على زيد فقط لكان كل انسان زيدا بل كليات لا يدل
على مشار اليه بل على اي واحد اتفق من المشار اليه ثم من الكليات
ما يعطي المشار اليه معنى اسمه به كالنوعيات ومنها ما لا يعطيه
كالجوهر الذي هو جنس الاجناس وهذا اعني القسم الثاني اذا امر به
كان اقوى اما بالذات غير معتبر انها تحت عام يعمها او ليست والا
كان هذا الامر اولى فصليا تحت جنس وهذا الاقوى اعني القسم الاول
لا يقال على النوع الا بالعرض وقد سبقه معنى اخر وهو الفصل ومن
خواص الجوهر ان الجوهر الواحد منه بعينه قد يكون موضوعا للاضداد و
باستحالة في نفسه في معان غير مضافة الى شي استحالة اولية
اي استحالة غير تابعة لاستحالة شي اخر على سبيل المضاف لا كما يظن
الذي يوصف مرة بانه صادق فاذا استحال الشي الذي يقع الظن
استحالة فوصف بانه كاذب فالمعتبر او هو الامر والظن انما يعرض
نسبة الى الامر وبعد النسبة غير تغيير لذات الشي فاذن هذا التغيير في
غير الظن اولا وهذه الخاصة لا يدخل فيه جواهر العقلية لان الجواهر
لا تتغير وما لا يتغير لا يقبل الاضداد ومن الجواهر البواقي والبوالب
من جهة ما هي توالي وتوالت وذلك لان الكلي مشتمل على كل شخص ولا
يصدق ان كل شخص ابيض وان كل شخص اسود فان قيل ان العرض الكلي

يقبل الضدين كاللون بان يكون سوادا او بياضا ابطل بان اللون
الذي هو الاسود وليس يقبل الابيض بان سلخ السواد عن اللون و
لفساد البياض بل انما يقال ان اللون يقبل الضدين بمعنى انه بعض و بعض
بان يجرد الطبيعة اللونية في الوهم فيفعل في الوهم اي الفصلين شئت
وليس الكلام في هذا بل الكلام في القبول الذي في الوجود وفي القبول الذي
يكون القابل واحدا ولو كان الكلي يقبلها لكان كل لون سوادا وكان كل
لون بياضا بل مسودة و مبيضة فلم يكن لون اسود او لون بياضا و لو
كان على التعاقب للاعداد واخص خواص الجواهر انه لا ضد له وهذا انما يصح
اذا عنى بالمتصلات ما يعاقب على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف
فاما اذا لم تعن بالموضوع موضوع الاعراض ولكن يعني به ما هو اعم منه
كالمحل كان للجوهر ضد فان الصورة المائية مضادة والصورة
النارية وتشاركها في هذا انواع من الكمية اذ لا ضد للثلثة ولا للاربعة
وينبغي هذه الخاصة خاصة اخرى وهي ان الجوهر لا يقبل الاشد ولا
الاضعف ولا اشد او لا انقص ينبغي مع انتفاء التضاد فيما لا يحتمل
المصير من بعضها الى بعض بالحركة فليس كل الاضداد يكون الانتقال
من بعضها الى بعض على هذا السبيل بل ربما كان دفعة وهذا هو التضاد
والذي يكون في الجوهر وسنبين بان يكون الجوهر يكون دفعة وان
ان الجوهر لا تعرض لها الحركة فان الامر فيه خلاف ما يكون في الانتقال
من السواد الى البياض والاشتداد والتنقص يكونان حيث يكون الحركة

فلا يكون الحركة فلا يكون جوهرا من جوهر ولا اضعف من جوهر ولست
اعني بهذا انه لا يكون جوهر اولى بالجوهرية من جوهر فان الاولى
بالجوهرية وليست اشد في الجوهرية فان الاولى يتعلق بوجود الجوهرية
والاشد يتعلق بمهية الجوهرية فصل في تحديد الجسم واول اقسام
الجواهر واثباته مستغنى عنه لانه تدركه الحس واما تحديده والدلالة
على نحو وجوده فغير مستغن عنه وقد جرت العادة بان يحد بانه جوهر
طويل عريض عميق فيقال تارة طول للخط كيف كان وتارة طول لاعظم
الخطين في السطح مقدارا ويقال طول للبعد المعروض بين الراس والقدم
من الحيوان واما العرض فيقال للسطح نفسه ويقال لاعرض البعدين
مقدارا ويقال للبعد الواصل بين اليمين واليسار واما العمق فيقال
للبعد الواصل بين السطح الاعلى والسطح الاسفل ويقال لاعرض البعدين
مقدار ويقال انه ماخوذ ابتداه من فوق حتى ان ابتداه من اسفل يسمى
سمكا وليس يجب ان يكون في كل جسم خط بالفعل فان الكرة ليس فيها
خط بالفعل ولا يتعين فيها المحور ما لم يتحرك وليس من شرط الكرة
في ان يصير جسما ان يكون متحركا حتى يظهر فيه محورا و خط
وايضا فالجسم ليس يجب ان يكون فيه سطح من حيث هو جسم بل من
حيث هو جسم متناه وليس يحتاج في تحقيقه جسما الى ان يكون
متناهيا بل التناهي عرض لازم له ومن تصور جسما غير متناه
فلم يتصور جسمان جسما ولا تصور عدم التناهي الا من تصور

جسما والخطأ في هذا انما هو في التصديق ويجب ان يعرف بالبرهان
تناهي الاجسام فاما التصور فلا يمتنع ان يتصور جسم غير متناه واذا
لم يكن التناهي داخلا في تصوره لم يكن مقوما له فهو اذن عرض له لازم
ثم ان لم يكن به الجسم في تحقيقه جسما من ان يكون له سطح فقد
يكون جسم يحيط به سطح واحد وهو الكرة وليس ايضا من شرط
الجسم في ان يكون جسما ان يكون له ابعاد متفاصلة فان الكعب
ايضا جسم وليس فيه شيء هو طول وشيء هو عرض وشيء هو عمق فتبين
مما قلنا ان هذه الابعاد انما هي بالعرض في الاجسام لا بالفعل وتحقيقه
حد الجسم هو انه الجوهر الذي يمكنك ان يعرض فيه بعدا كيف شئت
فيكون ذلك مبتدا وهو الطول ثم بعدا اخر يقاطعه على قوائم
فيكون هذا عرضا وان يعرض بعدا ثالثا مقاطعا لهذين على قوائم
يتلاقى الثلثة على موضوع واحد وكون الجسم بهذه الصفة هو الذي
نشار له الى انه طويل عريض عميق كما يقال ان في الجسم هو المنقسم
من جميع الابعاد وليس يعني انه منقسم بالفعل بل معنى به انه من
شانه ان يعرض فيه هذا القسم والجسم بهذا هو ما هو ثم سائر
الابعاد والمفروضة فيه بين بياناته واشكاله واوضاعه امور ليست
مقومة بل هي تابعة لجوهره وانما لزم بعض الاجسام شيء منها ولا
يلزم بعضها فلو انك اذا اخذت شمعة فشكلتها بشكل اقتضى فيها
ابعادا بالفعل ومقدرة محدودة فاذا غيرت ذلك الشكل لم يبق

فيها

فيها شيء بالفعل واحد بالشخص بل حدثت ابعاد اخرى وهذه
الابعاد هي التي تتغير على الجسم هي من اب الكم فالجسمية بالحقيقة
صورة الاتصال القابل لعرض الابعاد الثلثة فيه وهو غير المقدار
وغير الجسمية التعليمية والجسم الذي يستعمل في التعاليم وهو
المعروف بالجسم التعليمي هو الصورة الجسمية ماخوذة مع مقدار
من غير التفات الى المادة فان الجسم المطلق من حيث الجسمية لا
يخالف جسما اخر بانه اصغر او اكبر ولا يناسبه بانه مساو له ولا
معدود به وانما ذلك من حيث هو معدود وهذا الاعتبار غير
اعتبار الجسمية ولهذا ما يكون الجسم الواحد يتخلخل ويتكاثف
بالتزيد والتسخن ويختلف مقداره وجسميته التي ذكرناها لا يختلف
ولا يتغير ويكون بعض الاجسام كالفلك على مقدار واحد ليس
يوجب ان يكون مقوما له بل قد يكون عارضا لازما كالسواد في
الحبشي وكما يلزم بعض الاجسام شكل لا يتبدل **فصل** في مذاهب
الناس في نحو وجود الجسم وفي اثبات الهيولى والصورة والاشارة
الى معنى الاتصال والانفصال واهل النظر في نحو وجود الجسم ثلثة
مذاهب منهم من قال ان الجسم بسيط لا تركيب فيه ومنهم من
قال انه مركب من اجزاء لا يتجزى ومنهم من قال مركب من مادة وصورة
فاما البطلان قول من قال ببساطة الجسم فلانه قوله وهو انه اما ان معنى
به الانفصال ولو كانت صورة الجسم الانفصال لم امكن فيه عرض

الابعاد الثلثة واما ان يعني به الاتصال والاتصال له معان على
سبيل الاشتراك فمنه ما هو صورة الجسم يعني انه يمكن فيه فرض
الابعاد الثلثة ومنه ما هو فصل الكم ومنه ما ليس بفصل له والذي
هو فصل الكم فهو مقول على المقدار الواحد في نفسه من غير ان
يقاس الى مقدار غيره وحده انه يمكن ان يعرض له اجزاء يجمع
بينهما حد مشترك هو نهاية نحو بين منهما وباعتبار نهاية لا
حدهما اعني لم يجعل في الفعل الى الاشارة اقرب منك فكانه
اول لهذا في نهاية لاخرى فيقال لهذا الكل انه متصل وليس
الشرط فيه ان يكون هناك قطع وحد بالفعل بل بشرط امكان
هذا التوهم وباذاء هذه الاتصال الانفصال وهو انه لا يمكن ان يعرض
له اجزاء يجمع بينهما حد مشترك هو نهاية نحو بين ولا نحو في المنفصل
هذا بالفعل وذلك لان كل جسمين متفردين فهو لهذه الصفة
وليس ولا واحد منهما بجزء الكل الا بالعرض اذ ليس اذا واحد
جسمان فقد وجد حران فلهذا لا يلزم ان يقال له الاجسام
اذا ابطل فيه الوحدة وانما يكون بابطال انفصال الاجزاء كانه
اذا جعلنا اجسام كثيرة جسما واحدا فانما يكون بابطال انفصال
الاجزاء واحداثنا الاتصال فيها لو خلت لان الانفصال الذي يبطل
عند توحيد الكسب انما هو بالقوة وبحسب فرض العارض على ما
ذكرنا متقدما او ذلك الاتصال الذي يبطل عند تكسير الواحد والعلط

فحدث الانفصال كان لسبب احدهما بالقوة مكان ما بالفعل
اذ كل واحد من الجسمين ليس بجزء من جسم الا على سبيل الفرض
لا بالفعل فان قيل فانهم يقولون في جسم واحد بالطبع كشجرة واحدة
ليس كل جسم فيه جزء بالفعل كالنار مثلا والماء فيقول ان الغلط
في هذا هو الاخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فان وحدة الشجرة ليست
وحدة مقدارية حتى يكون كل جسم فيه جزء بالفعل من جميع المقدار
بل وحدته على نوع اخر فيكون كل جسم جزءا من شجرة واحدة لا من
مقدار واحد وعلى ان الجزء فيه ايضا بالقوة فان الوحدة فيه بالفعل
فتبين من هذا انه ليس الكثرة بابطال الانفصال بالفعل ولا ابطال
وتخلط الاجسام بابطال اتصال بالفعل والاتصال الذي ليس بفصل
ل
لكم في باب الكم فصورة الجسم اما اتصال او طبيعة يلزمها الاتصال
وعلى جميع الاحوال فقد يوجد الجسم متصلا لم ينفصل وكل جسم
قابل للانفصال والانقسام الى ما لا نهاية على نسبة فيكون للجسم
شيء هو بالقوة كل اهما فان قوة القبول غير صورة المقبول وغيره
منه وليس ذا بل الاتصال بما هو اتصال القابل للانفصال لان
قابل الانفصال لا يتقدم عند الانفصال والانفصال العدم عنه
الانفصال والاتصال فيتبين ان هاهنا جوهر غير الصورة الجسمية
يعرض له الانفصال والانفصال على سبيل التعاقب وهو مقارن
للصورة الجسمية والجملة تبكو جسم واحدا والمعنى الواحد نفسه

لا ينكو لذاته بل انما ينكو بسبب ويكون باقيا في الحالين وهذا الجواهر
يجب ان يكون امرا بالقوة لا وجود له بالفعل في ذاته وذلك مثل
ان يوجد شمعا وقطعة طين فينكرها بالقطع وتوحدها باتصال
بعضها والشمعية والطينية ما فيه في الحالين فاذا وقعنا الشمعية
والطينية فذلك المشترك هو الهيولى والمشترك هاهنا لا يصح
ان يكون مشتركا وليس القابل للشمع والطين فانه لو كان كذلك مشتركا
فان الشمعية مثلا امر ما بالفعل لانهما مثلا ان الامور تصور
عنهما وكونهما بالفعل من دون هذا الاتصال اما ان يكون جسما
وهو مح واما ان يكون عقليا وهو ايضا مح لان العقلي المفرق لا يقبل
الابعاد على بلية فتبين انه لا وجود بالفعل لهذا القابل واعلم انه قد
ان الباب عدم الحائط والانسان عدم الفرس وهذا العدم يكون
في الذهن بان يحمل الباب والانسان الذهن فيقاس بينهما او يسلب
احدهما عن الاخر وهو الايجاب والسلب والعدم الذي لا يكون بحسب
الذهن فالعدم له نحو من الوجود ولاجله يكون علة وليس العدم المطلق بل
عدم شي من شانه ان يكون له او بحسبه او النوع به ولكن ليس بالفعل
على ما سلف ذكره في قاطيغورياس فان العقل المطلق لا يكون هو
بعسيس من حيث بالفعل عدم شي اخر الا ان يكون فيه تركيب ونحن
لا نمنع هذا فانه لا يصح ان يكون حقيقة فيها الثلثة ويكون من جهة
بالفعل ومن جهة بالقوة فاذا قلنا ا بالقوة ب فمعناه ا عدم شي

من شانه

من شانه ان يكون له ب او يكون هو ب فلا بد من ان يكون الالف
معنى عدميا كما ذكرنا والجسم من حيث هو جسم له الصورة الجسمية
وهي معنى بالفعل ومن حيث هو مستعد لقبول البياض والسواد
والحركة او غير ذلك اي استعداد شئت فهو بالقوة ولا يكون
الجسم من حيث هو بالقوة متحرك هو من حيث هو بالفعل متصل
بل شيا اخر ولا من تصور الصورة الجسمية تصور انها بالقوة كذا
فيكون القوة للجسم لا من حيث له الفعل فصورة الجسم التي هي
الفعل يقارن شيا اخر عنها له فانه صورة اعني انه فعل بل يكون
هذا المقارن معنى عدميا كما ذكرنا بل نقول ان الجسم مقوى على
قبول الصور كثيرة فاما ان يكون قوته على ذلك نفس الاتصال او يكون
موجودة في الاتصال او موجودة في امر مقارن للاتصال او قائمة بلا محل
ولو كان الاتصال نفس كون الجسم بالقوة قابلا لاشيا كثيرة
لكان اذا فهمنا الاتصال فهمنا انه معد لاستعداد امور كثيرة فالا
غير ما له الاتصال او شيئية له الاتصال الذي في استعداده لقبول نسبته
الى سائرها على ان يوجد فيه وايضا لو كان الاتصال هو انه بالقوة كذا
لكانت صورة الجسم عرضا ولو كان الاتصال حاملا للقوة لكان يجب
ان تقوى مع الانفصال لان قابل القوة لا يصح ان يعدم عند
خروجه فيما يقوى عليه الى العقل لو كانت القوة موجودة قائمة بلا
لكان الامكان جوهرا او مستقر فانه عرض فيبقى ان يكون القوة موجودة

في امر مقارن لهذا الاتصال المحصول فقد بان مع تعاقب المقادير المختلفة
والاشكال المختلفة على السمعية وجود امر ثابت مع زوال المقادير
والاشكال وبان ايضا ان ذلك الثابت وموضوع هذه الامور وانه هو الجسم
بمعنى انه يمكن فرض الابعاد الثلثة فيه وبين ان هذا الجسم وهو صورة
الجسمية فانا اذا رفعناه ارتفع الجسمية ولا كذلك السمعية ونحوها لو با
من امكان فرض الابعاد الثلثة ثم ذلك الامر انه متصل ثم بان مع تعاقب
الاتصال والانفصال على السمعية وجود امر ثابت مع الاتصال تارة
ومع الانفصال اخرى فكما انه ثبت بواسطة تعاقب المقادير والاشكال
على السمعية الجسمية فكذلك ثبت بتعاقب الانفصال والاتصال عليها
وجود امر يعرض له هذان وقد عرفت ان المعرض له الاتصال والانفصال
لا هو له والموجود بالفعل الا بالاتصال هو الصورة الجسمية اي الامر
الذي بسببه يمكن في الجسم فرض الابعاد الثلثة كما وقد تبين هذا
ثم من هذا فقد صح ان الصورة الجسمية جوهر فانها ليست في
موضوع فالجسم جوهر مركب من شيء عنه له القوة ومن شيء عنه له
الفعل فالذي هو بالفعل هو الصورة والذي هو بالقوة هو المادة
وهو الهيولى والجسم بمعنى المادة لا بمعنى الجنس اذا خالف جسما
اخر فان كان احدهما حارا والاخر باردا او كان احدهما انسانا والاخر
جسمية فليس الاختلاف بين الجسمين كالاختلاف بين مقدارين
فان احدهما خط والاخر سطح فان المقدار لا وجود له ولا قوام الا بان

يكون خطا

يكون خطا او سطحا او ليس اقتران صورة الانسان او صورة
الجنسية بالجسم كاقتران فصل الخط وفصل السطح بالمقدار بل
الجسمية متصورة اتماما وجدت بالاسباب التي لها ان يوجد لها
او فيها وهي جسمية فقط بلا زيادة بل المقدار لذاته يحتاج
الى فصول حتى يوجد شيئا متحصلا وتلك الفصول ذاتيات
له لا تصير حصولها غير المقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدار
يخالف مقدارا في امر له بالذات واما صورة الجسم فهي طبيعة
واحدة لا اختلاف فيها وانما تخالف صورة جسمية صورة جسمية بفصل
داخل في الجسمية وما يلحقه الجسمية انما يلحقها على انها شيء
خارج عن طبيعتها فلا يجوز ان يكون جسمية محتاجة الى المادة
وجسمية غير محتاجة الى المادة واللواحق الخارجة لا تغنيها عن الحاجة
الى المادة اذ الحاجة الى المادة هي للجسمية لا لاجل ذاتها من حيث هي جسمية
لا من حيث هي جسمية مع لواحق فقد بان ان جميع الاجسام مؤلفة من
مادة وصورة وهذا البيان انما يتم عند من يصحح امكان قبول
الاجسام للانقسام الى ما لا نهاية فان البيان مبني على الاتصال والانفصال
وما لم يتبين ان في قوة الجسم الانفصال الى ما لا نهاية لم يصح هذا فليبطل

فصل

اما ولا الذين يقولون بان الاجسام مؤلفة من اجزاء لا تتجزى
فالتالي والتسافع والتماس وما يجري مجراها فيقولون للسائل
هما اللذان ليس بين اولهما وثانيهما شيء من جنسهما مثل البيوت

المسالة وقد يكون منفعة النوع واما التماس فهو الذي ليس بين طرفيه
ما قيل انه مماس له شي ذو وضع فالمماسان هما اللذان طرفاهما معا لا
في المكان بل في الوضع الواقع عليه الاشارة فان الاطراف ليست في مكان
البتة فهما وضع ما والوضع هو ان يكون الشي بحيث يمكن ان يشار اليه انه
في جهة مخصوصة والمماسان يقع هذه الاشارة الى طرفيهما معا واذا
كان شيئا ينفذ في واحد منهما طرف الاخر حتى يلقى ذاته الاخر باسره
كانت مداخلة فان المداخلة هي ان يدخل كلية ذات في الاخرى وليس
ذلك الدخول الا ان يلقى احدهما كل ما قيل انه مداخل فيه فان ساواه كان
الاشي من هذا الاصو ملاقى له وان فضل احدهما داخل بما تساوي منه
واذا كان شي يعني المنحو باسره والاخر لا يفصل عليه فما يلقى الاخر معنى
الاول والاستوحة فيه بالملاقات شي خاليا من الاول وقيل للاول لاقاه
كله ولم يفضل من الثاني عليه بالملاقات حتى فالمتداخلان بالاسر
اي شي لاقى احدهما في الاخر ولا يحجب واحد منهما عن ملاقات الاخر
ولا يزداد الحجم باجتماع الفه منهما وهذا هو سبيل الف نقطة لو اجتمعت
واذا كان شي بلا مي سبا وملاقيه شي لا يلقى الاول فهناك فصل
في ذاته عما لاقى الاول وذلك الفصل بناله الملاقي والثاني فارغا عن
ملاقاة الاول وهذه الاشيا كلها بينة في العقل واما التشافع فهو
حال مماس نال من حيث هو نال واما الملتصق فهو المماس اللازم للشي
في الانتقال حتى يصعب التفصيل بينهما واما المتصل فقد ذكرنا احد اقسامه

وسنذكره

وسنذكره الاخر **فصل** في ابطال قول من قال ان الجسم مولف
من اجزاء لا تتجزى واصحاب الجزء على رايين فمنهم من قال ان الجسم
مولفة من اجزاء متشابهة غير متجزية ومنهم من قال ان اجزاء الجسم
غير متناهية منها تركب ويوجب كل واحد منها غير متجز فبطلانه
بما اقول وهو ان كل جزء مماس جزءا فقد شغله بالمماسة وكل ما شغل
شيئا بالمماسة فاما ان لا يبلغ مراها عن شغله بجهته او يبلغ فكل جزء
ماس جزءا فاما ان يبلغ مراعا عن شغله او لا يبلغ لكن ان كان يباني
ان مماسته الاخر غير مماس للاول فقد تركب فراغا وكل ما كان كذلك فممسوسه
متجزي الذات فاذن كل جزء مماس جزء الهذا الصفة فممسوسه متجزي
الذات فاذن كل ما لا يتجزى لا يماس الا على التداخل وكل ما لا يماس الا على التداخل
فلا يتاتى ان تركب منه شي اعظم منه لا يتاتى ان يتركب منه شي فان الاجزاء
الغير المتجزية لا يتاتى ان يتركب عنها مقدار ولا جسم وايضا فلنفرض جزئين
غير متجزيين وضعا على جزئين غير متجزيين وبينهما جزء غير متجز فنقول
ان كل شيئين يصح على كل واحد منهما الحركة ولا يمنع احدهما الاخر عن
الحركة وليس بينهما تنازع في القوى متساعدان يسلم يكون ولا واحد
منهما تابعا للاخر عن الحركة السعية حتى يتصادفا وكل ما كان كذلك فليس
اذن يمنع ان يتحركا حتى يلتقيا متصادفين فلنفرض انهما تحركا حتى تصادفا
فاما ان يلتقيا على الجزء الاوسط واما ان يلتقيا على احد الطرفين لانه
ان التقيا عند احد الطرفين لم يكن قد تحرك احدهما فاذن يلتقيا

على الجزء الاوسط فيجب ان يكون كل واحد منهما قد قطع بعضه فيكون
الجزء الاوسط متجزيا او يلزم ان يكون كل واحد من الجزئين المتحركين
ايضا متجزيا وهيا انه يمتنع عليهما الحركة فما يقال في جزئين مثلا
وضعين يوضع على وسطهما جزء فان هذا الحق ايضا يلزم الحجة وايضا
فانه اذا كان جسم كالشمس وحصل جسم ما دايه كالارض ونصب هناك
شي نصبا فلا يجب انه اذا زالت الشمس جزءا هل زال ظل المنصوب اقل من جزء
فانه اذا دار رحى مثلا من حديد او نحاس فلا شك ان الحركة تكون للاجزاء
التي حول القطب ابطا من حركة الاجزاء التي في الطوق والحال هنا
البيان لاصحاب الجزء الذين قالوا بالطفرة او التفكك وانت تعلم ان الجزء الذي
يكون ح اكثر من اجزاء الرحي وانه يجب مقدار الجزء عند التفكك
وسا يرى هناك زيادة في مقدارها واما على مذهب اصحاب الحق
فلا يجب شيء من هذا فعندهم انه ليس للرحي جزء يلي القطب
الا بالعرض فلا يكون للدائرة التي تعرض حول القطب وجود بالفعل
ولا للدائرة التي تعرض حول الطوق الا بالتوهم اذ الجسم واحد والحركة
واحدة فان القرب والبعد من باب الوضع وجب ان لا يكون جزء
بالفعل وكذلك لو كان سرق بالدائرة التي حول القطب فانه يتحرك
بالعرض حركة الجسم كله لا حركة الدائرة التي حول القطب ويلزم على
ذلك محالات اخر موجودة في الكتب البسيط واما حجة القائلين بالجزء
فقولهم ان كل جسم قابل للتفريق فاذا تفرق فاحاده قابلة للتاليف

واذا كان

واذا كان كذلك فكل جسم ففيه قبل التفريق تاليف فوجب ان الاختلاف في الاجسام
في صعوبة التفكك وسهولته ليس لاجل جنسهما اعني الفاعل والا اختلاف في
الفاعل ولا العدم شيء ولا الاقسام التي يكون بها هو للتاليف اما قولهم ان
كل قابل للتفريق ففيه تاليف فهو جهل غير مسلم لانه ان كان التفريق
هو تبعيد احد الاجزاء الموجود بالفعل عن الاخر لكان مسلما ان الاجسام
فيها تاليف قبل ذكر التفريق وقد ذكرنا هذا حسب ذكرنا الاتصال
بما فيه كفاية بل تفريقه هو ايجاد الاجزاء بالفعل بعد ان كانت بالقوة
واما ان قولهم ان اختلاف الاجسام في صعوبة التفكك وسهولته و
الاقسام التي اوردها فهو غير محصل وانت تعرف في كتاب الشفاء
بطلانها وان تلك الاقسام غير صحيحة لم يكن الاختلاف في سهولة
التفكك وصعوبته بالسبب الذي تختلف وما فيه تاليف وخلقه
في الاجزاء التي فيها بالقوة الجسم وقالوا ايضا انه لو لم يكن الجزء لما اختلف
جسمان في الصغر والكبر والجواب انه ليس بقياس جسم الى جسم بل انه
بل القياس قياس تعرض بينهما مناسبة فيكون الاجزاء فيه ايضا
بالعرض وهذا غير ممتنع وقالوا انه لو كان يصح ان ينقسم الاجسام الى
اجزاء غير متناهية لكان في الجزء ولة ما يغشي وجه السماء والارض
فهذا تشنيع لا ابطال القول فان يقولان في الجزء الذي من الاجزاء
ما لا يتناهى بحسب ان يبطل قوله بانه ممتنع ان يكون فيه اجزاء متناهية
لا انه شنيع فان ما يغشي وجه السماء والارض اقل مما لا يتناهى فلو انا جعلنا

هذا الاعتراض دعوى لكان جائزا فقلنا ان الجزء لم يمكن ان ينقسم الى اجزاء
بعضها وجه السماء والارض والكثير بينات انه ان لم ينقسم الى اجزاء صحيحة
لزم المحالات التي ذكرناها واصحاب الجزء ايضا يتحرى فاذن ليس الجسم المفرد
بالفعل جزء وظانه يحتمل التحري فلما ان لا يمكنهم ان يدلوا قد رنا في الجزء
فيه على ما يكون فيها من الاجزاء التي لا يتحرى ما يغشى وجه السماء والارض وكانه يلزم
من قول القائل بامكان انقسام الجزء ولا الى ما لا نهاية ان ينقسم الى اجزاء متناهية
وليس في هذا استحالة وصورة قياسهم في هذا المكان ان كان الجزء لا ينقسم
الى اجزاء متناهية لكن التالي باطل فانظر الى هذا القياس الغلط الواقع فيه
فلولا انا غير مدعوانا في الامكان قسمة الاجسام الى ما لا نهاية بان المحولة وقوتها
ان ينقسم من الاجزاء ما يغشى وجه السماء والارض لكان جائزا على ان لنا ان نقول
ان الممكن من ذلك قد يخرج الى الفعل وقالوا ايضا لو تحرك كرة طبيعية على
سطح طبيعي لكان يتحرك عليه بماس بعد مماس مع مسافة النقط فيصوب
خط من نقط مسافة فيقولون ان الحركة لا يصح ان يكون على هذا الوجه
فان الحركة للكرة من نقطة تليها ولم يكن هناك انقسام لم يكن حركة لان
النقطة الاولى منها الحركة والنقطة الثانية اليها الحركة والحركة هي حال
المتحرك بينهما فاذا لم يكن حركة على ان الاجزاء الحركة ايضا بالعرض كالاجزاء المتصل
على ما بينه على انا لا ندعي بل يوجد كرة وسطح على الصفة التي يلزم بسببها
ما يلزم او هو امر في الوهم كسائر العلوم التعاليمية واستعمال البراهين
التعاليمية في الطبيعي عن صوابه ثم ان وجد فلا ندري بل ينبغي عليه

ام لا

ام لا وبعد هذا فان هذه المسئلة لا يتحقق مشكلة لان المسلم هو ان
الكرة لا يلقى السطح في ان واحد الا بنقطة وليس يلزم من هذا ان يكون
الحركة تنتقل من نقطة الى نقطة تجاورها فانه لو كان هذا مسلما
لما احتيج الى ذكر الكرة والسطح بل كان يصح ان هناك نقطا متوالية
متماسة تالف الخط فاذا كان مسلما هو ان الكرة يلاقي السطح في ان كل
الخلاف في ان الحركات والازمنة غير مركبة من امور غير منقسمة ومن
امان كالخلاف في المسافة وكان انما يلزم مجاوزة النقطة لو صح تجاوزه
الآنات كان استعمال ذلك في اثبات تتالي النقط كالمصادرة على المط
وبيان الشيء بما هو مجهول ايضا فانه لا يتم هذا البيان الا بان يقال ان الكرة
ملاقي السطح في الحال الاولى بنقطة وفي الحالة الثانية بنقطة اخرى والحالات
متجاورة فالنقط متجاورة ان الانات التي هي تابعة للحركة ولما مناقضة
من نقول بان في الاجسام اجزاء غير متناهية بالفعل فمستحيل حال
عسى الحركة ومن المحال ان يقطع مع عدم الحركة مسافة ذات اجزاء الا وقد
يقطع سائر اجزائه فلتفرض متحركا ومسافة فنقول ان كانت اجزاء
المسافة غير متناهية فلها نصف ولنصفها نصف وكذلك الى غير النهاية فهي
فهي بالفعل وان كانت كذلك فقد يقطع المتحرك في زمان متناهي الطرفين
انصافا غير متناهية في انصاف غير متناهية لكن التالي محال فالمقدم
مح فمن تناهي اجزاء المسافة يعلم تناهي اجزاء الجسم وهذا الاعتراض غير
واجب على من يقول انه ليس في الجسم جزء بالفعل وايضا فانه لا كثرة الا و

الواحدة فيه موجودة واذا كان ذلك امكن ان يوجد اجزاء متناهية من
الجسم الذي اجزاؤه غير متناهية فيركب تلك الاجزاء فان لم يزد حجمه
على الواحد كان الحال في الاجزاء الغير المتناسبة هذه الحال وان ازداد
حجما حدث من الاجزاء المتناهية بالفعل جسم ولم يكن كل جسم مركب
من اجزاء غير متناهية التحرك لما لا ينتهي بالفعل ولا يكون فيه
جزء بالفعل والقسم الاول مع فيبقى القسم الثاني واصحاب الجزء قالوا
ايضا ان النقطة ان كانت لها قوام بذاتها فهو جوهر وقد ثبت الجزء
وان كانت وجودها في جسم كان الجسم مساويا لها ويقول في الجواب
ان النقطة عرض على هيئة والعرض هو الوجود في شيء لا كجزء منه وليس
من شرطه العرض ان يساوي به من الموضوع شيء والنقطة نهاية والنهاية ان
ساواها من المتناهي لم يكن نهاية ولو كان كل عرض كل الجسم وجب ان يساوي شيئا
من الجسم شيء والنقطة عرض لا نهاية لها الملاصح وجود جسم متناه ثم
الجسم ليس يقبل المساواة واللامساواة بذاته والمقدار ايضا ليس
يساوي به من الجسم شيء ووجود النقطة نهاية موجودة في الجسم شيء
ووجود النقطة لا في مقدار

الكلام في الهيولى

الكلام في الهيولى وانها
لا توجد خالية عن الصورة الجسمية وفي ان صورة واحدة لا يكون لها
وجود ماوي ووجود غيرها اوي واثبات الصورة الطبيعية وان الجسمية
تتبدل بتبدل الصورة الطبيعية قد علمت ان الهيولى ليست في موضوع
فهي اذن جوهر والجوهرية التي لها ليس يجعلها بالفعل شيئا من الاشياء

بل بعدها لان يكون بالفعل شيئا بالصورة ومعنى جوهريتها انها
امرها واما انه ليس في موضوع فهو سلب وليس يلزم من كونها امر ان
يكون شيئا معينا بالفعل لان معنى هذا عام والعام يصير بالفعل
بالفصل وفصله انه مستعد لكل شيء وهذه صورتها فاذن ليس
ههنا حقيقة للهيولى يكون لها بالفعل وحقيقة اخرى يكون لها
بالقوة تحقيقه الهيولى انه قابل ومادة الاجسام لا يوجد بالفعل
خالية من الصور الجسمية فقد بينا ان كل موجود في شيء بالفعل محصل
بام واستعداد لقبول شيء اخرى فذلك الموجب مركب من مادة و
صورة والمادة الاخيرة غير مركبة من مادة وصورة وايضا فانه
يجب اما ان يكون وجودها الخاص وجودا مشارا اليه او وضع وكل ما يكون
كذلك فاما ان يكون نقطة او مقدارا والنقطة لا وجود لها بالانفراط
اذ هي نهاية ولو كان لها وجود بالانفراط لكان المتناهي لها
غير متناه بها بل هي منتهى بنقطة اخرى وبنهاية اخرى وتريد هذا
انفصالا وان كان مشارا اليه متحيزا كان جسما وكان منقسما وقد
فرضنا انها قابلة للصورة الجسمية واما ان لا يكون مشارا اليه ولا يكون
جسما ولا يكون له وضع فيكون جوهرا وجوده مبرا عن المادة
مجردة عنها فان كانت هذه صورتها وكانت حقيقتها ان لها ذا
خاصية قائمة بالفعل لا يقبل الانقسام وهو الصورة الجسمية فانه
يجب ان يدخل عليها ما يخرج عن حقيقتها الا ان يفسدها فان ما لا يكون

بالقوة قابلا للانقسام لا يصح ان يقارنه ماسية يقبل الانقسام ولهذا
يعلم ان الصورة المفارقة للمادة التي تفعلها وحقيقتها انها مفارقة
للمادة لا يصح ان تخالط المادة فاما الهيولى فخصصنا انها مستعدة لان تقبل
ما يعرض له الانقسام وهذه تفعلها صورتها كما ذكرنا والامر المفارق فعله
انه لا يقبل ما العرض له الانقسام لا بالقوة ولا بالفعل وايضا فان كان
الهيولى جوهر معقولا غير مشار اليه وفعل مثلا صورة مدة ولم
يصلح ان يوجد لتلك المدة مكان معين في كلية الارض ولا بد من ان يكون
لكل مدة مكان معين بعينها له تخصص ومقارنه صورة المدة
للمادة لا يجعل مكانا من الارض وجزء من جملة مكان جملة الارض اولى بالمدة
من جزء اخر تشاركه فلا يوجد المدة اذن في كل مكان لكن الثاني واما
انه كيف يتخصص للمدة مكاني اذا وجدت فهو بان يكون جزءا من
الماء مستعد القبول الصورة الارضية في مكان مخصوص ويستحيل
ارضا في ذلك المكان فيتخصص او ان يستحيل جزء من الهواء ارضا فيكون
اما معقولا اذا المعقول لا نسبة له الى جزء من كلية الارض اولى من نسبة
الى جزء اخر من كليتها ولا يصح ان يقبل الهيولى صورة لا يقبل الانقسام
ولما كانت تلك الصورة هذه الصورة الجسمية وليس للصورة
الجسمية مد ولا يصح ان يكون ماء الاجسام شيئا بالفعل ويكون
الصورة الجسمية من اعراضها اللازمة فان كانت المادة موجودة من دون
الصورة الجسمية اشارة كانت الجسمية ذاتية لها لا العرض وخلو

عن ذاتها

عن ذاتها وان لم يكن اليها اشارة لزم من المحالات ما ذكرنا ويلزم
ايضا ان يكون ما ليس له اشارة اما ملا العرض اليه اشارة ويكون
لهذا العرض مكانا خاص والذي هو قابل لهذا العرض مستغني عن
المكان فاذن مكان هذا العرض ليس لسبب القابل فاذن يكون
للجسمية صورة الجسم من دون المادة وقد ابطلنا هذا لما بين
بل بينا ان صورة الجسم محتاجة الى القابل والهيولى تستحيل ان
يكون بالفعل الا بالصورة لا ان يوجد يلزمه لمقارنة الصورة
وبين الامرين فرق فيما يقتضي ان الهيولى لا يصح ان يلقى
ملا صورة وان يوجد متقومة من دون مقارنة الصورة
الجسمية اعني ان يكون امرا معقولا هو انه لو نصب بلا صورة لوجب
ان يخالف هيولى ليس لها مقدار وهيولى اخرى ليس لها مقدار خلا في
مقدار يا وجود هذا الثاني لذلك المقدار عبا قول وهو اما ان قسمنا
جسما بنقيصين وافردنا كل جزء بصورة وتوهمنا ذلك الجسم
بعينه وقد جردت الصورة عن هيولى قبل القسمة علة فلا يعرض
ان هيولى كل جزء من جزئين يخالف الهيولى كلية الجسم واذا تاملت ذلك الانقسام
التي يمكن بها ان هذا التخالف لم يصح الا التخالف المقداري وبل
على ذلك ما في الشفاء فليس الا ان يكون الخلاف بينهما هو ان
احدهما جزء والاخر كل وهذا البيان بعينه يبين ان الصورة
لا تخالط المادة تارة وتوجد مفارقة لها اخرى لان الكلام في مخالف

الصورة المقسومة والصورة ولم يقسم هذا الكلام فالجوهر المادي
انما يصير كالمقدار بعد فليس اذن بكم بذاته فلهذا لا يجب ان يختص
بقبول قطر دون قطر وقبول قدر وبين من هذا انه يمكن ان يعرض
للمادة بالتكاثف وبكرها بالتخلخل وهذا محسوس ولنتكلم الان في اثبات
الصورة الطبيعية ولها مقسومة للمادة بشركة الصورة الجسمية
وانها اقدم من الصورة الجسمية فنقول ان الاجسام تختلف في قبول
التفكك بسرعة وعسر وايضا فانها تختلف في طلب الامكنة وهذا
الاختلاف لا يصح ان يكون بسبب الجسمية او بسبب اقتران الصورة
الجسمية بالمادة فاذن هو لامر اخر وهذا الامر اخر وهذا الامر
اخر وهذا الامر يجب ان يكون جوهرا وذلك لان الاختلاف في قبول
التفكك ليس لامر خارج عن الصورة الجسمية وكذا طلب الامكنة لان كل
الاختلاف في بايتهم مكانا وليس للجسم المطلق فاذن الاختلاف في هذين
هو سبب اختلاف في جوهر الجسم وما تختلف به الاجسام في هذين
فانها تختلف بامر يوثر في الجوهر الجسماني لغيره بجوهره فيجب ان
يكون جوهرا ولما اختلاف الاجسام في قبول هذه الصورة المختلفة
لسبب الاستعدادات المختلفة التي نسبتها الحركة او غيرها
في نحو وجود الصورة وتقدمها على الهيولى والاشارة الى ان الجسمانية
لا ينفصل عنها وجود في اثبات واهب الصورة وفي ان القوى
الجسمانية سارية من جميع الجسم لانه حال غير منقسم وفي ان

الصورة الجسمانية ليست واجبة لذاتها في ان الوضع والمقدار
يقارنان الجسم مقارنة موثر فيها وفي معنى كون الهيولى بالقوة
وكون الصورة بالفعل اعلم ان للصورة الجسمية لا يصح وجودها
الا في المادة كما سنعلمه قبلهما وبين المادة اذن علاقة اما علاقة
التضايف او علاقة العلية والمعلولية فاقول انه لا يصح ان يكون بينهما
علاقة التضايف لان ذات كل واحدة منهما غير معقولة بالقياس الى
الاخرى كما هو في طهما لا عارض فانا نعلم بالبرهان ان الصورة الجسمية
لها مادة والمتضايفان تعقلان معا ثم يعرض لهما التضايف من حيث
ان احدهما مقبولة والاخرى قابلة او من حيث ان احدهما علة والاخرى
معلولة فتبين من هذا ان العلاقة التي بينهما ليست بعلاقة التضا
يف الذاتي وصح ان يكونا معا في الوجود بمعنى ان يكون كل واحد منهما علة
للاخرى ومعلولا لها وتعرف ذلك بادنى نظر وان شئت فارجع
الى الكتب فبسطه وصح ان يكونا معا صادرين عن ثالث فانه يلزم ان
يكون كل واحدة منهما يتعلق بالاخرى ويلزم هذا اللزوم ان يكون
كل واحد علة للاخرى ومعلولا لها وهذا محال فالمقدم مع بحسب ان لا يكون
احدهما اقرب الى هذا الثالث فيصير هو العلة الواسطة والثاني المعلول
فلا يصح ان يكون المادة هي الواسطة لان للمادة لها قوة القبول والاستعداد
والمستعد بما هو مستعد لا يكون شيئا الوجود بما هو مستعد له
فانه لو كان ذلك جاز ان الوجوب ان يوجد عند ذلك واما من غير

استعداد وايضا فانه لو كانت المادة علة للصورة لكان وجب ان يكون
لها ذات بالفعل وهذا هو معنى التقدم العلي والمعدوم لا يكون
علة للوجود والهيولي في حد ذاتها معدومة لهذا لا يصح ان يكون
جسم علة لوجود لان الصورة الجسمانية تفعل بواسطة المادة
كما ستعلمه فيكون المادة علة قريبة لوجود الشئ وهذا مح وايضا
فان الجسم مولف من هيولي وصورة وهما اقدم من الجسمية
فلو كان جسم سببا لوجود جسم لكان اولا سببا لعرضه اللذين هما
اقدم الجسمية منه وهذا مح وايضا فاذن المادة لا اختلاف فيها وكل
وجب ان لا يكون الصور الجسمانية مختلفة وليس كذلك فان قيل
ان اختلاف الصور يكون لاختلاف احوال المادة كانت تلك الاحوال
هي الصورة الاولى في المادة ويكون الكلام فيها كالكلام في الصورة
فيكون العلة في وجود الصورة الثانية الصورة الاولى ويكون
للمادة القبول فقط فاذا لم يكن للمادة هي الواسطة كانت الواسطة
الصورة ونقول اما الصور التى لا يفارق المادة فيجوز ان يظن انها وحدها
علة لوجود المادة واما الصور التى تتقدم عن المادة فلا يجوز ذلك
فيها لان الصور لو كانت وحدها بذاتها علة لوجود المادة بعد ما
ويكون للصورة المستانفة مادة اخرى فكان يلزم ان يكون المادة الثانية
حادثة وكل حادث ما يسبقه مادة كما ستعلمه فكانت يحتاج الى مادة
اخرى وكان بينه فيجب ان يكون لها شريك في افادة وجود المادة فيكون

للمادة

للمادة توجد عن ذلك المبداء بواسطة صورة غير معينة اذا
الصورة لا يفارق المادة الا بورود صورة اخرى لفعل فعل الاولى في
اقامة المادة وهذا الثالث هو واهب الصور هي الصور الذي ستعرف
حاله من بعد ولو كان جسما لكان الكلام فيه باقيا فاذن هذا الفعل
ليس بجسم ولان الواسطة في التقويم يجب ان يكون قد تقوم اولا
بذاته اولية بالذات ثم يقوم غيره فيجب ان يكون الصورة قد تقومت
اولا بالفعل من ذاتها او من المبداء فيقوم الهيولي بعد ذلك
فالصورة اقدم من الهيولي والصورة الجسمانية هي فعل وجودها
في المادة بالقوة انما يصير بالصورة بالفعل فيكون الوجود اولا
للصورة ثانيا للمادة ووجود الصورة في الهيولي كوجود العلة مع
المعلول ثم لا يكون المعلول مفيدا لقوام العلة ووجودها بل كمال
العلة اذا كانت علة بالفعل لزم عنها المعلول وان يكون معها
فكذلك الصورة اذا كانت صورة موجودة يلزم عنها غيرها منفا رنا
لها وكل ما يفيد وجود شئ اخر منه ما يفيده وهو مباين ومنه
ما يعيده وهو ملاق والفعل لا ينكر ذلك البرهان قام على وجود
هذين القسمين وبكذا الجوهر للاعرض فان الجواهر هي الواسطة
في وجود الاعراض بعد تقومها في ذاتها بالفعل فقد ظهر ان كل
صورة حادثة في مادة فعلة ما يوجد فيها واما التى لا يفارق
مادتها فكذلك ان الهيولى انما تحصص لها من دون غيرها

لعلة واعلم انه لا يمتنع ان يكون الواحد بالمعنى التام كالصورة
المطلقة في هذا الباب يستحفظ عمومه واحدا بالعدد بواحد
بالعدد كالشريك لدوم ههنا هو للمبدا فيتم او واحدا بالعدد بالفعل
وذلك الواحد هو الهيولي بواسطة صورة عامة فان قيل فهل
يبقى الصورة مع العدم الهيولي قلنا لا نعني انه لا يرتفع الهيولى الا
وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح فليس عدم
حركة المفتاح علة البطلان حركة اليد بل لا يصح ان يبطل حركة المفتاح
الا وقد سبقه بطلان حركة المفتاح علة البطلان حركة الدليل
لا يصح ان يبطل حركة المفتاح الا وقد سبقه بطلان حركة اليد
وهكذا الحال في جميع العلل والمعلول والصور الجسمانية والقوى
اما ان يكون سارية في الجسم وفي خدمته غير منقسم كنقطة
اوسطح ومحال ان يكون موجودة في حد غير منقسم لانه متى وجد
فيه من غير ان يكون موجودا في الجسم لزم ان يكون لذلك الحد
وجود متفرد عن وجود الجسم فلا يكون الجسم متناهيا هناك
وهو في ايضا فان الجسم المستدير المتحرك لا يعرض فيه نقطة من
المحور والقطب ما لم يتحرك فلو كان وجود القوة المحركة في تلك النقطة
لكان وجودها بعد وجود الحركة وهذا مح فبقي ان يكون وجود القوة
الجسمانية في امر منقسم وقد علمت ان الوضع المقدار من لوازم
الجسم بل لكان مجرى هذه الامور فيه مجري المقدمات فاذا

فان الجسم ولم يصح ان لا يوجد الوضع والمقدار ومقدمات
الجسم والا لم يكن وجوده في الجسم فيجب ان يعرض للقوى
الجسمانية هذه الامور بالعرض ليست مقارنة القوى والاعراض
والصور للوضع والمقدار وما يجري مجراها من الجسم مقارنتها اللزوم
مثلا والحركة او ما شاكلها اوليس مثل هذه الامور مما يرتفع بارتفاعه
الجسم فلهذا لا يؤثر شيء من هذه الامور في القوى والعوارض الموجودة
في الاجسام ومعنى التاثير انه متى عدم شيء ما يقارنه فاذا عدم
المقدار او الوضع من الجسم لم يبق القوة او العرض الموجود فيه
الا ترى انه متى نصف جسم عدم معه نصف السواد وكذلك
مع الحركة فليس اذا عدم السواد عدم الحركة وليس يبطل هذا
خاصة الشكل فان الموجود من الشكل في كل من جزء الجسم والقوى
الجسمانية لها تمام ومعنى زايد على انها قوة فانها موجودة
في كلية الجوهر واما اجزاؤها ففي اجزاء الجسم في الصورة
الجسمية وانها لا توجد مفارقة وكيف كون الهيولى مبدا
للصورة وفي انه لا يصح على هذه الصورة المادة ليست يوجد مفارقة
للمادة لما ذكرنا في باب الهيولى وهو ان يكون يقوم وجوده في
شيء فلا يصح ان يقوم وجوده بما ليس فيه ثم الصورة الجسمانية
من حيث حقيقتها يلزم ضرورة ان يكون متناهية في الوجود
على ماهية وان يكون لها شكل والا اما ان يوجد لها ذلك

فان لم يكن متشابهة في الوجود على ماهية وان يكون لها شكل
ولا حامل ولو كان بحث لذاتها بلا حامل لتشابه الجميع فيه
وكان يلزم الجزء ما يلزم الكل من المقدار مع الشكل ولا يصح ان
يكون هذا الاختلاف عن فاعل ولم يكن حامل والا لكانت الصورة
قابلة للقطع والوصل بلا حامل فاذن لا بد من ان يكون هذه
الاحوال بمشاركة الحامل وهو الهيولي فالهيولي اذن سبب
لان يوجد ما لا بد للصورة في وجودها منه كالشكل والنهاية
وستعلم ان هذه الصورة الحادثة لا تحدث الا بسبب مخصص
وان ذلك المخصص هو المادة فالمادة علة بالعرض لوجود بعض
الصور اذ هي علة الحدوث علة التناهي وعلة ما يجري مجرى الشكل
ولنا ان نعلم ان الصورة الجسمية لا يصح عليها الانتقال من مادة
الى مادة فانه كان وجوب وجودها بالمعنى العام في مادة عامة
فكذلك اما ان يكون وجوب وجود هذه الصورة في هذه المادة اولا
يكون فان لم يكن وجوب وجودها في هذه المادة لم يصح ان يكون
في غيرها اذا كان مخصص حلها ممكنا لا واجبا مثل هذا او لا يصح ان
حاجة الصورة الى مثل هذه الموضوع والمحل لسبب من خارج فان المستغني
بذاته عن المادة لا يحل عليه بالجوهر الى المادة الا بانقلاب عينه هذا
مع فان انقلاب العين يكون لوجود شيء وعدم شيء عنه ويجب
ان يكون بالعدم ههنا الصورة والكلام فيها واما ان يخصص

وجودها بمادة بدون مادة فواجب لان كل متعين يقتضي
لم يفسد فان المتعين لو كان يقتضي اي شيء اتفق مما لا نها
نهاية له بالقوة مما ليس بفضه مخالفا للاخر في حكمه لما صح
وجود ذلك المتعين وانما وجب لزوم هذا لذلك للتقدم
فان ما لا يكون مخصصه شيء اولى من مخصصه شيء اخر
لم يصح ان يخصص بواحد منهما فبين مما قلنا انه لا يصح
ان يوجد صورة جسمانية في ذاتها وجودها في المادة
فقدمها عن المادة عدمها في ذاتها وتامل في تحقيق ان الصورة
الجسمانية لا يصح عليها التجرد عن المادة تارة ومخالطتها
لها اخرى ما قيل في باب الهيولى وانه ان جردت الصورة عن
المادة من غير وقوع قسمة عليها او جردت وقد وقعت
عليها قسمة فان هناك اختلاف مقداري لا محالة وقد فرض
الفا مجردة عن المادة وحلا يقها هف والكلام في امتناع
انتقال الاعراض من موضوع الى موضوع هذا الكلام بعينه
واما ان الاجسام يجب ان يكون فيما بينهما ابعاد مترابطة
الى غير نهاية ويلزم على هذا ان يوجد بعد غير متناه محصورا
بين خطين وهذا مح والجسم ينتهي بسطح اعني سطحه وهو
قطعه والبسيط ينتهي بخط وهو قطعه والخط ينتهي بالنقطة
وهي قطعه والجسم بل ذا السطح من حيث هو متناه لا من حيث

هو متناه لا من حيث هو جسم فهو من لوازمه لا من مقوماته واما
السطح فقد يوجد ولا حد له كسطح الكرة فان الخط في الكرة بالعرض
وكذلك الخط قد يوجد ولا نقطة فيه كخط محيط بالدائرة والجسم
متقدم على هذه الحدود بالطبع وبالعلية فتبين من جميع ذلك ان
الصور الطبيعية والصور الجسمية جواهر اما الصورة الطبيعية
فلانها تقوم النوع ولا وجود للجسم الا ان يكون نوعا فوجودها اذن
ليس في موضوع فقد ثبت في هذا الفصل من جملة انواع الجواهر
الجسم والهيولى والصورة وبقي الكلام في اثبات المفارقات و
سنتكلم عليه في موضعه **المقالة الثانية في المقولات التسع الثانية**
في الكمية قد سبق تحديدنا العرض ونسبته الى المقولات التسع ولعل
نسبة الجوهر الى ما تحته فان الجوهر لازم نسبة العرض الى ما تحته
في ان الجوهر لازم نسبة العرض الى ما تحته فانك اذا قلت ان الجوهر
هو اذا وجد كان وجوده لا في موضوع فقد احلت في حده الوجود
ولا في موضوع سلب وسواء حملت الجوهر على الجسم او رسمه فنسبته
ان يكون الجوهر به من لوازم الجسم وغيره مما تحت الجوهر
وانت تعلم ان حال العرض في مرام امتناع انتقاله من موضوع
الى موضوع فقد كان يعرض له اذا حل الجسم ما للجسم من الانفساح (?)
والوضع واشياء كثيرة فان الصورة الجسمانية تعرف ذلك
من حدها وهو ان وجوده في موضوع والسامات التي ذكرنا
في باب الصورة الجسمية يتناول العرض ايضا ثم من الاعراض

مايكفي

مايكفي في تصوره موضوعه كالكم والكيف ومنه ما يحتاج في تصوره
الى امور خارجة كالاين ومتى والمضاف وغير ذلك فلنتكلم اولا
في الكم الكم ينقسم قسمين فمنه متصل ومنه منفصل ومن
جهة اخرى منها ما لاجزائه وضع ومنها ما ليس لاجزائه وضع والمتصل
اسم مشترك فمنه ما هو فصل الكمية والكم وقد شرحناه
في باب الجسم ومنه ما هو عرض ملحق بالاعظام من حيث هو اعظام
والاتصال بالمعنى الاول فهو فصل للمقادير لا عرض يلحقها
فانه اذا قيل المادة المتصلة كان كل جزء من المادة وليس كل
جزء منه هو الاخر من حيث هو مقدار منه وما هو عرض
يلحقها من حيث هي طبيعية كاتصال اليد بالانسان اذ ليس
اليد جزء من المقدار بل من الانسان وليس الامر في اليد كا
لامر في جزء من المادة اذ ليس اليد هي الانسان والجزء
من الماء ماء وليس كل جزء هو الاخر من حيث هو مقدار
والمتصل اذا لم يكن بمعنى الفصل يقال بالقياس الى الغير
ولم يكن المتصل بالمعنى الاول معتبرا فيه القياس الى الغير
فهو متصل به حتى يوجد فيه طرف ونهاية واحدة هي بعينها
طرف لما قيل انه متصل حتى ان كان الطرفان بالفعل لكان يدل
هذا الاتصال مماسة مثل الخط الذي يتصل بخط على زاوية
تجدها نقطة واحدة بالفعل هي طرفهما جميعا ومثل

الجسم اذا صار له جزان تعرض بين ثم ازا فيه كسواد وبياض
تختص كل واحد منهما بموضوع فيكون بالبياض متناهيا
وما يختص بالسواد ثلثا هيا وكذلك بالفعل وليس هناك
لها بيان بل النهاية واحدة ومقدار الاسودة والابيض من
الجسم مقدار واحد وانما التميز هو بسبب السواد والبياض
ونعنى بالاتصال ايضا ما يكون المتصل به ملازما للمتصل فى
حركته والاعتبار ههنا بالحركة والجسم الذى من باب الكمية
هو المتصل بالمعنى الاول وهو الذى يمكن ان يعرض بين اجزائه
حد مشترك وهذا الحد اما فى الجسم فالسطح وفى السطح الخط
وفى الخط النقطة وقد عرفت ان الجسم بمعنى الجوهر ليس فيه
اختلاف وذلك لانك اذا احدث شمعة فتشكلها باشكال
مختلفة لم يبطل جسميته مع بطلان المقادير التى تعرض فيها
فاذن المقدار غير الجسمية بمعنى الجوهر وايضا فان الجسم
بمعنى انه يمكن فرض الابعاد الثلثة فيه لا يخالف جسما ولكنه
قد يخالف غيره فى المقدار فالمقدار غير الجسمية واما الجسم
التعليمى فهو الكمية ماخوذة مع الصورة الجسمية مجردتين عن
المادة ولهذا اعنى المقدار تقبل الاجسام الجوهرية التجزى
لان التجزى لا يكون الا حيث يوجد التفاوت والتساوى وحيث
يكون شئ وهذان لا يوجدان فى الجسم بمعنى الجوهر فاذن التجزى

الجسم

للجسم الجوهرى بسبب المقدار فان قيل ان التجزية لا يكون الا
لسبب شئ من شانه قبول التجزية والقبول والاستعداد
انما يكون فى المادة فيكون الاستعداد للتجزية لسبب المادة
لا لسبب الكمية فالجواب عن ذلك ان الانقسام يقال على وجهين
احدهما الافتراق والانقطاع وهذا الحق الكم لاجل استعداد
المادة والاخر بمعنى ان فى طبيعة الشئ ان يعرض فيه شئ غير شئ
وهذا يلحق المقدار لذاته فالاول لا يليقه من حركة والثانى
لا يحتاج الى الحركة وهو امر موهوم وبالجملة فالقطع الذى
يعرض للهيولى من حيث هو قطع غير قبول التجزية فان التجزية
نعنى بها ما بسببه يعرض للجسم التفاوت والتساوى ولا يمتنع
ان يكون الانقسام الذى يخص المادة وجب ان يكون ذلك
الاستعداد للصورة او بمعنى الصورة مع الانقطاع فان الحركة
هى التى تعرض للجسم من السكون الطبيعى وبسببه ولا يسعى مع
ذلك ولكن فعل الكمية واما الكم المنفصل فانه كالسبعة التى
لا يمكن ان يوجد للاجزاء منها حد مشترك واما القسمة الاخرى
التى هى ان من الكمية ما له وضع فى اجزائه ومنها ما ليس له وضع
فى الاجزائه ومنها ما ليس له وضع والاجزاء التى لها وضع بحسب
ان يكون لها وجود قارا بالفعل ليكون لبعضها عند بعض
وضع واتصال وايضا ترتيب لوقوعه ذلك بحسب الاشارة ان كل

ولحد انتهما اين هو من صاحبه والمعنى بالوضع ههنا هو هذا الا
المقولة فالكمية المتصلة اربعة اولها الخط وهو ما يتوهم من شيء
بحركة شيء غير منقسم الى الجهة من الجهات ثم السطح وهو ما يتوهم
من تسميته من حركة الخط الى خلاف تلك الحركة الاولى ثم الجسم وهو
الذي يتوهم من تسميته من حركة السطح وتعقا او منخفضا ثم الزمان
هو عدد الحركة بالتقدم والتاخر والزمان ليس من الكميات التي
لها وضع اذ الجزء له مما زمانا في الوجود للجزء الاخر فانه لا يثبت جزان
متجاوزان من الزمان ولكن في اجزائه اتصالا وذلك لا اتصال هو ان
حدا واحدا منه نهاية ما عدم وبداية ما يوجد وللاجزائه
ترتيب من جهة التقدم والتاخر واما الكمية المنفصل فليس الا
العدد فان المتصل قرابه من معرفات والمتفرقات من مفردات
والمفردات احاد والاحاد اما نفس المعنى الذي لا ينقسم او شيء
يعرض فيه هذا اعني الوحدة ولذلك الشيء وجود اخر فالواحدة
هي التي لذاتها يجتمع منهما شيء ذو كم منفصل لذاته بكونه
عدده مبلغ تلك الواحدات واما الامور التي فيها الواحدات
فلا يوجد لها تعدد خارج من حيث هي معدودة وهذا الامور
مثل صوت او حركة او جسم ولهذا لما لا يصح ان يكون القول من
الاعداد المنفصلة بذاتها وارجع الى كتاب الشفاء في ابطال هذا
الراي على انك تعرف من حد المقولات الكمية المنفصلة غير داخلة

في حدة ولا يكون لهذا النوع من الكمية اعني الكمية المنفصلة وضع
وليس للاعداد من حيث وحداتها ونوعها اسم وانما يعبر عنها
ببعض لوازمها كالعشرية والخمسية وقد يعرض عدد الامور
الانسان الى اجزائها بانفصال فصلا عن ابن بعضها في بعض ومن
ذلك عدد المعقولات وبالجملة فالعدد لا يعطي وضعا بل العرض
ان يصير ذا وضع بحسب ما يقارنه من جسمية او انسان
وقد قالوا ان المكان نوع من الكمية وهذا غلط فان المكان نهاية
جسم محيط حاصل للجسم المحاط فهي بالقياس الى الجسم المحوي
مكان وبالقياس الى الجسم المحيط نهاية وسطح في جوهر ذاته
ولا يصح لكونه حاويا ونهاية يدخل في حضرة كما اذا لو كان كك
لكان له خصوصية قبول الابعاد وقسمة غير التي يقبلها
السطح بما هو سطح وليس له كذلك فالمكان اما نوع من السطح
تحته لانواع من الكم في مرتبة السطح واما سطح ماخوذ بحاله
وقد يقال لاشيا اخر انها كميات ويكون ذلك بالعرض فبعضها
يكون موضوعا للكميات كالانسان والفرس حتى يقال انسان
طويل وانسان قصير وبعضها اعراض لا يوجد الا مع وجود
الكميات كالحركة فانها لا توجد الا بمقارنة من جسم متحرك
لمسافة يكون فيها الحركة فينقل لها والزمان اضافية فيعد
به فيقول حركة طويلة اي في مسافة طويلة وفي زمان طويل

وبعض هذه عوارض خاصية للكمية كالطول والقصر الذي
بالقياس ما يقال ان هذا الخط طويل والاخر ليس بطويل
وان كان كل خط طويلا في نفسه بمعنى انه له بعدا واحدا
وهذا السطح عريض وذلك الاخر ليس بعريض بل ضيق
وان كان كل سطح عريضا في نفسه من حيث ان له بعد العرض
طولا وبعد العرض عرضا وكذا يقال ح العدد كثير وكثير ليس
بكثير بل قليل وان كان كل عدد وكثير من حيث بعد ما الاحاد فهذه و
امثالها عرض الكم عند النسبة بعضها الى بعض فالطول والعرض
والفوق من حيث الاضافة فيها هي من الكمية ومن حيث هي
مضافة اعراض في الكمية والكثير بلا اضافة هو العدد والكثير
ما الاضافة عرض في العدد ثم مثل هذه الامور قد يتضايف
على الاطلاق فلا يكون من شرط ما يضاف اليه ان يتضمن اضافة
الى ثالث كما تقول الكثير وقد يتضمن اضافة الى ثالث كما يقال
اطول واكثر فان لكل واحد منهما اضافة الى شي له اضافة الى
ثالث فان الاطول اطول بالقياس الى شي هو عنده ما طويل الا
ان هذا اطول منه واعلم ان المساحة تقدير المتصل والعد
تقدير المنفصل فمنها ما هو في النفس وهو العاد والماسح ومنها
ما هو في المعدود والممسوح فاذا صار الممسوح معدودا فالعدد
عارض له مقدر له من حيث هو ممسوح والزمان متصل بالذات

وبالعرض ايضا ومنفصل بالعرض اما انه متصل بالذات فلانه
في نفسه مقدار الحركة على ما مر واما انه متصل بالعرض فانه
يقدر بالمقايسة الى المسافة فيقال زمان حركة من سبع فيقدر
الزمان بالفرسخ والفرسخ مقدار خارج عنه وقد يكون الشي
في نفسه في مقوله لم يعرض له شي من تلك المقولة كالكيفية
يعرض لها الكيفية واما انه منفصل بالعرض فذلك لما عرض
له من الانفصال الى الساعات والايام وغير ذلك وبعرض
له بسبب التقدم والتاخر واعلم ان المنفصل والمتصل فصلا
الكم لا نوعاه الا ان يقترن بهما طبقة الجنس ولكن ليسا من
الفصول التي هي غير الانواع والفصول المنطقية كلها تحمل
على الانواع فلا يكون غير الانواع في الموضوع ولكن يكون غيرها
باعتبار والكم المتصل لا يخالف المنفصل الا بذاته والمنفصل
يخالف المتصل الا بذاته او ليس فصل البسيط اعني الاتصال والانفصال
كما كان في الانسان النطق   في خواص الكم والكم خاصة
اوليتان احديهما ان الكمية لذاتها تحتمل التقدير والاخرى
انه مضاد لها ويتولد من الخاصية الاولى انه يقال له مساو
وغير مساو ومن الثاني انه لا يقبل الاشد والاضعف فاما
الخاصية الاولى فانها هي التي منها يتضح لنا الوقوف على
معنى الكمية انما لذاتها لا لشي اخر يحتمل ان توقع فيها التقدير

واما انه لا مضاد لها فليس كك فان الجوهر ايضا مشارك للكمية
في هذه الخاصية وانت اذا استقريت انواع الكمية عرفت
ذلك ولا يصح ان يكون المتصل ضد المنفصل فانهما فصلان
يلحقان الكم لا من الكم نفسه والمتضادان يجب ان يكونا
بحسب جنس واحد وايضا فان الانفصال هو ان لعدم الاتصال
فيما من شانه من نفسه او جنسه ان يتصل والعدم غير الضد
والزوجية والفردية ما يجري مجراها هي كيفيات عارضة
للكمية ومع هذا فانقسام العدد الى الزوج والفرد انقسام
الشيء الى ايجاب خاص وسلب خاص به وسنبين الشرح في ذلك
واما التساوي والتفاوت خاصات في الكميات للكميات
والصغر والكبير ايضا اضافات فان الكثير لا يكون الا كما لكن
ليست كميته انه كثير فان الكثير في ذاته يكون جسما او سطحا
ولاجل ما يكون كما وبعرض له اضافة ما فيصير نسبتها كبيرا
والشيء الواحد قد يكون كثيرا وصغيرا بالقياس الى شيئين
فلو كان متضادين لكان يجب ان يكون الشيء الواحد متضاد
ذاته وهذا محال والصغير والكبير لا مقبول له من هويته
الا ان مضافا والمتضادان يكون لكل واحد منهما وجود
مخصوص كالسواد والبياض ثم يعرض لهما التضايف من
حيث هما متضادان على ما بيناه ولو كان الكبير شيئا محصلا

ثم كان يلحقه اضافة التضاد ولما استحال الكبير صغيرا اما القياس
الى غيره واما الحدود المتعينة في الخلق للصغير والكبير التي
لا تعين بالقياس فانها حدود وضعية لا من باب الكم لانها اطراف طبيعية مثل
ان لا عظام الحيوانات مقادير هي على الاطلاق اكثر مقدار فيها ومقادير
هي على الاطلاق اصغر مقدار فيها وذلك بالقياس الى الطبيعة نوعه
لا المقدار واما التضاد الموجود بين المكان الاسفل والمكان الفوق
فليس لاجل انه سطح وكم بل لسبب حال المحوي او لسبب الحركة على ما نبينه
في مايه وقد عرفت انه ليس وطبيعة ضعفت واشتداد ولا تنقص
ولا اردنا وبمعنى انه لا يكون كمية اشد في بابها في كمية اخرى كما انه
لا يكون اربعة اشد من اربعة ولا خط ولا انه من خط في انه خط و
هكذا الامر في جميع الامور في جملتها على ما نقصها يكون بالسوية وان كان
حيث المعنى الاضافي ازيد منه اعني الطول الاضافي والفرق بين هذه
وبين الاول ان هذا الازيد لكن يمكن ان يشار فيه الى مثل حاصل وربما
والذي يمنعه هو ما لا يمكن ولك فيه وتفاوت الازيد والانقص
لا ينحصر بين طرفي ضدين وتفاوت الازيد والانقص لا ينحصر بين
الطرفين البتة ولو كان الكم يقبل الاشتداد والتنقص وكان طرفا
الاشتداد والتنقص متضادين كانت الكمية يعرض لها التضاد
من خواص الكمية انها بذاتها لا لغيرها يقال انها متساوية والمساواة
هي الحالة التي يكون عند توهمك تطبيق ابعاد المتصل واحاد المنفصل

بعضها على بعض تارة في تزيدها فلا تحد احد المنقطبين يحصل عند
حد لم يحصل الاخر عند ذلك الحد وغير المساواة ان تجاوز احدهما
او العصر فالمطابقة التي لا توجد فيها اختلاف الحدود ويسمى مساواة
فان اختلفت الحدود ولم يكن مساواة ثم اعلم ان كل شي فانما يقدر باقل
ما يمكن ان يعرض فيه واحد كحوزة واحدة ولهذا انما جعلت الحركة السماوية
كيلا لا يساو الحركات لانها اسرع والاسرع في باب الحركة هو الاقل في الزمان
والحركة تعد الزمان وسر بل هذا ايضا حاق الفصل الذي يليه
في ان الكميات المنفصلة اعراض لتبيين اولا ان الواحد عرض فنقول
ان الواحد يقال بالتشكيك على معنى في انها لا قسمية فيها بالفعل
ثم الواحد قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض ان يقال في شي مفارق
شيئا اخر انه هو الاخر وانهما واحد وذلك اما لموضوع ومحمول عرض كقولنا
ان زيدا وابن عبد الله واحد اما محمولان في موضوع كقولك ان
الطبيب وابن عبد الله واحد فانهما محمولان على زيد واقسام اخر
مراء من كتاب الشفاء والواحد بالذات منه واحد بالجنس ومنه واحد
بالجنس بالنوع ومنه واحد بالمناسبة كما يقول ان حال النسبة من
الملاح وحال المدينة من الملك واحدة ومنه واحد بالعدد والواحد
بالعدد ايضا على اقسام يقرا من كتاب الشفاء والواحد بالفصل
هو مقسم الواحد بالنوع واما الواحد بالاتصال وهو من جملة الواحد
بالعدد فهو الذي يكون واحد بالفعل من جهة وفيه كثيرة بالقوة

ثم الواحدة بالاتصال اما معه في المقدار فقط واما مع طبيعية اخرى
مثل ان يكون ماء وهواء والواحد بالاتصال يعرض فيه ان يكون واحد
في الموضوع كماء واحد واعلم ان الماء مثلا والجمر لا يصح ان يكون بينهما واحدة
بالاتصال الحقيقية بل الاولى ان يكون وحدة بالتماس فان الموضوع
المتصل بالحقيقة جسم بسيط متفق بالطبع وفي تحقيق الواحد
والكثير سان وورد جميع ما يستعمل منه يستعمل على سبيل التنبيه
ونسبته ان يكون الكثرة عند تخيلنا اعرف والوحدة عند عقولنا
اعرف وكلاهما ما يتصوره ما وانت اذا تأملت حدي الواحد والكثير
وجدت يعرفهما الدور ظاهرا والوحدة غير مقومة منه شي من الاشياء
اوليس من فهمك الانسان وفهمك الواحد يجب ان يكون الانسان
واحد فتبين ان الواحد به ليست مقدمة للانسان بل من اللوازم
فيكون الوحدة عارضة فالكثرة والوحدة مما متعاقبان على المادة
كتعاقب المقادير المختلفة والاشكال المختلفة على صفة واحدة
وايضا لو كانت طبيعة الوحدة طبيعة الجوهر لكان لا يوصف
بها الا الجوهر وليس يجب ان يكون طبعها طبيعة العرض لئلا
يوصف بها الجوهر يوصف بالاعراض ولما الاعراض فلا يحمل
عليها الجوهر فقد بان من حمل الوحدة على الاعراض ومن انها
غير ذاتية للجوهر ومن انها متعاقبة للكثرة في المادة انها عرض فكذا
طبيعة العدد والكثرة وذكر انواع العدد لوازم والاشارة

لا ان الكثرة حيث يكون ترتيب في الاحاد طبيعي واجزاء موجودة
معا دالها ان في الموجودات وحدات فوق واحد ثم كل واحد من
الاعداد فهو نوع بنفسه من جملة العدد له خواص ومحال ان يكون
للشيء الذي لا حقيقة له خاصة الاولية والتركيب والتمامية
والزايدة والناقصة والمربعة والمكعبة والصمم وسائر الاشكال
فان لكل واحد من الاعداد حقيقة تخصه وصورة يتصور
فيها في النفس والحقيقة وحدته التي بها هو ما هو وليس العدد
كثرة لا يجتمع في وحدة او جملة لا وحدة لها حتى يقال انه مجموع احاد
فانه من حيث هو مجموع واحد له من الخواص ما ليس لغيره وليس
بعجب ان يكون الشيء واحدا من حيث له صورة كالعشرية وله كثرة من
حيث العشرية ما له الخواص التي للعشرة وللكثرة من الخواص ما ليس
بوحدة العشرة وهكذا الحال في وحدة المقدار من جهة الاجزاء التي
فيه بالقوة ولذلك فان العشرة لا ينقسم في العشرة الى عشرية
لكل واحد منها خواص العشرة فاذا اعتبر عن العشرة وبالعشرية
فانها عبارة عنها بامر لازم لها اذا لم يجد اسما لها من حيث وحدتها
واذا قلنا ان العشرة تسعة وواحد او ستة واثنان او سبعة وبينه
من خواص ولوازمه او ليس تركيب العشرة من ثلثة وسبعة اولى
من تركيبها من خمسة وخمسة فلهذا لا تعد هذه المعرفات حدودا
للعشرة ولا لشيء من الاعداد فان حد الامر الواحد صورتان فاذا

حدود العشرة بانها عدد مركب من ثلثة وسبعة فهو رسم
وبينه فان اعتبار العدد من حيث وحدته مما يصعب على التخيل و
على العادة فيصار الى الرسوم والحال في وحدة العشرية ولوازمه
كالحال في وحدة جسم من حيث الاتصال مع امكان فرض اجزائه واعلم
ان التقابل بين الواحد والكثير يقابل المضاف لان كل واحد
منهما حقيقة حقيقة الاضافة كل واحد منهما له جهة معقولة تخص
ثم يعرض لهما التضايف كما ذكرنا في الخط والصغير وهذا التضا
هو من حيث ان الوحدة هي العلة للكثرة والمعلول متضايفان
لا من حيث انهما وحدة وكثرة بل من حيث انهما علة ومعلول
ثم ان الاشياء يعرض لها بسبب الوحدة ان يكون مكاييل ولكل
شيء مكيال من جنسه مع الاطوال وفي المجسمات بحجم فبعض
الاشياء يكون الواحد فيه بالطبع مثل جوزة ومنها ما يكون
بالعرض مثل درهم ودينار وبالجملة فالواحد في كل شيء اصغر
ما يمكن ليكون التفاوت فيه اقل ما يكون وقد عرفت حال
مكيال الحركات فيما تقدم وقد يجوز ان يكون المكيل مباينا
لها كيل بخط مباين لخط والامر في الزمان وما يكال به كك
واعلم ان مقابل المساوي هو غير المساوي ثم غير المساوي نعم
الاكبر والاصغر لا لعموم الجنس بل عموم اللوازم اذ ليس هو
مقومها فلا يلزم ان يكون للمساوي مقابلان واما ان الزوج

والفرد ليسا من الذاتيات لانواع العدد فانك تعرف بالاعتبار الذي
وضعنا في بيان ان الوحدة ليست بجوهر وعوارض العدد لا يدخل
في حدهما كما لا يدخل الجوهر في حد الوحدة وانهما ليسا بنوع العدد
فان تعلمان انواع العدد حدها مبالغ مثل العشرية والثلثية وليس
للزوج والفرد ولك والكثرة قد يكون بالعرض وقد يكون بالطبع
والكثرة بالطبع حيث لا يمكن ان يكون الاول ثانيا والثاني اولا والكثرة
بالعرض هو بالحقيقة ليس بكثرة ولا تمكنه يمكن ان تعرض فيها كثرة
وحيث ان يكون كثرة بالفعل لا يكون معنى المتناهي وغير المتناهي
الا بالعرض بل الكثرة تابعة للاجتماع ما والاجتماع تابع والمعية قد
يكون بالحقيقة اعني بالطبع وقد يكون بالعرض اعني بالزمان وما
يشبهه بحيث يكون تابعة له بالطبع كانت الكثرة بالفعل وحيث
لا يكون كذلك كانت بالعرض ووديعة لا يكون الاجزاء موجودة معا
لا يكون كثرة وذلك كالحركة اذ لا يوجد المتقدم فيها مع المتاخر
واذ لم يكن كثرة لم يقع عليها التناهي وغير التناهي وحيث
يكون كثرة بالفعل كانت الوحدة فيه بالقوة ونسبة ان يكون
كل اجتماع طبيعي موديا الى وحدة بالفعل   في اثبات المقادير
وعرضيها فان سطحا واحدا لا يكون تاما موضوعين المسطح
والكروية والاستدارة الاستقامة في ان الخط المستدير يخالف
المستقيم مخالفة نوعية لا شخصية قد عرفت الجسم الداخل في مقولة

الجوهر

الجوهر اما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار الجسم الذي بمعنى الصورة
وهذا المقدار روزفران الخط قد بان انه في مادة وانه يزيد وينقص
والجوهر الجسماني بان فهو عرض لا محة ولكنه من الاعراض التي
تتعلق لان هذا المقدار لا يفارق المادة ولا الصورة الجسمانية
لا بالتوهم لانه مقدار الشئ الذي يقبل الابعاد المذكورة وهذا
لا يمكن ان يكون بلا هذا الشئ اعني الجسم بمعنى الجوهر كان الزمان
لا يكون بالمسافة على بينه وهذا المقدار هو كون الجسم بحيث
يمسح كذا وكذا مرة وهذا مخالف لكون الشئ بحيث يقبل فرض
الابعاد المذكورة فان ذلك لا يختلف فيه جسم وجسم وهذا
هو كمية الجسم ولا يفارق صورة الجسم في الوهم واما السطح
والخط فلكل واحد منهما اعتبار انه نهاية واعتبار انه مقدار
اما السطح فبان يقبل فرض بعدين من ذا يمر انه يقدر ويمسح
وان يكون اعظم واصغر اما قبوله العرض بعدين فانما انه ذلك
لانه نهاية الجسم الذي هو قابل العرض الابعاد الثلثة و
بهذه الجهة مقدار بل بهذه الجهة مضاف فالسطح في كونه
نهاية لا يخالف سطحا اخر في هذا المعنى واما انه مقدار فانه
يمكن ان يخالف غيره ولكنه من الجهتين عرض فان النهاية عارض
للمتناهي لانه موجود فيه لا كجزء منه ولا يقوم دونه وقد قلنا
انه ليس من شرط العرض الموجود في الجسم ان يطابقه من الجسم

شي ليساويه وايضا من حيث هو مقدار عرض فيكون السطح بحيث
يفرض فيه بعدان لهذه الصفة من الجسم وكونه مقدار هذه
الصفة من ذاته وحقيقة ذاته والسطح لعرضيته يبطل في الجسم
بالاتصال والانفصال وقد يكون سطح الجسم مسطحا فيبطل ويحدث
مستديرا والسطح بعد والواحد بالحقيقة لا يكون موضوعا للكثرية
والتسطح في الوجود وذلك لان هوية الخط في الوجود ان يكون
طرف السطح وهوية السطح ان يكون طرف الجسم ما لم يعرض الجسم
زوال عن هيئته لم يعرض للسطح ولا للخط والجسم اذا كان يابسا لم يقبل
النيفع وان كان رطبا يقبلها بان يعرف انفصال الاحدبه عند التحدب
او تفسد عند الاستقامة واذا تفرق اتصال الخط صار الخط خطوطا
وذلك يكون لعدم الخط الواحد واذا امتد بطل ايضا الاول وذلك
لان الخط الواحد لا يصير اطول والحال في ذلك بخلاف الحال في ان
الجسم الواحد يكون موضوعا لاختلاف ابعاد بالفعل مترادف
عليه لان السطح اذا زال عن شكله حتى يبطل ابعاده فلا يمكن
ذلك الا بانقطاع وفي القطع ابطال صورة السطح الواحد الذي
بالفعل واذا وصلت سطوح بعضها ببعض بالبقاء يبطل الحدود
المشتركة كان الكائن سطحا اخر بالعدد ولو اعيد الى ما اسمه
الاول لم يكن السطح بالعدد بل اخر مثله وذلك لان المعدوم لا يعاد
وذلك الحال في الخط فقد تبين ان اعراض واما انه كيف يعرض السطح

فلا

فلا يلتفت الى انه معه او ليس الا ان يلتفت اليه بشرط انه مفارق
للجسم وفرق بين ان ينظر اليه وحده مع شرط مفارقة ما
هو معه بحكم ما عليه انه كما التفت اليه وحده وهو في وهمك
قائم واحد فهو قائم في ذاته وحده وبين ان لا يشترط فيه انه
او كيف يمكن ان يعرض السطح في الوهم مفردا ليس نهاية لشيء الا
ان يتوهم مع وضع خاص ويتوهم له جهتان فيلزم ان يكون
ما توهم سطحا غير سطح لان السطح هو نفس الحد لا ذو الحد
وان توهم السطح النفس النهاية التي على جهة واحدة فقط
على ان الانفصال له من جهة اخرى كان ما هو نهاية مقوما معه
بوجه ما وكذا الحال في الخط والنقطة اما وجود المقدار الجسماني
فقط واما وجود السطح فلوجوب تناهي المقدار الجسماني واما
وجود الخط فبسبب قطع السطوح وافتراض الحدود له واما
الزمان فان تحقق ذلك عرضيه تعقله بالحركة ووجوده
فيهما ولا مقدار خارجا عن هذه المقادير لان الحكم المتصل
المتصل لا يخلو اما ان يكون قارا حاصل الوجود بجميع اجزائه او لا يكون
فان لم يكن بل كان متجدد الوجود شيئا بعد شيء هو الزمان وان
كان قارا فهو المقدار فاما ان يكون المقدار اتم المقادير وهو
الذي يمكن فرض ابعاد ثلثة فيه اذ ليس يمكن فرض ما فوق
ذلك وهذا هو المقدار الجسم واما ان يعرض فيه ان واما ان

يعرض فيه بعدان واما بعد واحد ولا اقل من هذا ويعلم من هذا
ان النقطة التي هي نهاية الخط ليست من المقادير فقد بان
ان المقادير ثلثة والكميات المتصلة لذاتها اربعة واما الثقل والخفة
فانما يجب عن كانهما مقادير في الازمنة والامكنة وليس لهما في انفسهما
ان يتجزأ الجزء بعدهما وتقابل بالمساواة والمفاوتة واما الحرارة التي
تعرض المحصور والثقل بان يكون ثقل نصف ثقل فان ذلك بانه يقطع
في الزمان نصف المسافة او ما يجري هو المجرى كالحرارة التي يكون
ضعف الحرارة لاجل انها تفعل في الضعف او لانها في ضعف الجسم
الحار فانه الكمية بالجملة هي التي يمكن ان يوجد فيها شيء يصح ان يكون
منه واحد عاد ويكون ذلك له لذاته سواء كان ذلك الصحة وجودية
او فرضية ومن خير الكم المتصل يتولد الهندسة ويتشعب
المساحة والاثقال والحيل ومن خير الكم المنفصل يتولد الحساب
ثم يتفرع الموسيقى واعلم ان الخط المستدير يخالف الخط المستقيم
مخالفة نوعية لا شخصية فان الاشخاص النوع الواحد يختلف عوضها اما
او باعراض تعارضها اولية كاجتماع البياض مع السطح اوليس باولية
كالموسيقى والكتابة ومفارقة المستقيم للمستدير ليس لاجل كثرة
الموضوع فان هذه المقادير قد توجد بين مستقيمين وبين مستديرين
ولا ايضا بعرضين كيف تقابل المحمولات الخط لحوقا اوليا ومثل هذا
اللاحق اما ان يكون فصلا او عارضا اوليا فان كانا فصلين فقد

نوعا

نوعا وان كان عرضين اوليين فاما ان يكونا لازمين او غير لازمين
ولو كانا عرضين لازمين لكان يستوي فيهما اشخاص الخط المطلق
كما يستوي في النطق اشخاص الانسان والمثلث قح ولو كان عرضين
غير لازمين بل كانا متعاقبان على خط واحد بالعدد لكان وجب
ان يبقى خط واحد موضوعا للاستدارة والاستقامة وقد
ابطلنا هذا في صورة هذا الفصل ونحن اذا اردنا ان نبين ان امر
هو فصل لشيء فانما نثبته بان يعتبر فان كان يرتفع مع ارتفاع ولك
الامر النوع بل الجنس فهو فصل وههنا فاما اذا رفع المستقيم او المستدير
بطل معه الخط فهما اذا فصلان والذي يقال ان النقطة بفعل حركتها
خطا فانما هو محل لا حقيقة له فانه ما لم يكن خط وسطح موجودا
لم يصح ان يكون للنقطة حركة فاذن السطح والخط يوجدان قبل
النقطة فلا يكون النقطة علة لوجود الخط وقد كنا بينا ان هذه
الحدود متاخرة في الوجود عن الجسم

فصل

في المكان هذه المسألة
جرت العادة بان يورد في علم الطبيعة لا لها منها الا انا تريان نعرف
على المتعلم فاوردناها في هذا الباب لانه كما ستعرفه سطح بحال فنقول
انا نفهم من اسم المكان في اول الامر هذا به بل شيئا له نسبة الى الجسم
بان يسكن فيه وينتقل عنه واليه بالحركة فان تفحص عن وجود
الشيء قد يكون بعد مهية وقد يكون قبل تحقق مهية اذا كان قد
وقف على عارض له امثلا قد وقف على ان ههنا لا النسبة المذكورة

ولم نعلم ما ذلك الشيء وح محتاج اذا فهمت تلك المهية ان تبين
وجودها ثم ان لم يكن وجود تلك النسبة لها احتيج الى ان يبين
انها هي المهية التي تخصها تلك النسبة كما ذكرناه في البرهان والمكان
قد يعني ما يكون محيطا بالجسم وقد يعني به ما يكون مستقرا عليه الجسم
والمطلق في هذا المكان هو الاول لانه حاو للمتمكن مفارق عنه بالحركة
يتناوله لان الشرط لا يوجد جسمان في مكان واحد فالمكان يفارق
المتمكن عند الحركة والهيولى والصورة لا يفارق فان المتمكن عند الحركة
فالمكان ليس بهيولى ولا صورة وايضا فان المكان يكون الحركة فيه
والهيولى والصورة يكون الحركة معهما فتبين ان المكان ليس بهيولى
ولا صورة وللمعتقد في المكان مذاهب فمنها ان يقال انها ابعاد معطوه
بين الاجسام والقائلين بها على فريقين منهم من قال ان هذا البعد
لا يوجد خاليا عن متمكن ومنهم من قال انه يوجد خاليا وهؤلاء هم
القائلون بالخلاء ومنهم من قال انه الهيولى او الصورة ومنهم من
قال انه السطح من الجسم الحاوي للمحوي وقد ابطلنا مذاهب من
قال ان المكان هيولى او صورة وحجة القائلين بالابعاد نقرا
من كتاب الشفاء ومستوفى في خلال ما يتكلم فيه حلا منهما فاقول
اولا انه ان فرض خلاء خال فليس هو لا شيئا محضا بل هو ذات وجوهر
لان كل خلاء خال بعرض فقد يوجد خلاء اخر خال اقل منه او اكثر
وقد يوجد منجزيا والمعدوم واللاشيء لا يوجد هكذا فليس الخلاء

اللاشي

لا شيء وايضا كل ما كان كذلك فهو كم فالخلاء كم فاما متصل واما منفصل
فان كل منفصل فاما ان يكون الانفصال عرضا له او يكون لذاته منفصلا
وكل ما عرض له الانفصال فهو متصل بالطبع وان كان منفصلا لذاته
فهو حد يعدم الحد المشترك بين اجزائه وكل ما كان كذلك فكل واحد
فيه اجزائه لا ينقسم وكل ما كان كذلك فليس يمكن ان يقبل في ذا
متصل الاجزاء فاذن الخلاء ليس بمنفصل الذات فاذن هو
متصل الذات وكيف وقد يعرض مطابقا للملاء في مقدار
وكل ما كان كذلك فهو مطابق المتصل وكل ما طابق المتصل فهو متصل
فالخلاء اذن متصل فالخلاء ثابت الذات متصل الاجزاء يجاوزها
في جهات وكل ما كان كذلك فهو كم وذو وضع فالخلاء كم وذو وضع
ايضا يوجد خاصية البعد وقبول الانقسام الوهمي في اي جانب
واي امتداد وكان في الجهات كلها وكل ما كان كذلك فهو قابل
ابعاد ثلث فالخلاء كم ذو ابعاد ثلث وذو وضع ثلث وكانه جسم
تعليمي مفارق والجسم التعليمي مقدار وبعد لا يصح وجوده
الا في مادة فيه بينا ان المقادير لا يصح ان يكون غير متناهية
وانها اذا كانت متناهية بقطع القطع يكون بواسطة المادة
لانه لو لم يكن مادة لكان كل بعد على مقدار واحد فيلزم ان يكون
جسما ويلزم القائلين بالابعاد التي لا تخلو من متمكن ما فقوله وهو
ان هذا البعد اما ان يكون موجودا مع بعد الجسم المتمكن فيه اولا

يكون موجودا فان لم يكن موجودا لم المتمكن في مكان وايضا ان كان
معقدمه يوجد اقوى حتى يكون تارة بالقوة وتارة بالفعل
كان هناك معنى بالقوة ومعنى بالفعل والذي بالقوة هو
الهيولي والذي بالفعل هو الصورة فيكون هذا البعد جسما
وقد فرض غير جسم وان بقي موجودا مع بعد الجسم المتمكن
فاما ان يتحد به او يكون متميزا عنه غيرا بالعدد لكن قولنا هذا
البعد الشخص الذي بين هذين الشيئين هو هذا الامر المتصل الذي
يقبل بينهما القسمة الواحدة للمشار اليه وكل ما بين الطرفين
هو هذا البعد الذي بين هذين الطرفين فهو لامحالة واحد
شخص ولكن البعد الذي للجسم موجود فالبعد الاخر غير موجود
وان اتحد به لم يكن الا بعد الجسم فلا يكون البعد المتوهم موجودا
وايضا فان امتناع الاجسام عن التداخل ليس بسبب الصور
الكيفيات فانه مع فرض الجسم موجودا وعدم الصور والكيفيات
يكون التداخل ممتنعا ولا يصح ان يكون السبب لامتناع تداخل
الاجسام الهيولي اذ معنى التداخل هو ان يكون اي شيء اخذت
من احد الامرين تجد معه في الوضع شيئا من الاخر لا ينفرد احدهما
عن الاخر في الوضع ومعنى اللاتداخل هو ان يكون ذات احدهما
متميزا وليس في الهيولي جزء ولا وضع ثم الهيولي مستعدة
لان يلقاها متميزا وليس في الهيولي جزء ولا وضع البعد ليس

فطباعها ان ينفرط بحيز فان لم يمنع الهيولي والصورة و
الكيفيات عن تداخل الاجسام فمن المعلوم انه لو لم يكن ههنا
نوع اخر لكان واجبا ان يكون التداخل في الجسمين جائزا لان
كل مؤلف من شيئين لا يكون هناك امر غيرهما من دون ان
يحدث استحالة وانفعال فان الحكم اذا كان جائزا على كل
واحد منهما كان جائزا على الجملة لكن جملة الجسم يمتنع عليه
التداخل فهو ان لسبب في جزائه ما يمنع ذلك وقد بينا
انه لا الهيولي ولا الكيفيات والصورة فبقي ان يكون طبيعة
البعد ولا يصح اذن ان يكون البعد مكانا والا صح التداخل
في الاجسام ثم لا بد اذا امتلأ الجسم المتمكن اناء من ان يلقى
البعد الذي هو المكان عندهم مادة الجسم وهيولاه
فان انفرج عنها لا يكون الجسم قد ملأ الاناء اذ يكون
ذلك البعد قائما على حاله ليس ملاقيا لمادة الجسم ولا يصح ان
يلقى الجسم ولا يلقى مادته والا لكان للجسم موجود من دون
المادة قد سرى فيها بعدان متساويان متفقا الطبيعة و
الامور المتفقة في الطباع التي لا تنوع بفصول في جوهرها
لا تتكثر في ماهيتها على ما هو في باب الشخص بل انما تتكثر بالمواد
التي تحلها وكذا كانت المادة واحدة لم تتكثر فلا يكون
بعدان لا يكون لاحد البعدين خاصية لا يكون للاخر لا تحد في

مادة المتمكن الواحد لا نحو او احد ام لا لاتصال وعلى ما لو كان
فيها بعد واحد فقط لكانت الصورة تلك الصورة فاذا
كان البعد واحدا وهو البعد الجسماني يلزم ان لا يكون
للجسم مكانا او يلزم ان يكون الجسم في البعد الذي هو
بعده فيكون مكانه ذاته اهـ وذكر اصحاب البعد انا وصلنا
الى اثبات البعد بطريق التحليل وذلك لان الامور البسيطة
انما يؤدي اليه التحليل بتوهم رفع شيء من الاشياء المجتمعة
معا وهما فالذي يبقى مع رفع غيره في الوهم هو البسيط الموجود
في نفسه ولو كان لا يبقى وله قوام وبهذا عرفنا الهيولى
والصورة ونحن اذا توهمنا الماء وغيره من الاجسام مرفوعا
غيرا للاناء مثلا لزم من ذلك ان يكون البعد الباب سراط
فه موجودا وليس الامر كذلك فان التحليل هو افراد داخل واحد
من اجزاء الموجود فيه والتحليل دل على الهيولى بان برهن
ان هناك صورة لا يقوم بذاتها فبان ان هناك مادة فالهيولى
انما توجها اثبات الصورة لا توهم رفعهما ولو توهم رفع
الصورة واعدامها كما فعلوا في اثبات البعد لاوجب ابطال
المادة لا اثباتها والتحليل في المتمكن لا يوجب الا ابطال البعد
ولا اثباته اما انه لا يوجب ابطال البعد فلان الخصم لا يقول
ولما اثباته فلان نفس ابطال المتمكن وحده لا يوجب وجود

البعد

البعد بل المشترك فيه حفظ الاجسام واما اثباته فلان نفس
ابطال المتمكن وحده لا يوجب وجود المطيعة له موجودا على حالها
حيث له مقدار والبعد الذي كان في الوهم موجودا لا البعد
فانه ان لم يكن للاجسام المطيعة بحيالها فالوهم يحصل بعد
اعني مسافة من دون اعتبار رفع جسم ولما ان كان جسم واحد
وتوهم معدوما فليس يجب من توهم عدمه القول ببعد
مع هذا فليكن هذا البعد عند التوهم نفرض اذا اعدم في الوهم او
احسام فيما بين ان هذا التوهم ليس فاسدا حتى لا يكون تابعه
ؤ ما معها او هل يصح ان هذا العرض ممكن حتى ما يتبعه غيره مع الامم
الان نقول هذا القائل ان جميع ما يوجبه الوهم واجب وانت تعلم
ان الامر ليس كذلك بل نقول ان التحليل تمييز اشياء صح وجودها في المجتمع
ولكنها مختلط عند العقل منفصل الفعل بعضها عن بعض ويكون
ويكون بعضها يدل على وجود الاخر فاما تأمل حال بعضها اثقل
منه الى الاخر ويكون رفعه بمعنى التحرك او الانتقال الى الاخر للمعنى
الاعلام وايضا فانك قد عرفت في اوله ما تصور شأن الخلاء ان الخواص
التي يختص بها هي خواص الكم او ذي الكم فان الخلاء يقبلها بالعرض فهو ذو كم
او جوهر ذو كم والعرض لا يكون ذا كم الا الوجود في جوهر ذي كم فلزم
ان يكون الخلاء ذاتا مفارقة لجوهر وكم متصل فان كان الجوهر والكم
داخلتين في تقويمه فهو جسم وان كانا مباينين ومن خارج فاقل

اعو الدان يكون عرضا في جسم العرض في الجسم لا يداخله جسم وان كان
كما بالذات وعلة الابعاد الا العلة فانه ينطبع به المادة كما بينا حيث تكلمنا
انه لا يصح في مثل هذه الابعاد ان يوجد تارة مفارقة عن المادة وتارة مخالطة
لها فاذا كان كذلك كان الخلاء جسما وايضا فان الخلاء لا يصح ان يكون فيه
حركة لا مستقيمة ولا مستديرة اما انه لا يكون فيه حركة مستديرة
فلان الخلاء يجب ان يكون غير متناه البتة وليس من شانه ان يقف
او ينتهي ولو كان يصح وجود حركة مستديرة في خلاء غير متناه يصح
تقاطع خطي متناهيين احدهما يخرج من مركز الجسم المستدير والاخر
يعرض في الخلاء عن الجسم المستدير موازيا للخط الخارج من المركز ولوضح
تقاطع مثل هذين الخطين مع حركة الجسم المستدير لكانا يتقاطعان
دفعة ولو صح ان يتقاطعا دفعة على ما بين من حال التقاطع في مكان
يصح ان يتقاطعا على نقطة هي اول نقطة يصح بها التقاطع في الخط المعرض
في الخلاء ولو صح ان يوجد في الخط المفروض في الخلاء اولى نقطة تقع
بها التقاطع في ذلك الخط يصح ان يوجد اول نقطة يخرج منها خط الى
المركز لكن المقدم حق اذ لا يصح ان يكون في الخط الخارج المفروض في
الخلاء نقطة هي اول نقطة يخرج منها خط الى نهاية واذا كان كذلك لم يقع
التقاطع واذا لم يكن التقاطع لم يكن الحركة فالمقدم وهو وجود الحركة
المستديرة في الخلاء الط وهذه صورة ذلك
للخط المعروض في الخلاء وهذا البيان بينا ولا يضا امتناع وجود حركة

مستديرة في خلاء غير متناه واما حركة المستقيمة فاما ان يكون طبيعية او
قسرية كما علمته والحركة الطبيعية هي ما يصدر عن الجسم اذا خلي وطبيعته
والقسرية هي ان يتحرك الجسم الى خلاف ما يقتضيه طبيعته كحركة الحجر
الى فوق وسنشرح جميع هذه الاقسام فيما والخلاء ليس فيه اختلاف
اجزاء حتى يكون فيه اختلاف امكنة حتى يصح ان يتحرك فيه جسم من مبداء
الى منتهى واو ليس حيز اولى بان يكون مبدا ومن ان يكون منتهى ولا يكون
ايضا وجود العالم حيث هو موجود اولى من ان يكون وجوده في جهة اخرى
من الخلاء اذ ليس في الخلاء اختلاف الا ان يقال هذا الوجود وجود اتفاقي
والوجود الاتفاقي لا يستمر هذا الاستمرار فيما بعد ان وجود العالم حيث
هو ليس على سبيل الاتفاق وعلى ان الاتفاق كما تستعمله طاري على امر طبيعي
او على امر ارادي لم ليس في الموجودات بالحقيقة امر بالاتفاق بل كلها او
اكثرها الغايات كما تستعلم وليس يلزم من لا القول بالخلاء هذا السوال
اذ ليس من مذهبنا وجود العالم مكان وههنا فقدمات يبنى فيما
بعد وانما استعملنا ههنا ليلا يحيل الكلام في الخلاء ولانها ايضا قريبة من
الاوليات وانت تعلم ان المتحرك كلما كان المتحرك فيه ارق كانت الحركة
فيه اسرع كما ان حركة الحجر في الهواء اسرع من حركته في الماء وهذه المقدمة
تعلم بالمشاهدة ثم كل حركة تكون في زمان على ما بيناه فان تحرك شي في
الخلاء كان يجب ان يكون بحركته زمان محدود ويكون تلك الحركة
لا في زمان فان كان له زمان محدود وزمان المتحرك في الملاء ايضا زمان

محدود فان نسبة زمان الحركتين الى الزمانين كان بحسب ان يكون الزمان
للمتحرك في الخلاء الذي ليس له معاوق اصلا نسبة الملاء وزمان ماله معاوق ومه
وهذا محال اوليس لما ليس له معاوق والخلاء نسبة الى زمان ماله مقاومة فكذلك للكون
بين الزمانين تناسب وان لم يكن تلك الحركة في زمان وان كانت كل
حركة في زمان كانت الحركة التي في الخلاء ليست بحركة بين هذا بالشكل
الثاني فاحفظ فاذن لا حركة في الخلاء طبعية واذ ليس فيها حركة طبعية
فليس فيها حركة قسرية ههنا بيان اخر فان لا حركة قسرية في الخلاء
مبنى على مقدمات طبعية في كتاب ذكرها ههنا اكتفاء بما قلنا واقتصارا
على ما قيل في كتاب الشفاء والحج الذي يلزم المتحرك بالطبع في الخلاء يلزم
ايضا بالقسر في البيان المبني على المقاومة والامقاومة ويلزم ايضا ان لا
يبطل تلك الحركة اعني الحركة القسرية اصلا لانك ستعلم ان السبب في مثل
هذه الحركة ميل غريب يحدث من جهة المباشرة في المتحرك وذلك الميل لا يبطل
لذاته فان ما يستحق العدم لذاته لا يوجد زمانا وانه لا يبطله القوة
الطبعية التي في المتحرك فانه لو كانت تلك القوة هي العلة في عدم هذا
الميل الغريب لما وجد اول الامر وان او من خارج سيبطله اما مسلا
او بعد ملاقاة ولو كان ذلك الامر يبطل المتصل بغير الملاقاة والخلاء
ليس فيه مقاومة يبطل بواسطة الميل الغريب عن المتحرك بالقسر فاذن
ليس يصح ان يبطل الحركة القسرية من المرجوح اذا كانت حركة في خلاء والنا
مع وكذا لا يكون سكون في الخلاء وذلك كان الذي يسكن هو عادم الحركة ومن

شانه

شانه ان يتحرك على ما بيناه لكن الذي يسكن في الخلاء هو الذي يعدم
منه الحركة ومن شانه ان يتحرك فيه وليس من شان الخلاء ان يتحرك
فيه وههنا امور اخر يدل بالمشاهدة على عدم الخلاء وان كان القائلون
بالخلاء يجعلونها ادلة على وجود الخلاء وقد ابطلت في كتاب الشفا
فمنها سرقات الماء ومنها الاقاب الماء ومنها المحاجم التي يجذب الجلد
وذلك لوجوب تلازم صفائح الاجسام ومن القدح الصغير الذي
يهندم على شيء يقبل فيسال به واشياء اخر من الحيل العجيبة التي
العجيبة التي نعم بامتناع وجود الخلاء ولو كان الخلاء حاملا للملاء في
السراقة لكان اذا خلى عن الملاء لم ينزل الماء فاو قد صح لك ان المكان
ليس هو هيولي الشيء ولا صورته ولا خلاء لا بعد ولا بد من ان يكون
شيئا من الجسم فاما ان يكون على سبيل التداخل واما ان يكون على
سبيل الاحاطة وقد بان لك امتناع التداخل وفان يكون على سبيل
الاحاطة فاذا قيل ان المكان مساو للمتمكن فليس نعني جسم المتمكن بل نعني
به سطح المتمكن ومساوي السطح سطح فالمكان هو السطح المساوي
لسطح المتمكن وهو نهاية الحاوي المماسة لنهاية المحوي وقد عرفت
من هذا ان المكان سطح لا مقدار لغيره والخط والسطح والنقطة لما كان
انتقالها بالعرض مع الجسم فلم يكن في مكان بالذات وانما المكان لما
يتحرك بالذات والمكان ان كان لا غنى عنه في الحركة فليست علة فاعلية
للحركة فان العلة الفاعلية العنصرية معلوفة وكل علة الحركة الارادية

في فيها غير المكان وليس كل ما لا يستغني فيه علة فاعلية فان العلة ايضا
لا بد لها من المعلول لم ليس المعلول بعلة للعلة بل العلة هي التي لا بد منها
وهي لذاتها لا لغيرها وقدم من المعلول وليس المعلول بعلة للعلة
بل العلة هي التي لا بد منها وهي لذاتها لا لغيرها اقدم من المعلول في الوجود
وسبب الغلط على ما بيّنه والمكان ليس اقدم من الحركة بالعلية
بل عيناه ان يكون اقدم منه بالطبع حتى ان كانت نقلة كان
مكان وليس اذا كان لعلة وبين التقدمين فرق ومن شرط العلة
ان يكون مفيدة لوجود المعلول وليس من شرط المتقدم بالطبع
هذا فالمكان امر لازم لموضوع الحركة فان موضوع الحركة من حيث جائز
علية التحرك هو في مكان لا محالة والبسط في ابطال مقدمات اصحاب
البعد والخلاء ومن يقول بان الهيولى هي المكان والصورة موكول
تامله الى كتاب الشفا فان قيل اليس الهيولى الذي يلي قدم الماشي
كان في مكان حتى حصل الماشي مكانه فالجواب ان الغلط في هذا اخذ ما
بالقوة بالفعل لان الهيولى المدفوع لم يكن متميزا عن هواه اهلية
بالفعل حتى كان له مكان خاص والماشي انما يوجد حدودا بالفعل
محيطة به لم يكن محيطة بالهواء المدفوع وهذه الحدود مكان للآخر
والماشي اذا مشى فليس متحركا عن شيء فصر بعد فيه هواء بل يتبع
الهواء   في الكلام في الكيفية والكيف فيقال كيف للشيء الذي له
كيفية ويقال كيف ليس الكيفية وهي كل هيئة قارة لا يوجب تصورها

تصور شيء اخر خارج عنها ولا حاملها ولا قسمة او نسبة في اجزاء
حاملها فهذه هي الكيفية ولها يجاب عن سؤال كيف الشيء فيفارق
المضاف والاين ومتى والملك بانها لا يوجب نسبة الى شيء خارج
ويفارق الوضع بانها لا يوجب نسبة واقعة لاجزاء الجسم ويفارق
الكم بان لا يعتبر فيها قسمة او نسبة في اجزاء حاملها ويفارق
ان يفعل وان ينفعل بانها هي قارة فكان الكيف يحصل لنا من تصور
معان مختلفة ثم اذا فصلنا تلك الاشياء اعني المقولات وعرفنا ما
جعلناه مخالفا للكيف تبقى لنا المنحصر في مقولة الكيف وهو ما يجا
ب عن سؤال الكيف مما ليس تلك الاخرى وههنا وجه اخر وهو ان
يجعل حقيقة البحث عن الشيء انه في نفسه ما يقتصر على نفسه في حاله
فاذا كان الوصف مما يخرج الى اعتبار امر فيه غير نفسه وغير حاله
حتى يقال انه كيف هو فكانه عدل عن الواجب وانواعها اربعة فاولها
هو الحال والملكة والثاني هذا القوة واللاقوة والثالث هو الانفعاليات
والانفعالات والرابع هو ما يختص بالكميات كالشكل والفردية
والزوجية فالاول نوع يعتبر معه النفس وذلك انه اما ان يكون في
نفس او في ذي نفس فما كان من هذا سريع الزوال مثل الظن
الضعيف وغضب الحليم فانه يسمى حالا وما كان من هذا بطيء
الزوال مثل الاستعداد التام للنفس في قبول المعقولات و
التصرف فيها فيسمى فانا اذا قلنا ان العلم ملكات فانه يشار به الى

الاستعداد والتام الذي يحصل للعالم لا لنفس العلم بما هو علم
ومثل حقد الحقود والاخلاق المتمكنة والعادات والامراض المزمنة
والانفصال هي الحال والملكة انفصال باعراض لا الفصول داخلة
في طبيعة الشيء بل الحال بينهما كالحال بين الصبي والرجل والنوع
الثاني هو تهيؤ الجسم للانفعال وقبول اثر ما فان كان تهيؤا سهلا
سمي وهنا طبيعيا فاذا ما كان تهيؤا طبيعيا نحو المقاومة وبطوء الانفعال
قوة طبيعية مثل القوة المصحاحية ومثال الوهن الممراضية والنوع
الثالث هو الكيفيات المحسوسة في ظاهر الاقسام بذاتها الالوان
والطعوم والروايح وما اشبه ذلك فمنها راسخة ثابتة وسمي
انفعالات مثل حلاوة العسل وحمرة الورد وانما سمي انفعالات
بشيئين اما الذي يعم جميعها فلان الحواس تنفعل عن جميعها واما
الذي يخص بعضها فلانها حادثة عن انفعالات في اصل الخلقة
كحلاوة العسل وصفرة الصفار قد يكون لا لخلقة كملوحة ماء البحر
وصفرة من سوء مزاج في الكبد ومنها سريعة الزوال كحمرة الخجل
وصفرة الوجل ويسمى انفعالات لا على انها انفعالات في نفسها
بالحقيقة ذلك على سبيل الاستعارة والمجاز لكثرة الانفعال
الذي يعرض بحاملها وسرعة وجودها وعدمها واعلم ان الثقل
والخفة من هذا الباب فان الجسم سخن فخف وبرد فثقل وهو
واحد بعينه وقد يجتمع اشياء متباينة لكل منها وزن ما فاذا

اجتمعت

اجتمعت حدث لها وزن اقل واكثر وخلت ذا الفعل بعضها
من بعض والنوع الرابع كيفيات تختص بالكميات مثل الانحناء
والاستقامة للخط والاشكال والزوايا للسطح والجسم والزوجية
والفردية للعدد واعلم ان في الاجسام حدودا ومحدودا
لهيئة لسبب الحدود وذلك الشيء هو الشكل واما الحدود
فليست اشكالا بل هي اطراف ولا يصح ان يقال انها في ظاهر المحدود
فليست اشكالا بل هي حتى يقال مثلا ان السطح في ظاهر الجسم او
الخط في ظاهر السطح هو نفس ظاهر الجسم والخط نفس ظاهر السطح
واشكال المجسمات ليست بهيئات توجد في الحدود بل توجد
في جملة المحدود بالحدود وفي الحدود وجودا بينهما بالشركة فلو
كانت الكرية في السطح لكانت تعينا وتقعرا كما لو كانت الدائرة
في نفس الخط لكانت استدارة وتقوسا وكان ان شكل الدائرة
موضوعها السطح كشكل والكرة موضوعها الجسم وان كان
شكل الدائرة لا يتم الا بانعطاف الخط وكان شكل الكرة لا يتم
الا بتقعير السطح وهذه الاشكال وان كانت الحدود علا لها فليس
علا لها في نفسها بل في شيء اخر يتحد بها وهو الجسم والاشكال
لا يقبل الاشد والاضعف وكيفيات العدد وايضا لا يقبل الاشتداد
او الاضعاف ولا لها اضداد لانها سبقت من الاعداد واما الانواع
الاخرى فقد يقع فيها الاشتداد والاضعاف والايجاب شكل

عليك ان اشياء تعدها من المضاف في مقولة الكيف مثل العلم فان
العلم علم بالمعلوم ومثل الملكة والخلق فانه خلق على شيء ولا
ايضا ان يظن ما يظنه قوم من ضعفاء الظن ان شيئا واحدا يكون
في مقولتين بالذات بل نحن ان يعلموا ان العلم والخلق وما
اشبههما ليس من المضاف الحقيقي بل كيفية يلزمها الاضافة ولا
يفارقها النسبة وهي من المضاف بوجه ما والاول الذي يذكره
ذلك الوجه ليس بمقولة ونحن نبين ان المضاف قد يعني به المقولة
وهي بمعنى الذي اذا عقل كانت هيئة معقولة بالقياس الى
غيره كالابوة والبنوة وقد يعني به ما يعرض له المعقولة كالعلم
الذي هو هيئة في النفس ويعرض له الاضافة من خارج والعلم
وجود بذاته من جهة ما هو هيئة للنفس وكذلك الخلق وهو ليلك
على ذلك حال انواع العلم مثل النحو وانواع الخلق مثل الشجاعة
فانها يقال بانفسها لا بالاضافة الا ان يجعل النحو علما
فيقع هو علم بكذا فيكون مضافا لكونه على طبيعة جنسه فاما
النحو ليس لانه نحو يعرض له الاضافة بل وانه علم والشجاعة
ايضا يعرض لها الاضافة لانها خلق ولو كان العلم والخلق
من حيث هما من المضاف لكان انواعه لا يعقل بذاتها الا بالمضاف
هكذا ينبغي ان يفهم هذا الفصل   في اثبات الكيفية الانفعالية
والانفعالات وانها اعراض معلوم ان هذه الاجسام مختلفة فان

الاسود منها اسود كيف ما كان شكله ووضعه وان اختلاف الترتيب
والوضع لا يختلف بشبههما هذه الالوان فانه لولا خاصية لكل واحد
من الاجسام المختلفة لاستحالات يتخيل منه الحواس تخيلات مختلفة
واما مذهب من قال ان هذه الكيفيات اشكال لا غير فانه يبطل
بانه لو كان المحسوس هو الشكل لكان يجب اذا التمس الشكل بالحدقة
ان يقصر لونه فان الشيء الواحد من جهة واحدة يدرك شيئا
واحدا فان ادرك من جهة ولم يدرك من جهة فالذي لم يدرك
اشياء غير المدرك فيكون اللون غير الشكل ثم من الناس من ان اللون
فيه مضادة وكذلك الطعم وكذا اشياء اخرى ولا شيء من الاشكال يتضاد
ومن العجائب غفلة هؤلاء عن ان الاشكال لا يدرك الا بواسطة الالوان
والطعوم والروائح وكيفيات اخرى ولا يحس الشكل البتة مجردا فان
كان لان الشكل المجرد اذا صار محسوسات احدث في الحس ابرا
من هذه الاثار غير الشكل فقد صح وجود هذه الاثار وان لم يكن هذه
الاثار الا نفس الشكل وجب ان يحس شكل مجرد من غير ان يحس معه
شيء اخر وليس الامر كذلك واما انها اعراض فبان يعلم ان هذه الكيفيات
وجودها في الاجسام موجوده بالفعل من دونها ولو كانت جواهر
يوجب ان يعدم الاجسام بمفارقتها اياها كما لعدم الجسم مع مفارقة
الصورة الجوهرية وايضا فانها ان كانت غير جسمانية فاما ان
يجتمع من تركيبها اجسام او لا يجتمع من تركيبها اجسام فان

كان يجتمع من تركيبها اجسام فهي جسماني كما عرفت وان لم يجتمع
من تركيبها اجسام وهي سارية في الاجسام فاما ان ما يصح عليها المفارقة
او لا يصح فان كان عليها المفارقة فاما ان يبقى بعد المفارقة محسوسة
مقدرة واما ان يكون مقدارها بذاتها او مقدارها وارد عليها
من خارج فان كانت مقاديرها بذاتها لزم اولا وجود خلاء يوجد
فيه تلك المقادير ولزم ايضا اذا سرت في جسم ان يدخل بعد في
بعد ما وايضا وجود بعد او مقدار لا في مادة وكل هذا محال وايضا فان
المفهوم من الحرارة مثلا غير ماهية الطويل العريض العميق وغير ماهية
المقدار فيكون الحرارة مقارنة للماهية التي هي المقدار باعدادها ومحل
معنى قولنا الصغرى الموصوف ويكون مع ذلك لا يفارقه وليست
جزء من الشيء الذي هو المقدار فيكون الحرارة عرضا وان كان مقاديرها
عن خارج وبسبب حواملها كان جسما وكيفية فهي اذن اعراض وان
كانت غير جسمانية ولا وجود لها الا في الاجسام فهي اعراض الاجسام
وان كان لها وجود بذاتها اذا دخلت الاجسام فاما ان يقول بذاتها
وهي تلك الكيفية واما ان يستحيل امرا معقولا فان قامت بذاتها
وهي تلك الكيفية غير مقدرة ولا محسوسة وكل كيفية انفعالية
وانفعالات فهو محسوس مقدر وكانت تلك الكيفية ليست بكيفية
انفعالية وانفعالات هف وان قام امرا معقولا غير محسوس
لزم ان يكون شي واحد من شانه وان تفارق المادة تارة وان

تخالطها

تخالطها اخرى وقد عرفت استحالة ذلك وبالجملة فان الحرارة مثلا
ان كان يصح عليها مفارقة موضوعها فاما ان تبقى معقولة واما ان
تبقى محسوسة فان بقيت محسوسة فالمحسوس لا بد له من مقدار
ووضع والمقدار والوضع غير الحرارة وجب ان يكون جسما حارا او المعقول
لا يصح عليها المخالطة والمفارقة وان لم يصح على الحرارة المفارقة
فهي عرض واما ان الاعراض لا يصح عليها الانتقال فقد عرفت من كلامنا
في الصورة الجسمانية ان هذا البياض وهي ان كان وجوده في ذاته
هو وجوده في هذا الموضوع فبعد مفارقته عنه هو عدمه في ذاته واما
عرضية نوع القوة واللاقوة فلمرها فهو وما يتعلق بالنفس سنذكره
حين نتكلم في علم النفس

فصل في حل شبهة في كون العلم عرضا وفي اثبات الكيفيات في الكميات

اما ان العلم عرض فالامر في
العلوم من الاعراض واضح لانه موجود في النفس الممكن منها
واما الجوهر فقد توهم ان المعقول منه ايضا جوهر فان الشيء
لا يكون جوهرا في حال وعرضا في حال وانت اذا تذكرت ما ذكرنا
في باب الجواهر الثانية والثالثة ولكنا نقول ماهية الجوهر
جوهر بمعنى انه الموجود في الاعيان لا في موضوع والمعلوم من
الجوهر هو ماهية معقولة عن امر اذا وجد في الاعيان كان وجوده
لا في موضوع واما وجوده في العقل بهذه الصفة فليس يدخل
في حده انه لا في موضوع بل انما يدخل في حده كونه لا في موضوع

اذا كان موجودا في الاعيان والجوهر اذا كان موجودا في النفس
او في الاعيان كان حكمه واحدا فان كليه ماهية اذا وجدت
في الاعيان كان وجودها لا في موضوع وهذا كقول القايل ان
المغناطيس حجر يجذب الحديد فاذا وجد مقارنا لهذا انسان فلم
يجذب الحديد كان حكمه هذا وهو انه حجر من شانه ان يجذب
الحديد واذا كان في الكف كان ايضا لهذه الصفة وليس اذا كان
في العقل في موضوع بطل ان لا يكون في العقل ماهية ما في الاعيان
ليس في موضوع وما الاعتبار في ذلك بالوجود فان الوجود في هذا
المكان كسائر المعاني فيكون وجوده في النفس بوجود اخر
وجود العرض في موضوعه ويقول لان هذه المعقولات سيتبين
من امرها وقد تبين ان ما كان من الصور الطبيعية والتعليمية
فليس يجوز ان يقوم مفارقة بذاتها بل يجب ان يكون في عقل
او نفس وستعلم من الكتب المفصلات ان الامور المعقولة بذاتها
اعني المفارقات ليس وجودها في ذاتها هو علمنا بها بل يجب
ان ينتزع عنها فيكون ما ننتزعه منها هو علمنا بها ولو كان كان
صورة مفارقة وتعليمات مفارقة على مذهب افلاطن
فلعنا يكون علمنا بها ما يحصل لنا منها اذ لا يصح على تلك الامور
ان ينتقل الينا وقد تبين هذا في مواضع بل الموجود لنا منها
هي الاثار الحاكية لها وهذه المعقولات يصح حيث يتكلم في الادراك

استحالة

استحالة حصولها فاما بيان انه يصح ان يحصل في سعوسا فهي اعراض
في النفس واما بيان ان الكيفيات التي في الكميات اعراض فيما يعلم من
وجود جسم كقطعة شمع يقبل اشكالا مختلفة فان كان ههنا
جسم لا يقبل الاشكال المختلفة كالسماء فان الشكل من لوازمه
واما اثبات الاشكال فانه يكون بواسطة الدائرة كما عرفت في كتاب
اقليدس واما اثبات الدائرة فله طرق واقربها ما يقوله هو
ان الاجسام الموجودة هي اما ان يكون مركبة او بسيطة ولا بد
من وجود الاجسام البسيطة ولا تم المركبة ومعلوم ان تلك
الاجسام البسيطة اذا خليت وطبعها لا تمكن به من ان يكون
على شكل فانه لو لم تتصف بالاشكال لكانت تلك الاجسام غير متناهية
واذا لا بد من وجود الشكل للاجسام البسيطة فيجب ان يكون
مستديرة اذا كانت المادة منها واحدة والصورة واحدة فلا
يصح ان يصدر عن طبيعة واحدة في مادة واحدة فعل مختلف
حتى يصدر عنها في بعضها زاوية وفي بعضها خط فيجب ان
يكون شكل الاجسام البسيط مستديرا وعند قطعه يظهر
دايرة مسطحة بهذا الوجه وجود الدائرة واذا ثبتت الدائرة ثبت
سائر الاشكال واما الاستقامة فانها تثبت لو وجود المحاذاة
في المضاف اعلم ان حد المضاف الذي هو المقول هو
الذي وجوده هو انه مضاف ولا يظن ان المضاف الماخوذة

في حده هو بعينه المحدود فان من الاشياء ما يكون جنسا او
ماهو كالجنس اشهر عند الجمهور ثم ان الخواص يحدون معنى
نوعيا تحته او كالنوع فيستعملون اسم الجنس الية للملائمة بوجه
كما ذكرنا في باب الممكن ولما كان اسم المضاف مقولا على ما يقال مهيته
بالقياس الى غيره من غير اعتبار ان له وجودا اخر وليس له وجود
اخر حتى كان الشيء اذا كان من الجوهر ثم لحقته نسبة فلعقلنا
من جهة نسبته فكان هو من حيث هو كذلك معقول المهية بالقياس الى
الى غيره كان من المضاف وله مهية اخرى مخصوصة كالانسانية
فكان اذا كان الشي كالابوة فكانت مهيته معقولة بالقياس الى
غيره فلم يكن له وجود اخر كان ايضا من المضاف فكان المضاف
يقع على المعنيين جميعا وقوعا عاما وان لم يكن اما جميعا جنسا
فمعنى المضاف الماخوذ في الحد هو هذا المعنى العام والمحدود
وهو المعنى الخاص فالمضاف الحقيقي الذي يحده هو الذي
مهيته ووجوده انه مضاف وليس له وجود غيره وكان هذا من
جملة المخصصات التي يخصص بالحاق شرط العموم بطبعه عليها
فان طبيعة الجنس اذا كانت طالحد لان يلحق بها معنى وان
لا يلحق وليس يجب لها احدهما فانه اذا الحق بها شرط عدم
ساير ما يمكن ان يلحقه تخصص وليس المعنى بالجنس ههنا النوع
الحقيقي بل ههنا بل الخاص والعام والفرق بين المضاف الذي

هو المعقول وبين المضاف الذي ليس بمقول بل شي يلحقه الاضافة
ان الذي هو المقول شي شخصه انه معقول المهية بالقياس الى غيره وانه
يخصص من قبل ذلك ولا يخصص بغيره والاحوال سبقته سعقوم لوجود
خاص ثم يلحقه الاضافه ولا يكون هذا من قبيل الاضافة التي هي المقولة
فاذا كانت المضافة لا وجوده الا انه مضاف فيلزم ان يكون اذا حصل
احد طرفيه محصلا كان الاخر محصلا نسبة حتى اذا قلت ضعف مطلقا
من غير تحصيل تمثل لك بازائه نصف من غير تحصيل واذا قلت ضعف
هو اربعة تمثل لك بازائه نصف هو اثنان ويقولان يحصل المضاف
يفهم منه معان فليتقدم لهذا مقدمة فيقول ان المضاف ليس له
وجود منفرد كوجود السواد والبياض بل وجوده ان يكون واللاحقا
للاشيا ويخصصه بخصص هذا اللحوق لا بتخصيص الملحوق وهذا
بهذا اللحوق يفهم على وجهين احدهما ان يكون واللاضافة معا
كاضافة هذا المخصوص لهذا الحامل وهذا ليس المقول والثاني
ان يوخذ الاضافة مقرونا بها او خاص عقلي كاقتران الفصل بالجنس
ويوجدان جميعا كعارض الملحوق وهذا هو تحصيل الاضافة بنوعه
والاضافة في شوبها بخلاف اللون اذ اللون في اقتران فصل السواد
لا يحتاج الى التفات نحو الموضوع اذ له وجود منفرد واما المضاف
فلا بد له من الالتفات نحو الموضوع سواء كان التخصيص تخصيصا نوعيا
او تخصيصا على الوجه المتقدم فان المشابهة موافقة ما في الكيفية

وللموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق فان الموافق في الكيفية صارت
للكيفية كالفصل وليس كذلك الكيف الموافق بل ليس هو اضافة بل شيء
ذو اضافة واما الموافقة في الكيفية فهي نوع من المضاف والموافقة في الكمية
التي هي المساواة وهي نوع من المضاف واما الكم المساوي فهو شيء ذو اضافة
فبين من ذلك انه اذا تحصل الشيء الذي هو الضعف يحصل لا محالة الشيء
الذي هذا ضعفه او ليس يجوز ان يكون كل شيء ضعفا لكل شيء
من حيث هو ضعف لتحصل فاي المضافين عرفت بالتحصيل
عرفت الاخر به فان كان التحصيل ما يطرأ عليه من حيث يحصل
بها الاضافة بل من حيث يتحصل بها الموضوع وتركت الاضافة في
بحالها فان المضاف المقابل لا يتحصل وذلك لان طبيعة الاضافة
لم يتحصل بل موضوعها او ليس اذا كانت الاضافة لا يتحصل في
ذلك لان طبيعة الاضافة الا يتحصل موضوعها تحصلت الاضافة
كوجود الاربعة من حيث هي عدد لا من حيث هي ضعف واما اذا
كان المضاف نفس الاضافة فلا يتحصل احد الطرفين الا يتحصل
الاخر لانه لا وجود لاحد الطرفين في غيره انه مضاف فمن موضوع الاضافة
ما ينوعها ومنه ما يصنفها كابوة الرجل العادل ومنه ما يشخصها
كجوار زيد لعمرو والذي يفرق بين النوع والصنف في المثال الذي اوردناه
انك لو توهمت في المساواة بدل الكمية فيها الكيفية لم يكن المساواة
وجود ولم يبق للاضافة بعينها وجود لانه مع عدم الفصل العلم

الجنس

ولو توهمت الرجل غير عادل لم يزل بذلك الابوة ومن علمك هذا تحقق
لك ان الاضافة لا يدخل في باب التشخيص الا اذا تشخص بدلها
والمانه قد يكون للاخ اخوان واعلم انه لا يكون للمتجاورين معنى
فصل بينهما الاضافة بالعدد بل يجب ان يكون لكل المتجاورين مجاورة
غير مجاورة الاخر بالعدد وربما يكون بالنوع واحد المتجاورين
ويختلفان بالعدد وربما كانا مختلفين بالنوع كالابوة والبنوة
فنسبة الجوار الذي لاحد المتجاورين اليه هو انه فيه بالقياس
الى الاخر انه له ومعنى قولنا كون الشيء مقول بالقياس الى غيره
هو ان يكون الشيء اذا قصد تصور معناه احوج تصوره الى تصور
شيء اخر خارج عنه والكيف انفق فان السقف اذا تصور معناه
تصور معه الحائط الذي يقله وليست فيه السقف معقوله
بالقياس الى الحائط ولكن يجب ان يكون ذلك المعنى المعقول
الذي للشيء محوج الى تعقل معه غيره انما هو له من اجل وجود
ذلك الغير بازائه فذلك الذي للشيء لاجل حصول الحال التي لها
ما صار الاخر معه هو اضافة مثل الاخ فان حقيقة المفهوم
من الاخوة لاحد الاخوين هو لاجل وجود الاخر وهي الحال التي
له بسبب ذلك وهي كونه ابن الى هذا الاول فان الاخوة هي نفس
اعتباره من حيث له اخر بهذه الصفة فهذا هو كون الماهية
معقولة بالقياس الى شيء اخر وليس كل نسبة اضافة فان الجنس

النسبة نكرة في الشيء صارت اضافة ومعنى قولنا مكررة ان يكون
النظر الى النسبة فقط بل زيادة اعتبار النظر الى ان للشيء نسبة
من حيث له نسبة والى المنسوب اليه كذلك فان السقف له نسبة الى
الحائط فاذا نظرنا الى السقف من حيث النسبة التي له فكان مستقرا
على الحائط صار مضافا الى الحائط لا من حيث هو حائط بل هو من حيث
هو مستقر عليه فعلاقة السقف اليه منسوبا فهو اضافة وهذا
معنى ما يقولون ان النسبة يكون لطرف واحد والاضافة يكون
للطرفين وذلك لانك اذا احدثت السقف مستقرا على الحائط
وحدثت النسبة من جهة السقف المستقر واما من جانب الحائط
فلا نسبة فيه الى شيء من حيث هو حائط واما ان احدثت النسبة
من حيث السقف مستقر عليه صلح ان يكون اضافة وهكذا الحال
في السواد والموضوع فان السواد من حيث هو محمول والموضوع
من حيث هو حامل صلح ان يكون اضافة فذوات الامور قد يكون
منسوبة فان احدثت مع النسبة من حيث هي نسبة صارت مضافا
فمن المضاف ما هو مثل الاكبر والاصغر وههنا يكون الاضافة بالعرض
لان التفاوت بين الاصغر والاكبر زيادة اجزاء الاكبر وحيث لا يكون
جزء بالفعل لا يجوز ان يكون اكبر واصغر بالفعل ومثل الضعف
والنصف وفي مثل هذا قد يكون بالفعل وقد يكون بالعرض والفعل
يكون في الامور التي لها اعداد طبيعية ومن المضاف مثل القوة و

البتة فان القوة يكون على الشيء واضاف اخر محصاه في كتاب
الشفاء من جملة المضاف الذي بالعرض المتقدم والمتاخر في الزمان
لذ ليس في الزمان تقدم ولا تاخر في الوجود والزمان مما يوجد
بالتجدد والا فليس المتقدم مع المتاخر فيكون اذن يجب للذهن
بان يحضر الذهن زمانين معا وبقياس بينهما ونقول من الراس
ان المضاف هو الذي ماهيته انما يقال بالقياس الى غيره وفي الاعيان
اشياء كثيرة بهذه الصفة فالمضاف في الاعيان موجود وللمضاف
الذي هو بالحقيقة الاضافة كالابوة لا الشيء والاضافة هو مضاف
لذاته لا بالاضافة اخرى حتى يلزم ان لا يتناهى الاضافات واما
اضافته الى موضوعه كاضافة الابوة الى زيد فليست اضافة
له ايضا فان الكون محمولا مضافا لذاته والكون ابوة مضاف لذاته
والكون حاملا مضاف لذاته كالاضافة السواد الى الجسم باتفاق
نسبة بينهما وهي كون احدهما حاملا والاخر محمولا بل نقول
ان الاضافة لا يكون بها الشيء مضافا بل هي مضاف الشيء
كما ذكرنا من امر الموجود وانه موجود به الشيء فلهذا استعمل
المضاف مكان الاضافة وهكذا الحال في الكون في المكان والزمان
وبين ان الاضافة وليست امر العرض المعينة بل هي معينة ما
ولو قد عرفت ان المضاف في الوجود بمعنى انه هذا الحد وهذا
الحد لا يوجب ان يكون للمضاف في الوجود ولا عرضا اذا عقل

بالقياس الى غيره فالاضافة عرض للاضافة للوجودة هي الكون
بحيث اذا عقل كان معقول الماهية بالقياس الى غيره وهكذا
الكون ليس له اسم الا من حيث ان يفعل كما ذكرنا من امر العشرية و
الوجود واما كونه في العقل فهو انه معقول الماهية بالقياس الى غيره لانه
اذا عقل كان معقولا بالقياس الى غيره وقد عرفت انه لا يصلح ان يكون
امر قائم الذات واحد واصلا بين الشيئين حين عرفت ان في كل
واحد من المتجاورين معنى به مضاف الى الاخر فالاضافة الوجود
به من معنى اذا عقل كان معقول الماهية بالقياس الى غيره وانت
تعلم انه ليس حقيقة المضاف هي هذا بل هي حقيقة يلزمها اذا
عقلت انها الفعل بالقياس الى غيرها الا ان يكون اذا عقل
كان معقولا بالقياس الى غيره **فصل** في اين ومتى والوضع والجدة
واما الاين فانه كون الشيء في المكان وقد ذكرنا في المنطق حيث
تكلمنا في قاطيغورياس ان هذا الكون بخلاف الكون في الاعيان
وكون الشيء في المكان يعرض له الاضافة من حيث ان احدهما
حاو والاخر محوي كما يعرض لكون العرض في الموضوع من حيث
ان احدهما حامل والاخر محمول وتحته انواع فان الكون فوق
اين والكون تحت اين ومن الاين ما هو اول وحقيقي ككون
الشيء في مكانه الخاص والاين الغير الحقيقي هو ككون الشيء
في البيت او في السوق والاين منه جنسي ككون الشيء في المكا

ومنه

ومنه نوعي كالكون في الهواء ومنه شخصي كالكون في هذا المكان وفوق
ان الاين فيه مضادة فان الكون في الفوق المطلق اعني عند المحيط
هو ضد الكون عند المركز وهما معنيان وقد يوجد لهما موضوع واحد
متعاقبان عليه وبينهما غاية الخلاف وهذا هو حد الضد وانه
فان الاين يقبل الاشد والاضعف فانه قد يكون اثنان وكلاهما
فعلى هذه الجملة يمكن ان يقع فيه الاشد والاضعف اما الكون
فوق مطلقا او تحت مطلقا والكون في اي حد شئت مطلقا او
الكون في المكان مطلقا فلا يقبل الاشد والاضعف وهكذا الحال
في الكيفية فان السواد مما يقبل الاشد والاضعف بل الشيء الذي هو
سواد بالقياس عند شيء وهو بياض بالقياس الى الاخر وكل جزء من السواد
لعرض فلا يقبل الاشد والاضعف في حق نفسه فان كل سواد يشتد
فانه على حدة اذ كل سواد ينقطع فاما ان يبعد الا فهو سواد دونه
فيكون يعارض والكلام في غير هذا واما ان ينتهيا ومن فصل
ويكون مباينة لغيره مناسبة نوعية وفي الجملة ههنا اشد و
اضعف واقل واكثر واقرب وابعد والعدد وكل ذلك بالقياس
والاضافة فاذا عرضت هذه الاضافة في الكم كانت قلة وكثرة واذا
عرضت في الكيفية كانت شدة وضعفا واذا عرضت في الاين
والوضع كان قربا وبعدا فان لم يعتبر الاضافة لم يكن قلة ولا كثرة في
الكم ولا شدة ولا ضعف في الكيف ولا قرب ولا بعد في الاين

والوضع واما متى فهو كون الشئ في الزمان او في الآن فان كثيرا من
الاشياء يقع في ان كاملاسة وكمقاطعة خط لخط على ما نبينه
في مكان وستعلم ان الامور الزمانية التي توصف انها في زمان
فهي امور واقعة تحت الآني وان الامور الثابتة لا يصح ان يقال
انها موجودة في زمان بل لها كون آخر بيّنته في مكان والوضع هو
كون الشئ والنسبة لبعض الى بعض في الجهات المختلفة وانت
تعلم انه لولا الجسم من خارج لما كان يعرض في الجسم وفي الوضع
اجزاء حتى كان يمكن ان يقال ان هذا الجزء اين هو من الآخر فيكون
لبعض الى بعض نسبة في الاطراف والحوادث والوضع الذي ذكر
في باب الكم ايضا يعرض باشارة مشتر وهذا الكون الذي هو الوضع
غير كون الشئ تحت يقع بين اجزاء محوية وحاوية نسبة
وهذا الكون غير الهيئة التي بينهما فان النسبة من باب الاضافة
والفلك من جملة ما وضع بالقياس الى الامور المحوية واعلم ان في
الوضع ايضا واذلك لانك اذا عرب جسما في الاستلقاء والا
نبطاح او كشجرة قائمة على ساقها ثم نكس كان الاختلاف ليس
بالعدد بل بالمعنى والطبيعة والجسم يكون في اين واحد على صفة
لو احاطه شئ لكان مقابلا له ثم يصير في ذلك الاين على صفة
لو احاط به ذلك المحاط لم يكن مقابلا له فتلك الصفة المتبدلة
على الجسم هذا الوضع والوضع قد يكون بالقوة مثل ما يقال

ان الدائرة

ان الدائرة التي حول قطب الرحى اصغر من طوقها وذلك لان الدائرة
التي حول القطب غير موجودة بالفعل حتى يكون قريبة من القطب
او بعيدة منه وقد يكون بالفعل كحال الجالس في البيت وهذا
قد يكون بالطبع والحقيقة كوضع السماء من الارض وقد يكون
بالعرض كوضع الجالس في البيت من البيت ثم الوضع يعرض له
الاضافة مثل المحاذاة والمقابلة والتعقل فمنه ما هو طبيعي كحال
الهرم عند اهلها ومنه عرضي كحال الانسان عند قيضه ومقولة
الجدة نعني بها انها مقولة له ومقولة للملك وقد يكون ذاتيا
وعرضيا ومثال الذاتي او الطبيعي كما يقال ان القوة الناطقة هي خادمة
للخيال والوهم وان القوة الوهمية هي رئيسة القوى والقوى
التي تحتها رئيس لها كما لجميع القوى البدنية بالقياس الى
النفس باتصالها وتفصيلها اتصال هذه المقولة لا اتصال جسم
بجسم وستأتيك حقيقة ذلك في علم النفس واما ان يكون بالعرض
كاتصال هذه الدار لفلان الكلام في مقولتي ان يفعل وان ينفعل
فصل في اثبات الحركة وتحديدها واحكامها المقولة ان يفعل
وان ينفعل وان ينفعل المقولة التي تقع فيها الحركة وفي بيان امر
السكون واما مقولة ان يفعل وان ينفعل فهو كالمسود ما دام
الشئ يسود والتسخن ما دام يتصف الشئ الذي فيه هذه
الهيئة وهو منفعل وينفعل وحاله هي ان والشئ الذي

منه هذه الهيئة على اتصالها فهو من حيث هو منسوب اليها هو ان
ينفعل ولا يصح ان يقال انفعالا وتفعل لا تماما فقد يقال للاثر الحاصل
الذي انتهت الحركة اليه كما يقال في هذا الثوب احترق اذا كان
قد حصل واستقر واما اللفظان ينفعل وان ينفعل فمخصوصة
بالحالة التي فيها التوجه الى الغاية والقيام الذي هو النهوض
اي معنى ان يقوم فهو من هذه المقولة واما هيئة القيام
المستقرة فمن الوضع وهذه المقولة يقبل التضاد وذلك كالتبييض
الاسود واسود والابيض وقد يقبل الاشد والاضعف بالقياس
الى المسود فان للسواد يفعل على انه غاية حركة واما السواد
فليس يحتاج الى ان يعقل حركة اليه فيكون تسود اشد من تسود
اذا كان اقرب من الاسود والذي هو الطرف وقد يكون هذا من
جهة السرعة فاقصر الاسوداد زمانا هو الاشد دون غيره فلنبين
الان امر الحركة وتوابعها الذي بعينها مقولة ان ينفعل او من ان يفعل
على ماهيته ولنذكر اولا احد الحركة ورسومها فنقول ما يخرج من القوة
الى الفعل فاما ان يخرج دفعة واما ان يخرج لا دفعة وجرت العادة
بان يسمى الخروج من القوة الى الفعل لا دفعة فاذا اخذناها بازماني
كان البيان دورا بل نقول ان الموجود من الحركة هو كون بين المبدا
الذي منه الحركة والمنتهى الذي اليه الحركة بحيث ان حد يفرض فيه اي في
الوسط لا يوجد المتحرك قبل ولا بعده فيه وهذا التوسط صورة

الحركة

الحركة وهو صفة واحدة يلزم المتحرك من دون ان يتغير نعم
قد يتغير حدود التوسط بالعرض وليس كون المتحرك متوسطا
لانه في حد دون حد بل لانه على الصفة المذكورة وهو انه بحيث
اي حد يفرض لا يكون قبله ولا بعده فيه وهذا الكون في الوسط
يقبل ان ينقسم بالعرض الى غير نهاية اذ هو اتصال الاول واتصال
اعني اتصال موافاة الحد وذلك انه ان لم يقبل الانقسام كان دفعة
ولم يكن اتصالا او ذو اتصال هذا يكون حركة كما ان المسافة
التي بين المبدا والمنتهى ايضا يقبل الانقسام بالعرض والوهم
والفرق بين هذا وبين المسافة ان المسافة توجد ثم يمكنه
فرض الاجزاء فيها او النقطة ولا نحو وجود موافاة هذه الحدود
بالعرض والقوة بمعنى انه لا يتميز موافاة عما يليه بالفعل وهذا
انما يوجد فيه كون في حد غير منقسم بعد حد وهذه الصورة
توجد في المتحرك وهو في ان لانه يصح ان يقال انه في كل ان تفرض انه
في حد اوسط لم يكن قبل فيه ولا يكون بعده فيه وذلك الحد للكون
لا بالعرض والكون في الوسط وهو امر واحد وانما يتعين حد دون حد
بان تعين بالعرض وكل كون مشار اليه فانه يوجد في ان وكل كون
بهذه الصفة فهو مطابق نقطة في المسافة فكما ان النقطة لا يكون
الا بالقوة فكذلك لو كان كل من هذه الاكوان لا يكون الا بالقوة بمعنى
انه لا يكون كون متميزا عن كون بعينه بالفعل فكانها متلاحم

في الوهم يوخذ منه في الاعيان حدود لا بالفعل والا لكانت
الموجود منه سكونا وكما ان الحدود فيها ليست بالفعل فكذلك
الكون فيها ليس بالفعل والحركة على هذا النحو معها وجود الحركة
بمعنى القطع الذي نذكره وليس للحركة بمعنى القطع وجود الا في
النفس واذ قد عرفت هذا فقد صح عندك بطلان قول من
يبطل الحركة بان يقولوا انها امر سيال يكون منقضيا ولاحقا فلا
للمنقضي له وجود ولا اللاحق وبان ايضا انها ليست من الامور التي
يحصل بالفعل حصولا قارا مستكملا بل هي كون في الوسط بين المبدا
والمنتهى بحيث لم يكن قبله ولا يكون بعده فيه ويعرض لهذا الكون
امكان فرض حدود في المسافات بالقوة واما في الكيف فهو حد انواع
بلا نهاية بالقوة بين الطرفين ومن علمك بما ذكرته يتحقق
لك ان الكون في الوسط ليس يراد به امر جنسي بل امر شخصي اذ هذا
الكون في المكان يكون واحدا لمتصل الاجزاء لا الا بالعرض فكما ان المسافة
التي لها اتصال واحد مسافة واحدة فكذلك هذا الكون الذي بين المبدا
والمنتهى وان كان لهذا الكون حدود بالقوة فانه لا يخرج عن ان يكون
كونا واحدا فلذلك رسم الحركة بانها فعل وكمال اول للشيء الذي
بالقوة من جهة المعنى الذي بالقوة فان الجسم الذي هو في مكان ما بالفعل
وفي مكان اخر بالقوة فلانه ما دام في المكان الاول ساكنا فهو بالقوة
متحرك بالقوة وواصل الى مكان مقصود فاذا تحرك حصل فيه كمال او

فعل

فعل اول به يتوصل الى كمال او فعل ثان هو الوصول الى الغاية
لكنه ما دام له هذا الكمال فهو بعد بالقوة في المعنى الذي هو
الغرض في الحركة وهو الوصول في الحركة وهو الوصول الى الغاية فا
لحركة اذن كمال اول لما بالقوة من جهة ما بالقوة فان الحركة كمال
للشيء من حيث هو بالقوة في مكان يقصده لا من حيث هو بالفعل
انسان او نحاس فانه كمال يلي الكمال الذي له بالقوة او الكمال الذي هو
الى الكمال الذي له بالقوة فيجب ان يكون الكمال الاول بحسب هو
الكمال الثاني ومتعلقا به واذا كان كذلك فالحركة وجود بين القوة
المحضة والفعل المحض واما الامر المتصل المعقول للمتحرك بين المبدا
والمنتهى فذلك النسبة لا يحصل للمتحرك بالفعل بل انما هو او يحصل
في العقل واما ما يقال من ان كل حركة في زمان ان يعني به المعنى
الاول من الحركة فيكون كونه في زمان لا على معنى انه يلزمه مطابقة
الزمان بل على انه لا يخلو من حصول قطع ذلك القطع مطابق للزمان
فلا يخلو من حدوث زمان او يعني به الحركة بمعنى القطع التي ذكرنا
انها لا يحصل الا في الذهن فيكون دائما مطابقا الزمان فهو يجب
ان يكون شيء ثابت حتى يعرض له الحركة فاما ان يكون بالفعل
وذلك الفعل اما ان يكون مفارقا لا علاقة بينه وبين المادة
من كل وجه او يكون بينه وبين المادة علاقة فان لم يكن بينه
وبين المادة علاقة كان فعلا مطلقا ليس فيه معنى القوة مثلا

وقد حصل الجميع ما يجب ان يكون له على ما بيناه وما ليس فيه معنى بالقوة
لم يتحرك اصلا او كل طالب الحركة يطلب شيئا لم يحصل له بعد فلا يصح
ان يكون المجرد عن المادة يطلب بالحركة امرا ايضا فان الحركة امر طارئ على
الشيء فيجب ان يكون في الشيء الذي يعرض له الحركة معنى ما بالقوة بل كل ما
يطرء عليه من فلا بد من ان يكون فيه معنى بالقوة على ما بيناه فتبين من هذه
الوجوه ان المفارق لا يعرض له الحركة فيجب ان يكون الحركة موجودة في شيء
مركب مما بالقوة ومما بالفعل وهذا هو الجسم لا يصح ان يكون الحركة
صورة لنوع من الاجسام لان الحركة عرض والعرض لا يقوم الجسم ولان
الحركة تعرض لجسم بالفعل كما عرفته ولا يصح ان يوجد جسم بل الموجود
جسم قد يحصل نوعا او ايضا فان الحركة لا يوجد انواعها بالفعل وما لا
يوجد بالفعل لا ينوع امرا بالفعل ثم لو كانت الحركة مقومة لنوع
لعدم بالتمكون ويعدم اجزاء الحركة فيكون النوع بالقوة ولا يحتاج
الى ثابت بالفعل فاذن الحركة تعرض للجسم بعد القوام نوعا وقد ظن
قوم ان الحركة هي الطبيعة اعني جوهر الشيء الصوري ولكن الحركة
حالة طارية في حال النقص وعدمه عن الجوهر والطبيعة بخلافه وهذا
كما ستعرف فالطبيعة غير الحركة ثم الحركة تتعلق بامور ستة
وهي المتحرك والمحرك وما فيه الحركة وما منه وما اليه والزمان اما
تعلقها بالمتحرك فقد بيناه واما تعلقها بالمحرك فنسبته واما تعلقها
بما فيه وما اليه فبسيط من حدها الا انها كمال اول يحصل لشيء يكون له

كمال ثان ينتهي اليه وله حال القوة التي للشيء قبل الكمالين وهي ترك الحال
الاولى والتوجه الى الكمال الثاني وربما كان ما منه وما اليه ضدين و
ربما كانتا امورا متقابلة بوجه فلا يجتمعان معا كالاحوال التي للفلك
وربما كان ما منه وما اليه مما يتعاقب الحصولات فيهما زمانا حتى يكون عند
الطرفين سكون وربما لم يكن كالحال ايضا في الفلك فان المبدأ للفعل
لا يكون فيه انفصال والمبدأ فيه هو المنتهى بعينه فباعتبار ان
منه الحركة هو المبدأ وباعتبار ان اليه الحركة هو المنتهى فيكون
تعين تلك النقط بقوة قريبة من الفعل والنقط التي اليها
الحركة في الحركة الفلكية الامامية الحركة فان الذي اليه الحركة يجب
ان يتعين بوجه ما اما بالقوة القريبة من الفعل ولا يتعين حد في
الفلك الا بسبب موازاة او محاذاة او ما يجري هذا المجرى واعلم
ان التحرك حال المتحرك وكون الحركة منسوبة الى المتحرك بانها
فيه حال للمتحرك وكذا التحريك حال للمحرك وكون الحركة منسوبة
الى المحرك حال المحرك لا للمتحرك كما ان الكون في المكان حال للمتمكن
لا للمكان فالمتحرك والتحريك والحركة ذات واحدة وذلك لان
الحركة هي الكون في الوسط لا ما يكون به الشيء في الوسط كما ذكرنا
من امر الوجود وما يشبهه واما تعلق الحركة بما فيه الحركة فنسبته
واعلم ان المتسود ليس سواد يشتد بل اشتداد الموضوع في سواده
وكذلك لانه لا يصح اذا فرضنا سوادا اشتد اما ان يكون خلا بالسواد

معينة موجودا وقد عرضت له عند الاشتداد زيادة او لا يكون
موجودا فان لم يكن موجودا فمحال ان يقال ان ما قد عدم هو ما يشتد
لان المتحرك يجب ان يكون ثابت الذات وان كان السواد ما ثبت الذات
فليس سوادا كما ظن من انها كيفية سيالة بل هو ثابت على الدوام لعرض
عليه زيادة لا تلبث معها بل يكون في كل ان مبلغ اخر فيكون هذه الامور
المتصلة هي الحركة السواد ويظهر بمجرد هذا كما ذكرنا فيما تقدم ان اشتداد
السواد يخرجه عن نوعه الاول ويستحيل ان يصير الى موجود منه
وزيادة عليه مضافة اليه بل كل ما يبلغه من الحدود فكيفية ولحد
بسيطة وقد فرغنا من شرح هذا فيما تقدم وبهذا العلم ان النفس ليس
مزاج فان لم يسال يتحدد وفيما بين كل طرفين انواع غير متناهية
بالقوة ومعنى قولنا بالقوة ان كل نوع فانه غير متميز عما يليه بالفعل
كان النقطة والاجزاء في المسافة غير متميزة بالفعل وكل انسان
لسعر من ذاته امرا واحدا الشخص غير متغير وان كان الاتصال
واحد الا لانقضاء العمر ثم قد عرفت انه يحتاج الى شيء متحرك في المزاج
وذلك هو الجسم والجسم بما هو جسم كما ستعرف لا يكون سببا
للحركة فاذن يجب ان يتحرك الجسم في مراحه من اول العمر الى
اخره لسبب اخر وذلك ثابت مع ثبات الجسم وذلك اولى بان
يكون نفسا من المزاج واعلم ان الجوهر لا يقبل التزيد والتنقص فلا
شيء من الحركات في الجوهر فيكون الجوهر وفساده ليس بحركة

بل هو امر يكون دفعة وما يكون دفعة فلا يكون بين قوتها
الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط وذلك لان الجوهرات
كان يقبل الاشتداد والنقص فاما ان يبقى نوعه وسط الاشتداد
والنقص او لا يبقى وان كان يبقى نوعه بعرضه صورة الجوهرية
فما تغيرت الا العير في عارض فيكون استحالة لا كونا وان كان الجوهر
لا يبقى مع الاشتداد فقد حدث جوهر اخر وكذلك في كل ان نفرض في الاشتداد
يحدث جوهر اخر ويكون بين جوهر وجوهر امكان انواع جواهر
غير متناهية بالفعل وهذا محال في الجوهر وانما جاز مثلا في السواد
حدوث انواع غير متناهية بالقوة حيث كان امرا موجودا بالفعل
ايعني الجسم واما الجوهر الجسماني فلا يصح فيه هذا اذ لا يكون
هناك امر بالفعل متى فرض في الجوهر حركة واما الكمية فلانها تقبل
التزيد والتنقص فيختلف ان يكون فيها حركة النمو والذبول والحركة
في الكيفيات توجد فيما يقبل النقص والاشتداد منها كالتسود
والتبيض واما المضاف فانه ان كان عارضا لمقولة تقبل التزيد والاشتداد
واضيف اليه حركة فذلك لتلك المقولة بالحقيقة ولها اولها الاين
موجود للحركة فيه ظ واما متى فان وجوده للجسم بتوسط الحركة
فكيف يكون فيه الحركة فان كل حركة كما تبين يكون في متى ولو كان فيه
حركة لكان لمتى متى اخر وهذا محال واما الوضع فان فيه حركة كحركة
الجسم المستدير على نفسه فانه لو توهم المكان المحيط به معدوما

امتنع كونه متحركا فظاهر ان الجسم المستدير يتحرك في الوضع والحكم
في هذا حكم الجرم الاقصى الذي لا يختلف به خلاء والملاء وايضا
لان الجسم المتحرك بالاستدارة على نفسه اذا فرض في مكان فاما
ان يباين كليته كلية المكان او يلزم كليته كلية المكان ويباين اجزاؤه
للمكان لكن كل جسم باين اجزاؤه اجزاء مكانه ولم يباين كليته
كلية مكانه فقد اختلفت نسب اجزائه الى اجزاء مكانه وكل
ما اختلفت نسب اجزائه الى اجزاء مكانه ولم يباين كليته كلية مكانه
فقد تبدل وصفه في مكانه فهذا الجسم تبدل وصفه بحركته المستديرة
والوضع يقبل التنقص والتزيد والاشتداد واما الجدة فان تبدل
الحال فيها اولا انما هو في الاين فالحركة فيه بالعرض لا بالذات واما
مقولة ان يفعل وان ينفعل فليس فيهما حركة اذ الحركة خروج
عن هيئة وترك هيئة فهي عن هيئة قارة لانه لو كانت عن هيئة
غير قارة لما كان خروج عنها وترك لها بل امعان في تلك الهيئة
مثلا ان كانت الحركة في التسخن الى التبرد وكان الجسم في حال
تسخنه يتبرد فانه لم يخرج عن التسخن حتى يكون قد تحرك
في مقولة ان ينفعل وان كان قد ترك التسخن فالحركة في غير
مقولة ان ينفعل فقد بان ان الحركة بالحقيقة وبالذات
لا يكون الا في الكم والكيف والاين والوضع والسكون اما ان يكون
ضدا للحركة او عدم الحركة ونحن اذا اردنا ان نعرف الاشياء ضد

لشئ

لشئ فانما يقتضب حد الضد من حد ضده لسنا نقول ان تحديد
الضدين يقتضب من حد ضده بل نعني بهذا ان يقاس بين
حد الضدين على سبيل الامتحان فان كان حد السكون و
الحركة اذا اقتضيا التضاد جاز ان يكون السكون ضدا
للحركة وان لم يتضادا لم يكن السكون ضدا للحركة بل عدما لها
ولكنا اذا تأملنا حديهما وجدنا حد الحركة حد معنى من باب
القنية والكمال وحد السكون حد معنى عدمي فان ضد السكون
هو عدم الحركة فيما من شانه ان يتحرك وحد الحركة كمال اول لكذا
كما عرفت وتفصيل هذا في الشفاء والكمال الثاني بالقياس الى
الحركة هو الوصول الى الغاية فعدم مع الوصول اليها الحركة وهل
العدم هو السكون هو غير الوصول الى الغاية ومثل هذا العدم
يصلح ان يعطى رسما من الوجود لان ما هو بالاطلاق ليس بموجود فلا
يكون وجوده في شئ اخر والجسم الذي ليس فيه حركة وهو بالقوة
متحرك له وصف يصير به الجسم متميزا عن غيره ولو لم يكن له
هذا الوصف لو كان لذاته لما باينه ولكن سلبه ذو المتحرك فاذن
هذا الوصف له معنى ما فاذن لعدم الحركة فيما من شانه ان يتحرك
مفهوم غير مفهوم ذات هذه صحة واما العدم الذي لا يصح
فيه الشئ ان يوصف به الى غير ذاته هو ما لا ينسب الى وجوده
وامكان كعدم القرنين في الانسان واما عدم الشئ فيه فهو حاله

مقابل للمشي يوجد عند ارتفاع علة المشي ولم وجود بنحو من
الاتحاد وله علة بنحو وهي بعينه علة الوجود ولكن ارتفاعها فعلة
العدم هي عدم علة الوجود فالعدم له معلول بالعرض فهو اذن يصح
ان يوضع موجودا بالعرض وهذا العدم ليس هو لا شيء على الاطلاق
بل لا شبه شيء ما في شيء اما معين بحال ما معينه وهي كونه بالقوة

فصل في انه لا يكون حركة غير منجزية وفي ان السرعة والبطوء
ليس بتخلل السكنات ان امكن وجود حركة غير منجزية امكن وجود
مسافة غير منجزية والثاني مح فالمقدم مح اذا كان الحركة مطابقة
للمسافة والمسافة يجري الى غير نهاية فالحركة لا ينتهي في التجزية
ونقول ان كانت الحركة مولفة من حركات لا تجزى لم يجز ان يكون
ان يكون حركة اسرع من حركة او ابطا من حركة الا ان يقال ان الاسرع
اقل سكنات والابطاء اكثر سكنات وهذا ابطلناه سنبينه والا فلينقطع
جزء ما في وقت ما لحركة غير منجزية مسافة فاذن المسافة ان كانت
منجزية فالحركة عليها منجزية وقد فرضت غير منجزية وان كانت غير
منجزية فالابطاء ينقطع في ذلك الزمان اما مثلها واما اكثر منها
واما اقل منها فان قطع مثلها فليس ابطا وان قطع اكثر فهذا
اسرع وان قطع اقل تجزأت المسافة واما ان سرعة الحركة وبطوها
لا لسبب السكنات فلان الجسم المتصل كلما كان اكبر كان اسرع
حركة الى اسفل فاذا اردنا فيه من المقدار ما يبلغ به بطلان

السكنات

السكنات كانت بتلك الحركات لا تتخللها من السكنات شيء فاذا اضعفنا
الى الجسم مثله كان اسرع مما هو خال من السكنات فيكون ما هو خال
من السكنات ابطاء من ما هو اسرع منه فيكون منها حركة بطيئة
لا تتخللها السكنات ومن العجيب انه اذا تحرك متحرك في هواء راكد
وفي خلاء يعتوقه فوق به وهو ما لا مقاوم فيه ويكون مبداه حركة
ميلا او اعتمادا فيه الى جهة ان ينبغي في تلك الاعتماد وفي ذلك الميل
في تلك المسافة بعينها ولا معنى الحركة حتى تحدث سكون يقع به
البطوء كانه يعرض كسل سعة فيميل بالاختيار الى السكون ثم
بنوبة الى النشاط او كيف تحدث سبب يبطل الميل في هواء راكد
وخلاء وكيف يمكن ان يقال ان الميل والاعتماد يبطلان فيه ويحدث
وان وايضا فان السهم في نفوذه والفرس الجواد في عدوه يبطئ فيهما
الحركات فوق ما يبطئ من السكنات ثم لا نسبة بحركتهما الى حركة
الشمس فانه يجب ان بازاء حركة كل واحد منهما من السكنات بالقياس
الى حركة الشمس الوف ولو كان كذلك لكان السكون في نفوذ
السهم وعدو الفرس اكثر من الحركة وليس كذلك فاذن ليس
يوجد حركة لا يوجد حركة اخرى فوقها غاية في السرعة وليست السرعة و
الابطاء بسبب تخلل السكنات بل قد يكون في نفس الحركة لشدتها
وضعفها

فصل في الحركة الواحدة بالشخص والنوع والجنس
ومعنى الوحدة في الحركة اعلم ان الحركة قد يكون واحدة بالشخص

وقد يكون واحدة بالنوع وقد يكون واحدة بالجنس اما جنسا
قريبا واما جنسا بعيدا والحركة يعني الكمال الاول يكون وحدتها
بوحدة الموضوع مع وحدة المتحرك ووحدة الزمان ووحدة الزمان
هي اتصاله فاذا قيل اتصال الزمان كذا فانما يعني به اتصال مبدأه
وذلك لان الحركة مشاركة لسائر الاعراض في الاحكام فكما ان
البياض انما يكون متكثرا بالعدد اذا تكثر موضوعه او زمانه
فكذلك الحركة وكما ان البياض لا يكون متكثرا بالنوع او بالجنس
لنفس تكثر الموضوع بالنوع او بالجنس فكذلك ليس نفس تكثر الفصول
واضافات الاعراض موضوعاتها من جملة الاحكام العرضية للاعراض
واما تكثر الاشخاص فهي متعلقة بالعوارض فلهذا صح ان يتكثر
اشخاص الحركة لموضوعاتها فالحركة انما تختلف نوعيتها باختلاف
ما تقومها وهي ما هي فيه وما منه وما اليه مثل ان يكون احدى الحركتين
من مبتداء الى منتهى على الاستقامة والاخرى منه على الاستدارة
وكذلك اذا اتفق ما فيه واختلف ما منه وما اليه فمثل الصاعد والهابط
فيجب انه اذا اختلف شيء من هذه في شرائط واحوال داخلة في
تعلق الحركة بها كانت الحركة غير واحدة في النوع ونقول لان الشبهة
تعرض في الفصل لانا ومن المعلوم ان المسود يخالف المبيض بالنوع
لا بل يخالف المقوم ما منه وما اليه وان كان الطريق كانه واحد وذلك
لانه قد يظن ان النزول يخالف الصعود بالاعراض وكذلك الحركة المستقيمة

والمستديرة

والمستديرة فنقول قد علمت ان الخط المستقيم والمستدير هما
مختلفان بالنوع فيجب ان يكون الحركة المستديرة تخالف
بالمستقيمة بالنوع كما ان الحركة المنقصة في نوع السواد تخالف الحركة
في نوع البياض لاختلاف ما فيه الحركة والحركات لا تتعلق في النوع
لانقضاء واما الصاعد والهابط فيبين امرها فيما بعد واما
السرعة والبطؤ فليس تختلف الحركة بهما اختلافا نوعيا لانهما يعرضان
لكل نوع من الحركات وهما مما يقبل الاشد والاضعف والفصل
لا يقبلهما واما الحركتان المختلفتان بالجنس فكالحركة في الكم
والكيف واما معارضة من قال ان الحركة لا توصف بالوحدة كما لا توصف
بالهوية وهي فانية او لاحقة فيبطل قوله بما عرفت وهو ان الحركة
على النحو الذي يحققه ما ينقسم الى ماض ومستقبل بل هي بين
ماض ومستقبل وقد اجاب بعضهم بان قال ان مثل الحركة مثل المحلل
في انها قد تقدم منه ما اشياء ويكون مع عدم تلك الاشياء محفوظة
مثل صورة السبب التي يستحفظ واحدة بعينها مع تحلل البدن
وسد المحلل بما يقوم مقامها وكذا صورة كل شخص من الحيوان والنبات
وليس يعجبني امثال هذه الاجوبة فانه يستحيل ان يكون للكائنات
الفاسدات صورة ثابتة من دون ان يقتضي مبنيات آخر او حدث
فيها من اول الكون محفوظة الى وقت الفساد لا يفارق ولا يبطل
ويكون مقارنة لصورة واحدة او قوة واحدة يستحفظان التحلل

الواقع في غير تلك الاجزاء عما يورده من البدل وشرح هذا الامر حيث
يتكلم في النمو والنبات القائمة بسد مسد اللبن المنفوه وليس هو
ما كان قبل النقص اذ التركيبات هي من جملة الاعراض تفسد بفساد
حواملها ولا يصح عليها الانتقال وكذا الظل في الماء السائل ليس
هو بعينه واحدا بعينه اذ هو حال القائل فاذا استحال القائل لم
يبق صفته كما انه اذا استحالة القائل مطلقا لم يبق الصفة مطلقة
والمشعورية من الشخص الواحد من نفوس الانسان ليس
بشي من جملة البدن فان كل جزء منه لا يخلو من تفرق ويقطع
بعد تحلله فيتعين معلوم كل واحد منهما والمشعورية من النفس الواحدة
بالعدد غير متغير والحركة الفلكية بالمعنى الذي بحقيقته اعني ما يكون
بين ماض ومستقبل واحدة باقية فيما دام متحرك والذي بمعنى
القطع فنسبتان يكون وحدته بالعرض لان كل واحد انما يحدث
لها العرض وبالجملة فان وحدة الحركة مثل وحدة المسافة اعني وحدة
الاتصال

في الحركات المتضادة والحركات التي ليست بمتضادة

واعلم ان تضاد المتحركين لا يوجب بين الحركتين تضادا فان الاضداد
وقد يعرض لها ان يتحرك حركة متفقة بالنوع كالنار في حركتها
الى فوق طبعا والماء في حركته الى فوق قسرا والحركة لا تستفاد بالتضاد
والطبيعي اذ الحركة القسرية والطبيعية متفقتان بالنوع ولهذا
نعلم ان لا تضاد الحركات لتضاد المتحركين ولا ايضا لاجل الزمان

لان الزمان

لان الزمان لا يتضاد طباعه ولا ايضا لاجل ما فيه الحركة فقد يكون
متفقا والحركات تتضاد فان الطريق من السواد الى البياض
هو بعينه الطريق من البياض الى السواد والحركة الى السواد مضادة
للحركة الى البياض وبالجملة فالمتوسطات لا اضداد لها فكيف تتضاد
الحركات بنسبتها فبقي ان يكون بسبب ما منه وما اليه فانها اذا
كانت متضادة كالسواد والبياض كانت الحركات متضادة
ولا ايضا كيفما اتفق فان الحركة من السواد وليست بضد الحركة
الى البياض لاجل انها حركة من السواد فقط بل انها مع ذلك حركة
الى البياض ولو كانت الحركة من السواد فيه يتوجه لا الى البياض
بل الى الاشفاق لما كانت الحركتان متضادتين فالحركات المتضادة
هي التي متقابل اطرافها وذلك اما ان يكون الاطراف متقابلة بالتضاد
الحقيقي في ذواتها مثل السواد والبياض واما ان يكون الاطراف
يتقابل لا في ذواتها بل في ذواتها بل بالقياس الى الحركة وذلك
ان يكون احد الطرفين لانه عرض له انه كان مبدا الحركة والاخر
انه كان منتهى لتلك الحركة والتقابل بين المبدا والمنتهى ليس
تقابل المضاف اذ ليس ابتداء المسافة متصورا بالقياس
الى منتهاها فقد يتعقل ابتداء من دون ان يتعقل منتهاها
والمضافان متصوران معا وليس اذا كان شي كالحركة
متعلقا بشي كالطرف ويكون ذلك الشي ليس يعرض له

التضاد في جوهره بل العرض يعرض فالمستديرة يجب ان يكون
التضاد في المتعلق به ذلك الشيء كالحركة تضادا بالعرض و
ذلك لانه يجوز ان يكون التضاد هذا الذي هو عارض للمتعلق
المتعلق كالمبدا له امرا داخلا في جوهر المتعلق كالحركة فان الجسم
الحار والبارد يتضادان بعرضهما وهو التسخين والتبريد
والتضاد بينهما بالحقيقة وعلى هذه الصورة فان الحركة ليست
يتعلق بطرفي المسافة من حيث هو طرفها فقط بل انما يتعلق بهما
بالطرف من حيث مبدا ومنتهى فان جوهر الحركة يتضمن التقدم
والتاخر اذا كان جوهرها مفارقة وقصدا فجوهرية الحركة يتضمن
للمبدا والمنتهى فاطراف المسافة انما يتعلق بها الحركة من حيث
هي مبدا ومنتهى وهي من حيث هي مبدا ومنتهى مقابلة فهي
معلومة للحركة وان كانت ليست بعومة لموضوع الحركة فقط ان
الحركة تتعين لها مبدا ومنتهى متغايران بالفعل بحيث
لا يجوز ان يودي احدهما الى الاخر فهما لذاتيهما متضادان و
الضدان ذاتيان للحركة وليساواتين للطرف ونقول ان الحركة
المستقيمة ليست مضادة للحركة المستديرة وذلك لان التضاد
لو كان لاجل الاستقامة والاستدارة لكانت الاستقامة و
الاستدارة متضادتين الاستقامة والاستدارة وليسا كما عرفت
مما يتعاقبان على موضوع كل واحد منهما غير موضوع الاخر فلا

ان يستحيل

ان يستحيل الاستقامة الى الاستدارة الا بفسادها كما قلنا على
انا ههنا انه ليس السلب في تضاد الحركة فافيه الحركة ولو كانت متضادة
المستديرة لغيرها بسبب الاطراف و يمكن ان يكون الخط المستقيم
المعين وتر القسي غير متشابهة لا نهاية لها بالقوة لكان يكون
لكان حركة واحدة فضادها حركات لا نهاية لها ولكن ضد الواحد
واحد اهو الذي في غاية البعد عنه على ان تلك القسي يخالف بالنوع
لا بالشخص اذ كل قوس من دائرة اخرى لا يصح ان يقع عليها وبين
سائر القسي تطابق ومثل هذا اختلف المستقيم والمستدير وغير
لا يمنع ان يعرض للحركات المستديرة ان يكون لها اضداد من المستقيما
والمستديرات في معان يعرض لها وانما يمنع ان يكون لها ضد في
ذاتها ومهيتها وهذا كان التوسط في الاخلاق مضاد للنقص
والافراط ولكن النقص والافراط متضادان تضادا ذاتيا وبينهما
هما للوسط تضادا بالعرض اعني من حيث ان الوسط فضيلة والطرفان
رذيلة فالفضيلة معنى لازم للوسط والرذ فله معنى لازم للطرفين
فاذن يكون التضاد بين الطرفين والوسط تضادا في عارض
والطرف تضاد الطرف في ذاته وجوهره ونقول انه لا تضاد بين
الحركات المستديرة لانها لا تختلف في النهايات وكل حركتين متضادتين
متضادتان من النهايات فقد عرفت كيف يتضاد المستقيمات
وان الصاعد والهابط مما متضادان بما هو حركة مستقيمة

وهما ايضا متضادان من خارج عن الحركة وهو حركة وهو ان احد الطرفين
علو والاخر سفل فالحركة ذات الضد هي التي باحد اقرب مسافة عن
طرف بالفعل الى طرف بالفعل وضدها وهو الذي يبتدا من منتهاها
ذاهبا الى مبداءها الى شيء اخر **فصل** في انه ليس للحركة والزمان شيء
متقدم عليهما الا ذات الباري سبحانه وتعالى وانه لا اول لهما من ذاتهما
وفي الحركة المتقدمة بالطبع والجسم المتقدم بالطبع فنقول انه لا
يمكن ان يبتدا الحركة من وقت ما من الزمان لم يكن له قبل لان
كل معدوم يوجد فانه قبل وجوده جايز الوجود فجواز وجوده موجود
قبل وجوده فانه لو لم يسبقه امكان وجوده لكان ممتنعا وسنبين
فيما بعد ان امكان الوجود يجب ان يكون في موضوع هناك
يتبين ان كل حادث فانه يسبقه مادة هو الشيء الذي فيه جواز
وجود الحركة هو الذي من شانه ان يتحرك فقط من يبتدا انه اذا
كان ذلك الشيء موجودا ولا يتحرك فلان العلة المحركة والاحوال
والشرائط لاجلها الصدر التحريك من المحرك غير موجودة فاذا
تحرك فلحدوث علة محركة والكلام في حدوث العلة كالكلام
في حدوث الحركة فانه اما ان يكون لحدوثها اسباب ذوات ترتيب
بالطبع لا نهاية لها موجودة معا في ان واحد وسنبين استحالة
هذا او لاسباب لا نهاية لها موجودة على التتالي حتى يكون وجود
كل علة وعدمها دفعة او لان يبقى كل واحد منهما زمانا فان

يقر

يبقى كل واحد منهما زمانا كانت حركة بعد حركة من غير انقطاع
وكان للحركة سرمدية وان يبقى كل واحدة منهما اما ان يسمى بان الان
مات ملا متوسط زمان وسنذكر استحالة هذا فبين انه اذا احدث
في جسم ولم يكن فقد حصل لعلة او لوجود نسبة بعد ما لم يجب
قربا او بعدا او حدوث قوة محركة لم يكن او ارادة حادثة ولحدوث
جميع هذه الاشياء اسباب متصل لا يمكن الا الحركة متصلة ولما ان
الحركة كيف يصح لها وجود علل غير متناهية بالفعل فان لا سعي
العلة لسبتها على حالة واحدة ولا يكون ولا يكون باطلة الوجود حالته
في ان واحد وذلك على وجهين فالوجه الاول ان يكون العلة نفس
الحركة كسراج ينفصل دهن قليلا قليلا من غير انقطاع فردا
والضوء لسبب حركة قليلا قليلا والثاني ان لا يكون نفس
الحركة فلا يكون الحركة وحدها سببا مثل ان يكون يتحرك لها اب
فتعين حاد باب المتعم محدث حالا لم يكن وكذلك الى اقصى الا
فلا يكون الحركات التي هي العلل الموجبة موجودة معا في ان بل يكون
على سبيل التجدد والانفصال فلولا ان الحركة لا زوال لها لما صح وجود الحوادث
ولا عدم الامور التي يصح عليها العدم فان العدم يكون لسبب عدم
علة الوجود لوازم في الاسباب ما بعدم بذاته لما صح العدم وذلك هو
الحركة التي لذاتها وحقيقتها تفوت وتلحق ومثل هذه الاسباب
كما ستعرفه ويكون اسبابا بالعرض اعني انها لا تفيد الوجود

بل هذه للصفة اعني الحدوث للوجود وهذه الحركة التي لا اول لها ولا
فيها هي الحركة التي يصح عليها الاتصال وسنبين انها هي الحركة الدورية
لا غير في موضعه ويجب ان يكون الجسم الذي يتحرك هذه الحركة الدورية
لا يقبل الكون والفساد حتى يصح وجود هذه الحركة والا احتيج الى
جسم اخر وينتهي اخر الامر لا محالة واذ بان انه لو لا الحركة لما صح وجود
حادث ولا عدم شيء والحركة من جملة الحوادث فتبين انه لو لا الحركة
لما صح وجود الحركة وانت قد عرفت ان الحركة ليس مما يقع عليه التناهي
وغير التناهي ولا يوجد منها جملة وان وجدت لم يكن كثرة طبيعية
لعل التناهي وغير التناهي الا بالعرض وايضا فكل واحد من الحركات ليس
بموقوف وجوده على وجود حركات لا نهاية لها اما اولا فلانه لا علاقة
بين الحركات الموجودة وبين ما سبقها من الحركات اذ لا تأثير للحركات في
الطالعة في وجود السالفة واما ثانيا فلان هذه المسئلة اما ان يتقرر
مسئلة فلان الامر الموقوف وجود هذه الامور الغير المتناهية
وهذا لا يصح في شيء من الحركات ولما انه احد نفس المط في بيان ابطاله
فيجعل معنى هذه المقدمة انه ليس يوجد حركة الا وقد وجد قبلها حركات
لا نهاية لها من غير ان يكون وقت يكون كلها معدوما فيه وهذا نفس
المط فكيف يجعل مقدمة قياس على ابطاله على ان الحركات لا يصح عليها
التناهي وغير التناهي وقالوا ايضا ان كان كل واحد من الحركات
حادثا فالكل حادث والجواب انه ليس للحركات كل او كل ما يوجد حركة

ما فانما يوجد بعد بطلان اخرى فلا يجتمع منها جملة يحكم بان ذلك
الكل حادثا وليس بحادث والسبب في وقوع الغلط ههنا ان الوهم
يقيس المنقضي من الحركات باناس يجيء واحد منهم اثر الواحد
فيجتمعون في مكان واحد وليس الحركات كذلك على انه ليس حكم
كل واحد هو حكم الكل اذ كل واحد من الاجزاء جزء والكل ليس بجزء
وليس اذا كان الحكم في كل واحد مثله في الكل في بعض الامور فيجب ان
يكون هذا مطردا فانا قد ابطلنا هذه الكلية الموجبة بجزئية
سالبة وقد يوجد في بعض المواضع حكم واحد حكم الكل وقد
يوجد لا كذلك كما ذكرنا في حال الشكل والجزء وبان انه لو لا وجوب
لا تناهي الحركة لما صح وجود الحوادث فبان بذلك ان الحركة
من جملة ما ليس لا شيء مطلقا وذلك لانه لا يمتنع ان يكون في
قدرة الله ايجاد حركات غير متناهية في ذلك العدم الذي
يقولون فان فرضت وجود عشرين حركة ينتهي مع بداية اول
حركة فرض وجودها ووجود عشر حركات ينتهي ايضا مع تلك
البداية لم يصح ان يقال ان مطابق الحركتين من ذلك العدم واحد لانه
لو جاز ذلك يصح وجود عشرين حركة مصاحبة بعشر حركات من غير
تخلل الا ان امتناع وجودها على هذه الصفة الان هو لسبق
ان الزمان الذي يوجد فيه عشرون حركة يخالف الزمان الذي
يوجد فيه عشر حركات بل يجب ان يكون مطابق عشرين حركة

مخالف المطابق عشر حركات واللاشئ المطلق ليس فيه اختلاف وليس
الاختلاف بينهما الا اختلاف امقدار باساللا وهذا هو الزمان لا
غير كما بينه فيكون قد سبق الحركة الحادثة وقد معينا ان يكون
المفارق الذي لا علاقة له مع المادة يتحرك فيجب ان يكون المتحرك جسما
بناوان منع ان يكون في قدرة الله ايجاد حركات قبل بدايات الحركة
التي بعرض او لحادثة كان بحكما عجيبا وتقدير الحركات بذلك
العدم هو لتقدير الخلاء في بيان انها ليست لاشياء مطلقا
والعجب من هولاء فانهم ينسبون الصانع بان يقولون الاجسام
لا ينفك من حوادث كحركة وسكون وكل ما لا ينفك من حوادث فانه
حادث والكبرى محتاج الى تصحيح وهم يقولون انها اولية وهذا
البيان على سخافته يلزمهم ان يكون الصانع ايضا حادثا وذلك
لانه عندهم لا يخلو من ارادات حادثة وكراهة حادثة اللهم الا
ان يقولوا ان ارادة الله وكراهته من الاعراض التي ان يكون في
موضوع وهذا كما تراه سخيف وان قالوا ان ارادته حدثت فيلزم
حدوث ارادته محالات منها ان يكون لها سبب غير ذات الباري
ومنها وجوب التغير لذات الاول ومنها ان كل حادث فانه يسبقه
حادث الى ما لا نهاية ولكن هذه مسئلة فراين علموا ان كل
حادث يحتاج الى المحدث ومتى بان لهم ان الاسباب لا يصح ان تكون
غير متناهية اللهم الا ان يقولوا ان كل حادث ممكن وكل ممكن يكون

البيان

البيان على وجوب الاول غير ما سلكوا بل يرجع الى ما يذكر فيستغني
عن هو سبهم وذلك انه ثبت بالجواب مهيات ثم يبينون ان كل
ذي مهية معلول ثم يبينون وجود الواجب بذاته ويقول ان الحركة
المستديرة اقدم الحركات بالطبع وذلك لان الحركة التي في الكم لا بد
عن حركة مكانية ولا بد من وارد على النامي متحرك اليه وفيه و
المكانية والوضعية بمعزل عنها والتخلخل والتكاثف لا بد عن استحالة
الواحدة لا يوجد دايما بل حادثة فيكون لا محالة من علة حادثة
وقد عرفت ان العلل الحادثة مادية والعلل المحيلة مثل ما يحيل
ماء بان يعرب منه بعلات لم يكن مرتبه فتبين ان الحركة المكانية
اقدم من الحركة في الكم والكيف لكن الحركات المكانية مستقيمة و
الحركات المستقيمة لا يكون متصلة يعني نهاية على ما سبق والحركة
المستديرة كما عرفت متصلة سرمدية فيجب ان يتقدم جميع الحركات
المذكورة حتى يصح وجود حركة متصلة وهي المستديرة فالدورية
غنية عن ساير الحركات لا يستغني عن الحركة الدورية فهي والضعف
كما يعرض في الحركات الطبيعية من ان يشتد اخيرا في السرعة يكون
كمدة اذا قربت من المركز والقسرية من ان يضعف اخرا لامر والتام
اشرف من الناقص فالدورية اشرف من سائر الحركات ويجب من هذا
ان يكون الجرم المستديرة الذي يتحرك على الاستدارة بالطبع
اقدم الاجرام وبه يتحدد وجهات الحركة الطبيعية المستقيمة وسيأتي

لهذا البيان آخر فصل في الزمان اعلم انه قد ثبت لنا وجود
الزمان بمشاهدة من الاختلاف الذي يقع في قطع مسافة واحدة
مع كون المتحرك واحدا بحركة معينة السرعة والبطوء لتارة تقطع
تلك المسافة وتارة لا يقطعها فعلمنا انه لا اختلاف في الحركة وليس
لسبب السرعة فان المتحرك اذا قطع مسافة بحركة سريعة فانه
يقطعها ايضا بحركة بطيئة فلا يختلف قطع تلك المسافة لسبب
السرعة والبطوء وبالجملة لا يختلف قطع المسافة بامر ثابت بل
يجب ان يكون يختلف قطع المسافة بامر ثابت بل يجب ان يكون ما
يختلف به قطع المسافة لعدم مع عدم الحركة ولكن الحركة تقطع بها
نصف المسافة ولا يمكن ان يقطع بها جميعها او لا ما انقطع به مثل المسافة
يمكن ان يقطع بها نصفها فاذن هذا الاختلاف بنفس في الحركة
بواسطة اختلاف مقدار المسافة وكل اختلاف يحصل بواسطة
المقادير فانه مطابق المقادير وكل ما يطابق المقادير فهو مقدار
او ذو مقدار وهذا الاختلاف في الحركة الذي لسببه يختلف
قطع المسافات هو اختلاف في مقادير الحركات لانه لو كان اختلافا
في مقدار ثابت لما اختلف به قطع المسافة فقد ثبت للحركة مقدار
واذ ليس المقدار مهية الحركة هي الكون في الوسط فالمقدار عارض
لها والموجود من الزمان دائما هو مطابق لما وصفنا من الموجود من
الحركة فكما ان الحركة بمعنى الكون في الوسط يكون دائما بين فائت

ولاحق

ولاحق كذلك ما يطابق هذه الحركة من الزمان يكون بين ماض ومستقبل
وهذا يسمى الآن ولا وجود له بالفعل بمعنى انه لا وجود للآن متميزا
عن ان ما يليه بالفعل بل بالعرض كما قلنا في الحركة ولسبب هذا الآن يتبين
التقدم والتأخر ولسبب التقدم والتأخر صار الزمان معدودا
على بله وكان الحركة بتلك المعنى يعرض فيها امكان فرض موافاة
حدود في المسافة لغير نهاية فكذلك يكون هذا الآن بالعرض في الآن
لهذا المعنى يتبعه وجود زمان كما كان يتبع الحركة بالمعنى المذكور الحركة
بمعنى القطع ولما لا ان بهذا المعنى لما كان ... للزمان ماض ومستقبل
فاذن المسافة والتعدية يكون لاجل هذا الآن وبالقياس اليه
ولما كان هذا النحو من التقدم والتأخر لسبب المقدار فيجب ان يكون
للتقدم من الحركة والمتأخر منها لاجل المقدار وهكذا الحال في
الاجسام فانه لولا امكان فرض الاجزاء فيها لما كان امكن ان يقال
ان جزءا منها ما يكون في المتأخر من المسافة والمتقدم في المسافة
والمتأخر فيها انما يحسن بامكان فرض حد فيها المتميز الجزء المتقدم
منها عن الجزء المتأخر وهذا الحد يتميز بموافاة المتحرك اياه وليس
من هذا ان المتقدم والمتأخر في الحركة والزمان انما يكون بالعرض
ولكن المتقدم في الحركة لا يوجد مع المتأخر منها كما يوجد المتقدم و
المتأخر في المسافة معا فاذن المتقدم والمتأخر في الحركة خاصة ليست
من جهة المسافة ولما كان لها تقدم تأخر خاص كان لها مقدار خاص

حتى يصح ان يكون جزء منها متقدما وجزء منها متاخرا وهذا
المقدار هو الزمان فالزمان عدد الحركة اذا انفصلت الى المتقدم
والمتاخر لا بالزمان بل في المسافة والا كان البيان دورا وهو كذا انه
يكون شيء منه قبل شيء منه بعد شيء وسائر الاشياء لاجله يصير
بعضها قبل وبعضها بعد ولولا التقدم والتاخر لما امكن فرض الشهور
والايام والساعات ولان الزمان حادث وفاسد فوجوده متعلق
بالمادة وموجود في المادة بتوسط الحركة فان لم يكن تغير لم يكن
زمان ولا يكون قبل قبل ولا بعد وكيف يكون قبل وبعد اذا لم
يحدث امر فامر فانه لا يبطل الشيء الذي هو قبل من حيث هو بعد
وكل هذا تابع للتغير والزمان يوجد وانما مع تجدد حال مستمر
والا لم يكن زمان لانه اذا كان امر دفعة ثم لم يكن شيء البتة حتى يكون
شيء اخر دفعة لم يخل اما ان يكون اما ان يكون بينهما امكان تجدد
امور او لا يكون فان كان بينهما امكان تجدد امور فيكون فيما بينهما
قبل وبعد وان لم يكن بينهما هذا الامكان فهما ملتصقان فان
كان الالتصاق مستمرا لزم تتالي الانات ويلزم منه تالي الانات حركات
على مسافات غير متجزية وكل هذا محال وان كان منقطعا عاد الكلام
من الراس فقد تبين انه ان لم يكن حركة لم يكن زمان والقبلية ليست
هي عدم شيء فقط اذ العدم قد يفهم معه التاخر كما يفهم معه التقدم
واعلم ان الامور الموجودة لا محة يرد عليها امر فتقدم منه فاما ان يكون

ذلك الوارد مما يصح وروده في ان وهو الشيء الذي يتشابه
حالة في اي ان احدث في زمان وجوده ولا يحتاج في ان يكون الى
ان يطابق هذه كالمماسة وكمقاطع خطين او لا يصح وجود ذلك
الوارد الا في زمان كالاشياء ذوات الحركة والحركة بعينها وذلك
مثل المفارقة وترك المماسة فالاول يوجد في ان والثاني توجد
في زمان والعدد الحقيقي هو اول معط للشيء معنى الوحدة ومعطي
للشيء الكثرة وبالتكرير والان الذي وصفناه يفعل الزمان لانه
يجعل الزمان واحدا بما يفيده من المتقدم والتاخر ونسبته
الى الزمان نسبة الوحدة الى العدد والحركة توجد عدد الزمان
وهو المتقدم والمتاخر والزمان يفعل الحركة بانه عدد لها في نفسه
مثال هذا ان وجود الناس سبب وجود عددهم كوجود عشرتهم
والعشرة جعلت الناس لا موجودين بل اشياء معدودين اي ذوي
عدد والنفس اذا عدت الناس لم يكن المعدود طبيعة الانسان بل
العشرية التي حصلها افتراق طبيعة الانسان فالنفس تفعل بالانسانية
العشرية التي وبالحركة يفعل الزمان ولولا العدد الحركة بان يجعلها
عدا يفصل في المسافة من حدود المتقدم والمتاخر للزمان لما وجد
الزمان عدد فالزمان يعد الحركة بان يجعلها ذات قدر وبانه
يدل على كمية قدرها والحركة تعد الزمان على انها يدل على قدر
ما يوجد فيه من المتقدم والمتاخر فان الدلالة على العدد تارة

يكون كما يدل المكيال على المكيل وتارة كما يدل المكيل على المكيال فكذلك
تارة يدل المسافة على قدر الحركة وتارة على قدر المسافة فيقال تارة
مسير فرسخين وتارة مسافة رمية لكن الذي يعطي المقدار اولا
هو الذي لذاته مقدار والزمان لسبب انه متصل في جوهره يصح
ان يقال انه طويل وقصير ولسبب انه منقسم الى متقدم ومتاخر
صلح ان يقال قليل وكثير فالعلة لاتصال الزمان اتصال الحركة
بالمسافة لا اتصال المسافة وحدها واتصال الحركة بالمسافة ليس
علة بصيرورة الزمان متصلا لا بل اتحاد الزمان اذ لا علة لكون
ذات الزمان متصل الى مقدار وقوم قالوا ان الزمان لا يكون الا
بالتوقيت ولم يعلموا ان التوقيت هو تقرين وجود شيء مع وجود
شيء اخر والمتعين يفهم منهما ههنا بالابهام الذي فيه المعية هو الوقت
الذي يجمع الامرين فكل واحد من المقترنين يمكن ان يجعل دالا عليه و
المقترنان لو تقاسلا وجب ان يكون مدة البقاء ابدا وقتا واحدا
واحدا بعينه ونحن نعلم ان الوقت الموقت هو حد بين متقدم ومتاخر
فان المتقدم والمتاخر بما هو متقدم ومتاخر لا يختلفان وبما هو
حركة وسكون او غير ذلك يختلف فليس كونه عرضا مثلا ككونه
حركة وسكونا هو كونه متقدما ومتاخرا او مقابل حقيقة التقدم
والتاخر والمعية امر اخر هو حال الزمان فان قيل وجود الشيء في الزمان
يكون موجودا معه ثم لا يكون تلك المعية معية الزمان فيقول

ان المعية التي تكون بين الشيء الموجود في الزمان وبين الزمان
هو المعية التي هي للمتضائف كالمعية هي السواد من حيث هو محمول
وللجسم من حيث هو حامل وهذه معية بالطبع فانها معية المضاف
لانه سبقها الكون في الزمان والمتضائفان من حيث هما متضائفان
يوجدان معا وهذه الاضافة يعرض التي كما يعرض للاب وهذا الحكم
لا يستمر في حدثنا التوقيت اذ ليس هناك معية بالطبع وانت قد
ثبت لك مقدار حركة فتستغني عن هذه المعارضة والحل ولانه
يقال لانواع الشيء ولاجزائه ونهاياته انها في الشيء فالمتقدم والمتاخر
والان ايضا والساعات والسنون يقال انها في الزمان والان في
الزمان كالوحدة في العدد فانه يحدث في الزمان حدود الحدث بعدها
تقدمات وتاخرات لسببهما يصير الزمان معدودا كما ان الوحدة
هي التي يحدث في الاشياء انه يمكن بان يعد تلك الاشياء فالان
هو الذي يجعل الزمان معدودا وبازائه في غير الزمان الوحدة
او الوحدة بالتكرر يعطي الكثرة والمتقدم والمتاخر يعطيا الزمان
لا ان يعطي الزمان العدد بلا ان يكون نفس العدد او يكون من لوازم
العدد كالزوج والفرد والساعات والايام كالاسدس والثلث
والاربعة في العدد والحركة في الزمان كالعشرة الاعراض في العشرة
والمتحرك كموضوع الاعراض العشرية في العشرية وههنا معنى اخر يعرض
في حدود الزمان لكونه مقدارا كما يعرض النقطة في المقادير الاخر

وليس بموجود البتة بالفعل والا لقطع اتصال الزمان ومحال ان يقطع
اتصال الزمان لانه ان كان المقطع في ابتداء وجب ان يكون الزمان
الزمان لا قبل له فيجب ان يكون معدوما ثم يوجد وكل شيء يكون له
وجود فان وجوده بعد عدمه فيكون قبل وجوده فيكون له قبل حد
ويكون القبل معنى غير العدم المطلق فيكون الشيء الذي يبقى
له هذا النوع من التقدم حاصلا ولا يكون هذا الزمان فيكون هذا
الزمان قبله زمان يكون متصلا به والقبل شيء لا يكون في الآن
موجودا فهو شيء مضى وكل ما كان مضية لذاته فهو الزمان وان فرض
هذا الآن على انه منتهى لم يخل اما ان يكون بعده امكان وجود شيء
او لا يكون فان لم يمكن ان يوجد بعده شيء حتى واجب الوجود
بذاته كان محالا اذ الواجب والامكان المطلق لا يرتفعان فاذن
له بعد فهو قبل فاذن الآن لا يمكن ان يكون الا بالعرض وقد كنا
بينا ان الحركات غير محدثة فيجب ان يكون مقدارها غير محدث
واثبتنا ايضا ان مقدار مقدرية الحركات التي يعرض قبل وبعد الذي
بالزمان ليس محدثا بان مما يتعلق بالابداع فيجب ان يكون مقدار
حركة لا اول لها ولا انقطاع ولا انفصال وهذه صورة الحركة
المستديرة وبها يتقدر من وبر ساير الحركات وكان المقدار
الموجود في جسم يقدره ويقدر ما عداه ويوازنه مسطرة ككل
مقدار الحركة الدورية تعد ابه ساير الحركات وليس يجب ان يكون

ذلك المقدار

ذلك المقدار في المسطرة متعلقا بالمقدر ككل هذا المقدار يكفي ان
يوجد في جسم تعد به ساير الحركات فان قيل الحركة تعد بالمسافة
فقط فان مسحركا واحدا اذا ابتدأ بالحركة من مبدأ مسافة حركة
الا بالمسافة اجيب بانه ان ابتدأ ومرة اخرى بالحركة
لم يخالف القطرة المتقدمة الا بالزمان اذ المتحرك والمسافة واحد
الحركة الواحدة لا يوجد في مسافة واحدة فيتبين ان لو يكن امر
ثالث ومعلوم ان الزمان ليس وجوده في زمان حتى يكون
عدمه في زمان اخر وان الزمان من الامور الضعيفة الوجود
كالحركة والهيولى واما الامور الزمانية فهي التي فيها تقدم وتاخر
وماض ومستقبل وابتداء وانتهاء وذلك هو الحركة او ذو الحركة
واما ما هو خارج عن هذا فانه يوجد مع الزمان للمعية التي ذكرناها
في المضاف اعني للاضافة العاصية لمتى فيجب ان يكون احد تلك
الاشياء حاملا للزمان والاخر فاعلها او ضرب من التعلق حتى
يصح هذه المعية ان كانت بقياس ثبات الى غير ثبات فهو الدهر
وهو محيط بالزمان وان كانت نسبة الثابت الى الثابت فاحق
ما سمي السرمد بل هذا الكون اعني كون الثابت مع غير الثابت
والثابت مع الثابت بازاء كون الزمان ثبات في الزمان فتلك
المعية كانها متى الامور الثابتة وكون الامور في الزمان متاها
وليس للدهر ولا للسرمد امتداد لا في الوهم ولا في الاعيان و

الآن مقدار الحركة ثم اعلم ان القديم زمان يستطال ما بينه وبين
الآن وبالحقيقة فهو الذي ليس لزمان وجوده اولى الا ان يكون
لوجوده اول لا ذا الوجود لا اول له ولمده ولا آخر فان كل ما يكون له
اول وآخر فبينهما اختلاف معنوي كالجنس والنوع او مقداري
او عددي وليس للوجود شيء من ذلك بذاته وكذا الحدوث
ما يكون الزمان وجوده ابتداء واذا كان كذلك لم يكن بالامور التي
لا تدخل في الزمان كالله والزمان نفسه قديمة ولا محدثة
بل معنى المحدث الزماني انه لم يكن ثم كان ومعنى هذا ان كان
حال هو فيها معدوم وتلك الحال ام قد مضى فاذا ان لم يعن به
ما ذكرنا بل عنى به اللاوجود المطلق لم يفهم منه ومعنى الحدوث فان
القديم ايضا غير موجود في اللاوجود المطلق

المقالة الثالثة فصل

في التقديم والتأخر اعلم ان جميع اصناف التقدم يجتمع على سبيل
التشكيك في شيء وهو ان يكون للمتقدم من حيث هو متقدم
شيء ليس للمتأخر ولا شيء للمتأخر الا وهو موجود للمتقدم و
للتقدم من حيث هو متقدم شيء اما ان يكون بالمرتبة واما
بالطبع واما بالشرف واما بالزمان واما بالذات والعلية
والمتقدم والتأخر والمعية بحيث الوجود كما ذكرنا فاما
المتقدم بالمرتبة فكلما كان اقرب من المبدأ الموجود بالفعل
او المفروض فرضا كما يقال ان بغداد قبل الكوفة اذا كان المبدأ

مما يلينا

مما يلينا وكما يكون الجسم قبل الحيوان والحيوان قبل الانسان
ويصح في المتقدم بالمرتبة ان يجعل المتقدم متأخرا والمتأخر
متقدما مثال ذلك ان جعلنا الانسان اولا فكلما كان اقرب
اليه كان اقدم وعلى هذا يكون الانسان في هذا المكان من الجسم
والمتقدم بالمكان من هذا الباب فان من كان اقرب الى الصف
الذي الى القبلة يكون اقدم وهذا يكون بالعرض وربما يكون
بالطبع ايضا والمتقدم بالطبع فكتقدم بالطبع الواحد على
الاثنين والخطوط على المثلث والاعتبار في هذا التقدم
هو في الماهية دون وجود اما التقدم بالشرف والفضل فكما
يقال ان ابا بكر متقدم على عمر والمتقدم بالزمان معروف
ويجب ان يتحقق ان جميع اصناف هذه التقدمات خلاف
ما يختص بالطبع والعلية فانها ليس بتقدم حقيقي اذ التقدم
في الزمان انما هو في الوهم وبالعرض كما عرفته واما التقدم الحقيقي
فهو ما يكون بالطبع او بالذات واعني ما اقول وهو ما لا يكون
وجوده متعلقا لشيء آخر او يكون تعلق وجوده لشيء آخر
غير الثاني او يكون وجود ذلك الشيء الثاني مستفادا من
الاول حتى ان من رفع وجود الثاني لم يجب ان يرفع وجود
الاول ومتى رفع وجود الاول تبعه رفع وجود الثاني كما يقول
لما حركت زيد يده تحرك المفتاح ولا يقول لما تحرك المفتاح

اولا ان يكون واحد حتى يكون اثنان ولا يريد بهذا بعد ما د
ماسافاتك لا تعني بهذا انه يجب ان يكون واحد ثم يكون في
الزمان الثاني اثنان بل يجوز ان يكونا معا في زمان ومكان
واحد على ان العلة يجب ان يكون معنى المعلول من حيث هما
متضايفان وليسا اذا كانا من حيث هما متضايفان موجودين
معا ويجب ان يكون وجود ذاتهما معا اذ الاضافة لازمة للعلة
والمعلول من حيث هما علة بهذا التقدم واما معا فاقسامه ايضا
اقسام المتقدم والمتاخر فيقال معا في الزمان ومعا في الطبع
فقد يكونان متلازمين في تكافؤ الوجود كالاخ والاخ وقد يكونان
متنافيين في تكافؤ الوجود تحت جنس واحد لانهما معا في
الطبع اذ لا تقدم ولا تاخر في طباعهما فان حمل الجنس وهي غير
متلازمة في تكافؤ الوجود ومعا قد يكون بالفعل وقد يكون
بالعرض واعلم ان علة الشيء لا يصلح ان يوجد الا يكون معه
المعلول فان كان شرط كونه علة ذاته فما دام ذاته موجودة
يكون علة الثاني وان لم يكن الشرط ذاته فقط فعلية ممكنة ما
دام تلك الذات على تلك الجملة لم يجب ان يصدر عنها معلول
والعقل في الصحيح يوجب اذا صدر عنها شيء ان يكون قد تميز
تلك الذات الصفة لم لها قبل ذلك تلك الصفة يتميز نسبتها
وجود المعلول عنها عن لا وجوده فيكون تلك الذات مع الصفة

المقربة

المقربة بها مجموعه هي العلة وكانت تلك الذات موضوعة
للعلية والشيء الذي يصح ان يصير علة بانضياف شيء
اخر اليه سواء كان ذلك الشيء وصار بحيث يصلح صدور
المعلول عنه ممكنا فوجود كل معلول واجب مع وجود علته
واجب عند وجود المعلول وهما معا في الزمان او الدهر لا
حصول الوجود ويجب من هذا ان يكون رفع علة يوجب
المعلول واذا رفع المعلول لا يجب رفع العلة قد ارتفعت
حتى ارتفع المعلول ثم رجع المعلول واثباته سبب رفع
المعلول واثباته ورفع المعلول واثباته دليل رفع العلة
واثباتها فالمعلول وجوده مع العلة وبالعلة واما العلة
فوجودها مع المعلول ولكن ليس بالمعلول **فصل** في القوة
والفعل وفي اثبات الصحة وفي ان لكل متحرك محركا وفي تناهي
الحركات وفي القدرة وفي المفارق لا يموت ولا يطلب شيئا
بالحركة وفي اثبات قوى من قوى النفس والاشارة الى
ان النفس ليس بمزاج وفي ان كل كاين لعله لم يكن تسبقه
مادة وفي ان امكان الوجود عرض وفي ان ما لا علاقة له مع
المادة لا يصح ان يكون حادثا وفي كيفية حاجة النفس الى
البدن في وجودها وفي تقدم القوة على الفعل يقال قوة
لمبدا التغير من اخر من حيث انه اخر كالطبيب اذا داوى

بذاته ومبدأ التغير اما في المنفعل وهي القوة الانفعالية
واما في الفاعل وهي القوة ويقال لما به يمكن ان يصدر من الشيء
فعل او يصدر عنه انفعال ولما به يصير الشيء مقاوما للا
ولما به يصير الشيء غير متأثر فان التغير مجلوب الضعف
وقوة المنفعل قد يكون نحو شيء واحد كقوة الماء على قبول
الشكل بان فيه قوة قبول الشكل وليس فيه قوة حفظه وفي
الشمع قوة عليهما جميعا وفي الهيولى الاولى قوة الجميع ولكن
تقوى بتوسط شيء على قبول شيء دون شيء كما يقبل الهيولى
النفس بتوسط المزاج ولا يقبلها وان لم يكن مزاج وقد يكون
في الشيء قوة الفعالية بحسب الضدين كما ان في الشمع قوة
ان يتسخن وان يتبرد وقوة الفاعل قد يكون محدودة
نحو شيء واحد كقوة النار على الاحراق فقط وقد يكون على
اشياء كثيرة كقوة مالة الاختيار والقوة يكون على شخص نفسي
تخصصها بشخص دون شخص مثل من نوع اسباب فاذا
وجد ذلك الشخص بالفعل بطلت القوة عليه من حيث
ذلك الشخص ولا يبطل القوة على حاملها على شخص مثله
بل القوة على الشخص المتمنى مع عدم الفعل فاما على هذا
الشخص فانها تعدم مع عدم الفعل والقوة الفعلية
المحدودة اذا لاقت القوة المنفعلة حصل منهما الفعل

ضد وليس

ضد وليس كذلك في غيرها مما يستوي فيها الاضداد على
ما ناتي شرحه اعني مثل القوة للاختيار والقوة الفعلية قد
يسمى قدرة وقد ظن انها لا يكون موجودة الا لما من شانه
ان يفعل ومن شانه ان لا يفعل وان كان من شانه ان
يفعل فقط فلا تسميه الجمهور قدرة وهذا غير واجب
فانه ان كان هذا الشيء الذي يفعل فقط يفعل لغير
مشية فليس قدرة بهذا المعنى وان كان هذا الشيء
الذي يفعل فقط لعن مشية فليس له قدرة بهذا المعنى
وان كان يفعل بارادة الا ان ارادته لا يتغير اتفاقا او
يستحيل تغيرها استحالة ذاتية فانه يفعل بقدرة فانه
اذا صح انه اذا شاء فعل صح انه اذا فعل فقد شاء فيصح انه اذا
لم يشأ لم يفعل واذا لم يفعل لم يشأ وليس يلزم انه لا يشاء
وقتا ما او لا يتغير او لا يصح ان يتغير والقوى التي هي مبادي الحركات
والافعال بعضها يقارن النطق والتخيل وبعضها لا يقارنها
وهذه القوة التي يقارن النطق فانها يكون قوة على شيء وضده
فلا يكون بالحقيقة قوة تامة بل انما يصير قوة تامة اذا اقترن
بها ارادة جازمة موجبة لتحريك الاعضاء ثم يكون قوة بالفعل
بالوجوب فالقوى المقارنة للنطق لا يصدر عنها بانفرادها مع
حضور منفعلها فعل لانها يقوى على الشيء وضده فلو كان يصدر

عنها فعل لكان يصدر عنها فعلان متضادان معا وهذا مح **فصل**
ونشرح هذا الباب موضعه فصل شرح وتبين ان الافعال الانسانية
صادرة عنها على سبيل الجبر واما القوى التي لا يقارن المنطق فانه
اذا لاقت القوة المنفعلة التامة الانفعال لم يكن مانع من خارج
وجب هناك صدور الفعل عنها واعلم ان كل جسم متحرك فله محركه
غيره لانه لو كان الجسم يتحرك بذاته لانه جسم لكان كل جسم متحرك
حركة متشابهة لتشابه الاجسام من الجسمية فاذن سبب
الحركة امر غير الجسمية وايضا فانه لو كان الجسم يحرك ذاته لكان
فاعلا وقابلا لذلك الفعل ولكان من حيث هو مستكمل كاملا و
شرح وللشان انه ان كان المحرك يحرك لا بان يتحرك فمحال ان يكون المحرك
بل يكون غيره وان كان محركا بان يتحرك وبالحركة التي فيه بالفعل
محرك ومعنى يحرك انه يوجد في شيء متحرك بالقوة حركة بالفعل فيكون
فانما يخرج شيئا من القوة الى الفعل لشيء فيه بالفعل وهو الحركة فيجب
محال ان يكون ذلك الشيء فيه بالفعل وهو بعينه فيه بالقوة فمحال
ان نكد مثلا ان كان حارا فكيف يسخن نفسه بحرارته اي ان
كان حارا بالفعل فكيف يكون حارا بالقوة فيكون الحرارة بالفعل
والقوة معا فيه وهذا محال بالجملة ان كان الجسم بالقوة متحركا فانه
يحتاج الى ما يخرجه الى الفعل ولكن الحركة لا محالة من ان يكون الجسم
فيها بالقوة وعلى عبارة اخرى مفهوم ان يكون الشيء متحركا غير

مفهوم

مفهوم ان يكون الشيء محركا فيجب ان يكون المتحرك من حيث هو
متحرك غيره من حيث هو محرك والمتحرك هو الجسم فالمحرك غيره
والحركة او وجودها على سبيل التجدد والتقضي فيجب ان يكون
علتها علة غير قارة فانه لو كانت علتها قارة وكل علة قارة
فما دامت موجودة لم يصح ان تعدم معلولها كما ستعلم وجب ان
لا يفقد اجزاء الحركة ولما كان وجب ان يسكن لكن انه لم ينعدم
اجزاء الحركة لم يكن الحركة بل كان ثباتا وكذا انه كان وجب ان كان علة
الحركة عقل بالفعل مطلقا ليس من شانه ان يتبدل وقد ثبت
ان لكل متحرك محركا غير المتحرك وهذه العلة للحركة اما ان يكون
موجودة في الجسم فتسمى متحركا من تلقاء ذاته واما ان يكون خارجة
عن الجسم فيسمى متحركا لا من تلقاء ذاته والمتحرك بذاته اما ان يكون
العلة الموجودة فيه محركا نوعا واحدا من الحركة ويحرك نوعا منها فتسمى
متحركا بالاختيار واما ان يكون على خلاف هذا فتسمى متحركا بالطبع و
المتحرك بالطبع اما ان يكون مع ارادة ويسمى متحركا بالطبيعة كحركة الحجر
الى الاسفل واما ان يكون بارادة وقصد فيسمى متحركا بالنفس كالحركة
لحركة الفلك واما ان لا يكون متحركا بذاته فاما ان يتحرك كما يتحرك الحجر
المقذوف في مكان خاص ويسمى حركة قسرية واما ان يتحرك كحركة الدابة
والسفينة في مكان غير خاص ويسمى حركة بالعرض ولكل من هذه
الاصناف احوال نذكرها فيما بعد والمحرك بالذات منه ما يتحرك بوا سطة

القدم ومنه ما يحرك على سبيل المباشرة ومن المحرك ما يحرك بان يحرك منه ما يحرك لا بان يحرك والاستحالة وجود اجسام بلا نهاية يستحيل ان يكون متحركات معا بلا نهاية فيستحيل ان يكون كل متحرك فينتهي الحركات الى محرك ليس بمتحرك وشرح ذلك العلل يجب تناهيها بان ذلك انه كان متحركا بحركة محرك هو ايضا متحرك فلما ان يتحرك الا بعد ان يحركه محرك اخر وسواء كانت هذه الواسطة واحدة او غير متناهية فانه لا يصح وجود الحركة ما دام حكمها حكم الواسطة فيجب ان ينتهي الى محرك لا يكون حكمه حكم الواسطة وهكذا يخرج الامور من القوة الى الفعل والوجود الامور الممكن ينتهي الى الفعل وموجود بذاته والمحرك الذي يحرك اما ان يحرك بان يعطي الجسم المبدا القريب الذي به يتحرك او يحرك على انه هو تقريره معشوق ويبين ان كل قوة في كل جسم يحرك فانها يحرك ايضا بالعرض وان المحرك الذي لا يتحرك لا يصح ان يكون قوة جسمانية ثم كل جسم يصدر عنه فعل ليس بالعرض ولا بالقسر فانه يعقل القوة فيه اما الذي بالارادة والاختيار فقط واما الذي ليس بالارادة والاختيار فلان ذلك الفعل اما ان يصدر عن ذاته من حيث هو جسم وجب ان يشترك جميع الاجسام في صدور ذلك الفعل عنه فقد وجد اذ لا عنى معنى زائد على الجسمية وان كان ذلك عن جسم اخر كانت تلك الحركة بالقسر او بالعرض وقد ذكرنا انها ليس بالقسر ولا بالعرض وان كان عن امر مفارق عن مخالطة للاجسام وجب

ان يكون المفارق يطلب بالحركة واليس له وقد ابطلنا هذا فاذن ان كان هناك مفارق مشاركا في التحريك فانه يحرك على سبيل ما يحرك الموتم به والمعشوق كالحالة في الحركات الفلكية ولا بد على الاحوال من قوة في الجسم تباشر الحركة كما ذكرنا ويطلب اما بالحركة ليس لها بالفعل وايضا فانه لا يخ اما ان يكون اختصاص هذا الجسم بقبول هذا التاثير عن المفارق للاجسام ولقوة فيه والقوة في المفارق فان كان لانه جسم لكان كل جسم يشاركه فيه وليس الامر كذلك وان كان لقوة فيه فهو مبدا اصدور الفعل عنه وفعل هو المطلوب وان كان لقوة في المفارق فاما ان يكون نفس تلك القوة توجب ذلك فيكون الكلام فيها كالكلام في المفارق وان كان على سبيل الارادة فلا يخ اما ان يكون الارادة منوطة هذا الجسم بخاصة فيه فيجب فاذا ان كان جزافا كيف اتفق لم يستمر على النظام الا بالدوام او الاكثري فان الامور الاتفاقية كما سنعلمه هي التي ليست بدائمة ولا اكثرية لكن الامور الطبيعية دائمة واكثرية وليس فيها شي بالاتفاق والجزاف كما سنعلمه فليست اذن بالعاقبة فيجب ان يكون بخاصية فيه ويكون تلك الخاصية بذاتها موجبة للحركة وهي القوة والطبيعة التي نسبتها يطلب الجسم بحركته اما كمنه الطبيعية والتشكل الطبيعية فاما كون هذه القوة مبدا للحركة في الكم فكما يوجب تخلخلا وانبساطا في الحجم كما في النار او تكاثفا وانقباضا فيه كما في الارض واما كونه

مبداء الحركة في الكيف فمثل حال طبيعة الماء اذا عرض له احرارة
فاذا زال العايق رديت طبيعته الى البرودة الطبيعية وحفظته
عليها والابدان اذا ساءت امزجتها وقويت طبيعتها ردتها
الى المزاج الموافق ومن هذا تعلم ايضا ان النفس ليس بمزاج
فان المزاج المعدوم لا يعيد ذاته الى الحالة الاصلية وقد ظن
قوم ان الطبيعة في المركبات هي المزاج والمزاج كما ستعلم كيفية
تحصل من تفاعل كيفيات متضادة في اجسام متجاورة ولا
تظن ان الكيفيات هي الكيفيات الاولى وقد يعرت فعقرفت
الحال في ذلك بل هي كيفية حادثة وهذا المبداء اذا وجد في
الجسم فليس بعد الحركة لانه لو كان كذلك لكان له فعل من دون
الجسم بل نتبع وجوده وجود الحركة والجسم من عند مقبل الصور
كما يتبع وجوده وجود الاشكال والالوان **فصل** والكيفيات الموسة
وقد وجد مبداء يتبع وجوده وجوده قوى تصدر عنها افعال
وهو النفس فسدت القوى اليه ولو كان للشكل واللون فعل لكان
ينسب بعض ذلك الشكل واللون الى المبداء بانها له كما يقال ان هذه
القوة للنفس فالمادة انما يستعد لوجود هذه الاشياء كلها فيها لكن
بعضها قبل بعض قبلية بالطبع فالمتقدم على جميع هذه الصفات
يسمى طبيعة والمتقدم على القوى يسمى نفسا وظن قوم ان النفس
ينفعل حركة الاسهال بتوسط الطبيعة ولا ترى ان الطبيعة يستحيل

حركة للاعضاء خلاف ما يوجبه ذاتها طاعة للنفس ولو استحالت
الطبيعة لذلك بما حدث لما اعيد تكليف النفس اياها الى مقتضاها
اذ الاعياء انما يكون لسبب حركة طارية على الجسم خلاف ما يقتضيه
والمحادث مقتضى النفس مقتضى الطبيعة عند الرعشة وتبين
من هذا وجود قوة للانسان هي مبداء الحركة غير ما يقتضيه
المزاج لسببها يقع التجاذب في حركة الرعشة والاعياء فان تلك
القوة غير المزاج وكيف يكون النفس الانسانية المزاج والملمس لا يتم
الا باستحالة المزاج وعدمه وحدوث مزاج اخر والمعدوم كيف يجد
فصل واما القوة الانفعالية فقد يكون قريبة وقد يكون
بعيدة فالقريبة مثل قوة الصبي على ان يصير رجلا والبعيد
مثل المنى وقد قال بعض الاوايل وحكى من الواردين بعدهم ان القوة
يكون مع الفعل ولا يتقدمه والقائل لهذا القول الصحيح ليس
في حيلة ان يرى فاليوم مرارا فيكون بالحقيقة اعمى بل كل ما ليس
موجودا ولا يسبقه قوة الوجود فهو مستحيل الوجود كل كاين بعد ما
لم يكن بعدية بالزمان فانه يسبقه مادة وذلك انه قبل كونه ممكن
الوجود فان ان لم يسبقه امكان وجوده كان ممتنعا وكونه ممكن
الوجود غير كون الفاعل قادرا عليه بل الفاعل لا يقدر عليه او لم يكن
بعدية هو في نفسه ممكنا الا ترى ان الفعل يجوز ان يقال ان
الحال لا قدرة عليه وان الممكن مقدور عليه لم تمكنا ان يعرف ذلك

النسبة لانا ان عرفنا ذلك من جهة ان الشيء مح او ممكن وكان
معنى المح انه غير مقدور عليه ومعنى الممكن انه مقدور عليه
كنا عرفنا المجهول بالمجهول ولكن كون الشيء مقدورا عليه لازم
لكونه ممكنا في نفسه فالثاني باعتبار ذاته والاول بالقياس
الى موجده فاذن لامكان الوجود حقيقة لسبق وجودها وجود
الممكن وامكان الوجود عرض لانه انما هو ما هو بالاضافة الى
ما هو امكان وجوده فيكون الاضافة مقدسة له ولو كان جوهر
الكان له وجود خاص لا تقوم الاضافة ولو كان كذلك لكان واجب
وجود بذاته اذ لا سبب لامكانه فليس لامكان الوجود مطلقا
وجود ثم يعرض له الاضافة من خارج بل الموجود من امكان
الوجود هو امكان وجود كذا والاضافة عرض وهي مقومة
لامكان وجود كذا والجوهر لا يقومه العرض فهو عرض فيجب ان
يكون موجودا في موضوع فلنسم امكان الوجود قوة الوجود
ولنسم حامله موضوعا وهيولى ومادة باعتبارات مختلفة
واعلم ان الامكان معنى عام عموم التشكيك مثل الوجود
المطلق بل يحمل تحته معان هي امكانات بانه مجهول الاسامي
يعبر عنها بامكان وجود كذا وكذا فاذن كل حادث فقد تقدمه
المادة هي علة الحدوث الحدوث وحيث يكون حدوث وكون
وفساد يجب ان يكون الهيولى للكاين الحادث والفاسد

واحدة والا كان يلزم حدوث الهيولى وهذا مح قد عرفته في
مواضع ثم الهيولى انما تقوى على ان يصير بالفعل شيئا في
العقول الفعالة امكان الصورة هو ان يوجد للعلل ان يصير
بالفعل شيئا فانها شيء وفعل وهذه العقول لا علاقة لها مع
للمادة وبالا علاقة له مع المادة لا يصح ان يسبقه امكان الوجود
فيجب ان يكون وجود العقل الفعال دائما ولقولنا ان امكان
وجود الصورة صفة موجودة في الهيولى واو عملت تلك الصفة
عقل انها امكان وجود الصورة ونحو هذا كصحن ثلث فانه صفة
للسبب فاذا احضر الذهن قدر ما السعي من الرجال كان امكان
وجود فبهذا ابطل شبهة من يقول ان الموجود يكون مضافا
الى المعدوم فان المضاف هو ما اذا عقل معه المضاف اليه اذا مكن
ان لفعل معه المضاف اليه وان قيل ان الصحن معنى وجودي
والقوة معنى عدمي كان الجواب ان الصحن بالقياس الى ما تسع
من الرجال لا الى الوجود وهو معنى عدمي والقوة الشيء بالاطلاق
معنى عدمي هي ما يكون بالقياس الى الوجود وليس يلزم ان يكون
كل من المتضايفين موجودا في الاعيان بل يجب ان يكون اموجودين
في العقل فبعض الاشياء يكون امكان وجوده بان يكون موجودا
في المادة وبعض الاشياء يكون امكان وجوده بان يكون مع المادة
لا فيها فالاول كالصور الجسمانية والثاني كالنفس الانسانية

وليس يتبين من هذا الذي قلنا ان النفس الانسانية ليس وجودها
في المادة بل مع المادة بل انما يتبين ذلك بالبراهين التي نذكرها
في كتاب النفس فعلم ان النفس الحادثة لا بد لها من ان يتقدمها مادة
وانها غير موجودة في المادة فنعلم ان اقسام امكان الوجود منها ما يكون
على الوجه الاول ومنها ما يكون على الوجه الثاني والمادة هي مرجحة
لوجود النفس على وجودها اذ كل ما هو ممكن الوجود فان قوته على الوجود
والعدم سواء كان فيجب ان يكون هناك سبب مرجح لان يكون ما لا
احد الطرفين لكن ان المادة علة لوجود النفس على هذا الوجه لا غير
وبالجملة علة لحدوثها اذ المادة محتاج اليها لامرين احدهما
لان يتقوم بها الموجود فيها وهذا ليس للنفس على ما سنبين و
الثاني لان ترجح وجود الشيء على علة والمحتاج اليه من المادة
في النفس هو لهذا فالمادة بالحقيقة في الحوادث لان يحمل امكان الوجود
ولترجح وجود ممكن الوجود على وجوده **فصل** ثم هذا الامر الممكن
صورة فان في بعض الصور بالبراهين انها توجد في المادة وبان
من بعضها انها لا توجد فيها وهذه الفصول توهم ان القوة
على الاطلاق قبل الفعل لا بالزمان وحده وتعرفوا في هذا امرا ما
حكيت والسعا فناهيهم فيقولون ان الامر في الاشياء الجزئية الكائنة
الفاسدة كالحال في المني والانسان كذلك فان القوة قبل الفعل قبلية
بالزمان وقد ذكرنا ان الفعلية في الزمان غير متقدمة لها في الوجود

ثم القوة قبل الفعل متأخرة عن الفعل فانها لا تقوم بذاتها بل تحتاج
الى جوهر تقوم فيه وذلك الجوهر يجب ان يكون بالفعل فانه ما لم يكن
بعد بالفعل لم يستعد الشيء فان ما ليس مطلقا فليس ممكنا ان
يقبل شيئا وههنا اشياء بالفعل لا يكون بالقوة كالاوائل والعقول
الفعالة والقوة تحتاج الى فعل يخرجها الى الفعل وليس ذلك الفعل
لا يحدث فانه يحتاج الى مخرج آخر وينتهي الى موجود بالفعل لم يحدث
بحدوثه كما تبين في تناهي العلل وايضا فان الفعل يتصور بذاته
والقوة تتصور بوجه ما بالفعل على ما ذكرنا في باب الموجبة في
السالبة وايضا فان الفعل قبل القوة بالكمال فان القوة نقصان
والفعل كمال والخير في كل شيء انما هو مع الكون بالفعل وحيث
الشيء فهنالك بالقوة والشيء لا يكون من كل وجه شرا والا كان
معدوما وكل شيء من حيث انه موجود ليس بشر وانما هو شر من حيث
في علم كان مثل الجهل او لانه موجب في غيره عدما كالظلم فقد بان
الفعل بالحقيقة متقدم من القوة وانها الفعلية والطبع والشرف
والعدمية الانفعالية الشيء هي بمعنى الامكان على الاطلاق لا سبب
لها فانه لو كان لها سبب لكان يسبقها امكان آخر والى ما لا نهاية
ولكن القوة على وجود امر ما تغيرها لها اسباب مقتضية للعدم
فانها حادثة ولذا حصل ذلك الامر بالفعل بطلت القوة عليها
واما الفعل على امر مشتمل مثل ذلك الامر فلا علة لها ولا يبطل

عن حامل القوة عليها واما هذه القوة مع وجود ذلك الامر والا
بمكان قد تغير في الشيء من حيث هو على حد شيء وقد يعتبر فيه
ملحوظا على شرط اخر **المقالة الرابعة فصل** في الادراك وما يتعلق
به المعلوم في الاعيان محكوم عليه باحكام وجودية فيجب ان
يكون له وجود ما فاو ليس في الاعيان فهو في النفس والمحكوم
عليه باحكامه بحقيقته هو وبالعرض الامر الموجود من خارج
ولو كان المعلوم معلوما لانه موجود في ذاته لكان كل موجود
في ذاته معلوما لكل احد ولما كان المعدوم في الاعيان معلوما
ويشهد بهذا ان اللمس يكون مع تكيف الالة بالكيفية المدركة
فالامور اما ان يكون مجردة عما سواها كالبياض وكالمادة
وكالمقدار فانه ليس يلحقها بشرط التجرد عما سواها امر غريب
عن ذاتها واما ان يكون مقارنة لغيرها مقارنة تؤثر بعضها
في بعض كمقارنة الجسمية للوضع والمقدار فانه لو تصور المقدار
والوضع من نوعين عن الجسم لعدم الجسم واما ان يكون مقارنة
لغيرها مقارنة تؤثر كمقارنة السواد للحركة فانه ليس يعدم
احدهما مع رفع الاخر فالامور التي يلحقها امر غريب عن ذاتها
فانما يلحقها السبب قائل وهو المادة لانه لو لحقها لذاتها هي
لكان يلحق كل ما يشاركها في النوع او في التشخص وكل ما يقارن
للمادة لا يخلو من فهو مشارا اليه فانه غير مشترك في حقيقته وهو

غير مجرد عما سواه واذا كان كذلك فاقسام المعلومات ايضا هذه
والمعلوم المجرد عما سواه او ما يفارقه شيء مقارنته غير موثرة
يسمى معقولا ويمكن حمله على جميع اشخاصه كالبياض فانه يمكن
حمله على كل ابيض وابيض واما الا يمكن حمله على غيره والمعلوم
مما هو مخالط لغيره يسمى محسوسا وهو اما ان يكون مبصرا
او ملموسا او مشموما او مذوقا او مسموعا او متخيلا ومتوهما
والمعقول لو ادرك بجسم او امر جسماني لكان يوجد فيه لامحة
وكان اقترانه بما اقترن امر موثرا فيه وكان مشارا اليه غير
مشترك فيه وكان يحصل له وضع ومقدار ومكان يخرج عن
ان يكون معقولا فالمادة او البياض او المقدار او الوضع مثلا
لو عقلت في جسم لكان يحصل للمادة وضع هو غيرها وللبياض
وضع ومقدار هو غيرهما وللمقدار يقين اطراف فساد وضع
هو غيره وللوضع مقدار هو غيره فان قيل ان الوضع اذا
قارن الجسم صار به مشارا اليه قلنا اذا قارن المدرك
لم يصير به مشارا اليه فنقول ان الوضع اذا قارن الجسم اثر فيه
كما ذكرنا واذا قارن المدرك لم يوثر فيه لانه لو كان موثرا
لكان بعدم المدرك يرتفع عنه ولا بد ايضا من ان يحصل
للمعقول اذا قارن جسما مقدار معين وانقسام القوة
فاما ان يكون كل جزء هو الكل ولكل جزء هو غير الكل فان كان

كل جزء غير الكل فان كان كل جزء غير الكل وجب ان يكون للمعقول
في ذاته اختلاف في اجزائه وليس كل معقول بهذه الصفة بل
لكل معقول وحدة بها هو ما هو وليس فيه شيء غير شيء حتى يكون
له جزء غير الكل او غير جزء آخر ونحن نعقل على هذا الوجه
فهو اذن موجود في انفسنا على هذا الوجه ولا يمكن ان يقال ان
الوحدة يحصل في امر منقسم واما ان كل جزء هو الكل فالاستحالة
فيه ظاهرة وبالجملة فلو كان المعنى معقولا مع كونه في مادة لكان معقولا
في المحسوس ولكان المعقول في ذاته من حيث هو معقول
محسوسا وليس الامر كذلك ويشهد بهذا ان البصر فعله الا
ادراك اللون ثم يدرك بواسطة اللون للمقدار والاشكال
وهو مع ذلك لا يدرك اللون مجردا عما سواه فلا يمكن ان
يقال ان القوة الباصرة ليس من شأنها ادراك الالوان فاذن
هو الامر خارج عن القوة غريب عنها وكل امر غريب يلحق
شيئا فانما يلحقه بواسطة المادة فاذن ليس المانع من ان
يدرك البصر اللون المجرد القوة ولا لانها غنية بل الامر وهو
مقارنة القوة للمادة وكذلك الحال في سائر الحواس وتبين انه
لا يصح ان يكون مدرك المعقولات حاصلا في محل غير
منقسم من الجسم كنقطة او سطح اما اولا فلان المحل ايضا له
وضع وحكمه في هذا الحكم الجسم واما ثانيا فلان الحدود للاجزاء

بذاتها

بذاتها مفردة عن الاجسام ولا يصح ان يدرك الا بقوة جسمانية
لان تلك الامور انما تشخصت باعراض غريبة لا ذاتية كالوضع
والشكل والمقدار المعين فلابد من مقارنة امور غريبة عن
ذواتها وتلك الامور يلحقها بواسطة المادة لا محالة كما كانت
الحال في الاعيان فاذن انما يدركها قوة جسمانية ويشهد
بهذا ان يدرك مثل هذه الامور الحواس ايضا وليس الامر في
العقل كالامر في الخيال مثلا فان المتخيل لابد من اقتران
عوارض غريبة مؤثرة شخصية حتى لو رفعت تلك العوارض لم يكن
متخيلا والمعقول ليس كذلك فان العقل قد يدرك شيئا مجردا
عن العوارض فقد يعرى بنهاية فلا يخرج الشيء في الحالتين عن
ان يكون معقولا واعلم ان حصول المحسوس والمتخيل في الالة
يكون بانفعال الالة عنه والا لم يكن حصولا فيها بل مجاورة
ولهذا لا يدرك حس اللمس كيفية الالة فلا يتم اذن مثل
هذا الادراك الا بانفعال الالة عن المقدار ومما تحقق
لنا ان المعقول لا يدرك بالة جسمانية انك تحكم ان المتضادين
لا يوجدان في جسم معا فان الظلمة والنور لا يوجدان معا
وكذا تحكم على متقابلات كثيرة بهذا الحكم ولا محالة يكون هذه
الامور موجودة في العقل على النحو الذي يمتنع وجوده في
الاعيان كان البياض مثلا مجردا عما سواه موجودا في

النفس حتى امكن ان يحكم عليه بانه لا وجود له على هذا النحو
في الاعيان وكذلك سائر المعلومات ولما كان وجود المحسوس
والمعقول في ذاته وجوده لمدركه وكان وجوده لمدركه نفس
معقوليته ومحسوسيته كما ستعلمه لم يصح ان يكون ما
وجوده لغيره مدركا لذاته هو مدرك ذاته يجب ان يكون
نفس وجوده ادراكه لذاته وكل ما وجوده لذاته فهو مدرك لذاته
اذ ليس وجوده الا كونه مدركا فالامور التي يدرك ذواتها
لا تصلح ان يكون مقارنة للمادة والا لكان وجوده لغيرها
واما الامور المجردة عن المواد فانها يجب ان يدرك ذواتها
والا لكان وجودها لغيره فكل ما هو محجوب عن ذاته فلمقارنته
للمادة ويشهد بهذا ان القوى المدركة الجسمانية كالبصر
واللمس والذوق لا يدرك ذواتها فان قيل ان الحس اذا
ادرك ذاته فانه يدركها بان يحصل فيه صورته مرة اخرى
كان الجواب اما اولا فان تلك الصورة الثانية لا يكون الاولى
بعينها بالعدد فلا يكون المدرك هو المدرك الا ان يقال
ان المدرك اذا ادرك الصورة الثانية علم انها هو ولكن
يلزم من هذا ان يكون قد ادرك قبل هذا الادراك ذاته
فان كان بصورة اخرى مكررة تسلسل الى غير النهاية واما
ثانيا فان صورة واحدة في مادة واحدة وقد اكتنفها عرض

واحدة

واحدة لا يوجبه تباين وقد علمت هذا في فصل حيث تكلمنا في
الابعاد وفي هذا الا ينفصل الشيء عن مثله والا لكان يوجد
معنى واحد على صفة واحدة مرتين معا في شيء واحد و
هذا محال وبالجملة فرق بين ان يتصور شيئا وبين ان
يتصور ان المتصور له وجود في الاعيان او ليس له وجود
في الاعيان وان هذا المتصور هذا الشيء لا غيره واعلم   و مبهم
ان الامور الشخصية قد يدرك بنوع كلي وذلك اذا لم
يكن ذلك الشخص مستندا الى شيء مشار اليه فانه اذا كان
مستندا الى شيء مشار اليه كما يقول سقراط هو الذي فعل كذا
كذا وكسوف الشمس يكون من الان الذي نحن فيه الى شهر
فلم يمكن حمله على كثيرين ولم يكن معقولا بل مشاهدا بل
انما يمكن ان يدرك الشخص بنوع كلي اذا لم يكن مستندا
الى امر مشار اليه بوجه من الوجوه وهذا العلم يكون بواسطة
الاسباب فكل ما يعلم باسبابه لم يتغير العلم به سواء كان
موجودا او معدوما فانك اذا علمت مقدار ما بين   كسوفي الشمس
بالاسباب لم يتغير العلم به سواء كان الكسوف موجودا
او معدوما ولكن اذا علمت انه يكون بالقياس الى الان
يكون تغير الحكم فيه اذا بطل الان وجاز ان اخر وذلك
لان العلم بالزمان الذي تريد ان يكون فيه الكسوف

مستندا الى هذا الان المشاهد وهذا كما ترى وجود شيء بين
يداك فتعلم انه بين يديك فاذا نحي ذلك الشي بطل العلم
بحضوره ولو عرفت حصول ذلك الشي بالاسباب بين يديك
من كونه بين يديك المشاهد المشار اليه والان المشاهد ما كان
يبطل العلم بعده فالعلم بالشخص على الوجه الاول لا يتناول
شخصيا من دون شخص خصل والا لكان العلم بالاشارة اليه
وهو قوفا علية فستعلم علم الاسباب وجميع الموجودات
اعني واجب الوجود بذاته بالامور الشخصية على هذا الوجه لم يخفي
عليه مثقال ذرة من الموجودات من غير ان يتغير علمه فان قيل
فيعلم الان ان فرعون معدوم قلنا انه يعلم علم فرعون كما يعلم
الان وبالوجه الذي يعلم شخصية الان من جهة الاسباب واذا كان
كذلك لم يلحق علمه تغير والعلم لشيء قد يستفاد من خارج كما يعلم
وجود السماء بعد ان ادركها بالحس وقد يكون العلم علة وسببا
لوجود الشيء كمن يتصور صورة دار غير موجودة فيفعل الدار
بحسبها وقوم قالوا ان العلم عرض يلحق بالمعلوم فقلنا كيف
يعلم العلم وباي شي نعلمه فقالوا ان العلم غير معلوم قلنا
فكيف عرفناه بهذه الصفة فخيا والشعور بالشي هو نفس
حصول اثر المشعور به في ذات الشاعر فانه لا يخلو اما ان يكون
المشعور به نفس حصوله في ذلك الامر وشيا يتبعه فان كان

ثم نبهت علم جميع من صار ذ العالم
فيكون بعض صدوره عنه معلولية
لا عن ان يكون وجد عنه فعلم و
الهيئة غير المتناهية وعلم مستفاد
وهو اقد يكون قبل وجود المعلوم
في الخارج كعلوم النفوس الفلكية
فانها مستفادة ممن عنده واهب الصور
قبل وجود تلك المعلومات في الخارج وعلم
مستفاد بعد وجود المعلومات كما نعلم وجود
السماء والارض ويفيد هذا العلم ايضا مفيد
الصور لكن الموجودات معدات للقوى في ان يستعد

نفس حصول الاثر فهو المط وان كان شيا يتبعه فاما ان يكون
ذلك الشي المجامع لذلك الاثر وسائر الاثار عن المدرك فيكون
حال المدرك كما كان قبل الادراك واما ان يكون ذلك الشي
حصول هيئة غير المشعور به كان الشعور بالشي غير تحصل
ماهيته ومقياه وهذا محال وان كان هو هو كان المط وليس
الملاحظة للشي وجود الذي في النفس ثانيا بل نفس انتقاشه في
النفس مرة واحدة فقط والا لزم ما يكون به العلم فانه لم يكن كذلك
كان ادراك النفس اما الوجوده او لعدمه او لوجود صفة معدي
النفس وعدم صفة عن النفس مع وجوده فيها وعلى جميع الاقسام
فليس للادراك الا حصول المدرك في النفس او في بعض قواها وادراك
النفوس البشرية يكون بانفعال الآلة واستكمال القوة المدركة
والاستكمال هو ان لا يتغير المستكمل في جوهره بل يكون حاله حال
اللوح من الكتابة فانه لو لم يكن كذلك وكان بانفعال القوة
تغير في جوهرها اوجب ان لا يبقى القوة عند الادراك واما
الانفعال فادراكها بحسب ابدانها ونفوسها على سبيل
الاستكمال فانها كما عرفت لا تنفعل ولا تتحرك فصل في الكلي
والجزئي وما يتصل بهما المعنى الكلي بما هو طبيعة كالانسان بما هو
انسان وبما هو خاص وعام او واحد او كثير فذلك بالقوة او
بالفعل شي اخر وانما هو بما هو انسان انسان فقط بلا شرط

امر ثم العموم شرط زايد على انه انسان والخصوص كذلك فانه
واحد كذلك وانه كثير كذلك فالانسانية بما هي انسانية لا عامة
ولا خاصة ولا بالقوة احدهما ولا بالفعل بل عرض لها ذلك وليس
اذا كان الانسانية لا يوجد الا واحدة او كثيرة وجب ان يكون
الانسانية بما هي انسانية اما واحدة واما كثيرة فرق بين قولنا
ان هذا لا يوجد الا واحدا على الحالين لا بما هو انسانية وليس
يلزم قولنا ان الانسانية ليست بما هي انسانية واحدة ان
الانسانية بما هي انسانية كثيرة وكذلك لو فرضنا بدل الوحدة والكثرة
الوجود الذي هو من جهة اعم من الواحد والكثير فيقال
هل الانسانية من حيث هي انسانية موجودة او ليست بموجودة
بل الحيوانية بما هي حيوانية خاص ولا يصح حمله على ما تحته
فانه لو كانت الحيوانية بما هي حيوانية انسانا لكان كل حيوان
انسانا وليس نقيض قولنا ان الانسانية بما هي انسانية
واحدة ان الانسانية بما هي انسانية كثيرة واذا كان كذلك
جاز ان يوجد لا بما هي انسانية كثيرة او واحدة فان قيل فهل
الانسانية واحدة فالجواب بلا لم يجب ان يكون كثيرة فان
هذا هو سلب الاطلاق ومعناه سلب الطرفين جميعا
واذا عرفت هذا فقد يقال كلي للانسانية بلا شرط ويقال
كلي للانسانية بشرط انها مقولة بوجه ما من الوجوه المطلق

وبين قولنا ان احد الحالين

على كثيرين

على كثيرين والكلي بالاعتبار الاول موجود بالفعل في الاشياء و
وهو المحمول على كل واحد واحد لا على انه واحد بالذات لا
على انه كثير فان ذلك ليس له بما هو انسانية واما بالاعتبار
الثاني وهو ان يكون شيء واحد بعينه معينا في الوجود
محمولا على كل واحد وفيها ما فهذا غير موجود والمعنى الكلي
قد يستفاد من خارج كما يستفاد معنى الانسانية من زيد
وعمرو ولا تاثير لهما في افادة الصورة الانسانية غيرها
لو تريد فقد يسمى هذا في المنطق ما بعد الكثرة اي هذا المعنى
العام المستحصل من كثرات مختلفة وقد لا يستفاد من خارج
كعلم الله والملائكة فيسمى ما قبل الكثرة اذ هو علة الكثرة
على ما يقصد فمنه من ظاهر وقال الانسان الذي كشخصية الاعراض
المخصصة حتى تشخص لم يكتنفه اعراض شخص آخر حتى يكون بعينه
في شخص زيد وشخص غيره ويكون مكتنفا باعراض متضادة
ولا تاثير للمتصور من الانسانية التي في عمرو وسبقت الى زيد في افادة
النفس صورة عقلية اقل من الشيء من عمرو بل من الجائز ان يكون
الانسانية التي في عمرو وسبقت الى العقل فافادت العقل
المعقول من الانسانية التي كانت الانسانية التي في زيد لو
افادته فانها اسبق فاثر هذا الاثر لم يوثر الاخر بعده
شيئا فان ذهبت الصورة المعقولة جاز من حالها ان يرسم

بعينه ح

في النفس عن اي ذلك سبق اليها فليس قياسها الى واحد من
تلك اولى بالقياس الى الاخرى بل هي مطابقة للجميع فلا
كلي عام في الموجود بل وجود الكلي العام بالفعل انما هو في
العقل وهي الصورة المعقولة التي نسبتها بالفعل او بالقوة
الى كل واحد واحد واحدة فالانسانية في العقل ليس الا انها
انسانية واما انها كلي فبما تحدث الفعل من نسبتها الى كثرة
فتكل فالانسانية بهذا الخبر لا جنس ولا نوع ولا شخص ولا
واحد ولا كثير وليس يمنع كون الحيوان الموجود في الشخص
حيوانا ما ان يكون الحيوان بما هو حيوان لا باعتبار انه حيوان
بصفة موجودا فيه كالبياض فانه وان كان غير مفارق
للمادة فهو بياضية موجودة في المادة على انه شيء يعتبر بذاته
فان كان عرض لتلك الحقيقة ان تقارن في الوجود امرا
اخر واما نحو وجود الكليات فيها فهنا في النفس لا غير فانه
لو كان الانسانية الموجودة في زيد هي بعينها الموجودة
في عمرو وجاهل وزيد عالم لكان زيد عمرو وجاهلين وعالمين
معا وهذا امح ولهذا لا يصح ان يكون نفس واحدة موجودة في زيد
وعمرو وايضا فانه لو كان انسان كلي واحد موضوعا للسواد و
البياض لكان اسود وابيض معا وايضا لو كان حيوانية واحدة
موجودة بجميع الحيوانات لكان حيوان واحد بعينه طائرا و

زالصفا ذات اربع قوايم فصل في سبب تكثر اشخاص نوع واحد و
بالجملة في سبب التكثر وفي سبب التشخص وفي ان الموجود
الذي بسيط انه والوجود الذي هو واجب بذاته لا يصح ان يتكثر اصلا
وفي الفرق بين الكل والكلي كل معنى كلي فانه لا يصح ان يتكثر الا بان
يكون لكل واحد من جزئياته وصف خاص مثلا لا يصح ان يكون
سوادان الا لسبب جسمين يتكثر بهما او لسبب حالتين خاصتين
فان هذا لم يكن كذا لم يصح ان يوجد سواد واحد بل ينقسم
كل واحد الى كثير فانه ان كان سوادا لانه يقتضي ان يكون كثيرا
كان كل واحد منهما يقتضي ما يقتضيه طبيعة السواد وايضا فان
كان كل واحد من السوادين سوادا ومثل الاخر لا يخالفه في شيء
كان هو بعينه ثم ان كان كونه سوادا كونه هذا السواد بعينه
شيئا واحدا حتى ان السوادية يقتضي ان يكون هذا السواد
وكان من شرطه ان يكون اياه وجب ان لا يكون سواد غير هذا
فاذن كثيرة السواد وساير ما يتكثر اشخاص يكون لسبب فالموجود
الذي لا سبب له لا يصح ان يتكثر لانه لو كان كثيرا لكان لوجود
تلك الكثرة سبب وكان مثل هذه الكثرة يكون بالقطع
والقطع يعرض لسبب القابل اذ هو معنى خارج عن حقيقة الشيء
فليس يعرض القطع الا حيث يكون القابل هو المادة فالقطع
لا يعرض الا للجسم فعلة الكثير هي الهيولى وقد عرفت مما

لعله لان السبب كل حادث هو الحركة فاذن القطوع التى للاجسام
يكون لسبب كثرة القاطعين وحمل كثرة القاطعين يكون لسبب
الحركة وكان واجبا ان ينتهى التكثر الى شى يتكثر بذاته وهو الحركة فاذن لولا
الحركة لما كان تكثر من هذا الوجه واما تكثر الحركة فسببه ذاتها فان
الحركة فاذن لولا الحركة لما كان تكثر من هذا الوجه واما تكثر الحركة
فسببه ذاتها فان الحركة مقتضاها ونحو وجودها ان يكون
فانيا ولاحقا   واعلم ان كل معنى فاما ان يختص بالفصل
او بالعرض و الفصل والعرض لا يفيدان ماهية الجنس ولكنهما
يفيدان وجود الجنس امرا بالفعل ومثال هذا ان الحيوان
التى يقع على الانسان والفرس وكلاهما الحيوانية واحد
فليس من شرط فصلهما ان يكونا شرطا فى كون الحيوانية التى
فيهما التى فيهما حيوانية بل لكل واحد منهما حيوانية تامة فانه
لو لم يكن لواحد منهما الحيوانية لما كان له حيوانية ايضا فلا ينقص
من معنى الحيوانية شئ لم يكمل الحيوانية وانما يحتاج الى الفصل
مثل الناطق وما يشبهه فى ان يكون الحيوان قائما موجودا بالفعل
حيوانا مشارا اليه اذ لا يوجد الحيوان الا ان يكون انسانا او
فرسا او غيرهما من الانواع واذا كان حال الفصل كذا فان حال
العرض يكون اولى وقد عرفت ان الفصل مفيد الوجود وحيث
يكون ماهية الجنس الموجود وفرض دخول فصل عليه لزم ان يكون

الفصل

الفصل علة لماهية الجنس وايضا فان الموجود الذي لا سبب له ان
فرض له جنس وفصل الفصل يفيد وجود الجنس لزم ان يكون
لا علة له معلولا فتبين من هذا ان الموجود الذي لا سبب له و
الموجود الذى ماهيته انيته لا يتكثر بالفصول والاعراض واذا قلنا
ان الطبيعة الكلية موجودة فى الاعيان فانا نعني ان الطبيعة
التى تعرض لها الكلية موجودة فى الاعيان   والفرق بين
الكلى والكل ان الكل موجود فى الاشياء والكلى لا يوجد الا
فى التصور والكل يتقدم باجزائه ويكون كل جزء داخلا فى
قوامه واما الكلى فلا يكون معدودا باجزائه والكل يتقوم
باجزائه والكلى يقوم اجزائه فالانواع يتقوم من كليين اعنى
الجنس والفصل وايضا فان الكل لا يكون كلا لكل جزء وحده لو
انفرد والكلى يكون محمولا على كل جزئى وايضا فان اجزاء الكل
متناهية وجزئيات الكلى غير متناهية وايضا فان الكل يحتاج
ان يحضره اجزاؤه معا والكلى لا يحتاج ان يحضره اجزاؤه معا
واعلم ان الشخص مما يمتنع نفس تصوره ان يكون غيره
هو فيجب ان لا يقع فى المتصور منه شركة لكن ذات الشئ
ومقوماته لا يمنعان عن وقوع الشركة فيجب ان يكون لعرض
والعرض اللازم مشترك فيه فيجب ان يكون لعرض لاحق
لا يليه لان العلة المعينة لا يرتفع ويقطع ويبقى المعلول على

في الفرق بين الكلي والكل

ماستعلم فيجب ان يكون لا زمانا لاحقا واللاحق يلحق بواسطة المادة
فكل نوع يكثر اشخاصه يجب ان يكون ماديا وايضا فان اللاحق
يلحق لا محالة عن ابتداء الزمان وكل ما له ابتداء زماني فهو حادث
وكل حادث فانه يسبقه مادة فاذن اللاحق يلحق بواسطة المادة
واللاحق اذا لحق في زمانين مختلفين لم يمنع الشركة فيجب ان يكون
وحدة الزمان شرطا في التشخص واذا تاملت المقولات التسع
لم يتشخص شيء منها بذاته حتى يمنع الشركة الا الوضع فان الاين
منها لا يتشخص بذاته ما لم يتخصص بوضع ما فاذن المتشخص
هو الوضع مع وحدة الزمان فكل شيء لا وضع له ولا زمان فهوية غير
متفرقة اشخاصا في الوجود بوجه ويعلم من هذا ان الحركة هي علة
كثرة اشخاص النوع اما وحدة وضع مثل الانسان من اول الوجود
والى الاخر فكوحدة الزمان ووحدة اتصال الاوضاع الكثيرة بالقوة
ثم من الاشياء ما يكون تشخصه بذاته كالحال في واجب الوجود
بذاته ومنه ما يكون تشخصه بلوازم ذاته كالشمس مثلا فان
الوضع هناك من لوازمها او القوة الانفعالية على ما بيناه ومنه
ما يكون لعارض لاحق في اول الوجود وقد بينا انه من باب التحيز
والزمان لا غير واما تشخص النفوس والعلاقة التي بينها وبين
قواها البدنية وتشخص القوى البدنية بالبدن التي يكون تلك
القوى فيها فلهذا لا يصح ان يكون كل نفس متخصصا باي بدن كان بل

ببدن يكون فيه القوى التي بها بالحقيقة لا بالعرض والا لم يصح تكثر
النفوس والشخص يكون مقولا على معنيين احدهما الشخص بامر من
اشخاص النوع الذي ينسب اليه غير معين كرجل غير معين كيف كان واي
شخص كان فانه واحد مما يدل عليه قولنا حيوان ناطق مائت لا يقال
على كثرة فيكون حد الشخصية مضافا الى حد الطبيعة النوعية في
الشخص بهذا المعنى يصلح عند الذهن في الوجود ان يكون اي
شخص كان من ذلك النوع ولكنه ذات الامر والثاني شخص ينظر
من بعيد من غير ان يعلم انه حيوان او انسان والشخص بهذا المعنى
لا يصلح في ذاته ان يكون غيره الا انه يصلح عند الذهن صلوح الشك
والتجويز ان يتعلق بحيوانية دون جماديته واما حكمه في نفسه فانه
فانه لا يجوز ان يكون صالحا للامرين لانه قد تعين احدهما في ذاته

فصل بين الجنس والمادة في الفرق بين الفصل وما ليس بفصل

في الفرق بين الفصل وما ليس بفصل

وفي نحو اتحاد الفصل بالجنس تقول الجسم مثلا قد يقال انه مادة
للانسان وانه ان المادة جزء من وجوده ويستحيل حمله عليه
والفرق بين الجسم وقد اعتبر جنسا وبينه وقد اعتبر مادة انه
اذا اخذ الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط انه ليس فيه
معنى غير هذا مثل حس وتغذ فهو مادة وان اخذ لا بشرط شيء
اخر بل يجوز ان يكون له مع هذا المعنى حس وتغذ كان لا يكون فهو جنس
فلهذا يصح ان تحمل الجسم بالمعنى الثاني ولا يصح ان يحمل بالمعنى

الاول وكذلك الحساس فانه ان اخذ شيا له حس بشرط ان لا يكون
زيادة اخرى لم يكن فصلا بل كان جزاء من الانسان وان اخذ الحساس
شيا له حس من غير شرط اخر بل يجوز ان ينضم اليه معان اخر كان فصلا
وكل معنى فيشكل الحال في مادته وجنسيته فاعتبر فان كان بحيث يجوز
انضمام الفصول اليه بمعنى انها فيه ومنه كان جنسا وان كان بحيث
لو دخل فيه شئ اخر لم يكن من تلك الجملة بل كان مضافا اليه من خارج
لم يكن جنسا بل مادة وان اضيف اليه تمام المعنى حتى دخل فيه
ما يمكن ان يدخل فيه ما يمكن ان يكون له يدخل صار نوعا فاذن باشتراط
ان لا يكون زيادة يكون مادة وباشتراط ان يكون زيادة يكون نوعا
وبان لا يتعرض لذلك بل يجوز ان يكون كل واحد فيه من الزيادات
فيه على ان يكون داخلة في جملة معناه يكون جنسا وهذا في
في الامور المركبة واما ما ذاته بسيط بالفعل يعرض فيه هذه الاعتبارات
واما في الوجود فلا يكون شئ من مقين جنسا والمعنى العام اذا
انضاف اليه طبيعة فيحيل ان يكون انضيافها اليه على سبيل القسمة
حتى يرفع الالنوعية وان يكون القسمة مستحيل ان تنهض
فذلك المشار اليه ما في الجوهر حتى يصير مثلا المتحرك بتمامه غير
وهو واحد بالشخص وهذا هو الشئ المسمى بالفصل فان
الفصل اذا ارتفع ارتفع الجنس ايضا فكيف النوع لانه لا ينتقل
الجنس من نوع الى نوع وبعد ذلك فيجب ان يكون الموجب من

القسمين

القسمين ليس انما وضعي كم لسبب شئ قبلهما مثلا ان يقسم قاسم
الجوهر الى قابل الحركة وغير قابل وكان من الحيوان ان تقسيم اولى
وغير جسم واذا عرض لطبيعة الجنس عوارض تنفصل بها لم يخل
اما ان يكون الاستعداد للانفصال انما هو لطبيعة الجنس او
الطبيعة اعم منها فان كان لطبيعة اعم منها مثلا ان الحيوان
منه اسود وابيض والانسان منه ذكر وانثى ليس ذلك من فصوله
على انه قد يكون اشياء خاصة بالجنس تقسيمه كالذكر و
الانثى في الحيوان ولا يكون فصلا بوجه من الوجوه وذلك
لانها انما كانت يكون فصولا لو كانت عارضة الحيوان من جهة
صورته والذكورة والانوثة انما يعرضان الحيوان لسبب اختلاف
في المادة وهذا الاختلاف لا يمنعه من حيث نفسه ان يقبل الى
فصل يعرض الحيوان من جهة صورته حتى لو توهمناه لا ذكرا ولا
انثى لكان نوعا وما كان يمنع الذكورة والانوثة التنوع اذا لم يلتفت
اليهما كما لا يفيد التنوع الالتفات اليهما بل هما من اللوازم لان الحيوان
الذي هو جسم معتدل متحرك بالارادة لا يحل فيه الذكورة والانوثة
ويعقل حيوانا من دونهما وليس كذا اذا توهمناه لا ناطقا ولا
اعجم او توهم اللون لا اسود ولا ابيض وهذا الفصل له شرح طويل
مذكور في الشفاء والعمدة في امر الفصل ما ذكرناه قبل وربما
لزم نوعا واحدا ما ليس بفصل ولا يتعداه وذلك اذا كان من الاخذ

الفصل وقد كنا اشرنا في المنطق الى اتحاد الجنس والفصل وانه
على سبيل التضمين واتحاد شيء قوة هذا الشيء منهما ان يكون
لا ان ينضم اليه فان الذهن قد يعقل معنى يجوز ان يكون
ذلك المعنى بنفسه كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في
الوجود فينضم اليه معنى اخر يعين وجوده فيكون اخر من حيث
التعيين مثل المقدار فانه معنى يجوز ان يكون للخط والسطح
والعمق لا على انه شيء يكون مجموعه ومجموع المقدار الخط
مثلا بل ان يكون نفس الخط ذلك المقدار وذلك لان معنى
المقدار هو شيء يحتمل المساواة غير مشروط فيه ان يكون
هذا المعنى فقط فانه لو اشترط لم يكن جنسا لان كل عام
مخصص بعمومه فانه يخرج عن ان يكون عاما بل بلا شرط حتى
يصح ان يحمل على الخط والسطح والعمق فلا يكون المقدار الا احد
هذه لكن الذهن يعقل له من حيث يعقل وجودا مفردا ثم
اذا اضاف اليه زيادة لم يضعها على انها معنى هو خارج عن المقدار
بل يكون ذلك على سبيل التحصيل وليس في الوجود طبيعة جنسية
بلا انما هي في الذهن كما عرفت وكان الفصل لوازم الجنس المنطقي

فصل في نسبة الفصل الى الحد ونسبة الحد الى المحدود وفي
الفرق بين الماهية والذات وفي كلام في الفصل وفي مناسبات
بين الفصل والجنس والنوع للجنس والفصل في الحد من حيث

كل واحد منهما جزء الحد ولا الحد يحمل عليه بل نقول ان الحد بالحقيقة
يفيد معنى طبيعية واحدة مثلا انك اذا قلت الحيوان الناطق
معناه الحيوان الذي هو بعينه الناطق فاذا نظرت الى ذلك
الشخص الواحد كالانسان لم يكن في الذهن واما اذا نظرت
الى الحد من حيث هو مؤلف من جنس وفصل كان هناك
كثرة واذا عنيت بالحد المعنى الاول كان الحد بعينه هو المحدود
في العقل فان عنيت به المعنى الثاني لم يكن الحد بعينه معناه
هو معنى المحدود بل كان شيئا مؤديا واعلم ان الحد انما يتناول
الجوهر تاما ولا حقيقيا اولا واما العرض فليس له حد يطابق
ذاته لانه لا بد في تحديد العرض من اخذ الموضوع فيه فيكون في الحد
زيادة على معنى ذاته وكذلك الحال في تحديد الصور الطبيعية واما
المركب فانه يتكرر فيه حد الجوهر مرتين ولا بد من ادخال الجوهر
في الحد واخذ الجوهر ثانيا في حده فيكون في الحد ايضا زيادة
على المحدود فاما الحد وكما قال هذا اما ان لا يكون حدا واما ان يكون حدا
على جهة اخرى وكل بسيط فان ماهيته ذاته لانه ليس هناك شيء
قابل لماهيته وايضا فكل بسيط فان صورته ذاته واما المركبات
فلا صورها ذاتها ولا ماهياتها اما الصورة فظاهر انها جزء منها
واما الماهية فهي ما بها الشيء هو هو وانما هو ما هو بكون الصورة
مقارنة للمادة والمركب هو مجموع الصورة والمادة والذات

لازم من لوازم المركب كالشيء والجنسية واعلم انه لا حد للمفرد
كون بل بوجه من الوجوه بل انما يتبين بالاشارة والمشار اليه
غير محدود من حيث هو مشار اليه الى كل لان الحد مؤلف من الاشيا
ناعية يحتمل الوقوع على عدة وليس فيها اشارة الى شيء معين
فانه لو صحت الاشارة لكان تسمية ولم يكن فيه تعريف المجهول
بالنعت وان احببت ان تعرف بالذاتي جنس او نوع فتامل فان كان
المعنى المعقول عند الذهن تاما شيء لم يحتاج في تصوره الى معنى عرضي
فذلك الشيء نوع مثل الخمسة والستة واذا لم يمكنك ان يتصور
موجودا الا بعد ان يحتاج الى [illegible] فذلك الشيء جنس مثل
العدد فانه لا يمكنك ان يتصور العدد موجودا الا بعد ان يطلب
اي عدد واعلم انه لا يحتاج كل شيء في ان ينفصل عن غيره الى الفصل
بل يحتاج الى الفصل ما يكون مشاركا للاخر في الجنس كما ان كانت
المشاركة في امر لازم كالوجود لم يحتج الى فصل وذلك كانفصال
اللون عن العدد فان مثل هذا منفصل بذاته والجنس يحمل
على النوع على انه جزء من مهيته ويحمل عليه الفصل لما كان غيره — على الفصل [illegible] لازم له
مشارك للجنس في جنس اخر كان انفصاله عنه بالفصل بل [illegible]
وانفصاله على النوع بطبيعة الجنس التي في مهية النوع وليست
في مهية الفصل واما انفصال الفصل عن فصل اخر فانه يكون بفصل
ان كانا واقعين تحت جنس واحد والا الفصل عنه بذاته

كان

ان كان
مشاركا في امر عام لازم كالوجود وليس يجب ان يكون كل فصل مشاركا
كالفصل اخر في جنس بل ينتهي اخر الامر الى المشاركة في امر عام
لازم ولا يجب ان يكون لكل فصل فصل وفصول الجوهر يلزم
ان يكون جوهرا الا ان يوجد الجوهرية في حدها وفصول الكيف
يلزم ان يكون كيفا الا ان يوجد الكيفية في حدها ثم ليس
يجب ان يكون اذا كان الفصل المنطقي موجودا ان يكون الفصل
الذي بالاشتقاق موجودا لانه لا يكون في انواع الاعراض فصول
مشتقة والا ايضا في جميع الانواع الجوهرية الا ما كان منها
مركبا فالفصل المنطقي يعني به لشيء بصفة كذا مطلقا
ثم بعد النظر يعلم انه يجب ان يكون كيفا او جوهرا
فليس كونه شيئا له نطق هو انه جوهر بل انما يعرف
جوهريته من خارج واجزاء المحدود يجب ان يكون
اقدم من المحدود وانت تعلم اذا حددت اصبع الانسان
بالانسان او قطعة الدائرة بالدائرة او الزاوية
الحادة بالقائمة فليس شيء من ذلك اجزاء للنوع من جهة
صورته وليس ايضا من شرط الدائرة ان يكون فيها
قطعة بالفعل حتى يتالف عنها صورة والدائرة ولا
من شرط الانسان في ان يكون انسانا وجود اصبع له
او لا من شرط القائمة ان يكون هناك حادة هي جزء منها

وانما يعرض للقائمة ان يكون منها حادة وللدائرة ان يكون
قطعة بالانفعال يعرض لمادتها فما كان من الاجزاء لسبب
للمادة فليست اجزاء للحد لكنها اجزاء للمادة **المقالة الخامسة**

فصل في الدلالة على عدد العلل وفي ان الجسم لا يكون علة
لوجود وفي احكام العلل الاربع وفي الكلام في العلة و
المعلول كل موجود يكون معلولا فاما من وجود اخر ووجود ذلك
الاخر لا يكون معلولا فاما من وجود الاول فان الاول تسميه
علة والثاني معلولا وكل ما كان جزءا ما لشيء ولم
يكن وجود ذلك الجزء بسبب ذلك الشيء ولا يكون وجود
الشيء شرطا في وجود ذلك الجزء وذلك الشيء وجوده بعد
وجود الجزء فان الجزء علة لوجود ذلك الشيء وقد سمعت ان
العلل صورة وعنصر وفاعل وغاية ثم ان المعني بالصورة العلة
التي هي جزء من قوام الشيء يكون بها هو ما هو بالفعل وبالعنصر
العلة التي يكون بها الشيء هو ما هو بالقوة وبالفاعل العلة التي
يفيد وجودا مباينا لذاتها اي لا يكون ذاتها بالقصد الاول
محلا لما يستفيد منه الوجود كالطبيب اذا عالج نفسه فان
الالهيين يعنون بالفاعل مبدا الوجود ومفيده مثل الباري
للعالم والطبيعيون يعنون بالفاعل ما لا يفيد وجودا غير
التحريك ومثل هذه العلة يكون معدة واما العلة الغائية

في الدلالة على عدد العلل وفي ان الجسم لا يكون علة الوجود وفي احكام العلل الاربع وفي الكلام في العلة والمعلول

يحصل

يحصل لاجلها وجود الشيء ولا علة خارجة عن هذه
العلل الاربع فان السبب اما ان يكون الجزء الذي يكون به
بالقوة فقط كالخشب للسرير او يكون الذي يصير به بالفعل
وهو الصورة كصورة السرير للسرير وان لم يكن جزءا من وجوده
فاما ان يكون ما لاجله وهو الغاية او لا يكون ما هو لاجله
ولا يخلو هذا القسم اما ان يكون وجوده منه بان لا يكون فيه وهو
الفاعل او وجوده منه بان يكون فيه وهو ايضا عنصره او
موضوعه فان اخذت العنصر الذي هو قابل وليس جزءا من
من الشيء وهو المخصوص باسم الموضوع غير العنصر الذي هو
جزء كانت خمسة وان اخذ كلاهما شيئا واحدا لاشتراكهما
في معنى القبول كانت اربعة ويجب ان لا يؤخذ العنصر بمعنى
الهيولى مبدءا للصورة بل للمركب والموضوع مبدءا للعرض لان
العنصر بمعنى الهيولى انما يتقوم اولا بالصورة بالفعل وذاته
باعتبار ذاته فقد يكون بالقوة والشيء الذي هو بالقوة
من جهة ما هو بالقوة لا يكون مبدا للوجود البتة والا لزم
ان يكون العدم علة الوجود فلهذا لا يصح ان يكون جسم
علة لوجود ما لان الجسم مؤلف من هيولى وصورة ولا فعل
للصورة من دون الهيولى اذ قد عرفنا انها لا وجود لها من
دونها بل الصورة يفعل بواسطة المادة فيكون للمادة العلة

داخل في قوام الشيء وجزء من جوهره او لا يكون فاما ان يكون ... للسرير او يكون الذي يصير به بالفعل وهو الصورة

القرينة فلو كان جسم علة لوجود لكان العدم مفيدا للوجود
ولكان للمادة اقدم من الصورة التي بعدها لكن الصورة اقدم
وبالجملة فالجسم مركب من هيولى وصورة موجودة فوجوده
بعدهما فان كان جسم سببا لجسم فيجب ان يكون اولا سببا
للمادة والصورة وهذا مح ولا محالة يحمل الهيولى المحمولة على
هيولى الكرة التاسعة على سائر الهيوليات حملا بالتواطؤ كان الجسم
الذي يحمل على جسم الكرة التاسعة يحمل على جميع الاجسام وهيولى
الكرة التاسعة متقدمة على جسمها فالهيولى المحمولة على الهيوليات لها
متقدمة على جسمها فهيولى الكرة الثامنة ايضا متقدمة على جسمية
الكرة فلا يصح ان يكون الكرة التاسعة مثلا سببا لهيولى الكرة الثامنة
وعلى هذا فقس الامر في الجوهر والعرض والمفارق والجسم ويجب ان يكون
تعلق وجوده بذاته لانه لا محالة يكون الجسمية شرطا في وجود المفارق
وان سالت الحق فلا يصح ان يكون علة الوجود الا ما بريء من كل وجه من معنى
ما بالقوة وهذا هو صفة الاول لا غير اذ لو كان مفيدا لوجود ما فيه
معنى ما بالقوة سواء كان عقلا او جسما كان للعدم شركة في افادة الوجود
ولكان لما بالقوة شركة في اخراج الشيء من القوة الى الفعل ونعود الى
حيث ما فارقناه فنقول ان الموضوع هو ما يكون قد يحصل بالفعل موجودا
باقتران الصورة بالمادة ثم صار سببا لقوام الاعراض فيه سواء كان العرض
لازما فيكون تقدم الموضوع عليه بالذات او كان زائلا فيكون تقدم

معلوم ان علة الجسم ... لانه لا هيولى ... والصورة

هذا انه لا يصح ان يكون علة الوجود الا ما بريء من كل وجه من معنى ما بالقوة

الموضوع عليه بالزمان فالموضوع علة للعرض على ان يصير سببا
لقوامه وعلة للمركب منه ومن العرض على ان يكون جزء منه والصورة
كانها علة فاعلية للمادة لو كان للصورة وجود بالفعل من دون المادة
بل هي جزء العلة الفاعلية مثل الملاح محرك السفينة وقد كنا بينا في باب
الصورة انها محتاجة بوجه ما الى المادة والى شريك اخر يفيدها او الصورة
علة صورية للمركب منهما او من المادة وهي صورة للمادة وليست علة صورية
للمادة واعلم ان الفاعل والقابل قد يتقدمان المعلول بالزمان واما
الصورة فلا يتقدم بالزمان البتة والعلة قد يكون علة للشيء بالذات
مثل الطبيب للعلاج وقد يكون علة بالعرض اما لانه يعوق غير الذي وضع
صار علة كما يقال ان الكاتب يعالج فانه انما يعالج من حيث هو طبيب واما
لانه بالذات يفعل فعلا لكن يتبع فعله فعل اخر مثل السقمونيا
فانه بالعرض يبرد لانه بالذات يستفرغ الصفراء ويتبعه نقصان الحرارة
ومثل مزيل الدعامة عن الحائط فانه علة لسقوط الحائط بالعرض وذلك لان
الفاعل ههنا لم يفعل شيئا بل ازال مانعا فتبعه فعل طبيعي وهو ان يجذب
الثقيل بالطبع والامر في احالة النار لما يجاوره تسخينا او احراقا وطرح
البذر في الارض والفكر في المسائل بالقياس الى النتيجة وسائر
ما اشبه هذه الاشياء كذلك وقد عرفت العلة في ذلك وسنزيده
شرحا فيما بعد والعلة قد يكون قريبة كالعفونة للحمى وقد يكون
بعيدة مثل الاحتقان مع الامتلاء وقد يكون جزئية مثل قول الانسان هذا

آتيس

البناء علة لهذا البيت وقد يكون كلية كقولنا البناء علة للبناء وقد
يكون خاصة كقولنا البناء علة للبيت وقد يكون عامة كقولنا ان الصانع
علة للبيت واعلم ان العلل القريبة للجسم هي الهيولى والصورة ولكن
الهيولى بواسطة الصورة في الاعراض الموضوع والحال هاهنا بخلاف
ما كان في الهيولى والصورة اذ كان الهيولى علة بعيدة للجسم بالقياس
الى الصورة وهاهنا العرض علة بعيدة للمركب منه ومن الموضوع
وللموضوع علة قريبة واما الفاعل فانه اما علة للصورة وحدها
وللصورة والمادة ولكن للمادة بواسطة الصورة وللمركب بتوسطها

فصل في حال العلة الفاعلية وبيان كيفية كون النار علة
لوجود النار مثلا وفي ان المعلول لا يبقى لعلة عدم العلة وفي ان العلة
اولى بالوجود من المعلول واحق وفي ان كل ذي ماهية معلول وفي
ان الذاتي الكلي لا يصدر عنه فعل وفي ان الامر البسيط لا يكون
علة لوجود الشيئين معا وفي العنصر والصورة اعلم انه اذا كان شيء
من الاشياء معدوما ثم اذا هو موجود بعد العدم بسبب شيء ما
فانا نقول له مفعول فانه زدنا على هذا القدر شيئا وهو انه موجود بعد
العدم لعلية بالزمان او ان الفاعل فعل بحركة او بغير حركة او آلة
او ارادة فهو امر زائد على ما ذكرنا وان كان شيء من ذلك لازما
لاحدهما او كليهما كان خارجا عن المفهوم مثل لزوم المعلولية
للجسم فههنا وجود وعدم وههنا كون هذا الوجود بعد ذلك

العدم وهو صفة لهذا الوجود مجهولة علية واما سبق العدم فليس
يتعلق بفاعل مثل وجود المفعول به فلهذا الا يكون هذا الوجود
موصوفا فانه بعد العدم لفعل فاعل وبيان ذلك انه لا يخلو اما ان
يكون فهذا الوجود الذي يسبقه العدم ان لا يكون بعد العدم فيصح
ان يكون دائما ووجوده ليس عن ذاته بل عن غيره ولا يكون
من شرط وجوده عن غيره ان يكون بعد عدمه فيكون تعلقه بغيره
انه في ذاته جائز الوجود غير واجبة فيكون تعلقه به دائما ما دام
موجودا هذا الوجود وان كان هذا صحيحا فهو المطلوب واما ان يكون
ممتنعا فيه وجوده الا بعد العدم وما كان ممتنعا فليس للفاعل
فيه صنع ويكون الصنع للفاعل للايجاد فاما انه قد سبقه عدم
فليس من جهة الفاعل نعم فلا يصح ان يكون لعدم الشيء علة وهي
علة الوجود فاما كون هذا الوجود مسبوق العدم من حيث هو
مسبوق العدم فلا تاثير للفاعل فيه فاذن التعلق للوجود وبالعلة
من حيث هو وجود غير واجب لا من حيث هو وجود مسبوق
العدم اعني من حيث هو حادث واذا كان كذلك وكانت العلة تحتاج
اليها للوجود فان ذلك النوع من الوجود بما هو ذلك النوع مستحق
لان يكون له علة وان استمر وبقي فكل موجود معلول محتاج
في ذاته ولانه هو الى علة فليس يصح ان يبقى لعدم عدم العلة فيكون
حاجته الى العلة مقومة لذلك النحو من الوجود وانهم ان كان ثبات

هذا الوجود المعلول مستغنيا عن السبب فهو واجب لذاته هذا خلف ولو
كانت الحوادث تامة القوة على قبول الوجود في ذاتها ووجوهها دائما
لكانت موجودة دائما لكنها انما تتم استعدادها للوجود بسبب يتجه
لها شيئا بعد شيء فيتم بها قوتها على الوجود واذا تمت قوتها على الوجود
وجدت فبين من هذا ان الفاعل ليس هو سبب الحدوث كما ظن
فقط وانما هو سبب وجود هذه صفة ذاتية لها غير مسبوق بالعدم
الذاتي للسبب ولا يفارق ما هو ذاتي له وعند القائل بان
الفاعل سبب الحدوث ان الحدوث ليس بحادث ولا قديم ولا موجود
ولا معدوم لانه من احوال ويأتي في ذلك بهذيان يفوح منه رائحة
النتن والذي يظن ان الابن يبقى بعد الاب والبناء يبقى بعد الباني والسخونة
تبقى بعد النار فان السبب فيه ان هذه ليست عللا بالحقيقة
اما البناء فحركته علة لحركة ثم سكونه علة لسكون ذلك اللبن
وانتهاء تلك الحركة علة لاجتماع ما وذلك الاجتماع علة لشكل
ما ثم انحفاظ ذلك الشكل فيما يقتضيه طبيعة اللبن من الثبات
على نحو من الاجتماع وكذا النار علة لتسخين عنصر الماء ثم يبطل
السخونة بل انه يبطل البرودة التي كانت مانعة من حصول
السخونة في الماء من جهة واهب الصور ثم حدوث السخونة و
استحالة الماء الى النار فهذه العلل التي تكتسب العناصر صورها وقد
عرفت انه لا يصح ان يكون جسما واما العلل السابقة فهي معدات

كما يبقى بعد الباني

وما يظهر من المحذوف ...
من سعد الوجود منه ...

ومعيات وبالجملة علل بالعرض فيه وقد عرفت ان العلة يجب ان
يكون متقدمة على المعلول بالطبع والعلية لا بالزمان فكيف
يكون نار علة لوجود نار ولا نار احق بان يكون متقدمة بالعلية
من نار اخرى وايضا فان النار وما يشبهها من الحوادث والاجسام
والاعراض الجسمانية ستعلم انها ليست بواجبة الوجود بذاتها
ولها علة لا محالة واذا كانت العلة موجودة اعني سبب الاسباب
والموجود الواجب بذاته استغنى عن غيره في وجوده وما هو مستغنى
عنه فليس بعلة ما بالجملة فاذا كان النوع غير واجب بذاته لم
يكن بد من وجود علة خارجة عن النوع وهذا ايضا عرفنا ان الحكم
يجب ان يكون له علة وايضا فان النار الحادثة تبقى مع عدم النار
السابقة ولو كان علة لوجود الحادثة لعدم مع عدم السابقة
فان لج لاج وقال ان الفعل لا يصح الا بعد عدم المفعول وقد
سمع ان سبق عدم المفعول ليس من الفاعل بل الوجود والوجود
الذي منه حادث بما فليكن ذلك لان متصل الحد غير نهاية فانا
انا نعني بهذا القول ان الموجود لا يوجد فهو جد فليعلم
ان المغالطة قد وقعت من لفظة يوجد فان عني ان الموجود
لا يستانف له وجود بعد ما لم يكن فهذا صحيح وان عني ان الموجود
لا يكون البتة بحيث ذاته وماهيته لا يقتضي الوجود بعد ما لم
يكن له ما هو هو بل شيء اخر هو الذي منه الوجود فما تبين ما فيه

من الخطاء ونقول ان للمفعول الذي يقول ان موجدا اوجده
لا يخلو اما ان يوصف بانه موجد له ومفيد لوجوده في حال العدم
او في حال الوجود او في الحالين ومعلوم انه ليس موجدا في حال
العدم ويبطل بهذا انه لا يكون له موجدا في الحالين جميعا فبقي
ان يكون موجدا له اذ هو موجود فيكون الموجد انما هو موجد
للموجود فالموجود الذي يوصف بانه موجد عسى لا يوصف
بانه يوجد لان يوجد توهم وجودا مستقبلا ليس في الحال
فان ازيل الابهام صح ان يقال ان الموجد يوصف بانه موجد
فكانه في حال ما هو موجد يوصف بانه يوجد ولفظة يوصف
لا نعني به انه في الاستقبال يوصف لكن الحال في لفظة توجد فلهذا
نقول ان للموجد يحتاج الى موجد بل نقول ان للموجد يحتاج الى
مستبق ومستحفظ واعلم ان الفعل الصادر عن الجسم ان كان
يصدر عن مهيته الاصلية ولا مدخل للتشخص كان محالا وذلك لانه لا
وجود للجسم الا بعد ان يكون شخصا وانما يصدر عن الشيء الوجود
واذا كان موجودا فيجب ان يصدر عن الجسم بتوسط شخصه وذلك
بوضع فلا يصح ان يكون جسم او صورة جسمية او هيولى وذلك لانه
لا نسبة وضعية الى هذه الامور ثم اعلم ان الشيء لا يوجد الا شخصا
فاما ان يكون تشخصه ذاته وهو الذي يجب وجوده لذاته
ومنها ما يتم وجوده بلوازمه ومثل هذا يكون النوع موجودا

او عرض على الوجود نفس او عقل او جسم او صورة جسمية او مادة جسمية صح

في شخص واحد فلهذا يستحيل ان يقع في هذين شركة
ومنه ما لا يتم تشخصه الا العارض غريب عن النوع وهذا
كالانسان الذي تتكثر اشخاص نوعه بعوارض غريبة واعلم
انه لا يصح ان يتساوى وجود المعلول ووجود العلة وذلك
لان وجود العلة بنفسها ووجود المعلول من العلة فالوجود
بما هو وجود لا يختلف في الشدة والضعف ولا يقبل الاكمل
والاقل والانقص وانما يختلف في ثلثة اشياء وهي المتقدم
والتاخر والاستغناء والحاجة والوجوب والامكان اما في
التقدم والتاخر فلان العلة لها الوجود اولا والمعلول ثانيا
واما في الاستغناء والحاجة فلان العلة لا يفتقر في الوجود الى المعلول
بل يكون موجودا بذاته او بعلة اخرى والمعلول محتاج الى العلة وهذا
بالحقيقة راجع الى القسم الاول واما في الوجوب والامكان
فلان المعلول في ذاته لا يجب له وجوده والا لوجب من دون
علة بذاته فلانه بلا شرط كون العلة له ممكن الوجود انما يجب
بالعلة ثم العلة كما قد تبين لا يجوز ان يجب به بل يكون اما
واجبة بذاتها واما واجبة من شيء غيرها فان كانت واجبة
بذاتها فوجودها احق من وجود الممكن فان كانت ممكنة وليس
يجب بالمعلول والمعلول يجب بها وجوبها فيكون الحق وجودا
ذاتا العلة نظرا لا بذاتها ولذات المعلول وذات المعلول اذا انظر

ان الوجود لا يختلف في الشدة والضعف والكمال والنقص وانما يختلف في ثلثة اشياء

نظرا له بلا شرط كون علته له ولا كون علم

خصاص

الیهما موجودة فانما بالحفظ مقیسة الی العلة فیکون للعلة ا
وجوب باعتبار ذاته من حیث لم یضف الی المعلول والمعلول
لیس یجب وجوده الا اذا کان مضافا الی العلة فیصیر العلة لهذه
المعانی الثلثة اولی بالوجود من المعلول فالعلة احق من المعلول
فاذا بان ان فی الموجودات موجودا حقیقة الوجود صح انه الحق
المطلق وانه الحق بذاته وصحان العلم به هو العلم بالحق مطلقا
وبین مما مر ان الاعراض لا یصح ان یکون علة لوجود الجوهر لتاخرها
فی الوجود عن الجوهر وتقدم الجوهر علیها ولا المرکبات علة للبسائط
فانه ان وجد بسیط ومرکب کان البسیط اقدم فی جمیع الوجود
فلا یکون جسم علة لعقل او نفس ولا المحسوس فی حیز ذاتها
غیر ملحوظ معها الوجود الخارج معلوم فلو کان الوجود یلزمها
من ذاتها لکانت وهی فی حیز العلم علة للوجود فان الوجود طار
علی الماهیات فکل ذی ماهیة معلول واعلم ان الشیء البسیط
الذی لا ترکیب فیه اصلا لا یکون علة لشیئین معا معیة بالطبع
فانه لا یصدر عنه شیء الا بعد ان یجب صدوره عنه فان صدر
عن آخر من حیث یجب صدوره عنه لم یکن حینئذ واجبا
صدوره عنه فانه ان صدر عنه آخر من حیث صدور ب عنه
کان من حیث وجب صدور ب عنه ما لیس ب فلا یکون
اذن صدور ب عنه واجبا فاذن کل بسیط فان ما یصدر

عنه او لا یکون اخلی الذات وفی الا فادة الکلیة والرای الکلی
لا یتصدر عنهما فعل متعین لان الرای الکلی لا یتشاوی علیها
دون امر اخر مثله کان طبیعة الانسان لیس وقوعه علی انه
اولی من وقوعها علی عمرو فاذا لم یکن شیء اولی بان ینسب
الی مبدا من اخر مثل کانت نسبته الی المبدا والنسبة
واحدة ومثل هذا یکون بعقل عن مبداه بامکان ولم یترجح
وجوده عنه من لا وجوده وکل ما لم یجب عن علة لم یوجد
بل یجب فی المعلول الذی لا مثل له من نوعه کالشمس او العقل
الفعال ان یوجد عن رای کلی وانت تعلم من جمیع ما مر ان العلة
اذا صارت علة بالفعل وجب ان یکون معها المعلول فلذلک
حال العنصر ونقول ان العنصر هو الذی فیه قوة وجود الشیء
وهذا العنصر اما ان یکون حاملا للقوة یوجد اشیاء او بشرکة
غیره فان کان یوجد یوجد ابنیة فاما ان لا یحتاج فیما یکون فیه
او منه الا الی الخروج الی الفعل فی ذلک فقط وهذا هو المختص
باسم الموضوع ویجب ان یکون مثل هذا بنفسه قوامه بالفعل
وذلک کالجسم للاعراض واما ان یحتاج الی زیادة شیء وتلک
الزیادة اما حرکة فی الاین او فی الکیف او فی الکم او فی الوضع او فی
الجوهر علی سبیل التاحل وان کان بمشارکة غیره فیکون لا محالة
فیه اجتماع او ترکیب فاما ان یکون ترکیب واجتماع فقط واما

يكون مع الاجتماع استحالة في الكيف كالحالة في الادوية التي
ركبت منها الترياق وكل ما فيه تغيير فاما ان يكون ينتهي تغيره
ويصل الى الغاية او يتفاوت كثيرة والموضوع قد يكون مشتركا
للكل كالهيولى الاولى وقد يكون مشتركا للعدة امور ومثل
العصير للخل والخمر والرب ومن خاصة العصير ان له القبول فقط
فاما حصول الصورة فلسبب غيره واما الصورة فقد نعني بها
كل معنى بالفعل وعلى هذا يكون العقول الفعالة صورا وقد
يقال صورة لكل هيئة وفعل حتى الحركات والاعراض وقد يقال صورة
لما يتقوم به المادة بالفعل وقد يقال صورة لما يحل به المادة و
ان لم يكن متقومة بها بالفعل مثل الصحة ويقال صورة لما
يحدث في المواد الصناعية من الاشكال وغيرها ويقال صورة
لنوع الشيء ولجنسه ولفصله والفاعل الناقص يحتاج الى
حركة والات حتى يصدر ما في نفسه حاصلا في المادة والفاعل
الكامل هو الذي يتبع الصورة الموجودة في ذاته وجود الصورة
في مادتها وهذا الحال في صدور الامور عن واجب الوجود لذاته

فيه معاني الصورة

فصل في الغاية والاتفاق والعبث والجزاف

في الغاية والاتفاق والعبث والجزاف

واما الغاية فهي ما لاجله يكون الشيء وقد يكون الغاية بعض
الاشياء في نفس الفاعل فقط كالفرح والغلبة وقد يكون
الغاية في بعض الاشياء في غير الفاعل وذلك تارة في الموضوع

مثل الحركات التي تصدر عن روية او طبيعة وتارة في ثالث كمن
يفعل شيئا ليرضى به فلان فيكون رضاء فلان غاية خارجة
عن الفاعل والقابل وان كان الفرح بذلك الرضاء غاية ومن
الغايات التشبه بشيء اخر والمتشبه به من حيث هو مشتاق
اليه غاية وطلب التشبه هو ايضا غاية وقد علمت ان الامور منها دائم
والمعية ومنها ما يكون في اكثر الامر مثل النار فانها في اكثر الامر
تحرق الحطب اذا لاقته والخارج من بيته الى بستانه في اكثر الامر
يصل والفرق بين الدائم والاكثري ان الدائم لا يعارضه معارض
البتة والاكثري قد يعارضه معارض ويبلغ هذا ان الاكثري
يتم بشرط رفع الموانع وهذا في الامور الطبيعية واما في الامور
الارادية فان الارادة اذا صحت وتمت وانبعثت الاعضاء بالحركة
ولم يقع سبب مانع او ناقض للعزيمة وكان المقصود من شانه
ان يوصل اليه فيتبين انه مستحيل ان لا يوصل اليه ومن الامور ما
يكون بالتساوي كقعود زيد وقيامه ومنها ما يكون على
الاقل كوجود ستة اصابع للانسان وانت تعلم ان ما يكون كليا
اما الاكثري فلا يقال عند وجوده انه اتفق اتفاقا فاذن الاتفاق
انما يوجد فيما هو بالتساوي والاقلي والاقلي والذي
يكون بالتساوي قد يكون باعتبار ما واجبا وذلك
لانك ان اشترطت في كيفية الجنين ان المادة فضلت عن المزاج

منها الى الاصابع الخمس والقوة المخلقة صادفت استعدادا تاما
كما في مادة طبيعية فيجب ان يكون يخلق هناك اصبع زائدة وبالجملة
فلو انا احطنا بالكل حتى لم يشذ عن علمنا شيء لم يكن شيء
موجودا بالاتفاق بل كان كلها واجبا فاذن الامور الموجودة
بالاتفاق انما يكون موجودة بالاتفاق اذا اخذت بالقياس
الى من لا يعلم اسبابها فاما اذا قستها الى محصل الاسباب
والاسباب المكتنفة لم يكن شيء من الموجودات اتفاقا ومثل
هذا في الاصبع الزائدة فانها وان كانت بالقياس الى الجاهل
باسبابها وبالقياس الى هذا الشخص اتفاقا فهي بالقياس الى
علم الله والاسباب المكتنفة ليس بالاتفاق وكذلك عثور
انسان في مشيه على كنز فانه بالقياس الى الماشي والى الجاهل با
لاسباب التي ساقت العاثر الى الكنز بالاتفاق فاما بالقياس
الى علم الله عز وجل والاسباب المكتنفة ليس بالاتفاق بل بالوجوب
وبالجملة اذا كان الامر الكائن في نفسه غير متوقع او ليس دائما
ولا اكثريا فالاصلح ان يقال للسبب المؤدي اليه اتفاق او بخت
فذلك اذا كان من شانه ان يؤدي اليه ولكن لا دائما ولا
اكثريا واذا لم يكن مؤديا اليه البتة لم يقل فيه انه اتفق مثل قعود
زيد عند كسوف القمر فانه لا يقال ان قعود زيد سببا للكسوف
الكسوف القمر بالاتفاق انما يكون فيما من شانه ان يؤدي

اليه حتى لو فطن الفاعل بما يجري عليه حركات الكل وصح ان يريد
ويختار يصح ان يجعله غاية كما لو فطن الخارج الى السوق
لان يلقى الغريم في الطريق واما خروج غير العارف من حيث هو
غير عارف وظفره بالغريم اتفاقا فبين من هذا ان الاسباب
الاتفاقية تكون حيث يكون من اجل شيء الا انها اسباب فاعلية
بالعرض والغايات غايات بالعرض فالاتفاق سبب من الامور
الطبيعية والارادية بالعرض ليس بالدائم الايجاب ولا الاكثري
الايجاب وهو فيما يكون من اجل شيء ليس له سبب بوجه بالذات
والسبب الاتفاقي قد يجوز ان يتادى الى غاية لذاتية وقد
يجوز ان لا يتادى مثل الحجر الهابط اذا شج فربما وقف وربما
هبط الى منحط فان وصل الى الغاية الطبيعية فيكون بالقياس
بالقياس اليها سببا ذاتيا وبالقياس الى الغاية العرضية سببا
اتفاقيا واما اذا لم يصل اليها كان بالقياس الى الغاية الذاتية
باطلا والاتفاق اعم من البخت وقد يكون للسبب الواحد
الاتفاقي غايات اتفاقية غير محدودة والاتفاقي قد يقال
بانها غاية عرضية لامر طبيعي او ارادي او قسري والقسري
ينتهي الى طبيعية او ارادية فيكون الطبيعة والارادة
اقدم من الاتفاق لذاتيهما فان لم يكن امور طبيعية او
ارادية لم يقع اتفاق واذا عرفنا ان الاسباب الارادية

والطبيعية متقدمة على الاتفاق وان الامور الطبيعية و[الله]
الارادية انما يتوجه نحو غايات بالذات لا بالعرض وان الاتفاق
طار عليهما وان الغايات الاتفاقية غايات بالعرض فتبين
ان وجود العالم ليس على سبيل الاتفاق وان كان للاتفاق
فيه مدخل في الامور الكائنة الفاسدة وذلك بالقياس
الى افرادها وحيث لا يعتبر الاسباب الموجبة المكتنفة ولا
بقياس الى الكل وسترنا ولهذا يقينا اذا عرفت واجب الوجود
بذاته والعناية وغاية الغايات وان كان ما قاله ابندقليس
كله ربط وقد ذكر في كتاب الشفاء بطلان مذهبه ببيانات
مبنية على المشاهدات ودلائل واضحة ومن جملة تلك
الدلائل ان البقعة الواحدة اذا سقط فيها حبة برة وحبة
شعير ينبت البر برا والشعير شعيرا البتة ومنها ان الغايات
الصادرة عن الطبيعة في حال ما يكون الطبيعة غير معوقة
كلها كمالات كما انها اذا تاوقت الى غاية ضارة كان في الاقل
فلهذا ما يقال ماذا اصاب الفعل حتى ذوي كم لا ينبت
من البرة شعيرة ولم لا يتولد من شجرة مركبة من تين
وزيتون ولم يبق الانواع محفوظة على الاكثر وايضا فانا اذا
احسينا نقصورا من الطبيعة اعناها بالصناعة كما يفعله
الطبيب معتقدا انه اذا ازال العارض واشتدت القوة

ما يعلم السلام كان الايام [illegible]

الفسيل ح

الطبيعية
توجهت الطبيعة الى الصحة وليس اذا عدمت الطبيعية
الروية وجب ان لا يكون لفعلها غاية فان الروية
لا يجعل الفعل ذا غاية بل تعين الفعل الذي يختار
من بين افعال جائز اختيارها الكل واحد غاية تخصه
فان كل فعل يلزمه غاية بالضرورة لا يفعل فاعل ولو كانت
النفس مسلمة عن المعارضات المتفننة لكان يصدر
عنها فعل متشابه على نهج واحد من غير روية كحال
الفلك فانها سليمة من العوارض والدواعي المختلفة فلهذا
يصدر عنه الفعل على نهج واحد وانظر الى الكاتب الماهر لو رقي
في كتب حرف لكان يتبلد وكذا الضارب بالعود وكذا اعتصام الزالق
بما يعصمه ومبادرة اليد الى حك العضو من غير فكر ولا روية وسائر
ما قيل في هذا الباب يرجع فيه الى كتاب الشفا فالتحقيق ان يكون الفعل
ذا غاية ليس يوجب ان يصدر عن روية بل يصح ان يصدر من غير
روية فيكون ذا غاية واعلم ان نظام الذبول ايضا ماد الى غاية و
ذلك لان النظام الذبول سببا بالذات وهو الحرارة وسببا بالعرض
وهو الطبيعة التي في البدن غايتها حفظ البدن ما امكن بامداد بدل
امداد لكن كل مدة ثان يكون الاستمداد منه اخيرا اقل من الاستمداد
منه بديا كما ذكره في مكانه فيكون نقصان الامداد سببا النظام
الذبول بالعرض وتحليل الحرارة سببا بالذات للذبول فعل كل واحد

ولكل واحد منهما غاية فالحرارة
غايتها تحليل الرطوبة فيفضي الى ما دة
على الانتظام وذلك للحرارة بالذات
والطبيعة ح

منها المستوجبة للعقابة والموت وان لم يكن غاية نافعة بالقياس
الى بدن زيد فهو غاية واجبة في نظام الكل وسيتبين لك علم النفس
على غاية في الموت واجبة لما اعدها من الحيواة السرمدية ومعانا
في تبنا سبب حصول الضعف واجبة لما يتبعها من ضعف القوى
البدنية التي بسببها تستعد النفس في الآخرة واما العبث والجزاف (ضعفها ح)
فيجب ان يعرف ان كل حركة ارادية فلها مبدا قريب ومبدا بعيد
فالمبدا القريب هو القوة المحركة التي في عضلة كما بينته في كتاب النفس (العضو ح)
والذي يليه الاجماع والذي يلي الاجماع هو الشوق والابعد منه
هو الفكر والتخيل فاذا ارتسم في الخيال او في العقل صورة ما اوقعت
حركة الشوق من غير ان يتسبب هذا الشوق ارادة اخرى بل نفس
التصور يحرك الشوق والامر في صدور الموجودات عن الاول هو
هكذا او هو ان نفس تصور الموجودات علة لوجودها من غير حاجة
الى الشوق والى استعمال الة ثم اذا تحرك الشوق اليه فانه لا يتم به الفعل
الا بعد الاجماع ثم الاجماع ان لم يوات الاعضاء لم يتم الحركة ايضا
فاذن الحركات الارادية يتم بالاسباب التي ذكرناها وربما كانت الصورة
المرتسمة في التخيل هي نفس الغاية فيعرض بالمقام في موضع نشتاق (يعرض ضجر مكان اذ ضجر فيه ح)
الى المقام في موضع اخر فالغاية في هذا المكان هو نفس المكان وربما
يكون غير ذلك ومثاله ان يشتاق الانسان الى مكان ليلقى
فيه صديقا ولا يكون ههنا نفس ما ينتهي اليه الحركة نفس

للشوق

للشوق وفي الاول كان نفس ما انتهت اليه الحركة الغاية وربما
يكون نفس الحركة غاية المتحرك ولكل من هذه القوى غاية
ليست للاخرى وكل غاية ينتهي اليها الحركة كالوصول الى الشوق
او يحصل بعد نهاية الحركة كلقاء الغريم ويكون الشوق التخيلي
والفكري قد يطابقا عليه فبين ان تلك الغاية ليست بعبث
واذا طابق ما ينتهي اليه الحركة للشوق التخيلي ولم يطابقه الشوق
الفكري فهو العبث ثم كل غاية ليست هي نهاية الحركة ومبدأها شوق
تخيلي غير فكري فاما ان يكون التخيل وحده هو مبدأ الشوق
او التخيل مع طبيعة او مزاج مثل التنفس وحركة المريض والتخيل مع خلق
وملكة نفسانية داعية الى ذلك العادة بلا روية كاللعب باللحية
وتكون اللعب باللحية عادة اسباب كثيرة فان كان التخيل وحده سمي ذلك
الفعل جزافا وكان العبث مع تطابق الشوق التخيلي وما ينتهي
اليه الحركة معا وان كان التخيل مع طبيعة كالتنفس سمي ذلك
الفعل قصدا ضروريا او طبيعيا وان كان تخيلي مع خلق وملكة نفسانية
سمي ذلك الفعل عادة وستعلم ان الخلق يتقرر باستعمال الافعال
فما يصدر عن ذلك الخلق تسمى عادة وجدت الغاية التي هي
للقوة المحركة وهي نهاية الحركة كالوصول الى الشوق ولم يوجد
الغاية الاخرى التي بعدها كموافاة الغريم سمي ذلك الفعل
باطلا بالقياس الى القوة الفكرية دون القوة المحركة التي في

الفصل فقد علمنا ان العبث غاية القوة الخيالية التي على التفاصيل
والشرائط المبتنية واللعب باللحية ايضا من جملة العبث و
ذلك بحسب المبدا الخيالي فلا تظنن ان هذا يصدر لا عن تخيلي
البتة فان كل فعل نفساني كاين بعد ما لم فهناك شوق ما
محرك وذلك مع تخيل الا ان ذلك التخيل سريع البطلان او كان
او كان ثابتا او لم يشعر فليس كل من تخيل شيا فقد شعر بانه
تخيل والا كان يذهب الشعور الى غير نهاية بالفعل والانبعا
هذا الشوق علته اما عادة واما ضجر عن هيئة واما ارادة
انتقال الى هيئة اخرى واسباب ذلك غير محصورة والفرق بين
ما يحصل بالصناعة ان ما يحصل بالصناعة يكون باختيار الصانع
وان ما يحصل بالعادة ولا يكون معه قصد القاصد واما الادعية
والمنامات والخواطر فانها ايضا من الامور المرادة ولكن هذه
الامور يعقلها الاول لان يعقل صاحبها فيكون صاحبها
احد الاسباب في ذلك المعقول فقد عرفت ان للمعقولات
عند الاول من جهة اسبابها وعلمت ان السبب في الموجودات
نفس تصورها عنده فان كانت هذه المعاني يحصل معقولة
للاول فان لم يكن منافيا للخير المحض اعني نظام العالم وجد
على ما تريد به الداعي او يخطر بالبال او يراه في المنام ولكن خطورها
ببال صاحبها سبب لوجودها واذا كانت منافية للنظام

تظنن ح

لم يوجد وهكذا اذا خطر بالبال ان يسافر او يطلب ولدا
او غير ذلك فان صاحب ذلك الخاطر سبب لان يعقله الاول
بوجه ما ثم ان كان ذلك الخاطر مما يليق بنظام العالم تم ما يطلبه
وان لم يكن لا يتعلق به لم يتم **فصل** في الضروري وفي الخير
والجود في ان وجود اشخاص الكاينات لغايات وفي ان الغاية هي
السبب في وجود ساير العلل بالفعل ه ه وهاهنا شيء
اخر وهو الضروري الذي هو احدى الغايات بالعرض وذلك على
ثلثة اقسام اما امر لا بد من وجوده حتى يوجد الغاية على انه علة
لها مثل صلابة الحديد حتى يتم القطع واما امر لا بد من وجوده حتى يوجد
الغاية على انه لازم للعلة مثل انه لا بد من ان يكون الجسم القاطع
او كن لان الذكية لازمة للحديد الذي لا بد منه واما امر لا بد من وجوده
على انه لازم للغاية نفسها مثل ان الغاية للتزوج النسل ثم يتبعه
حب الولد فهذه غايات بالعرض الضروري وهكذا الحال في الحركة الفلكية
فان الغاية هناك طلب التشبه بالكمال المطلق ويتبعه هذه الموجودات
على ما يقوله وجود الشر في العالم بسبب هذا القسم من الضروري
فانه مثلا لما وجب في الغايات الالهية التي هي الجود ان يوجد كل ممكن وكان
منها وجود المركبات من العناصر ولم يمكن الا ان يكون العناصر الارض والماء
والهواء والنار وكان لا يمكن ان يكون النار بحيث يؤدي النظام بنسبتها
الى الغاية المقصودة الا ان يكون محرقة لزم من ذلك ان تحرق ثوب فقير

وايضا فلم يكن من الحرارة فان يتم وجود الانسان لزمها التحلل الذي
ذكرناه في باب الاتفاق وبالجملة فالسبب في الشر امكان الوجود وشرح
هذا في مكانه بالتحقيق واعلم ان الكمالات الغير المتناهية ليست
بغايات ذاتية في الطبيعة الكلية ولكن الغاية الذاتية هو ان يوجد الانسان
مثلا فكان ذلك ممتنعا في الشخص الواحد المشار اليه كما امكن في الشمس
اذ كان كل كائن هيولاني فاسدا كما ستعلم فاستبقى النوع بشخص منتشر
شيئا بعد شيء فهذا الاستبقاء هو العلة التمامية اعني الغاية لفعل
الطبيعة الكلية وهو واحد لكن هذا الواحد لا بد له في حصوله باقيا
وجود اشخاص بلا نهاية فيكون لا تناهي الاشخاص بالعرض غرضا يعني
الضروري من القسم الاول على انه وان كانت الغاية لا تناهي الاشخاص
كان لا تناهي الاشخاص معنى غير معنى كل شخص وغير المتناهي هو شخص
بعد شخص لا انتهاء بعد لا انتهاء فاذن الغاية بالحقيقة بالتحقيق هنا
موجودة وهي وجود شخص منتشر او لا تناهي الاشخاص الذي يؤدي
الى شخص ثان الى ثالث الى رابع ليس هو بعينه غاية للطبيعة الكلية
بل غاية للطبيعة الجزئية ولكل طبيعة جزئية غاية في وجود شخص جزئي
وستعلم معنى الطبيعة الكلية والجزئية فيما بعد واما الحركة
الفلكية فالغاية فيها دوام الحركة وليس هناك حركات غير متناهية
فانها واحدة بالاتصال كما عرفت فيما تقدم وان كانت يتعلق على
سبيل الفرض بحركات غير متناهية فانها واحدة بالاتصال كما عرفت

فالضرورة بالقياس الى افراد الشر ضرورة وبالقياس الى الكل غاية كما ذكرنا صح

منتشر صح

الى شخص صح

فيما تقدم

فيما تقدم وان كانت يتعلق على سبيل الفرض بحركات غير متناهية
واعلم ان الغاية بالحقيقة هي السبب الاول في وجود سائر العلل وذلك
لانه ما لم يحصل الغاية متصورة في نفس الفاعل لم يصح ان يكون الفاعل
فاعلا ولكن وجود سائر العلل في الاعيان علة لوجود الغاية في
الاعيان كوجود الاستكنان بعد وجود البيت هذا اذا كانت
الغاية في الكون فاما اذا كانت العلة الغائية اعلى من الكون كما تتضح
في موضعه فلا يكون شيء من العلل الاخرى علة لها فاذن العلة
الغائية لكونها علة علية متقدمة على سائر العلل ولكنها تتاخر في
الوجود لانها اذا كانت تكون متاخرا انما يعرض لها من جهة انها تتبعها حاصلا
يكون واقعا في الكون وايضا فان سائر العلل انما يصير علة بالفعل
لاجل الغاية وليست الغاية لاجل شيء اخر والغاية اما ان يكون موجودة
في القابل كوجود صورة الدار في الطين واللبن واما ان يكون موجودة
في نفس الفاعل كالاستكنان فغاية الفاعل القريب مثلا للتحريك
المادة صورة في المادة وما ليس غايته صورة في المادة فليس مبدا له
قريبا للحركة فان وجد للحركة كان مبدا له بالعرض مثل ان يبني الانسان
بيتا ليسكن فيه فانه من جهة ما هو طالب للسكن داع الى البناء وعلة
اولى للبناء ومن جهة ما هو بناء معلول له من جهة ما هو مستكن فيكون
الغاية له من حيث هو مستكن غيرها من حيث هو بان والقسم الاول
اذا قيس الى الفاعل كان غاية واذا قيس الى الحركة كان نهاية لا غاية

لان الغاية نوع تمام الشيء فلا يصح ان يبطل مع وجودها الشيء بل
يستكمل بها والحركة يبطل مع انتهائها واذا قيس الى الفاعل المستكمل به
وكان قبل فيه بالقوة فهو خير لان الشيء هو العدم والخير هو الحصول
والوجود بالفعل وبالقياس الى القابل وهو بالفعل صورة واما
القسم الثاني فاذا هو صورة او عرض في الفاعل كان لا محالة قد خرج
بها الفاعل صورة واما القسم الثاني فاذا هو صورة او عرض في
الفاعل كان لا محالة قد خرج من الذي هو بالقوة الى الذي هو بالفعل
والذي بالقوة عدم والذي بالفعل خير فيكون في هذا القسم
الغاية خيرا لا محالة بالقياس الى ذات الفاعل فاذا انسب الى الفاعل
من جهة ما هو مبدا الحركة كان غاية واذا انسب اليه من حيث هو
مستكمل به كان خيرا كما ان ذلك الخروج من القوة الى الفعل في معنى
نافع في الوجود او في بقاء الوجود وهذا ان كانت الحركة طبيعية
او اختيارية عقلية واما ان كانت تخيلية كان خيرا مظنونا لا خيرا
مطلقا فاذن كل غاية فهو باعتبار غاية وباعتبار اخر خير اما حقيقي
او مظنون ثم ان شيئا واحدا بالقياس الى القابل المستكمل به وقياس
الى الفاعل الذي يصدر عنه اما بالقياس الى الفاعل ان كان بحيث
لا يجب له يكون الفاعل منفعلا به او بشيء يتبعه كان وجودا والى
المنفعل كان خيرا والخير بالجملة ما يطلبه كل شيء وهو الوجود او
كمال الوجود واما الجود فهو افادة المفيد لغيره فايدة لا لاستعاضة

خرج بها الفاعل صح

خيرا صح

سواء كان ذلك المنفعل فاعلا او قابلا ه فيه تعريف الجود

منها

منها بل سواء كان ذلك البدل شكرا او ثناء او صيتا او فرحا بل الجود
افادة الغير كمالا في جوهره او في احواله من غير ان يكون بازائه عوض
بوجه من الوجوه فكل فاعل يفعل فعلا يؤدي الى شبه عوض فليس
بجواد وكل مفيد للقابل صورة او عرضا وله غاية اخرى يحصل لذلك
المفيد ما افادته الغير فليس بجواد بل نقول ان الغرض والمراد في
المقصود لا يقع الا للشيء الناقص الذات فانه ان كان بحسب ذاته
ومصلح ذاته كانت ذاته ناقصة في وجودها وان كان بحسب شيء
اخر فاما ان يكون صدور ذلك الشيء عنه الى غيره ولا صدوره عنه
بمنزلة فيكون لا داعي له الى ذلك ولا مرجح لان يصدر عنه ذلك
الخير الى غيره فلا يصح ان يصدر عنه ذلك الفعل الى غيره لانه
ان كان الغرض غير موجب كان بعد صدور الفعل عنه في حد
الامكان واما ان يكون صدوره عنه اولى به من لا صدوره وانت
تعلم اخر الامر رجع الغرض يتصل بذاته فان ذاته ينال الكمال
وحظا بذلك فان سؤال اللم لا يزال يتكرر حتى يبلغ ذات الفاعل
كما يقال لم فعلت كذا فيقال ليفرح فلان فان قال ولم طلبت
فرح فلان فيقال لان الاحسان حسن لم يقف السؤال بل يقال
ولم يطلب ما هو حسن فان اجابه بخير يعود اليه او شيء يندفع عنه
وقف السؤال اذ حصول الخير لكل شيء وزوال الشر عنه هو المطلوب له
مطلقا لا الارادة لمن يعشق ذاته فيريد كل شيء لمعشوقه

ذاته فبين ان كل طالب غرض ناقص فاما التشفي والرحمة فانهما
انفعالات يعرضان للنفس بما يؤذي المنفعل بهما فاذا احسن
الى غيره لاجلهما كان الغرض فيه طلب التخلص الذي يعود على النفس والفحص
في العلل الغائية ليس هو بالحقيقة الحكمة بل افضل اجزاء الحكمة
ان يحصل العلل الغائية اوساطا في البراهين تمت المقالة السادسة

فصل في لواحق الكثرة ولواحق الوحدة فلواحق الوحدة الهوهوية كما
ذكر في باب الواحد وذلك اما ان يكون بالذات واما الا يكون بالذات
واما الا يكون بالعرض فالذي بالعرض منه ما يكون في الكيف فيقال
هو شبيه وما كان في الكم يقال له مساو وما كان في الاضافة يقال
له مناسب واما ان يكون بالذات والحقيقة يكون في المقومات
فما كان هو هو في الجنس قيل مجانس وفي النوع قيل مماثل
وفي الخواص مشاكل ويقابل هو هو الغير فمنه غير في الجنس وفي
النوع وهو بعينه الغير في الفصل والاشياء المتغايرة بالجنس
الاعلى لا يوجب ان لا يجتمع في مادة كالحرارة والحلاوة والذي
يختلف بالانواع تحت الاجناس القريبة فيستحيل ان يجتمع
البتة في موضوع واحد كالسواد والبياض وكل ما لا يجتمع في موضوع
واحد من جهة واحدة في زمان واحد فانها تسمى متقابلات
والتقابل يحمل عليها حمل اللازم لا المقوم وهي اربعة التضاد و
التضايف والعدم والملكة والايجاب والسلب فالمتضادان الكل

وبالجملة فطالب الغرض يطلب شيئا ليس له ح

اذا كانت ماكيل المواد فنفس تغايرها بالجنس الاعلى ح

اقسام المتقابلات

واحد

واحد منهما ذات وجودي وان كان يلزمهما ان يكون كل واحد
منهما مصاحبا لعدم الاخر وليست الحال في ذلك كالحال في العدم
والملكة اذ العدم لا ذات له وقد بينا الا ذات له وقد بلينا ان السبب
في تقابلهما انما نعتهما في حد انفسهما وحد فصولهما عن الاجتماع
واذ ليس شيء من الاجناس العالية متمانعة فيجب ان يكون
الاضداد واقعة تحت جنس وان يكون جنسهما واحدا فاذن
الاضداد تتخالف بالفصول فيكون الاضداد واقعة تحت
جنس وان يكون جنسهما واحدا فاذن الاضداد تتخالف بالفصول
فيكون الاضداد من جملة الغير في الصورة مثل البياض والسواد
تحت اللون ومن شرط التضاد وان يكون موضوعهما واحدا ف
للمتضادان ما يكون موضوعهما واحدا وجنسهما واحدا يتمانعان
بل انهما عن الاجتماع في ذلك الموضوع بل يتعاقبان عليه ويكون
بينهما غاية الخلاف ويكون عروضهما للموضوع اولا لا كعروض
الانسانية والفرسية للمادة بل كعروض المزاج الحار والمزاج البارد
لها ومن المتضادين ما يكون بينهما وسائط ومنه ما لا يكون بينهما
وسائط ويجب ان يكون ضد الواحد واحدا فانه ان فرض التخالف
بين الواحد وبين شيئين فاما ان يكون في معنى واحد من جهة
واحدة فيكون المتخالفان من جهة واحدة متفقين في
صورة الخلاف ويكون نوعا واحدا لا نوعين واما ان يكون في

وشرط التضاد

جهات فيكون ذلك وجوها من التضاد لا وجها واحدا فلا
يكون ذلك السبب الفصل الذي اذا لحق الجنس فعل النوع من غير
انتظار شيء فان فصل النوع واحدا كما عرفته بل يكون من جهة لوازم
النوع مثل ان تضاد جسم جسما من حيث الحرارة والبرودة وتضاده
آخر من حيث السواد والبياض وكلامنا في التضاد الذي بالذات
ومن جهة واحدة فقد بان ان الضد الواحد واحد والمتوسط قد
يكون متوسطا حقيقيا كالفاتر وقد يكون غير حقيقي كقولنا
لا خفيف ولا ثقيل فانه متوسط باللفظ لا غير والمتضادان يعرض
لهما التضائف والاشياء المتضادة هي الموضوعات للتضاد ونفس
التضاد موضوع للمضاف فالمضاف من لوازم التضاد والعدم
يقال على وجوه فيقال لما من شانه ان يكون لموجود ما وليس لشيء
آخر لانه ليس من شانه ان يكون له كما ليس من شان الحائط ان يكون
له بصر ونوع لما من شانه ان يكون لجنسه ولكن ليس له كما يقال
للحمار انه ليس لشخصه كالانوثة ويقال لما من شانه ان يكون للشيء
وليس له في وقت لان وقته لم يجئ كالمرد لان فقد معات كاللحية
والضرب الاول يطابق السالبة مطابقة شديدة والثاني يطابق
الامكان والقوة ثم العدم والملكة لا يكونان الا في الموضوع متوسط
لانهما للموجبة والسالبة نقيضهما المخصصة بجنس او موضوع او بعض
في وقت وحال فنسبة العدم والملكة الى ذلك المخصص كالنقيضين

خفيف

بما طرح تقسيما ... ان يكون للنوع ولكن ليس

الى الوجود كل فاذا لا واسطة بين النقيضين فكذلك لا واسطة
بين العدم والملكة وقد ذكر في قاطيغورياس من الشفاء
مشاركات ومباينات بين هذه الاربعة لا يليق بهذا الكتاب
ومن المخالفة بين الضد والعدم ان كل واحد من الضدين له
سبب وجودي وليس للعدم الا عدم سبب الوجود **فصل**
في تناهي الاجسام والاعداد والعلل المعلولات ان كل جسم
وكل عدد له ترتيب طبيعي واجزاؤه موجودة معا فهما متناهيان
برهان ذلك ان كل عدد ومقدار بهذه الصفة فاما ان
يكون ذهابه الى ما لا نهاية بالفعل في جميع الجهات او في جهة
واحدة وعلى جميع الاحوال قلنا ان نفرض حدا فيهما كنقطة
في خط وخط في سطح او سطح في جسم او واحد في جملة عدد
فيجعل حدا ونعلم عليه من حيث نأخذه حدا او نأخذ منه
منه جزءا محدودا  من اب الغير
المتناهي من جهة ب فلا يخلو اما ان يكون اب لو طبق عليه
مساويا لجب او اعتبرت مناسبة بينهما ذاهبا فيما لا
نهاية او ينقص عن اب شيئا وللاج ومحال ان يكون اب
مطابقا لجب الى غير النهاية وجب بعض من اب وان كان
ينقص جب من اب في جهة ب فجب متناه واب يفضل عليه
بالمتناهي فاب متناه وقد كان فرض غير متناه هف

نأخذه ونعلم عليه من حيث

وقد كنا بينا تناهي الاجسام ببيان آخر فيما تقدم وسنبين
في كلامنا في الاجسام الطبيعية ببيانات اخر مناسبة للنظر
في الطبيعيات وقد عرفت ايضا ان العدد ما لم يكن له ترتيب
طبيعي لم يكن عدد الا ان العدد من الكثرة وحيث لا يكون متناه (كثرة ما يكون ح)
ولا غير متناه وكذا في الحركات وذلك حين بينا انها لا يوجد
اجزاؤها معا وسنعلم ايضا ان العلل الفاعلية يجب ان يكون متناهية
لانه طرف وواسطة وطرف آخر وكانت العلل سواء كانت (ان كان ح)
متناهية او غير متناهية في حكم الواسطة في حاجتها الى
طرف يكون حكمه الواسطة لم يصح وجود تلك الوسائط فلا (محله فحكم ح)
يصح وجود شيء من المعلولات فلا محالة يجب ان يكون ينتهي
العلل الى علة غير معلولة فتبين انه ان كان لم يكن طرف غير معلول
وكان كل شيء معلولا وممكنا سواء كان واحدا او غير متناه لم
يصح وجود تلك المعلولات وفي هذا شرط وهو ان تأخذ العلل
مع المعلولات كما تبين في باب العلل فانه ان لم تأخذه بهذا
الشرط لم يصح البرهان لان البرهان يقوم على ان يكون
كلها موجودة معا فانه ان لم يؤخذ كذا اعني وجودها معا (لما كان في العدد شرط ان يكون الاجزاء موجودة معا)
لم يقع عليه التناهي ولا غير التناهي **فصل** في بيان اللذة
والالم وقد ان المفارقات لا تموت ولا تفسد فنقول لما يكون ثم
لذة والم وحيث لا يكون ادراك فاذن يجب ان نتقدمها اللذة

والادراك

والادراك اما ان يكون بجسم كما ذكرنا ويسمى حسيا ووهميا واما
ان لا يكون بجسم كما بينا ويسمى عقليا والمدرك على ثلثة اقسام
فاما ان يكون المدرك موافقا واما ان لا يكون منافيا واما ان لا يكون
موافقا ولا منافيا واللذة يتبع ادراك الملائم والمحبة يكون كمالا
للمدرك والالم يتبع ادراك المنافي والمحبة يكون نقصانا للمدرك
وقد ظن قوم ان اللذة خروج عن الحال الطبيعي والسبب في هذا
الغلط انهم اخذوا ما بالذات مكان ما بالعرض وذلك لان
الادراك الحسي يكون بالالة ولم يكن ادراك فيكون الخروج (لم يستعمل الالة ح)
عن الحالة الطبيعية للالة واما القوة المدركة فانها يستكمل بها
لا على سبيل الانفعال وذلك لانه متى انفعلت القوة ومعنى الانفعال
عدم حال ووجود اخرى وحينئذ يكون هناك مدرك ام ثابت
لا ينفعل والالم فلم يكن ادراك فادراك النفوس البشرية يكون
بانفعال واستكمال القوة ومعنى استكمال القوة ان يكون نسبة
المدرك اليها نسبة الكتابة الى اللوح واما ادراك النفوس الفلكية
فليس فيها انفعال الا في الالة وفي القوة كما ستعلم واما ما لا يكون
موافقا ولا منافيا فليس يتبعه لذة ولا الم ولكل قوة لذة بحسبها
والم بحسبها فللقوة الغضبية التي بيناها في كتاب النفس الغلبة (نسبتها ح)
والاستيلاء وللشهوانية ما يلائمها وللخيال التمني وللحس
اللمسي ما يوافقه وكذا الشم والبصر وللعقل ما يوافقه ويلائمه

مقامات ادراك اللذة ثلثة اقسام احدها بحسب شرف القوة
وخستها والثاني بحسب مقدار الادراك فكل قوة كان ادراكها اتم
كان لذاتها اتم ولها يكون اقوى والثالث من قبل المدرك
فان كل ما كان اكمل والى الكمال المطلق اقرب كان اللذة به اقوى
وان كان كذلك فكيف يقاس الالتذاذ الحسي بالالتذاذ بشيء
مثلا يحصل ذوق مع خسة المدرك وقصوره عن الكمال المطلق الى
ما يناله العقل من اللذة عند ادراكه الواجب الوجود بذاته الذي
هو الكمال المطلق الذي لا يشوبه نقصان هذا بالقياس الى خسة
المدرك وشرفه واما بالقياس الى القوتين المدركتين فانك
ستعلم ان القوة البدنية اذا تم ادراكها القوي ضعفت او
بطلت وناهيك بمعرفة ذلك ان البصر اذا ادرك الشمس
ادراكا قويا ضعف بل واعتبر في المحسوسات تجد الامر
على ذلك النهج واما القوة العقلية فانها تزداد بادراكها
للمعقولات القوية قوة وايضا فان القوة العقلية موجودة
لا في جسم فهي اذن بعيدة عن التغير وهي اقرب الى واجب الوجود
بذاته وايضا فان القوة العقلية تدرك المعاني بريئة عما
سواها كما هي والقوة الحسية تدرك كل معنى مشوبا
بغيره وليس من شانها ادراك حقائق الاشياء وايضا فانها
تدرك الظواهر بحيث يقبل التغير والعقل يدرك جواهر الاشياء

حقيقتها

وحقيقتها بحيث لا يتغير ومن شان العقل ان يدرك الكمال
المطلق والجواهر المقدسة وليس للحس شيء من هذا و
لكنه كثيرا ما يتفق ان يكون بعض القوى غافلا عما هو معد له
من اللذة كمن لم يسمع الالحان المنتظمة الشريفة فينفعل
عنها او يكون ملوفا كمن يستلذ اكل الطين والمريض اذا اكل
العسل او بسبب المعاصي او بسبب العادة والالف كمن الف طعاما
غير لذيذ او لضعف القوة كالبصر الضعيف اذا لم يحتمل تأمل
الضوء وهذه الاسباب تعوق نفوسنا ما دامت العلاقة بينها
وبين البدن موجودة عن كمالاتها المعدة لها في الاخرة ومنها
سبب اخر مانع عما ذكرنا وهو حال الحقد وسنحققه في كتاب النفس الحقد
التام هو الذي من شانه ان يكون له صفة يستكمل بها وهي حاصلة
له مع شرط اخر وهو ان يكون وجوده بنفسه على اكمل ما يمكن ان يكون
له وليس يصل منه الا ماله ولا ينفصل عن ذاته الا بسبب ذاته
ولا بسبب غيره شيء وهذه صفة العقول الفعالة وفوق التام
ما له الوجود الذي ينبغي له وينفصل عنه وجود سائر الاشياء
وذلك من ذاته وهو صفة واجب الوجود بذاته والمكتفي هو الذي
اعطي ما به يحصل نفسه بذاته وهذا هو صفة النفوس الفلكية
والناقص هو الذي يحتاج الى اخر يمده الكمال بعد الكمال وهذه
صفة الامور التي في الكون والفساد فان هذه الامور محتاج الى

الاسباب من خارج يستعد بها لان يفيض عليه الكمال والنفوس الفلكية
غنية عن المعدات وانت اذا تاملت وجدت الكمال المطلق لواجب
الوجود بذاته فقط واعلم ان المجرد عن المادة سواء كان بينه وبين المادة
علاقة كالنفوس الانسانية او لم يكن بينهما علاقة اصلا كالعقول
الفعالة فانه لا يفسد وذلك لان كل شئ من شانه ان يفسد لسبب
ما ففيه قوة ان يفسد وقبل الفساد فيه فعل البقاء والقوة كما تعلم
غير الفعل فاذن هو هناك امران مختلفان احدهما حامل القوة
والاخر ماله بالفعل فيلزم من هذا ان يكون مركبا وقد فرض غير مركب
وهذا عام لجميع المفارقات وههنا بيان اخر فان المفارق الواجب
الوجود بذاته لا يفسد وهو انه لو كان يعدم لكان يلزم ان يكون سبب
بقائه عدم علة العدم فح لا يكون واجبا بذاته فان قيل ان العقول
الفعالة في ذواتها ممكنة لا محالة والممكن ان يكون ممكنا ان لا يكون
فيلزم ان يكون في قوتها ان يعدم فالجواب ان امكان تناهي بالقياس
بحسب الى الوجود بمعنى انه متى عدمت اسبابها عدمت هي وهذا غير ما نحن
فيه بل ما نحن فيه هو انما يمكن ان يعدم في ذاته مع قيام علته يجب
ان يكون عدمه بنفسه وبعرض من جوهره اولا وقبل الفساد كان
لذلك تحقق فعل غير وجوده فبطل عند الفساد عنه ذلك الفعل فلا يجب
يكون هناك قوة ان يفسد وفعل ان يبقى واما حقائق المفارقات
فكونها بالفعل هو ان يبقى مع العلة ولعدم مع عدمها لا يفسد

بعرض في ذواتها وكان الفساد عدم الاجتماع والعدم هو عدم
المجتمع **الكتاب العاشر في الاشارة** الى اعيان الموجودات مقالتين
المقالة الاولى في معرفة واجب الوجود بذاته واحصاء صفاته قد
عرفت في باب الكلي والجزئي ان واجب الوجود بذاته لا يصح ان يكون فيه
كثرة ولنورد على وجه مختصر وهو انه ان كان واجب الوجود بذاته
يقتضي لذاته ولانه واجب الوجود بذاته الا او ان كان لسبب ما صار
كان واجب الوجود بذاته واجب الوجود بغيره وهف والوحدة في هذا
المكان ليس يعني بها معنى وجوديا كما يعني بمثلا في متصل واحد بل يعني
بها انه لا يقع الشركة في ذاته والوحدة ههنا من لوازم نفي الكثرة
وفي المتصل نفي الكثرة من لوازم الوحدة وتبين من الاصول وقد عرفت
التي سلفت انه لا يقبل التغير والا كان التغير سببه فيلزم ايضا
ان يكون في ذاته معنى ما بالقوة وقد عرفت انه لا ماهية له ما هو واجب
الوجود بذاته فيلزم من هذا ان لا يكون جسما ولا يصح ان يكون
ذاته مركبة من وجود ووجوب فبقي ان يكون حقيقة ما لا اسم
له وشرح اسمه هو انه يجب وجوده لا انه يجب وجوده بل هو معنى مجهول
الاسم اذا عقل لزمه في العقل انه يجب وجوده بذاته فيكون تخصص
الوجود العام فيه بانه لا علة له كما ان الوجودات المعلولة كانت تخصص
بموضوعاتها او بعللها فحقيقته اذن اعلى من الوجود واحق ما يمكن
ان يعبر عنه هو وجوب الوجود وتاكد الوجود ولو كانت له ماهية لكانت

تعلق بها وكانت سببا لوجوده وقد عرفت في باب الجوهر معنى
قولنا في تحديده انه الموجود لا في موضوع فاذا اعتبر ذلك الحد
لم يكن واجب الوجود بذاته جوهرا فان كل جوهر له مهية غير الوجود
اللهم الا ان يعني بالجوهر ما لا يكون قوامه في موضوع فح يحتمل
ان يكون لحملنا الجوهر على واجب الوجود بذاته وجه وصفات الله
اما ان يكون تقارنه فيها كوجود البياض في الجسم او لا يكون لها استقرار
فيها كالاضافات ككون الشيء متناهيا او السلوب وانت تعلم
انه لا يصح ان يكون صفات واجب الوجود متمثل بذاته شيئا كالبياض او
شيئا من اللذائذ فبقي ان يكون صفاته على سبيل الاضافة كما يقال
علة ومبدأ او على سبيل السلب كما يقال واحد اي وجود مسلوب
عنه الكثرة وعقل اي وجود مسلوب عنه مخالطة المادة وان يكون
من صفاته ما هو مركب من سلب واضافة كما يقال مريد بمعنى انه يعقل
ذاته اي مسلوب عنه المادة مبدأ النظام الخير كله وهو يعقل ذلك
واذا قيل جواد فمعناه ما ذكرناه مع سلب اخر وهو انه لا ينحو غرضا واذا
حصلت صفات واجب الوجود بذاته على هذا الوجه لم يحدث في ذاته
بسبب هذه الصفات كثرة ثم من السلوب ما يكون بالفاظ اسم محصل
فيتوهم انه صفة وجودية كما يقال غني اي مسلوب عنه الغنى وهذا
هو سلب للمعنى لا غير واذا وجدت لواجب الوجود بذاته صفة توهم
انها وجودية كانت هذه سبيلها وقد عرفت من وجوب تناهي العلل

واذا قيل جواد

وانتهائها

وانتهائها الى علة هي واجبة الوجود بذاتها ووحدانية واجب الوجود
بذاته ان جميع ما سواه من الموجودات في ذاته ممكن وبه واجب
وان جميع الموجودات ينتهي في الوجود اليه وقد عرفت ان الجسم
مؤلف من هيولى وصورة ووجوده متعلق بوجودهما ووجود كل واحد
منهما متعلق بالشيء اما الصورة فبقبولها ومن وجه ما بالمادة بالصورة
فلا يصح اذن ان يكون واجب الوجود جسما وقد عرفت ان الاجسام
والاعراض وبالجملة العالم المحسوس مهياتها غير انياتها والاعراض كلها
يحتاج في وجودها الى موضوعاتها فتصح من هذا انها ممكنة الوجود
...الاجسام مؤلفة من هيولى وصورة فهي اذن ممكنة وكل ممكن الوجود
فانه يجب بعلة وينتهي اخر الى ما لا علة له وهو واجب الوجود بذاته
والامور كلها بالقياس اليه محدثة بمعنى انه وجودها مستفادة
منه لا الحدوث الزماني الذي لا مدخل له في العلية والمعلولية كما
عرفت فيما تقدم ونسبة الجميع اليه كنسبة ضوء الشمس الى ما سواه
الذي بسببه يضيء كل شيء وهو مستغن عن غيره لو كان للضوء بذاته
لكنه تعالى اولى بان الضوء يحتاج الى موضوع والوجود الاول ليس له موضوع
وقد عرفت ان الوجود المجرد عن المادة وهو غير محتجب عن نفسه
وجود واذن معقولية لذاته عقلية لذاته فاذن وجوده عقل وعاقل
ومعقول والخلقة واذا كان تعقل ذاته يعقل ايضا لوازم ذاته و
اللوازم التي هي معقولاته وان كانت اعراضا موجودة فيه فليس

الاجسام مؤلفة من هيولى وصورة

تمام

ذاته

مما يتصف بها او ينفعل عنها فان كونه واجب الوجود بذاته فهو بعينه
كونه مبدءا للوازمه اي معقولاته بل ما يصدر عنه انما يصدر عنه
بعد وجوده وجودا تاما وانما يمتنع ان يكون ذاته محلا للاعراض
ينفعل عنها او يستكمل بها او يتصف بها بل كماله في انه بحيث يصدر
عنه هذه اللوازم لا لان يوجد له فاذا وصف بانه يعقل هذه الامور
فانه يوصف به لانه مصدر هذه لا لانه محلها ولوازم ذاته هي صور
معقولاته لا على ان تلك الصورة يصدر عنه فيعقلها بل نفس تلك
الصور لكونها مجردة عن المواد يفيض عنه وهي معقولة فنفس
وجودها عنه نفس معقوليتها له فلهذا لا يلزم ان يقال عقلها فوجدت
او وجدت فعقلها حتى يجب ان يقال انه عقلها لانه عقلها فعقوله
انك فعلية لا انفعالية لو كنا نحن فلا يوصف بانا نعقل ما لم يحصل
في عقولنا الصور المعقولة فيكون عقولنا مع تلك الصورة موصوفة
بانها عاقلة ولو كان للتعليميات وجود في الاعيان لا في النفس لكانت
نسبتها الى لوازمها كنسبة الاول الى معقولاتها فان كون لوازمها
موجودة عنه بعينه كونها معقولة له واذا كان كذلك يكون نسبة
المعلومات اليه نسبة صورة بيت يتصورها ثم يبني البيت
بحسبها الا انك تحتاج الى استعمال الالات حتى يتوصل الى
بناء البيت وهناك يكفي التصور في صدور الفعل عنه لانه لا يكون
ارادته موقوفة على اجتماع او حصول الالة وليس هناك الا نفس

فلهذا لا يلزم ان يعقل موجدها او وجدت فعقلها ضرورة ان يقال عقلها لانه عقلها
واعلم ان علمه تعالى بهذه المعقولات هو بعينه صدورها عنه كما ان علمه بعلمه بذاته هو بعينه وجوده ... علمه بعلمه بانها ... ان علمه هو وجوده في اذهاننا ... ان وجوده في اذهاننا يوجد فيه مرة اخرى حتى يكون علمنا بعلمنا ... الموجود ... اخرى ... علمنا ... بعلمنا به

مانع

مانع بل يجب ان يتبع ارادته للمراد كما هو مراد ومثاله عندنا انك
تتصور وجها تميل اليه فيتبعه حركة بعض الاعضاء او تتصور
امرا يتبعه تعجب وضحك من غير استعمال الة او تتصور امرا يلائم بغير ح
فيحدث الشهوة والشوق ولكن اثارة الشوق الا التصور و
ليس تجدده لان له تلك المعلومات بل تجدده بانه بحيث يصدر
عنه تلك المعلومات وليس هو عالما لان له تلك الصور بل هو عالم
بمعنى انه يصدر عنه تلك الصور وصور تلك المعلومات مع كثرتها
عنده على وجه بسيط وبيان ذلك ان حقيقة حقيقة يصدر
عنها تفصيل المعقولات كما ان المعقول البسيط عندنا علة للمعقول
المفصلة ولكن المعقول البسيط عندنا موجود في عقولنا و
هناك هو نفس وجوده ومعنى المعقول البسيط هو كما انه يكون
بينك وبين انسان مناظرة فاذا تكلم بكلام كثير خطر ببالك
جوابه جملة ثم تفصل شيئا بعد شيء وربما ينبسط الى ما يملاء
دست كاغذ بل ما عنده اشد تجريدا واما انه كيف يدرك الامور
الممكنة فانك تعلم ان الشيء الممكن فامكانه واجب واذا عرف الاسباب
التي بها يجب فقد عرف وجوبها ولكل شيء نسبة مع الاول تعالى به
يتحقق الوجود فهو اذن يعرف وجوب امكانها في ذواتها ووجوب
وجودها باسبابها فلا يكون علمه بالامور الممكنة على هذا الوجه
ظنا وقد عرف كيفية العلم بالجزئيات بحيث لا يتغير فعلمه بجميع الجزئيات

على ذلك الوجه واذ قد عرفت ان كل شيء بديع يجب فلا يخفى عليه
مثقال ذرة بعلم غير متغير وكنت قد عرفت ان اللذيذ هو
الكمال وذلك بحسب المدرك فان كان بحسب الخيال فهو الكمال
الذي له او بحسب العقل فهو الكمال الذي له ومبدأ جميع ذلك
الادراك واجب الوجود بذاته هو الكمال المطلق والكمال المحض
اذ هو بريء عن علائق المادة وما بالقوة وكل كمال وجمال فانه رشح منه
وواجب الوجود بذاته غير محتجب عن ذاته اصلا كما عرفته اذ هو
مجرد بل فوق التجريد لانه لا يدخل في ذاته معنى ما بالقوة ولان الخير
ما يتشوقه الكل هو الوجود او كمال الوجود فالعدم من حيث هو
عدم لا يتشوق فواجب الوجود هو الخير المحض لانه اللذة الكاملة
اذا كان له الجمال المحض والبهاء المحض فهو الخير المطلق ويعقل ذاته
بالتعقل واشده وكل كمال معشوق فهو اذن يعشق ذاته لا بعشق
بل نفس وجوده هو عشقه لذاته وكونه معشوقا وعاشقا
فهو بعينه وجوده فهو معقول عقل اولم يعقل معشوق عشق اولم
يعشق واذا كان معلوما انه مقتضى ذاته غير منافية لذاته فهو
ايضا مرادة ارادة فعلية بمعنى ان نفس صدورها عنه هو بعينه
نفس معشوقيتها له لا كارادتنا وسائر نفس تصوره لها هي ارادته
لها ونحن انما نتبع تصورنا للامر الملايم شوق الى تحصيله وليس
هناك هذان الشوقان فاذن ارادته لا لغرض بل انما هي مرادة

الجمال
وما يتشوقه الكل
اليه شوق

بالفصل الثاني

بالقصد الثاني فانها بالحقيقة مرادة بل لاجل وجودها عن ذاته وكونها
غير منافية لذاته المعشوقة فيكون ذاته هي الغاية ايضا والارادة
الاختيارية بالحقيقة هي حيث لا يكون غرض وهو الجود المحض
كما عرفته وكل مريد فانه يعشق ذاته ونحن ايضا انما نريد لا بعشق
فوائتنا صدور الامر عنه لما كان مقتضى ذاته التي هي الكمال المطلق
كان وجود الموجودات الصادرة عنه على اتم نظام واحسن ترتيب
وانت اذا ردت احكام امرها وطلبت النظام في اتخاذ شيء فانك
تتصور اولا نظاما يتم لسوق اليه الامور فيكون بالحقيقة مصدر
تلك الامور الموجودة بحيث لا مزيد في الاحكام هو النظام المطلق والكمال
المحض فاحرى بان يكون الامور كلها فلهذا لا يصح صدور هذه الامور عنه
على نظام آخر فان جميع النظام يكون دونه ومن ثم لا يكون الغاية هو
بعينها اعني الفاعل فيكون له غرض فهو مع صدور هذه الموجودات
عنه هو الغاية بل كون ذاته الغاية في جميع الموجودات مع علمه هو
العناية وكنت قد عرفت ايضا ان القدرة هي صدور عن الشيء بمشيته
وبان لك لا تشرحه ان هذه الامور صادرة عنه بعلم اعلاه هو بعينه
الارادة فالقدرة هي بعينها الارادة فان لم يعن هذا بل ما يتضمن
الامكان لم يصح له وكل الحيوة الذي لذاته الحي هو الدراك الفعال
وهذان الوصفان له بذاته ومعنى قولي بذاته ان ايته حيوانه فان
انيته هي كونه بحيث يصدر عنه افعال الحيوة وقد عرفت معنى الحق

الارادة
النظام المتصور فاذا كان الامور
الموجودة عنه بحيث لا مزيد عليه
في الحكم هو النظام
تنبيه
القدرة

وان حقيقة الشيء هي خصوصية وجوده فلا احق اذن من ذات واجب
الوجود بذاته ويقال حق ايضا لما يكون الاعتقاد فيه صادقا به ومع صدقه
دايما ومع دوامه لذاته لا لغيره واذا كان كذلك فكل شيء بالقياس الى ذاته
بطل وبه حق وهو احق بان يكون حقا فلذلك كل شيء هالك الا وجهه
فهذه كلها صفات واجب الوجود بذاته وتبين من ذلك ان هذا انما عرفت
الحق الاول بلازم لا بكنهه وهو انه بحيث وجوده بذاته وعرفت من صفاته
ما يلزم هذا اللازم ولو انك عرفت كنهه لعرفت كل ما بعده كما يعرفه
هو وقد عرفنا ان الشيء الاحدي الذات يصدر عنه شيء احدي الذات
ولا يصدر عنه امور كثيرة معا في الطبع فالذي يصدر عن الاول امر
بسيط وسنذكر شرح ذلك فيما بعد واما انه كيف يكون له علم غير
متناه فهو انه ان وجد الف شيء لكان بين تلك الاشياء من المناسبات
والمركبات ما يبلغ الغير المتناهي فاذا فرضنا وجود تلك الامور بعينها
معقولية كانت تلك المناسبات الغير المتناهية ايضا معقولية
هذا وغير المتناهي في مثل ذلك يكون بالعرض وان الوجود لو كان وجودا
قائما من دون موضوع لكان حكمه حكم واجب الوجود بذاته فاذن يجب
ان يكون وجوده في موضوع واذ قد بان هذه المعاني فلننتقل الان الى
الكلام في الامور الممكنة المقالة الثانية من الكتاب الثالث الباب
الاول في المقدمات التي يحتاج اليها في الامور الطبيعية فصل الامور
الممكنة اذا وجدت فاما ان يكون وجودها في موضوع او لا يكون في موضوع

الوجود

كنهه ح

[illegible]

الموجود في الموضوع هو المسمى باسم العرض والذي لا في موضوع هو
الجوهر فاما ان يكون جسما واما انه مستغني عنه واما ان يكون
ليس بجسم وقد اثبتناه بالقوة القريبة من الفعل في اخر الكلام في
الالهيات وهذا قد يكون بينه وبين المادة علاقة على سبيل الانطباع
ويسمى نفسا وقد لا يكون بينه وبين المادة علاقة اصلا فيسمى
عقلا وانت تعلم انا عرفنا الاول اعني المقدم في الوجود لصفة من صفاته
وهي انه واجب الوجود بذاته وما يلزمه من جهة هذه الصفة فلو
انا عرفنا حقيقته لكنا نعلم ان يلزم عنه من العقول ثم الاجرام الفلكية
وعلمنا بانه من الاجرام الطبيعية وعددها الا فرضية والاجسام
الممتزجة توجهها الحركات الفلكية فكنا نعرف ما يلزم عن تلك الحركات
من الانواع واذا البشر قاصر عن ذلك فليعدل الى طريقة اخرى في معرفة
هذه الامور وهي ان تقتنص بعض الامور بالحس وبعضها من اوايل
العقل فنخلط بعضها ببعض وتستنتج منها مطالبنا وهكذا فعل
صاحب علم الهيئة مثلا فانه حصل بعض مقدماته من الرصد وبعضها
من الهندسة مثلا التي هي مستفادة من الاوايل العقلية فا
فاستنتج منها مجهولاته فصل في احصاء انواع الجواهر والكلام في
الحركات الطبيعية والقسرية وفي ان الحركة المستديرة يجب ان يكون
ارادية وفي اثبات الميل وفي بيان ان المرجوح والمحيل انما يتحرك بميل
غريب والرد على من قال بخلاف هذا وفي ان الحركة الطبيعية يجب

[illegible]

ان يكون مستقيمة ولنتكلم الان في حال الجسم فنقول ان لكل جسم
طبيعة ومادة وصورة واعراضا كما عرفته فيما تقدم فطبيعة هي
القوة التي يصدر عنها تغيره او سكونه الذاتي يكون عن ذاته وصورته
هي ماهية بها هو ما هو ومادته هي المعنى الحامل للصورة والاعراض هي التي
اذا تصورت مادية بصورتها وتمت نوعيتها لزمتها او عرضت له من
خارج وربما كانت طبيعة الشيء بعينها صورته وذلك من البسائط
فان طبيعة الماء هي بعينها الماهية التي بها الماء هو ما هو لكنها طبيعة بالقياس
الى ما يصدر عنه من الاثار وصورة بالقياس الى تقويمها النوع المائي
وعنها تصدر الاثار المحسوسة من البرودة والثقل الذي لا يكون
للجسم بالفعل وهو في حيزه الطبيعي فيكون فعل الطبيعة في جوهر
الماء بالقياس الى المتأثر عنه البرودة وبالقياس الى الحامل المؤثر في صورته
حفظ الشكل وبالقياس الى مكانه الغريب التحريك وبالقياس الى مكانه المناسب
التسكين وهذه اعراض تلزم هذه الطبيعة اذ لم يكن عائق وليعلم انه
في المركبات فالطبيعة جزء من الصورة ولا يكون كنه الصورة كالانسان
التي تتضمن قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية والحيوانية و
النطق ومن هذه الاعراض ما يتبع المادة كسواد الزنج واثار القروح
ومنها ما يتبع الصورة كالذكاء والفرح فان هذه منبعثة عن الصورة
مما على نشوجه والاجسام بالجملة اما بسيطة وهي التي لها طبع واحد
اما مركبة منبعثة من اجسام طبايعها مختلفة ويكون في التركيب

فائدة

فائدة على البسائط كما يوجد في الحبر عند التركيب من الزاج والعفص
والبسائط اما ان يكون بحيث اذا ما وجد فيها تركيب حصل منها شيء
لم يكن في البسائط واما بسيط لا يمكن ان يتركب منه شيء لكنه قد
نال الكمال وهو الحيوان في وجوده ببساطته والاجسام التي يقبل
التركيب لا محالة يقبل الحركة القسرية المستقيمة والا لم يقبل التركيب
وحيث يكون مثل هذه الحركة لم يكن بد من وجود جهات يكون منها
الحركة اذ حقيقة الحركة مفارقة وقصد وحيث لا يكون جهة لا
يكون مفارقة وقصد ونقول ان كل ما اقتضاه طبيعة الشيء لذاته
فليس يمكن ان يفارقها البتة الا والطبيعة قد فسدت وكل جزء
من الحركة يعرض للحركة بانقسام زمان او مسافة على ما تبين
فانه يعلم والطبيعة لم تبطل فليس شيء من الحركات مقتضى
طبيعة الشيء المتحرك فاذن ان وجدنا الطبيعة مقتضية للحركة
فانها تقتضيها وليست على حالتها الطبيعية وانما تتحرك لتعود
الى حالتها الطبيعية فاذا بلغته ارتفع الموجب للحركة فامتنع ان يتحرك
والجسم الذي يتحرك على الاستقامة الى مكانه الطبيعي فانه لا يكن يكون
طبيعية ما دام متحركا على حالة واحدة بل بما يعرض للجسم من التفاوت
في المسافة بينه وبين مكانه الطبيعي تتغير طبيعته وذلك لان
خروجه عن مكانه الطبيعي هو معنى عام وانما يتخصص بتقدير
الابعاد وكل حركة بالطبيعة فهي هروب بالطبع عن حال وكلما كان

ككل فهو عن حال غير ملائمة وهذه الحركة ينبغي ان يكون مستقيمة
ان كانت في مكان لان هذه الحركة طلب طبيعي من الجسم لمكانه الخاص
ولا محالة يطلب على اقرب المسافة ولا محالة يكون على خط مستقيم لانه
ان لم يكن على خط مستقيم لكان الجسم في قصده الى مكانه الطبيعي عادلا
عنه فلا يكون القصد اليه اذن ويجب ان يكون في الجسم في حال
ما يتحرك معنى زايد على الطبيعة وذلك لان الجسم في مكانه الطبيعي
ذو طبيعة ولكن لا يكون ذا حركة وهذا المعنى الزايد يسمى ميلا وهو
الذي نشاهد في حال ما يتحرك الجسم الى مكانه الطبيعي من الدفع
القوي لمعاوقه ونسبة الميل الى الطبيعة في حال ما يتحرك نسبة الحرارة
الى الطبيعة النار في الاحراق ولكن هذا الميل يقبل الشدة والنقص
والطبيعة لا يقبل الشدة والنقص لانها جوهر فالميل ليس بالطبيعة
والحركة الوضعية وبالجملة الحركة المستديرة التي لا يكون عن قسر
فليست عن الطبيعة اذ قد ثبت ان كل حركة بالطبيعة فانها الهرب
الطبيعة عن حالة طبيعية والطبيعة لا تفعل بالاختيار بل انما تفعل
بالتسخير فلهذا لا تتغير حركاتها وافاعيلها فلا يقتضي الكون
في وضع والهرب عنه معا فان فرضنا الحركة الوضعية بالطبيعة لكان
نسبة الهرب عن الوضع الغير الطبيعي والمهروب عنه غير مطلوب فانه
لو كان مطلوبا لما كان مهروبا عنه لكن الحركة المستديرة عن اختيار
وارادة والفعل الصادر عن الارادة اذا لم يختلف الدواعي فانها

الحرارة
غير طبيعية
يتغير
متوجهة الى كل ما
الهرب فاذن ليست طبيعية
ممتنع ان الحركة المستديرة

لا يختلف

لا يختلف فان قيل ان الحركة المستقيمة فيها ايضا هذه الصفة
لان الجسم في المسافة التي يتحرك فيها يقصد جزءا منها ثم
يهرب عنه الى جزء فالجواب عن ذلك ان الجسم الذي يتحرك بالاستقامة
يتغير ميله اما الى الشدة في الحركات الطبيعية او الى الضعف في حال
القسرية على الاتصال كما يتحرك مثلا في الحرارة والبرودة فيكون
مقتضى كل منهما غير مقتضى الاخر وليس كذلك حال الحركة المستديرة
وحيث يكون تشديد في الميل يجب ان يكون في الحركات غاية تقع
السكون فيها والوضع اما ان يكون وضعا متعينا بالفعل
او بالقوة والذي بالقوة لا يحدث عنه تاثير بالفعل فبقي
ان يكون بالفعل وذلك الفعل اما بحسب التوهم واما بحسب الوجود
ولو كان بحسب الوجود لوجد بالفعل تعينات لا نهاية لها لانه ليس
بعضها اولى بان يخرج الى الفعل من بعض فبقي ان يكون بالتوهم
وذلك التوهم اما مؤثر واما غير مؤثر فان لم يكن مؤثرا
سوا كان او لم يكن بل يكون سبيله سبيل المحاذيات الحاصلة
التي لا يجب لاجلها ان يصير شيئا منقسما بل التوهم اضعف
من ذلك فبقي ان يكون توهما مؤثرا في الحركة فالجواب توهم المتحرك
وهو الفلك لا يصح ان يوجد حركة دورية اذ لا وضع اولى من وضع
الا ان يكون هناك سبب مرجح لوجود ان الاوضاع من دون
اخر مثله وليس الا التوهم او تصور وقد عرفت فيما تقدم

امر الهرب والقصد

ان مقصود الحركة المستديرة هو بعينه النقطة التى منها
وقد كنا بينا الفرق بين الحركة القسرية وبين الحركة التى بالعرض
وللحركة الطبيعية والارادية يشتركان فى انهما من تلقاء المتحرك و
للحركة الطبيعية والقسرية قد يكون فى غير المكانية والوضعية
بل فى الكيفية والكمية كبرد الماء الحار وتسخن الماء وكنمو الصبى
والنمو الذى يحدث بالادوية المسمنة ونعنى بالقوة الطبيعية
كل قوة من ذات الشئ يحرك لا بالالة سواء كان مثل حركة الارض
او فعل النفس النباتية فى النبات ليس يتحرك بالارادة ولكن يختلف
الجهة والحركة الطبيعية هى التى تكون عن قوة فى الجسم يتوجه الى
الغاية التى الطبيعية ذلك الجسم وعلى الوجه الذى تقتضى طبيعة
ذلك الجسم اذا لم يكن عائق والحركة التى بالقسر هى بمحرك خارج
عن المتحرك وليس بمقتضى طبيعة وذلك قد يكون بالجذب وقد يكون
بالدفع اما الذى يكون مع مفارقة المتحرك مثل المرمى والمزجوج
فقد ظن فى هذا ظنون فمنهم من قال ان السبب فيه رجوع الهواء
الموضوع فيه الى خلف المرمى والتيار هناك الذى يضغط ها
امامه ومنهم من قال ان الدافع يدفع الهواء والمرمى جميعا لكن
الهواء اقبل فيندفع اسرع فيجذبه معه الموضوع فيه ومنهم من
ان السبب فى ذلك قوة يستفيدها المتحرك من المحرك تثبت فيه من
هكذا الى ان يبطلها مصاكات تتصل عليه مما يماسه ويخرق به فكلما

ضعف

ضعف ذلك قوى الميل الطبيعى فابطل الميل الغريب فمضى المرمى
نحو جهة ميل الطبيعى وهذا الميل الغريب هو كالكيفيات الغريبة
العارضة فى الجسم مثل سخونة الماء والسبب فى قبول الاجسام
الكيفيات الغريبة كون الهيولى مستعدة لقبول كل شئ وقال
قوم ايضا بالتولد فقالوا ان من طبع الحركة ان يتولد بعدها حركة
ومن طبع الاعتماد وهو الميل ان يتولد بعدها اعتماد ولم يمنعوا
ان يكون الحركة تعدم ثم يتبعها سكون ثم يتولد عن الاعتماد
بعد ذلك حركة وهذا مستنع ما يقال فان المتولد لا محالة شئ حادث
وكل حادث فله علة وتلك العلة ان كانت علة مع كونها موجودة
وجب ان يكون الحركة الاولى يبقى مع بقاء الاعتماد فكيف يكون
ومبداء الحركة موجود بالفعل وليس هناك مانع عن الحركة لا فى المتحرك
ولا فى المسافة وان قيل لان الاعتماد يعدم كان الكلام كالكلام
فى الحركة ومذهب من يرى ان الهوى يندفع فيدفع المرمى مذهب
غير سديد وذلك لان الكلام فى الهواء وقبوله الحركة غير طبيعية
كالكلام فى المرمى ولو كان الهواء اسرع حركة لكان وجب ان ينفذ
فى الحائط قبل نفوذ السهم فيه اذ الهواء هو الذى ينفذ السهم
فان قيل ان الذى يلى نصل السهم من الهواء يحتبس الذى يلى
فوقه من الهواء يكون بعد على قوته فيدفع السهم فى الحائط وجب
ان يكون السهم اسبق من الهواء وان كان من جذب السهم

به دفعا مجاذبه

ما تخلف من الهواء جذبا بعوذ ولحلقه لهذا كان المجذوب اشد انجذابا
من الجاذب الملازم له فهذه القوة هي الميل الذي ذكرناه ثم لم يرسب
ما يكون واقعا للسهم في الهواء ولا تحمله الهواء والرياح التي تهشم
الاغصان لم لا تحتمل بعينها لو وضع فيها فاذن المتحرك هو السهم سهما
لا الهواء وعلى جميع الاحوال فلمثل هذه الحركات ميل يكتسب
الرامي والرامح وهو المطلوب وفروع هذا الكلام ترجع هي فيها الى كتاب
الشفاء **فصل** في التناهي وجهة غير التناهي بحسب هذا النظر
ان فرض جسم لا نهاية له متحرك فاما ان يكون حركته حركة وضعية
او حركة فيها استبدال المكان وكلاهما يستحيل فيما لا نهاية اما
القسم الثاني فلانه ان كان الجسم غير متناه من جميع الجهات
لم يكن مكان يتحرك اليه الجسم وان كان متناهيا من جهة فلانه
اذا انتقل الى الجهة الخالية من الجهة المقابلة لها خلى منها شيا
فالجهة الغير المتناهية متناهية وايضا لا يكون لمثل هذا الجسم
حركة طبيعية فان الطبيعي هو الذي تطلب اينا طبيعيا وكل
اين فهو حد كما عرفته في باب المكان والمحدود لا ينتقل اليه
ما لا حد له واما القسري فانه يكون على خلاف الاين الطبيعي
واذا لم يكن اين قسري ثم كيف يكون جسم متناهيا من جهة طبيعي ثم كيف اين
وغير متناه من جهة ومقتضى طبيعته شيء واحد اذ هو بسيط و
لا يجوز ان يكون لها اي طبيعة في مادته اختلاف حتى يتحدد منه

لتاثير

حائز

جانب ولا يتحدد منه آخر فان قطع قاطع لم يكن نهاية الا الا
مقطوع من جنسه فلا يكون الا ايضا مكان يتحرك اليه واما
الجسم المركب فهذه حاله فانه ان كان متناهيا من جهة وغير
متناه من جهة وتوهمنا كل واحد من اجزائه قد تحرك الى جهة التناهي
وجب المحال الذي ذكرناه واما القسم الاول وهو ان يكون الحركة
مستديرة فانه يلزم ما ذكر في باب الخلاء ولا يصح ان يفرض ان تلك
الحركة لا يستتم دوره وذلك لانه لانه يلزم ان يتحرك قوسا ولا
يكون له ان يتحرك قوسا اخرى والمتحرك والمسافة والاحوال كلها
متشابهة ويستحيل ان يكون امران متفقا الصورة لامر واحد
احدهما جائز والآخر مستحيل ولا يصح ان يكون اجسام محدودة
المقادير غير محدودة العدد فانها ان كانت متباينة مبثوثة
فيما بين صار حجم جملتها من جميع الجهات اصغر واقرب الى الوسط
فيكون متناهية الحجم وفاضية عن الحجم الاول فيكون الاول ايضا متناهيا
فيكون عدد الموجود منها في حجم متناه متناهيا لان الاجزاء الموجودة
بالفعل في كل محدود متناهية وان كانت متماسة فانفصلت
لزمها ما لزم في المبثوث ومن جميع ما تعلم انه لا يكون حركة ذاهبة
في الاستقامة الى غير النهاية اذ قد علمت تناهي الابعاد فيجب
ان لا يكون حركة الى اسفل والاسفل غير متحدد وكذلك حال العلو لوجوب
تناهي المسافة وايضا كان احدهما مضادا فمقابله لا محالة متحدد

اذا

والا لم يكن موجودا فلم يكن مقابلا فلم يكن السفل مقابلا فلم
يكن السفل سفلا له لان السفل سفل بالقياس الى العلو فاما
نحو وجود اللانهاية فهو انه فيما لا يتناهى وكيف وجد لك انه بحيث
اى شى منها اخذت وجدت منه موجودا من خارج من غير ان تكون
كالعلة ويكفى ذلك ويعنى بها انها لم تصل عند حد يقف عليه متناهى
عنده فاذن هى متناهى بعد ما هى غير واصلة الى النهاية الموقف
فصحيح فى اللانهاية بالوجه الاول انها موجودة فى القوة لا الجملة
بل كل واحد منها كالحركة فالكل بما هو كل غير موجود لا بالقوة ولا
بالفعل واما كل واحد منها فصحيح ان يقال بانها موجودة بالقوة
واما المعنى الثانى فانه موجود بالفعل دايما فان الاقسام دايما تجد
بالفعل لم تنته الى حد لا حد بعده فى حد وقت الوجود وبالجملة فالذى
بالفعل غير خال عن طبيعة ما بالقوة فان معنى ذلك انه لم يتناه
الى ذو الطبيعة القوة بل طبيعة القوة محفوظة فيه دايما فلا
تعلق اللانهاية بوجود ما بالقوة فهى بالقوة فهى متعلقة بطبيعة
القوة بل طبيعة القوة محفوظة فيه دايما فاذن تعلق اللانهاية
بوجود بالقوة فهى متعلقة بطبيعة المادة فتبين من هذا ان
كل لانهاية له طبيعة علمية فالعدد يعرض له ذلك فى التضعيف
ويتناهى من تلقاء الواحدة والمقدار يعرض له ذلك فى التنصيف
والنقصان ويتناهى من قبل التضعيف اذ القابل للانقسام

هو جسم

هو جسم متناه والحركة يعرض والحركة يعرض لها الانقسام
الغير المتناهى بسبب المسافة واما الزمان فاستعداد الموهوم من
من القسمة لذاته واما المعين بالفعل فيعرض له بسبب الحركة
ففرق بين الواقع بالفعل وبين الموهوم والاستعداد فانها
المقادير موضوعة بذاتها لان تعرض لها القسمة الوهمية الى
غير نهاية ومستعدة له واما وجود القسمة فيها بالفعل
فبسبب اخر وهو قطع قاطع فالحركة توجد الزمان على نحو يلزمه
الاستعداد لذاته لقبول الانقسام كما يقال ان العدد اما زوج
عشرة فليس هو الذى يجعلها زوجا بل يوجدها ويلزم
وجودها ان يكون زوجا والحركة كما انه يعرض لها ان لا يتناهى
فى القسمة يعرض لها ان لا يتناهى فى التضعيف وهذه الكمية
ليست للحركة اذ الحركة لا كمية لها فى ذاتها ولا سبب كميتها الكمية
المسافة متناهية فاذن يلحقها بسبب الكمية الاخرى التى هى فالحركة
علة لوجود الزمان والزمان علة لكون الحركة غير متناهية المقدار
او متناهية المقدار والحركة علة لوجود المحركة فهو علة اولى لوجود
الزمان وعلة لثبات الحركة فيتبع ثباتها ازدياد امتداد كميتها
التى هى الزمان وليست علة لكون الزمان مستعدا لان يمتد الى
غير النهاية فان ذلك للزمان لذاته كما كان فى الانقسام لكن
وجود هذا المعنى اعنى الامتداد الى بالفعل للزمان فهو بسبب الحركة

اذ المسافة ح
الزمان ح

لا نهاية ح

وبواسطة الحركة كما كان وجود الانقسام له بالفعل لسبب خارج
قاسم فالحركة سبب لوجود هذا العارض و الزمان سبب لوجود
هذا العارض للحركة اما الحركة فهي علة بعد الحركة لوجود هذا العارض
للزمان سببا لوجود هذا العارض للحركة اما الحركة فهي علة بعد
الحركة لوجود هذا العارض للزمان بالحقيقة اذ الحركة لا يقطع الحركة
بل يصلها واما الزمان فهو علة لكون الحركة ذات مقدار غير متناه
وكثير من الاشياء يوجد له اولا لذلك الامر صفة اولية ثم يكون له
من جهة ذلك تلك الصفة تلك الصفة بالقصد الثاني والذي
غلط الناس في ان كل متناه فانه يتناهى الى شيء اخر هو ما شاهده
بالحس فان من المتناهي هو ما يكون مع تناهيه ملاقيا لشيء اخر
ومن حيث هو متناه فله نهاية فقط واما من حيث هو ملاق
فنهايته عند شيء اخر وهذا امر غير التناهي وهو شيء يقتضيه
الملاقاة وليس يقتضيه تناهيه فهو معنى اخر زائد من معنى انه
متناه ونقول انه لا يجوز ان يكون جسم فاعلا في جسم في جسم
او منفعلا عن جسم فعلا وانفعالا زمانيا وهو غير متناه
اما انه لا يجوز ان يكون جسم فاعلا في جسم كذلك فلان ذلك المنفعل
لا يخلو اما ان يكون متناهيا او غير متناه فان كان متناهيا من جزء
من المنفعل ان ينفعل عن جزء من الفاعل الاخر فاذا فعل جزء
من غير المتناهي في جزء منه كان نسبة ذلك الزمان الى الزمان

الذي

الذي يفعل فيه غير المتناهي كنسبة قوة غير المتناهي الى قوة المتناهي
واذا الاجسام كلما كانت اعظم صارت قوتها اشد وزمان فعلها
اقصر فيجب من ذلك ان يكون فعل الغير المتناهي لا في زمان وقد
فرض في زمان وان كان ذلك المنفعل غير متناه فان نسبة
انفعال جزء منه الى انفعال الكل عنه كنسبة الزمانين فيجب
ان يقع انفعال منه كله لا في زمان ويكون انفعال الجزء الاصغر
من ذلك اسرع من انفعال الجزء الاكبر اذ كان الاصغر مقتضيا
للسرعة ويكون اسرع من الكاين لا في زمان واذ قد عرف هذا
من جهة الفعل فلك ان تعرف مقابله من جهة الانفعال معلوم
من هذا ان الصور وان كانت لا تشتد في جوهرها فانها تشتد
في تاثيرها وان لم يكن الصورة التي في هذه النار تشتد و
تضعف فانها في ضعف النار يكون اقوى وليست هذه الزيادة
زيادة الشدة في الجوهر بل زيادة الاثر وزيادة المقدار
على ان الصور يفعل اعراض يشتد ويضعف يتبع زيادة
مقدار الجسم الحامل للصورة ونقصانه وبهذا نعلم انه لا يكون
في جسم من الاجسام قوة على التحريك القسري والطبيعي
غير متناهية الشدة فان ذلك يوجب وقوع فعله لا في
زمان ويستحيل ان يكون حركة لا في زمان وانما يجب ان يقع
لا في زمان لانه كلما اشتدت القوة قصرت المدة

فصل في ان كل قوة

الاستعقاب الى سعد بعض بعض
فعلا به يا كانت كلما كملت ازداد
قوة وحو

جسمانية فعلها متناه ونقول ان القوة يقع بينها وبين قوة
اخرى تفاوت في امور منها سرعة الفعل وبطوءه ومنها طول مدة
استيفاء الفعل وقصرها ومنها كثرة عدة الفعل وقلتها فمثال
الاول ان اشد الراميين قوة اسرع عنهما في الرمي لمسافة معينة
قطعا ومثال الثاني ان اشد الراميين قوة هو اطولهما زمان تقوم
الرمية في الجو ومثال الثالث ان اشد الراميين قوة هو اكثرهما قدرة
على رمي بعد رمي وذلك لان القوة في نفسها لا كمية لها وانما
كميتها اما بالقياس الى ما فيه القوة واما بالقياس الى ما عليه القوة
وما فيه القوة يكون ابدا متناهيا اذ الاجسام متناهية ففي
القسم الاخير فاذن يكون بالقياس الى ما عليه القوة فلينظر
هل يجوز ان يوجد قوة في جسم متناه فعلها غير متناه بالقياس
الى السرعة اعني الشدة كان فعلها واقعا الا في زمان وكل سرعة
في زمان لان كل سرعة هي في قطع مسافة وما يجري مجرى المسافة
وكل ذلك في زمان فلو كانت حركة لا نهاية لها في السرعة لكان زمانها
لا نهاية له في القصر فكانت الحركة لا في زمان وبالجملة فاعتبار
السرعة انما هو في الامور التي لها وجود في زمان ثم ان كانت تلك
الحركة نهاية في الشدة حتى لا يكون وراءها شدة وكل نهاية فهي
متناه فيكون تلك الحركة متناهية وان لم يكن نهاية في الشدة
وكان وراء الشدة اخرى فلا يكون غير متناهية الشدة ونقول

الى الشدة والمدة والعدة معقول ان كان يصح ان يوجد جسم فعلها غير متناه بالقياس ح

فهي

انه لا يجوز

انه لا يجوز ان يكون قوة جسمانية تقوى على فعل غير متناهية
العدة والمدة بعد ان يعتبر فيهما ترتيبا محدودا الا كثرة ولا
ترتيب لها كما عرفت وذلك لان القوة تنقسم بانقسام الجسم
كما عرفته فلا يخ اما ان تقوى الجزء على ما يقوى عليه الكل في العدة
والمدة من آن معين وانما وجب تعيين الآن لتبيين الترتيب
فيكون لا فضل للكل على الجزء في ما يقوى عليه وهذا مح واما
ان لا يقوى عليه مح اما ان تقوى الجزء على شيء مما يقوى عليه
الكل او لا يقوى على شيء منه وفي القسم الثاني مح فان القوة كما
علمت سارية في الجسم ذي القوة فيكون للجزء قوة من جنس
قوة الكل فبقي ان يكون ما يقوى عليه الجزء انقص ولكن هذا
النقصان لا يكون في اتصاله من الآن المعين بل من الطرف
الآخر واذا انتقص من غير المتناهي في جهة كونه غير متناه زاد
غير المتناهي عليه في تلك الجهة وما زاد عليه شيء في جهة فهو
متناه في تلك الجهة فيكون الجزء المفروض متناهي القوة بالقياس
الى المدة الفعل لكن جملة الجسم المتناهي يناسب الجزء المفروض
مناسبة محدودة فالقوة التي في الجملة تناسب القوة التي في
الجزء مناسبة محدودة ففعل الجزء يناسب فعل الكل وفعل الجزء
متناه ففعل الكل ايضا متناه فقد بان ان كل قوة جسمانية فعلها
متناه وان الحركة السرمدية الدورية لا يصح ان يكون علتها امر

تغيير

جسمانيا بل ام اعفار قالاجسام لا يقبل التجزي وان كان ذلك
للمفارق يحرك بواسطة قوة جسمانية فانما يحرك بان ينفعل
عنه القوة الجسمانية انفعالا بعد انفعال غير متناه يتبع تلك
الانفعالات حركات تشبه الحركات التي تعرض للانسان عند
الغضب والخجل وسنشرح هذا في بابه والغرض فيما قلناه ان
تعلم انه لم يتبين ههنا ان القوى الجسمانية لا تنفعل انفعالا
غير متناهية ولما يتبين انها لا تفعل افعالا غير متناهية ليس
الهيولى بقوى على قبول صور غير متناهية

فصل في اثبات الجهات الطبيعية للحركات المستقيمة المتقدم والوضع للحركة المستد[يرة]

قد عرفت فيما تقدم ان الجسم المستدير هو المتقدم على جميع
الاجسام بتوسط الحركة المستديرة وانما تتقدم على سائر الحركات
وههنا نتبين هذا بعينه بالوسط الذي نورده بعد ان نحقق
ان جسما واحدا بسيطا لا يصح ان يكون جانب منه يلي الملاء وجانب
منه يلي الخلاء ولا الملاء فان مقتضى السطح الواحد واحد فلا جزء
فلك يلي الملاء اولى بجزء اخر واذا كان كذلك لم يصح ان يكون جزء منه
يلي الملاء وجزء يلي الخلاء او ملاء فنقول انه قد سلف حيث تكلمنا
في التناهي وغير التناهي ان الجهة متحددة وانه اذا تحدد السفل
تحدد العلو فكلما وجدت حركة مستقيمة تعين ترك وقصد
وحيث يتعين ترك وقصد يتعين مبدا ومنتهى فكلما وحركة

الحركة

الحركة المستقيمة وجب ان يكون مبدا ومنتهى ونحن نسمي
ذلك جهة كلا يجوز ان يتحرك شيء من جهة الى جهات كثيرة والا
لم يكن الحركة طبيعية فيجب ان يكون الجهة اثنين واحد منهما
يسمى فوق والاخرى يسمى اسفل ثم لا يصح ان يكون المبدا و
المنتهى امرين معقولين كما ستعرفه من بعد فبقي ان يكونا
امرين مشارا اليهما ذوي وضع وحيث تعين احدهما اقتضى
تعين الاخر فلهذا يجب ان يكون البعد من شرط تحدده ويجب ان
يكون كل واحد منهما من الاخر في غاية البعد فيجب من هذا ان
يكون الجهة ذات وضع غير منقسم وذلك اما ان يكون في خلاء
او في ملاء والخلاء مع انها غير موجودة لا تختلف حتى يكون فيها
فوق واسفل فبقي ان يكون الجهة في ملاء والملاء اما ان يكون
تحدد الجهة بجسم واحد او اكثر من جسم واحد وان كان اكثر
من جسم واحد فاما ان يكون بجسمين او باكثر منهما فان كان
بجسم واحد فاما ان يكون مستديرا او غير مستدير وان كان
مستديرا فاما ان يكون على سبيل الاحاطة او على سبيل المركز
(فان كان على سبيل المركز)
لزم تحدد احدى الجهتين ولم يتحدد الاخرى فبقي ان يكون على
سبيل الاحاطة وذلك اما ان يكون بافتراض حدين في سطحه
(الخارج او في سطحه الداخل ولو كان تحدد الجهتين بافتراض حدين في سطح واحد)
واحد لكان اختلاف الجهتين لاختلاف امرين متفقين
في النوع مختلفين في العدد والتالي فاذن انما يصح ان يتحدد

الجسم المستديرة الموجود على سبيل الاحاطة الجهتين بان يحدد
احدى الجهتين بمحيطه والاخرى بمحوبة وهذا هو المركز او ما في حكم المركز
ثم لا يصح ان يكون جسم غير مستدير يحدد الجهة لانه يكون
غير طبيعي اذ شكل الجسم الطبيعي مستدير ولا شيء من الاجسام
التي هي غير طبيعية بمحدد للجهة ولا يجوز ان يكون جسمان
يحددان الجهة لا على سبيل الاحاطة والمركز وذلك انه اذا فرض
لاحدهما وضع فرض للاخر بجانب منه لم يكن اختصاصه بذلك
الجانب بعينه بالعدد من جملة سائر ما يشاركه في النوع بعد
عن الجسم الاول لطبيعة وذلك لان الطبيعة لا تخ اما ان
يطلب ذلك الجانب بعينه من دون ساير ما شابهه في
النوع او يطلب اي جانب يشابهه في النوع فان كان لطبيعة
يطلب ذلك الجانب من دون ساير ما يشابهه كان ذلك
الجانب مباينا لساير الجوانب فكان له اختصاص فكان لا
محة ذلك الاختصاص لسبب جسم فكان التحدد بالجسم
الاول لا بالجسم الثاني فيكون الكلام في ذلك الجسم كالكلام
في هذا الجسم وان كان طبع ذلك الجسم ممكنا فيه ان يطلب
اي جانب كان من الجوانب التي بعدها من الجسم الاول بعد واحد
كان وجوده حيث يوجد لسبب من خارج قاسر ويكون
بحيث يصح ان يفارق حيث وجد فيكون تلك الجهة متميزة

قبل وجود هذا الجسم فيها او يكون قد تحددت بجسم محيط
بالاول فانه يكون المحدد حيث يكون جسم اولا تحدد بالخلاء
فيكون ايضا على سبيل الاحاطة والمركز ثم لا يصح ان يكون المحيط
منتظما من اجسام كثيرة فاما ان يكون تلك الاجسام مختلفة
النوع او متفقة بالنوع مختلفة بالعدد فان كانت مختلفة
بالنوع وكان كل واحد من تلك الاجسام يقتضي لطبعه ان يكون
حيث هو وجب والا ان يكون قد تغير المحيط بجسم وثانيا
ان يكون ما هو متفق في البعد عن شيء يقتضي بعضه لذاته ان
يكون فيه جسم وبعضه ان يكون فيه جسم اخر مخالف له بالنوع
وهذا مح وثالثا ان يكون عدد الجهات على عدد الاجسام المختلفة
بالنوع فان لم يقتض كل واحد من تلك الانواع ان يكون حيث هو
وصح عليه المفارقة لزم ما ذكرنا من قبل وان كان الاختلاف
في العدد وجب ان يكون اختصاص كل جزء بجانب من قاسر
كان اختصاص مدرة بجانب من جملة الارض لقاسر والمقسور
لا يكون محددا للجهة ويلزم ايضا المح المتقدم فاذن المحدد هو
جسم واحد يحدد الجهتين على سبيل الاحاطة والمركز لا غير
فقد بان ان الجهات تحدد على سبيل الاحاطة سواء اقتضت الاحاطة
تعين المركز ولا جهة الا فوق واسفل ولنجمل هذا الكلام ونقول
ان التحديد اما ان يكون بجسم مستدير او اجسام مستديرة

تعين

لان المحدد يجب ان يكون جسما طبيعيا ولو كان المحدد جسمين
او اكثر لزم ان يكون قد تحدد الجهة من قبل الجسمين او الاجسام
ولو كان المحدد جسما واحدا مستديرا وكان محدد منه سطح القرب و
سطح البعد لزم ان يكون الشيء الواحد مطلقا قاهرا وما عنه فيجب
ان يكون هذا الجسم متقدما على الاجسام التي تتحرك على الاستقامة
حتى يصح وجود الحركة المستقيمة واما سائر الجهات اعني قدام
وخلف ويمين ويسار فللاجسام بما هي حيوانات وهذا الجسم
لا يصح عليه الانتقال بالحركة المستقيمة لانه لا يخ اما ان يقتضي
طباعه الكون من تلك الجهة او لا يقتضي فان لم يقتضي فكيف
يتحدد به الجهة وجاز ان لا يكون هناك وان اقتضى طبعه الكون
في تلك الجهة او لا يقتضي فان لم يقتضي وكان مع ذلك جائزا
ان يعرض له ان لا يكون في ذلك الجهة وهو بالطبع يطلبها فيجب ان
يكون تلك الجهة حاصلة يطلبها هذا الجسم بكليته واجزائه
فلا يكون الجهة متحددة الذات بهذا الجسم بل بشيء اخر قبل
فرض متحددة بهذا الجسم واعلم ان الجسم المتحرك لا يكون متحركا
الا عند اختلاف حاله فان ثبات حاله مقابل لحركته وما لم يكن
حاله لم يكن فيها ثبات حركة وحيث يكون جسم متحرك على الاستدارة
فيجب ان يكون هناك جسم غير متحرك يختلف مع الحركة نسب
اجزائه فانه ان كان الجسم الذي يختلف نسب اجزائه اليه

ان يكون تلك الجهة يصح عليها الحركة
ومحدود الجهة لا [illegible]
مطلوبا ح

وهذا الجسم [illegible]

متحركا جاز ان يختلف نسب اجزاء الجسم الثاني الى الجسم الاول
مع السكون من الاول فليس يكون لاحدهما اختصاص باختلاف
النسب من دون الاخر فلا يكون هناك حركة خاصة باحد
الجسمين واما الساكن فلا يختلف النسبة منه الى المتحرك
فاذن لا بد من وجود جسم ثابت مع وجود الحركة الوضعية
وذلك لانه ما لم يكن حركة وضعية وما لم يكن جسم ثابت لم يكن
وضع يختلف معه نسب الحركات كما انه لا بد من وجود جسم وما لم
يكن جسم ثابت لم يكن مستدير حتى يوجد الحركة المستقيمة
فكذلك لا بد من وجود جسم ثابت حتى يوجد الحركة المستديرة
الوضعية فصل في كيفية كون الحيز طبيعيا لها فنقول ان
كل جسم يستحق انه يقتضي بطبعه حيزا يخصه اما كما
واما وضع وترتيب وقد عرفنا ان المقتضي لذلك صورته
التي بها يتجوهر وقد يقتضي كما وكيفا ووضعا وغير ذلك
فان كل حيز من فاعلية بحيث لا يفارقه لم يكن له حركة طبيعية
ناقلة الى الحيز وكذا ان كانت كيفية او كمية بهذه الصفة فان
كان يمكن ان يفارقه بالقسر فانه يكون له عود بالطبع اليه
وان كانت كيفية مما يجوز ان يسلب بالقسر ككيفية
الماء اعني برودته فانه اذا زال القاسر كما يتخلخل الماء بالقسر
عند التسخين حتى يصير اعظم او يضغط بالقسر عند التبريد

وضع لم يكن

الحيز ثم يكون [illegible] طبيعيا له

الى غيره

استحال الى التسخين باردا وان
كان بكيفية ما كون ان يسلب بالقسر
[illegible]

حتى يصير اصغر فانه اذا زال القاسر عاد الى حجمه الاول واعلم ان
الحركة الطبيعية يطلب الجزء الطبيعي ويهرب عن الغير الطبيعي
لا مطلقا ولكن مع ترتيب من اجزاء الكل مخصوص ووضع مخصوص
من الجسم الفاعل للجهات وانما صارت الجهة مقصودة لاجل
يكون هذا المعنى فيها والكلية التي الكل بسيط ليست مقصودة
من الحركة الطبيعية التي للاجزاء بها بذاتها بل الكلية موضوعة
حيث المقصود اعني الحيز فالطلب متوجه الى هذا الغاية المذكورة
ولو كان المتحرك الطبيعي يطلب المكان فقط والمكان كما عرفت هو
سطح الجسم الذي يحويه لكان المدر يتعلق في الهواء حيث كان لانه
في سطح الجسم الذي يحويه ولكانت النار يطلب ان يشتمل عليها
سطح الفلك هذا الطلب مح لان سطح الفلك لا يمكن ان يماسه جميع
النار ولو كان يطلب الجسم في حركة الطبيعة بجملته كليته كالمدرة
اذا طلبنا الارض لكان الحجر المرسل من رأس البير يلتصق بشفيرها
لان الاتصال بالكل هناك اقرب مسافة ولكان الحجر يصعد لو
توهمنا ان كلية الارض زالت عن موضعها فكان ح لا يخ اما ان يكون
بالطبع متحرك جهة دون جهة وهذا مح واما ان ينفعل عن الكلية
فيكون الحركة قسرية لا طبيعية وعلى انه يستحيل ان ينفعل الشيء
في شبهه فعلا ولكان يلزم ايض ان يكون للمدرة الصغيرة اسرع
انحدارا من الكبيرة ولو كان الطلب الطبيعي ليس للاهرب لا يتعين جهة

اليها الهرب دون الطلب والماء لولا انه يحدث طبيعة ميلا في
جوهره لما كان يحدث منه الميل فيما يلاقيه كما انه لو لم يسخن ذاته
لما سخن غيره والميل بالقياس الى الطبيعة من حيث هي مبداء
الحركة كالقنية والملكة وقد عرفت ان كل معنى الجسم لا بد لذلك — كالقنية
الجسم من ان يكون منه شيئا طبيعيا واول ذلك الحيز اذ لا بد
من ان يكون للجسم لا بذلك الجسم مكان طبيعي وكذا الشكل
بسبب تناهي الجسم وكذا الكيفيات فان كل جسم اما ان يستهل
قبوله للتاثير او يعسر وكل ذلك غير الجسمية وانت تعلم انه اذا توهم
زوال القاسر لم يكن للجسم بد من ان يكون له اين وشكل وزوال
القاسر ممكن بل واجب فان القسر طار على الامر الطبيعي فاذن
كل جسم فله حيز طبيعي فان كان مكانيا كان حيزه مكانا واعلم
ان مقتضى الارض ان يكون شكله مستديرا ومن طبيعة اليبس — ويبس ح
انما يقتضي عنها الحفظ الشكل الطبيعي حفظا قويا جدا فيلزم — معنى خ ر
من ذلك ان يحفظ كل جزء منها ما يوجبه طبيعته ايجابا اوليا
فاذا تسلم شيء منها ومن شكلها بقسر قاسر لم يكن للباقي
منها شعور بما حدث بل الباقي منها يستحفظ طبيعته فلو ثبت
ان الباقي انبسط لم يكن مقتضى طبيعته حفظ شكله فليس
اذن بقاء الارض ملومة من مقتضى امرين متضادين صادرين
عن قوة واحدة ونقول انه لا يجوز ان يكون لجسم واحد مكانان

طبيعيان الا على جزان في جملة مكان الكل احيازا بالقوة اي جزء
من تلك الجملة وقع فيها لسبب مخصص كان طبيعيا له كالمدرة فانها
اقرب حين من احياز الارض بل الجانب الذي يسكون فيه المدرة مثلا
هو طبيعي لها ولما مكانان متباينان فليس يمكن لان مقتضى الواحد
بالشخص امر واحد بالشخص ومقتضى الكل المتشابهة الاجزاء جملة
مقتضى جميع الاجزاء والاجسام المتشابهة الطبايع لا يستحيل
عليها الاتصال الطبيعة بل ان كان يستحيل فلعرض يعرض
واذا لا يستحيل اتصالها فلا يستحيل تماسها واذا اتصلت
وتماست لم يعرض شي مستحيل والاجسام المتشابهة الطبايع فان
احيازها كالها اجزاء حيز واحد يكون لجسم معين بجز معين من
تلك الجملة حين يتعين له العلة اما الوجود فيه اولا عند حدوث
او اختصاص بالقرب منه فان النار انما يتحرك الى فوق الى جزء
من حيز كلية النار متعين يكون اقرب الى تلك النار المحترقة فهذه
حال الاجسام البسيطة واما الاجسام المركبة ان كانت مركبة
من اثنين متساويين لم يحصل الجسم في مكان واحد منهما
والا فهو الغالب بل ان كان ولا بد فانه يحصل في الوسط بين
مكانيهما التجاذب القوتين وهو ايضا اعني الجزء واحد وان كانا
الاثنين متفاوتين محصوله يكون في مكان الاغلب وهو ايضا
واحد فان لكل جسم طبيعي مبدا حركة وضعية او مكانية

وفانه

وفانه كيف يتصل الحركات وكيف لا يتصل نقول ان كل جسم لا ميل
له في طبعه فانه لا يقبل الحركة القسرية وذلك لانه اذا كان في
الجسم ميل الى جهة وحركة الى خلافها فكلما كان الميل الذي للجسم
في ذاته اقوى كان قبوله للحركة القسرية بها ابطاء وكلما كان الميل الى
جهته اضعف كان قبوله التحريك الى الجهة الخارجة اسرع ويكون نسبة
السرعة الى البطو كنسبة الميل الى الميل فاذا لم يكن ميل البتة وتحرك الجسم
حركة بالقسر لم يكن بد من ان يتحرك في زمان فيكون لكل الزمان
ويكون لذلك الزمان الى زمان المتحرك وقد فرض له ميل ما نسبة
لان لكل زمان الى كل زمان نسبة فاذا فرضنا في التوهم ميلا نسبته
الى الميل المفروض ولا النسبة زمان حركة ما لا ميل له الى زمان حركة
ما له الميل اولا وقع تحريك ذي الميل والذي لا ميل له في زمان
واحد فيكون الذي فيه عايق مقاوم للمتحرك القسري كالذي لا
عايق فيه ولو فرض ميل اضعف من الميل المفروض ثانيا كان حركته
اسرع من الذي لا ميل له وهذا محال ومما يبين ذلك ايضا ان
القسو على الحركة المستقيمة والمستديرة يختلف عليه تاثير
الاقوى والاضعف واذا اختلف ذلك كان القوي مطاوعا
والضعيف معاوقا وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل بمعنى
به يطلب البقاء على حاله من المكان الطبيعي والوضع وهذا هو المبدأ
الذي نحن في بيانه فقد بان ان كل جسم يقبل القسر ففيه مبدأ

المفروض

مبدءما

ميل الحاوي الجسم المستدير الذي لا يقبل التحريك القسري ايضا فيه
مبدا حركة وذلك لان اختصاص جزء منه بجزء اما الطبيعة وحدها
او الطبيعة وعارض مخصص كما ذكرنا من حال جزء من الارض والقسم
الاول باطل لانه لو كان الطبيعة وحدها لما اختص بجزء من المكان الذي
للكل اذ كل جزء مشارك له فلا يقتضي جزء منه وضعا من دون الاخر
والقسم الثاني كذب اذ قلنا بان هذا الجسم متقدم على الاجسام
الكائنة الفاسدة فانه لا يفارق مكانه الطبيعي حتى يعود اليه وعلى
انه متى كان من شان جزء من هذا الجسم ان يكون على وضع مخصوص
لعلة عارضة فانه يحصل به مطلوبنا فان مطلوبنا ههنا هو انه
لا يجب ضرورة ان يكون هذا الجزء على هذا الوضع ولا ايضا يمتنع فيه
فهو امر ممكن والممكن اذا فرض موجودا لم يلزم منه محال فليس من المحال م
المحال ان لا يكون على غير هذا الوضع والاين بالقوة واذا لم يكن واجبا
ان يكون جزء من الجسم على وضع مخصوص كان جائزا ان لا يكون
على ذلك الوضع ففي طبعه ان يقبل نقلا في الوضع وكل قابل
يقبل ففيه مبدا حركة وميل طبيعي فقد ثبت ايضا ان في هذا
الجسم مبدا حركة فنقول انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد
مبدا حركة مستقيمة ومبدا حركة مستديرة لانه عند
ما يتحرك الى مكان بعينه بالاستقامة لا يخلو اما ان يكون فيه
ميل الى حركة مستديرة او لا فان لم يكن فيه مبدا ميل الى

يكون

حركة

حركة مستديرة في تلك الحالة ولا عند حصوله في مكانه الطبيعي
لم يكن فيه مبدا حركة مستديرة وان حدث فيه عند ما
فارقه المكان الطبيعي لزم ان يوجب حصوله في مكانه الطبيعي
ميلا عنه اليه وهو بازائه اليه وهذا محال واذا كان في الجسم مبدا
ميل مستقيمة ومبدا حركة مستديرة وكان جائزا في ذلك حركة
الجسم مفارقة مكانه الطبيعي كان واجبا ان يعود اليه بحركة
مستقيمة ان كان في غير مكانه الطبيعي فيكون فيه ميلان ميل
اليه على الاستقامة وميل عنه على الاستدارة فيكون في جوهره
امور متقابلة موجودة معا ولا يصح ان يقال ان الجسم اذا لم يكن
في مكانه الطبيعي اقتضى الحركة على الاستقامة فاذا حصل في مكانه
الطبيعي اقتضى الحركة المستديرة كما ان الطبيعة يقتضي عند خروج
الجسم عن مكانه الطبيعي الحركة فاذا حصل في مكانه الطبيعي اقتضى السكون
لان الحركة المستقيمة ليست طبيعية على الاطلاق بل الطبيعي هو
الاين الذي يقتضيه طبيعة الشيء اذا لم يكن عايق فاذا فارق
اقتضى هذا الطبيعة الرد اليه الى موضع معين منه ويكون الميل
ميلا واحدا واما الحركة المستديرة فان الميل الذي يوجبها بالطبع
يوجبها دائما سواء كان الجسم في مكانه الطبيعي او خارجا عن مكانه
فيلزم ان يكون فيه دائما مبدا الميل الى شيء ومبدا الميل عنه
فان قيل ان تلك الحركة ايضا لا يكون طبيعيا مطلقا كالمستقيمة

التي تقتضيها الطبيعة عند عارض اعنى خروج الجسم من مكانه الطبيعي
فالجواب انه اذا كان كذلك فوجب ان يكون وجود تلك الحركة المستديرة عند
فقدان الوضع الطبيعي فكان يجب ان يقف عند موافاته ذلك الوضع وهذا
الثاني بطلان الجسم المستديرة كما ذكرنا لا وضع لجزو منه اولى بوضع فكيف
يكون سكون وهذا هو السبب في ان الحركة المستديرة دائمة فيظهر
من جميع ما قلنا ان الجسم المحدد للجهات فيه مبدا حركة مستديرة
وليس فيه مبدا حركة مستقيمة لان ذلك الجسم قد بان من
امره انه لا يصح على كليته ولا على اجزائه مفارقة موضعه الطبيعي لانه
يلزم ان لا يكون محدد الجهات واما الاجسام الموضوعة فيه ففيها
مبادي حركات مستقيمة عنه واليه فالحركات اذن ثلثة اصناف احدها
نحو الى الوسط والاخرى عن الوسط والثالثة الى الوسط فالذي عن
الوسط يسمى خفة والذي الى الوسط يسمى ثقلا فقد ثبت ان ههنا
حركة مبدعة ليس لها ابتداء زماني وليس يمكن ان يكون ثباتها بالنوع
لان ثباتها ان كان بتعاقب الاحاد لم يمتنع ان لا يلحق متصرمها
متجددها ويمتنع ان ينقطع مثل هذه الحركة فاذن تلك الحركة واحدة
بالعدد وقد بينا كيفية وحدتها بالعدد حيث تكلمنا في وحدة
الحركة وكل حركة متصل فانها لا يكون مستقيمة وذلك لان كل
حركة فهي تصدر عن ميل كما عرفته وهذا الميل في نفسه معنى من
المعاني به يوصل الى حدود الحركات وصح ان يكون ما الواصل الى حد

هناك ح

زمان

واهل

واصل بلا علة موجودة موصلة وصح ان يكون هذه العلة غير التي
ازالت عن المستقر الاول وهذه العلة يكون لها قياس الى ما يزيل
ويسمى ميلا ومن حيث هو موصل لا يسمى ميلا والميل ما لم يعتبر
ولم يقع اولم يفسد فان الحركة التي يحدث عنه يكون موجودة واذا فسد
الميل لم يكن فساده هو نفس وجود ميل اخر فاذا احدث حركتان
فعن ميلين واذا وجد ميل اخر الى جهة اخرى فليس يكون هذا الموصل
بعينه والا لزم ان يكون شئ واحد بعينه علة التحصيل والمفارقة
مقابل يحدث للمحة ميل اخر والميل من الامور التي يحدث فان كا
لمماسة والتقاطع ليس مما يصار اليه فيحدث بعد زمان مثل المفارقة
فاذا كان يحدث في ان فانه يحدث وان لا يكون فيه الميل الاخر الموصل
موجودا وبين كل انين زمان والا لزم ان يتتافع الانات فيتشافع
الاجزاء التي لا يتجزى في المسافة وان كان يحدث الميل الثاني في
زمان فالى ان يحدث لا يكون سببا للتحريك فلا يكون حركة فاذن
عسى ان ينتهي الحركات المستقيمة المنقطعة الى سكون وكذلك كل
حركة في مسافة ذات نهاية معينة اذ قد عرفت ان اتحاد الحركة
يقتضي اتحاد المسافة لذلك لا يتصل حركتان على الزاوية فالحركة
المبدعة هي المستديرة والجسم واحد بالعدد واحد بالاتصال
فاذن هذا الجسم مبدع غير كاين ولا فاسد ففي الاجسام
اجسام مبدعة ومنها اجسام يقبل الكون والفساد

المعطوف

فانه لا يتقوم جسم بسيط بصورتين طبيعيتين وكيفية حركة
للماء والارض مثلا والنار والهواء وفي ان ما يصدر عن طبيعتين
متضادتين من الآثار فيجب ان يكون متضادين وفي ان كل
كاين فاسد وكل فاسد كاين وفي ان الصورة الجسمانية كيف
يكون عن ضدها وفي ان الجسم الذي ليس فيه مبدا حركة مستقيمة
لا يقبل الانخراق وفي ان كل جسم يقبل الكون والفساد ففيه مبدا
حركة مستقيمة فنقول لانه لا يصح ان يتقوم جسم بسيط بقوتين
الا ان يتحد منهما صورة واحدة فانه لا محالة احديهما لا يتقوم الا
بالمادة اذ قد فرضنا انها لا يوجد الا فيها وهي وحدها لا يقوم المادة
فالمادة اقدم منها لكنها اقدم من المجموع منها ومن شريكها
فان جزء الشيء اقدم من كله لكن المجموع منها ومن شريكها هو المقوم
للمادة بالفعل فيكون هذا الواحد اقدم من مقوم المادة فيكون
اقدم من المادة وقد كانت المادة اقدم منه هف بل يصح ان يكون جسم
واحد بسيط يصدر عنه من جهة صورته قوة فعلية ومن جهة
مادته انفعال كالماء فانه يصدر عنه من جهة مادته قبول
الشكل ومن جهة صورته البرد المحسوس وبتوسط البرد قوة مثله
فان الثقل الذي هو الميل الى الوسط تابع للبرد والخفة التي هي الميل
الى فوق تابع للحرارة وفي قولنا ان الميل الذي يصدر عن الصورة
انما يصدر عنها مع عارض وهو مفارقة الجسم مكانه الطبيعي

المحسوس

وانت

وانت تعلم ان الجسم في مكانه الطبيعي لا يكون سبب حركة موجود
بالفعل بل صورته وطبيعته فقط وانما يوجد له سبب الحركة اذا فارق
مكانه الطبيعي فلا يكون بالحقيقة شيء واحد سبب الحركة الى المكان
الطبيعي وسبب السكون ويجب ان يعلم انه اذا كانت المادة واحدة
والسبب الفاعلي واحدا والقوة واحدة فالفعل الذي يصدر عنه
واحد واما حركة الماء والارض الى اسفل فان وحدتهما بالجنس لا بالنوع
واقول ان الجسم الذي ليس فيه مبدا حركة مستقيمة بالطبع
فانه لا يقبل الخرق لان الانخراق لا يمكن ان يكون الا بحركة من الاجزاء
على الاستقامة وكل جسم قابل للحركة المستقيمة قسرا ففيه مبدا
حركة مستقيمة طبعا كما عرفته واذا كانت الاجزاء التي تنقسر
عن مثل لها مانع للقسر ما يليه الى جهة الالتيام عن الخرق فيكون
فيها مبدا ميل الى الالتيام وذلك على الاستقامة فكل جسم
متخرق ففيه مبدا ميل مستقيم فما ليس فيه مبدا ميل مستقيم
فليس قابلا للخرق فالجسم المحدد للجهات الذي ليس فيه مبدا ميل
مستقيم ليس قابلا للخرق ويتبع هذا انه ليس برطب هو الذي
يتشكل وينخرق بسرعة واليابس هو الذي يقبل ذلك ببطوء
كل جسم قابل للكون والفساد ففيه مبدا ميل حركة مستقيمة
وذلك لانه اذا تكون لم يخل اما ان يكون تكونه في حيزه الطبيعي
او في حيز غريب فان كان في حيز غريب ووقف فيه كان حتى

ولا يابس فان الرطب هو

الهرب بطبعها له وهذا مح وان كان يتحرك عنه الطبع فيكون بحركة
مستقيمة وان كان في حيزه الطبيعي فاما ان يكون فيه وهو خال
فهذا الثاني مح او يكون فيه مع وجود جسم اخر هناك فيدفعه
عنه ويخرجه ثم يستحيل الى مكانه ويخلى الجسم الحيز عن ذلك
الحيز اما ان يكون من جنسه فيكون قابلا للحركة المستقيمة او
يكون من جنس الجسم المحدد للجهات وهذا مح اذ الجسم المحدد
للجهات لا يمكن اخراجه من حيزه ولا يمكن ان يقال ان ذلك المتكون
يتكون لصوق الجسم الذي من جنسه فانه لا محالة يكون من شان
ذلك الجسم ان يفارق مكانه فمن شان المتكون ايضا ان يفارق مكانه
فيصبان يعود اليه بحركة مستقيمة فكل جسم قابل للكون و
الفساد ففيه مبدا حركة مستقيمة فكل جسم ليس فيه مبدا
حركة مستقيمة بالطبع فليس بمتكون من جسم اخر بل هو مبدع
وهو محدد للجهات فلا ينزاح عن حيزه فانه لو زال عن حيزه لبطل
كان المحدد بالذات للجهة واقول ان ما يصدر عن طبيعة متضادين
من الاثار يكونان متضادين فانه ان لم يكونا متضادين لكانا
متوافقين فكان يلزم ان يكون معنى عاما ليس لزومه عن
احدهما من حيث هو ضد لما به لو كان لزومه متعلقا بخصوصه
والضد لكان لا يلزم الضد الاخر فبقي ان يكون اللازمان متقابلين
وح ان يتقابلا كالمتضايفين او عارض الضد لا شرط في وجوده

ان يكون

ان يكون معقولا بالقياس الى العارض عن الضد الاخر وح ان
يكون التقابل تقابل العدم والملكة فانه يلزم ان
يكون لاحد الضدين قوة في جسم فلا يقوى بها فلا يكون لذلك
الجسم مبدا حركة وهذا الثاني مح او يكون مبدا حركة
قوة غير تلك القوة المضادة لقوة الجسم الاخر فيلزم
محالان احدهما ان يكون في جسم واحد مبدا للسكون
والحركة في حالة واحدة معا والثاني ان يكون الجسم البسيط
يتقوم بصورتين وهذا مح فاذن يجب ان يكونا متضادين
واقول ان كل متكون جسماني فاسد وكل فاسد كاين وذلك
لانه متى فرضنا ان تلك الصورة كاينة فقد حكمنا ان للمادة
قبل وجود تلك الصورة لها كانت خالية عنها فان لم يكن
للمادة قوة على عدم تلك الصورة عنها لما صح ان يخلو منها
ثم ان لم يمكن ان توجد لمثل هذه المادة صورة دايما وكان
ممكنا ان لا يوجد لها وكل ما هو ممكن فان فرض موجودا غير
مح بل عسى ان يكون كذبا ومتى فرضنا كذا لزم في القياس مح فلا
يكون بسبب المقدمة الاخرى وهي هذه الصورة يوجد لها
دايما وفرض عدم الصورة عن تلك المادة غير مح ومتى فرض
كذا وجب ان يكون الصورة الكاينة موجودة غير موجودة
معا في زمان غير متناه وهذا مح ثم لا يصح ان يكون قوة

المادة على عدم الصورة عنها المحدودة معا في زمان غير متناه وهذا مح
الآن يسلب عن المادة وهذا مح وبالجملة فهو خلاف الوضع ونقول ان الجوهر
الجسماني يكون عن ضده بمعنى ان الصورة الجوهرية يبطل عن هيولاها فيبقى
ويحدث بعدها ضدها ولا كل جوهر جسماني بل جواهر الاجسام البسيطة
التي لا شيء هناك الا مادة وصورة بسيطتين فان المادة قبل يكون الجسم
البسيط عنها اما ان يكون لا صورة فيها او وهذا مح او يكون لها صورة لم يبطل
فيكون الجسم الثاني ليس بسيط بل مركبا من صورتين او يلزم ان يكون
ذلك الجسم يتقوم بصورتين فاما ان كانت صورة فبطلت لوجود الثانية
فتلك الصورة هي ضد لها فليس الضد كل ما ليس الشيء فقد يجتمع مع الشيء
في المادة ما ليس هو كالطعم مع اللون ولا كل ما لا يجتمع فان كثيرا مما لا يجتمع
ليست بمتضادة بل ان يكون في المادة قبول لهما ولا كل ما ليس هو ولا يجتمع
وفي المادة قبول لهما ~~ولا كل ما ليس هو ولا يجتمع وفي المادة قبول لهما~~ فان الصور
الانسانية والفرسية بهذه الصفة وليستا متضادتين لان المادة
وان كانت قابلة لها فليس قبولا اوليا بقوة للقبول مشتركة او قوتين
متوافقتين معا بل كل واحد منهما مما يحتاج للمادة في ان يتم استعدادها
له الى امور يوجد لها فاذا حصل استعداد احدهما بطل الاخر
للاتضاد الواحد واحد كما عرفت وبعد هذا كله فمن شرط التضاد
ان لا يكون خلافا ابعد من خلافها
فان الجسم الاول المحدد للجهات هو السماء وفيه ان سائر الاجسام بعده

استعداد الآخر ويجب ان يكون ان استعدادهما معا استعدادا اوليا ليكون ضدا او يكون لنوع واحد مشتركة

الباب الثا في الكلام على السماء

يتحرك عنه اليه وفي الصفات التي للجسم الاول وفي انه لا يصح ان يكون جسم
فلكي علة لوجود جسم آخر تحته فقد تبين ان اجناس الحركات الطبيعية
ثلاثة المتحرك من الوسط والمتحرك الى الوسط والمتحرك حول الوسط وليس المتحرك
من الوسط هو ما يتحرك من عين الوسط ولا المتحرك الى الوسط هو الذي ينتهي
لا محالة بحركته الى عين الوسط ولا المتحرك على الوسط هو ما يكون الوسط من الخلا
فانه وان لم يكن محركا له وكان في ضمنه فهو متحرك على الوسط اذ يتحرك حوله
بوجه ما فالمتحرك بالطبع الى الوسط هو الذي يسمى ثقيلا والثقيل المطلق
ما يكون راسبا تحت الاجسام كلها والمتحرك عن الوسط هو الذي يسمى خفيفا
والمطلق منه ما يكون طافيا على الاجسام الطبيعية كلها واما الثقيل على الاضافة
فهو ما يتحرك في اكثر المسافة الممتدة بين حدي الحركة المستقيمة الى الوسط لكنه لا
يبلغ وقد يعرض له ان يتحرك عن الوسط كالماء فانه يتحرك من حيز النار الى الوسط
ولكن لا يبلغ كنه الوسط واذا حصل في حيز الارض تحرك عنه بالطبع ليطفو عليه
وكذلك الهواء فالخفيف الذي بالاضافة واذا كان كذلك فكل ما من شانه اذا كان
في غير الطبيعي ان يتحرك بميل فيه الى احدى الجهتين فهو خفيف او ثقيل
واما ان عنى ان يكون الميل للجسم الطبيعي بالفعل لم يكن الاجسام في
مواضعها الطبيعية ثقيل ولا خفيف بالفعل واما الجسم المتحرك الطبعي
على الاستدارة فليس بخفيف ولا ثقيل ولا بمعنى انه مسلوب عنه الطرفان
فيوجد له الواسطة بل بمعنى سلب الاطلاق فلما كان لا يمكن ان يكون
حركة مستقيمة الا وتوجد الجهة والجهة لا توجد الا ان يكون محيط بالطبع

قد مر ان اسبع الحركات والصح لم يكن على الجسم وفي ١٣ الفصل كمصل الجسم الفلكي دون غيره

مركز الا

ولا يكون محيط بالطبع الا ان يوجد المستديرة المتحركة بالارادة والمستقيمة
الطبيعية موجودة فالمستديرة موجودة فالمستديرة موجبة فالاجسام
التي في طباعها ميل مستديرة سواء كانت كثيرة او واحدة فانها جنس يخالف
الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع خلافا طبيعيا ولكن يصح ان يكون انواعها
كثيرة والان فليس يخفى عليك فيما نشاهده ان الحركة الصاعدة بالطبع
يتوجه نحو السماء والهابط بالطبع يتوجه نحو الارض فانه لو كانت الارض
نزلة منزلة المحيط لكان للنار تتوقع سطحها او نارا على قسمي من الارض
تحت السماء ولا ينالها كما كان يحيط بالسماء ولما كان للارض مبدا
حركة مستقيمة ولما كان يقبل الحركة القسرية والتوالي بحيث فالمقدم
بط وا فليس يمكن ان يكون احدهما بمنزلة المحيط فالسماء هو الجرم الذي
بمنزلة المحيط المتحرك على الاستدارة فهو الجرم البسيط المتقدم على الاجسام
وليس طباعها ان يتحرك على الاستقامة واما الحركة المستديرة التي
للنار فهي حركة بالعرض ولما كان السماء جسما بسيطا متناهيا وجب
ان يكون شكلها الطبيعي كريا والواجب ان يكون شكله الطبيعي
موجودا والا لو وجد لها غير الطبيعي لكان وجود الشكل الغير الطبيعي لها
بان يقبل جرمها الازالة عن الشكل الطبيعي بالتبديل والتحريك على
الاستقامة وبالجملة بالقسر وكل ما يمكن ان يتحرك بالاستقامة ولو كان
كما كان في طبيعة الفلك حركة مستقيمة فيجب ان يكون الشكل الموجود
للفلك مستديرا يحيط به سطوح مستديرة ثم ان الجسم الذي يتحرك

بالطبع عنه واليه يجب ان يتحرك بميل متشابه ومع ذلك هو بسيط
ويقتضي شكلا مستديرا او يجد مكانا مستديرا فيجب ان يكون هذا الجسم
ايضا مستديرا وبالجملة فهذه الاجسام كرات بعضها في بعض وفي احكام
كرات وجملتها كرة واحدة وكيف لا والميل الى المحيط متشابه والهرب
عنه الى الوسط متشابه والتوسط المتشابه يوجب شكلا مستديرا
كالالقاء المتشابه المستدير يوجب شكلا مستديرا وانت قد عرفت
ان الجسم المحدد للجهات الذي ليس فيه ميل الحركة مستقيمة بالطبع
فليس من شانه ان يتحرك وقد عرفنا ايضا ان الجسم الذي ليس
فيه مبدا حركة مستقيمة ليس بكائن وان ما ليس بكائن ليس
بفاسد وان الجسم الذي لا ضد له ليس بمكون وانه ليس للحركة
المستديرة ضد فليست للطبيعة التي تصدر عنها هذه الحركة
ضد فليس بمتكون ولانه ليس للحركة المستديرة ضد فليست
للطبيعة التي تصدر عنها هذه الحركة ضد فهو غير متكون بل يحرك
على سبيل التشويق كما يحرك المعشوق فيجب ان يكون مادة
الصورة الفلكية موقوفة على تلك الصورة ولا يصح ان يكون
المادة الفلكية مشتركة بين صورته وصورة اخرى فليس في
قوته قبول صورة اخرى والا كان ممكنا فيها وجود صورة اخرى
لها وكان لا يصح ان يوجد مع صورة الفلك تلك الصورة وكان
يصح ان يرفع السبب الذي لاجله قبلت المادة صورة الفلك

تلك الصورة وكان يصح ان يرفع السبب الذي لاجله المادة صورة
الفلك فكان هذا الجسم قابلا للكون والفساد وهذا التالي مح
وايضا قد بان انه لا يقبل الكون والفساد فانه لا يقبل النمو فان
قابل النمو قابل في طبيعته للكون ويتبع هذا انه غير قابل للاستحالات
للوحية الى نفسه طبيعية لان شان المادة ان يقبل السخونة المودية الى
فعل الصورة النارية ولا يصح ان يكون جسم فلكي علة لجسم فلكي
وذلك لان صورة الجسم كما عرفت يفعل بوضع ولبواسطة المادة
فيلزم ان يكون المادة بالحقيقة علة لوجود صورة الجسم الاخر وهذا
مح وايضا فان الجسم يصدر عنه بعد تشخصه اذ لا يصح وجود جسم
عام وتشخص الجسم كما عرفت بوضعيه فيكون الوضع مشاركا في
افادة الجسم جسما اخر والجسم الفلكي لو كان مصنوعا من جسم
اخر لسبقه جسم فلكي علة لجسم اخر فلكي وكل جسم كما بينا يفعل بوضعه
لكان يلزم ان يكون الجسم الاول متشخصا على محوي هو الخلاء
فيكون سببا لان يعدم ذلك الخلاء بايجاد الجسم الذي في حشوه
لكن وجود الخلاء مح والمح لا علة له وليس يلزم هذا المح بعينه في وجود
جسمين معا عن سبب اخر فان الجسمين ح يكونان معا في
الطبع والزمان وامكانهما معا فلا يكون الحاوي متقدما في وجوده
المحوي بعلل الحادي وعلة وليس للامكان في الغاية في الحركة
الفلكية واثبات العقول الفعالة والنفوس السماوية وفي اشباه

في مكانه ... وجوده على المحوي حتى يكون امكانه المحوي متاخرا عن الحاوي فانه انما كان ممكنا ح

ان الاجسام

اما الاجسام العنصرية وفي ان العالم الجسماني واحد وتتبين
ان الحركة الفلكية ارادية وكل حركة ارادية فلها محرك مريد
وكل محرك مريد فانه يسبقه تحريك بشوق وكل شوق فانه يسبقه تصور
فالحركة المستديرة يسبقها تصور وكل تصور فاما كلي واما
جزوي والكلي لا يصدر عنه حركة جزئية والحركات الفلكية جزئية
فاذن يصدر عن تصور متجدد جزئي وكل تصور متجدد جزئي حادث
وكل تصور جزئي حادث فانه يخرج الشيء فيه من القوة الى الفعل
فهو امر مفارق غير جسماني وقد عرفت هذا وتخصيص هذا المكان
انه لو كان جسما لكان اما فلكيا واما عنصريا والاجسام العنصرية
يوجد بعد الحركة والاجسام الفلكية لا يخرج ذواتها في شيء
من القوة الى الفعل فاذن للحركة المستديرة الفلكية مبدا
مفارق وقوة بتصور الجزئيات جسمانية وقوة شوقية وقوة
محركة ثم كل ما يخرج في شيء لذيذ وفيه راحة فاذن انما يطلب
الافلاك بالحركة ان يكون على كمالها ويجب ان يكون على كمالها
ان يكون كمال الطلبة ما يصدر عنها من نظام العالم السفلي والا
كان المعلول مكملا للعلة فيكون العلة سببا في كمال ذاتها فتبين
من جميع هذا ان المطلوب هو ان يكون على كمالها فيتبع هذا الطلب
تصورات يتبعها لذة واحدة يتبعها حركات يتبعها تبدل اوضاع
يتبعه نظام العالم السفلي والمستاعنى بالعالم السفلي العناصر

يلزم التصور والمتصور الى الفعل وكل ما ... ح

من القوة الى الفعل ... حركة وكلما ... من الكمال وكمال ... ح

والحركات

الا بعد بل ما علاها فالتصورات وتبدل الاوضاع من ضرورة الغاية
على الوجه الاول الذي ذكرنا ونظام العالم من ضرورة الغاية على الوجه
الثاني الذي ذكرنا ولو كان المط بالحركة ما يتبعها من نظام العالم
السفلي لكانت الافلاك مستكملة ذواتها ومخرجة ذواتها في الكمالات من
القوة الى الفعل وهكذا كل متحرك فانه يطلب كمالا يتبع الحركة وغيرها
ثم تلك التصورات قد يكون علة لها بواسطة الحركة عنها انها بالطبع اذ
ليس مقتضى طبعه غير مقتضى نفسه فان طبيعتها نفسها وايضا فقد
عرفت انه لا يصح وجود حركة وضعية الا مع جسم ثابت ولا يصح ان يكون
هذا الثابت وراء الفلك لان كل جسم فيه مبدأ حركة اما مستديرة
واما مستقيمة والحركة المستقيمة لا يصح وجودها الا في ضمن الجسم
المحدد للجهات والمستديرة لا يصح ان يكون لها حركة وضعية الا
بتبدل نسب اجزائه الى جسم ساكن محوي كما ذكرنا فيجب ان يكون هذا الجسم
في حشو الفلك وهذا الجسم وان كان ساكنا ففيه مبدأ حركة بمعنى
انه لو فارق مكانه الطبيعي لتحرك اليه بحركة مستقيمة ويجب ان يكون هذا
الجسم ساكنا بالطبع في مكانه اذ لو كان امرا قسريا لما كان يصح ان يتحرك
بالحركة الوضعية ثم هذا الجسم المحوي لا يصح ان يكون حالا واحدا
فان ما يلي منه الفلك يجب ان يكون حاله بحركة الفلك بخلاف ما هو بعيد
عنه والمحركة يكون عقولها عقولا بالفعل لا عقولا هيولانية فيكون
لكل منهما معقول ومتخيل ثابتان يتبعهما على سبيل النتيجة للمعقولات

والمتخيلات التي هي سبب الحركات الجزئية فيستعد النفس لكل معقول
يتبعه متخيل كما يستعد عندنا بالمقدمات للنتائج وبالنتائج
اخر واثبات علة هذه البسائط التي في حشو الفلك ليس الى سبيل
للبشر من جهة الحركات السماوية لكن السبيل الى ذكر علتها وعلة تركيبها
والامزجة الحادثة عنها على طريقة الرصد كما عرفت علة الاجسام
السماوية ايضا بالرصد وستعلم انها واقعة تحت الكون والفساد فان
الكون والفساد امور حادثة فيجب ان يكون عللها حادثة فيجب
ان يكون تلك العلل الحركة بمعنى يصح الحدوث كما عرفت فاذن تتعلق
حدوثها بالحركة الدورية واما وجود صورها فبسبب المفيد
للصور الذي نثبته فيما بعد ولنوضح هذا بيانا فنقول ان
هذه الاجسام قابلة للكون والفساد فيجب ان يكون بينهما
مادة مشتركة فيجب ان يكون علة المادة واحدة ولا يصح ان يكون
العلة المفيدة للصور المختلفة علة المجرد للمادة مستعدة لقبول
جميع الصور فيجب ان يكون هناك اسباب من جهة وتلك الا
لا شك انها حادثة فيجب ان يكون عللها امرا متغيرا مع تغيره
متصلا وهذه صفة الحركة الدورية فالمادة موجودة بواسطة
الصور لما وجدها والا كان يلزم متى عدمت احدى الصورات
تعدم المادة فالمادة لا يبقى بلا صورة فيجب ان يكون للصورة
شريك في استبقاء المادة بان يبدل والمادة الواحدة في تعاقب الصور

عليها وهذا هو المفارق الذي يفيد الصور بواسطة ارادة
مريد الحق فقد بينا ان الجسم لا يكون علة لوجوده واما كيفية كون
الحركة معدة للمادة فبان تقرب مثلا نارا من ماء حتى يبطل
عنه البرد المضادة للصورة النارية من عند واهب الصور
واذ قد عرفت ان الجسم المحدد للجهات لا يصح ان يتكثر نوعه لان
اللازم الواحد لو كان يتكثر لانه هو لكان لا هو وجود واحد منه
وقد عرفنا ايضا ان كل جسم يتكثر فيجب ان يكون قد سبقه جسم
يتحرك على الاستدارة حتى يكون تكثره بسبب تلك الحركة واذا
كان كذلك فلا يصح ان يوجد اجسام كثيرة محددة للجهات فلا
يوجد اذن اوساط كثيرة فلا يصح ان يكون عوالم كثيرة وكذا
بينا انه ليس خارج العالم خلا ولا ملا وبينا انه لا جسم وهيولى انه
لا هيولى غير متصورة بصورة فاذن صورة العالمية مخصوصة
بمادة واحدة ملتئم منها جملة امور محصورة في عالم واحد فلا
يكون في الامكان وجود عوالم كثيرة ووحدة العالم يجب ان
يكون بالفعل لا بالعرض فله وحدة بالفعل وكثرة وجود اجزاء
بالقوة فيجب ان يكون الجميع ما بعد الاول امكان واحد بالفعل
كثيرة بالقوة ووجود واحدا بالفعل كثير بالقوة وهذه الوحدة
جهة النظام وكيشاكله

في كيفية دخول الشر في القضا الالهي

وفي الاشارة الى نظام العالم وقد عرفت عند كلامنا في واجب الوجود

مستعد المادة يبطل عن الصورة المائية بما فيها الصورة النارية

وقد عرفت انه ليس هو الهيولى بل متكثر للنطفة

بينا

بذاته ان هذا النظام هو النظام الحقيقي الذي لا انتظام لا نظام
افضل وكلا اتم وعرفت ان العقول الفعالة لازمة عن الخير المطلق
ومن مقتضاه وان الافلاك صادرة عنه ايضا وتشبه في حركاتها
به في تقبل خلك الشال وان هذه الامور الحادثة التي تحت الافلاك
نظامها يتعلق بحركات الافلاك التي هي افضل الحركات فيجب
ان يكون هذا النظام الموجود في عالم الطبيعة ايضا على اتم
ما يمكن ان يكون وافضله لا نظام اتم منه وانه ليس في الموجودات
امر بالاتفاق بل كل اما طبيعي بحسب ذاته كحركة الحجر الى اسفل
واما طبيعي بالقياس الى الكل وان لم طبيعيا بالقياس الى ذاته وان
الارادات حادثة وكل حادث فله اسباب غير متناهية كما عرفته
فيكون طريقه تعلقها بالحركة التي تصح فيها وجودها غير المتناهي
وخصوصا بالحركة المتصلة السرمدية التي هي حركة الفلك
وان الحركة صادرة عن الاول فيجب ان يكون اراداتنا ايضا متعلقة
بواجب الوجود بذاته وسببها هو فان قيل فهل لنا قدرة على
الفعل ام لا قلنا ان لنا قدرة على الفعل بالقياس الى الاحاد
واما بالقياس الى الكل فليس لنا قدرة الا على المقدر واما وجود
خارج هذا ايضا معلول الاول وكل اصناف الشر في هذا العالم
وكيفية دخوله في القضاء الالهي فعلى ما اقول معلوم انه ليس
للمهيات الممكنة في ذواتها وفي كونها ممكنة سبب ولا في حاجتها

مستقبلة تتقبلها

متباينين

المعلة لوجودها سبب ولا الكون للمتضادين فيما يتعين في
الوجود علة ولا الكون كل كاين فاسد علة ولا القصور الممكن عن
الوجود الواجب بذاته ونقصانه عن رتبته علة ولا يكون النار
محرقة علة ولا الكون المحترق في قبوله الاحتراق علة اذ كل ذلك (الخرق ٤)
من مقومات الماهيات وطبيعة الامكان او من لوازمها ولهذا
انظار مثل كون احدى غايات بعض الموجودات مضرة ببعض (نظاير)
الموجودات او مفسدة له كان غاية الغضبية مضرة بالعقل
وان كانت خيرا بحسب القوة الغضبية وقد عرفت فيما تقدم
الضروريات التي يلزمها الغايات وكل ما وجوده على كماله الاقصى
وليس فيه ما بالقوة فلا يلحقه شر فان الشر هو عدم وجود او
عدم كمال وجود وكل ذلك حيث يكون ما بالقوة والنقصان عن
رتبة الاول في الماهيات متفاوت فان نقصان الارض عن رتبته
اكثر من نقصان الشمس عن رتبته وكل ذلك لاختلاف الماهيات
في ذواتها فلو كان النقصان متشابها لكانت الماهيات واحدة (في جميع الماهيات خ)
وكما ان ماهيات الانواع يتفاوت في ذلك فكذلك ماهيات الاشخاص
التي تحت الانواع واعلم ان الشر كثير في عالم الطبيعة وليس
بالكثير ثم تصورت لو انه جميع الغايات والضروريات مع انها
شر بالقياس الى بعض الامور فليس عنها من خير تعلم من لزومها
عن الحكمة المطلق فالخير المطلق مقتضى بالذات والشر مقتضى (ذلك عن لزومها عن الخير المطلق)

بالعرض وقولنا بالعرض يعني انه انا اذا اقسنا الى ما يتعلق به منافعنا
فهو بالعرض والا فالحكم في الجميع في انه خير عند ذاته فنسبة الجميع نسبة
واحدة وكل مقتضى معدود في الجملة فكل شخص وان كان بالقياس
الى شخص اخر وكل نوع وان كان بالقياس الى نوع اخر ناقصا فانه في ذاته
كامل والظلم وان كان شرا فهو بالقياس الى القوة الغضبية خير ولا يصح
ان يقال الا انه فلكان جائزا ان يوجد المدبر الاول خيرا محضا مبرأ عن
الشر وذلك لان هذا لا يجب في الوجود المطلق ولكنه ليس بواجب
في وجوده فقد وجد ما امكن ان يوجد بما امكن ان يوجد كذلك
واوجد ما امكن ان يوجد كذلك واوجد ما امكن ان يوجد غير خال
من الشر فلو لم يوجد ما هو غير خال من الشر لكان الشر فيه اعظم فان
وجود هذا النمط لا يخلو من خير وانما الشر الذي فيه بحسب العدم
الذي يتخلله فلو كان كله معدوما ولم يكن وجود اصلا لكان اولى بان
يكون شرا فلو اوجد الامور كلها بريئة من الشر وعلى حالة واحدة
وصفة واحدة لكانت الماهيات واحدة وقد استعدت مادة الا
الطبيعة لصورة دون صورة باسباب من خارج وكانت صورها
متضادة بالوجوب حتى امكن ان يحدث بسببها الفعل والانفعال
بين الاجسام فيحدث مزاج يتبعه الوان ويبلغ الجمادات بالمزاج
الدرجة التي بها يستحق ان يكون حية وجب من التضاد لزوم
الفساد وقد عرفت انه قد اعطى كل مادة ما استحقته من الصورة

ومانه مقتضى واحد ... كله مراد ... الاول وما يعلم ان الغاية في جميع الموجودات

ان الشر ... في نظام الكل ... نظام العالم ... الكل

والكمال لبعض المواد بعض من غيرها بسبب المعدات التي هي غير
متناهية فان وجد نوع ما يشبه الانسان مع انه في ذاته كامل فانما
يعده من الشر من ظن ان خلق العالم لاجل الانسان وقد عرفت
انه ليس كذلك ولما كانت هذه الاجسام كائنة وفاسدة ولم يكن
بد من ان يصل بعضها الى بعض حتى يحصل المزاج كان يلزم من ذلك
ان يفسد بعضها بعضا وذلك كوصول النار الى ثوب انسان
فيحرقه فمن المحال ان يكون النار نارا والثوب ثوبا ويصل اليه ولا يحرق
الثوب وكان محالا ان لا يكون للنار وصول الى الثوب تحت
هذه الحركات التي قد ثبت عندك انها افضل انواع الحركات فاذن
مثل هذا الشر شر يسير في خير فاضل تام ولم يمكن ان لا يكون في هذا النظام
هذه الضرورات فانه ان لم يكن هذه الضروريات لم يكن هذا
النظام وما كان في الحكمة ان لا يخلق هذا الخلق الذي يلزمه
شر لما ذكرناه وههنا نوع اخر من الشر وهو انه لم يكن بد في وجود
الانسان من وجود قواها المتضادة ولم يمكن ان يكون متعادلة
حتى لا يغلب احدها الاخر والا كانت الاشخاص واحدة وقد عرفت
السبب في الموت وانه ليس هو الغاية في وجود الانسان وعلى ان كون
الانسان ميتا ليس له علة فان الحرارة المؤدية الى فساد جوهر الانسان
من ذاتيات الابدان او من لوازمها ولا علة لمثل ذلك بل الاولى
علة لان يبقى زمانا هو اتم ما يمكن ان يبقى من الزمان تعلم ذلك

من العناية

من العناية وكل شر فهو بالقياس الى الكل طبيعي وان لم يكن طبيعيا
على الاطلاق وبالجملة فالشرور كلها بالاضافات وبالقياس
الى افراد الاشخاص واما بالقياس الى الكل فلا شر والادعية وما يخطر
ببال الانسان مما هو مقدور ولكنه ما لم يتعقل الداعي لم يعقل انه
يدعو فاذا كان المدعو له مما لا يمنعه نظام الخير اعني العالم يدعه
الوجود فقد عرفت ان كل متصور عند الاول يمكن وجوده يوجبه فيكون
دعاؤه يوجبه مما سببا لوجود ما دعي له كما انه ما لم يتصور صورة
زيد لم يتصور الكتابة له فان وجود زيد احد الاسباب لكون زيد
كاتبا فكذلك زيد اسباب تصور الاول للدعا له ودعاؤه احد
اسباب ما دعي له وهكذا التدبيرات فانها انما يحتاج اليه اذا كانت لا
نظام العالم واما اذا كانت منافية للنظام لم يقع موقعها الباب

الثالث من المقالة الثانية من الكتاب الثالث في بسائط الامور

فصل

في الكائنة الفاسدة وفي المركبات التي تجري مجرى البسائط
ان الاجسام الكائنة الفاسدة موجودة في العالم وبيان ان
العناصر اربعة قد عرفت ترتيب الموجودات من الوجود الاول
ثم الجوهر العقلية من النفوس الفلكية ثم الاجسام الفلكية
من الاجسام القابلة للكون والفساد ومعلوم ان في الاجسام
اجساما قابلة للكون والفساد وذلك قد عرفت ان كل ما يقبل
الكون والفساد ففي طبعه ان يتحرك على الاستقامة فيلزم

ان يكون بعض ما يتحرك على الاستقامة يقبل الكون والفساد فههنا
اجسام يتحرك على الاستقامة وحقيقة ذلك ان اختصاص جزء
من اجزاء الارض مثلا بحيز من حيز كلية الارض ليس لانها ارض فيجب
ان يكون لسبب امر غير طبيعتها ولا يمكن ان يقال انها لسبب قاسر
اذ لو رفعنا القاسر لكان يجب ان يكون لذلك الجزء وضع ومكان
خاص فيجب ان يكون السبب فيه حدوثها حيث هو وايضا فان كل شخص
من الاشخاص النوع انما يكون لسبب غريب له لاحق والا لاحق يلحق عن
ابتداء زماني وقد عرفت ان كل كاين فاسد فبين ان الكون والفساد
موجودات والفرق بين الكون والفساد وبين الاستحالة ان الكون
والفساد في جوهر الشيء والاستحالة لم يكون في اعراضه كسخونة الماء
وتبريدها ولا عدد الاستقصات على الوجه الذي يمكن وهو الرصد
فكما انه عرفت عدد الافلاك من جهة الحركات فكذلك عرفت عدد الاستقصا
من جهة الكيفيات الملموسة حين لم يكن لها حركات ولا صفات اخرى
امكن ان يستدل بها على عددها وبين انه لا يمكن ان يكون العنصر في
المركبات واحدا فانه لو كان واحدا لما كان فعل وانفعال او الفعل
والانفعال يكون بقوى متضادة ينبعث عن صور مختلفة متضادة
والصور المختلفة يستحق هيولات مختلفة وهذا من المتضح الذي
لا شك فيه معلوم ان الاستقصات ليس بواحد فهو اذن كثيرة ولا
محالة انه متناهية وهي ذات صور يصدر عنها فيما بينها فعل وانفعال

ليكون منها المركبات بالامتزاج وان الكيفيات الصادرة عن صورها
اقل من الكيفيات المتفاعلة ولانها استقصات لهذه الاجسام
المحسوسة فيجب ان يكون الكيفيات التي بحفظها كيفيات محسوسة
ومن شان الحاس ان يشعر بفعلها فيه اذ المحس هو انفعال عنها
والكيفيات المحسوسة تختلف بحسب تختلف الحواس الخمس لكن الالوان و
الاصوات والروايح والطعوم ليست من الكيفيات الاولى في هذه
الاجسام العنصرية فان المركبات قد يوجد خالية عنها وانما
يحدث المركبات بعد تفاعل يقع منها في كيفيات قبلها وهذا يدل
على الاستقراء الصناعي واما الكيفيات الملموسة فلا يخلو عنها عن
وسايطها جسم من الاجسام المستقيمة الحركة فينبغي ان يكون
الفصول الاولى للاجسام الاولى انما يكون بالكيفيات الملموسة و
يكون الاختلاف بين العناصر الاربعة اختلاف نوعي لا اختلاف
في الكيفيات فبحسب ان حركاتها مختلفة واما الشكل فلا ينفصل
به عنصر في البسائط مستوكافية ولو كان مختلفا لما انقطع به اذ لا
يقع بسببه فعل وانفعال واما الخفة والثقل فانما يعرضان
فصل للاجسام بانفرادها ومن حيث الاجسام جزء للعالم لا من
حيث الاجسام جزء من المركب فان الماء من حيث هو ماء ليس هو
استنفص اعني جزء من المركب منه فانه في نفسه ماء فالثقل انما يستدل
به على حيزه من جملة اجزاء العالم ولا يستدل به على كونه جزء من اجزاء

عن عنصر
وهو انما ينتفع بجزو من المركب لانا من المركبات نستدل على البسيط

المركب بل بناقص الثقل والخفة المنفعة التي في الاستقصات فان
بالثقل والخفة يتباين الممتزج عن الامتزاج ويوشك ان يكون السبب
في استعداد المواد للصور المختلفة تغير الاجسام العنصرية
في هذه الكيفيات الملموسة دون سائرها وايضا فان الثقل والخفة
لا تأثير لهما في الفعل والانفعال ثم الكيفيات الملموسة هي الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة واللطافة واللزوجة والهشاشة والجفاف
والبلة والصلابة واللين والملاسة والخشونة واللطافة
قد يقع على رقة القوام وعلى قبول القسمة الى اجزاء صغيرة جدا
والغلظ يقابلها فاما اللزوجة فانها كيفية مزاجية وذلك لان
اللزج ما يسهل تشكله ويعسر تفريقه بل يمتد متصلا فهو مؤلف
من رطب ويابس شديد الامتزاج فاذا عانه من الرطب واستمساكه
من اليابس ومتى اخذت ترابا وماء وبالغت في التخمير والدق
حدث لك جسم لزج والهش هو الذي يصعب تشكيله ويسهل
تفريقه وذلك لكثرة اليابس فيه وقلة الرطب مع ضعف المزاج لامتزاج
واما البلة فمعلوم انها نسبة رطوبة لجسم رطب يمازج غيره
فان ههنا ما هو رطب الجوهر ومنه ما هو مبتل فاما هو رطب
الجوهر فهو الجسم الذي كيفيته بقوة مادية ويكون كونها كونا
اوليا مثل الماء والورق الغض واما المبتل فهو الذي انما يترطب
رطوبة جسم اوخل الرطوبة والمنتقع من شرطه ان يكون الرطب

القريب يجرى فيه وينفذ الى باطنه ولا سواء رطوبة النقع
الطين ورطوبة الذاوي الى اليابس بالتقشيع والجاف بازاء المبتل
كما ان اليابس بازاء الرطب والصلابة واللين ايضا من الكيفيات
المزاجية وذلك لان اللين هو الذي يقبل الغمز الى باطنه
ويكون له قوام غير سيال فينتقل عن وضعه لا كالحال في اللزج
ولا يكون له سرعة لا في تفريقه ولا تشكله فيكون قبوله للغمز
من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة واما الملاسة فمنها ما هو
طبيعي وهذا واجب في جميع الاجسام البسيطة لوجوب احاطة سطح
به غير مختلف الاجزاء في النتوء والانخفاض ولا يختلف بالاجسام
البسيطة ومنها ما هو مكتسب وذلك ان من الاجسام ما يسهل تفرقه
عن المماسة حتى يكون تكميله سهلا على اي تفرق كان اولا يكون
سهلا وهذا يتبع رطوبة جوهر الشئ والخشونة يقابل ذلك وهما
ايضا لا يدخلان في الفعل والانفعال والموافق والعاصي يتبعان الرطوبة
واليبوسة فالكيفيات الملموسة الاولى اربعة اثنان منها فاعلتان
وهما الحرارة والبرودة فان الحرارة تفرق بين المختلفات وتجمع
بين المتشاكلات كما يفعله النار والبرودة هي التي تجمع بين المتشاكلات
وغير المتشاكلات كما يفعل الماء واثنتان منفعلتان وهما الرطوبة
واليبوسة فان الرطوبة بها يكون الجسم سهل الانحصار والتشكل

ويسهل التشكل واليبوسة التي يعسر بها انحصار الجسم وبها يعسر تركه
والجسمان الرطبان يستهل اتصالهما ويصعب افتراقهما ولا يمكن تفريقهما
عن التماس المحفوظ لتبعضهما الا ان يتفرقا واليابس بالخلاف في ذلك
والحار والبارد كل واحد منهما يفعل في الاخر كما ينفعل عنه وكذ
الرطب واليابس لكن الرطب واليابس لا يؤثران في الحار والبارد
وهما يؤثران في الرطب واليابس على ما تعلمه ويتركب من هذه الاربع
مزاجات صحيحة فمن الاجسام البسيطة جسم يتبع طبيعة الحر و
اليبس وهو النار واخر يتبع طبيعة الحر والرطوبة وهو الهواء
واخر يتبع طبيعة البرودة والرطوبة وهو الماء واخر يتبع طبيعة
البرد واليبوسة وهو الارض فاما ان الارض باردة فلانها اذا
تركت وطباعها وازيل عنها سبب مسخن وجدت باردة اللمس وكيف
لا والثقل لا يكون مع الحرارة والهواء حار يدلك على ذلك انه اذا
اريد احالة الماء هواء سخن فضل تسخين حتى اذا استحكمت
السخونة فيه كان هواء والنار ليست سهلة القبول للاشكال
فهي يابسة ولولا الحرارة في الهواء لكان الماء جامدا دائما وذلك
لافراط البرد فيه فالماء اذا جمد بالبرد فان سببه ان الهواء الذي
كان مانعا من الجمود ارتفع والبرد والذي يعرض للهواء بالحقيقة
مستفاد من الارض والماء وعلى هذا كلام طويل ترجع فيه الى كتاب
الشفاء ويتبين ان الاختلاف بين العناصر الاربعة اختلاف

نوعي لا اختلاف في الكيفيات بحسب امزجة كانها مختلفة **فصل**
في اثبات الاستحالة وهي الحركة في الكيفية قد ثبت الكون والفساد
وبقي ان نثبت الاستحالة والنمو وهما الحركتان في الكم والكيف واما
اثبات الحركة في المكان فهو ابين من ان يحتاج الى اثبات واما الحركة
في الوضع فقد اثبتناها حيث تكلمنا في الفلك وقد قال قوم انه
لا استحالة بل لا كون ولا فساد وهم فرقتان منهم من قالوا ان
الماء اذا سخن فانما يسخن بمخالطة ناريات وفرقة قالوا ان كل
شيء مركب من كل شيء كامن بعضها في بعض وانما يظهر الغالب وهؤلاء
يخصون باصحاب الكمون فاما ابطال القول الاول فبان الاشياء
تسخن بالمحاكة والحركة ولا يكون هناك نار وردت من خارج
وليس لانفصال النارية من احد الجسمين الى الاخر سبب لان الانسان
يغضب فيسخن جميع اعضائه ويحمر وجهه من غير نار وردت
عليه فاذا حك جسم جسما فليس يمكن ان يقال ان نارا انفصلت من
الحاك ودخلت في المحكوك ولا بالعكس فانه ان كان سبب انفصال
اجزاء عن الحار وانفصال البارد عن حركة طبيعية فيجب ان يكون
في جهة واحدة ان كان قسريا فلان يسلبها القاسر من غير
الجنس اولى وانت تعلم واما الكمون فليس له معنى البتة لان الجسم
يوجد باردا في جميع اجزائه الباطنة والظاهرة ثم يسخن في جميعها
ولو كانت النار كامنة في جزء منه ثم ظهرت في جزء اخر لخلا عنها جزء

فرقتان ح

والمفارق المستقل عنه بوجه او ليس كذلك وان نشطت للاسهاب
فعليك بكتاب الشفاء ثم ان المشاهدة يودي بنا الى ان نحكم بان
ما سيالا ينجمد واصحاب البحر يستحيلون الحجارة ماء او يعقدون الماء
حجارة والهواء الصافي من غير مادة بخارية ينعقد سحابا فيسيل
ماء وثلجا وقد وضع القدح في الجمد مسد ما فيه ويحرك فلا يزال يجتمع
على صفحته الباطنة من القطرة اجتماعا بعد اجتماع حتى يمتلي ماء ولو كان
على سبيل الرشح لكان من الماء الحار اولى والمشاهدة يدل على استحالة
الثاني فان القدح اذا لم يمتلي كله في الجمد بل بقي منه طرف مجاوزا
لا على الجمد اجتمع على طرفه القطر وليس الا على سبيل الاستحالة اذ لا
الرشح حيث يكون الاناء للرشح وربما كان ذلك الجمد لم يتحلل كان
تاثيره في هذا اقوى وبالعكس من هذا يستحيل الماء هواء بالتسخين
والكير اذا الح عليه بالنفخ وخنق الهواء ومنع من الدخول والخروج
استحال ما فيه نارا والغذاء يستحيل دما والدم يستحيل عظما ودماغا
واعلم ان كل واحد من هذه الاستقصات له صورة جوهرية بها هو
ما هو وهي الكمال الاول ويتبع هذه الصورة كمالات ثانية هي من باب الكيف
ومن باب الكم ومن باب الاين كحيزه ووضع ومقدار من الكم الطبيعي وحركة طبيعية
وسكون طبيعي فيكون قد فاض عن تلك الصورة في الجسم قوى بعضها
بالقياس الى المنفعل كالحركات وبعضها بالقياس الى الاجسام المكتنفة
له كالحركة والسكون اذا كان على طبيعته ولم يكن عايق كما يحدث

اذا

اذا كان على طبيعته من دون عايق وقد كان بسببها انفعال يسمى
ازواج الى فوق ولو كانت البرودة صورة الماء لكانت المائية تفقد
وهو يغلي وهذا الثاني مع طبيعة الماء غير هذه الكيفيات فانها
اذا سميت باسم كيفيات فانما يستعار لها عن الفعل الصادر عنها
اسم اذ لا اسم لصورها فالحرارة يسمى ثقلا وانما الطبيعة مبدا الثقل
كما يسمى النفس في الانسان تارة نطقا وتارة ضحكا وانما هي مبدا
النطق والضحك فكل واحد منها صورة جوهرية لا يقبل الاشتداد والا
ضعف وههنا كيفية اخرى هي كالحرارة الغريزية الا ترى ان الافيون
برد اقوى مما يبرد الماء والارض مع ان الجزء البارد فيه مغلوب بالاكثر
مع الاضداد والشمس يوثر بحرارة كثيرة في العيون والسان ما لا
يوثر حرارة النار وضوها **فصل** في الحركة في الكم وهي النمو والتحلل
والتكاثف والحركة في الكم قد يكون من دون انضياف مادة اخرى
الى المتحرك وهو التخلخل وبازائه التكاثف وقد يكون بانضياف
مادة اليه وهي النمو وبازائه الذبول ويقولان التخلخل يقع على
معنيين احدهما ان يكون المادة انبسطت في الكم كالماء اذا استحال
هواء وهذا يكون مع عدم الجسم الاول وحدوث جسم اخر وقد
يكون بالقسر كما نذكره والثاني تخلخل لتباعد اجزاء الجسم بعضها
عن بعض على ان يتخلل بينها جسم الطف من الجسم الاول ويكون
جملة الاتصال بينهما لم ينتقض بل بين اجزائها تعلق ثابت فلا

المعنى الاول
جسم را گویند
که در [illegible]
و اجزاء [illegible]
و در [illegible]
[illegible]

يتميز بعضها من بعض بتركا تاما وينبغي ان يعلم ان هذه الالة
يقبل التكاثف والتخلخل بالقسر وذلك ان القارورة تمص
فينكب على الماء فيدخلها الماء وذلك اما لوجود الخلاء وهذا
مح اولان الجسم الكاين فيه قد تخلخل القسر المخلخل اياه الى
كلية المكان عند زوال القاسر ووجوب امتناع الخلاء وكك
الكل ينصدع عند غليان ما فيها وذلك الانصداع اما
ان يكون لاجل حركة يعرض لما فيها مكانية قوية طبيعية او حركة
قسرية من دافع او حركة من باب الكم وتخلخل لا يسعه الوعاء سطح
مثله والقسم الاول مح لان تلك الحركتان كانت الى جهة واحدة
فانه يجب ان يقلع الاناء لان يصدعه وان كانت الى جهات
مختلفة وجب ان يكون طبيعة واحدة يقتضي حركات الى جهات
مختلفة وهذا مح ولا يصح ان يكون بسبب قاسر مثل ما يظن
ان النار تداخل الماء المغلي فيصير اكبر حجما فيصدع الاناء فان
تلك النار وان كانت تدخل تفيا خالية كما يظنه قوم وجب وجود
الخلاء اولا وثانيا ان الا بزيد حجم الجسم ومح ان يدخل الزق
او الصياحة من النار ما لا يسعه حتى يكون علة للانصداع
الالة فان كان ما يدخل النارية التي يدخل الالة يطلب
المقتضى ضيعها فيصدعها فادخال الالة على النار اسهل من
صدعها لما الذي يخرج النار الحال يفارق جملتها او يدخل

موضعها

موضعها الاقرب ميلا وانت تعلم ان الماء بالخضخضة تزداد حجمه
ان المخضخض ينشق وليس هناك شيء يدخل من خارج ونحن نشاهد
ان الماء ينبسط في جميع الجهات التي هي حارة او باردة وكيفما يتفق
جسم مملوء حتى يغلي الماء في المار والا ان يكون الحرى من الماء
الاول ثم ليس يختلط بالجسم المخضخض والحرارة جسم هذه الصفة
فاذا قد استحال ان يكون الانصداع بحركة قسرية او حركة طبيعية
فانه بسبب زيادة الحجم المسمى تخلخلا او الجسم ينبسط فيشق
بالدفع القوى بالتخلخل دون ذلك اما ان يكون قد ازداد حجم
لا بداخل جسم اخر وهو بعد باق على صورته كالماء وعند
الخضخضة اولان بعض اجزائها استحال الى جوهر اخر يقتضي
حجما اكثر كالماء اذا استحال هواء والاجسام المركبة ايضا من
شانها انها تتخلخل اذا اغليت وطباعها تقتضي تكاثف ويلبث سائر
كيفياتها ثم يعود اذا اخليت وطباعها الى كيفياتها الاولى حجم
هذا يعلم فيظن ان هناك شيئا غير الحرارة نسبته الى المركبات
نسبة صور البسائط اليها واما النمو فهو ان يتحرك الشيء
الباقي بالنوع بكليته الى الازدياد بما يدخل عليه وانا قلنا باق
بالنوع فان المقدار الذي يحس بعد النمو هو غير الاول وانا الذي كان
بالشخص ولا كل ما كان كذلك فان الشيخ بعد وقوفه النمو قد تخصص بسمن
كان التاني في سن النمو قد يهزل بالمرض ويكون ذلك الازدياد

مستمرا على تناسب مود الى كمال النشو ويكون الوارد قد فسد
واستحال الى مشاكلة المورد عليه قد نفذ ممتدا في الاقطار متوجها (والمورود عليه ح)
الى كمال النشو وهذا الوارد يجب ان يدخل المورد عليه نافذا في
خلله يجذبه في جسميته فيندفع المورد عليه الى الاقطار على نسبة (خلل)
واحدة في نوع غير النوع باق في شخصه فيعرض لهذا البدن من جهة
مقداره نحو النمو هيولى الثاني الحامل لصورة جسمية والمقدار
الذي لذلك الهيولى والصورة الشكلية الخلقية المحيطة
بذلك المقدار وينبغي ان يعلم ان انواع النبات والحيوان
ربما يتحلل في اول الامر من ابدانها اللطيف ويستحيل بدله
ثم يتحلل الكثيف اخر الامر ويبقى من الكثيف على الاستمرار
معما يتحلل منه ما يستحفظ القوى البدنية وان لم يستحفظ
جميع القوة فاذا انضم الى الكثيف الباقي شيء فانما يتشبه به
تشبها ويلصق به التصاقا كالماء والخمر والاولى في اجتماع
العناصر بعضها مع بعض في المزاج ان لا يتحد به وفي كل بدن
قوة واحدة موجودة في ابدان الناس مستمرة الوجود من اول
الكون الى انقضائه فهذه الزيادة اذا انضافت الى الاصل
ويلصق به نحوا من الالتصاق لا يكون بينه وبين الملتصق
به من الاتصال ما كان بين المتصل وكليته بحيث ينتفع القوى
البدنية فهذه الزيادة في كمالاتها الثانية كما انه يستحق جسم

ويلصق

ويلصق بنار فيعين النار في الاسخان ولا يصح ان يكون
للنمو الا على هذا الوجه ثم ذلك الشيء الباقي الكثيف القديم
وان كان يتحلل منه شيء ويتفرق اجزاؤه فانه واحد من
وجه وليس واحدا من وجه كماء مفرد يكون مجموعا في اناء
فيكون شخصا ثم يتفرق في اواني فيكون اشخاصا ثم يجمع
مرة اخرى فيكون غير الشخص الاول بالحقيقة وغير الاشخاص
الثانية لكنه في الاحوال شخصية وذلك الماء متميز عن (تترف ح)
المياه الاخر وكما يتحلل منه شيء بعد شيء فان الباقي دائما
يكون غير الشخص الاول من وجه ومن وجه ذلك الشخص
لكن الشخصية بهذا المعنى معلوم انه لا يكون بحيث يشتبه
بقي بدنه منه شخصا واحدا غير متبدل والنمو هو
الغذاء وهو غذاء من جهة ما هو يتشبه بالقوة بدل ما يتحلل
من البدن وينمي من جهة ما له مقدار يزيد في مقدار ما نما
يزيد في مقدار النامي فيقال غذا وهو بعد بالقوة مثل
الحنطة وقد يقال غذاء اذا حصل كرة التشبه في الكيف الا انه
لم ينعقد ولم يلتصق بالمغتذي وقد يقال غذاء وقد
تم الا انه لم يتم منفعته وتمام منفعة الغذاء فان يتشبه
ويلتصق ماثمي وقد يقال انه غذا اذا تشبه ولم يلتصق
كاذكرها الاستسقاء الزقي فانه غذا بالفعل في جميع احواله

عشبه والغذاء بالمعنى الاول يجب ان يكون جوهرا اذ لا يصح ان
ليس جوهرا بجوهر وان يكون جسما فان ما بالقوة جسم اما
ان يكون هيولى ولو كان الغذاء بالمعنى الاول هيولى من دون
الصورة لزم المحال ولما ان يكون جسما وهو الواجب فيجب ان يكون
جسما بالفعل وفي قوته ان يصير غذاء ولا يجوز ان يكون
جسما عاما اذ الجسم العام لا وجود له بل يجب ان يكون جسما ما
شخصيا اذ غذاء كل جسم شخصي جسم شخصي ومبداء احالة
الغذاء يجب ان يكون في الغاذي لا في المغتذي ولمن يرى ربما
كان ضدا فان الحنطة ليست ضدا للحم وانما هي غذاء من جهة
ما هي حنطة لا من طريق ما هي حار او بارد فانه لو كان من جهة
الحر او البرد لكانت من باب الضد والغذاء انما يغير القوة
الحيلة التي في المغتذي كالنوم فانه يغذي النامي ويستحيله
معاوسا ير الاغذية المرتبة المؤلفة فصل في الشعاع والضوء
وما يتصل به لو كان الشعاع جسما لما كان يصح ان يوجد للاجسام
الفلكية اذ الاجسام الفلكية لا تقبل الحركة على الاستقامة
ولكان يلزم ان يحصل في الفلك خرق وايضا فانه لو كان شعاع
النار جسما لكان يجب ان يخفي ما يقع عليه لا ان يظهره
وكان يجب ان يزداد بكثرته الجسم الذي يقع عليه خفاء
لا ظهورا ولوجب ان لا يكون حركات الجهات مختلفة اذ

للمغتذي ومبداء كنالي ...
يجب ان يكون في الاصل لكن
كيفية الفعل يجب ان يكون
في ...

اذ الحركة

اذ الحركة الطبيعية المستقيمة الى جهة واحدة ولكان وجب
ان يكون استضاءة الشخص بالمضيء البعيد ابطاء منه من
استضاءته بالمضيء القريب وليس الامر على هذا واي برهان
يمكن ان يتبين به ان الشعاع ينحدر من الشمس حتى ان
يبين بالحس وكيف يدل الحس على حركة متحرك لا يحس
بها فيما ولا يحس بنفوذ وسط المسافة وايضا لو اشتد
من الكوة ثبت ثم غمت الكوة لكان يجب ان لا يخرج
من الكوة اللهم الا ان يكون له حس وشعور بانه
يريد ان تغم الكوة فيسبق الغمام وهذا اعتساف فان قيل ان
تلك الاجسام تبقى ويبطل عنه الضوء المستفاد من مقابلة
المضيء بتبان الضوء يكون بالاستحالة فما الحاجة الى توسط
هذه الاجسام التي لا يدل على وجودها حس ولا برهان
وايضا فان تلك الاجسام اما ان يصدر عن الشيء مجتمعة
معا فيخرق الهواء فلا يبقى من الهواء ما يتردى اليه الاجزاء
التي يدفعها هذه الاجسام فيلزم تداخل الاجسام واما ان
يصدر عنها متفرقة فكيف يجتمع عند وصولها الى الارض
وايضا فانه ان كان الضوء عن الشمس يصدر بصدور هذه
الاجسام عنها وجب ان يصغر فلا يبقى منها شيء وان توهم
ان هذه الاجسام يصدر عن الشمس فيبقى في مكان لكان

وجب ان لا يعتق الشمس اذا زالت عن محاذاة ذلك المكان
وان كان هكذا الاجسام تتحرك بحركة الشمس لا على سبيل
الصدور عنها بل على سبيل انها توافقها وكان ذلك طبعا
لتلك الاجسام لكنا اذا رفعنا في الهواء جسما محاذيا
للشمس لم يسخن ولم يبق الكلام الا ان يقال ان الشمس
مثلا تشعع بحصول شيء في الهواء يتحرك اليه شعاعها
او تشعع الشعاع الموجود على وجه الارض بتلك فيبطل
اليه قد وما يليق به وفي هذا من الاعتساف ما فيه ولو كان
الشعاع جسما لكان يجب ان تتبدل اذا وقع على جسم صلب اقوى
ما تتبدل عن جسم لين كالماء وليس الامر كذلك فقد بطل ان يكون
الشعاع جسما واستحال الانتقال الاعراض وانه حيث وجد جسم
مضيء ووجد بازائه جسم قبل الضوء وهذا الجسم هو المسمى
بالملون وبينهما جسم شفاف كالهواء فان المضيء يجعل ذلك
الجسم لقبول هذا العرض اعني اللون من صنف الاعراض والضوء
نعم يصح ان يفيد هذا المستفيد غير من الضوء كما يفيد جسم
حار [illegible] حرارة واذا استوفينا مذاهب الناس في امر الشعاع   غير ح
فلنرجع الى الكلام في الاجسام التي بعضها في بعض اما
ان تفعل بالتماس كما يبرد الثلج ما يجاوره وكما تحرك الريح [illegible] ونه
واما ان تفعل بالمقابلة كما يخضر جسم اخضر حائطا بالمقابلة

وكما يرى

وكما يرى الانسان صورته في نواظر غيره ويرى في المرآة صورته
حتى لو كان هناك عاس لم يكن هذا الاثر واكثر الاجسام
تفيد مثل كيفيتها كما ان الحار يسخن والبارد يبرد فكذلك
يجب ان يكون ما كيفيته الاضاءة يكون يضيء بواسطة جسم
لا لون له فانه لو كانت الواسطة جسما ملونا لما كان يضيء
المقابل فاذن كلما يوجد جسم [illegible] صقيل او جسما
يكون محاذيا لمضيء بذاته وكان بينهما جسم لا لون له وهو
هو المسمى بالشفاف فان ذلك المضيء يفيد محاذيه الاضاءة
والضوء موافق الحرارة بالطبع فان بعض الاعراض صديق
لبعضها كما ان الحركة موافقة للحرارة وبالعكس فحيث
توجد الضوء فانه يعد الجسم لقبول الحرارة من عنده
اذا كان في ذلك الجسم استعداد للحرارة فان لم يكن
استعداد وكان الضوء موجودا لم يلزم وجود الحرارة
والمرآة المحرقة فانها تحرق لان في داخلها نقطة تجتمع اليها
الضوء من جميع الجوانب فتكون [illegible] تلك النقطة اضوأ
من جميع اجزائها فتحرق و[illegible] انما يكون في غاية الحر
بسبب مقابلة الشمس والمشكن [illegible] فهو في حيث يتوهم
في الشعاع عمود فهو قوي الحر وفي الشتاء لا يكون العمود
ولا يقرب العمود من الشعاع يكون واقعا على الجانب

معد للاضاءة دون
ان يستعد [illegible] لما كانت
للحالة الحرارة والبرودة
لكن الاضاءة ح

ببعضها خ ل

كالشمالية فلهذا يكون الشتاء مظلما باردا والملون انما
يحدث بسبب النور فان النور اذا وقع على جرم ما احدث منه
لونا بالفعل فان لم يقع كان مظلما وكان بالقوة ملونا ولا
تظن ان البياض مثلا على الجهة التي تراها يكون في الظلمة
موجودا لكن الهواء المظلم يعوق عن ابصارنا فان الهواء نفسه
لا يكون مظلما انما المظلم هو المستتر والهواء وان لم يكن
مضيا فكان فيه شيء مضيء فانه لا يمنع ادراك المستنير
ولا يستر اللون تامل كيف تبصر ما خارجه وفيه هواء وليكن مظلما
فاذا وقع النور في جسم من خارج موضوع في الهواء الذي يحجبه
بيننا فانك تراه ولا يضرك الهواء الذي في الغار المظلم وبالجملة
فالظلمة عدم الضوء فيما من شانه ان يستنير وهو الشيء الذي يرى
لان النور هو مرئي وما يكون من شانه الشفاف لا يرى
البتة فالهواء غير مرئي لا المضيء ولا المظلم

من داخل غار

في المزاج واثباته

قد ذكرنا ان الفعل والانفعال يجريان في الاجسام الطبيعية
في الكيفيات ما خلا الضوء بالتماس ونبين من ذلك ان
جسما لا يسخن بوجود نار على عشرين فرسخا وكلما كان
التماس اشد كان الفعل والانفعال ازيد وهذه الاجسام
اذا تلاقت فعل بعضها في بعض فكان كل واحد منها ينفعل
بصورته وينفعل بمادته كالسيف يقطع بحدته وينثلم

بحديد وهذا الانفعال لا يستمر الى الحد الكامل الا اما
ان يغلب بعضها بعضا فيحيله الى جوهره فيكون
كونا في نوع الغالب وفسادا المغلوب واما ان لا يبلغ
الامر باحدهما ان يغلب الاخر بحيث يحيل جوهره بل
الى الحد الذي يحيل كيفية الى حد يستقر الفعل و
الانفعال عليه ويحدث كيفية متشابهة تسمى المزاج
ويجب ان يكون الكيفية المزاجية كيفية حادثة لاستعداد
المادة من عند واهب الصور لاستعداد المادة باجتماع
العناصر ولا يظن ان الكيفية المزاجية هي بعينها كيفيات
العناصر مكسورا من سورتها فقد بيناه في الاصول
ان وسائط هذه الكيفيات انواع على حدة والانواع
حادثة واما اذا قلنا حرارة شديدة فانا نعني ان الموضوع
يشتد في حرارة لا الحرارة وكذلك في جانب الضعف فان
لم يكن بين المجتمعين فعل وانفعال سمي ذلك
تركيبا والجواهر العنصرية ثابتة في الممتزج بصورها
متغيرة في كيفياتها فقط وكيف لا يكون ثابتة فيه
والمركب انما هو مركب عن اجزاء فيه مختلفة والا كان بسيطا
لا يقبل الاشتداد والا الضعف واما كيفياتها ولو اجتمعت فيكون
قد توسطت وتنقصت عن حد الصرافة واما انه كيف

يقبل هذه العناصر كيفية غريبة كالحرارة فالسبب فيه
استعداد الهيولى ووجود واهب الصور فكلما كانت الاجزاء
اشد تصغيرا كان اقرب الى المزاج وربما كان الصغير يؤثر
في الكبير من غير ان يكون له قدر محسوس كما يبيض
اصحاب الاكسير نحاسا كثيرا برصاص مكلس وزرنيخ مصعد
يسير ولو كان يحدث بالامتزاج نوع اخر من الاجسام
غير الاربعة ويبطل صور العناصر لكان المركب اذا تسلطت
عليه النار فعلت فيه فعلها متشابها وهذا التالي مح
فان القرع والانبيق يميزه الى قاطر ومتصعد والى ارضي
لا ينقطر ولو كانت الصور يبطل عند المزاج لكان وجب
ان يبطل اولا الكيفيات كما عرفت فكان يلزم ان يكون
مثلا الحار والبارد ضد يبطلها وان بطلت الحرارة
مثلا واستولت البرودة كانت الصورة الحادثة ارضا
اوماء ثم كيف يبطل مثلا النار الارض في الممتزج حتى يحدث
طبيعة اخرى بان يكون باقيا او بان يكون معدوما
فان كانت تفسد الارض في حال بقائها فيكون قد احالها
نارا وان كانت معدومة فاما ان يبطل الارض بعد عدم
النارية او مع النارية وعلة عدم النارية هو الارض
فيكون الحاصل من هذا الكلام انه لما اعدمت الارض النار
اعدمت

البطلت

البطلت احدهما صورة الاخرى وهذا مستحيل وان كان شيء
من خارج يبطل صورة النارية في الممتزج ويعيد الطبيعة
الاخرى فكان يحتاج مع هذا الى ان يستعين بالارض فاذا
الكلام من راس وان لم يكن حاجة في ابطال النارية الى الارض
صح وجود الكائنات بلا امزاج وليس الامر كذلك والحاجة الى ان
يكون مادة للمركبات متقوية بصور العناصر هي ضرورية الفا
فانه لما كان لهذه الصور افعال لا يتم الا بالكيفيات المزاجية
وكانت الكيفيات المزاجية لا يوجد الا بواسطة صور العناصر
احتيج الى ابقائها وهذه الاعراض لما يقع في تفاعل الكيفيات
لان الكيفيات يقبل الاشتداد والنقص وهناك يمكن ان يقع
التنازع والتمانع واما في الصور الطبيعية فلا يمكن اذ الصور
لا يقبل الاشتداد والنقص نعم قد يصح ان يقع بما يقع مطلق
بينهما وهذا ايضا في الكيفيات فاما ان يقع تمانع في حد
محدود او اسطقسا فهذا التمانع قد يقع من الكيفيات لكن
قلنا قوم ان الالوان والروايح بل الانسان هو نفس المزاج
وانت تعلم ان كلا من الامزجة لا يخرج عن حد ما بين الطرفين
ويكون ملموسا لا محالة ولا يصح ان يكون مزاج لا يدرك باللمس
فلو كان اللون مزاجا لكان يدرك باللمس من حيث هو
لون ولكن التالي فاذن اللون وما يدرك بسائر الحواس ولا
بطل

بل ادراك بالمس ليس بمزاج فلا يصح ان يقال ان الايصار لمس
بالمزاج مخصوص لا يضبطه ساير الالات اللمس ليس بمزاج ولا يصح
ان يقال ان الابصار لمس بالمزاج مخصوص لا يضبطه ساير
الالات اللمس وذلك لان كل ملموس فله اضافة الحجز ويرد
الحك لطوبة او يبوسة والنفس اذا ادركت بالبصر لونا واهما
طعما او رائحة لم يدرك بادراك شي من هذا الحو رطوبة او يبسا
وبالجملة كيف يكون اللون مزاجا والمس يدرك المزاج ولا
تحس بشي من اللونية وكيف يكون ما ادرك غير ما لم يدرك
وايضا فان هذه الكيفيات اعنى مثل السواد والبياض قد يوجد
منها غايات في التضاد والامزجة متوسطة ليست بغايات
البتة فهي اذن اشيا غير المزاج وقد يوجد تركيبات من كيفيات
كالرصاص والانك فانهما مركبات من ذهب وفضة وربما
وغير ذلك فلو كان جوهر الرصاص او الانك مزاجهما لكان ما ركب
منه قد يبطل هذا التركيب لانه محال ان يكون جوهر ما ركبا
منها نفس مزاجا وعند وجود كيفية الرصاص او الانك يبطل
يبطل المزاج الذي جوهره اذ لم يجتمع فيه كيفيات منها كيفية
الرصاص وكيفية ما ركب منه فلا يكون مركبا منه لكن الاشيا
على المختلفة يختلف بها المادة في الاستعداد لقبول شي دون
شي فبعضها للاحمرار مثلا وبعضها للاصفرار وتحصل

للمادة بعد الاستعداد للمزاج صورة بها يصدر عن ذلك
الجسم افعاله ليست من باب المزاج وان كانت تلك الصورة
ايضا يستعين بالمزاج في بعض الافعال بل الحق ان للمزاج يكون
بعد اجتماع العناصر ولا بد من جامع فيكون الاستعداد
للمادة لقبول هذا المزاج قبل المزاج فيكون للمزاج ما بعده
ذلك وذلك كصورة المقناطيس الذي بسببها يجذب الحديد
واذا قال الاطباء هذا الذي ينفعل بجوهره فانما يشيرون
بالجوهر الى هذه الصورة وكما انه اذا استولت الحرارة على
الماء احالته هواء فكذلك اذا استولى بعض الكيفيات على
الكيفيات المزاجية بطل ذلك النوع الحاصل من المزاج واعلم
ان المادة مستعدة لكل شي ولكن من الامور التي توجد
فيها ما من شانها ان لا يجتمع مع بعض ما يحصل منها فاذا كان
كذلك فيقال انه الاستعداد في المادة لكل الامر ومنها ما من شانه
ان لا يجتمع معه ولا يمتنع ايضا ان يكون بعض مقادير الكيفيات
بحيث لا يصلح لبعض الامور وبعضها يصلح والمزاج لا يوجب
اعدادا في المادة لم يكن بل الاستعداد قائم في المادة فيما
حيل بين المادة وبين ما هي مستعدة له بكيفية فاذا
بطلت تلك الكيفية بضدها ثم الاستعداد وزوال العوق
فالمزاج مسقط للمانع وذلك كما يبطل البرودة على الماء

فتم استعداد المادة بقبول النارية ولا نظن ان المزاج
صورة الانواع وما يلحقها بعد ذلك يكون عرضا فان الجنس
جوهر مثلا وحقيقة المزاج وبرهم نوعية ثم يلحقه النفس
لحوق عارض فانه لو كان جوهرا باقيا ولو كان المزاج حقيقة
تلك الانواع لكانت تلك الانواع تقبل الشدة والضعف
ثم المزاج منه ما هو وثيق ومنه ما هو غير وثيق وقد
يعرض الوثيق الصلابة وللباس الوثاقة بغير قاسر فاذا
زال القاسر عاد الى الحالة الاصلية فعلم من هذا المكان
ان هناك مانعا وحافظا على انه يحسبان يكون للوثاقة
والسلاسة سبب سابق للمزاج فيكون ذلك جوهر الشيء
لا للمزاج لان المزاج تابع للاجتماع الوثيق **فصل** في طبقات
العنصرية وفي النضج وفي التهوية والحل والعقد والطبخ والقلي
والشي وما يجري مجرى ذلك العناصر الاربعة غير موجودة
على صرافتها في اكثر الامر وذلك لان تهرع وبخار ويختلط
بما رمادية وهوائية فيصعد الى فوق الحرة فانه والحرة ارضية
فتغلطها به فيكاد يكون جميع المياه والاهوية مخلوطة ممزوجة
ثم ان توهمت حرا فيه فليس ان يكون للاجزاء العلوية
من النار فان الادخنة يقل من ان يتبع الى ذلك الموضع
واذا بلغت مما اقوى تلك النار على احالتها سريعا وتنقية

ان يكون باطن الارض قريبا من هذه الصفة فيكون للارض
ثلث طبقات فطبقة تميل الى المحوطة وطبقة مختلطة
من المائية والارضية وطبقة سكنفة عن الماء جففت وجهها
الشمس وهي البر والجبل وليس للماء مكان اخر كلي غير البحر وللهواء
ايضا طبقات طبقة بخارية وطبقة هوائية صرف وطبقة دخانية لان الدخان
اخف واقوى نفوذا والبخار ما ينفصل من الرطب والدخان ما ينفصل
من اليابس والبخار ماء متصغر الاجزاء كان الغبار ارض متصغر الاجزاء
ولان الماء يبرد بذاته اذا خلي طبيعته فيجب ان يكون الهواء البخاري من الهواء
باردا بالقياس الى سائر اجزائه لكن ما يلي الارض منه يسخن بمجاورة
الارض المسخنة بشعاع الشمس وما يصعد منها يبرد فيكون طبقة
الهواء السافل بخارية لمجاورة الارض المتسخنة بالشعاع ثم يليها
طبقة بخارية باردة ثم يليها هواء اقرب الى المحوطة ثم يليه هواء دخاني
ثم يليه نار فهذه طبقات العناصر واما صفة البحر فمذكورة في كتاب
الشفاء ثم ان الكيفيات الاربعة فعلا وانفعالات فمنها ما هو للفاعل
ومنها ما ينسب اليهما جميعا فاما المنسوبات الى الحر فمثل النضج والطبخ
والشي والتسخين والتدخين والاستفاك والاذابة واما المنسوب
الى البرد فمثل التفجج ومنع الطبخ ومنع الشي ومنع التدخين ومنع
الاشتعال ومنع الذوبان ومنع الانعقاد وهو الحل والتكرج واما الا
المشتركة بينهما جميعا فمثل التعفين ومثل التصعيد والعقد والتجمد

واما الامور المنسوبة الى الكيفيتين المنفعلتين فمنها ما هو بازاء هذه
الافعال مثل قبول النضج وغيره ومنها ما ليس بازاء هذه الافعال
مثل السف وسرعة الاتصال والانخراق وغير ذلك ويقول النضج
احالة من الحرارة للجسم ذى الرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة و
اضافة مذكورة فى كتاب الشفاء ويعارض النضج اشيان احدهما كالعدم
وهى النهوة والفجاجة والثانى كالضد وهى العفونة فاما النهوة فهى بقى
الرطوبة غير مبلوغ بها الغاية المقصودة مع انها لا يكون قد استحالت الى
كيفية منافية للغاية مثل ان يبقى الثمرة نيا واما العفونة فهو انه يستحيل
الرطوبة الى هيئة ردية لا يصلح معها الانتفاع بها فى الغاية المقصودة وهى
بالحقيقة طريق الى الفساد وسبب العفونة حرارة غريبة وضعف الحرارة
الغريزية والحرارة الغريبة اذا كانت قوية اسرعت فى تحليل الرطوبة المذكورة
فكان احراق وتجفيف والتكرج يشاكل من وجه العفونة لانه التكرج
سببه من حرارة غريبة فى الشئ يفعل بخارا فيه بحيث لا يقدر على
ان يتحلل بحيث ينفصل البخار عنه بالتمام بل يحتبس ويرد على وجه الشئ
فظاهره فيفسد جوهره ويحدث منه لون ابيض من اختلاط الهوائية
بتلك الرطوبة كما يعرض للزبد فان لم يكن حرارة هناك اصلا لم يكن
يكرج واما الطبخ فالفاعل القريب له حرارة رطبة تسخن وتحلل
المطبوخ بما هو حار ويحلل من جوهره ورطوبته شيئا ولكن تلك
الحرارة رطبة بما فى الطبخ اكثر مما يحلل منه فان رطوبته الطبيعية يحلل

من ظاهره اكثر مما يحلل من باطنه او يحلل الرطوبة الغريبة فظاهره
اكثر مما يقبل باطنه وما دية جوهره قليلة الرطوبة ظاهر المشوى بالتحليل
اكثر مما يتادى من رطوبة باطنه فيكون باطنه ارطب من ظاهره ويكون
الرطوبة الموجودة فى المشوى رطوبة قد لطفت واخذت تحت تفصيل
اضافة فى كتاب الشفاء والنضج فهو تحليل البخار الرطوبة المتحللة
من شئ رطب ليلحق بالمستحيل والقدر جانبه وهو ايضا [illegible]
حارة للنضج المقصود وتارة المائية [illegible] واما الاذابة فيحتاج
الجوهر العامل لها الى رطوبة [illegible] ولهذا [illegible]
لتلك الرطوبة فالامر فيه [illegible] ثم المنفصل
فهو بالذوب ويعرض لها كالتشمع واما الشئ الذى بالنار ويتحلل بل [illegible]
فهو [illegible] ويسمى [illegible] الرطوبة [illegible] المشتعل
فهو الذى ينفصل عنه رطب حار او يابس لطيف فيشتعل هذا المنفصل
فان كان يابسا او رطبا الا هذا فيه لم يشتعل واما المتحجر الغير
المشتعل فهو الذى يستحيل اجزاؤه الى الارضية [illegible]
حتى لكنه لا ينفصل عنه شئ اما [illegible] واما [illegible] رطوبة واليابس
منه يبقى فى جوهره [illegible] ومن الاشياء ما يشتعل ويتحجر ومنه ما لا يشتعل
ويتحجر جميعا والمتحجر [illegible] حتى [illegible] الاشتعال [illegible]
جوهره فلا مادة للمشتعل ولا اشتعال والرماد هو [illegible] الشئ المشتعل
واما [illegible] ما كان غير مشتعل ويتحجر [illegible]
ثم [illegible]

رطبة ويجمد بالبرد وينعقد باليبوسة ويتحلل ويرق بالحر وشان
الارضية انما يشتد جفافها بالحر ويلين ويتندى بالبرد فالبرد من
شانه ان يجمد السيال ويلين صلبه والحر من شانه ان يجمد اليابس
ويجففه ويقوي صلابته لاجل رطوبة مختلطة بها ارضية وهو ان
لم يجمد بسبب الهوائية لكنها من يختنق بجوهر البرد واما من الحر
فلما فيها من الارضية واما من البرد فلانه يحيل الهواء ماء وهذا
كالزيت والبيض من شانه ان يجمد والرطوبة من شانها ان يذاب
ويحلل الحرارة تعين كلا من الرطوبة واليبوسة على فعله فالرطب
الحار اشد تحليلا للمنحل والحرارة تعين كلا من الرطوبة و
اليبوسة على فعله فالرطب يبرد واليابس الحار اشد عقدا لما يعقد
به كل ما ينحل بالحر فهو الذي يجمد بالبرد والغالب عليه الرطوبة لا
لان البرد يجمد الرطوبة وكل ما ينحل بالبرد فهو الذي جمد بالحر ولا
ان الغالب عليه اليبوسة وقد يجتمع عليه الحر والبرد على انجاد الشي
فيصعب حله واذابته وذلك هو الذي اعان الحر على جموده بما حلل
من الرطوبة وربما غلب سلطان اليبوسة والعام يبقى رطبا منه وهذا
مثل الحديد والخزف فان بقيت فيه رطوبة ما لم يمكن ان يذاب
بالاحتياد والحر اذا اشتد سلطانه حلل المادة وسيل الرطوبة
فيبطل معه انجاد اليابس الذي كان يستعين بها وعلى يحدث منه
في ذلك اليبوسة ايضا من يحلل والمذوب في الرطوبة منه ما يتحلل
ومنه ما الذي يختلط فهو الذي لا يتخلب وهو الذي يرجع الى اجزائه ما صالح م

يرسب

صغار ليس في قوتها ان يخرق جرم الرطوبة وينفذ فيه كالملح
والذي يتحلل فهو الذي يرسب كالطين لان اجزاءه لا يبلغ في
الصغر الحد الذي ذكرناه من الاجسام ما يتحلل ومنها ما لا
يتحلل فاما الذي يتحلل فهو الذي قواما سه جسم ملحي لزمه رطوبة غريبة
والذي لا يتحلل فهو ما لا يعرض له هذا العرض وذلك لشدة صفائه
وكهيئته فان الدهنية ايضا يفعل ذلك من الصفائية واما الانتقاع
فان يغوص الرطب في جوهر المتنفخ فيحدث فيه تماسك
وان الخلل لم يكن منتقعا والنشف يحدث لدخول الرطوبة للاشياء
اثر ما يتفشى من مسام الجسم اليابس من الاجزاء الهوائية المحصورة
فيه المحتبسة في مجاديه بالقسر لضرورة الخلاء فاذا وجدت ما يقوم
مقامه امكن الهواء مفارقته تلك المضايق وعوده الى مكانه
الطبيعي فاذا انفصل الهواء وجرى الماء في تلك المجاري ينعقد
لسبب اليبوسة المخالطة للماء فيعرض كما يعرض في الجص
اذا خلط بالماء فلا ينشف من الاجسام اليابسة الا ماله مسام
واما المصمت فلا ينشف الاجسام اليابسة والاعصار قبول
الرطب وضعا يلزمه شكل مسا وشكل ما يحويه والانفصال هو
ان ينحل الرطب اذا لاقى ما يجانسه يبطل السطح منهما بسهولة و
اما الرطوبة المختلفة فما كان مثل الماء والدهن فلا يتميز السطح
بها وما كان مثل شراب وماء لم يبطل واما الانخراق فهو خاصة

انفصاله
بالرطب وهو سهولة يقبل حجم النافذ فيه والتيامه بزواله
ولتعرف الانفصال له انواع يرجع فيه الى كتاب الشفاء وهي التفرق
والانشقاق والانكسار والانرضاض وهو التفتت ومن الاجسام
المركبة ما هو لين ومنه ما هو صلب واللين انواع فمنه منضغط و منه ينخ
منه منطرق ومنه متحدد ومنه منعصر ومنه منعجن وكل منطرق
فانه منغمز وهذا تفصيل مذكور في كتاب الشفاء والاجسام
التي في طباعها رطوبة تفيد لها فاما ان يكون بكليتها جامدة
فلا ينطرق ولا ينحل ولا ينحني كالياقوت بل كنفس الجمد وان لم يكن
بكليتها جامدة بل فيها رطوبة لا تجمد لدهانيتها فذلك الشيء
ينطرق وخصوصا اذا احمي فيسال منه شيء مما هو جامد فان سيل
الجميع عاد ذائبا بالنار وان كانت تعقد بمعونة التكليس
فذلك ما دام لم يشتد فعلها في اليابس فان حللت اليابس ايضا فاذا
تحلل اليابس تحلل الجميع فصل في الغيم والهالة وقوس قزح
والرياح والزلازل والشهب والكواكب ذوات الاذناب
ومنابع المياه والمعادن وفي لون السماء وما يشاكل ذلك جميع
العناصر الاربعة طوع للاجرام العالية والكائنات الفاسدات
يتولد من تاثير الافلاك بتوسط العناصر فيها والفلك وان لم
يكن حارا ولا باردا فانه قد ينبعث منه في الاجرام السفلية
حرارة وبرودة بقوى تفيض منها اليها وابين اثار الفلكية ما يرى

منفشع خ

بادا لم تعقد بمعونة التكليس فاذا انحل
فعلها في اليابس ح

ونداوتها
من الشمس والقمر فان القمر معين على انضاج الفواكه و
وبزيادة الرطوبة ويظهر بها المد والجزر واما آثار الشمس ما
يفيد من التسخين وان كانت غير حارة فانظر الى الشعاع
المنعكس عن المرآة كيف يحرق ولو كان سبب الاحراق حرارة
الشمس دون شعاعها لكان ما هو اقرب اليها اسخن
ونحن نرى مطرح الشعاع الى الشيء الى الشيء فيحرق وما
فوقه يكون في غاية البرودة ولو كانت الشمس حارة
لكانت حركتها الى فوق وبالجملة فالجواهر السماوية مخالفة بجوهرها
لما تحتها فاشراق الشمس تثير بها ما يقصد من الحرارة من الماء بخارا
ومن الارض شيئا دخانيا فيتصاعدان في الهواء ولا يزالان
وبعضها يبقى في باطن الارض والدخان يصعد الى حيث لا
يصعد اليه البخار الرطب لثقل الرطب وخفة الدخان و
البخار اذا صعد من الجو الحار وجاوزه وحصل في الجو البارد
بعد من الهواء او الا نزل والا فبعضها يبقى في باطن الارض و
الدخان بردها لتعقد سحابا فان البارد يعقد البخار بسرعة
ثم انحل الحار في الحمام فانه اذا ورد بابه ودخله يرد ما صب
هواءه والماء الحار اقبل للتبريد من الماء البارد للطافته يدل
على ذلك ما يرى من تعقد البخار في الهواء ان برد وكذا الحار اقبل للبارد
والاخرة يكون في الجبال اكثر فان الجبال تستر ... ينبوع التي

يرفاه ء

يجتمع الأطراف من المستعيض فيحصل لهذا البخار المنعقد ثلاثة
أحوال فأما أن يكون مع ميل خفيف فيلبد شعاع الشمس وأما
أن يكون قويا لا ينفعل عن شعاع الشمس فيتكاثف
في خصوصها الفاصد معا وتفرقه الريح فالبخار إذا تكاثف
صار ماء وثقل ونزل أمطارا وإذا ابرد قبل أن يتكاثف كا
لما لم يجتمع قطرات تجمد ونزلت [illegible] وإذا البخر
ذو [illegible] حال ما قد انعقد قطرات صار بردا وإنما يكون
البرد في الربيع أكثر بسبب تعاقب الحر والبرد فيقوى البرد
في الغيم كما تقوى في باطن الأرض في الصيف فيجمد وإن كان
البخار لم يصعد شيئا كثيرا صار طلا وصقيعا وغير ذلك
فإن البخار ما بين [illegible] ومن شأنه أن يرى بصبغ الهالة
الأشباح كما ترى في المرايا فكذلك البخار يرى على قياس المرائي
أشباح نور الشمس والقمر وأجرام الكواكب فإذا كنت في الجانب
الذي يكون فيه الشمس فكان بعد ذلك غيم رقيق [illegible]
غيم ضخم حتى يكون حال ذلك الغيم الرقيق كحال البلور وإذا
كان ورائه شيء [illegible] الشعاع [illegible]
قوس قزح ولا يكون دائرة تامة فإن قطب تلك الدائرة هو جرم
الشمس وقائم ما لو كان تحت الأرض ولهذا لا يرى في مثل هذه
البخارات جرم الشمس والقمر بتمامها لأن [illegible] الأجزاء

لم يقصر عن أن يظهر فيها مثل هذه الأجرام الكثيرة فيؤدي
الجو منها أو لونها فقط وإذا كانت السحاب ثابتا لطيف
الأجزاء [illegible] بحيث لا يغمر القمر [illegible] جميعا وظهرت
هالة ويجب أن يكون [illegible] الشبح للعين على الاستقامة بين
الناظر والمنظور إليه فإن الشيء إنما يوجد على الاستقامة نفس
الشيء لا شبحه وما يؤدي شبحه [illegible] على محاذاة الاستقامة
التي بينه وبين الرائي ضرورة فإذا كان جميع أجزاء البخار أو الغيم
موضعا وكان [illegible] المرآة في وضع من الرائي والكوكب
والقمر شبيه واحدة من جميع جوانبه وجب أن يكون ما يرى
من الهالة مستديرا ولو اختلف نسبة المرائي لما كانت كذلك
المرائي يؤدي شبح القمر والكواكب وأما الظلمة التي ترى في
وسط الهالة فالسبب فيها أن الغيم الرقيق الذي في وجه القمر
مظلم بالقياس إليه كالنهار في الهباء بالقياس إلى الشمس وذلك
لأن المضيء [illegible] بالأجسام إذا أدركت ضعفت
القوة عن إدراك ما دونه بل ربما تبطل القوة [illegible]
أجزاء السحاب [illegible] ضوء الكواكب والقمر أو [illegible]
[illegible]
[illegible] في وجه القمر [illegible]
[illegible] السحاب [illegible] مع البرد الشديد
وقد [illegible] بعض البقاع مطر [illegible]

او دخنية ثم تتصعد من تلك البقعة المجتمعة وسمت لطيفة فتشتعل
من افق شيء ويرى على وجه الارض شعل مضيئة كاشتعال
بخار شراب قد جعل فيها الملح والنوشادر اذا وضع فوق جمر وقرب
من بخاره سراج واما لون السماء فانه ازرق والزرقة هي لون
بين السواد والبياض والسبب فيه ان الاجسام الفلكية كلها
شفاف فلا يرى وما لا يرى فهو مظلم والهباءات والادخنة التي
فيها مضيئة قريبة وكانه يرى شيء مضيء ولون بين السواد مرئيه ح
والبياض وهو الزرقة وهذه ضرورة ادت الى غاية وذلك
لان اوفق الالوان للابصار هو الزرقة واما المادة الدخانية
فاكثرها يكون منفصلا من اسفل الابخار فاذا ان وقعت في
الجو البارد من الهواء تكرثت وعصرها الهواء الى اسفل صارت حيز ح
ريحا حارة ان تجاوزت ذلك الحيز وصعدت الى الجو الناري فانها
تحترق فان كانت لطيفة صارت كواكب الرجم وان كانت كثيفة
واحتاجت في احتراقها الى زمان طويل صارت ذوات الا
ذناب ولان الجو العالي يتحرك بحركة الفلك حركة عرضية كما
ذكرنا ذوات الاذناب تتحرك ايضا فيه وطلوع النيران على وجه
لان يحيلها البرد هواء فاذا صارت هواء اشتعلت والنار ان اصلها
يستحيل المادة الاخيرة في الاحتراق نارا صرفة فينتشف
وليس في الجو العالي برد فبقي ان يكون السبب في خفاء كواكب
الاذناب استحالة مادتها الى النار واشتعالها فان المواد

التي تحترق منها لا يكون غاية في الكثافة فيبقى حمرا وينطفي
لسبها في الجو اثار حمر او سود وانما كان من شان الاسود
ان يشبه من البعيد المنخسف المظلم واذا اجتمع لونان اسود
وابيض في سطح واحد يخيل الابيض انه اقرب والاسود انه ابعد
لان الابيض اشبه بالظاهر والظاهر اشبه بالقريب والاسود
بالضد وهذه الادخنة ان بقيت في الغيم بردت فثقلت و
رامت التخلص منه فتسمع لها صوت عظيم وهو الرعد كما ان
الريح اذا هبت في الهواء اللطيف يسمع لها دوي فكيف اذا تحركت
في جسم كثيف ولانه تملك الا وخضخضة ومرام التخلص تحرك الغيم وتبرده
فانه يحدث هناك احتكاك فيشتعل وهو البرق وربما يكون
يكون تلك المواد كثيفة فصار صواعق ولان ذلك مسموع
ومبصر فانه يرى الضوء قبل ان يسمع الصوت لان الصوت
محتاج الى حركة وقطع مسافة حتى ينتهي الى السمع والبصر
يكفي فيه المقابلة ومثال ذلك ان القصار يرى حركته بالة قبل
ان يسمع صوت دقه وقد يكون علة الريح شيء اخر وهو ان
الهواء في الشتاء يبرد فيتكاثف فاذا اقبلت الشمس الى
ناحية الشمال سخنته ويزداد حجمه على حجمه فيه من التحلل
وتطلب مكانا اوسع واما منابع المياه فان العيون السيالة تنبعث
من ابخرة قوية الا اندفاع كثيرة للمادة بفجر الارض بقوة ثم لا

لتسميح المواد لضرورة الخلاء واما مياه العيون الراكدة فانها
اذا رشحت تحلب اليها بدل ما ترشح منها وذلك لانه انما
كان البخار الذي هو مادة الماء ان يندفع الى ان يبلغ المبلغ
الذي يستقر عليه فاذا بلغ المبلغ صار في الثقل بحيث لا يحكي
الفورة التي بجنبها ثقله بل يكون سيلا في وجهها كما كانت الارض
قبل ان يجف فاذا انتقص من ذلك الثقل قدر البخار المندفع
من اسفل الى ان يتصعد الى فوق والى ان يكون على سبيل ...
واما العيون التي تكون في الجبال الى ان يتصعد الى فوق او
الى بكو فالسبب فيها ان البخار قد يتصعد من ارض صلبة وقد
يتصعد من ارض رخوة فالارض الرخوة يتفشى منها البخار اكثر
الامر قليلا قليلا فلا يكون لاجتماعها سلطان والارضون
الصلبة المتوسطة الصلابة يعرض لها ان تحقن البخار حقنا
متوسطا والارضون الصلبة جدا تحقن البخار حقنا شديدا
والجبال اقوى الاشياء على حقن الحرارة وحبس البخار المتصعد
منها حتى يقوى اجتماعه فيسلك بقوته منفذا يندفع
منه الى خارج وقد تكاثف واستحال مياها ويكاد يكون ما يشتمل
عليه الجبال من الارض مملوا ماء ومثل الجبل مثل الانبيق الصلب
من حديد او زجاج او غيره مما يعمل للتقطير فانه ان كان
سخيفا متخذا من خشب مثلا لم يحقن بخارا كثيرا فلم يقطر منه

يستتبع خ

المنابع

الانبيق خ

شى

شيء يعتد به واذا كان من جوهر صلب لم يدع شيئا من البخار
يتفشى بل يجمع كله ماء وقطره وقعر الارض الذي تحته كالقرع
وجميع المياه في الجبال والارض كالانبيق والعيون كالمباعث و
الاودية تجري البحار كالقوابل واما الزلزلة فهي حركة تعرض لجزء
من اجزاء الارض بسبب ما تحته يتحرك فيتحرك ما فوقه وهذا
السبب يكون ريحا او دخانا او ... وقلما يعرض الزلزلة في الصيف
والكسوف فربما كان سبب الزلزلة لفقدان الحرارة الكائنة عن
الشعاع دفعة وحصول البرد الحاقن للرياح في تجاويف الارض
بالتحفيف بغتة والبرد الذي يعرض دفعة يفعل ما لا
يفعله العارض بالتدريج فان كان مع الزلزلة نار فسببها ا...
الانجرح من الارض يعنف واشتعل ... نارا وتوابع الكلام في
الباب يرجع منه الى كتاب الشفاء والارض الخالصة لا تتحجر
لان استيلاء اليبس عليها لا يفيدها استمساكا بل تفتتا وانما يكون
الحجر على سبيل الجمود فيكون الجبال بحسب ان لا يكون في المادة
اما تتحجر الطين اللزج في الشمس ولما لا ينعقد ... طبيعة
...ية ارضية او بسبب تجفيف حار وسائر المعدنيات منه ما هو
ملحي صلب الرطوبة يسهو له ومنه ما هو دهني لا تنحل بالرطوبة
وحدها بسهولة مثل الكبريت والزرنيخ واما الزئبق فهو شبيه ...
المنطرقات وجميع المنطرقات ذائبة ولو بالحيلة واكثرها لا ينطرق

بالحيلة

لانه يحلله الاسرب وانما يلين ومادة المنطرقات جوهر مائي
مخالط لجوهر ارضي مخالطة شديدة فان المزاج قد يكون متكاثفا
كالذهب وقد يكون متخلخلا كالحديد ومحل جوهر
الاثقل من المنطرقات بالبرد بعد فعل الحرارة فيكون كانه الجمد
الدهنية ولذلك ينطرق واما الجمادات فانها الرطوبة المائية ولكن ليس
جمودها بالبرد وحده بل جمودها باليبس المحيل للمائية الى الارضية
وليس فيها رطوبة دهنية ضعيفة ولذلك لا ينطرق ولا يحيل ان اكثر
انعقادها باليبس لا ينحل الا بالحيلة واما الشب والنوشادر
من جنس الملح الا ان نارية النوشادر اكثر ولذلك يتصعد
بكليته فكانه ماء خالطه دخان لطيف حار وانعقد باليبس
واما الكبريتية فانها قد عرض لمائيتها ان تخمرت بالارضية
الهوائية تخمرا شديدا مع الحرارة حتى صارت دهنية
ثم انعقدت بالبرد واما الزاجات فانها مركبة من ملحية
وكبريتية وحجارة وفيها قوة بعض الاجساد الذائبة واما
الزيبق فكانه ماء خالطه ارضية لطيفة كبريتية خالطه شديدا
حتى انه لا ينفرد منه سطح الا ويغشاه من تلك اليبوسة شيء فلذلك
لا يتعلق باليد ولا ينحصر انحصارا شديدا بما يكون تشكله
... الا انه لا يخلص خلاصته من صفوة تلك الا بعد ...
الارضية اللطيفة وصار نحو الهوائية والرطوبة ينعقد

قوام متكاثف ح
لا ينطرق ح
انطراق
چکش کير شدن
اطلاع
کبريتية ح
صفاء ح

بروائح الكبريتية فلذلك امكن ان يعقد بالرصاص او بروح الكبريت
بالسرعة ونرجع في تمام الكلام في هذا الفصل الى كتاب الشفا

الباب الرابع في علم النفس فصل في اثبات النفس وجوهرها

وتعريف ... ان الواجب كان ان يعرف اقسام الامور
الممكنة وخواص كل قسم كما عرفنا خواص واجب الوجود ثم كنا
نعرف ما تحت كل قسم من الاجناس والانواع وخواص كل منها
وكنا نعرف النفس في جملة اقسام الامور الممكنة وانواعها وخواص
كل منها لانا ليس من فوق الى اسفل كي ليس ... للبشرية هذه
القوة بل انما نعرف من الحس الاجسام وحركات كل جسم وصوا
المحسوسة ثم نعرف من بعض الحركات بحلولها عقد مقدمات معدة
عندنا اما مستفادة من الحس او من اوايل العقل ان مبدأه علة فاعل
طبيعة ومن بعضها ان فاعله نفس فلكية ومن بعض تلك الحركات
ان لها مبدأ غير الطبيعة وغير النفس الفلكية وسميناها
هذا المبدأ ايضا نفسا والنفس والطبيعة اسمان لهذين المبدأين
حيث جواهرهما ولكن من جهة ما هما مبدأ لهذه الافاعيل
واذا بحث عن مقولتها فانما يبحث عنهما كانهما عرض ذاتي
لها الامور كما ذكرنا في كتاب البرهان ولهذا صار النظر في
هذه المبادي من العلم الطبيعي واثبات المبادي برهان ان فلما
نقول اجساما لها افاعيل وكل جسم له فعل فهو ذو مبدأ لذلك

لم احصاها ما ... خواصها هذه الامور ...
ثم ... لوازم بعض تلك الخواص
الكيفيات ... ح

الفعل فالافاعيل هي علة كون الجسم فاميدا ولا معلولة له وقد
مر في هذا الفصل في كتاب البرهان ما فيه كفاية فنقول الان
انا نرى اجساما مركبة من العناصر والاخلاط تحس وتتحرك با
لارادة وتغتذي وتنمو وتطلب بدل ما يتحلل منها ان يكون اولا
لهذه الاجسام خصوصية جسمية ليست لاجزائها وخصوصيته
وجود فان ما ليس له خصوصية جسمية لم يصدر عنه فعل خاص
والنمو والاغتذاء وطلب بدل ما يتحلل يخص هذا الجسم من
حيث هو هذا الجسم فانه ليس لكل واحد من اخلاطه فاجزائه
العنصرية نمو ولا تحلل ولا اغتذاء كما ليس لكل واحد من اجزاء
الشيء الابصار للعين بما هو عين والنمو للبدن بما هو بدن بل الابصار ط
فتبين ان الحيوانات والنبات خصوصيه اجسام ليست لكل
واحد من اجزائها فوجود الاجزاء فيها اخذ بالقوة لان كل ما يكون
وحدته بالفعل فالاجزاء فيه بالقوة والجسم له وحدة بالفعل
من جهة الاتصال وكثرة اجزاء بالقوة واما هنا فليست الوحدة
وحدة اتصال بل وحدة من سائر وجوه الوحدة التي ذكرنا
فيكون كل جزء جزء من انسان او شجرة واحدة للاجزاء على حصص
واحدة وشبه ان يكون الوحدة التي بالفعل في هذه الاجسا
وحدة بالنسبة الى فاعل واحد الى غاية واحدة او ما يشبهه منفصلة او متصلة
واذا كانت الوحدة بالفعل فسواء كانت على هذه الوجوه او وحدة

الاتصال

الاتصال لا يختلف الحكم فيها احذ بان ان لهذه الحيوانات
والنبات خصوصية جسمية وهذه الافعال ليست تصدر
عن الجسم بما هو جسم مطلقا فيجب ان يكون لسبب اخر وذلك
السبب هو المبدأ الذي نسميه نفسا وبينه وبين البدن
اتحاد نوعي لا فرضي ولست اعني بالاتحاد اتحاد الاتصال بل اتحادا
على وجه اخر وانت تعلم ان ذوات الامور المركبة في صور جسمانية
ومواد غير وجود الصورة وغير وجود المادة بل هو امر واحد
غيرهما وهكذا الحال في الاجسام البسيطة فانه ليس يمكن ان يتوهم
ان الاتحاد الحاصل من المادة والصورة الجسمانية والصورة
الطبيعية يكون نفسا والهيولى والصورتين وحده وتمام
رافع من فسادها فان الهيولى لا تفسد ولا الصورة الجسمانية
لانها بسيط ثم الجسمية المطلقة لا وجود لها انما الوجود كا
عرضت جسم هو نار او فلك او شجرة او انسان وبالجملة فكل
جسم فله صورة طبيعية مقومة ومقوم الجوهر الذي هو
الجسم جوهر فالنفس اذن جوهر واذا بطلت النفس لم يصح
ان يكون ذلك الجسم باقيا كما انه اذا بطلت صورة النار لم
لا يرد عليه ان النفس هو المزاج يصح ان يكون جسمية النار باقية ولا يظن ان النفس موجودة
في ممتزجات من الاخلاط والعناصر كل منها موجود بالفعل
على حدة في المركب حتى يلزم منه ان يكون النفس عرضا فانه لو كان

كك لما كان لبدن الانسان او الشجرة خصوصية جسمية وذلك
كان العشرة بالفعل يوحد احادها فيها بالقوة وبين من
هذا انه ليس حال ابدان الحيوانات والنبات بالقياس الى
الممتزجات كحال الاشخاص مثلا بالقياس الى البسايط الادوية
فانه ليس للخلاص مثلا خصوصية جسمية فان الافعال الصادرة
عنها انما يصدر عن كيفية فاشية في جميع ادويتها ولكل
جزء فعل يشبه فعل الكل وانما يختلفان بالاقل والاكثر و
الزيادة والنقصان وليس للكل فعل ليس للاجزاء شيء منه اصلا
وان كانت لهذه المختلطة المركب وحدة ما فهو وحدة كيفية او وحدة
فعل واما وحدة جسمية فلا اذ لا يتحد جسم باتحاد كيفية لان الكيفية
بعد الجسمية وبالجملة فالكيفية عرض فلو تبعها اتحاد جسم او جسمية لكان
العرض معقوما للجوهر واذا كان الامر كذا فالنفس ليست بكيفية مزاجية
فان الكيفية عرض لموضوع قد تم قوامه نوعا و كنسبة بين العناصر فان
النسب انما يكون بين اجزاء بالفعل وليس هناك شيء من ذلك ولا ايضا
في الممتزج كثرة طبيعية حتى يقال ان بينها نسبا بالفعل فانما الكثرة ان
كانت موجودة فهي كثرة بالعرض فالنسب بينها ايضا بالعرض
فبهذا تبين ايضا ان النفس غير المزاج وغير النسب بين العناصر
وغير جملة الممتزج لو كان الاشكال الموجودة في الحيوانات والنبات تابعة
لمزاج ما لكان لكل جزء من الممتزج شكل الكل لانه على مزاجه وليس الامر

المعاجين حم

لم يكن المس كسبت العناصر

كك ثم قد عرفت ان المزاج ما هو وان النفس غير المزاج بحيث تكلمنا
في هذا الباب ان المزاج يقبل الاشتداد والتنقص فهي اذن غير المزاج
اذا قيل ان القوة الغاذية تقوى وتضعف فان ذلك لعلل للقوى
لا تغيير في جوهرها ولو كانت هناك امرا بما يشتد ويضعف غير الجسمية
المطلقة وذلك الثابت هو النفس ثم ان اشخاص الحيوانات تتحرك
الى كلا لا تهافي الكيف والكم ويجب ان يكون المزاج ما يتحرك فيه ويجب
بما هو جسم حركة ما فاذن انما يتحرك اما في نفسه واما من خارج
فالمحرك من خارج اما ان يكون امرا عقليا ومثل هذا المحرك يحرك
بواسطة قوة في المتحرك مباشرة للتحريك واما جسما والاجسام
اما فلكية واما عنصرية وكيف ما كانت الحال كانت الحركة قسرية
ان يكون القاسر يحرك تلك الحركة بعينها في بعض الاجسام
الفلكية ليس فيها مبدا حركة مستقيمة فاذن ان حركت فانما
تحرك بارسال قوة على ان هذا ايضا يمتنع وتبين ايضا ان الاجسام العنصرية
واما ان يكون مركبة وحركات البسائط لا تشبه شيئا من حركات الحيوان
العناصر عند اجتماعها وعلى ان العناصر اربعة وانواع المركبة تكاد
لا تتناهى واما المركبات فهي لاجرم تفعل بقوة فيها ثم لا يجب ان
يكون مؤتلف واحد خاصة يدفعه من جميع ما قلنا ان الاشخاص
يتحرك من تلقائها بقوة فيها تلك القوة هي المخصوصة
لا القوة الغاذية فاذن هي غير الاجتماع وغير اجزاء البدن

لا تغيير حم

وسبب العوض بسعه
ويسبب نقص الاعداد و
تنقص و
ولو كان العوض والاسعف الاشيد او التنقص
عارضة له فهو نفس حم

ان يحرك الجسم حم

لا ان يكون منبسط

علته انواع كثيرة من الحركات
ما كان لكل نوع من الحيوانات
حم

وغيره المزاج وغيره النسب بين العناصر وعلى ان المزاج تابع لاجتماع
العناصر والاخلاط فكيف يجعل المزاج مبدا هو النفس هذا
الفصل وحد ملحقا نتبصره وذكر ان الفصل الذي تقدم عبرت
عبارته الجهل بل نقول انا نرى اجساما يحس ويتحرك بالارادة
ويغتذي وينمو فيجب ان يكون لها خصوصية جسم وخصوصية
وجود فان ما لا يكون له خصوصية مهية وجود لم يصدر عنه فعل
وهذه الخصوصية يجب ان يكون لها بالفصل لا بالعرض والا كان يجب
ان يكون لكل جزء من اجزاء هذه الاجسام المركبة تحريك واحساس
ونحو غير ذلك وليس الامر على هذا فاذن افادت اجزاء هذه
الاجسام المركبة تحريك موجودة فيها بالقوة وهذه الاجسام
خصوصية جسمية موجود بالفعل وذلك لا وجود لجسم مطلق
فيجب ان يكون لهذه الاجسام صور نوعية لا يصح ان يكون هذه
الصور كيفيات مزاجية ولا غير ذلك من الاعراض فان الاعراض
وجودها في الموضوعات وهذه الاجسام ما يسوع ولم ينقسم بالفعل
لم يصح ان يكون موضوعا لهذه الاعراض فيجب ان يكون لها صور يقومها فيصير
بعدها موضوعة بالكيفية المزاجية وساير الاعراض وهذه الصور
هي النفس والا مجرد يجب ان يكون جوهرا حتى يصح ان يقوم الجواهر
الجسمانية ولا كذلك الادوية المركبة فانها ليست لها خصوصية
جسمية وانما الافعال الصادرة عنها هو صادرة عن كيفياتها

العائشة

في كل جزء منها صدورا متشابها وكل جزء من اجزائها موجود بالفعل
وليس لتلك الاجزاء جملة وصورة بالفصل بل ليس لها كثرة بالفعل
ومزاج الرحم كيفية بسيطة يكون فعلها متشابها فكيف يحدث
من كل من العناصر من الفساد ما يجرد افان الانفسام والتجرد
يكونها بحركات مختلفة يعرض مثلا في النار وكيفية المزاج كيفية
بسيطة مقتضاها حركة واحدة ولعل القوة المجردة لا توجد
من الحيوانات وانما يوجد في النبات فلهذا الاربعة البسائط
كالماء مثلا وهكذا الحال في القوة الجامعة بين تلك الاجزاء
لان اجتماع الاجزاء يكون بحركات مختلفة والكيفية المزاجية واحدة
بسيطة كما عرفت ولا تجد هذه الكيفية جوهر المني في الرحم لم يصير
حصولها فيه بسبب الاجتماع اجزائها اجتماعا حيوانيا فلو كانت هذه
الكيفية محركة وجامعة لكان يجب ان يجري الهواء المحيط في
الرحم او وجوبا بالارض المكتنف بما يجري الهواء في المني وليس الامر
كذلك وقد عرفت ان اللمس يكون بتوسط المزاج ومن المعلوم
ان الكيفية الملموسة من الحار والبارد والرطب واليابس لا يدرك
الا مع استحالة كيفية مزاج العضو اللامس فكيف يكون المستحيل
مدركا فاذن للمدرك امر يبقى بعد استحالة المزاج وقد كان المزاج
الصحيح لا يدرك ذاته فكيف بل بدلنا لان المزاج القريب المستحيل
اليه ذاته وايضا فان موجب امزجة الحيوان حركة وسكون معين

وقد يطرأ على موجب المزاج تحريك مخالف له قاسرا اياه عند الرعشة
فهو عن مبدأ اخر لا محالة ولولا هذا لما كان يحصل اعياء اذ لم يكن
هناك الا تحريك طبيعي وحيث لا يكون الا ميلا الى الحركة والجهة
لا يكون الاعياء الا سوء مزاج فقط وليس سوء المزاج الا مزاج ملمس لا عماد ح
ذلك العضو فتكون الذي توجب الاعياء هو الذي يوجب نفسا و
مزاجا فهو بعينه موجب الحركة ومانع عنها وهذه العناصر الاربعة
عند اجتماعها يحتاج الى مؤلف والا لتفرقت وذلك المؤلف
هو النفس والقوة المسماة باسم القوة الغاذية من قوى النفس
وهذا السبب يعود بالمرض قد صار مزاجا الى المزاج الصحيح
فان المزاج الفاسد لا يعود بذاته الى الصحة على ان المزاج الفاسد
لا يعلم نفسه امزاجا اخر لم يكن في ذاته فاسدا او تحريك هذه القوة
للاجزاء المزاج تحريك طبيعة الارض جوهرها الى الوسط فان بعضوها
التشبه بالكمال التي بحسبها وحفظ جوهرها على كمالها فيتبع
ذلك حركة الاجزاء الممتزجة بعضها الى بعض حركة للطبع للطالع
بامر غير الحسية ولو كان هذا الجامع مزاج الوالدين لما كان حيوانا
يتولد ويتوالد جميعا فاذن الجامع للاجزاء المتزوجات امر اخر وايضا
ولو كان السبب في تاليف اجزاء الحيوانات مزاج الرحم لكان يجب
ان يكون اولا يفعل الاعضاء الظاهرة ثم الخاصة ثم الباطنة و
لكن الامر بخلاف هذا لان المخلوق اولا القلب فاذا وجب هذا الـ

لما عرفت

لما عرفت من ان الجسم ينفعل بوضعه ثم الانسان فيه قوة
تدرك المعقولات وقد بينا ان مدرك المعقولات لا يصح ان
يكون جسما انا قلنا يصح ان يكون تلك القوة مزاجا والانسان
من شانه ان يشعر بذاته كما بينه ولا يصح ان يكون الشاعر بذاته
مزاجا لان المزاج لا يصح ان يشعر بذاته مع الانفعال والمنفعل عنه
غير المزاج ثم الانسان يشعر بذاته من اول وجوده والى انقضا
شئ واحد والمزاج متبدل متبدلات سببه وعرضية فانه هو
غير المزاج ولو كان تحريك الروح لسبب قوة مزاجية فيها الحركة
الى جهة واحدة فان المزاج الواحد مقتضاه واحد وايضا لو كانت
النفس مزاجا وكان الشكل من لوازمه لكان الواجب ان يلزم
شكل جملة شخص الانسان او جملة عضو من اعضائه كلا من
اجزاء البدن ومن اجزاء ذلك العضو وايضا لو كانت النفس
مزاجا وجسما لما كان يطلب البدن بدل ما يتحلل منه ثم قد يعرض
للبدن تكاثفات وتحللات عن طبيعية تتغير معها المزاج
باسباب فاذا زالت تلك الاسباب عاد البدن الى حالة الاصلية
ولا محالة هناك معيد الى تلك الحالة غير المزاج بل المادة الموضوعة
للانسانية يجب ان يكون على مزاج مخصوص حتى يتم بها افعال
النفس الانسانية يجب ان يكون كما ان المادة التي يتخذ منها الباب
يجب ان يكون على صفة مخصوصة ولكنها لا يكفي على تلك الصفة

فان يكون بل يحتاج ان يكتسى صورة الياسه ومن ذلك قول
من قال ان النفس تاليف ونسب بين العناصر والتاليف الطبيعي
حيث كثرة طبيعية ولا كثرة هناك طبيعية بل النسب في الممتزج انما
يكون بالعرض لا في ذات الممتزج وعلى ان التاليف يحتاج الى مولف والنفس
فان النار به تحلل قبل تحلل الارضية فتختلف النسب بين العناصر
ومع هذا يكون الشخص باقيا ومن ذلك قول من قال ان النفس
هي هذه الجملة والجملة اما ان يراد بها اجزاء العناصر وهذه الاجزاء
تزيد وتنقص وهي في طريق السيلان ولكون الشخص الباقي هاهنا
في اول العمر الى اخره شخصا واحدا واما ان يراد بها الاعضاء والالة
وقد يعقل منها ما يعقد منها ما يعقد ثم يكون الشخص ثابتا
بعينه وعلى ان هذه الجملة تطالبها من يجعل وغلبنا والى بان يكون
نفسا فان الجسم لا يقتضي ان علة لهذه الجملة وقد ابين النفس
نسان نتهى وقيل انه من المحال يكون شعور الانسان بذاته
على سبيل الاكتساب وبحسب ورود عليه من خارج حتى لو لم يرد
عليه وجوده من جهة احدى الحواس الظاهرة لما شعر بوجوده
والدليل على ذلك ان هذه الاعضاء قد يكون مجهولة والانسان
يعلم انه موجود وليس المجهول هو المعلوم وبهذا يعلم ان الشعور
ليس قلبا ولا دماغا والعضو من الاعضاء فانه لو كان ذات الانسان
شيا من هذه الاعضاء لكان شعوره بذاته وشعوره به شيا واحدا

فان الشي لا يجوز ان يكون من جهة واحدة مشعورا بها وغير مشعور
وليس الامر كذلك فاني اعلم اني عقلنا ودماغا علما استعديه من السماع
والتجارب لا لاني اعرف اني انا والجملة فمن يعتقد انه اكتسب شعوره
بذاته من الحواس فهو بالحقيقة جماد وانت في حال النوم لتشعر
بانك تحكم ما تحكم به ولا تشعر في شعورك بذاتك في ذلك الوقت
بشي من بدنك فاذن الشاعر بذاته المشعور به غير هذه الجملة
فان قيل اذا كان الشاعر بذاته امرا ليس بجسم فما معنى قولنا دخلت
الى هاهنا وخرجت من هاهنا كان الجوابات الذي ليس بجسم يتحد
بالبدن نوعا من الاتحاد الحقيقي فيدرك ذاته ويدرك بقوة
اخرى مدنية حكاية الالام المعقود من ذواتيا بحيث نعم المتصيل
من كلام الالام المعقول منه وايضا فانا نشعر بل وانساو يدرك
ابدا ما معا بعينه بالطبع بحيث يتالف من الادراكين ادراك
واحد كانه حصل بالنفس والبدن نوع واحد واما النفس
جوهر فلانها هي الداخرة لان يكون الانسان استكملت نوعيته
بجزاه ثم وحلت فيه النفس وجود الشي في الموضوع فان الشي
والنور متحرك لا غير فاسر جسماني خارج الى ان يستكمل نباتا
او حيوانا ولذلك اشخاص الحيوانات والنبات الى كمالاتها وشكل
هي التحريك لا يكون غير جسم ثم لا يصح ان يكون جسم بنفسه احسام
العناصر واجتماعاتها في المتكوناتها ولا كيفيه من الكيفيات ثان

امزاج واحد اعني كيفية لا يوجب اختلافاً في الماء مثلاً حتى ينقسم ولو كان
مزاج الاثنين ومزاج الرحم يفعل ذلك لكان تحرك المتشابهات
الى جهة واحدة لكانت العناصر في المركبات مستديرة ولما كان
يحرك الصبي الى ان يستكمل رجلا والفصول التي مرت بذلك على
ان في الابدان مبدأ فان قيل اليكم يقولون ان النفس وسائر الصور
والمركبات جواهر لان وجودها ليست في موضوع ومعلوم ان موضوعات
صور المركبات العناصر الاربعة وهي انواع قائمة بالفعل واذا كان
كذلك كانت صور الممتزجات في موضوعات كان الجواب عن هذا
انه لو كان موضوع تلك الصور كل واحد من العناصر لكان الامر كذلك
ولكن موضوعها ههنا جملة العناصر من حيث هي جملة وليس الجملة
من حيث هي جملة نوع الاعيان تحللها من الصور فالان يستعد
جملة العناصر لقبول صورة النفس استعدادا واحدا عن استعداد
كل منها لقبول صور العناصر وكل واحد من العناصر في الجملة بالقوة
واذا كان كذلك كانت هذه الصورة معنوية فيكون جوهرا لذلك
للادراك ونحن اذا قلنا في الانسان وفي سائر الحيوانات له نفسا
سانية فلسنا نعني بان فيه نفسانية كما في الجملة بل في النفس
الانسانية معنى جنسي متنوع بفصول فالنفس الانسانية التي في
الانسان هي التي تتصرف في الغذاء تصرفا يسوق المادة الى ان
يكون الة للقوى الدراكة واللحم في الانسانية بالنوع يخالف

نفس
للحم في البقر ولحم الفرس فان اللحم في الانسان فقد لا يفعل
الانسان ولا يصلح لفعل افعال النفس الانسانية ومستعد
الى النفس الانسانية من الانسان وكذلك سائر القوى هي قوى لها واحد
فيكون للعقل لانواع الحيوانات النفس التي هذه القوة اعني الغاذية
قوة من قواها ولو كانت النفس الانسانية التي في الانسان ما في النخلة
لكان شمع مع وجودها في الانسان جسمانيا ساذجا وليس كذلك بل انما يوجد
جسما حيوانيا وكذلك الحال في وجود الحيوانية في الانسان والفرس
والاستيلاء النفس على القوة النباتية ما تضعف هذه القوى
عند تصور النفس ما يسمعه كراهة وتحصيه ليست ... وذلك
عندما يكون الوارد على النفس تصديقا بامر عقلي يسمعه سرور
يتبع ذلك السرور قوة في البدن وهذا مما يعطيك في ان النفس
خادمة للقوى المدركة واستعمال الغذاء وهي واحدة ليست منفردة
عن سائر القوى ويجب ان تعلم ان علة كل نوع يجب ان يكون
خارجا عن ذلك النوع سواء كان النوع مما يوجد نوعه في شخص
كالشمس او على سبيل تعاقب الاشخاص كالانسان فانه لم يكن
كذلك كان واجب الوجود بذاته وان كان كذلك لم يكن شخص من الانسان
علة لوجود شخص اخر منه بل علة كل شخص منه امر خارج
فان للنفس قوى كثيرة وهي القوى الغاذية والنامية والمولدة
انت تعلم ان الانسان من شانه ان يدرك المعقولات وان ادرك

المعقولات لا يكون نالة جسمانية وان الانسان عنده صورة
مخيلة ومحفوظة ثم لا يتصور المحفوظ في جميع اوقاته وقد
يتادى اليه من الحس ما يكون غافلا عنه وهو يدرك ضربا من
الادراك فلو كانت النفس وقواها شيئا واحدا لكان وجب ان يكون
من شانها مخالطة للمادة تارة وذلك عند ما يتصرف في الغذاء
ويدرك ادراكا جسمانيا والتجرد عن المادة في وقت وذلك عند
ما يدرك المعقولات وهذا محال وكان وجب ان يكون مشاهد
لجميع محفوظاته دائما اذ القوة الحافظة عند من يقول انه القوة
هي بعينها المتخيلة والمبصرة والحس المشترك ولكان عند
حصول صورة في بعض الحواس الظاهرة الفعل عنها ما يدركها
فهذه التوالي محالة فبقي ان يكون اختلاف بعض الافاعيل
لاختلاف القوى وبقول ان الغذاء يستحيل دائما الى طبيعة المغتذي
دفعة بل اولا يستحيل استحالة ما في كيفية بها يستعد للاستحالة
الى الجوهر المغتذي كما ان الماء يستحيل في كيفية البارد الى ان يستعد
بها للاستحالة الى جوهر النار مثلا ثم يحيل في ذلك الهاضمة وهي
التي تنضج بما القوى في الحيوان وتحيله للنفوذ المستوي
ثم القوة الغاذية تحيله في الحيوان الدموي اولا الى الدم و
الاخلاط فالقوة الغاذية فعلها ايراد بدل ما يتحلل من البدن
والتشبيه والمصاقة بالبدن والحاجة الى الغذاء والسبب لان تعوض

بدل لما يتحلل بل يحتاج اليه ايضا للتربية وهذه القوة تفعل
في جميع بقاء الشخص فان بطلت لم يوجد النبات والحيوان
باقيين والسبب في الموت ان هذه القوة جسمانية وفعلها انما
والثاني ان الحرارة تجفف اكثر من الرطوبة بها القوة من تصلب
الرطوبة وعمل العظام والعظام وما شاكلها منها فاذا اصلبت
قلت الرطوبة وكان الحرارة باقية على حملها فتمضي في افناء باقي
الرطوبات الى ان تاتي على جميعها فتموت الحيوان ولان كل كائن فاسد
وهنا اسباب معينة مذكورة في كتب الطب واما القوة النامية
فانها تسلب جانبا من البدن الغذاء حاجتها اليه لزيادة في
جهة اقطاره المخصوصة بتلك الجهة لتزيد العادية فقط ليستوي
فيها واما القوة المولدة ففعلها التخليق والوزن لتطبيقه وتشكيله
وافادة اجزائه في الاستحالة الثانية صورها من القوى والمقا
والاعداد والاشكال والخشونة والملاسة وما يتصل بذلك
بل نقول ان القوة المولدة هي التي تجذب اليها من الاعضاء
الى الانثيين فاذا حصل ذلك الدم في الانثيين كان
سبيل سبيل الكيلوس اذا اجتذبته القوة التي في الكبد
اليها والحجة يعرض لذلك الدم تغير فيستعد بذلك التغير
لقبول الصورة المنوية ثم اذا حصل المني في الرحم واختلط
بمني الانثى او بما يشبه المني منها وعرض لها شيئه عفن استعد

بل لك التهيؤ لقبول صورة النفس فاستحالة الاول الحاصل في الالات شئ
الى اللبن كاستحالة الكيلوس في الكبد الى الدم وبالجملة فان
الكون كما عرفت والفساد يكون بالعفونة فان المادة المركبة
يستعد بالعفونة لقبول صورة البسائط كالحيوانات التي يتولد
في الارض لم يكون تعفونه بعرض الحرارة لما يجري مجراها من
والعنصر اذا استحال فانما يستحيل بعد عفونة واذا كانت الكيفية
بها مستعدا لاختلاط الاجتماعات المختلفة والنبرات المختلفة فكيف يكون
فاعلة فانما احتيج الى هذه الكيفية لتسهيل الوارد المفسد يجب
ان يكون ضدا فاذا وجدت النفس بنعمها مزاج النوع كان الهواء اذا
سخن من مسخن خارج استحال نارا ثم يصير صورة النار علة للحرارة
النارية العادية يحفظ بها جوهر الشخص والنامية يتم بها جوهر
الشخص والمولدة يتم بها النوع ولا يجب ان يكون القوة العادية
نارا فقط لكان النار لم يقتصد بجزء بل يتولد شيئا بعد شيء
وشيئا بعد شيء على سبيل الاستحالة كما عرفت فلو كانت النار قوة
العادية لكان لا يبلان وقوفا في النمو فان النار ما دامت تجد
مادة فانها لا تقف بل تزيد الى غير النهاية والا فهذه القوة هي الحار الغريزي
فان الحار هو المستعمل لتحريك المواد ثم البرد لتسكين المواد عند
الكمالات من الخلق هذا في الكيفيات والفاعلة واما في الكيفيات
المنفعلة فان الاولية المادية فان المادة بها يختلف ويتشكل

انحصار تاثير العفونة في استعداد المادة المركبة لقبول صورة

والثانية

والثانية اليبوسة التي يحفظ الشكل وتفيد التماسك وقد ظن
قوم ان النار فيها قوة جذابة لما اداه من ان وبالة والذهب ولم
يعلموا ان السبب في انجذاب الذهب ضرورة الخلاء كما ذكرنا
في بدايع المياه في الاشارة الى الادراك والكلام في القوى
المدركة فقد عرفت ان الادراك هو حصول الاثر من صورة المدركة
في القوة المدركة والمدرك قد يكون امرا عقليا لا يحصل الا في
العقل اعني امر مجرد عن المادة وقد يكون امرا جسمانيا يعرض له
انواع من التجريد فان كان التجريد عن المادة وعن لواحقها كاملا
كان معقولا وقد عرفت فيما تقدم حقيقة المعقول وانه للمية
للجلالة وعما سواها كالبياض وان كان التجريد عن كامل فاما ان
يجرد عن مادية الخاصة وذلك يكون محسوسا واما ان يجرد
عن المادة الخاصة به مع شرط اخر وهو تلك المادة وان غابت
وبطلت لا يبطل بطلانها الاثر المدرك ومثل هذا يكون
متخيلا وكان في المحسوس يحتاج في الادراك الى حضور الشيء
المدرك على نسبة محدودة وليس كذلك الحال في الخيال والوهم
يتعدى قليلا هذه المرتبة في التجريد لانه ينال المعاني التي
في ذاتها ليست بمادية وان عرض لها ان يكون لها مادية كالخير
والشر والموافق والمخالف ولو كان مثل هذه الاشياء لذاته
ماديا لكان لا يعقل الا عارضا لجسم ففي الانسان ادراك حسي

وادراك خيالي وادراك وهمي وادراك عقلي ولا محالة ان لكل
واحد منها سبيلا يلدك به يعرف هذا بالاعتبار كما يعرف ان
في الانسان ادراكا بالعين وكما نعرف فان هذا الموصوف له والمدرك
بالحقيقة والذات هو الاثر الحاصل في النفس واما الشيء الذي
ذلك اثره فانه يدرك بالعرض فلهذا يحكم بان لهذه المدرك
وجودا من خارج او ليس له وجود من خارج وقد اختلف الناس
في اثبات وجود الكيفيات المحسوسة في الاجسام وانت تعلم
نفسا الجسمين واحدهما تنا تزعند الجنس شيا والاخر
لا سابعه ذلك الشي انه مختص في ذاته بكيفيه هو مبلاه
الحاسة دون الاخر سائر من بقاها وابطال قولهم فقد تكلمنا
عليه في باب الكيفية الانفعالية والانفعالات وكل حاسة فانها
يدرك محسوسها بالذات وعدم محسوسها بالعرض كالظلمة
للعين واما ادراك انها ادركت فليس للحاسة فان الادراك
ليس هو لونا فيبصر ولا صوتا فيسمع ولكن انما يدرك هذا بالعقل
او الوهم على ما يتضح في مكانه والحواس الظاهرة خمس اللمس والذوق
والشم والسمع والابصار والاول الحواس التي به يصير الحيوان
حيوانا هو اللمس اذ لا يصح ان يفقد اللمس ويكون حيا وذلك لان
الحيوان تركيبه الاول من الكيفيات الملموسة فان مزاجه منها
وفساده باختلالها والحس طليعة للنفس ويجب ان يكون للطليعة

الاول في قوة على ما يدفع به الفساد ويحفظ به الصلاح وذلك
هو الحواس ويبعد ان يكون حيوانا له حس اللمس
ولا قوة محركة فيه والمدرك باللمس هو الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة والثقل والخفة
واما الصلابة واللين واللزوجة والهشاشة وغير ذلك
فيشبه ان يحس بها بتبع هذه اما الحرارة والبرودة فيحس
بها لانها ما يعرض من الالة من الانفعال بهما وكذلك الطعم واليابس والخشن
فبانفعال الالة عنهما والثقل والخفة بالميلان والتمدد مثل
ايضا الى جهة ما فهذه الاحوال اذا احدثت في الالة يحس بها
بانها وهنا ضرب اخر مما يحس وهو تفرق الاتصال مثل
الضرب والقطع وهو غير ما ذكر وقد ظن بعضهم ان سائر
الكيفيات المذكورة انما يحس بتوسط ما يحدث من تفرق
الاتصال وليس كذلك فان الحار والبارد من حيث يغير بها
المزاج يحسان على الاستواء ويفرق الاتصال لا يكون مستويا
متشابها في جميع الجسم وبواسطة تفرق الاتصال يحس ايضا
قوة غير التركيب وغير المزاج وذلك لان المدرك لتفرق الاتصال
لا يصح ان يكون الجزء والذي لم يعرض له تفرق الاتصال فالمدرك
~~وغيره وايضا فانه يدرك الحرارة من حيث حرارة ويدرك~~
~~البرودة من حيث~~ هي حارة ويدرك البرودة من حيث هي

بوجوده ولا شيء من الادراك بادراك لمفرق الاتصال واعلم
ان كل حال مضاد لحال البدن فانها تحس في حال ما يستحيل
فلا تحس بها عند حصولها واستقرارها وذلك لان الاحساس
انفعال ما او مقارن للانفعال واما المستقر فلا انفعال به
فلهذا ليس يحس بالصحة لانها حال مستقر ومن خواص التي
للمس انه يتم بالمماسة ولو كان اللمس يتم بالعصب من دون
اللحم لكان الاحساس في جلد الانسان ولحمه شيئا متشكلا
كالليف وكان حسه ليس بجميع اجزائه بل ما جرى العصب فيه فاما
العصب الذي يحس اللمس فانه يؤدي الى اللحم في طباع الحيوان يقبل
الحس وان كان بواسطة العصب والاذى الذي يصيب القلب
عند فكر او غم فانه يكون لسبب استحالة الروح الى كيفية مؤذية
واقوى اللذات والالام واثبتها ما يعرض للحس اللمسي واقوى
الاعضاء حسا لمسا هو القلب فيتأذى بتلك الكيفية لا سيما
والروح منبعث منه وبالجملة فليس يحصل في العقل صورة
مطلوبة ولا في سائر الحواس الا وينفعل وينبعث معه مزاج
الروح فان كانت الصورة ملائمة تغير مزاجها الى كيفية ملائمة
للقلب فيلتذ بها القلب وان كانت منافية له منافرة فيتأذى الى كيفية
بها القلب ولهذا لا يكاد تشعر بشيء من لذات سائر الحواس والا
تها في جنب اللذة القلبية ولكنك تعلم اعتبارها ان لك

اوحدا ووسط ليس لنا

لذة

لذة عقلية وذلك عند استيضاح المشكلات ولكنها مفرحة
ايضا بما ذكرناه من اللذة التي تصل الى القلب كانها شيء واحد
وهكذا الحال الى المعقولات والمتخيل فانهما مثلا زمان وباعتبار
ما تعلم ان ذلك معقولا ومن خواص اللمس ان جميع الجلد الذي
يحيط بالبدن حساس باللمس ولم يفرد له الة لشدة
حاجة النفس الى مراعاة ما يرد على البدن من هذا الباب
ويشبه ان يكون قوى اللمس كثيرة كل واحد منها يخص
مضادة فيكون مدرك الخفيف والثقيل غير مدرك
الحار والبارد وقد اتفق في اللمس ان كانت الالة الطبيعية
بعينها هي الواسطة اعني المزاج والتركيب لما كان كل واسطة
يجب ان يكون عادمة في ذاتها للكيفية ما يؤديها حتى اذا قبلها
وادى الى القوة المدركة ادى شيئا جديدا فيقع الانفعال
عنه ليقع الاحساس به الانفعال لا يقع الا عن جديد او الشيء
لا ينفعل عن ذاته لان صفة واحدة لا يوجد للامرين
حتى يكون احدهما مدركا والاخر مدركا كما عرفته فيما تقدم
ولهذا لا يشعر بما كيفيته مثل كيفية الة كان كما ايضا الة اللمس
فلو كان حرارة اليد اقوى من حرارة المدرك لكانت اليد لا تنفعل
عنها بل كانت يفعل فيها الكل المتوسط الذي ليس بحار ولا
بارد ويكون على وجهين احدهما انه الخط الطرف من هاتين الكيفيتين

وبما ربما تعلم ان يدرك
المحسوس معقولا
[illegible]
النفسانية [illegible]
[illegible]
[illegible] المحسوس [illegible]
عند [illegible]
فكذلك الذات [illegible]
عند النفس

كما يقال الفلك ليس بخفيف ولا ثقيل والثاني ما له حظ
فيهما ولكن صار فيه الى الاعتدال فلم يمكن ان يكون آلة اللمس
خالية اصلا عن هذه الكيفيات لانها مركبة منها فوجب ان يكون
خلوها عن الاطراف بسبب المزاج ليحسن على الخروج عن القدر الذي
لها وما كان من امزجة الانسان اقرب الى الاعتدال كان الطف
احساسا ولما كان اللمس اول الحواس وكان الحيوان الارضي لا يجوز
ان يفارقه وكان لا يكون الا بتركيب معتدل ليحكم به بين
الاضداد وجب ان لا يكون للبسائط وما يقرب منها حس
ولا حيوة الا النمو لبعض ما يقرب منها اعني البسائط في
الذوق والشم والسمع والذوق تالي اللمس في المنفعة فهو شبيه
فان الذوق يدرك بالملامسة ويفارقه في ان نفس الملامسة
لا يؤدي الطعم بل يحتاج الى ما يقبل الطعم وكان عادما له في نفسه
وهو الرطوبة اللعابية المنبعثة من الآلة المسماة بالملعبة فاذا
كانت هذه الرطوبات عديمة الطعم ادت الطعوم بصحة وان
خالطها طعم كمرض لم يؤد الطعوم بالصحة وهذه الرطوبة
يتكيف بالطعم فيدركه القوة الذائقة ويخالطها ذو الطعم
ولو كان يمكن ان يكون سبيل الى ملامسة سطح الفم الذي
فيه قوة الذوق من غير هذه الرطوبة لكان يتم الذوق وههنا
طعوم بل يدركها الذوق وينفعل عنها سطح الفم انفعالا حسيا

فيتركب

فيتركب من الطعم واللمس شيء واحد لا يتميز في الحس فيصير ذلك كطعم حرف
محض كالحرافة فانها تفرق وتسخن معا لها من الذوق
ولكنه لا يتميز تأثيرها في القوة اللامسة من تأثيرها في قوة
الذوق فنجد تأثيرهما على النفس معا كطعم واحد واما الشم
فان الانسان ضعيفه في اثارة الروائح الكامنة بالدلك وتسميه
الاطبا التنشق بل هذا الفعل ليس الا للانسان ولكن رسوم
الروائح في نفس الانسان ضعيف ويشبه رسوم الروائح في نفس
الانسان ادراك ضعيف البصر شبحا من بعيد وكثير من
الحيوانات هي اقوى من الانسان في هذا الباب المشموم هو
يتحلل من ذلك الرائحة مع استحالة من الهواء الى الكيفية المشمومة
فاذا الاقى خلل الهواء المستحيل والبخار آلة الشم ادرك المشموم
ومما يدل على ان للاستحالة مدخلا في هذا الباب انا متى تحققنا
كافورا تخرا يابى على جوهره كله كان منه رائحة منتشرة
الحلو ومتى نقلنا ذلك الكافور بعينه الى مواضع كثيرة اخ
من ذلك القدر بعينه اضعاف ما كان يارج مع الشم واما
الكلام في السمع فانه يقتضي الكلام في امر الصوت وفي امر
الصدى فنقول ان الصوت ليس امرا قائما بالذات موجودا
ثابت الوجود كالحال في البياض والسواد مثلا بل واضح من
امر الصوت انه يحدث عن قلع او قرع ولا كل قلع وقرع بل بما

كان عنه حركة قوية من الهواء موجودة بعينه علا القلع
والقرع هما الصوت اذ هما مدركان بالحس البصري وسائر الحواس
ولا شي من الاصوات يدرك الا بالسمع وكذا الحال في الحركة الحادثة
عنهما فانها تدرك بسائر الحواس والا ايضا من فهم حركة فهم
انها صوت ولو كان حقيقتهما واحدة لكان من عرف ان صوتا
عرف انه حركة فالصوت اذن عارض يعرض من الحركة الموصوفة
وسببه القلع او القرع فاذا انتهى التموج من الهواء والماء الى
الصماخ وهناك تجويف فيه هواء راكد متموج ما ينتهي اليه وتنا
من الاذن كالجدار مفروش عليه العصب الخامس الصوت احس
بالصوت كما يرتسم نقش الفص في المشمعة وادراك السمع
الحروف بسبب المقطعات التي هي في تموج الهواء وليس الصوت
هو التموج اذ التموج يدرك بالة اللمس ويجب ان يبين ان للصوت
وجودا حيث يكون القرع لا ان وجوده يحدث في الاذن فنقول
انه لو كان السمع التموج بواسطة الصوت السمع لكان اذا سمع شي
علم ان هناك تموجا كما ان من احس بلون المربع علم ان هناك
مربعا ثم اذا سمعنا صوتا ادركنا الجهة التي ورد الصوت
فيها والجهة اما ان يكون الجهة يدرك لسبب ان الصوت
ترك له فيها واما ان يكون لسبب التموج ولو كان لسبب التموج لكان
يدرك التموج مع الصوت المسموع وقد ابطلنا ذلك فبقي

و ما يؤثر في العصب تأثير نقش

ان يكون لسبب ان الصوت تولد هناك وايضا فانه لو كان الصوت
انما يحدث في الاذن فقط لكان سواء اتى بجهة من الصماخ او القسا
مخصوصا وسببه وهو التموج غير مدرك باله السمع مع ان الصوت
لم ياتي وقد لا يدرك مع تاتيه جهة وكيف يدرك جهة مع حدوثه
في الاذن فقد بان ان للصوت وجودا من خارج حيث هو مسموع
بالقوة والصوت امر يحدث من تموج الجسم السيال الرطب كالهواء
والماء منضغطا بين جسمين متصاكين متقاومين واما الصدا
فانه يحدث من تموج توجيه هذا التموج اذا قاومه شي من الاشياء
كجبل او جدار حتى دفعه لزم ان ينضغط الضرب ببين هذا التموج المتوجه
الى القرع الحائط والجبل وبين ما يقرعه هواء اخر ويرده ذلك ويصرفه
الى خلف بانضغاطه ويكون شكله شكل الاول على هيئته وتشبيه
ان يكون الصدا هو تموج الهواء الاول المنعطف الثاني لا الهواء
المتموج الثاني ولذلك يكون على صفته وهيئته وان لا يكون القرع
الكائن من الهواء الاول المتموج يولد صوتا من تموج هواء ثان فانه لو
كانت لقرعه هذا القرع صدى لا يحس بالسمع ويجوز ان يكون لكل صوت صدى
ولكن لا يسمع كان لكل ضوء عكسا او السبب في ان لا يسمع الصدى
الصوتان للمسافة اذا كانت قريبة من المصوت وبين عاكس الصوت
سمعا معا في الزمان واحد وان كان الصدى املس يبقى الصدى زمانا
كثيرا متواترا لانعكاس منه لسبب قوة النبوة وهكذا الحال في طنين الطاسات

السمع اوليس تام

فان هذا التموج

او متقاربا وواحد

وماشاكلها ولهذا صار صوت المغني اضعف في الصحراء مما يكون تحت
السقوف لتضاعفه في السطوح بالصدمة للمسموع والتموج يحدث
لتداول السبب الفاعل له من الماء والهواء المصدوم بعد صدمه مع سكون
قبل سكون لان التموج جزء واحد من الهواء والماء   في الابصار الجسم
بالقسم الاول على جنسين قسمين جسم ليس من شانه ان يحجب ما وراءه
وهو الشاف مثل الهواء وجسم من شانه ان يحجب ما وراءه والذي من شانه
ان يحجب ما وراءه فاما ان يرى من غير حاجة الى حضور شي اخر بعد وجود
المتوسط الشاف وهذا هو المضي كالشمس ومنه ما يحتاج الى حضور
شي مضي حتى يرى وهذا هو الملون واللون بالفعل انما حدث بسبب
انما يحدث بسبب المضي فان النور اذا وقع على جرم ما حدث منه بياض بالفعل
او سواد او خضرة والشفاف قد يكون شفافا بالقوة وقد يكون شفافا
بالفعل والشفاف يصير بالفعل باستحالة الجسم الملون وحصوله
لونه بالفعل من دون ان يستحيل في الجسم الشاف شي وهذا مثل المسلك
فانه يكون مسلكا بالفعل اذا وجد فيه سالك والابصار يكون اما بان
ينفصل من البصر شي الى المبصر او بان ينفعل هنه البصر وهذا الشي الذي
يجوز ان يخرج عن البصر لا يصح الا ان يكون جسما اذ الاعراض لا يصح عليها
الانتقال ولا يصح ان يخرج عن البصر شي شعاعي يقع على المبصر لانه اما ان يكون
الخارج يصل الى المدرك فيدركه واما ان يكون الشاف الذي له فحادث يستحيل
الى جنسه فحاد يكون مؤديا اما القسم الاول فانما استحالته وذلك

لانه من المحال ان يخرج من المبصر جسم متصل يملا نصف العالم وينتهي
الى كرة الكواكب الثابتة ثم كما ينطبق الجفن يعود اليه ثم اذا فتح
مرة اخرى يخرج مثله كانه واقف على نية الغمض ولو كان هذا الجسم
الخارج المنتشر لم تدرك المبصر بجملته بل انما يدرك ما يقع منه عليه
فلو كان الادراك لشي على الصفة المذكورة اعني بشي يخرج من البصر
لكان وجب ان يرى الشي البعيد في غاية البعد بشكله وعظمه في
الرؤية ثم بوصوله اليه ثانيا فانه لو كان هذا الشعاع بخط جسماني
لكان وجب عند هبوب الرياح ان ينصرف عن المحاذاة الى غير المحاذاة
ثم كيف ينفذ هذا الجسم في الافلاك وهي لا تقبل الخرق دائما فان
حركة الجسم يكون طبيعية لا محالة فيجب ان يكون الى جهة واحدة
وليس كذا عندهم واما القسم الثاني فيبطل بان استحالة الهواء
امر يقبل الاشد والاضعف فلو كان الابصار باستحالة الهواء
لكان اذا اجتمعت عدة من ضعفاء الابصار او المرئي اقوى
~~من الابصار او المرئي اقوى~~ واذا تفرقوا اراه ضعيفا ولكان
ضعيف البصر اذا قعد بجنب قوي البصر راى اشد ولكن التالي باطل
فتبين ان المقدم باطل ايضا فان الهواء ان كان له التفاما ان يكون جسمانيا
اذ ليس كل يبصره بملامسة الهواء كالكواكب الثابتة اللهم الا
ان يقال ان الافلاك ايضا يستحيل وهو فاسد ايضا فان الهواء متصل وكل
بصر فلم لا يؤدي الى جميع الابصار ما يبصره وان كان مؤديا باستحالة
جسمه

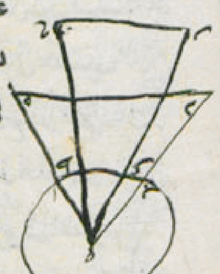
تعرض له فلم لا يستحيل عن الحدقة وحدها ويودي اليها فاذا
خرج عن البصر خطوط شعاعية كانه تحللها اهوية مودية الى
الشعاع فيجب ان يرى الشي الواحد مرارا كثيرة ان كان الشعاع
هو المبصر وان كان الادراك الحدقة من الشعاع والهواء فالهوا موده
للاشباح واذ قد بطل قول من قال بخروج شي من البصر ينتهي الى المبصر
يقوى ان يكون الادراك باستحالة من البصر عن المبصر ولو صول المبصر
اليه ولا يصح ان يصل اليه المبصر بعينه فهو اذن بحصول شبح المبصر
فيه والعلة في وجود الشبح في البصر كعلة الحرارة في الجسم اللامس واما
كيفية الحال في ذلك فكالحال في وقوع شعاع على شي ملون فيتكيف بالمقابلة
بكيفية بواسطة الشعاع والجسم الشاف فكذلك ينفعل الضوء الاول
بواسطة الجسم الشفاف الى الرطوبة الجليدية فيتكيف به ثم يتادى منه
الى الروح الباصرة وليس يضرنا جهلنا فهذا الكان بنحو هذا الانفعال
لا ندري واولیس الا القسمان المذكوران وقد بطل الاول فالحق هو
القسم الثاني وخصوصا ونحن نشاهد الحيطان تتكيف بكيفيات
مختلفة بحيث يعطي كيفية الحائط الاصلية وهكذا الحال في مادية
الالوان فان حال المراة الهواء في انها يودي من غيره تتكيف بالكيفية
التي يودينا وان كان السبب فيه خافيا فقد قال فيما تقادي الالة
القايلون بالشعاع ما يبطل عن قريب واما السبب في خفاء ما يبعد
عن المحاذاة فهو ما اقوله فليكن دايرة اب الحدقة ولكن لقطج وسطها

معاهي دون استحالة في الهواء صح

انه لم صار الجسم الحاد يسخن بالمجاورة والملامسة فكذلك بجهل نحو ايضا

ولكن

ولیکن ده قزح شيين محاذيين مستويين دايرة وقزح ابعد من لقطج وليخرج من خطين الحدقة على شكل مثلث
يقطعان دايرة الحدقة على اقب ويخرج خطين اخرين من ج الى ح
يقطعان الدايرة على طعى فيكون زاوية اجب اكثر من زاوية
طجي والاثر الذي يقع فوطا اصغر من الاثر الذي يقع فواب
والعجب من اصحاب الشعاع فانهم جعلوا الزوايا
علة في ان يرى الشي اصغر ولا ندري كيف



يستمر هذا على مذهبهم فان الزوايا انما تقع
لها اذا جعلت الحدقة موقعا للمبصر ان يخرج
من البصر شي الى المبصر فلا يضر الزوايا منه
ولا ينفع ونقول قد يعرض ان يكون المضي
والمري والرائي



في شفاف واحد وقد يعرض ان يكون المضي والمري في شفافات
بينهما سطوح فان كان وضع السطح في المحاذاة التي بين الرائي و
المضي لم يرى ذلك السطح كسطح الفلك والهواء وان كان السطح خارج
عن ذلك كسطح الماء ونحن في الهواء والمضي ليس في هذه المحاذاة
فان السطح ينعكس عنه الضوء الاتي من المضي الى البصر فيرى
متميزا وان كان في داخل السطح المنعكس عنه مرئي ما هو فيه
علانية سقف واراه على انه مراة وان كانت في المراة التي هناك

ولكن ذه اقرب

ينتفع صح

مطابقة للمحاذي للمرئي سواء كان المرئي مكشوفا للرائي او كان
مستورا فان شبحه يتادى عنه ولهذا اذا القيت خاتما في طست
بحيث لا يراه ثم ملأته ماء بحيث يرى سطح الماء رايت الخاتم واما
السبب في رؤية الشيء في الماء والبخار اعظم فهو ان سطح البخار كانه
يؤدي حقيقة الشيء المحاذي فكذلك يؤدي شبحه على هذه الصفة

واما سبب الرؤية للشيء الواحد اثنان فقد يكون
لميل الحدقة الى احدى الجوانب والعضو اليها وقد يكون لسبب اتصال
الالة المودية للشبح الذي في الجليدية الى ملتقى العصبتين فلا يتادى
الشبحان الى موضع واحد وبيان ذلك ان الشبح اما ينطبع وكان في الرطوبة
الجليدية وان الاتصال بالحقيقة لا يكون عندها والا لكان الشيء
الواحد يرى شيئين ولكن هذا الشبح يتادى في العصبتين المجوفتين
الى ملتقاهما على هيئة الصليب والكلام في هاتين العصبتين مما في
التشريح وكان الصورة الخارجة كانه تمتد منها مخروط ويتقدم
الى ان توقع زاويته وراء سطح الجليدية كذلك الشبح الذي في الجليدية
يتادى بواسطة الروح المودية التي في العصبتين المطيفتين على هيئة
مخروط فيلتقى المخروطان ويتقاطعان هناك فيتحد منهما صورة
شبحية واحدة عند الجزء من الروح الحامل للقوة الباصرة كما
المحاكي فيما يحس بدركهما واحدة عند الجزء يلمس ما يجعل
ملتويين ولكن رؤية الشيء الواحد اثنين سبب اخر من جهة الروح
ملتوي

الاستقامة مقابل ملتقى
كل واحد عند جزء من
الروح الباصرة المرتب هناك
صح

في العصبتين صح

الناسكر

الباصرة وحركاتها المضطربة في مكانها والاختلال فان الق
يعرض لها كما يعرض الحال في الدوار والسكر وشرح هذا في كتاب
الشفاء وتبين بهذا استحالة قول من يقول بخروج الشعاع من البصر
وذلك لان الابصار وان كانت بمماسة اطراف الشعاعات وقد اجتمعت
عليه فيجب ان يرى على كل حال واحدا فلا ينفع في ذلك ما يقولون من
انكسار اطراف الشعاعات ثم اعلم ان الادراك اللمسي والشمي يكون
باستحالة في كيفية الالة والادراك البصري فيكون بالرطوبة الجليدية
والادراك السمعي بتموج والاتصال كما للسمع عند انفعاله عن نقش
الخاتم **فصل** في ابطال ما قيل في عكس الشعاع عن المرآة وينقل الالة
على عند بعض الحالات التي يلزمهم بحسب اوضاعهم في ذلك وضعهم
ان اجزاء الخارج عن البصر ينعكس عن الاجسام الى اجسام اخرى فاذا رايت
جسما انعكست عنه الى جسم مرائية ثم رأت ذلك الجسم المنعكس اليه
مثل لما وصلت الى المرآة ورأت المرآة ثم لما انعكست عن المرآة الى جسم
اخر رات ايهما معا فيكون شيء واحد يرى شيئين يتحصل لك احدهما
راه في الاخر يلزم وضعهم هذا مباحث عليهم من ذلك ان انعكاس
هذا الشعاع عن الصلب وعن الاملس وعن مجتمعهما لكن هذا العكس
مما قد يوجد يقع عن املس غير صلب مثل الماء فليس الصلابة هو الشرط
فبقي ان يكون السبب فيه الملامسة فاذا كان السبب فيه هو الملامسة
فلا بد اما ان يكون لذلك اي سطح املس يقوى ويحتاج الى سطح متصل الاجزاء

التدوير

كانها له في التلون وان لم يكن
اللون حقيقة بالرطوبة الجليدية
كذا صح

الملس فان كان الشرط هو القسم الثاني لم يجب ان ينعكس عن الماء
لانه لا اتصال لسطحه عندهم لكثرة الثقب التي يضعونها فيه — اجسام ح
التي بسببها يمكن ان يرى ما وراءه بالتمام وان كان ليس من شرط
الاتصال فيجب ان يوجد هذا العكس عن جميع الاجسام وان كانت
خشنة لان سبب الخشونة الزاوية او ما يشبه الزاوية مما يتقعر
عن الحدقة لا بد في كل ذي زاوية من سطح ليستقيم زاوية فيكون
املس الذهب لو بلغ الى غير النهاية وانتهت قسمة من السطح الى
اجزاء بسيطة وكلاهما مع فاذن كل جزء مؤلف السطح من سطوح
وملس فيجب ان يكون عن كل سطح منها عكس او يقال الامران احدهما
ان السطوح الصغار لا ينعكس عنها الشعاع والثاني ان السطوح المختلفة
الوضع ينعكس عنها الشعاع الى جهات شتى فتنتشر المنعكس ولا — فينتشر ب ح
يبقى شيئا يعتد له الاجتماع فاما القسم الاول فيبطل فان المعلوم انه
ان كان يخرج من البصر جسم حتى ينتشر في نصف كرة العالم دفعة
انه يكون عند الخروج في غاية الاجزاء وتشتتها وانه اذا انعكس
فانما يلقى كل جزء صغير منه في كل طرف خط دقيق منه الملمس
جزءا مساويا له وينعكس عنه ولا ينفع ولا يضر في ذلك ما سواه
فيجب ان يتفق ان كان السطح الاملس الذي يلاقيه الا اصغر منه
لم ينعكس منه لكنا اذا تاملنا لم نجد هذا المعنى هو السبب و
الشرط في منع الانعكاس في الاشياء الموجودة عندنا لانه قد يتفق

ان يكون

ان يكون شيء خشن يعلم تحقيقا ان لا اجزائه التي لها سطوح
ملس مقدار كما لا يشك في انه اعظم من مقدار اطراف الشعاعات
الخارجة ومع ذلك لا ينعكس عنها وهذا مثل الزجاج والملح المدقوق
والملح الجريش يعلم ان سطوح اجزائه ملس وليس بغاية الصغر
حتى يكون اصغر من اجزاء الشعاع الخارج واذا جمعت لم ينعكس
عنها الشعاع بل ولا من اشياء اكبر من ذلك ايضا ثم من البعيد
ان يقبل الاجزاء الكثيفة الارضية تجزيا الى اجزاء اصغر من الاجزاء
البصري — التي يقبل اليها الجسم الشعاعي التجزي حتى يوجد الكثيف اصغر
حقيقي — ثم ان كان علة العكس عن الاملس عدم المنفذ هناك وحصر
من ورائه فذلك موجود للخشن وان كان لا ملجا من وراء ولا
عدم منفذ فليس يجب ان ينعكس عن شيء فان الجسم لا يكون
له بالطبع حركات مختلفة بل ذلك يكون بالقسر وانت تعلم
انه اذا كان المضي متوجها بالطبع فلا ينعطف الا بالقسر ثم الا
ليست من الهيئات الفاعلة في الاجسام فهو طبيعة مايلا فيها
حتى تقسر الاجسام — ولا هي من القوى الدافعة عن اجسامها اشياء تحرص الجسما
التبعيد ح — الى التبعيد عنها ولو كانت الملاسة علة لتبعيد الجسم عن الجسم
لكانت تبعد ما يليها ولو تماست على اي وضع كان ولكان يجب
ان ينعكس البصر عن المراة الى خطوط تلامسها الشعاع الخارج بخطوطها
عليها الا اذا لاقاها بالعظم فقط وان كان السبب في الانعكاس هو

لحقو من خلفه او المستو كما يعرض في الكمرة وحيلة ينعكس عن كل
صلب المنفذ فيه وان لم يكن املس واما على مذهب اصحاب الاشباح
وهو مذهب الحق فلذلك وجه وهو انهم يجعلون الملاسة علة لتادية
الشبح وكل ملاسة عظمت وصغرت فهي علة لتادية شبح ما لكن الاشبا
التي يوديها السطوح الصغار يكون اصغر من ان يميزها البصر
فلا يحس فان الجرم الخشن يختلط فيه الظلمة بالنور فيظلم
كل غور ويكون كل نتو اصغر من ان يودي شبحا يميزه الحس ولو
كان متصلا لم يعرض ذلك فاما اصحاب العكس فهذا الصغر عندهم يعرض خ
ليس بعذر لهم في عدم العكس عنه واما ان لم يجعلوا العلة الصغر
بل التشذب فان هذا التشذب ايضا موجود في المرايا المشكلة
اشكالا لا ينعكس عنها الشعاع الى نصف كرة العالم بالتمام كما
يعلم في علم المرايا وعسى ان لا يكون للعكس عن الخشن
تبلغ في تشذيبه الشعاع ما تبلغه تلك المرايا بل ربما تراكمت
خطوط منه على نقطة واحدة فهذا الحد للمباحث والبحث
الثاني انه كيف ينعكس عن الماء وقتا وينفذ فيما اسفل
تحته وقتا وكذلك عن البلور فيجب اذن ان يدخل احد الامرين
نقصان عن الاخر اما ان يكون المبصر تحت الماء لا يرى صحيحا
بل يرى منه نقط عند الحس متفرقة لا صورة كاملة او
المنعكس اليه لا يرى بالتمام بل يرى منه نقط عند الحس لا صورة متفرقة خ

كاملة

كاملة وان راى احدهما اتم وراى الاخر بحسبه
انقص وليس الامر كذلك والبحث الثالث هو ان المنعكس عن
الشي الذي قد فارقه وواصل غيره ثم يرى به صورتهما
معا لا يخ اما ان يكون مفارقته الشعاع المنعكس لا يوجب
انسلاخ صورة المحسوس عن الشعاع او يوجب فان كان لا يوجب انسلاخ خ
فكيف لا يرى ما اعرض عنه وفارق الشعاع فانا لا نعرف هناك
علة الا ان الشعاع استبدل به موقعا غيره وان كانت المفارقة
يوجب انسلاخ تلك الصورة عنه في الوقت الواحد كيف يرى
المراة والصورة معا فان كان القايم على المراة من الشعاع يرى
صورة المراة والزايل عنها الى شي اخر يرى صورة الشي فقد
اختص بكل واحد من المبصرين جزء من الشعاع فيجب ان لا يريا معا معا خ
كما ان الشعاع الواقع على زيد والشعاع الواقع على عمرو في واحد فيخ خ
العينين معا لا يوجب ان يتخيل المرئي من زيد مخالطا للمرئي
من عمرو فان قيل ان السبب فيه ان ذلك الشعاع يودي
الصورة من طريق ذلك الخط الى النفس فيكون خط واحد يوديهما
معا فهو ما تادى من خط واحد يرى واحدا في الوضع اما اولا فقد
ابطلتم خيال الخط او في نفسه ابطلت مذهبكم ومنعت ان يكون
الخط مبصرا من خارج بل مودعا واما ثانيا فانه ليس يمتنع
ان يخرج خط ثان يلاقي الخط المنعكس ويتصل به فان كان انما

يودى عما يتصل به من الخطوط ثم تخرج القوة التى فى العين
للخارجة مع كان يحيلك بين الشئ من الخطين معاً فيرى
الصورة مع صورة المراة ومع غير تلك الصورة وكان يجب
ان يتفق مراراً ان يرى الشئ متضاعفا الا بسبب فى البصر
ولكن لا تتصل خطوط شتى ببصيرة بخط واحد وهذا مما لا يكون
ولا يتفق فانا انما يمكننا ان نرى الشئ فى المراة ونراه وحده اذا
كان مقابلا للبصر فاما اذا لم يكن مقابلا فانا نرى المراة
فقط فليكن على اصلهم نقطة البصر كو به موضع المراة وليكن
خط اب خرج من البصر ثم انعكس الى جسم عند ج وليخرج
خط آخر وهو اد يقطع خط به على ح ويتصل به هناك فاقول
يجب على اصولهم ان يكون شبح د يرى شبح ببسيط ح و ب ويرى
شبح من طرفى ح و ب وخطى د اب اوهم ذلك لان الاجزاء هذه
الخطوط الخارجة من الابصار اما ان يكون متصلة واما ان يكون
متماسة فان كانت متصلة وكان من شان بعضها كما فرضنا
ان يقبل الاثر من بعض اذا اتصلت حتى يودى الى الحدقة
وكان الاثر فى كلية الجوهر نفسه لا فى سطح منه يختص بجهة وليس



تلك المادية اختيارياً ولا صناعياً بل طبيعياً فاذا حصل المنفعل
ملاقيا للفاعل الذى يفعل بالملاقاة وجب ان ينفعل عنه فان
الحكم فى خروج التهيوات الطبيعية التى فى جواهر الاشياء الى الفعل

هو ان يكون

هو ان يكون طبيعة التهيو موجودة فى ذات الفاعل وان لم يكن بسبب شئ من طبيعة الفاعل
يوجد مثلا فى المنفعل واذا حصل ذلك لم يتوقف الخروج الى والامر الذى عنه الفعل موجود فى ذات الفاعل وان ح
الفعل الا على وصول احدهما الى الاخر فاذا وصل الفاعل الى
المنفعل وارتفعت الوسائط وهذا فيه قوة الفعل
وذاك فيه قوة الانفعال وجب الفعل والانفعال الكاين
بينهما بالطبع على اى نحو كان الاتصال ولم يكن للزاوية
الكاسرة مجال معنى ولا المقابلة المنفذ وقتا المشف عند
المراة اثر فانه سواء فى المنفذ واتصل خطوطا وكان غير فان
واتصل به خطوط فان الفاعل يجب ان يفعل المنفعل يجب
ان ينفعل فان كان الشبح والاثر مثلا ليس فى الجرم الشعاعى
الممتد نفسه ولكن فى سطح منه او نقطة هى فناؤه ونهايته
وليست الى جهة تلك الخط بحيث يتصل به ذلك الخط من
تلك الجهة فينفعل عنه بل على غير امتداد ذلك الخط فيجب
ان لا ينفعل ما بين اول الخط واخره بل يقع الشبح من السطح
الملامس الى السطح الثانى دفعة من غير انفعال الاجزاء الاوسط
وذلك لان المتصل المنقطع له بالفعل او وجب ان يكون الاداء
على الخط المستقيم كما يودى على زاوية النسبة لان لفظ الزاوية
اعراضنا عن الاستقامة وهذا مما لا يبقى فيبين ان الانفعال خط
ا د من خط د ه كانفعال خط ب ا ز بل هو اقرب واولى لانه

من خلاف ب ه

على خط الاستقامة فيجب ان يتادى شبح ج من كل خطى ا ب
من خط ج ب فيجب ان يرى ج لا اشباه واحدا بل اشباه واحدا [حينئذ صح]
بل شيئين ويجب ان يتادى شبح د مع ج ويضعون ان شبح ب
يتادى مع شبح ج فيجب ان نرى الاشباح الثلثة معا وجميع هذا غير
كائن وعلى هذا القياس ان كانت مماسة فاوهبها ان كان
كل جزء منها يقبل الاثر بجميع جرمه وجب مماسة الفعل والتاس [تماسة]
في الذي يليه وان كان لا الا في السطوح الذي يقابل المبصر
لم يجز في شئ الزوايا التى تقع حسابة عن ذلك السطح ان يتادى
منها المبصر الى المبصر فان سئلنا نحن انكم انتم ايضا بالكم توجبون ان
يقع تادية هذا الشبح على الاستقامة او على هيئة ما او قوعا الى
بعض الابصار المماسة له دون بعض فيقول انا ماضى بالحقيقة
فلا نقول ان الهواء موحد على انه قابل شيئا البتة من الرسوم و
الاشباح من شئ ليحمله الى شئ بل نقول ان من شان النيران يتادى
شبح الى المقابل له ان لم يكن بينهما عايق هو الملون بل كانت
الواسطة بينهما او لم كانت الواسطة قابلة او لا ثم مؤدية للاشياء [مشفة صح]
الى الابصار كلها كيف كانت وضعها كما يؤدي الحرارة الجمع
للاجسام كيف كان وضعها ثم من الامور التى يجب ان تعنى في هذه
المواضع هو انا كثيرا ما نرى الشبح معا وقفة واحدة ونراها [وفى الشبح صح]
متفقين من اعتى انا نرى في المراة شبح شئ ونراه ايضا بنفسه من جانب

وذلك

وذلك معا وعسى ان ذلك انما يقع لسبب خطى شعاع احدهما يصير
اليه بالاستقامة والاخر بزاوية عكس ولان الواقعين على الشئ
اثنان من جهة ذلك جزاء اثنين فيحصل الان هذا هل هو ممكن او
ليس بممكن فنقول ان وقوع جزئين او وقوع جزئين على البصر لا يوجب
ان يرى الشئ الواحد اثنين فان الشعاع عندهم كلما اجتمعت
اجزاؤه على المبصر وتراكمت كان ادراكها اياه اشد تحقيقا وابعد
عن الغلط والخصوم معترفون لهذا ولما يوجبون ان الاشعاع واحدا
اذا راى الشئ الواحد كان واحدا فان وقع على جزئه شعاع اخر [وقع صح]
واتصل به صار في تشبه غلط على انه لا يمكن ان نلمس شيئا واحدا اسعا على
معا لاشعاعات اصيل والاشعاعات عكس والشعاع جسم على ما يرونه
لان الجسم لا ينفذ في الجسم بل يجوز ان يقع شعاع على شعاع وان
سلكنا هذا السبيل لم يكن الابصار بكلها على سبيل اللمس بل يكون
احدهما يلمس والاخر يقبل من اللمس وسواء كان الشعاعان طرفي
خطين خرجا على الاستقامة او احدهما والاخر من جانب العكس
فاذن ان كان هاهنا سبب فليس وقوع شعاعين على واحد مطلقا
بل بالشرط وهو ان احد الشعاعين وقع عليه وحده والشعاع الثاني
وقع ايضا على غيره وهذا القسم يبطل ان الشبحين موضعان
شعاعيين فان الاشعة لا يفرق فيهما من هذه الجهة بل كل شعبة
من شعاع فهو واقع على الاثنين جميعا ووقع جميعا اذ لك فلان البصر

م

يرى كل مراة وشبحها دفعة والشعاعان ههنا لا يفترقان
فلا يجوز ان يودي شعاع شبحها والاخر غير ذلك الشبح فان كل
واحد منهما ادرك ما ادرك الاخر والمدرك واحد فيجب ان لا يكون
للادراك والاداء اثنينية بل يجب ان يتادى الى البصر صورة كل مراة مرة غير
مكررة وان تكررت لسبب العكس وكان لذلك وجه وعذر متكلف
فتسامح في تسليمه والمحبان يقع تكرار بعد تكرار فما بال كل واحد
[illegible] يتادى عنه اشباح كثيرة حتى يرى المراة الواحدة مرارا من المرائي
كثيرة مرة واحدة ويرى نفسها كما هي ومرادا الا كثيرة جملة اشباحها
فان قلنا ان الشعاع الذي انعكس من هذه المراة الى الاخرى راى
الاخرى في هذه المراة ثم اذا انعكس مرة اخرى الى الاولى راى الاولى
في هذه الاخرى فاذا انعكس مرة اخرى فلم لا يرى كما يراه مرة
اولى الا ان نقول ان الاول راه بجزء والاخر بجزء اخر فان كانت
الاجزاء مودية لا رائية فليس يودي شيئا اخر بل ذلك الشبح
بعينه واختلاف وقوعها عليه بعد كونه واحدا بعينه لا يوجب
اختلافا في الرؤية فعلى بيان ذلك ايضا فان عندهم ان اجزاء المنعكس
يحاذ على البصر المنعكس عنه ابعاضا او يجب ان يتقيد صورته في تلك
الاجزاء ومع ذلك فليس يجب من نسبتها عليه ان يزيد في عددها بكل
اولا تناسبا اذا كان ما يودي من الصورة واحدة وان كانت
الاجزاء بانفسها رائية وجب ما قلنا في امتناع روية الشبح المنعكس والية الشبح المنعكس

عنه

عنه ثم لم يجب ان يرى الاشباح عن قليل وقد صغرت فضلا
ان يقول ان الشعاع اذا تردد وطالت المسافة فيرى كل مرة اصغر
مفارق الثاني بالصغر فيجب ان يكون اولا الخطوط الشعاعية اذا
تراكمت الا يكون كخط واحد اغلظ واقوى من الاول بل يبقى خطوطا
معطوفة موضوعة بعضها بجنب بعض فتنقص محفوظة القوام لا يتحد
وهذا الحكم عجيب وبعد ذلك لا يجدون للتصغير بالبعد الخراج المنفرج
عله من عند الزاوية بما يوجد بالبعد المستقيم ثم ما يقولون
في ذلك الراي بعينه فانه اذا يوجد اضعاف ما يقتضيه المسافة
بين الانعكاسات لم يوجد ذلك الصغر مثاله انا اذا انعكس البصر
من مراة ا الى مراة ب فراى صورة ب في مراة ا ثم انعكس البصر
من مراة ب الى مراة ا فراى صورة ا في مراة ب ثم انعكس البصر
من مراة ا الى مراة ب فراى صورة ا ثم كذلك يرى صورة ب فيها في مراة ا
والبعد بينهما شبران فيجب ان يكون ما قطعه الشعاع من مسافته
المنفرجة ما بين العينين واحد المراتين ثمانية اشبار ولو
انا بعدنا مراة ب من مركز ا عشرة اشبار فما فوقها لم يكن نراه بذلك
الصغر ثم ان العجب ما ذكرناه من افتراق الصورة الماخوذة عن
الشيء بذاته والماخوذة عنه بالعكس والماخوذة عنه بعكسين
فان جميع ذلك متفرق عند المبصر والصور بان الماخوذ بان هما عن
مادة واحدة في قابل واحد فيما اذا انحصر فان لان انفرادا والصور

اما بالعدد والمعاني واما في القوابل والصورتان معينتاهما
واحد وحاملهما الاول واحد وقابلهما الثاني واحد فيجب ان
لا يكونا اثنين واما على مذهبنا فان هذه الشناعة غير لازمة لان
الصورتين عندنا ماخوذتان عن قابلين احدهما بعينها
الاول والثاني الجسم الصيقل القابل لشبحها نوعا من القبول
او القابل من امر الشعاع بعد الشعاع فان كان الامر على ما قلنا
من ان الشعاع الثاني لا يجب ان ينفذ في الاول بل يماسه من
خارج فكيف للحس الشعاع المنعكس المرئي فيراه وانما يلامس
ما غطاه من لامسه السابق فان كان يرى ما وراءه ذلك بحسب
الانفعال منه وقبول ما قلنا بسبب الاتصال فيه بطلت شريطة
الانفعال على الزاوية المعينة وكان ايضا انما يدرك ما ادركه الاول
لا اشياء اخر غيره بالبعد بوجه من الوجوه وان كان كل ملامس شيا من
اجزاء الشيء غير ما يلامسه الاخر فليس ولا واحد منهما مستوفي
الادراك ولا ادركه واحد فقد عرفت من هذا ان الصيقل
لا يرى الشيء بانعكاس الشعاع فيه بل بانطباع اثر المحسوس
فيه فبقي ان يكون لسبب خاف كما انه لا يعلم ان الشيء لم يسخن
لمجاورة النار مع علمك بان النار لا ينفصل عنها الحرارة الى
مجاورها ولا هي علة لافادة الحرارة النارية في غيره وخفي
اكثر اسباب الامور الطبيعية وليس اذا جهلنا السبب ضرورة

في المعنى نوعا من الفصل وفي ذلك تخصص شيء التي يكشف بها الخصوص المنعكس اليه ثم الحجب ح

الشيء

الشيء في الصيقل وجب ان يكون السبب انعكاس الضوء او انطباع اثر
هذا المحسوس فيه ونحن لا نعلم ايضا ان الشفاف لم لا يمنع من
ابصارنا ما وراءه ونافذ المعنى فيما وراءه حتى لو كان بدل
الهواء خلاء لما ادى المقابل **فصل** في المحسوسات المشتركة و
في الحس المشترك وفي المصورة والمفكرة والذاكرة والوهمية المحسوسة
المشتركة هو ما يدركه جميع الحواس او اكثرها اما بواسطة محسوسة
اخاص وذلك مثل المقادير والاوضاع والاعداد والحركات
والسكنات والاشكال والقرب والبعد وما يجري مجرى ذلك
ذلك ويختلف الحواس الخمس في ادراك هذه المحسوسات
المشتركة فبعضها يدرك جميع المحسوسات وبعضها لا يدرك
جميعها واشبه ان يكون ادراك النفس لامثال هذه للغاية بوساطة
الوهم والعقل الا ترى ان البصر يدرك بجزء يسير هو الذي نصف
كرة العالم بسبب قبول الاجسام للانقسام الى غير النهاية
لكون الاقسام التي تعرض في آلة البصر وان كانت في ذواتها
متباينة تباين المحسوس في ذاته في الصغر والكبر من تلك
الاجزاء لا يكون مثل الكبير في ذات الامر كالشمس بل كالفلك
بل كالهواء الفسيح فاذن مثل هذه الكبر انما يدرك مقداره
بضرب من الاستدلال الا ترى ان السكران لا يرى الهواء
ولا يرى البعد بينه وبين سطح مثلا وذلك كله لسبب

فان الكبير م
سلام

الضوء الذي يلحق ما به يتم الابصار واعراضه عن الحواس الظاهرة كاستيين والسبب في ان السمع والشم لا يدركان الاشكال والمقادير واستغراق اشكال المشموم مثلا ومقداره وضعه الالة وهي الحواس الباطنة الحس المشترك وهو القوة التي يتادى اليها المحسوسات كلها من طريق الظاهرة والحواس الظاهرة كالرواضع لها والمحسوس يكون محسوسا بالحقيقة اذا حصل فيه والدليل على وجود هذه القوة انه لو لم يكن للنفس قوة واحدة بها يدرك الملون والملموس لما كان لها ان تميز ان هذا الملون غير هذا الملموس ويجب ان يكون هذه القوة جسمانية حتى يحصل فيها الامر الجزئي كما تبين في باب الادراك ولو لم يجتمع في قوة واحدة من اليهما لم التي لا عقل لها الملائمة يشتهونها الى الحلاوة مثلا ان شيئا صورته هكذا هو حلو لما كانت اذا راته هشت بالكل كما انه لولا عندنا ان هذا الابيض هو هذا لما كنا اذا سمعنا غناء ابيضنا عنه ولا يصح ان يكون مجتمع هذين مثلا عند جوهر النفس لا فعل لها بذاتها وانما جميع افعالها بقواها التي لها مثلا انما يبصر بالعين فقط لا ان يتادى من العين اليها الصورة المرئية مكونة فكيف يدرك ان الشيء الحلو هو هكذا بقوة وهي الحس المشترك اعني ان النفس لها ان تحكم الا بقوة فلهذا ليس يكفي اذا ابصر بالبصر وشم

بالف

بالف فان يحكم المرئي فان الحاكم يجب ان يكون قوة وهذه القوة هي الحس المشترك وبهذه القوة يستدل النفس على الطعوم من الشموم هذا وعندي انه ليس يجب ان يكون الحاكم عنده الصورة المحسوسة كما انه اذا اثار الابصار الشهوة لم يجب ان يكون القوة الشهوانية دراكة بل يصح ان يكون النفس يدرك الطعم واللون بالذوق والبصر ثم يحكم قوة اخرى بان هذا الطعم لهذا اللون وتثبت الحس الباطن بان الدوار يكون بسبب هذه القوة والقطر من السماء يرى كانه خط بسبب فانه اثر القطر المتقدم يرد عليها اثر قطرة فيرى كانه خط مستقيم وكك يرى على الدوام يحدث عن نقطة فيها فان البصر اذا زال عن محاذاته شيء بطل ادراكه وبمثل الاشباح الكاذبة وسماع الاصوات التي يعرض لمن يفسد حسه في الظاهر والمغمض عينه وكك التخيلات التي يقع حتى كانه يكون مشاهدا وللمنام يوقع يقينا بوجود هذه القوة وكان النفس يصح لها ان يكون معرضة عما يحصل في الحواس الظاهرة لا يصح ان يكون معرضة عما يحصل في الحس المشترك وادراك الاشخاص الجزئية لا يكون الا بهذه القوة وهي المسماة باللوح فلم تعلم انك ابصرت لم يكن الابصار بالحقيقة والقوة التي بها تعلم انك ابصرت

ان هذا المشموم لذلك

بهذه القوة فانه فعل اثر

فان يعقل انما يكنه ان ... على الحواس الظاهرة واعراض عنها بواسطة هذه القوة فكيف ... عليها

غير القوة الباصرة وتلك القوة ليس يجب لها ان يحصل
عندها صور المبصرات وهذه القوة مرتبة في مقدم الدماغ
وورا هذه القوة القوة المصورة وهي القوة التي بها يستحفظ النفس
ما يحصل في الحس المشترك وليس من شان المصورة ان يدرك
النفس بواسطها شيئا والا كان جميع محفوظها الانسان نصب عينه
يدركه دائما والدليل على ان هاتين القوتين مركزها حيث
ما ذكرنا انه اذا لحق هذا المكان افة تغير حالهما وانت تعلم ان في
طبيعة الانسان تركيب المحسوسات بعضها الى بعض وتفصيلها
لا على الصورة التي وجدناها من خارج ولا مع تصديق بها فجعلها
قوة يفعل ذلك ومن شانها بالطبع ان يعمل فقط لا على منتظمها
وانما كان ككل ليستعملها النفس على اي نظام تريده فانه لم يكن
ككل كان امرا طبيعيا غير متغير وايضا فيكون للانسان تعلم
جميع الصناعات فانه لولا هذه لكان الانسان مطبوعا على
ان يكون فعله فعلا واحدا كسائر الحيوانات وهي الة للنفس
تستعملها في التركيب والتفصيل فقط ولا يدرك اذا استعملها النفس
في امر عقلي مفكرة وكلاهما انما يكون اذا استعملها النفس بواسطة
القوة العقلية وذلك لان طبعها ان تركب وتفصل من دون نظام
واذا استعملها النفس صرفها عما هو طبيعي لها فيهي الروح
الحامله لها بهذا السبب فيتاذى للاذى الذي يحدث بسبب تغير

نصب عينه م

مقفيا م

بواسطة العقل العملي

والتفصل تارة بحسب العقل العملي وتارة بحسب العقل النظري ويسمى في ذاتها وطبيعتها تركيب م

بواسطة القوة العقلية ~~فحيث كان طبعها التركيب~~ والتفصيل من دون نظام م

مزاج الروح الى القلب فيتألم واذا كانت على فعلها الطبيعي سميت
متخيلة والنفس يدرك ما يركبه هذه القوة ويفصله من
الصور بواسطة الحس المشترك وما يركبه من المعاني بواسطة
القوة الوهمية فهنا معان لا يدركها الحس كالمعنى الذي يخفف
الشاة عن الذئب بل الانسانية والشكلية والعددية المجردة
بل ماخوذة مع شخص محسوس منتشرها والعدوان النفس يدركها
بقوة باطنة التي بها يدركها يسمى وهما ولها خزانة وهي القوة
الحافظة ومعدنها مؤخر الدماغ ولذلك اذا وقع هناك افة
وقع الفساد فيما يختص بهذه المعاني ويسمى هذه القوة ذاكرة
لانها سريعة الطاعة للنفس في الاذكار وسبب التذكر هو ان النفس
اذا ادركت شيئا وحصل ذلك مع المعنى المقترن كان به والنسبة
بينهما المستحفظة في الحافظة والمصورة ثم ينصرف المتخيلة في
احدى هاتين القوتين باستعراض ما فيها وعرضه على النفس
ادركت النفس ما يعرضه عليها فيدرك ما بين المعروض عليها
وبين ما كانت النفس ادركته مع المعروض عليها من النسبة
والمعنى معا ولذا القوة الحافظة التي تسمى ذاكرة وهذا كما
يدرك النفس صورة معلم فيتذكر مع ادراكها وجها او حالة
اخرى شاهدتها مع المعلم والعرفان هو الذكر بعينه وقد
يكون الابتداء من المعاني الى الصور واما التذكر فهو للانسان

والقوة م

وحده فهو يشبه الروية من وجه ويخالفه من وجه فان
النفس عند الروية ربما يكون عندها نتيجه فيستعمل
القوة التي تركب وتفصل في استعراض ما في خزانة الحفظ
ليحصل الواسط وربما يستخدم النفس هذه القوة في استعراض
ما في الحافظ فينقدح لها في هذا الاستعراض اوساط يتبعها
نتايج وعند التذكر يستعمل هذه القوة في استعراض معنى من
المعاني المخزونة في الحافظ ليتوصل من ذلك المعنى الى ما طلبه
من الصور او يستعملها في استعراض صورة ما في المصورة
يتوصل منها الى ادراك معنى وقد شاهدته معها مثلا
كما يرى رجلا قد رايناه في مكان ويكون المكان منسيا عندنا
فيطلب صفات لذلك الرجل مستحفظة عندنا ليجعل تلك
الصفات كحد اوسط يعرف به المكان الذي رايناه فيه الرجل
وهذا الواسط لا يشترك في تذكر المكان كل واحد والوسط
الذي عرف به المجهول هو واحد عند كل واحد والخواطر سببها
تصرف القوة المفكرة وتركيبها المعنى مع المعنى والمعنى مع
الصورة ولا نهاية لها حصرها فربما كانت العلة الاولى اثرا
من المشاهدات او غير ذلك فصل في بيان العقل النظري
والعقل العملي واحكام المفكرة وساير الحواس الباطنة
وكيفية اكتساب النتايج والصناعات ان النفس الانسانية
التي ذكرنا انها واحدة وتتصرف في هذه القوى فتقوى على

دايما لا كتاب عليها ثبت
اخرى انتهى فان الخواطر
تكون متصلة ما علة
خاطر خاطر تتعقب
صح

ادراك

كتاب

ادراك المعقولات وعلى التصرف في القوى البدنية بالطبع لا بالآلة
وليست حقيقة النفس انها تقوى على هذين فان القوة معنى
عدمي والنفوس موجودة بالفعل ولو كانت حقيقة النفس انها
بالقوة لما كان لها ان تفعل فيجب ان تقوى على هذين بامر غير
ذاتها بل بهيئتين فباحديهما تقبل النفس على مقبلا الصور المعقولة
التي تحصل من بعد وهذه الهيئة تسمى عقلا نظريا وبالاخرى تقبل
على البدن وتتصرف في قواه وتسمى عقلا عمليا الان بها يعمل
النفس والبدن وليس من شانها ان يدرك شيئا بل هي عماله فقط
ولا يمتنع ان يكون العلاقة بين النفس والبدن بقوة لها ايضا
وهذه القوة هي ربما كانت بالفطرة متصرفة على مثال العقل النظري
فيسوس البدن وقواه بحسبه وكلا ملحة يكون لهيئة اخرى لاهله
الهيئة وتسمى هذه الهيئة اذا كانت على الصفة المذكورة ملكة خاصة
وربما كانت هذه الهيئة مخضعة للقوى البدنية فيكون كانها مسوسة
من جهتها وجميع القوى مطيعة للنفس بالطبع والنفس تتصرف في القوى
البدنية بواسطة هيئة العقل العملي وتطيعها القوى ما دامت
موضوعاتها صحيحة المزاج معتدلة الطبايع فاذا خرجت عن حد
الاعتدال تشوشت افعالها ولم يقدر العقل العملي على سياستها وحدث
الجنون والهوس وغير ذلك من الامراض النفسانية والنفس بالطبع
قياسة بواسطة القوة المفكرة قوية على ادراك الصناعات كلها

تنبيه ح

وانما سمي عقلا لانها هيئة
في ذات النفس لا في مادة هي
الحفظ العلاقة بين النفس
ح

صح

فاضلة ح

ولكنها لا يقوى بالطبع على ان يعمل دايما جميع القياسات الصحيحة
ولا ان يعرف جميع الصناعات بالطبع وما اكثر ذلك لها من الاكتساب
الا ان يكون النفس في غاية الشرف ولعله يعز وجودها والنفس
قوية على ادراك جميع الصناعات والعلوم وان كان في قوتها عليها
تفاوت وتباين وكل ما كان قويا على اشياء كثيرة فحصول البعض من
تلك الاشياء له من دون بعض بزيادة استعداد والاستعداد
يكون مع وجود مادة وامر كاو وهذا هو القوة المفكرة فهي التي
بها يستعد تمام الاستعداد بشئ دون شئ فان الاستعداد
التام هو من الامور الحادثة وكل حادث فانه يحصل بواسطة الحركة و
الحركة بواسطة الامور المادية وباختلاف خلق هذه القوة يختلف
اشخاص الناس في جودة الطبع وفي الحدس وجودة القريحة والبلادة
والذكاء واستنباط الصناعات وكل ذلك لاختلاف في المبداء
وهو النفس بل نقول ان النفس بل ان النفس لا يمتنع عليها وجود
جميع المعقولات فيها معا حتى الاضداد بعد اكتسابها ولكنها
ممنوة بهذه القوة فتمنعها ان يدرك جميع المعقولات معا فيستعين
بها استكمالا في اشرها الا ان يعدها لقبول شئ دون شئ و
الامر في العقل كالامر في الهيولى فان كثيرا من الصور يمتنع وجودها
معا في المادة لتزاحمها من الامور المعدة يعدها لقبول شئ دون شئ
واما هاهنا فهذه القوة يمنعها من ان يعقل جميع المعقولات معا

التفرع الاصل لا كنا
جمع ما في قوتها ان يكون
لها بهذه القوة ايضا
يستعد م

فهذه معدة بالعرض واما حصول صورة الصناعة بعد ادامة
الفعل او النتيجة بعد القياس فانما يحصلان لها من عند واهب
الصور لامحالة اذ الاجسام والصور الجسمانية لا يفيدان وجودا
كما ذكرنا وبالجملة فان المحسوسة والمتخيلة والمتوهمة والمعقولة
امور مجردة عن مواد ها ضرب ما من التجريد ولا يصح ان يكون البياض
او الحرارة مثلا يفيدان البياض او الحرارة الموجودين في آلة الحس او في
العقل التجريد الذي يخص كلا منهما الا لو كان البياض والحرارة وهما
بالقوة مجردان عن المادة مجردان انفسهما بالفعل عن المادة فان
الموجود منهما في الاعيان بالقوة يدرك فيجب ان يكون للبياض مثلا
من حيث هو محسوس وله نحو من التجريد سبب غير البياضية فيكون
مفيد الصورة البياضية في البصر والخيال او في العقل امرا غيرها كلي
انك قد عرفت وجوب تناهي العلل فيجب ان يكون مفيد البياض
في الجسم المحسوس هو بعينه مفيده في البصر او في الخيال او في
العقل كما ان مفيد التيران كلها واحد والاستعداد التام الذي
يحصل للنفس بواسطة المفكرة كالاستعداد التام الذي كان يحصل
للهيولى وهو اماطة الموانع فيحصل بعض حركات القوة المفكرة الذي
يعد النفس لقبول بعض الصور من عند واهب الصور بواسطة
العقل النظري دون بعض بل هذا الاستعداد يتم بجميع الحواس
الباطنة وانصبابها الى النفس بالكلية ومثال هذا ان من يتعلم

او من حيث هو محسوس وله نحو من التجريد
او من حيث هو معقول وله نحو من التجريد
صح

وربما كان

الهندسة يتوغر بجميع حواسه الباطنة وبما يحتاج اليه من الحس
الظاهر على تامل الاشكال في اللوح لتخلص للنفس جميع هذه القوى
مسخرة تحت حكمها فيستعد الاستعداد التام لقبول الفيض
وهكذا حال المتعلم في التعليم فانه يشغل حواس المتعلم وقوته الفكرية
بما يريد تعليمه ثم اذا حصلت صورة الصناعة النظرية بتناسب
النفس بواسطة العقل العملي الحواس الباطنة بحسب تلك القوى
حتى يصير تلك المعقولات متوهمة فاذا تمكن من الحواس الباطنة
التصرف عن حكم النفس بحسب تلك الصورة في العقل اعني صورة
الصناعة حصلت في هذه القوى هيئة اذعانية فيصير مهارة
فذلك لان القوة مجاوبة بالطبع مطيعة للنفس تصرفها كيف
شاءت فاذا حصلت في النفس هيئة صناعية حدثت في القوى البدنية
ايضا هيئة ماخوذة لك بتكرار النظر والعمل فيحصل بهذه الهيئة للقوى
طاعة تامة للنفس وهذا كما يتعود الانسان الكتب فيحصل في اليد هيئة
تقتدر بها على الكتب من دون روية فيكون تكرار العمل السبب
في ان يستعد القوى البدنية لقبول هيئة المهارة في الصناعة
اذ لا فعل ولا بان يصير سببا في المهارة من فعل اخر مثل واعلم
ان الصورة والمعاني المتذكرة يدركها النفس بواسطة الحس المشترك
والوهم فلم ينتقش في هاتين القوتين لم يدركها النفس وتلك
الصورة المنتقشة فيهما لا يصح ان يكون حصلت من الخارج

في القوى المعلمة م

تصرفت م

هيئة اذعانية

النفس م

قد انتقشت م

الهائي

الهائين القوتين اذ الاعراض لا يصح عليها الانتقال ولا ان يكون
قوة جسمانية افادتها واوجدتها اذ الاجسام لا يوجد شيئا بل
الحال في ذلك كالحال في الحرارة التي يدركها اللمس ويحصل في الحس
من عند واهب الصور ثم اعلم ان النفوس الفلكية مستغنية عن الحواس
الظاهرة في استفادة هذه الصور اعني المتخيلة والمتوهمة من المفارق
والنفس الانسانية ما لم ينتقش هذه الصور اولا من الظاهرة
لم تقدر على استفادتها متخيلة ومتوهمة من المفارق ولهذا القصور
نفوسنا عن رتبة نفوس الافلاك **فصل** في احكام المفكرة والوهم
وفي الوهم وفي النوم واليقظة والرؤيا قد قلنا ان هذه القوى
لنفس واحدة ومبدا واحد بمعنى الملك وانها خوادمها وتبين
ذلك انا نعلم يقينا شغل بعض هذه القوى لبعض كل ما كان كذلك فانه
يجب ان يكون هناك رباط اذا استعمل النفس احدى القوى اشتغلت
عن الاخرى اذ فعل كل قوة لا يمنع القوى الاخرى عن فعلها اذا لم يكن
المحل مشتركا ولا امر يجمعهما مشتركا ونحن نرى ان الاحساس يثير
الشهوة وسنزيد في بيان هذا وعدد القوى وان كانت كثيرة فان
كثرتها بالعرض ولها وحدة بالفعل كما ذكرنا في وحدة الموجودات
وفي وحدة ابدان الحيوانات والنبات مع كثرة اغصانها واخلاطها
بالقوة ولهذا كان الشعور بالذات مع الشعور بالبدن شعورا
واحدا واما انه كيف يكون للنفس قوى كثيرة فمثل ان القوة التي

تقصر

واعضائها م

هي طبيعة الماء تبعها البرد والرطوبة والثقل واستحالة الشكل
فكذلك هذا المبدأ هو النفس تتبعه هذه القوى فكما انه يعدم
عن النار عند عدم طبيعتها هذه الكيفيات فكذلك يعدم عن الحيوانات
عند عدم مبادئها هذه القوى وعند اعراض المبدأ عن قوة عدم
فعلها عرفنا ذلك بالبرهان والنفس اذا اشتغلت بالامور الباطنة
لم تستثبت المحسوسات الظاهرة حقها من الاستثبات وكذلك بالعكس
والقوة المتخيلة من شانها المحاكاة فتارة تحاكي مزاج موضوعها
وتارة تحاكي ما في العقل من المعقولات وهي مستعلية بحيث
لا يقدر الحس وحده على ان يمنعها لسبب من الاسباب اخذت
في التركيب والتفصيل واستخدمت فيه الحس المشترك بحيث
يعجز الحس الظاهر ان يرد ما يدركه على الحس المشترك وكذلك اذا وجد
فرصة من بطلان الحواس الظاهرة بالنوم وبغيره لم يطع العقل ففعلت
فعلها الخاص واذا غلبت السوداء على مزاج الدماغ بحيث يمنع الروح
الباصرة من الانبساط او يضعف حركاتها اشتغلت هذه القوة
واستخدمت الحس المشترك من شانه بالطبع قبول الصور سواء وردت عليه
من الحواس الظاهرة او من الحواس الباطنة وح لا يدرك النفس ما يحصل في الحواس
الظاهرة لاشتغال الحس المشترك بالقوة المذكورة بل يدرك النفس
ما في الحس المشترك ويجوز ان يكون تقوى هذه القوة المتخيلة
عليه فلهذا ربما لا يبصر المجنون ما بين يديه وانما يتخيل امورا حاصلة

ازرع
محسوسات

ولا العقل وضع
على ان الحواس الظاهرة
او مخيلة معا واذا وجدت
تحفظه من العقل

مان الحس المشترك

في الامور المحفوظ
صورها

في الحس المشترك ويجوز في الامور المحفوظ صورها ومعانيها
يعد النفس لقبول الغيب كما يعدها الحد الاوسط لقبول
النتيجة واكثر ذلك يكون في حال النوم وقد يكون سبب استعداد
النفس لقبول الغيب تسبب عنه هذه القوة فلا يكون مانعة
والمشاهدة تدل لنا على وجود للمنامات الصحيحة والالهامات في
النتيجة ايضا صح عندنا بالمشاهدة والا فلا برهان على ان
الفكرة يؤدي الى حصول النتيجة واما المنامات المحتاجة الى التعبير
فالسبب فيها استيلاء هذه القوة فاذا حصلت في النفس
مثلا صورة رجل لم يكن لهذه القوة من اثباتها ان يبقى في الحس
المشترك صورة ذلك الرجل فلذلك ما يحفظ في القوة الحافظة بل
ماخذ القوة المتخيلة في محاكاة صورة الرجل وصورة اخرى
من شانها ان يحاكيها بها فلهذا يختلف الاحوال هذا ان كان المستفاد
من الغيب يكون صورة جزئية يحصل في الحس المشترك من عند صور
واهبها ويجوز ان يكون الصورة المستفادة معقولة فيحاكيها
المتخيلة بانواع من الحكايات مختلفة في تعبير الرؤيا ولكل
نفس خاصية في هذه المحاكاة وليس لكل ما يرى في المنام تاويل
فان جميع ما يرى في المنام ويوجد في الاعيان موجود عند نفوس
الكواكب بحسب الاسباب المنتقلة الموجبة فينتقش ما هو معد لان
ان ينتقش في نفوسنا ويوجد في الاعيان ما هو معد لان يوجد

فيه فبعض بالنص في نفوسنا يوذن بامر مستقبل وبعضه لا يوذن
به فهذه القوة اعني المتخيلة غير موجودة الا في الانسان والدليل
على ذلك ان الافعال الصادرة عن الحيوانات الاخر تجيد على نمط
واحد لا تتغير في الهامية كما يبني العنكبوت بيته وكل طاير عشا
على مثال واحد ويشبه ان يكون لساير الحيوانات قوة اخرى مكان
هذه القوة على وجه اخر ولهذه القوة مناسبات في شخص شخص
مختلفة في الانسان واستعدادات متفاوتة وادراك الغيب
الذي يكون للمجانين هو بسبب بطلان الحس الظاهر لما ذكرنا فيكون
حال الانسان في صحوه حال النايم ولكنه فاذا تخيل امر محالا
فهو ايضا مجنون الا انه جنون على راسه ويكون سببه فساد مزاج
الدماغ التابع للخوف وقد ستحكم ونقول ان اليقظة حالة يكون النفس
فيها مستعملة للحواس وللقوى المحركة من ظاهره بالارادة فيكون
النوم عدم هذه الحالة وهو ان يكون النفس معرضة عن الجهة الخارجية
الى الجهة الداخلة وذلك اما ان يكون لكلال عرض لها من هذه ١٦
الجهة لضعف الروح الحامل للقوى والروح كما ستعلم جسم لطيف
بخاري واما ان يكون لهم عرض لها في تلك الجهة كاشتغالها بالهضم
وبانضاج الفضل او لعصيان الالات واما الذي من الكلال فان يكون
الروح قد تحلل وضعف فلا يقدر على الانبساط فيغور ويتبعها
القوى النفسانية اذ وجود هذه القوى في الروح وسبب الكلال

فقد يكون

فقد يكون من الحركات البدنية وقد يعرض من الافكار وقد والالم
وغايتة ربما يستفرغ الدماغ مستحيل الرطوبات الى ... وكل الحالي في شعله
السراج والسبب في ضرورة الخلاء فيحصل الدماغ بالرطوبة ويشوش
بالترطيب ويتعصل الروح ويعجز عن الحركة وقد يكون بالانسداد
للنافذ والذي يحصل لنفي الباطن فكما ذكرنا من انضاج الفضل
او غيره والذي يكون من جهة عصيان الالات فان يكون
الاعصاب قد امتلات وانسدت من الكثرة فضلات فلا ينفذ
الروح في منافذها وقد يكون الجسم الروح ونقول ان الوهم يدرك الامور
من وجوه فمنها الهام مثل الطفل ساعة يولد في تعلقه بالتعلق لثدي
واذا ... فكاد يسقط تعلق ليتمسك واذا تعرض لحدقته بالحجب
الجفن والسبب في ذلك مناسبات بين نفوس الحيوانات كلها
وبين مباديها والعناية التي ذكرناها وذلك ايضا موجود في
الحيوانات الاخر كحذر الاسد من حيوانات كثيرة قبل ان تشاهد
يا هذا فهذا وجه ووجه اخر يجري مجرى التجربة وذلك ان الحيوان
اذا اصابه الم او لذة او نافع حسي او ضار حسي مقارنا لصورة حسية
فارتسم في المصورة الشي وصورة ما يقارنه وارتسم في الذكر معنى
النسبة بينهما فالاح للمستخيلة تلك الصورة من خارج تحركت لها
ايضا الصورة المحسوسة النافعة والضارة والنسبة بينهما كما هي
في باب الذكر واحست النفس بجميع ذلك معا فرأى المعنى في الوهم وتبعه

الصورة في الحس المشترك ولهذا يخاف الكلاب من المدر والخشب
وذلك على سبيل الانبعاث لا على سبيل الروية وقد يكون في الانسان
على سبيل الروية وقد يكون على سبيل الانبعاث وللوهم احكام اخرى بان يكون
للشيء صورة يفارق معنى وهميا في بعض المحسوسات وليس
يفارق ذلك دائما وفي جميعها فيلتفت مع وجود تلك الصورة الى
المعنا ها كما ترى المرة الصفراء والعسل اصفر فيحكم بان العسل
مغشي والوهم هو الحاكم الاكبر في الحيوانات ويجري من سائر
الحيوانات مجرى العقل من الانسان وهذه القوى يدرك
امورا محسوسة شخصية المعنية والعوارض المشخصة غير شيء عن
الانواع فاذن يفعل بواسطة قابل والقابل هو المادة فاذن هي يدرك
يفعل بواسطة قابل والقابل هو المادة فاذن هي يدرك بواسطة المادة
ففعلها اذن بالمادة وكل شيء يكون فعله بالمادة فوجوده فيها فوجود
هذه القوى في المادة **فصل** في القوى المحركة من الحيوان ما لم يشتق
اشتياقا الى شيء متخيل او محسوس او معقول وبالجملة مدرك شعر
باحساسه او تخييلا ولم يشعر به لم ينبعث الى طلبه بالحركة فان الشيء
قد يكون متخيلا ثم لا يكون مشعورا بانه متخيل كما ذكرنا في باب الغاية
فيجب ان يكون للحيوان لا محالة قوة بها يشتاق النفس متى عدمت تلك
القوة لم للنفس شوق كالحال في سائر القوى فمبداء الشوق ادراك
والدليل على ان الشوق هو غير الادراك ان الناس يتبعون

فيما يحسون ويختلفون في الشوق والشوق يكون المشعور به
موافقا للشاعر بهو الشوق قد يكون ضعيفا ثم يقوى حتى يكون
اجماعا فالقوة الاجماعية غير موجودة ثم قد يكون شوق ولا اجماع
مكان ها بين القوتين للقلب فاذا صح الاجماع اطاعت القوى المحركة
التي ليس لها الا تشنج العضل وارسالها والحال في العكس هذه الحال
فانه اذا اشتاقت النفس الى مسئلة واجمعت تبع الاجماع
على القوة المفكرة والقوة الشوقية من شعبها القوة الغضبية
والقوة الشهوانية فالتي ينبعث مشتاقة الى اللذيذ هي
الشهوانية والتي ينبعث مشتاقة الى الغلبة ودفع المنافي
فهي الغضبية والخوف والغم والحزن من عوارض القوة الغضبية
فان النفس اذا تحركت وضعفت بعد تصور خيالي او عقلي حدث
هذه الاعراض واذا لم يتحرك قويت وطلبت الدفع والغم يعرض من
غضب لشيء غير مقدور على دفعه الفرح الذي من باب الغلبة
لهذه القوة ايضا والحرص والنهم والشبق للقوة الشهوانية ولهذا
تفصيل مذكور في كتاب الشفاء وهذه الاعراض تعرض للنفس وهي
في البدن ولذلك يستحيل معها امزجة الابدان وقد يعد الامزجة
فيتبعها هذه الاعراض فمن الناس من هو سريع الغضب
ومنهم من يكون كانه مغضوب ولكن ما يعرض للنفس بمشاركة البدن
منه ما يكون للبدن اولا ولكن لاجل انه ذو نفس ومنه ما يكون

للنفس ولا ولكن لاجل انه في بدن ومنه ما يكون بينهما بالسوية
فالنوم واليقظة وامثالهما مما يعرض للبدن ولا السبب له نفسا
واما الشهوة والغضب فللنفس ولا من جهة ما هي ذات بدن واما
الالم فان العارض منه موجود في البدن لان تفرق الاتصال وتغير
المزاج من احوال البدن والحس موجود في الحس الذي يحسه من جهة
ما يحسه ولكنه لسبب البدن وكذا الغم والغضب من حيث هما
انفعال من الانفعالات النفسانية فانه يتبعها انفعال بدني مثل
استعمال الحرارة وغيرها وذلك ليس نفس الغضب بل امر يتبع شل
الغضب كان التخيل قد يتبعه انتشار بعض الاعضاء والعين ذلك
لسبب استحالة وبخار يكون بين لطافة للواد دوا العنصر لجوهر النفس
وللتصورات التامة التي لا يشوبها تصور شيء آخر وبتبينه ان يكون
حدوث العين بهذا السبب وقد تبين ان جميع القوى الحيوانية
جسمانية وذلك لان فعلها يصدر بواسطة الجسم وكل ما يصدر
عنه الفعل بواسطة الجسم فليستحصر به فوجوده فيه فلا بقاء لها
بعد البدن **فصل** في العقل والمعقول قد عرفت بالمشاهدة
ان الانسان له ان يدرك المعقولات وان يتصرف في القوى
البدنية والمعرفة للقوتين منهما على ما عرفته فالذي به يتصرف
في البدن هو العقل العملي والذي به يدرك المعقولات هو العقل
النظري والافضل للنفس ان يكون العقل العملي تابعا للعقل

وللتصورات الملكية خاصية
كون التصورات ... اسباب
سبب لحدوث امور
العالم

النظري

النظري مستنبطا جميع القوى البدنية بحسب الاحكام العقلية
دون احكام القوى البدنية ولا يحتاج ان ذلك لهداية وفطرة
فاضلة يسمى الملكة الفاضلة وقد ذكر انه يمكن اكتساب هذه الهيئة كسب
والله اعلم فلا يمتنع ان يكون مكتسب هذه الفضيلة قد سبق اليه
فيه فطرة صحيحة وكانت مغمورة بالعلائق البدنية فانزلت
عنها وان اختلاف الاشخاص في هذه الفطرة يكون لسبب استعداد
في النفوس واما العقل النظري فلا محيد برئ من المادة اذ قد
عرفت ان المعقولات لا يدرك بالاجسام ثم ان النفس الانسانية
تشعر بذاتها فيجب ان يكون وجودها عقليا كما عرفت فيكون
نفس وجودها نفس ادراكها لذاتها فلهذا لا تعزب عن ذاتها
البتة واما شعورها بشعورها بذاتها فليس نفس وجودها فلهذا
قد لا تشعر بذاتها فان الحال في شعورها بذاتها كالحال في ادراكها
لسائر الاشياء المدركة من خارج ومما يشهد بتجرد النفس عن
المادة انه لو كانت الشعور بذاتها بواسطة آلة ينطبع فيها اثرها
لكان الشعور بها غيرها بالعدد على ان هذا يستحيل فانه اذا كان
المعنى واحدا والقابل واحدا بجميع الاحوال واحدا فلم يكن هناك
نفس اصلية واخرى هي اثرها في مادة واحدة ولهذا كان الحس
لا يحس وانه لا آلة ولا احساسه وكذا الخيال فلو كانت القوة
العقلية انما تعقلها باستعمال الالة الجسدانية لكان يجب

ان لا يعقل ذاتها ولا آلتها ولا ان يعقل انها عقلت فانه ليس
بينها وبين آلتها ولا بينها وبين انها عقلت آلة لكن لنا ان
فان قيل ان النفس موجودة في آلتها وكل ما يوجد في آلة فانها
يدرك كان الجواب ان النفس اذا كانت موجودة في شيء فانها هو
شيء فانها موجودة في مادة يصير تلك المادة بعد وجود النفس
فيها آلة لها واذا كان كذلك لم يكن موجودة في آلتها ومما يبين بسرعة
ان للنفس قوة مفارقة وهي المسمات بالعقلية انها يدرك
اشياء يمتنع وجودها في الجسم كالضدين معا وكالنور والظلمة
معا وكالعدم والملكة معا واشياء كثيرة من هذا الجنس و
وجود مثل هذه الامور في النفس على الوجه المذكور يمكننا ان نحكم
بانه لا وجود لشيء من هذه الاشياء في الاجسام وبالجملة
فالمعقول هو المجرد عما سواه فيجب ان يكون هذا الموجود
اما في الاعيان واما في العقل ولا يكفي وجوده في الاعيان عند
ادراك فيجب ان يكون له وجود مجرد عن المادة في النفس
فلو وجد في قوة جسمانية لم يكن وجوده وجودا عقليا
او معقوليا ومعلوم ان الوحدة المطلقة لا يمكن ان يدرك
بالجسم والا كانت لها اجزاء فان قيل ان الواحدة يحمل على الجسم
كان الجواب ان الواحدة المقدارية لها اقسام بالقوة واما
الوحدة المطلقة المشروط فيها انه لا قسم لها لا بالقوة ولا

ذاتها آلة ولا بينها وبين
آلتها آلة ولا ...

وفيه اخذ ما بالقوة مكان
بالفعل

ونحن نعتقد في هذا الوجه ونحكم
بان ... المجردة عن المادة ...

بالفعل

بالفعل فانها مجردة ومما يقنع في ذلك ان الحواس اذا ادركت محسوسات
قوية كالعين اذا ابصرت الشمس ضعفت عن ادراك ما دونها
كما يعجز عن ادراك الكواكب بالنهار والامر في العقل بخلاف هذا و
المعقول القوي هو ما وجوده قوي وقد علمنا ان معقولية الشيء
وجوده من حيث هو معقول واحد فاذا كان وجوده لغيره كان معقولا له
~~واذا كان وجوده من حيث هو معقول واحد فاذا كان وجوده~~
لغيره كان معقولا له واذا كان وجوده لذاته فهو معقول ذاته
واقوى الموجودات هو الوجود المستغني عن الماهية واضعف
الموجودات ما حقيقته القوة فهذا هو الهيولى فما وجوده اقوى
الموجودات فهو اقوى في باب المعقولية ومما يقنع به ايضا ان الشيخ
يضعف جميع قواه الا العقل على ان هذا اقوى مما تقدم اذ لم يذكر
هناك العلة في ضعف القوى عند ادراك المحسوسات القوية
بل عرف بالاستقراء فالكبرى غير واجبة اما هنا فمعلوم
ان السبب في ضعف القوى ضعف موضوعاتها وسبب ضعف الموضوعات
الشيخوخة ولا عجب ان السبب فيه انفعال يعرض للمادة
فتبعه تغير المزاج وان الانفعال اذا قوي افسد جوهر
المنفعل وقد عرفت ان مفيد الوجودات لا يصح ان يكون
جسما فمخرج العقل من القوة الى الفعل امر ليس بجسم ومثل
هذا اعني ما ليس بجسم يجب ان يكون عقلا بالفعل والا لكان

بذاته
معقولا بالقوة وهذا مح فان ماهو بالقوة شيا لا يستحيل
ما هو فيه بالقوة واما ان يكون جسم اخر يخرجه من القوة الى
الفعل والاجسام كما عرفت حالها وايض فان الجسم يفعل بنسبة
وضعية معينة كما عرفت وليس الى العقل نسبة وضعية ثم
قد عرفت ان الاجسام كلها بالقوة معقولة فيحتاج الشيء
يخرجها الى الفعل في كونها معقولة وسواء كانت الاجسام
واحدة او كثيرة فانها محتاجة الى امر هو بالفعل معقول لوجوب
تناهي الاجسام وايض لوجوب تناهي العلل فاما ان سلمنا ان
البياض المحسوس مثلا علة للمعقول من البياض وجب ان ينتهي
هذه العلل الى معقول بذاته فان قيل وان وجود البياض او
الجسم في الاعيان علة لوجودهما العقلي كان الجواب ان كلا
في وجودها الكلام فيهما فان ماهو بالقوة معقول لا يخرج
الى الفعل في المعقولية اقدم في الوجود من الاجسام لانها
لا يحتاج في وجودها الا الى العقل والعقل اقدم من الجسم
لان الجسم متعلق الوجود بالسبب المجرد وبالمادة والقوة
وكل موجود اكثر فهو اشد تاخرا وان كان ككلم يصح ان يكون
جسم علة لوجود عقل وصورة جسمية او مادة او صورة
عقلية فتبين من هذا ان الافكار والتاملات معونات للنفس
والخوف يعرض من غلبة ضعف القوى الحيوانية وخروجها عن
طاعة

لكن المجرد معقول العقل والجسم لا انه لا ان يستعمل الصور المتخيلة بذاتها معقولة ح

وايض فانه لا جسم اولى بان يخرج اخر الى الفعل من غيره لا بل اخر ان الصور المعقولة صح

النفس

النفس واتباع النفس اياها كما وصفنا في احوال المجنون عند
تغير مزاج الدماغ من العلل الدماغية والسبب في جميع ذلك
ان بعض القوى ليشغل النفس عن بعض الضعف في العقل فقد
عرفنا بالبرهان ان العقل مفارق ولانه اذا اراد الانسان
ان يحصل ما في عقله جزئيا حتى تمكنه ان يعبر عما فيه لم يتم
الا بواسطة هذه القوى البدنية وفرق بين ما يعمل بالة
وبين ما يعمل في الة وغلط البراهين في اثبات هذه القوى
مثل ما ذكر في كتاب البرهان وهو كل جسم مؤلف وكل
مؤلف فله مؤلف فالاعدام التي ليس لها نحو من الوجود
لا يتصورها عقل بالفعل اذ العقل يكون المعقولات من
لوازمه ولا يلزم العقل المطلق عدمه وكل ما يكون بالفعل
على الاطلاق لم يصح ان يكون قابلا فان القابل لا مح عن
مقارنة ما بالقوة وهو المادة فلهذا وجب ان يكون
النفس الانسانية متعلقة بنحو من التعلق بالمادة والقوة
العقلية قبل ان يتصور المعقولات يسمى عقلا هيولانيا
بيانه واما تصور المعقولات فانه يكون على وجه فقد
يستفاد بالاكتساب النظري وقد يستفاد بالبديهة وهي الاوليات
ولكل من هذين القسمين انواع من التصور فالاول
ما يكون في النفس بالفعل متصلا منظما وربما كان التفصيل

والنظام غير واجب بل يصح ان يتغير مثاله كل انسان حيوان
فانه يمكن ان يتصور هذا المعنى وهو شي واحد على هذا
التركيب وعلى غير هذا الترتيب كما يقول الحيوان محمول على
كل انسان والمعقول على هذا الوجه لا يحصل الا في امراجسما في
وانت تعلم ان المعقول من هذين الجزئين امر واحد والثاني ان
يكون محصل التصور لكلي النفس معرضا عنه اذ ليس في وسع
انفسنا في هذه الحيوة ان نعقل الاشياء معا دفعة واحدة لانه
لابد في ان يعقل شيا من ان يتشترك الخيال في تخيله ايضا بحيث
يكون الادراكان ادراكا واحدا لا ينفك احدهما عن الاخر لست
اقول لان المعقول من حيث هو معقول متخيل ولكنا نتخيل ما له
حكاية كالاشكال الهندسية ونتخيل اسم ما لا حكاية له بخياله كه واجب
الوجود بذاته فاذا ضعف الخيال او بطل ولم يمكنا ان نتخيل شيا
فلا نعقله ايضا لان العقل ضعيف كما انه لا يمكننا ان نحس شيا
في تلك الحال لان الحس يبطل والثالث مثل ما يكون عند كل مسئلة
تسال عنها مما علمته فحضر لك جوابها في الوقت وانت متيقن بانك
تجيب عنها من غير ان يكون عندك ذلك الجواب مفصلا بل انما
تفصل بعد ان يحصل لك التصور على الوجه الثالث وهذا هو
العلم البسيط وهو هيئة تحصل من عند مخرج العقل من القوة
الى الفعل في العقل فيصير به معقولا بحيث يلزمها التصور المفصل و

الذي

الذي يلزم المفارقات من المعقولات هو على الوجه البسيط
والذي يلزم النفس اذا تصورت لهذه المعقولات البسيط
هو ما يكون على الوجه المفصل ونسبة المفارقات الى نفوسنا
كنسبة الضوء الى بصر المدرك الذي به يقوى على الادراك
وخزانة المعقولات لا يصح ان يكون جسما اذ لا يحصل في جسم
ولا قوة للنفس مجردة عن المادة فان حصول الصور المعقولة
في مثل تلك القوة يجعلها عاقلة لها ولا يصح ان يكون هذه الصور
مجردة موجودة تحفظها النفس اذا شاهدت فالحق في هذا اذا اعتبرت
جميع الاقسام ان نفوسنا اذا استعدت تمام الاستعداد بتوسط
الفكرة اقبلت كلما شاءت على المفارق الذي اخرجها من القوة
الى الفعل فيفيض عليها من عنده تلك الصورة معقولة مجردة
فيكون الاستعداد قبل التعلم ناقصا والاستعداد بعد التعلم
تاما فيكون التعلم الاول كمعالجة العين فاذا صارت العين صحيحة
نظرت متى شاءت الى الشي الذي منه ياخذ صورة واذا اعرضت عن
ذلك الشي صار معلوما له او محسوسا له بالقوة القريبة من الفعل
واما ان المعقول من حيث هو معقول محفوظ فلانك اذا غفلت
شيا وخطر ببالك مع اسمه او خياله المحفوظ علمت ان ذلك المعقول
هو معقولها فلو انمحى عن خاطرك مع ذلك الخيال والاسم معقول
اخر علمت انه غيرهما كما انه لو خطر ببالك اسم شي له اسم اخر به يحفظها

علينا انه غير هو ليس بازاء كل اسم خيال ويمكن ان يكون حفظ
مثل ذلك بواسطة القوة المتخيلة والذاكرة بان يحفظ المعاني
المعقولة من حيث كانت مسموعة فيهما بين القوتين فاذا اقبلت
عليهما لاحت لها صورة المعقولة كما لاحت عند التعلم لها وهذا
لا اخذا قوي مما ذكرنا فالعقل اذا كانت الصورة المعقولة حاضرة
فيه وهو يطالعها بالفعل ويعقلها بالفعل ويعقل انه يعقلها
سمي عقلا مستفادا لان تلك الصورة مستفادة من مخرج العقل
من الملكة الى الفعل واذا كان معرضا عن المعقولات سمي عقلا
بالفعل وبالملكة وقد يسمى العقل بالملكة اذا حصلت عنده
الاوليات وقبل ذلك عقلا هيولانيا كما عرفته والفرق بين اليقين
والمشاهدة ان اليقين ادراك مع منازعة لقوة اخرى والمشاهدة
هي ادراك بلا منازعة والمشاهدة للمعقولات لا توجد للنفس
الانسانية في هذه الحيوة اذ لا تخلص للنفس قوة واحدة من دون
ان ينازعها اخرى واليقين من حيث يكون هو بتمثل الحد الاوسط
والمشاهدة ملكة وان … الحد الاوسط فكانه غير محتاج اليه
وقد يصح ان يوجد لشخص فطرة عقل الهيولاني قوية من العقل
بالملكة يدرك المعقولات بحدس غني عن الفكرة الطويلة والتعلم
وقد شاهدنا من هذه حاله فهو مصنف هذا الكتاب … نال
في العلوم الحكمية في عنفوان شبابه في مدة يسيرة على لشتيت

العلم في ذلك الوقت ولو كانت هذه العلوم مرتبة هذا الترتيب
لكان ادراكها في تلك المدة معجزا ويدلك على صحة ذلك
الموجود من تصنيفاته في التعيين الذي ذكرنا بيلاو وحيث
كان منشأه في قعدها القوى النفسانية على سبيل التصنيف
ومعنى التصنيف هو ما لا يتم بالمقومات بل بالعوارض وههنا
فان النفوس الثلث النباتية والنفس الحيوانية والنفس الانسانية
وان للنفس النباتية ثلث قوى الغاذية والمنمية والمولدة وان
النفس الحيوانية ينقسم الى قوتين محركة ومدركة والمحركة
اما محركة بانها باعثة واما محركة بانها فاعلة والمحركة على انها باعثة
هو القوة الشوقية ولها شعبتان احدهما شهوانية والاخرى
غضبية والقوة المحركة على انها فاعلة فهي التي تجذب الاوتار
والرباطات المتصلة بالاعضاء الى نحو جهة المبداء وهي
القليلة وتجذبها واما القوة المدركة فتنقسم فيقسمي قسم يدرك
من خارج وقسم يدرك من داخل والمدرك من باطن فبعضها
يدرك صور المحسوسات وبعضها يدرك معاني المحسوسات
فمن المدركة الباطنة الحيوانية الحس المشترك ثم الخيال
والمصورة ثم ما يسمى متخيلة بالقياس الى الحيوانية ومفكرة
بالقياس الى الانسانية ثم الوهمية فينقسم قواها الى عاقلة
وعاملة والعاملة هي التي تهاتدبير البدن وكمالها بان لا يكون

فينقسم قسمين

بحيث افعاليه بل ان يكون متسلطا على ساير قوى البدن على حسب
حكم القوة النظرية والعاملة هي التي بسببها صارت العلاقة
بين النفس وبين المفارقات لينفعل ويستفيد منها فالعاملة
يجب ان يكون غير منفعل عن قوى البدن والعاملة يجب
ان يكون دايم التاثر عن المفارقات فاذا كانت نسبة القوة
النظرية الى الصور المجردة نسبة بالقوة المطلقة تسمى
عقلا هيولانيا واذا كانت نسبتها نسبة ما بالقوة القريبة
من الفعل وهي ان يكون قد حصل فيها من المعقولات ما
يتوصل بها الى المعقولات الثانية يسمى عقلا بالملكة واذا
كانت نسبتها ان يكون قد حصل فيها الصورة المعقولة المكتسبة بعد
الاوليات الا انه ليس يطالعها لكنه متى شاء طالعه يسمى عقلا
بالفعل وان كانت نسبتها الى المعقولات يكون حاضرة
فيه وهو يطالعها بالفعل فيعقلها ويعقل انه يعقلها يسمى عقلا
مستفادا وعنده يتم الجنس الحيواني والنوع الانساني وهو رئيس
القوى ثم العقل بالفعل يخدمه العقل بالملكة والعقل الهيولاني
يخدم العقل بالملكة ثم العملي يخدمه جميع هذا فان العقل النظري
به يتكمل ثم الوهم يخدم العقل العملي والوهم يخدمه الذاكرة ثم
جميع ما قبل الوهم من القوى التي في البدن والمتخيلة يخدمها
قوتان فالقوة الشوقية تخدمها بالايتمار لها والقوة الخيالية

تخدمها بالعرض عليها الصور المخزونة فيها المهيأة لقبول التركيب
والتفصيل والقوة الخيالية يخدمها الحواس والقوة الشوقية
يخدمها الشهوة والغضب والشهوة والغضب يخدمهما القوة
المحركة في العضل وههنا تفنى القوى الحيوانية ثم النباتية يخدم
الحيوانية واولها المولدة ثم المنمية ويخدمهما المولدة ثم الغاذية
يخدمها جميعا ثم القوى الطبيعية تخدم النباتية لكون الهاضمة
تخدمها الماسكة من جهة والجاذبة من جهة والدافعة
تخدمها جميعا ثم الكيفيات تخدم جميع هذه لكون الحرارة تخدمها
البرودة فانها اما ان تعد للحرارة مادة او تحفظ ما هيأته الحرارة
ويخدمها جميعا الرطوبة جميعا الرطوبة واليبوسة وهي اخر
درجات القوى فقد بان انا توصلنا الى معرفة النفس تعوّاها
كما توصلنا الى اثبات صور العناصر بانا راينا في العناصر كيفيات
وهيئات وكيفيات فعلمنا ان صورها غيرها وكذا سائر افعالها
يصدر عن البدن فاثبتنا بواسطتها ان لها مبادي ثم توصلنا
بواسطة تلك المبادي الى مبدا هو مبدا جميع تلك المبادي ثم لاح
لنا بواسطتها بادراك المعقولات ان لها قوة غير جسمانية مفارقة
حتى لاح لنا بكونها مفارقة النفس وعلمنا بكون النفس
مفارقة بقاءها   فان لكل نفس كل بدن واحدة فان
القوى التي احصيناها لها وفي ان النفوس حادثة وفي كيفية

تشخص النفوس وفيان النفوس لا تتناسخ فقد عرفت ان النفس امر
بالفعل وان القوى يشغل بعضها بعضا وان الاحساس يقبل
الشهوة والقوة الشهوانية لا ينفعل من المحسوس من حيث هو محسوس
فيجب ان يكون لهذه القوى مجمع اليه يؤدي فعل جميعها وهو الذي
نقول لما احسسنا بكذا غضبنا فيكون الذي احس غضب وذلك اما
ان يكون جسم الانسان واما ان يكون جملة اعضائه ولا يصح
ان يكون جملة اعضائه فانه لا يدخل في هذا اليد والرجل فلا
تعدد شيء من اعضائه هذا احس وهذا غضب فانه لا يكون
شيء واحد احس مغضب بل معنى ذلك ان الشيء الذي ادى
اليه الحس هذا المعنى عرض له انه غضب لا غير ولا يصح ان يكون هذا
الشيء اما جسما جسم الانسان بما هو جسم ولا عضوا من اعضا
بل يجب ان يكون هذا الشيء اما نفسا واما جسما نفسانيا
فان كان نفسا فهو المطلوب وان كان جسما نفسانيا كان الاصل
النفس اذ قد عرفت من حال قوة قوة انها ادوات وفي حال عضو عضو
انها الات فيجب من هذا ان يكون النفس غير هذه ونقول ان
النفس الانسانية لم يكن قائمة مفارقة للابدان ثم حصلت
في البدن اما اولا فلان شيئا واحدا لا يصح ان يكون مفارقا و
مخالطا كما عرفته واما ثانيا فلان تكثر اشخاص نوع الانسان
يكون بالمشخصات وهي اعراض غريبة لاحقة لازمة والاعراض الغريبة

يعرض للشيء بواسطة المادة والا لاحقه يلحق عن ابتداء زماني
فيكون قد سبقنا النفس مادة واما ثالثا فلان المعنى الواحد حادثة فيكون م
لا يتكثر بذاته لا يصح ايضا ان يكون جميع النفوس واحدة بالذات
كما يقوله البله تشبيها بشعاع الشمس الذي يوجد في امور مختلفة
ما بالذات مختلفة وذلك لانه لو كان كذلك لكانت كلها عالمة او جاهلة
ولما خفي على زيد ما في نفس عمرو ولان الواحد المضاف الى كثيرين
يجوز ان يختلف بحسب الاضافة واما الامور الموجودة له في ذاته
فلا يختلف فيها والعلم والجهل من الامور الموجودة في ذاته فلا
يختلف فيها والعلم والجهل من الامور الموجودة في ذات النفوس فاذ
ليس النفس واحدة فهي كثيرة بالعدد وكل نوع اشخاصه كثيرة
بالعدد فاشخاصه وكل حادث فان امكان وجوده في مادة ولولا
تلك المادة لما صح وجوده والمادة هي التي ترجح وجود النفس على
لا وجودها على ما شرحنا في بالقوة والفعل واما نحو تشخص
النفوس فهو ان كل واحد من النفوس الانسانية يختص بقوى ملكية
هي لها وتلك القوى متخصصة بحوامل جسمانية متشخصة بنوع
خاص اختصاصا طبيعيا ولا يجوز ان يكون تشخصها باضافتها
الى البدن فانه لو كان كذلك لكان البدن معقولا لها لذاته بالقياس
اليها وتلك معقولة بالقياس الى البدن كالابوة والبنوة وليس الامر
كذلك وايضا فان الاضافة التي يلحق النفس هي اضافة ما فيجب

ان يكون النفس قد تشخصت قبل لحوق هذه الاضافة كما شرحنا
في باب المضاف فلهذا لا يصح ان يكون اي نفس كانت مختصة باي
قوى بدن كانت بل القوى التي تملك النفس كما ذكرنا في باب مقولة
الجدة وليس يجب ان يكون هذا الاختصاص على سبيل الانطباع
اذ قد بان ان النفس غير منطبعة في المادة وليس يجب ان يكون
بالشيء على سبيل الملك متصلا به اتصالا جسمانيا حتى يلزم ان
يكون القوى الجسمانية متصلة بالنفس اتصالا جسمانيا واذا
حققنا الامر عرفت ان تشخصها بالعلاقة التي بينها وبين
البدن وهي القوة التي تسميها عقلا عمليا ويكون العقل النظري
ايضا متشخصا بحسب هذه العلاقة ولعله يستحيل ان تنتهي غاية
يتشخص النفس في ذاته من دون ان تنفي تشخصه ونقول ان النفوس
الانسانية لا تتناسخ فقد عرفت ان النفس اما حدثت وتكثرت
بسبب المادة على ان للمادة علة لحدوثها وتكثرها واذ ذلك
ليس على سبيل الاتفاق بل الاستحقاق المزاج ان يكون له نفس
مدبرة واذا كان كذلك فكل بدن يستحق مع حدوث مزاجه نفسا لان
بدنا يستحقها وبدنا لا يستحقها اذ اشخاص الانواع لا تختلف
في الامور التي بها تتقوم فان فرضنا ان نفسا تناسخها ابدان
فكل بدن يستحق بذاته نفسا تحدث له وتتعلق به فيكون البدن
الواحد فيه نفسان او نفوس كثيرة لكن كل حيوان يشعر من ذاته

نفسا

نفسا واحدة وهي المتصرفة والمدبرة للبدن الذي له ولو
كان هناك نفس اخرى لا اشتغال لها بذلك البدن لا يشعر
الحيوان بها فليست علاقة مع البدن على ان القوى البدنية
لها مغايرة عنها ولا يصح عليها الا الانفعال ونقول ان القوى
النفسانية البدنية مطيتها الاولى جسم لطيف نافذ في مطيتها ح
المنافذ روحاني وذلك الجسم هو الروح وبيان ذلك انه
اذا سدت المسالك لم ينفذ القوى المحركة والحساسة والمتخيلة
ايضا ذلك بالتجربة الطبية كالحال في نزول الماء في العين
وعصب الاعضاء وهذا الجسم يتولد من لطافة الاخلاط
وبخاريتها وله مزاج مخصوص ولو كانت امزجة جميع اجزاء
الروح واحدة لكانت القوى واحدة وافعالها واحدة واذ
قد عرفت ان النفس واحدة فيجب ان يكون لها اول تعلق اول
بالبدن ومن هناك تدبره وان يكون ذلك بتوسط الروح
وان يكون اول ما تفعل النفس تفعل العضو الذي يصح
ان ينبعث بواسطته قواها في سائر الاعضاء بتوسط الروح
وان يكون ذلك العضو اول متكون من الاعضاء واول
معدن لتولد الروح وهذا هو القلب يدل على ذلك التشريح
المتقن المذكور شرحه في كتاب الحيوان وفي جميع كتب الطب
ولا محالة يكون هذه العلاقة بقوة وكنا ذكرنا ان للبدن

الاضافية ثم انما هو قوة فيه فمن المعلوم انه يجب ان يكون
المازج اما في خارج او قوة فيه والامر الذي من خارج يتطرق
اليه من الخارج لم يكن ولو كان مزاج الرحم علة لتكون الجنين و معلق
ان مزاج الرحم امر بسيط لكان يجب ان يكون الاجزاء المتشابهة
في المني يحرك عن مزاج الرحم نحو جهة واحدة فما كان يوجد اذن
عينان ولا يدان ولا رجلان ولا امثال اضلاع كثيرة ولكان
يجب ان لا يقع اختلاف شكل بل كان يجب ان يكون الاشكال
مستديرة فان المادة قد فرضت متشابهة والفاعل فرض
امرا بسيطا وهو المزاج وفعل الواحد البسيط في الواحد
البسيط متشابه وكذا الحال في تبرئ المني من الاحليل فبقي
ان يكون قوة فيه واما كيفية الامر في تكون الجنين فعلى ما
اقوله وهو ان المادة يستعد لامر واحد وهو النفس لها الات
والات وقوى متخالفة يتحد نوعا من الاتحاد فوجب ان يكون
في المادة استعدادات بالقوة مختلفة على ضرب من وجوه
الوحدة كاتحاد اشياء الا انتسابها الى مبدأ واحد لا ان اختلاف
الاستعدادات في المادة امورا ما بالفعل فكانه اشياء فيها
تركيب ثم قوة يجب ان يكون قد ركبت فيها هيئات هي لوازم لتلك
القوى بها يصير فبسبب هذه الهيئات تنقسم عضو واحد الى
اعضاء كثيرة وبسبب اختلاف ترتيبات القوى يختلف اوضاع

هذه الاعضاء كما ان بالهيئات التي وجدت في الاول
والعقول الفعالة عن المعقولات وجدها لعلة لم يجب
ان يعلم ان النفس اذا تعلقت باول عضو صار البدن نفسا
فالنفس يحيى الحيوان بالقلب ولكن يتم مزاج الذي
يصلح لحمل قوى الحس والحركة الى الاعضاء الحاصلة في الدماغ
كما ان قوى التغذية يتم فعلها بالكبد ومنشاؤها من القلب
وجميع هذه القوى اولا ينفذ من القلب الى غيره كان
مذهب مخالف هذا القول ان مبدأ الحس في الدماغ لكن
افعال الحس لا يتم به بل باعضاء اخرى والكلام في تفصيل
الات القوى النفسانية وشرح الحال في اقاويل المنقول
في ذلك وفي كون الجنين ومذهب العصب مذكور في كتاب
الحيوان من كتاب الشفاء **فصل** في بقاء النفس والاحوال لها
في المعاد قد علمت ان النفس غير منطبعة في المادة وان
المفارق لا يموت فالنفس الانسانية اذن لا يموت فان
قيل ان النفس مركبة كان الجواب ان سنخ المركب للجوهر سعى
فانك قد علمت ان النفس حادثة كل حادث فانه يسبقه مادة
وتلك المادة لا يفسد على ان النفس مركبة لما كانت يشعر بذاتها
وايضا فان ما يفسد بفساد شيء اخر فهو يتعلق به بنحو من
التعلق فان كان تعلقها به تعلق المتاخر عن البدن في

وكان متعين في العقول ملك الصور على سبيل اللزوم ... الماده ... الرابع ... صورة ... المادة ...

وانما وقع ... فيه لجهلهم بان القلب ... العضو الرئيس و ما سواه مرؤوس

في الوجود وجب ان يكون البدن علة لها فاعلية والجسم بما هو
جسم لا يفعل شيئا واما ان يكون علة قابلية وقد بينا ان
النفس غير منطبعة في البدن ولا يصح ان يكون البدن علة صورية
للنفس بل البدن علة للنفس بالوجه الذي ذكرنا وهو انه
علة لحدوثها وسبب تخصيص حدوث واحدة دون الاخرى
وتخصيصها وكثرتها وان كان تعلقها بالبدن تعلق المتقدم
في الوجود تقدما ذاتيا لما وجب في مثل هذا التقدم ان يكون
المتقدم عند فرض عدم المتاخر بل يجب ان يفرض السبب المتقدم اولا
في وجود النفس فيفسد معه البدن وان لا يفسد البدن
بسبب يخصه لكن فساد البدن بسبب يخصه من تغير المزاج
او التركيب ولا يمكن ان يكونا متكافئين بالوجود على ان
يكون ذلك امرا ذاتيا لها فانه لو كان كذلك لما كان البدن جوهرا ولا
النفس جوهرا ولا النفس جوهرا بل كانا متضايفين بذاتهما
فقد بطل ان يكون بينهما تعلق يقتضي ان يفسد النفس بفساد
البدن وانت تعلم ان النفس بعد المفارقة يزول عنها الاشتغال
بقوى البدن فيخلص لها اشتغالها بذاتها فيشاهد ذاتها مشاهدة
تامة اذ قد عرفت ان شعورها بذاتها ليس بآلة واللذة التامة يكون
بالمشاهدة والقوى التي يبقى معها القوة العقلية فنقول الآن
ان النفس الانسانية حية اي دراكة فعالة والحيوة هو كون

الشيء

الشيء بحيث يصدر عنه افعال الحيوة فمن الاشياء ما يجب
فيه ان يسبق هذا الكون امر اخر ومن الاشياء ما ليس يجب
فيه ان يسبقه امر اخر فاما الذي يحتاج في هذا الكون الى
ان يسبقه امر اخر فهو الاجسام الحية فان هذه الاجسام
ان كان وجودها هو بعينه كونها بحيث يصدر عنها الافعال
الحيوانية لكان كل جسم حيا وان كان لها هذا الكون لانها
اجسام ما فقد تخصصت بامر فهو المط واما ما ليس بجسم فليس
يمتنع ان يكون وجوده هو بعينه كونه على هذه الصفة بل يجب
في اكثر ما ليس بجسم ان يكون وجوده حيوته فان للوجود الاول
هذه صفة وكذلك العقول والنفوس والحيوة ليست ما به
يكون الشيء حيا فانه من المحال ان يكون الشيء هذا الكون بل
حيوة الشيء حيثية كما ذكرنا في باب الوجود والمضاف
والاين وغير ذلك ثم النفس الانسانية ليس لها الحيوة
اذا اعتبرت ذاتها الا الادراك ذاتها واما ادراك غيرها و
افاعيلها فبالقوى البدنية وقوتها العقلية فاذن حيوتها
من دون هذه القوى حيوة ناقصة لكن القوى البدنية يفسد
بفساد البدن وانما يبقى معها القوة العقلية والقوة
العقلية لم يخلق في اول الفطرة تامة وانما الوجود في بدو
الامر منها عقل هيولاني وسائر احوالها انما يحصل بواسطة

ان يصير بهذا الكون ذا ...

الحواس فانه لو كان العقل بالفعل والملكة موجودين
مع وجود النفس لما احتيج في اقتناص الاوليات واكتساب
الثواني الى تامل المحسوسات والاوساط مستفادة من
الحس فان كثيرا من الاوساط في علم الهيئة وسائر العلوم
كما يعلم تجربة او حسية فليس ان الملكة والعقل بالفعل
يستفادان بواسطة الحس وقد بينا ان المعقولات من
حيث هي معقولة محفوظة على الوجه الذي اشرنا اليه وهو
ان النفس يكتسب ملكة بها يقبل على مفيدها الصور المعقولة
ومعلوم ان تلك الملكة لا تفسد بذاتها ولا لها مفسد بعد
المفارقة ومعلوم ان الوجود هو السعادة والشعور
بالوجود سعادة ايضا لكن الوجودات متفاضلة فاشرف
الوجودات هو الوجود الاول وادونها هو وجود الهيولى
والزمان والحركة وما يشبهها والسعادات بتفاوت بحسب
ما ينال من هذه الوجودات ومعلوم انا اذا ما كان شعورنا
بذواتنا ايضا وذلك لانا نشعر بذواتنا مع العلاقة البدنية
الا شعورا مخلوطا بالشعور بالبدن وكذلك يكون
معقولاتنا الا مجردا وذلك لانا لا نعقل شيا ونحن بدنيون
الا ويقترن به خيال او ما يشبه الخيال والخيال اغلب علينا العقل
فاذا انقطعت العلاقة بين النفس والبدن وزال هذا

الشوب صارت المعقولات والشعور بالذات مشاهدة
فكان التذاذ النفس بحصولها اتم وافضل من اللذة الكائنة التامة ٢
انما يتوصل اليها باكتساب العلم ههنا × بحقائق الموجودات
والقوة العقلية مستعدة بالطبع لقبول الصور المعقولة
عن المفارق وليس المفارق باعراض عن تلك الجهة الى جانب
البدن اصلا فيكون كل نفس مستعدة استعدادا تاما
لقبول المعقولات واكتساب الاوليات يكون ايضا باستعمال
النفس في اكتسابها كاستعدادها في اكتساب ما يكتسب
بالاوساط وذلك يكون بزوال المانع وزوال المانع هو ان
انه يستعمل الحواس الظاهرة والباطنة بما يناسب التنبه
في الثواني او بما يناسب التلطف في الاوليات وعند المفارقة زوال
المانع موجود للنفس واما ما ذكرنا من استعدادات النفس
للتصورات العقلية ومراتبها في هذه التصورات فانها ما دامت
في البدن وهذه الاستعدادات تختلف بحسب تشخص القوى
فاذن لكل نفس ان تحصل بحسب الاستعداد الذي فيها
تصور المعقولات تصورها الاول ويصح ان يدرك شيا من
الاشياء من مجردات الامور البدنية مثل ما يدركه هو مثلا
كما بينا ويصح ان يمنع نفس عن ادراكها او وقوع ظلمة عليها وان
تفاوت فتتكمل ذوات النفوس بما يدرك من المفارقات وهي

مع هذا يشعر بها انها على تلك الصفة وكل نفس يلتذ
من ذاتها بلذة ما وقد عرفت ان اللذة الحقيقية هي اللذة
العقلية وان المعشوق الحقيقي والكمال المطلق هو
الاول وان الالتذاذ به هو افضل الملاذ وافضل
الراحة بل هي الراحة التي لا الم فيها فهذه النفوس
يصير الحد راحة لا الم فيها وهذه امور لا يدخل في الوهم
بل البرهان دل عليها كما دل على حقيقة الواجب بذاته
واحوال الربوبية وما لا يكون موجودا لهذه النفوس
من الكمالات لا يشعر به كما لا يشعر العقول الفعالة
بقصورها عن درجة الاول في وجوداتها التي هي نفس
ادراكها لذواتها واعلم ان القدر الذي ينال
النفوس من الادراك بالمشاهدة خاف فلا يمكننا
ان نعلم القدر الذي يحصل للنفس الانسانية من
اللذة والبهجة فان البهجة تابعة للمشاهد
وحيث يخفى قدر المشاهدة يخفى قدر البهجة لكن
من المعلومات النفوس التي ترتاح في الحيوة الدنيا
الى ذكر الله وتفرح بسماع صفاته بينها وبينه مناسبة
يوذن بان ينال من السعادة عند الفراغ من البدن
قدر العيد به وخصوصا النفوس التي ترتيب في الدنيا

بمعرفة

بمعرفة النفوس الله وان النفوس المعرض عنه ليس لها نصيب
من ذلك النعيم يعتد به ثم يتبين الطرفين عرض
لا تتناهى ٥ فهذا القدر من الحكمة اذا احكم سهل
سبيل الى ما بعده من التفصيل والتدقيق والبسط
والتحقيق والله المستعان به على كل خير تم ٥
٥ الحمد لله وحسن توفيقه والصلوة والسلم
على محمد خير خلقه واله وصحبه واهل بيته اجمعين

كلب در آستانه ذو الجلال محمدی است
مملوک اهل بیت نبوی است راقمه
علاء الدين بن شيخ ركن الدين بن شيخ كمال محمد
نبيره حضرت غوث العالم مخدوم شيخ بهاء الدين ذكريا
اسدي القرشي سلسله سهروردي قدس سره
علي حبه جنة قسيم النار والجنة وصي المصطفى حقا امام الانس والجن
ای انکه بملک خویش پاینده توئی
وز دامن شب صبح نماینده توئی
کاری من و بیچاره قوی بسته شده
بکشا خدایا که کشاینده توئی
ای خالق هر بلندی و پستی شش چیز عطا بکن ز هستی
ایمان امان ... ...

بسم الله الرحمن الرحيم

بلغ السيد الاجل السعي الفاضل الزكي وفقه

الله لارتقاء ارفع مدارج الكمال برهة

هذا الكتاب سماعا الذي وقد اجزت له

روى جميعها عنى لكلام هو اهلها

حرره اقل الانام محمد المدعو بهاء الدين العاملي

عاملهم الله بلطفه الخفي سنة ١٠٢١